



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

السلطة والمجتمع بأيالة تونس خلال العهد الحسيني 1705م – 1814م؛ مقاربة سياسية اجتماعية.

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث

إعداد الطالب الباحث:
كمال مايدي

إشراف الأستاذ الدكتور :
بوسَليم صالح

لجنة المناقشة

اسم الأستاذ ولقبه	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د/ إبراهيم بحاز	أستاذ	رئيساً	جامعة غرداية
أ.د/ صالح بوسليم	أستاذ	مشرفاً ومقرراً	جامعة غرداية
أ.د/عمار بن خروف	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة البويرة
أ.د/ فاطمة الزهراء قشي	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة قسنطينة 02
أ.د/ حنيفي هلايلي	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس
أ.د/ إبراهيم سعيود	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 02

السنة الجامعية 1439–1440هـ/2017–2018م





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

السلطة والمجتمع بأيالة تونس خلال العهد الحسيني

1705م – 1814م؛ مقاربة سياسية اجتماعية.

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث

إعداد الطالب الباحث:

كمال مايدي

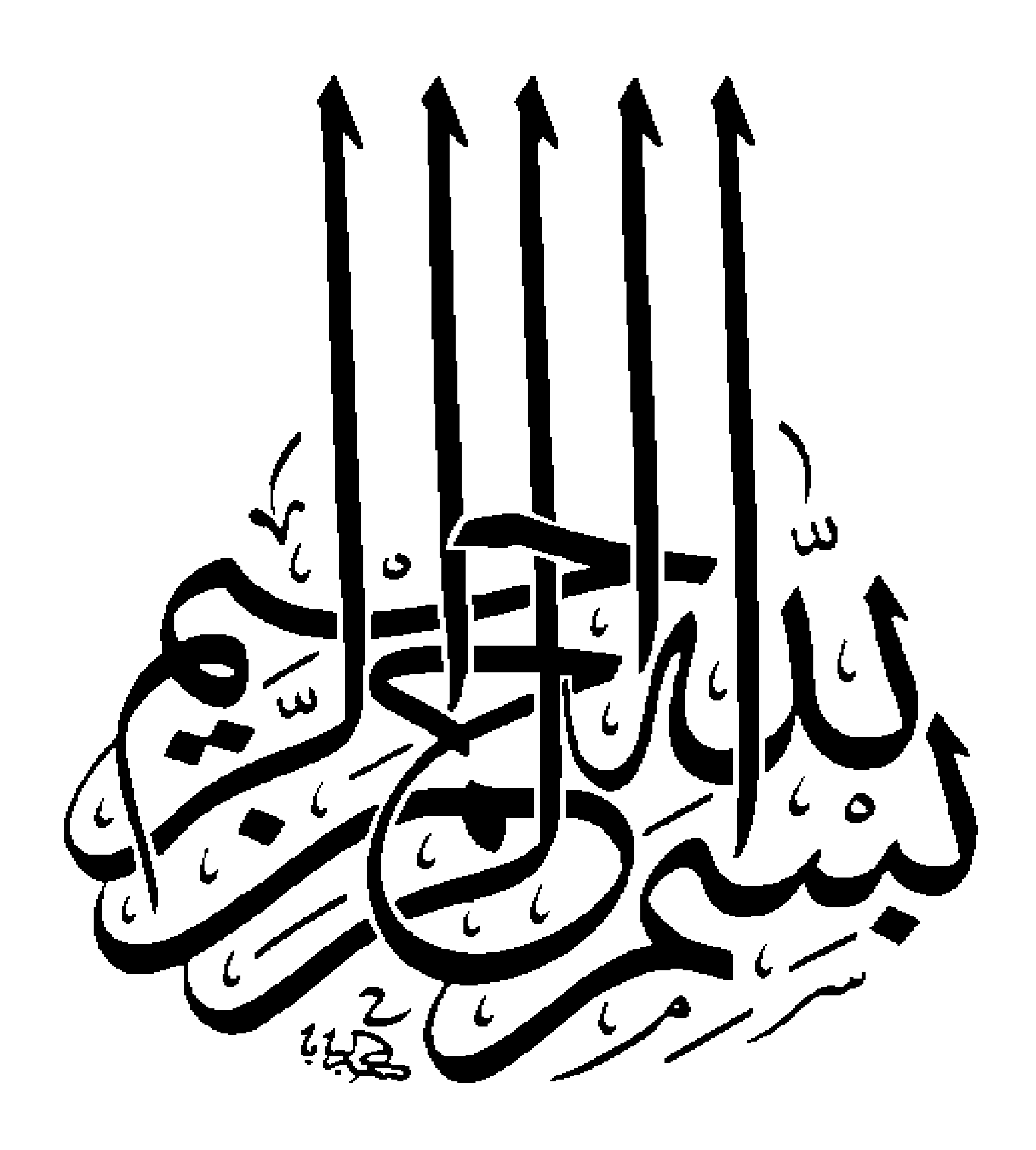
إشراف الأستاذ الدكتور :

بوسَليم صالح

لجنة المناقشة

اسم الأستاذ ولقبه	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د/ إبراهيم بحاز	أستاذ	رئيساً	جامعة غرداية
أ.د/ صالح بوسليم	أستاذ	مشرفاً ومقرراً	جامعة غرداية
أ.د/عمار بن خروف	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة البويرة
أ.د/ فاطمة الزهراء قشي	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة قسنطينة 02
أ.د/ حنيفي هلايلي	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس
أ.د/ إبراهيم سعيود	أستاذ	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 02

السنة الجامعية 1439–1440هـ/2017–2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، إن كمال شكر الله شكر الناس، وعليه أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور صالح بوسليم الذي منحني من وقته الثمين القدر الكثير وقبل الإشراف على أطروحتي، ولم يبخل عليّ بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة، من أجل إخراج هذا العمل في أبهى مضمون وشكل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني أثناء مرحلة ما بعد التدرج، وإلى لجنة المناقشة التي صبرت على قراءة عملي هذا وتقويمه. دون أن أنسى القائمين على المكتبة الوطنية بتونس، على ما قدموه لي من مساعدة. وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من أمدني بالدعم لإنجاز هذه الأطروحة.

الطالب الباحث: كمال مايدي.

قائمة المختصرات الواردة في الدراسة

العربية:

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
ج	جزء
ب. ت	بدون تاريخ
مج	مجلد
م. ت. م	المجلة التاريخية المغربية
م. ت	المجلة التاريخية
م. ح. ث	مجلة الحياة الثقافية
م. ح. إ	مجلة حراسة الإيمان
م. م. ع	مجلة المستقبل العربي
ح. آ. ع. إ	حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية
د. م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية
م. ح. م	مجلة الحوار المتوسطي
ك. ت	الكراسات التونسية
م. ت. ع. د. ع	المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية
غ. م	غير منشورة

الأجنبية:

Page	**P**
Pages continues	**pp**
Tome	**T**
Numerous	**N°**
Sans Date	**S. D**
Revue Tunisienne	**R. T**
Chaires Tunisienne	**C. T**
Annale Economies Sociétés Civilisations	**A. E. S. C**
Revue Ibla	**R. I**

شهدت البلاد التونسية في مطلع القرن الثامن عشر ميلادي ميلاد النظام الحسيني، وقد مثل مرحلة انتقال هامة في تاريخ البلاد، نظرا للتحول الذي عرفه النظام على مستوى هياكل الدولة، وتفاعلها مع المجتمع المحلي، وكان ذلك في إطار القطيعة التدريجية مع نظام الدولة المرادية السابق، والذي تميّز بهيمنة السلطة المكونة من فئات عثمانية منغلقة عن المجتمع المحلي. ورغم بعض المحاولات للتوغل في الوسط المحلي، إلاّ أن التراتبية التي فرضتها سلطة المراديين ظلّت مستمرة، والتي بنيت على أساس عرقي محض. غير أن عملية التحول النوعي التي صاحبت قيام النظام الحسيني، فقد كانت وفق مراحل، وأدت إلى إدماج النخب المحلية في صلب الفئة الحاكمة، وهذا بغرض تثبيت البايات الحسينيين لسلطتهم بالاعتماد على السند المحلي لمنحهم شرعية الحكم، وخاصة من الأعيان، والعلماء، وأصحاب الطرق الصوفية، مستعملين بذلك عدة طرق للتحكم في البلاد، وإخضاع أكبر عدد من القبائل لسلطتهم، أو التحالف معهم مقابل منحهم بعض الامتيازات، ليشكل بذلك البايات شبكة من التحالفات مع النسيج الاجتماعي المحلي وغير المحلي، بروابط وشائجية، و أخرى مادية،أسهمت في الحفاظ على صورة الحكم الحسيني، رغم الارتباك الذي حدث بداخله، والذي أدى إلى تغيير هذه العلاقات بين السلطة والأطراف المشاركة فيها.

ويبدو أن هذا التحول السياسي الذي ارتبط بالنظام الحسيني، لم يكن مرتبطا أساسا بتغيّيرات في مستوى سياسة الدولة،وإنما فرضته حتمية خَلْق مجموعة من التوازنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لضمان الاستمرارية في السلطة، وهذا ما أدّى إلى تقديم السلطة لبعض التنازلات لصالح المجتمع المحلي بشكل عام، والنخب بشكل خاص، وهذا بدوره أسهم في تحفيز المجتمع للمشاركة في السلطة، عن طريق النخب المحلية، والزعامات القبلية، كل حسب موقعه ؛ سواء أكان دينيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا.

-دوافع اختيار الموضوع:

لقد أسهمت الدراسة التي أنجزتها خلال مرحلة الماجستير في منحي تصورا عن التطور السياسي في أيالة تونس، وخاصة فيما تعلق بالعلاقات الخارجية، وبقي عندي بعض الغموض حول طبيعة المجتمع، و تركيبته وعلاقته بالسلطة ، ومن هذا المنطلق حاولت استغلال المادة التي جمعتها سابقا وأضفت عليها للبحث في ثنايا هذا الموضوع الموسوم ب: **السلطة والمجتمع بأيالة تونس خلال العهد الحسيني :1705م إلى 1814م؛ مقاربة سياسية اجتماعية.**

وفي الواقع هناك دوافع أخرى جعلتني أختار هذا الموضوع وأذكر منها:

1- أسهمت الدراسة التي قدمتها في مرحلة الماجستير حول موضوع "العلاقات الخارجية في أيالة تونس عهد حمودة باشا"، في تكوين رؤية سطحية عن البلاد التونسية في العهد العثماني، ضف إلى ذلك حصولي على مادة خبرية هامة، وبقاء جزء من الأعمال التي ترجمتها، ولم أستغلها بشكل كلي في رسالة الماجستير، كل هذا جعلني أقوم بتغير طبيعة الموضوع، من العلاقات الخارجية إلى العلاقات الداخلية.

2- بعد اختياري للإطار الجغرافي الذي سأخوض فيه البحث، بدأت بالتفكير في الفترة الزمنية التي تمثل مرحلة هامة في تاريخ تونس على اعتبار أنها كانت بداية لتأسيس حكم عائلي دام أكثر من قرنين ونصف .

3- توفر المصادر التي كُتبت خلال القرن الثامن عشر، ورغم أنها كانت كتابات بلاط ؛ إلا أنها توفر مادة خبرية هامة.

4- وفرة الدراسات التي اهتمت بالسلطة في البلاد التونسية خلال القرن الثامن عشر، أو التي اهتمت بالمجتمع التونسي، فكانت الدراسات متنوعة؛ لكنها كانت دقيقة في مو اضيعها مما صعب علينا عملية تفكيك وتجميع المادة، حتى لا نغوص في كل الجزئيات.

5- لفت انتباهي أثناء عملية التدريس حجم المعاناة التي يتلقاها الطالب في انجاز بحوثه حول أيالة تونس في العهد العثماني، فأردت من خلال هذه الدراسة وضع أرضية لتسهيل عملية البحث للطالب، والمساهمة في تنويع مجال البحث في الايالات العثمانية.

- الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى تسليط الضوء على علاقة السلطة بالمجتمع، من خلال إعطاء فكرة عامة حول ا لتغيرات التي شهدتها السلطة خلال الفترة المدروسة، ومحاولة إبراز مكونات المجتمع وتراتبيته، وتتبع سلوكه السياسي، و إبراز مظاهر التقارب والتنافر بين الطرفين، ومحاولة إبراز حياة المجتمع من عادات وتقاليد والأطر التي مارس بها الأنشطة الأخرى في ظل رقابة السلطة.

- الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

اخترت الفترة الممتدة مابين 1705م إلى غاية 1814م، أولا لأنها تعتبر بداية قيام النظام الحسيني بالبلاد التونسية، بداية بعهد "حسين بن علي"(1705- 1735م)؛ باعتباره مؤسس الدولة، وواضع قوانينها ، وأنهيت الدراسة بعهد حفيده "حمودة باشا الحسيني"، على اعتبار أن مرحلة حكمه

مثّلت العصر الذهبي بالنسبة لأيالة تونس، ونهايتها بداية منعرج تهاوت فيه سلطة الحسينيين إلى أن خضعت للحماية الفرنسية في سنة 1881م.

وقد حاولت إعطاء تصور عن الوضع قبل قيا م النظام الحسيني، بالتطرق لحكم المراديين، ليتمكن القارئ من فهم الإطار العام والظرفية التي برزت فيه‍ا سلطة الحسينيين.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أننا في ثنايا البحث نشير إلى القرن الثامن عشر ميلادي، لكن ضمنيا يضاف الربع الأول من القرن التاسع عشر؛ أي إلى غاية 1814م كما أشرنا أعلاه.

– إشكالية الدراسة:

بعد أن تبلورت لي فكرة البحث، بدأت في صياغة الموضوع وفق المادة الخبرية التي جمعتها ، وقد حملني هذا على طرح إشكالية عامة للموضوع تمثلت في:

– بماذا تميزت علاقة السلطة بالمجتمع المركزي أو المحلي؟ وماهي أبرز مظاهرها وتجلياتها؟

وتتفرع هذه الإشكالية الى مجموعة من التساؤلات التي سيتم الاجابة عنها في هذه الدراسة:

– ماهي أهم الأطوار التي مرّت بها السلطة خلال هذه الفترة؟

– ماهي أهم مكونات المجتمع التونسي؟

– ماهي الأسس التي بنت عليها السلطة شبكة تحالفاتها ، و الطرق التي احتكرت بها السلطة النشاط الاقتصادي؟

– ماهي الأدوار التي أدتها العناصر الأجنبية في مجتمع البلاط؟

– هل أثبتت علاقات المصاهرة نجاعتها؟ أم أن العلاقات المادية كانت هي الأنجع؟

– هل كان هناك تأثير للأتراك العثمانين في عادات وتقاليد مجتمع الأيالة التونسية ؟

– الدراسات السابقة:

إن أهمية هذه الفترة في تاريخ الدولة الحسينية، جعلت الباحثين يهتمون بكل تفاصيل أحداثها، سواء المؤرخ ون الأقدم ون منهم والمحدثون، فألفوا فيها كتبا، ومقالات من عدة جوانب وحظي موضوع علاقة السلطة بالمجتمع بنصيب وافر من هذا التأليف، لكن هذه المؤلفات عالجت جزئيات مرتبطة بعلاقة السلطة و بالمجتمع، باستثناء الدراسة التي قدمها الأستاذ الباحث "محمد الهادي شريف" باللغة الفرنسية في كتابه بعنوان:

Mohamed,H, CH, Pouvoir et Societe dans la Tunisie de H'usayn ben' Ali (1705- 1740),centre de publication universitaire, tunis 2008.

وقد أدرجت هذه الدراسة في التهميش باللغة العربية، على النحو الآتي:محمد الهادي الشريف: السلطة والمجتمع في عهد "حسين بن علي ". وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات المتخصصة في الموضوع، لذا فقد ساعدتني في فهم تفاصيل الموضوع، وخاصة في عهد "حسين بن علي".

-يضاف الى ذلك الدراسة التي قام بها الدكتور محمد فوزي المستغانمي في أطروحة جامعية بعنوان: بلاط باردو في زمن حمودة باشا 1782- 1814م، أفادتني في العلاقة داخل مجتمع البلاط ورجال دولة حمودة باشا وطبيعة العلاقة بينهم.

-ودراسة الأستاذ الباحث المختار باي الموسومة ب: حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية، هذه الدراسة قيمة حيث أفدت منها كونها تناولت تركيبة المجتمع، وتوزيعهم الجغرافي وفعالياته الاقتصادية.

-وتعتبر دراسة الباحثة سلوى الهويدي من أهم الدراسات الاكاديمية ، التي تخصّصت في علاقة السلطة بالنخب، أعوان الدولة بالأيالة التونسية، وهذه الدراسة قيّمة جدا، نظرا لما تحتويه عن علاقة السلطة بأعوانها، وأجهزة الدولة السياسية والإدارية والقضائية والعسكرية، كما عالجت شبكة العلاقات التي أنشأها البايات مع الأعيان الذين انخرطوا في دعم السلطة، بالإضافة إلى أنها غطت فترة زمنية طويلة (1735- 1814م)، مقارنة مع دراسة "محمد الهادي الشريف" رغم الاختلاف في طبيعة المقاربة.

-ويضاف إليها دراسة الباحث مهدي جراد الموسومة ب: عائلات المخزن بالايالة التونسية 1705- 1881م، قدم لنا دراسة وافية حول نظام المخزنة الذي أدى دورا كبيرا في دعم السلطة وخاصة مع قبيلتي ماجر والفراشيش.

-كما تجدر بنا الاشارة إلى دراسة الاستاذ الباحث عمار بن خروف الموسومة ب: علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات 1082-1246هـ/ 1671- 1830م، التي قدمت لي معلومات دقيقة حول الوضع السياسي في تونس، وعلاقة بعض القبائل الحدودية بالسلطة في تونس والجزائر، ودور هذه القبائل في العلاقة بين الأيالتين، وقد اعتمدت على الاطروحة بحكم أنني حصلت على الكتاب في مرحلة متأخرة.

– المنهج المتبع في الدراسة:

لقد اتبعت في دراستي هذه المنهج التاريخي بكل فروعه الوصفي التركيبي التحليلي باعتباره منهجا

صالحا لتتبع الوقائع والأحداث التاريخية والأوضاع التي سبقتها، وتحليلها تحليلا علميا بعيدا عن الذاتية و الأحكام الفردية، للوصول إلى النتائج المرجوة، و الإجابة عن التساؤلات التي طرحت في فروع هذه الدراسة.

- الخطة المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت في دراستي على خطة اشتملت على مقدمة عرفت فيها موضوع الدراسة، أتبعتها بخمسة فصول، وخاتمة، وهي كالأتي:

الفصل الأول عنونته بـ: **الوضع السياسي والاجتماعي في أيالة تونس من 1631- 1705م.** يتضمن الوضع بأيالة تونس قبل قيام النظام الحسيني، وذلك من خلال تسليط الضوء على مساهمة مؤسسة المحلة في إبراز مكانة الباي، مقابل تراجع سلطة الداي، بالتركيز على خصوصية النظام العائلي المرادي، والذي أسهم في إعطاء صورة أو منحى جديد للسلطة العثمانية بالبلاد التونسية مفرزا شبكة من العلاقات الجديدة التي قام عليها النظام المرادي.

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين، فكان **المبحث الأول** بعنوان: قيام الدولة المرادية (1631- 1702م)، حاولت إبراز التنافس بين مؤسستي الداي والباي، وجوانب من علاقة المراديين بالمجتمع، أما **المبحث الثاني** فكان بعنوان: التركيبة الاجتماعية في أيالة تونس قبل العهد الحسيني أبرزت فيه معايير تصنيف المجتمع، وتركيبته سواء من أصيلي البلاد ،أو الفئات الوافدة على مجتمع الأيالة، وخصوصياتها، إضافة إلى مناطق توزيعها، مع محاولة تقديم بعض الإحصاءات حول التوزيع السكاني، والنمو الديمغرافي.

أما **الفصل الثاني** فعنونته بـ: **التطور السياسي لنظام الحكم في أيالة تونس خلال القرن الثامن عشر الميلادي.** أدرجت فيه مبحثين، فكان **المبحث الأول** بعنوان: قيام النظام الحسيني، أبرزت فيه ظروف تولي "حسين بن علي" للحكم، والنظم السياسية والإدارية والعسكرية التي أقرها في البلاد التونسية، أما **المبحث الثاني** فعنونته بـ: التقلبات السياسية من سنة 1728م إلى غاية سنة 1814م، وقد خصصت للفتنة الباشية، والبحث في أسباب الصراع على السلطة بين أفراد العائلة الحسينية وتداعيتها على المجتمع بحكم أنها وصفت بالحرب الأهلية. كما تطرقت في هذا المبحث إلى عودة أبناء "حسين بن علي" إلى السلطة بمساهمة من أتراك الجزائر ، مع إبراز التغيرات التي حدثت على مستوى السلطة أو البلاط في عهد محمد الرشيد، ثم " علي باي" وأخيرا "حمودة باشا" .

أما **الفصل الثالث** فجاء بعنوان: **علاقة السلطة بمجتمع أيالة تونس (المحلي والمركزي)** وهو محور الدراسة، فكان **المبحث الأول** بعنوان: علاقة السلطة بمجتمع الحضر، وتناول ت فيه علاقة السلطة بالنخب المركزية بالحاضرة تونس، والنخب الوافدة عليها من دواخل البلاد، وطرق إشراكهم في صلب الفئة الحاكمة، كل حسب موقعه ومكانته، مثل أصحاب النفوذ الديني والعلمي، والنفوذ العسكري والإداري، إضافة إلى أرباب الحرف والمال. كما أشرت إلى علاقة السلطة بالفئات الاجتماعية الحضرية الأخرى، وفي **المبحث الثاني** الموسوم ب: علاقة السلطة مع القبائل(المركز والأطراف). خصصته لعلاقة السلطة بالمجتمع القبلي، مع أخذ نماذج من بعض القبائل سواء التي قبلت الخضوع ، أو القبائل المتمنعة.

أما **الفصل الرابع** الموسوم ب: **الوضع الاقتصادي في أيالة تونس (الثابت والمتحول)** قسمته أيضا إلى مبحثين، **المبحث الأول** الموسوم ب: المؤسسات المالية ومصادر دخلها، أدرج ت فيه أبرز المؤسسات المالية، وكل ما تعلق بالأسعار والعملات والمكاييل والموازين، حتى يسهل علينا الولوج في الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد أنواع الضرائب وطبيعتها؛ بحكم أنها تمثل الرابط الحقيقي بين السلطة والمجتمع، كما أدرج ت في هذا المبحث النشاط الحرفي بحكم طرق تنظيمه داخل الحاضر شكل مصدر دخل للسلطة أيضا. أما **المبحث الثاني** فعنونته ب:الأطراف المساهمة في النشاط الفلاحي و التجاري، أدرج ت فيه مساهمة السلطة في النشاط الفلاحي، وطرق احتكارها لفائض الإنتاج، بالإضافة إلى دور السلطة في التجارة الداخلية والخارجية عن طريق تنظيمها للأسواق الداخلية، مع تحديد فضاء تجارتها المتوسطية.

أما **الفصل الخامس** الموسوم ب: **جهود السلطة في الحياة الاجتماعية والثقافية** ، وينقسم إلى مبحثين، **المبحث الأول** بعنوان: مساهمة السلطة في الحياة الثقافية، قدم ت فيه وصفا للوسط الثقافي والفكري قبيل العهد الحسيني؛ حتى نتمكن من تحديد الإضافات، التي قدمها الحسينيون، وذلك من خلال تتبع الحياة الثقافية والفكرية في عهد كل باي، كما حاول ت إبراز دور المساجد والزوايا والكتاتيب في العملية التعليمية، بالإضافة إلى إبراز علاقة السلطة بالعلماء، والأدوار الثقافية والسياسية التي قام بها العلماء. أما **المبحث الثاني** فكان بعنوان: مساهمة السلطة في الحياة الاجتماعية، وقد تناولت فيه العادات والتقاليد المحلية أو الوافدة للبلاد ، ورمزية حضور السلطة في هذه الاحتفالات، كما عرج ت على الأطراف المشاركة في الاحتفالات، بالإضافة إلى تقديم وصف عن الوضع الصحي لمجتمع الأيالة، ودور السلطة في هذا المجال.

– عرض نقدي لمصادر ومراجع الدراسة:

اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على مادة خبرية هامة بحكم معاصرتها لهذه الفترة، فكان منها المخطوط، والوثائق الأرشيفية، ومجموعة من المصادر العربية، والأجنبية، والمراجع المتخصصة بتاريخ تونس العثماني سواء عربية أو أجنبية، بالإضافة إلى المقالات والدراسات الأكاديمية.

أولا– الوثائق الأرشيفية:

اعتمدت على عدد من الوثائق الأرشيفية التي تحصلت عليها من الأرشيف الوطني التونسي المصنفة ضمن السلسلة التاريخية، والدفتر الجبائي، وهي تعالج جزئيات خاصة بموضوع الدراسة؛ مما استوجب علي عملية استقرائها للاستفادة منها، وتمثل هذه **الوثائق** عملية جَرْدْ لعوايد الجيش الانكشاري قبل خروج المحلة 1152هـ/1739م، والأطراف المشاركة في عوائد خروج المحلة ، ضمن **الحافظة 17**، الملف 167. الورقة 1، 2، 3، 4. والعوائد المالية المقدمة من بايات تونس لأيالة الجزائر، نظير إعادة أبناء "حسين بن علي" للسلطة، وهي قائمة طويلة جدا، حددت قيمة الأموال ووجهتها، وجاءت تحت عنوان: الخارج لأهل الجزائر وقرصانها سنة 1170هـ -1178هـ، ضمن **الدفتر الجبائي**، مداخيل الدولة ومصاريفها، 1170–1178هـ، رقم 1046، الورقة من 11إلى 14. **والوثيقة** التي تضمنت هدايا علي باي للدولة العثمانية بمناسبة تجديد البيعة، ووثيقة خاصة قفطان التولية من الباب العالي "لعلي باي" و ابنه "حمودة باشا الحسيني" ضمن الحافظة 220، **الملف 394**، الورقة 3، 4. و وثيقة متعلقة بأمر من حمودة باشا الحسيني يتعلق بتجديد قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة إلى حميدة بن عياد عام 1214هـ، ضمن ، الحافظة 2، الملف 1، الملف الفرعي 1 الورقة 3 .

-**وثيقة** تبيّن دور "رجب بن عياد" في العلاقات التجارية التونسية الفرنسية، ضمن الحافظة 186، الملف 1055. **ووثيقة** تضمنت أداء القطيع الذي فرضه "علي باشا" على منطقة الجريد، ضمن الحافظة 220، الملف 394، الورقة 2.

-كما حصلت على **وثيقة** بنصها العثماني والترجمة العربية من الأرشيف الوطني الجزائري، وهي خاصة بالمعاهدة المبرمة بين "حمودة باشا" وفرنسا سنة 1216هـ/ 1802م. بالإضافة إلى **وثيقة** من قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ضمن المجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 53.

ثانيا- الوثائق المنشورة:

لقد نُشر الكثير من الوثائق الخاصة بأيالة تونس. سواء في بعض المؤلفات أو المجلات التاريخية، التي استفدت منها كثيرا وهي:

1- مجموعة الوثائق التي نشرها (E.Plantet)، بعنوان:

-Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls De France avec la Cour (1770- 1830).

وقد نشرها في ثلاث مجلدات مابين 1893- 1899 بباريس، فكانت استفادتي في جانب التجارة الخارجية، ويعتبر هذا الكتاب أهم كتاب موثق لتاريخ تونس الحديث، وترجع أهميته إلى كون وثائقه أصلية تعالج خاصة الجانب السياسي والدبلوماسي. وقد أدرجت هذه الدراسة في التهميش باللغة العربية، على النحو الآتي: أ. بلانتي: مراسلات بايات تونس وقناصل فرنسا مع بلاط فرنسا (1770- 1830).

2- الوثائق التي نشرها "بيرغرانشان" "P. Grandchamp" في مجموعتين الأولى أسماها:

-Document Concernant la Course dans la Régence de Tunis, de 1764 à 1769 et de 1783 à 1843.

وهي منشورة في الكراسات التونسية في العدد (19-20). والمجموعة الثانية نشرها في تونس سنة 1925م في كتاب بعنوان:

-Documents Relatifs Aux Corsaires Tunisiens (2octobre1777 -4 mai 1824).

وكلا المجموعتين تتضمن إحصائيات هامة عن ممولي نشاط القرصنة، وأسماء وعدد السفن التي مارست هذا النشاط وحمولتها من مدافع وذخائر حربية، كما حدد بها مكان الانطلاق ووجهتها في هذه الفترة المشار لها في العنوان. وفي نهاية المجموعة الثانية أعطى تعريفا لكل سفينة.

4- الوثائق التي نشرها نور الدين الحلاوي حول **وثائق عن الأندلسيين بتونس** ، في المجلة التاريخية المغربية ، ع 17، 18، تونس جانفي 1980.

يشير فيها إلى علاقة السلطة بالأندلسيين الموريسكيين بالبلاد التونسية، خلال القرن الثامن عشر.

ثالثا– المصادر العربية والمعربة:

1 - **المصادر العربية:**

أ– المؤلفات المخطوطة:

استفدت من بعض المؤلفات التي لا تزال مخطوطة، والمتعلقة بالفترة التي نحن بصدد دراستها، ومن أهم تلك المخطوطات:

– الكتاب الباشي: لمؤلفه حمودة بن عبد العزيز، الذي توفي في 1202هـ/ 1788م، وهو الوزير الكاتب في عصر "علي باي" ، والكتاب يعتبر مصدر هام في هذه الفترة،وهو في جز ئين، فالجزء الأول محقق، أما الجزء الثاني فمازال مخطوطا بدون نشر أو تحقيق موجود الأرشيف الوطني التونسي تحت رقم 18666و1794. وقد أفدت منه كثيرا، وخاصة في التطور السياسي والعسكري لأيالة تونس.

ب– المنشوره:

– **المؤنس في أخبار افريقية وتونس**: لمؤلفه بن أبي الدينار محمد القيرواني التونسي، الذي عاصر البايات المراديين، وقد حظي بمكانة داخل البلاط المرادي، فكان مؤرخا للمراديين، لذا فقد استفدت منه في التعرف على الوضع بأيالة تونس قبيل قيام النظام الحسيني.

–**المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**: لمؤلفه محمد الصغير بن يوسف الباجي، وقد قام فيكتور سيريس Victor Serres، ومحمد الأصرم بترجمته إلى الفرنسية ونشره في سنة 1900م وأعادت مؤسسة بوسلامة نشره بعنوان : **Chronique Tunisienne**، وقد اعتمدت في دراستي على هذه النسخة المترجمة إلى الفرنسية، في عهد حمودة باشا بحكم أنها كانت دراستي خلال مرحلة الماجستير، وفي مرحلة البحث في الدكتوراه حصلت على النسخة المحققة من طرف الأستاذ الباحث أحمد الطويلي، والمكونة من أربع مجلدات.وقد تطرق إلى عهد البايات الأربعة الأوائل من الحسينيين وتناول مختلف الأوضاع، وغلب على كتابته إدخال مفاهيم بالعامية التونسية. ويعتبر هذا المصدر مهما؛ بحكم أن هذا المؤرخ لم تكن له صلات بالبلاط، وبالحكام فكان يكتب ما يتحدث به الناس في حياتهم، وكان دقيقا في وصف الأحداث، إلا أنه أهمل ترتيبها تاريخيا.

–**مفاتح النصر في التعريف بعلماء العصر**: لصاحبه محمد المختار العياضي، وقد أُلف الكتاب في منتصف القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي، وعندما تم تأليفه أهداه إلى "علي باشا"

وقد تضمن الكتاب خصال علي باشا وأبنائه، وتراجم العلماء المعاصرين له، لكن الكتاب لا يتعرض كثيرا للأحداث السياسية.

- **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان** : لمؤلفه حسين خوجة، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الكتاب نصوصه الأصلية عثمانية يتضمن أصول القبائل التي انحدر منها آل عثمان ويشير إلى المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه، والكتاب يحتوي على مقدمة وثلاثة وعشرين بابا فكانت المقدمة لأصول بني عثمان، وخصصت باقي الأبواب للسلاطين، والباب الرابع فهو يشكل سدس الكتاب ومنه يتألف الذيل، وقد أفادني في تناوله لتاريخ البايات الأوائل وعلى رأسهم "حسين بن علي" وأشار إلى تراجم العلماء المالكية، والحنفية، والقضاة، والأدباء، وشخصيات البلاط وغيرهم كثير ، فكان بذلك مصدر مهما لمعرفة ابرز رجالات الدولة ومناصبهم في مختلف المجالات. وكان صاحبه يسعى من خلال هذا التأليف إلى أن يكون المؤرخ الرسمي للباي "حسين بن علي"، بحكم أنه يجيد اللغة العثمانية والعربية.

- **الحلل السندسية في الأخبار التونسية:** لصاحبه أبو عبد الله محمد بن محمد الأندلسي المعروف بالوزير السراج ينتمي إلى أسرة أندلسية، وقد قام بتحقيق وتقديم الكتاب محمد الحبيب الهيلة، وكان الوزير السراج يكتب بناءا على طلب "حسين بن علي " ، وكان يقرأ على الباي كل جزء يفرغ من تأليفه ، وبهذا كان الوزير يريد أن يكون المؤرخ الرسمي لدولة "حسين بن علي" وأفدت من الجزء الثاني وبعض الصفحات من الجزء الثالث بمساعدة أحد الأساتذة من تونس، أما الجزء الرابع فقد أحرقه "علي باشا" لأنه يؤرخ للفتنة الباشية.

- **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان:** لمؤلفه أحمد بن أبي الضياف، الذي عاش في الفترة الممتدة من (1219- 1291هـ/ 1804- 1874م)، وعلى الرغم من أن تأليف كتابه الذي يتكون من ثمانية أجزاء كان في فترة متأخرة على الفترة التي نحن بصدد دراستها إلا أنه يعتبر مصدرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه، ذلك أن مؤلفه منذ طفولته كان مخالطا لرجال دولة حمودة باشا، لأنه كان يصاحب أباه المطلع على الكثير من خبايا الدولة، وعليه فقد كان المؤلف يسند الحوادث التاريخية إلى المسؤولين الذين عاصروا الأحداث.

وهذا الكتاب يؤلف لفترة طويلة متمدة من الفتح الإسلامي لتونس إلى غاية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، مركزا على العهد الحسيني، وقد استفدت بالدرجة الأولى من الجزء الثاني الذي

يؤرخ لعصر علي باشا، والجزء الثالث يؤرخ لعهد حمودة باشا، والجزء السابع الخاص بالتراجم لأهم الشخصيات التي عاصرت هذه الفترة.

- **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**: لمؤلفه محمود بن سعيد مقديش الصفاقسي، المتوفى سنة 1228هـ/ 1814م، اعتمدت في هذا الكتاب على الجزء الثاني المخصص لتاريخ تونس في العهد العثماني، مع تركيزه على تاريخ تونس في العهد الحسيني، وبالأخص في عهد حمودة باشا.

– **الكتاب الباشي**: للوزير حمودة بن عبد العزيز، قسم السيرة المحقق، يشير إلى تفاصيل هامة عن الوضع السياسي للبلاد التونسية، منذ قيام النظام الحسيني إلى غاية حمودة باشا، ويعرض بعض تفاصيل العلاقات الخارجية لتونس فترة "علي باشا" و"حمودة باشا الحسيني"، وقد أفادنا أكثر في الجانب القضائي والحياة العلمية في عهد "علي باي".

- **الخلاصة النقية في أمراء افريقية**: لأبي عبد الله الشيخ محمد الباجي المسعودي المولود سنة 1225هـ، وقد ذكر فيه أخبار أمراء تونس منذ الفتح الإسلامي لها إلى غاية عهد المشير الباشا أبي العباس أحمد، معتمدا في ذلك على ما جاء في مؤلفات أحمد بن أبي الضياف، والوزير السراج، وغيرهم. ويعتبر الكتاب مصدرا هاما.

- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: لمؤلفه محمد بن محمد مخلوف، استفدت من الجزء الثاني، الذي أورد فيه أخبار بايات الدولة الحسينية، ورغم أنه كان موجز إلا أننا لا نستطيع الاستغناء عنه.

- **تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان**: لمؤلفه محمد بن عمر التونسي، وهو رحالة تونسي، والكتاب حققه وكتب حواشيه خليل محمد عساكر ومصطفى محمد مسعد، وراجعه محمد مصطفى زيادة، استفدت من الباب الأول في الكتاب، الذي أورد أخبار وزير حمودة باشا يوسف خوجة صاحب الطابع.

- **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**: لمؤلفه محمد بيرم الخامس التونسي، طبع الكتاب بالمطبعة الإعلامية بمصر، وقام مصطفى قشيشة الأزهري بتحريره، وقدم لنا الكتاب معلومات هامة عن سياسة فرنسا اتجاه الإيالات المغاربية، بالإضافة إلى طبيعة المبادلات التجارية بين هذه الإيالات وفرنسا، والدويلات الايطالية.

3- **المصادر المعرّبة:**

-**الرحلة الى تونس 1724م:** لمؤلفه أندريه بليسونال، وقد ترجمه وحققه محمد العربي السنوسي،و قد جاء هذا المصدر ضمن أربعة عشر رسالة، تتضمن معلومات قيمة عن الوضع السياسي في أيالة تونس، وعادات وتقاليد المجتمع، والوضع الصحي ،كما قدم لنا وصفا دقيقا للمناطق التي زارها.

رابعا- المصادر الأجنبية:

-Venture De Paradis: **Tunis et Alger au XVIII siècle**.

كتاب يتناول تاريخ تونس والجزائر في القرن الثامن عشر، وقد قام "جوزيف كوك"" J. Couq" بنشره سنة 1983م. والكتاب مهم جدا لأن "فانتور دوبارادي" كان مترجما لدى القنصلية الفرنسية خلال إقامته في تونس خلال الفترة 1780- 1786م هذا ما جعله يلم بتفاصيل الحياة في تونس، فكانت استفادتي منه كبيرة لأنه يشير إلى موضوع البحث بشكل مباشر، خاصة فيما يتعلق بتجارة تونس مع دول أوربا الغربية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

-Thomas Maggil: **Nouveau Voyage Tunis** .

الكتاب للتاجر البريطاني توماس ماكجيل، بعنوان رحلة جديدة الى تونس، وقد زار تونس في سنة 1808م، واستطاع أن يمكث فيها لمدة من الوقت، مما جعله يلم بالوضع التجاري في تونس، وعلاقاتها التجارية مع مختلف دول غرب أوربا.

-Marcel. J: **Histoire de Tunis Précédée D'un Description de Cette Régence par le Docteur Louis Frank**.

قام ج. مارسيل بنشر كتاب لويس فرانك، بعنوان تاريخ تونس قبل وصف الأيالة من قبل لويس فرانك وهو الطبيب الخاص للباي، الذي أقام في تونس لمدة ثماني سنوات امتدت من 1806- 1814م، و المعلومات التي قدمها حول حكومة الباي، واقتصاد البلاد، تصب في صميم الموضوع، لكنني حصلت على جزء منه فقط عن طريق أحد الزملاء.

خامسا- المراجع العربية والمعربة:

1- **المراجع العربية:**

- **سياسة حمودة باشا في تونس 1782- 1814م:** لمؤلفه الدكتور رشاد الإمام، ويعتبر هذا الكتاب أهم ما ألف عن عهد حمودة باشا، لذا كانت استفادتي منه كبيرة، لكن ما يلاحظ انه لم يتناول العلاقات الخارجية في عصر الباي بالتفصيل، واكتفى بإعطاء لمحة قصيرة عن المعاهدات التي أبرمها حمودة باشا مع دول أوربا الغربية، دون الخوض في حيثياتها.

- **الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا:** لمؤلفه عزيز سامح ألتر، وقد قام عبد السلام أدهم بتعريب الجزء الخاص بتاريخ تونس وطرابلس الغرب، نشر بلبنان سنة 1969م، وقد استفدت من هذا الكتاب كثيرا لأنه يشير إلى موضوع الدراسة بشكل مباشر، لذا يعتبر أحد المراجع المهمة.

- ودراسة الأستاذ الباحث محمود التايب الموسومة ب : **السلوك السياسي للقبيلة بتونس في العهد الحديث أولاد سعيد بين الولاء والمقاومة عائلة بن الواعر نموذجا (1864- 1881)**، وقد ساعدتني في معرفة طبيعة العلاقة بين السلطة، و خاصة مع قبيلة أولاد سعيد .

- **الموريسكيون في تونس:** للأستاذ الباحث أحمد الحمروني، رغم أن دور الأندلسيين الموريسكيين برز دورهم خلال القرن السابع عشر أكثر منه في العهد الحسيني الا ان الدراسة مهمة في معرفة أوضاع الأندلسيون في البلاد التونسية و مناطق توزيعهم والأدوار التي لعبوها خاصة في مجال الحرف والصناعات إضافة إلى دورهم الثقافي والفكري.

- **اباضية جربه في العصر الحديث:** للأستاذ الباحث محمد المريمي، تناول الكتاب دور عائلة آل الجلولي في التجارة الخارجية لتونس، ونفوذهم السياسي في بلاط الباي. إضافة إلى علاقة السلطة بالزاوية الجمنية بجزيرة جربة .

2- **المراجع المعربة:**

- **الحوليات التونسية:** لمؤلفه ألفونصو روسو (A. Rousseau)، وعربه محمد عبد الكريم، وقد صدر هذا الكتاب سنة 1864م بالجزائر وأعادت مؤسسة بوسلامة إصداره بتونس سنة 1980م والكتاب يؤرخ للفترة الممتدة من (1535م- 1830م). وقد أفدت كثيرا من هذا المرجع، لأنه تتبع التطور السياسي للبلاد التونسية وأبرز أهم باياتها لكنه ركّز على العلاقات الخارجية لتونس بالتفصيل، وأهمل طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع لكن ما يلاحظ أن هناك تشابه في المادة التاريخية مع كتاب إتحاف أهل الزمان لأحمد بن أبي الضياف.

- **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** : لمحمد الهادي الشريف، وقد قام محمد الشاوش ومحمد عجينة بتعريبه ونشره بدار سراس للنشر سنة 1993م، ويتناول في دراسته أهم العصور التاريخية لتونس من الفتح الإسلامي إلى غاية الاستقلال عن فرنسا، لذا جاءت الدراسة بشكا مختصر.

- **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790- 1830م**: للوسات فلنزي، وترجمه إلى العربية حمادي الساحلي بدار سراس للنشر، وهو كتاب هام يتناول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أقطار

المغرب العربي الثلاثة (تونس و الجزائر والمغرب الأقصى)، وقد أفدت منه كثيرا، وهنا نشير إلى أنني استعملت النسخة الفرنسية، والعربية معا.

– المؤرخون التونسيون في القرون 17و 18و 19م، لصاحبه أحمد عبد السلام، وكان هو صاحب الترجمة مع عبد الرزاق الحليوي، وقد أفد ت كثيرا في جانب الحياة الثقافية خلال القرن الثامن عشر خاصة حيث قدّم تراجم للعلماء والمؤرخين والأدباء والشعراء، كما قام بوصف دقيق للوضع الثقافي ومؤسساته، وأدرج علاقة العلماء بالسلطة.

سادسا- المراجع الأجنبية:

E. Rouard de card: **Traites de la France avec Les Bays de L'Afrique**, **Algérie**, **Tunisie**, **Maroc**.

الكتاب مهم جدا في موضوع العلاقات، لأنه يقدم كل المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع دول شمال أفريقيا الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب، والمغرب الأقصى، من بداية القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، فكانت استفادتي منه في الفصل الثالث المتعلق بالمعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع تونس طيلة العهد الحسيني، لأنها توضح احتكار السلطة للتجارة الخارجية.

-Pierre Grandchamp: **Auteure de Consulat de Frans a Tunis 1577–1881**.

يقدم الكتاب معلومات عن الحياة الاقتصادية بالأيالة ، وخاصة في عهد "حمودة باشا" ، حيث يشير إلى الأنشطة التي مارسها قناصل الدول الأوربية بالبلاد التونسية.

-Khalifa Chater: **Dépendance et Mutations Précoloniales La Régence deTunis (1815- 1857).**

الكتاب مهم جدا في الدراسة لأنه يتناول سياسة حمودة باشا الخارجية، ويركّز على العوامل المؤثرة في هذه العلاقات، ونخص بالذكر نشاط القرصنة؛ حيث قدم عدة إحصائيات تبين لنا طبيعة نشاط البحرية التونسية سواءا نشاط القرصنة، أو التجارة الخارجية، إضافة إلى السياسة التجارية التي انتهجها حمودة باشا للسيطرة على الإنتاج، وعلاقته بالمجتمع الريفي.

-Daniel Banzak: **Les Corsaires Barbaresque a La Fin D'une Epopée 1800-1820.**

قدم دنيال بنزاك دراسة قيمة حول نشاط القرصنة في الإيالات المغاربية، وقد أفدت منه خاصة في الشطر المتعلق بالقرصنة التونسية، والتي قدم حولها عدة إحصائيات متبوعة بالتحليل. كما أنه تعرض إلى التجارة الخارجية لتونس وبين طبيعة المبادلات التونسية مع دول غرب أوربا في عصر حمودة باشا.

أما باقي المراجع الأجنبية، فقد تناولت بعضها العلاقات التجارية بين تونس وفرنسا مثل:

-F. Armoulet: **Les Relation de Commerce entre La France et La Tunis de(1815- 1886).**

-V. Valensi: **Histoire Economique et Sociale de Monde**.

-Paul Masson: **Histoire établissement et de Commerce Français dans L'Afrique Barbarecque** (**1560– 1793**).

والمراجع المتبقية تناولت العلاقات بشكل عام مثل:

-Abel Clarin De Larive: **Histoire Générale De La Tunis Depuis L'an 1590 avant jusqu' en 1883**.

-Jules Ferry: **La Tunisie Avant et Depuis L'occupation Française, T 1**.

كما استعنت بالكثير من المقالات المنشورة في المجلة التونسية "R. T"، والكراسات التونسية "C.T"، ومجلة إبلا " IBLA"، والمجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، و المجلة التاريخية المغاربية، وغيرها من المجلات الأخرى. إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية، التي استفدت منها كثيرا.

– الصعوبات المعترضة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، التي تشكل للباحث عقبة سرعان ما تصبح في طي النسيان بعدما يكتمل عمله. ولعل أبرز هذه الصعوبات التي تجاوزتها، هي عملية البحث عن المادة، مما جعلني أتوجه إلى تونس لهذا الغرض، فكانت وجهتي في البداية إلى م ؤسسة عبد الجليل التميمي للدراسات والأبحاث، و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس الأولى ، والمكتبة الوطنية التونسية، ومركز الأرشيف الوطني التونسي. ورغم هذا لم أستطع جلب بعض الدراسات الهامة، ومن بينها كتاب " الفخرية في فضل الدولة الحسينية" مؤلفه مجهول، وأرجوزة محمد بن الطيب بن سلامة المسماة " الدرة النفيسة في أمراء تونس الأنيسة". كما أنني لم أعثر على بعض كتب الرحالة الذين زاروا تونس ومن أبرزهم الكتاب الذي ألفه ديفونتان "Desfontaines" بعنوان: "Voyages Dans Les Régences de Tunis et Alger".

ومن الأمور الأخرى التي صعبت عملية البحث، هو وجود دراسات مختصة بظاهرة أو جزئية معينة، مما يتطلب الوقت لتفكيك المادة التاريخية، واستعمالها وفق الخطة التي بنيت عليها هذه الدراسة. بالإضافة إلى طبيعة الدراسات التونسية التي تعتمد على الأسلوب الفلسفي،في كتاباتها. والأهم من ذلك هو صعوبة تتبع تنقل القبائل الكثيرة، وتحديد موقعها.

ورغم صعوبة الأمر في تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتتبع السلوك السياسي للمجتمع في ظل تقلب مواقف هذه القبائل اتجاه السلطة، إلا أني كنت أحاول تقديم الأفضل.

وفي الختام أتقدم بالشكر أولا إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور صالح بوسليم، الذي رافق هذا المولود العلمي بكل ما يقتضيه ضميره المهني،. كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل.

و آخرا وليس أخيرا فإن أصبت في عملي هذا فبتوفيق من الله، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني حاولت دون كلل أو ملل، طامعا في أن أستفيد من توجيهات لجنة المناقشة، التي وكّل إليها عملي للتقويم والمناقشة والتصحيح، والله ولي التوفيق.

غرداية في:

الطالب: مايدي كمال.

الفصل الأول:

الوضع السياسي والإجتماعي في أيالة تونس من 1631– 1705م:

المبحث الأول: قيام الدولة المرادية (1631– 1702م).

المبحث الثاني: التركيبة الاجتماعية في إيالة تونس قبل العهد الحسيني.

الفصل الأول: الوضع السياسي والإجتماعي في أيالة تونس من 1631– 1705م:

شهدت البلاد التونسية بعد الحاقها بالخلافة العثمانية سنة 1574م، عدة تغيرات على مستوى السلطة بداية بمرحلة حكم الباشوات، الذين خضعوا لسلطة حُكام أيالة الجزائر بحكم الدور، الذي قامت به هذه الأخيرة في ضم أيالة تونس، وطرد الأسبان منها بشكل نهائي، لكن سطلة الباشا تراجع نفوذها في أيالة تونس، وتعتبر سنة 1591م تاريخ نهاية حكم الباشاوات؛ إلا أن الدراسات تجمع على أن سلطة الباشا تراجعت قبل هذا التاريخ، بحكم أن الإنقلاب، الذي قام به صغار الضباط، ونقصد هنا الدايات لم يكن ضد سلطة الباشا، وإنما كان ضد كبار الجيش الانكشاري وهم البلكباشية، بحكم سيطرتهم على البلاد بنوع من القسوة، سواء اتجاه العناصر الأخرى من الجيش، أو ضد أهالي البلاد، وعليه فإن سلطة الباشا تراجعت أمام سلطة البلكباشية .

وقد أدى هذا الإنقلاب، الذي قاده الديات إلى التصفية الجسدية لكبار الجيش ، وأفضى عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ البلاد التونسية، عرفت بمرحلة الدايات، وقد كان حكمهم في اطار جماعي، إلى غاية سنة 1598م، حيث إنفرد "عثمان داي" بالسلطة معلنا بداية حقبة جديدة من حكم الدايات استمرت إلى غاية 1631م، و في نفس الوقت بدأت أسرة جديدة تظهر كمنافس لسطة الدايات، حيث تقلصت سلطة الداي فلم تتجاوز مدينة تونس، وهذا راجع لتقلص موارد الداي المتأتية من نشاط القرصنة، في حين ركّزت المؤسسة الجديدة المنافسة، والتي كان على رأسها قائد المحلة على دواخل البلاد، فاعتمدت في مداخيلها على جباية الضرائب من القبائل، وإقامة علاقات مع القبائل في دواخل البلاد، مما أعطى لها مداخيل كبيرة ساهمت في تفوقها المادي على مؤسسة الداي، وهذا التفوق أعطى لقائد المحلة لقب الباي، حيث لم تكن قيادة المحلة في بداياتها حكرا على شخص معين، إلا أنها أُحتكرت منذ عهد "مراد باي كرسو"، وخلفه ابنه "حمودة باشا المرادي" الذي أضعف مؤسسة الداي، وأسس لنظام عائلي وراثي عرف بالدولة المرادية.

ومن خلال هذا نجد أن النظام العائلي الجديد في البلاد التونسية، اعتمد على إقامة شبكة من العلاقات مع القبائل، كمرحلة أولى ثم مع أهالي الحاضرة تونس وباقي المدن الاخرى كمرحلة ثانية، وهنا نتساءل: ماهي أسباب تفوق سلطة الباي على الداي؟ وكيف كانت ردة فعل الدايات؟ وهل ساهمت العلاقات الاجتماعية للمراديين في دعمهم؟ وكيف كانت التركيبة الاجتماعية لايالة تونس؟

المبحث الأول: قيام الدولة المرادية (1631– 1702م):

مع بداية العشرية الثانية للقرن السابع عشر الميلادي ،بدأت سلطة البايات المراديين بالتدرج مقابل تراجع مكانة الدايات، وهذا راجع لجملة من العوامل المحلية و أخرى متوسطية ساهمت في هذا التحول السياسي للنظام في إيالة تونس، حيث تراجعت سلطة الدايات أمام سلطة البايات قادة المحلّة المنحدرين من أوساط الأعلاج الأوربيين والمهتدين المسيحيين المرتبطين بالبلاد منذ العهد الحفصي

ومن أبرز المؤثرات المتوسطية خضوع أيالة تونس لهيمنة التجارة الأوربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقة جديدة اهتمت بالفوائد الناتجة عن التجارة ، وهذا على حساب المؤسسة العسكرية التي بقيت متمسّكة بالشرعية العثمانية وبالجهاد البحري داخل هذه المؤسسة ، وقد أدت هذه الطبقة الجديدة دور الوساطة التجارية بين أوربا ومنتجات البلاد(1).

كما اقترن ظهور مؤسسة الباي (2) بقيادة المحلة على يد "حمودة باشا المرادي" في منتصف القرن السابع عشر ميلادي، وكانت قيادة المحلة قبله وقتية لا تختص بها مؤسسة سياسية معينة يلقب من توكل اليه قيادة المحلة بلقب القائد، وأول من احتكر هذه المهمة هو"رمضان باي" (ت سنة 1613م)(3). في عهد "الداي عثمان"، حيث قام "رمضان باي" باستيفاء الجباية، وردع المفسدين في البوادي وطوع القبائل الممتنعة عن دفع الأداءات مثل "أولاد بليل" و أولاد حمزة" و" أولاد أبي سالم"، و"أولاد شنوف" بوطن الكاف، و"أولاد سعيد" بالحامة، وأهل الجبال كعمدون و وسلات(4)

---

(1)محمد الحبيب العزيزي: ظاهرة **الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث المحلّة التونسية أنموذجا،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2006-2007، ص ص 278، 279. (غ.م)

(2) قام "سنان باشا بمنح لقب الباي لأحد الجنود الأتراك من اجل القيام بجملة من الوظائف الأمنية والقضائية والجبائية في أنحاء الإيالة باستثناء مدينة تونس والحاميات العثمانية ورغم سيطرة الداي على البلاد إلا أن ذلك لم يؤثر على سلطة الباي الذي اعتمد على تأمين دواخل البلاد وهذا ما أعطاه قوة عسكرية اتجاه القبائل الثائرة، ينظر: محمد عبد العزيز بن عاشور:**المؤسسات السياسية في عهد الدولة الحسينية القرنان 18 و19 م**، في م. ت.ع. د. ع، ع 6/5، فيفري 1992 تونس، ص 12.

(3) عبد الحميد هنية: **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال**،د.ط، منشورات تبر الزمان، تونس 2012، ص 133 .

(4) سنعرض خلال بحثنا هذا العديد من القبائل والعروش، ولا يمكننا بأي حال من الأحول أن نعطي تعريفا مفردا لكل قبيلة لذا سنحاول إعطاء تعريف لبعضها فقط، أما الباقي منها ينظر: الملحق رقم2.

وفطناسة، باستعمال المهادنة والقوة أو التحريض بينهم، وهذا ما أدى إلى تعزيز مكانة "رمضان باي" الذي احتكر المهمة وعين مجموعة من الموالي كمساعدين له أطلق عليهم لقب الباي [1]. منهم "مراد كورسو" [2]وقد نشأ هؤلاء بتونس وكانوا يتكلمون لغة أهلها[3].

ثم أسندت القيادة إلى أحد مماليكه القائد "مراد كورسو" الذي احتكر المهمة إلى سنة (1041هـ/ 1631م) تاريخ وفاته ، ونظرا لتزايد نفوذ "مراد كورسو" كقائد للمحلة داخل البلاد لقب بالباي وحظي بمكانة في الساحة السياسية للبلاد، وقبيل وفاته طلب من الباب العالي رتبة الباشا حتى يضفي الشرعية على لقب الباي، لكن هذا اللقب– الباي– بقي على نفس الوضعية إلى غاية عهد ابنه "حمودة باي المرادي"[4] الذي خلفه في قيادة المحلة.[5]

وبحصول "مراد باي" على لقب الباشا أصبحت قيادة المحلة خارجة عن سلطة الديوان أي لايتدخل في تحديد قيادتها، بعدما كانت قيادة المحلة لزمة يحصل عليها الباي من الداي ممثل السلطان العثماني. وهذا ما سمح له باعتلاء هرم السلطة مشكلا نظاما جديدا عرف بنظام البايات،و لم يلغ فيه نظام الدايات [6]، بل على العكس من ذلك فقد تراجعت مكانتهم تدريجيا مقابل صعود نفوذ مؤسسة البايات.

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 134.

(2) أصله كورسيكي، واسمه جاك صانتي، تربى في أوساط المهتدين الاعلاج بتونس، والتحق منذ صغره في خدمة المحلة ، تدرج في المناصب من قائد بلدة كسرى قرب جبل وسلات –التي توفر كميات كبيرة من الزيت والشمع والعسل إضافة إلى مدخول جبائي– إلى رتبة كاهية المحلة على أجهزة المحلة، بفضل الثروة التي جمعها من منصبه، ينظر : محمد الحبيب العزيزي، مرجع سابق، ص 286.

(3) أحمد بن ابي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،** ط2، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، 4مج، ج2، الدار العربية للكتاب، تونس 2004، ص ص 29، 30.

(4) ولد بمنزل القائد ساسي الدباب ، لأن والده كانت زوجته عاقرا، فاشترى جارية وأمنها بدار القايد الساسي، فأنجبت له "حمودة" ، ينظر : الوزير السراج: **الحلل السندسية في الأخبار التونسية،** ت محمد الحبيب الهيلة، مج 2، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1985، ص 369.

(5) عبد الحميد هنية : المرجع سابق ، ص 133.

(6) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص ص 286، 287.

وخلال هذا التحول في تراتبية المؤسسات بالبلاد التونسية لم تكتمل الملامح الذاتية النهائية للسلطة التي بقيت تتأرجح طيلة العهد العثماني بين سلطة الباب العالي والعالم المتوسطي المهيمن تج اريا ونقديا وتقنيا على الإيالة خلال القرن الثامن عشر ميلادي، وهذه التبعية الاقتصادية التجارية للقوى المتوسطية،كان لها دور في بروز قوة الباي بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية المحلية [1].

كما ساهمت المحلة أثناء خروجها لجباية الضرائب في بداية التنظيم الفعلي لدواخل البلاد من طرف المراديين، والتأسيس لنظام مواز للنظام العسكري العثماني، وذلك بفضل تجمع الأموال وتوسيع مجال تحالفاتهم، مما ساهم في تأسيس نظام عائلي وراثي[2] .

لقد تحصن المراديون بالشرعية العثمانية ليؤسسوا نظاما جديدا جمع بين الموروث الحفصي والنظم العثمانية؛ أي بين المحلي والمستورد ، وأدت فيه مؤسسة الباي دورا بارزا فيه نظرا للقوة التي أحاطت بها نفسها لجباية الضرائب وحمايتها أثناء تنقلها، وحفظ الأمن في الطرقات، وإخضاع القبائل الرافضة، و ابتداء من عهد "مراد كورسو"، بدأ البايات بالبروز على حساب نفوذ الدايات الذي أخذ يتقلص وخاصة في عصر"حمودة باشا"، لكن رغم ذلك حافظ الدايات على مهامهم[3].

أولا:سياسة حمودة باشا المرادي :

تميزت فترة حكمه بالتوسع على حساب القبائل، وذلك بهدف السيطرة عليها مما جعله يكتسب قوة خوّلت له منافسة سلطة الداي، لذا يعتبر "حمودة باشا"هو المؤسس الحقيقي لسلطة البايات، ومن هنا بدأت المنافسة بين الباي والداي التي تحولت إلى صراع أثرت على أوضاع البلاد التونسية[4].

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق ، ص 280.

(2) العجيلي التليلي: **صدى حركة الجامعة الاسلامية في المغرب العربي 1876 –1918**، د.ط، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس 2010، ص 31.

(3) حسين خوجة: **ذيل بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان**، تح الطاهر المعموي، د.ط، الدار العربية للكتاب، د.ت، ص 27 .

(4) محمد هادي شريف: **السلطة والمجتمع في تونس عهد حسين بن علي (1705– 1740م)**، د.ط، 2ج، ج1، المكتبة الجامعية، تونس 2008 ، ص 66.

واختص الباي تدريجيا بإدارة شؤون دواخل البلاد بصورة عامة ، وتقاسم الباي والداي النفوذ في الايالة، فكانت المدن التي ترتكز فيها حاميات عسكرية من اختصاص الداي؛ ثم تقلص مجال نفوذ الداي واقتصر على مدينة تونس ، مقابل ذلك تفوق نفوذ الباي، ويعزى ذلك إلى ما كانت تؤمّنه مؤسسة الباي للفئة الحاكمة من مال، مكنهم من السيطرة على دواخل البلاد [1]، بالقضاء على تمرد القبائل المحاربة مثل أولاد شنوف، وعرب افريقية بوطن الكاف. فعندما خرج "حمودة باشا المرادي"على رأس محلة الشتاء سنة (1041هـ/ 1631م)، وخلص القيروان من قبضة أولاد سعيد[2]، وعيّن عليها مملوكه "علي الحناشي"،ثم توجّه للجريد وحصل على جبايتها [3]، وهذا ما جعل الأمن والاستقرار يميز باقي عصره[4].

أ- تدابير حمودة باشا المرادي العسكرية والإدارية :

1- العسكرية:

اتخذ جملة من التدابير، تمثلت في وضع حاميات عسكرية في كل من مدن باجة والكاف والقيروان وفي المناطق الإستراتيجية مثل، الحامة ، ومطماطة [5]، كما أنشأ فرق عسكرية لتكريس سلطته في دواخل البلاد ومنها:

1-1فرقة الزمالة: قام "حمودة باشا المرادي" بتكوين مجموعات مسلحة من الخيالة "زمالة" في الجهات المضطربة تتشكل من أفراد أبناء القبائل، وعهد قيادتها إلى المماليك أو الأعيان المحليين.

1-2فرقة الصبايحية: جهاز عسكري أنشأه المراديون لإحكام قبضتهم على المناطق الداخلية.

1-3فرقة زواوة[6]:قام المراديون بتنظيمهم للسيطرة على البوادي والأرياف[7]، ويشير المؤرخ

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 133،134.

(2) عُرف "حمودة باشا" بكرهه لقبيلة أولاد سعيد وتفريق شملهم، ينظر: محمود التايب :**السلوك السياسي للقبيلة بتونس في العهد الحديث أولاد سعيد بين الولاء والمقاومة عائلة بن الواعر نموذجا(1864- 1881)** جامعة تونس **2009**، ص 84.

(3) الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 370، 371.

(4) العجيلي التليلي: المرجع السابق، ص 30.

(5) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص86.

(6) للاطلاع على التعريف الوافي لهذه الفرقة، والدور الذي أدته في المنظومة العسكرية في العهد الحسيني ينظر: الفصل الثاني، ص ص، 92،93.

(7) العجيلي التليلي: المرجع السابق، ص31.

"محمد الهادي الشريف" أن عناصرها قدمت من منطقة القبائل وقسنطينة بإيالة الجزائر [(1)].وبذلك كونوا قاعدة عسكرية لنفوذهم الخاص تعتمد على عناصر أهلية، بينما يرجع الجيش الانكشاري لنفوذ الداي[(2)]

2- الادارية (بلاط باردو):

لقد كانت منطقة باردو عبارة عن متنزه تابع للعائلة الحفصية إلى غاية وصول المراديين الى الحكم بعد أن اتخذوه مقرا لسطتهم في عصر"حمودة باشا المرادي" [(3)]. وكان هذا القصر في البداية مخصّصا لسكنى العائلة المرادية فقط، ثم أصبح تدريجيا مقرا للإدارة المركزية التي تحكم كامل الايالة وجمع حوله أعيان العسكر وأعيان الأهالي والعلماء الذين يقومون بالدعاية للمراديين، ومن بينهم "ابن أبي الدينار"[(4)].

وأدخل المراديون جملة من التحويلات داخل قصر باردو ومن أهمها دار الباي [(5)]، كما شيد "حمودة باشا المرادي" القباب و ثلاثة قصور لأبنائه[(6)]، وهذا يدل على بداية الانفصال عن المنظومة العسكرية المستقرة داخل أسوار مدينة تونس.

و تمركزت الأجهزة الإدارية التابعة لمؤسسة الباي داخل قصر باردو ، وقد اتصفت هذه التسمية باسم (الدار)، وهي تسمية وظيفية تعبر عن طبيعة نشاط المؤسسة، مثل (دار القاضي)، وهذا يدل أنه لا توجد مباني خاصة بالأجهزة الإدارية، فالدار كانت مقرا لممارسة النشاط ومقر للسكن في نفس الوقت[(7)].

ثم إن العديد من المؤسسات التي بدأت تظهر على الساحة السياسية، منذ منتصف القرن السابع عشر ميلادي كانت مرتبطة بالأساس بمقر استقرار الباي بباردو، والتي كانت تمثل فرعا منه

---

(1) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 86.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 146.

(3) محمد فوزي المستغانمي: **بلاط باردو زمن حمودة باشا (1782- 1814)**، رسالة دكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2006- 2007، ص27. . (غ.م)،

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص147.

(5) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 28.

(6) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 287.

(7) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص ص 32، 33.

مثل بيت العود، و بيت الكتاب. وقد تحولت هذه المؤسسات تدريجيا من مؤسسات خادمة لسلطة الدولة إلى مؤسسات ممثلة لسلطة الدولة ، و رمز للسلطة المركزية.

إن تحول المراديين من مدينة تونس نحو بلاط باردو كان يهدف بالأساس إلى التخلص من مراقبة وتهديد سلطة الانكشارية الموالية لسلطة الباشا والداي، وبالتالي فك الارتباط مع هذه المؤسسة العسكرية، و إقامة هياكل مركزية جديدة تجعل الباي يتحول من عنصر تابع إلى منافس حقيقي على السلطة والنفوذ(1). وحسب رأيي أن هذا التحول كان بسب عجز الدايات المالي.

ثانيا–الحكم المزدوج بين الباي والداي:

كانت مصالح الداي والباي تسير في شكل متواز وأحيانا تتشابك، فمثلا نجد أن الديوان يعلن الحرب على قوى أجنبية، ويقوم الباي بتدعيمها بالمال ، ويظهر التشابك حول شروط الصلح مثلما حدث في الحرب الحدودية مع الجزائر سنة 1628م(2)، حيث وافق "مراد باي" على شروط الصلح مع الجزائر، بينما رفض داي تونس "أسطا مراد" شروط الصلح(3).

وفي عهد "حمودة باشا المرادي"، خضع بعض الدايات الذين تزامنوا مع حكمه إلى سلطته، رغم محاولة بعضهم بالانفراد في صنع القرار، لكن محاولتهم باءت بالفشل، وهذا ما يفسّر لنا فتح باب العزل في منصب الداي خلال هذه الفترة.

يضاف الى ذلك تحالف الباي" حمودة باشا المرادي" مع الداي "أحمد خوجة" (4) الذي كانت سلطته تعادل سلطة الباي(5)، حيث تميزت فترة حكم "احمد خوجة" بغلاء الأسعار، و القحط

---

(1) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص ص 32، 33.

(2) معركة السطارة من أسبابها عدم استقرار بعض القبائل، مثل قبيلة بني شنوف التي قام شيخها " ثابت بن شنوف"بتحريض السلطة بالجزائر للقيام بحرب على تونس ، بالإضافة إلى عدم الالتزام بمعاهدة سنة1614م، والتي تتضمن تمديد مناطق القبائل التابعة لبايليك قسنطينة في المجال الترابي لتونس. ينظر: بن أبي الدينار**المؤنس في أخبار افريقية وتونس،** ط3، دار المسيرة لبنان 1993، ص 196. وينظرا أيضا: عبد الحميد هنية : المرجع السابق، ص 128.

(3) محمود التايب، المرجع السابق، 85.

(4) أصيل مدينة صناب على البحر الأسود تمت مبايعته من طرف الديوان من 8جويلية 1640م/1050ه الى جوان 1647م/ 1056ه، وهو أول داي من سلك الكتاب. ينظر: الفونصو رسو: **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر،** تعريب محمد عبد الكريم، ط 1، منشورات بنغازي 1992،ص 120.

(5) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 90. وينظر أيضا :توفيق بشروش: **جمهورية الدايات في تونس 1591–1675م**، د.ط، د. د.ن، مجموعة ايام الناس، د.ت،ص 66.

الشديد وانتشار مرض الطاعون الذي تفشى في مدينة تونس سنة 1053هـ/ 1643م ، ودام سبع سنوات ، لدرجة أنه عرف "بوباء "احمد خوجة" ، وهذا ما جعل دواخل البلاد تتمرد على السلطة، فقام الداي بإنشاء عسكر الزمالة معتمدا على رجال بعض القبائل المتحالفة مع السلطة، حتى يقضي على التمردات الداخلية[1] .

وفي ظل هذه الظروف العصيبة أدى "حمودة باشا" دورا كبيرا مساندا للداي في القضاء على هذه التمردات، حيث أنشأ قوة عسكرية مؤلفة من ستمائة من الزمالة [2] تحت امرته مباشرة، وهذه القوة زادت في نفوذ الباي على حساب الداي[3].

وفي عهد الداي "محمد لاز"[4] قام الباي "حمودة باشا" باتخاذ أسلوب جديد لاحتواء سلطة الدايات وذلك عن طريق المصاهرة، حيث قام بتزويج ابنه "مراد باي الثاني"بنت الداي "يوسف"، و أقام ما عبر عليه "الوزير السراج" بالوليمة الكبرى، وتكمن رمزية هذا الاحتفال الكبير في محاولة "حمودة باشا المرادي" التفاخر وإبراز سيادته[5].

إضافة إلى حدث آخر، تمثل في حالة الغضب التي عمت الجيش الانكشاري بسبب الاقتطاع من أجورهم من طرف القائد الصراف اليهودي "داود"، فتدخل حينها"حمودة باشا" وأعطى للجنود ما نقص من مرتباتهم، فحسب هذا لصالحه، وكسب بذلك ودهم[6].

إن التفوق الذي حصل عليه الباي،كان قد تجاوز حدود التحالف مع الباي، إذ شهد خطوة جريئة ساهمت في إضعاف سلطة الداي و بداية الخضوع للبايات المراديين من بعد، حيث قام "حمودة باشا المرادي" بتقديم رشوة لأغا القصبة "الحاج مصطفى قاراكوز" من أجل تولية " الحاج مصطفى لاز" وتم له في الأخير ذلك[7].

---

(1) الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 407، 408.

(2) نفسه.

(3) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص121.

(4) بايعه الديوان بعد وفاة "احمد خوجة" مباشرة في سنة1057هـ/ 1647م ، ودام حكمه ستة سنوات بوفاته سنة1063هـ/ 1653م .ينظر: الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص409- 411.

(5) نفسه.

(6) نفسه،ص ص 410،411.

(7) كان "حمودة باشا المرادي" يخشى من تولي منصب الداي" مراد قريق" الذي عرف بطبعه الحاد وشهامته المفرطة، وهذا قد يدخله في مشاكل معه ينظر: المرجع نفسه، ص412.

كما قام الباي بتزويج الداي "مصطفى لاز" (1) بإحدى جواريه و بنى له دارا كبيرة (2)، وهذا يبين لنا مدى خضوع الداي لسلطة الباي. وفي سنة 1069هـ/1659م حصل حمودة باي من ديوان الباب العالي على لقب الباشا، بطلب منه مقابل هدية كبيرة (3)، وتّم له ذلك وخوطب في الفرمان بالباشا بن الباشا فاستغل هذا لتأمين السلطة في بيته أي توريث الحكم (4)،وبعد أربع سنوات أي في 1073هـ/ 1663م اعتزل حمودة باشا السلطة وتخلى عن وظائفه لأبنائه الثلاثة فتقلد ابنه الأول "مراد" منصب القائد الأعلى للجيش التونسي البري أو قائد الامحال كما يعرف، أما الثاني "محمد الحفصي" فولاه على سنجق القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ، أما ابنه الثالث "الحسن" فقد ولي سنجق باجة والكاف(5)، وتوفي "حمودة باشا المرادي" عام (1076هـ/جوان 1666م) خلال فترة حكم الداي "الحاج مصطفى قاره كوز"(6).

لقد ساهم تقسيم "حمودة باشا" للمناطق الجبائية بين أبنائه وتخصيص لكل واحد منهم مجال نفوذ في إضعاف مؤسسة الباي بسبب المنافسة التي ظهرت بين الإخوة ، والتي حاول الدايات الاستفادة منها لاسترجاع مكانتهم في السلطة، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية استمرت طويلا.(7) استأثر " مراد باي الثاني" بعد والده وكان ذا حزم، وتميز عصره بالاستقرار عموما، واستمر على نهج

---

(1) تولى منصب الداي في 1063هـ/ 16 سبتمبر 1653م الى غاية 1075هـ/ 3جويلية 1665م. ينظر : توفيق بشروش: المرجع السابق، ص66.

(2) الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 414،413.

(3) يشير الوزير السراج أن الباي بعث بالهدية مع " بن قلمان" وكانت هدية لم يدخل مثلها للصرايا ولم يحدد ما نوعها.ينظر: المرجع نفسه، ص 416.

(4) العجيلي التليلي: المرجع السابق، ص 30.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص30.

(6) تولى وظيفة أغا القصبة، ثم الداي بعد "مصطفى لاز" 1666م، وقد تميز باستهوائه لإراقة الدماء نظرا لرغبته للانفراد بالحكم في تونس، لذا خاض جملة من التدابير التي تمكنه من تحقيق رغبته ،إذ قام بتجريد رؤساء الديوان من صلاحياتهم، وكان لا يتوانى في قتل من يشك في إخلاصه ،رغم ذلك فقد كان له الفضل في وضع حد للفساد ، وحارب قطاع الطرق مما ساهم في انتشار الامن في مدينة تونس واحوازها.ينظر: الفونصو روسو: المرجع السابق، ص124.

(7) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 294.

والده في إخضاع الدايات لسلطته [1]؛ رغم محاولة طائفة من الجند الانكشاري الذين كانوا يسكنون بإحدى الثكنات داخل المدينة الثورة عليه، فحكم عليهم بالسيف والنفي وهدم القشلة[2].

كما وقع في عهده تمرد آخر بجبل وسلات تزعّمه"ابا القاسم الشوك" 1085هـ/1674م، لكن "مراد باي الثاني" استطاع أن يقضي عليه [3]، وهنا نسجل محاولة فاشلة للداي "شعبان خوجة"[4]، الذي دخل في صراع مع الباي "مراد الثاني" بسبب أن الداي لم يعر اهتماما للباي عندما قدم لتهنئته الى أن تأزم الوضع بينهما ووصل إلى درجة أن الباي"مراد" عندما عاد بالمحلة إلى مدينة تونس بقي على مشارفها وأرسل للديوان رسالة يتهم فيها الداي بأبشع التهم ، وهذا ما جعل الديوان يقرر عزل الداي "شعبان" إرضاء للباي مراد، في 14 ذي الحجة 1082هـ/ مارس 1671م، ثم نفي إلى زغوان حتى وفاته سنة 1083هـ/ 1672م[5].

ولم يكتف الباي بهذا، بل رشح "الحاج محمد منتشالي" لتولي منصب الداي وهذا يبين أن الباي كان له الكلمة في عزل وتنصيب الدايات، كما قام الجيش الانكشاري بمبايعة "الحاج محمد المنتشالي" الذي رشح من طرف "مراد باي" وتميز بالضعف واللين وكان أداة في يد "مراد باي"، وهذا كان سبب خلعه بعد تمرد في صفوف الجيش الانكشاري الذين طالبوا بعزله [6]. وهنا يظهر لنا أن الجيش رفض هيمنة البايات على الدايات، ومما يؤكد على ذلك الأحداث التي شهدتها البلاد في نهاية عهد "مراد باي الثاني" .

إلى جانب ذلك قام الديوان بتوليت "الحاج علي لاز" دون علم البايات، وهذا ما جعلهم يدخلون في صراع مع الجيش الانكشاري، بحيث فر من مدينة تونس الإخوة "محمد باي الحفصي" و" مراد باي الثاني" وأقاما محلتيهما في قرية "الزوارين" قرب الكاف[7] ، كما قام الداي بتعين

---

(1) يشير صاحب الإتحاف الى سياسته قائلا "...وقصرت أيادي الدايات في أيامه".ينظر: أحمد بن أبي الضياف، ج2، ص42.

(2) هي مقر الجيش الانكشاري .ينظر: عبد الوهاب حسن حسني: **خلاصة تاريخ تونس،** دار الفنون، تونس 1373هـ، ص140.

(3) أحمد بن أبي الضياف:المصدر السابق، ج2، ص42.

(4) خلف الداي " محمد اوغلو"14جويلية 1669م الى 12 افريل 1672م .ينظر: توفيق بشروش، المرجع السابق، ص 67.

(5) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 124، 125.

(6) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 45.

(7) يشير صاحب الإتحاف أن الديوان استغل غياب الباي"مراد الثاني" لما خرج في محلته وعينوا الداي "علي لاز"وهذا عكس ما ذهب إليه الفونصو رسو. ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 45.

"محمد أغا" بايا، بدلا من "مراد باي"، وبهذا دخل الطرفان في صراع حيث قام "محمد اغا" بإيعاز من الداي بتجهيز حملة تشكلت من الجيش الانكشاري وانضمت إليه جماعة من قبيلة اولاد سعيد وقبيلة المثاليث، توجهت نحو منطقة الملاسين ثم نحو منطقة عقبة الجزار حيث التقى بقواة الباي "مراد" ودارت المعركة وانتهت لصالح الباي "مراد "، الذي زحف على مدينة تونس وحاصرها واستطاع فرض مطالبه على الديوان، وخلع "علي لاز" وتولية الداي "الحاج مامي جمل "في 18 صفر 1084هـ/ 1673م[1].

ثالثا–الصراع العائلي المرادي (الأسباب والنتائج):

شهدت البلاد التونسية أزمة حادة ابتداء من سنة 1086هـ/ 1675م في شكل حرب أهلية امتدت إلى غاية 1097هـ/ 1686، إلا أن الوضع لم يستقر إلى بعد نهاية حكم المراديين سنة 1702م ونهاية حكم "إبراهيم الشريف" أي مع قيام النظام الحسيني سنة1705م[2].

فكانت محاولة الداي" علي لاز" بداية الانتفاضة كما اشرنا سابقا، لكن الأزمة تفاقمت بعد وفاة الباي "مراد الثاني" في 17 أوت 1675م/ 25 جمادى الثانية 1086هـ ، بدأ الصراع العائلي شملت الحرب كل القوى الداخلية والمخزنية المرتبطة بالمحلة وقبائل جبل وسلات والكاف ، وتدخلت الانكشارية ممثلة في الدايات الذين بلغ عددهم خمسة عشر دايا في فترة الصراع مما أضعف مؤسسة الداي، ومن القوى الخارجية التي اشتركت في الصراع حكام الجزائر[3] .

وقد بدأت الأزمة المرادية بسبب التنافس بين أبناء الباي المتوفي "محمد باي" و"علي باي" وعمّهما "محمد الحفصي" على السلطة، لأن المراديين لم يؤسّسوا لنظام وراثي واضح المعالم ومتفق عليه، بمعنى لم يتم تحديد من يتولى السلطة للأكبر داخل العائلة أم للأكبر من أبناء الباي المتوفى. لذا نشب الخلاف بين "محمد باي"، وعمه "محمد الحفصي" [4] الذي راهن على الدعم من الباب العالي ، أما "محمد " فقد اعتمد على دعم المدن والجيش الانكشاري، في حين اعتمد"علي" على بعض القبائل مثل الحنانشة[5].

(1) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 127.

(2) عبد الحميد هنية: تونس العثمانية، ص ص 149، 150.

(3) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق ، ص 301.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 150.

(5) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج1، ص95.

كما نصب الديوان كلاً من"محمد باي" و"علي باي" لقيادة الأمحال ، وسرعان ما دار الخلاف بين الأخوين حول تقاسم السلطة بينهما ، واستغل أعداء الدايات هذا الاختلاف ، ليعرض الأمر على الديوان، وهنا يمكن أن نسجل ملاحظة مفادها أن الديوان الذي يرأسه "مامي جمل " اتخذ موقفا سياديا لحل النزاع، حيث قام بتوزيع مهام أبناء "مراد باي الثاني". وكان هذا التوجّه للديوان بقرار من "علي باي" وبإيعاز من عمه "محمد الحفصي"، فتوجه "محمد باي" نحو مدينة الكاف، وأقنع أنصاره المتواجدين بها بالزحف على تونس[1].

ولما سمع "محمد الحفصي " بالخبر، حاول حشد قوات للتصدي له، لكنه لقي معارضة من أعيان المدينة وعلمائها وقادة الجيش الانكشاري ، لأنهم أدركوا المخاطر التي قد تلحق بالبلاد، إذا تمت مواجهة "محمد باي". وتفاديا لذلك أرسلوا إلى "محمد باي" قرار التولية والدعوة للدخول إلى مدينة تونس، لكن "محمد باي " قبل بشرط أن يطرد عمه "محمد الحفصي"، فغادر هذا الأخير مدينة تونس نحو حلق الوادي، ثم توجه على متن سفينة فرنسية إلى الاستانة. وبهذا استرجع نفوذ الباي بدعم من الجيش و علماء وأعيان مدينة تونس في 1086هـ / ديسمبر 1675م [2].

أما شقيقه "علي باي"، فقد فر نحو الجزائر وتوجه إلى باي قسنطينة "دالي باي" الذي أكرمه ثم تحالف مع قبيلة الحنانشة وصاهر شيخها "سلطان بن منصور"، وبعد مدة عاد إلى تونس ودخل في صراع مع أخيه وتمكن من هزمه بالقيروان في (13 فيفري 1677م)[3]، واعترف الديوان بسلطة "علي باي" في مارس1677م/1087هـ، فقام بخلع الداي" مامي جمل" ونصب مكانه "محمد بيشارة" [4]. ثم خرج "علي باي" نحو الكاف لمطاردة أخيه لكنه انهزم ، مما جعله يتراجع نحو الجنوب في منطقة الجريد فتوجه "محمد باي" إلى مدينة تونس وفتحت له أبوابها ، في شهر صفر 1089هـ/ 1678م، فقام بتنصيب "مامي جمل " مرة أخرى وعزل "محمد بيشارة" الذي قتل فيما بعد[5] .

---

(1) طلب "محمد الحفصي" من ابن أخيه "علي باي" أن يتنازل أمام الديوان عن منصب الباي له بحجة أنه أكبر سننا واعدا إياه بمنحه له بعد مدة، وكان له ذلك ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص127.

(2) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 127.

(3) تعرف هذه المعركة بموقعة الكريمة مات فيها شيخ الحنانشة وفر "محمد باي" نحو الكاف ودخل "علي باي" الى مدينة تونس.ينظر: الوزير السراج:المصدر السابق، ص 485.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 150.

(5) الوزير السراج: المصدر السايق، ص 459.

واستمر الصراع بين الأخوين حيث توجه "محمد باي" نحو منطقة جبل وسلات التي يحتمي فيها "علي باي" ، حيث درات بينهما معركة تعرف ب موقعة العروسة، انتهت بهزيمة نكراء ل"محمد باي" فاستغل اخيه هذا الوضع وزحف على مدينة تونس بمساعدة أغا فرسان الصبايحية، وهو "مصطفى اسبنيول " فاحتل المدينة وأجبر الجيش الانكشاري فيها على خلع الداي" مامي الجمل" وقتله ، وقام الديوان بمبايعة داي آخر هو "أحمد أوزون" لكن هذا الأخير رفض هذا المنصب وفر إلى زاوية "سيدي أحمد بن عروس" للاحتماء بها ، فقام بتنصيب داي من اختياره وأجبر الديوان والجيش على بيعته، وهو الداي "محمد طاباق" وألغى بيعة "أحمد أوزون" بل طلب بقتله خنقا[1] .

وعندما تولى الداي "محمد طاباق"، قام باختيار خمسمائة من الجند لتولي حراسته، وأطلق عليهم اسم الحوانب ، وهذا يبين لنا الخطر الذي أصبح يهدد الدايات، إلا إن هذا الإجراء ساهم في حماية هذا الداي ، حيث حصل تمرد من قبل أهالي مدينة تونس مستغلين فرصة غياب الباي"علي المرادي" الذي خرج لمنطقة الجريد وإشاعة خبر وفاته ، فزحف أنصار "محمد باي" رفقة الجيش الانكشاري نحو القصبة وحاصروها لمدة ثلاثة أسابيع تحت إمرة "حسن ساقزلي" الذي بويع دايا جديدا من طرف الجيش، ولما علموا بعودة "علي باي" تم فك الحصار على القصبة في شهر محرم من عام (1089هـ / 27 فبراير 1678م)[2].

وفي أواخر شهر شعبان من عام (1089هـ/مارس 1678م) عاد "محمد الحفصي" بعد حصوله على لقب الباشا من الأستانة ليشكل طرفا ثالثا في الصراع القائم بين الإخوة ، فحاول في البداية الانضمام إلى صف "علي باي"، لكنه لم يستطع بسبب الخلاف الذي حدث بينه وبين الداي "محمد طاباق"، مما جعل "محمد الحفصي" يتّجه إلى القبائل في داخل الإيالة لكسب أنصار له، وهذا ما جعل الديوان يرفع شكاوى إلى السلطان لسحب "محمد الحفصي" من البلاد ، فاتخذ هذا الأخير اتجاها أخر وهو التحالف مع "محمد باي" من اجل توحيد جهودهما لمقارعة " علي باي" ، وهذا ما جعل الطرفين يتصادمان، واستطاع "علي باي" هزم عمّه وشقيقه، واستمر الصراع إلى غاية(1091هـ/ 1680م) أين تدخل أتراك الجزائر[3].

---

(1) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص131.

(2) الوزير السراج: المصدر السابق، ص ص 464، 465 .

(3) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص132.

أ-موقف حكام الجزائر من الصراع:

اتخذ داي الجزائر "محمد الطريقي" ومساعده "بابا حسن" موقفا محايدا من الصراع القائم في تونس، وعدم تقديم المساعدة لأحد الأطراف المتنازعة، وهذا ما حصل عندما قدم "علي باي" إلى قسنطينة لطلب المساعدة ، فلم يلب طلبه، واكتفى بما جمعه من قبيلة الحنانشة بعد مصاهرة شيخها وبذلك بقي حكام الجزائر على حيادهم إلى أن تجاوز هذا الصراع حدود إيالة تونس، حيث أصبحت ملاحقة المنهزم تتجاوز الحدود بين الإيالتين، لذا قرر داي الجزائر التدخل عسكريا لفض النزاع والإصلاح بين المراديين؛ دون أن تكون هناك دوافع لتحقيق أغراض أخرى، كمحاولة استغلال أوضاع تونس لتحقيق منفعة مادية[1].

كما أرسل داي الجزائر محلة على رأسها "بابا حسن" و قام هذا الأخير بإرسال مبعوثيه إلى المتنازعين لتوضيح سبب قدومهم ، فوافق البايات المتنازعون على هذا المسعى واجتمعوا ثلاثتهم مع صاحب الجزائر في أوائل شهر ذي القعدة (1091هـ/ ديسمبر 1680م) وعقد الصلح على مايلي:

- أن تبقى قيادة الحاضرة تونس بيد "علي باي"؛
- وأن يكون محمد الحفصي باشا فيها بمقتضى أمر السلطان؛
- وأن يتولى "محمد باي" قيادة القيروان والساحل بشرط أن يرسل هذا الأخير ابنه "احمد" رهينة في يد أخيه "علي باي" في محلته.

وغادرت المحلة الجزائرية البلاد، ودخل "علي باي " مدينة تونس وعمّت الفرحة جميع الأهالي لهذه المصالحة. لكن بقي الداي "محمد طاباق" يكن الكراهية ل "محمد الحفصي"، وبمجرد دخوله إلى تونس ألقى القبض عليه، وقام بنفيه مدّعيا أنه تلقى تعليمات من الأستانة [2] . ويشير الباحث المؤرخ "عبد الحميد هنية" أن "محمد الحفصي" طالب بمنصب الداي فجرد من أملاكه وطرد من البلاد[3].

---

(1) عمار بن خروف: **علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات 1082 - 1246هـ/1671-1830م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة دمشق 1995، 1996، ص ص60، 61.

(2) نفسه.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 151.

واستمرت حالة الوفاق بين الداي "محمد طاباق" والباي"علي" إلى غاية 1682هـ/1093هـ، حيث قام "محمد باي" بتدبير مؤامرة للداي للتفريق بينه وبين أخيه ، كما قام بإرسال رسالة يتضمن محتواها بأن هناك تعاونا بينه وبين الداي للإطاحة "بعلي باي"، وأوصى مبعوثه على أن تقع هذه الرسالة بيد "علي باي" ، ونجحت هذه المساعي في إثارة شك "علي باي" في الداي، فألقى عليه القبض عند زيارته له بالبلاط، وتظاهر أمام الجميع بأنه سينقله إلى معتقله في غار الملح، وفي الطريق إليه أمر بقتله، وتم تعيين "أحمد شلبي" دايا بعد رفضه في البداية لهذا المنصب 4 أكتوبر 1682م[1].

1-تمرد الداي أحمد شلبي:

تعتبر محاولة هذا الداي لاسترجاع نفوذ الطائفة التركية المحاولة الثالثة للتمرد على سلطة الباي مابين سنوات 1684-1686م، حيث تمرد الداي " احمد شلبي" على الباي "علي باي" [2]، مما جعل "علي باي" يفرض الحصار على الداي بمدينة تونس، فاستنجد الداي "بمحمد باي" الذي استجاب خارقا بذلك بنود معاهدة 1680م، وحصل حينها تدخل لحكام الجزائر لصالح الداي و"محمد باي" ضد "علي باي"[3] .

وقد وقعت معركة بين الطرفين في (1094هـ/ 1683م) وقعت معركة بين الطرفين بالقرب من باب الخضرة بمدينة تونس، و تعرف بمعركة باب الخضرة، حيث أسفرت عن دخول "محمد باي" إلى المدينة واستلام السلطة وإعلان خلع أخيه ، وبالاتفاق مع الداي حشد قوات من الاتراك والأهالي للتصدي "لعلي باي" الذي قام بقتل "أحمد" بن "محمد باي" الذي كان رهينة عنده ، ودخل الطرفان في صراع[4]. و انتهى الأمر بهزيمة وانسحاب "علي باي" إلى صفاقس ثم إلى سوسة عام

---

(1) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 133.

(2) أكثر أتباع الباي "علي" من التعدي على الناس وعلى حرماتهم ،حيث قام أحد أتباعه، وهو "بن خليفة بن زايد الورشفاني" بالتعدي على موكب عرس فقام باغتصاب العروس أمام أهلها ، فاشتكى أهلها للداي فقام بسجنه.، ونظرا للتجاوزات التي قام بها والد الجاني ضد الداي أمر هذا الأخير بقتلهما والقي بهما في ساحة القصبة ، هذه الحادثة أدت إلى القطيعة بين الباي والداي. ينظر: الفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 134، 135.

(3) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 64،.

(4) الفونصو روسو: المرجع السابق: ص 135.

(1095هـ/1684م)، و بدخول "محمد باي" الى مدينة تونس أدرك أن الداي "أحمد شلبي" يريد أن ينفرد بالحكم فمال إلى السلم والتحالف مع أخيه "علي باي"[1]، واقتسام مناطق النفوذ لمحاصرة ثورة الداي، فكان من نصيب "محمد باي" باجة و المنستير والقيروان. أما "علي باي" فحصل على الكاف وجبل وسلات وسوسة وبقية الساحل، ورغم هذا استطاع الداي "أحمد شلبي" أن ينتصر عليهما في موقعة حاجب العيون صيف 1685م، مما أدى بالأخوين بالاستنجاد بأتراك الجزائر[2].

ويعتبر التدخل الجزائري[3] في عصر الداي "أحمد شلبي" الثاني بالنسبة لحكام الجزائر في عهد الداي "إبراهيم خوجة"، لكن هذه المرة للوقوف إلى جانب الأخوين ضد الداي "أحمد شلبي" [4]. وبوصول محلة الجزائر في شهر أوت 1685م انضم إليها الأخوان، وأصبح عدد قواتهم خمسة وعشرين ألف، فاستولوا على مدينة الكاف ثم باجة، ثم زحفوا نحو مدينة تونس في 17 سبتمبر 1685م، وتم محاصرة المدينة لأكثر من ثمانية أشهر حدثت خلالها أربعون مواجهة [5] ابتداء ا من شهر شوال (1096هـ/ 1685م)إلى غاية شهر رجب(1097هـ/1686م)[6].

ويرجع الباحث المؤرخ "عمار بن خروف" أسباب طول الحصار إلى قلة إمكانيات المحاصرين المحدودة خاصة من جهة البحر ، لأن قصف الجزائريين للمدينة كان غير ناجح، إضافة إلى أن الداي "أحمد شلبي" كسب ولاء الأهالي مستغلا نفور هم من المراديين لما سبّبوه من خراب بسبب صراعهم، وبسقوط ميناء غار الملح " بورت فرينا" ضعفت قوة الداي" أحمد شلبي" ، اذ حوصرت المدينة من جهة البحر، وبدأ أنصار الداي يتخلّون عنه، وفي 29 ماي 1686م تمكن المحاصرون من إحداث

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2، ص 59.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 151.

(3) أدرك الأخوين "محمد باي" و"علي باي" ان الانتصار لن يتحقق لهما الا بنجدة الجزائر فارسلا "محمد بن شكر"الى داي الجزائر "ابراهيم خوجة" لطلب المساعدة مقابل الالتزام له بجميع ما يصرفه، فخرج الداي بنفسه ومعه باي قسنطينة" عبد الرحمن باي" في محلته. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدرر السابق، ص59.

(4) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 66.

(5) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 137.

(6) أحمد بن أبي الضياف : المصدر السابق، ص 60.

ثغرة في سور المدينة مكّنتهم من الدخول إليها ، وتمكنوا في 31 ماي 1686م من فتح ابوابها [1].

إن تصاعد المواقف المعادية للداي، جعلته يدرك بأن لا قدرة له على المواجهة، فتحصّن بالقصبة مع قلة من الانكشارية، ثم حاول الداي الهرب من القصبة، لكن تمّ القبض عليه رفقة بعض من أتباعه، وتم تعيين "محمد بقطاش" دايا جديدا . و بهذا عادت السلطة للباي، وتراجعت مكانة الداي في ظل هذا الصراع المتواصل بين المؤسستين على السلطة[2].

و بعد انتصار المراديين بدعم من الجزائر هدأ الوضع، لكنه لم يستمر طويلا؛ بسبب اعتداء بعض الجنود الجزائريين على أعراض الناس بباب السويقة ، مما أثار حفيظة الأهالي فتمكنوا من قتل أحد الجنود وجرح آخر، فكانت ردة فعل الجنود الجزائريين وانضم إليهم الجنود التونسيون وعاثوا في المدينة فسادا، ونتج عن هذه الفتنة حوالي أربعمائة شخص، ووصل الأمر بالجنود أن لاحقوا بعضا من الأهالي الذين فروا إلى الباي "محمد" في قصر باردوا وهددوه بتسليمهم. انتهت هذه الأحداث بمقتل "علي باي" [3]، والداي "أحمد شلبي" الذي أمر داي الجزائر "إبراهيم خوجة" بقتله شنقا في 26جوان 1686م[4] .

و بمقتل "علي باي" أصبح "محمد باي" بدون منافس على السلطة في تونس، فقام بالتخلص من جميع منافسيه، وعلى رأسهم "محمد منيوط" حليف الداي "أحمد شلبي"، وذلك بنفيه الى استنبول أين توفي بها [5]. أما "محمد الحفصي"، فقد توفي أيضا بعد شهر من مقتل "علي باي"، وبعد استتباب الأمن عادت محلة الجزائر محملة بالمال الذي وعد به المراديون لداي الجزائر[6].

---

(1) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 67.

(2) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 137، 138.

(3) هناك عدة روايات حول مقتل "علي باي" فقد أشار الأستاذ عمار بن خروف، إلى رواية مستندا على بلانتي، في حين نجد أن الفونصو روسو يعتمد على رواية أخرى، وصاحب الاتحاف يذكر تفاصيل أخرى حول مقتل الباي. للاطلاع ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص69.و ينظر الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 139. وينظر : أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج2، ص 61.

(4) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 69، 70.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 61.

(6) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 71.

وأرسل الباب العالي لقب الباشوية للداي "محمد بقطاش"، وأصبح يحمل لقب الداي والباشا [1]، واستغل "محمد باي" فترة حكمه الباقية في إعادة إعمار البلاد بالعديد من المنشآت[2] .

2-تجدد الصراع:

ظهر الصراع مجددا، لكن هذه المرة بين "محمد باي" و كاهيته "محمد بن شكر" وصهره في نفس الوقت – زوج أخت الباي- الذي توجّه إلى داي الجزائر " حسن ميوزومورتو"، الذي وافق على طلبه، لكنه تلقى معارضة من الجند أدت إلى تنحيته، وبقي "محمد بن شكر" في الجزائر يحرض على تونس، فاشترط فيه داي الجزائر "شعبان خوجة" مبلغا من المال[3].

كما قام داي الجزائر "شعبان خوجة" بقطع العلاقة مع تونس سنة 1105هـ/ 1693، و أرسل وفدا إلى داي طرابلس الغرب "محمد الإمام" الملقب "بشايب العين"، للتحالف ضد باي تونس على اعتبار أن هذا الأخير ينوي شن حملة على الجزائر وطرابلس الغرب ، فقام الداي "محمد الإمام " بإرسال قوة اتّجهت إلى ميناء عنابة 1105هـ/ جوان 1694م ،التي مثلت نقطة انطلاق نحو تونس و لما سمع باي تونس بخبر الحملة توجه نحو مدينة الكاف بحوالي أربعة آلاف جندي ، ودارت معركة بين الطرفين انتهت بهزيمة "محمد باي المرادي" [4]. بعدها تراجع نحو مدينة تونس من أجل تحصين دفاعاتها ، وعيّن "إبراهيم خوجة" دايا جديدا بعدما فرّ الداي"علي رايس" [5]، ومعه الأخ الأصغر للباي "محمد" المدعو "رمضان باي" إلى أوربا[6].

وصل جيش الجزائر وجيش طرابلس الغرب لمدينة تونس، وفرضوا عليها حصارا دام لمدة ثلاث أشهر، تم فيه تبادل إطلاق النار، مما أثر على تحصينات المدينة، وما زاد في إضعاف قوة "محمد باي" هو إشاعة خبر أن مرسى قلعة غار الملح الذي يحوي على أسلحة الإيالة قد سقط، وأن

---

(1) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 139.

(2) للاطلاع على المنشات التي قام بها الباي .ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق،ج2، ص 62.

(3) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص139-141.

(4) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 63.

(5) بعد وفاة الداي "محمد بقطاش" 1099هـ/ 1686-1687م،خلفه بن أخته "علي رايس" وهو من رياس البحر ،وخلال فترة حكمه شهدت ايالة تونس انتشار مرض الطاعون الذي قضى على حوالي ستين الف شخص في مدينة تونس لوحدها ، واستمر هذا الوباء لمدة ثمانية أشهر.ينظر: الفونصو روسو: المرجع السابق، ص140.

(6) المرجع نفسه: ص141.

الأسطول التونسي والقبائل اعترفت بسلطة "محمد بن شكر" المنافس ل" محمد باي" ، هنا أدرك الباي أنه لا يستطيع الصمود ففر من المدينة إلى القيروان التي صدت أبوابها في وجهه فانسحب إلى الصحراء[1].

و توجه وفد من أعيان مدينة تونس إلى الداي "شعبان " وأعلنوا له الولاء ، ودخل "محمد بن شكر" إلى مدينة تونس، فقام بنفي الداي" إبراهيم خوجة" إلى سوسة، و قام بتعين داي جديد، هو "محمود خوجة"، لكن سرعان ما قام باستبداله بالداي "محمد طارطار "سنة 1106هـ/ نوفمبر 1694م[2].

وقد اعتمد "بن شكر" في تطبيق سياسته على الحزم سواء اتجاه المتمردين، أو أنصار " محمد باي المرادي"، فعرف بكثرة سفكه للدماء، والاغتصاب والنهب، وخاصة بعد الجولة التي قام بها في دواخل البلاد، بعد مغادرة محلة الجزائر [3]، وهذا من أجل سد العجز المالي الذي لحق بالخزينة وتسديد رواتب الجند، ومن المصادر المالية التي اعتمد عليها، التوجه نحو المحاصيل الزراعية، حيث حصل عليها بأثمان زهيدة وحقق منها أرباحا هائلة عند إعادة تسويقها كتصديره للقمح[4] .

هذه السياسة التي انتهجها "محمد بن شكر" والداي "طاطار" أدت إلى استياء الناس وبداية التمرد على عليهما، خاصة في القيروان وسوسة، فشجع هذا الوضع "محمد باي" لاسترجاع حكمه بمساعدة الأهالي[5]. وطلب من أنصاره في مدينة تونس للتمرد أيضا، مما جعل المواجهة حتمية بين "محمد بن شكر" و "محمد باي" المرادي ، والتقى الطرفان بمكان يعرف بمرق الليل قريب من جبل وسلات، ودارت بينهما معركة انتهت بانتصار " محمد باي" (6 رمضان 1106هـ/ 23 أفريل 1695م)[6] ، وفرّ "محمد بن شكر" إلى المغرب[7]، ثم زحف "محمد باي" نحو مدينة تونس، ولعل

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق ج2، ص64.

(2) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 143.

(3) نفسه.

(4) حكم الداي "طاطار" خمسة أشهر قتل فيها ما يقارب على الثمانمائة نفس، وهذا ما جعل الأهالي يتمنون نهايته. ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص65.

(5) العجيلي التليلي: المرجع السابق، ص 33.

(6) الوزير السراج: المصدر السابق: ص ص 578،577.

(7) توجه نحو فاس ووصلها في أسوء حال في عهد المولى "اسماعيل الشريف" الذي أهمله وقال له: " ... من يفعل هذا الفعل مع ولي نعمته لا يكون محلا للصنيعة" .ينظر احمد بن أبي الضياف: ج2، المصدر السابق، ص 66.

هذا هو الذي جعل الداي " طارطار" يأمر جنده البالغ عددهم حوالي الأربعمائة بنهب أسواق المدينة ثم التحصن بالقصبة [1]، وبوصول "محمد باي" في (12 رمضان 1106هـ/ 27 أفريل 1695م) عين دايا جديدا يدعى "يعقوب" ثم فرض حصارا على الداي "طاطار" بالقصبة[2].

كما أدرك " محمد باي" بأن الإطاحة بالداي " طارطار"، هو بمثابة إعلان الحرب على الجزائر على اعتبار أن هذا الأخير هو حليف لداي الجزائر" الداي شعبان"، مما جعل "محمد باي" يقوم بإرسال وفد إلى الجزائر لطلب الصلح معه، ويتكون هذا الوفد من أعيان مدينة تونس[3].

وتوجه الوفد التونسي إلى الجزائر عبر البحر ، لكن الداي "شعبان" رفض الصلح، وأساء معاملة الوفد، فغادر الوفد دون أن يحقق ما قدم لأجله، وأثناء عودتهم وهم في البحر أجبرتهم أمواج البحر بالعودة للجزائر، وقد تزامن هذا مع تمرد الجيش الانكشاري ضد الداي "شعبان" الذي أطيح به، فرحب بهم داي الجزائر الجديد، وتم التفاوض بخصوص السلم بين البلدين[4].

هذا جعل "محمد باي" يحكم حصاره على القصبة التي فتحت، حينها فر الداي" محمد طارطار " باتجاه ضريح الولي سيدي "احمد بن عروس" لكن الأهالي أجبروه على مغادرته ثم قطع رأسه وجروا جثته بالخيل وأكل بعضهم لحمه حقدا عليه حسب ما يرويه بن أبي الضياف. وهذا في (شهر ذي الحجة 1106هـ/ 13 جويلية 1695م)[5].

كما قام الباي "محمد المرادي" بخلع الداي "يعقوب "لعجزه بسبب كبر سنه ، وعين مكانه " محمد خوجة" دايا جديدا في ربيع الاول 1107هـ/ 15اكتوبر 1695م، وقد كان ضمن الوفد الذي أرسل إلى الجزائر[6]. ثم عمل الباي على إعادة الاستقرار للايالة بإخضاع بعض القبائل في الداخل[7]

---

(1) الوزير السراج: المصدر السابق، ص 578.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 67.

(3) يتكون هذا الوفد من العلماء و الصلحاء، و الأيمة والخطباء ونخبة العسكر منهم أبي الغيث البكري، إمام جامع الزيتونة والمفتي محمد فتاتة ، وكاتب الديوان محمد خوجة. ينظر الوزير السراج: المصدر السابق، ص579.

(4) نفسه، ص 579.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 67.

(6) الفونصو روسو: المرجع السابق،ص 145.

(7) من القبائل التي خرجت عن طاعته قبيلة عمدون وخمير ، فخرج لهم في محلة الصيف فشدد عليهم الحصار حتى استقاموا على طاعته،كما خرج لجبل مطماطة وقابس واستولى عليها عنوة ينظر:أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 67. وينظر: الوزير السراج: المصدر السابق، ص581.

إلا أنه أصيب بالمرض أثناء خروجه بمحلة الصيف نحو باجة، الأمر الذي أدى إلى وفاته في ربيع الأول 1108هـ/ 14 اكتوبر 1696م ، فتمت بيعة أخيه "رمضان" في اليوم الموالي بإجماع الأهالي والداي "محمد خوجة" ، وأعضاء الديوان ،والجيش الانكشاري[1].

رابعا–الطور الأخير من الصراع المرادي:

تميز "رمضان باي" بالخمول، و شغفه بحياة اللهو، مما جعله يترك حرية التصرف في شؤون الايالة إلى أحد الأعلاج، ويعرف ب "مزهود"[2]، ونظرا للعديد من التجاوزات[3]؛ التي مارسها هذا العلج ضد رجال البلاط والأهالي، أدى ذلك إلى تذمر الناس منه، مما جعل هذا العلج يفكر في الطريقة التي يتحاشى بها الأخطار المحدقة به فوجد أن الشخص القادر على استيعاب أعدائه هو ابن أخ "رمضان باي"، وهو "مراد باي الثالث" ، فأوقع بينه وبين عمه ، مما جعل الباي "رمضان " يقوم باعتقال"مراد باي"، الذي حاول الهرب لكنه فشل، فجمع "رمضان باي" خاصته لاستشارتهم في الأمر، فوقع الاتفاق على سمل عينيه لقطع طمعه في الحكم، فكلف طبيبا نصرانيا [4] لسمل عينيه ، حتى لا ينافسه في الحكم ، لكن أنصار "مراد باي الثالث" اتفقوا مع هذا العلج بأن يتظاهر بسمل عينيه مقابل مبلغ من المال، وتظاهر "مراد باي" بأنه فقد بصره، فتم نفيه إلى سوسة، وهناك استطاع الفرار إلى جبل وسلات[5]، والتحق به أنصاره وخاصة من القيروان الذين بايعوه بايا جديدا للايالة[6] .

حاول "رمضان باي" التصدي له، لكنه فشل بسبب تخلي خواصه و الأهالي عنه [7]، فانسحب إلى سوسة لمغادرة البلاد بحرا، وهذا في شهر رمضان 1110هـ/ 9 مارس 1699، إلا أنه وقع في قبضة أنصار "مراد باي الثالث" وقطع رأسه و جيء به إلى مدينة تونس ، بعد حكم دام

(1) الفونصو روسو: المرجع السابق، 146.

(2) من أصل بندقي ، اعتنق الإسلام ، وكانت له مكانة خاصة عند "رمضان باي" بحكم أنه كان مغني للباي .ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2، ص 68.

(3) للاطلاع على هذه التجاوزات ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 69.

(4) اسمه "كارلييه" وهو من الأعلاج الفرنسيين ، ينظر: الفونصو روسو: المرجع السابق، ص147.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 71.

(6) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص147.

(7) يشير صاحب الإتحاف أن تخلي الأهالي عن "رمضان باي" بسبب انه لم يحاسب "مزهود" الذي قتل الشيخ حمودة فتاتة" الذي سيأتي الحديث عنه لاحقا.ينظر :أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 72.

سنتين ونصف. وبهذا خضعت مدينة تونس لسلطة " مراد باي الثالث"، ودخل الباي إلى المدينة في 14 رمضان 1110هـ/ 16 مارس 1699م ، وتمت مبايعته وهو لا يتجاوز ثمانية عشر سنة من عمره[1]

أ-سياسة الانتقام لمراد باي الثالث في الداخل والخارج:

قام الباي بتعيين أغا صبايحية الترك "دالي محمد" دايا، و عزل الداي "محمد خوجة"[2]، ويشير الباحث "عبد الحميد هنية"، أن الباي كان يعاني من أزمة نفسية جعلته يكرس حكمه للانتقام من أعداء أبيه "علي باي"، فاستهوى عملية التعذيب الدموي فباشرها بنفسه[3]، وهذا ما عبّر عنه أحمد بن أبي الضياف قائلا: "... ولم يلبث أن سل سيفه بغيه الذي قتل به. وفعل ما لم يؤثر عن غيره قديما وحديثا، وسلب الله الرحمة من قلبه، فانهمك في العبث بصنع الله انهماك السباع العادية..."[4] فقضى على العديد من خواص عمه" رمضان"، منهم العلج "مزهود"، و"مصطفى بن عبد النبي" [5] بعد أن سلط عليهم كل أنواع العذاب[6]، وعند انتقاله إلى سوسة استخرج رفاه عمه "رمضان باي" من قبره وأحرقه بالنار، وجمع رماده فألقاه في البحر، و أخذ من ذلك الرماد وجعل منه مشروبا في مجامعه ،كما قام بقتل "أحمد بن عثمان داي" الذي قربه منه[7]، و قام بقتل أبناء "علي بن خلف" أحد خواص عمه الذي فرّ خوفا من انتقامه، فقطع أوصال الطفلين، و شوى أمعائهم على النار ، وكان "مراد باي الثالث" يقوم بالقتل والذبح بنفسه، ويشق بطن المقتول ويخرج أمعاؤه ، وله سيف يسمى البالة لا يكاد يمر يوم إلا وقتل به و إذا لم يحدث يقول: " إن البالة جاعت" فيخرج للقتل ، لذا عرف "بمراد أبي بالة"[8].

---

(1) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 147.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق،ج 2، ص 72.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 151.

(4) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 72.

(5) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 148.

(6) إلى درجة أنه قدم إليهم رأس عمه يتلقفونه بينهم وطلب منهم سبه وشتمه والغناء له، ثم بدأ بتقطيع أعضائهم بيده و سمل أعينهم بالنار ، ثم قطع رؤوسهم وأرسلها إلى بيوتهم. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق،ج2، ص73. للاطلاع أيضا على سياسة " مراد باي الثالث " الانتقامية ينظر: الوزير السراج: المصدر السابق ، مج2، ص ص 667، 673.

(7) لم يشر صاحب الإتحاف إلى سبب القتل،ينظر : أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق،ج2، ص73.

(8) نفسه، ص 74.

لقد تجاوزت سياسة الانتقام عند الباي مدينة تونس، حيث قام بتشتيت قبائل باجة عندما خرج على رأس محلة الصيف ، حيث خرج أهل باجة إلى الشعاب و الأودية وتركوا المدينة خاوية خوفا من بطش الباي حيث كان يستولي على ما يجده في طريقه من ماشية وخيل. أما أهل القيروان فتحصنوا بالمدينة وأغلقوا أبوابها لما خرج الباي نحوها أثناء خروج محلة الشتاء، فحاصرهم وأجبرهم على طلب الأمان، فآمنهم على أرواحهم مقابل دفع إمام الجامع الأعظم بها "أبي العباس أحمد بن إبراهيم الرماح" والشيخ "أبي الحسن علي بن أحمد الغرياني" أموالا كثيرة. ثم انتقل إلى الجريد وفي طريقه غضب على بعض خواصه فقام بقتلهم، ونهى عن دفنهم منهم "سليمان " آغا وجق باجة، و"محمد اصبنيول" آغا وجق الكاف ، بالإضافة إلى ستة وثلاثين فارسا من جنده لف حبلا على أعناقهم وخنقهم دفعة واحدة(1).

1-الصراع مع الجزائر:

لقد تجاوزت النزعة الانتقامية لدى "مراد باي الثالث" حدود ايالة تونس، بالانتقام من دايات الجزائر الذين ساندوا عمه "رمضان باي"(2)، لكنه كان يدرك حجم قوة منافسه فعقد تحالفا مع باي طرابلس الغرب "خليل الأرناؤوطي، لتنفيذ أحقاده اتجاه الجزائر(3) .

واستفاد "مراد باي الثالث" من أخطاء من سبقوه إذ جهز محلة ضخمة للتوجه نحو الجزائر (4) تتشكل من اثني عشر ألف جندي مشاة، وأربعة آلاف من الفرسان، واثنين وثلاثين مدفعا (5)، و توجه نحو قسنطينة، فخرج له باي قسنطينة "علي خوجة" والتقى الجمعان، في معركة أولى حقق فيها "مراد باي" انتصارا(6) أسفر عن مقتل خمسمائة جندي انكشاري من جيش "علي خوجة"، مما

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق،ج2، ص ص73، 74 .

(2) ومن الأسباب الأخرى محاولة التخلص من الأداءات التي كانت تدفعها تونس للجزائر ، ورفض داي الجزائر "حسن باشا شاوش" لهدية "رمضان باي" . ولمزيد من التفاصيل ينظر: الفونصو روسو: المرجع السابق، ص149.

(3)H. De Grammont: **Correspondance Des Consuls D'Alger (1960– 1742)** , Paris, Ernest Leroux Libraire- éditeur, 1890, p 79.

(4) هناك اختلاف حول قوام الجيش بين المصادر حيث يشير، صاحب الإتحاف الى خمسة وعشرين مدفعا فقط. ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 75.

(5) أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية: المجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 53.

(6) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2 ص 75.

جعل مكانة باي قسنطينة على المحك [1]، وفي المقابل فقد أعطى هذ الانتصار جرعة معنوية لباي تونس جعلته يتقدم نحو المدينة لمحاصرتها [2]، بعد أن انضمت إليه قوات "خليل باي" طرابلس مشكلة من ألف وخمسمائة فارس[3].

وأثناء الحصار عرض باي تونس الأمان على أهالي قسنطينة، لكنهم رفضوا، مما جعله يبدأ في قصف المدينة، وهذا ما جعل داي الجزائر [4] يوجه جيشا كبيرا نحو قسنطينة، و وقعت المواجهة بين الطرفين فانتصر في البداية الجيش التونسي، لكن الجيش الجزائري سرعان ما استعاد قواه وهاجم بقوة في معركة ثانية [5] بمنطقة "جوامع العلم اء" في(17 ربيع الثاني 1112هـ/ 1اكتوبر 1700م)، وتلقى الجيش التونسي هزيمة كبيرة جعلت "مراد باي" يتراجع إلى الكاف ثم إلى مدينة تونس، وبدأ في الاستعداد لمعاودة الحملة على الجزائر، وقام بمكافأة "خليل باي" بأن أباح له القيروان التي نهبها، وسبى منها النسوة و الأولاد و أمر "مراد باي" أهل القيروان بتخريب بيوتهم بأنفسهم، فلم يبق منها سوى المساجد والزوايا[6].

2-تجدد الصراع ونهاية الحكم المرادي:

بعد الهزيمة التي تلقاها "مراد باي"، قام بإرسال أغا الصبايحية " إبراهيم الشريف " لاستجلاب العساكر المتطوعة من الدولة العثمانية، لكنه صادف مبعوثين من الجزائر لنفس الغرض، فأقر السلطان العثماني الصلح بين الطرفين[7].

---

(1) محمد الباجي المسعودي: **الخلاصة النقية في أمراء افريقية**، ط 2، مطبعة بيكار تونس 1323هـ. ص 112.

(2) هناك اختلاف حول مدة الحصار حيث يشير بن العنتري أنه دام ثلاثة أشهر ،بينما إبن أبي الضياف فيذكر خمسة أشهر. ينظر : محمد صالح بن العنتري : **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة و إستلائهم على أوطانها** ، تحقيق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د ت ، ص 50 . و ينظر: أحمد بن الضياف، المصدر السابق، ج2، ص75.

(3) أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية: المجموعة 3190، المصدر السابق، ورقة 53.

(4) أثناء حصار الجيش التونسي لقسنطينة تنازل داي الجزائر " بابا حسن" عن السلطة، بسبب المؤامرة التي أحيكت ضده بتعين الديوان للداي " الحاج مصطفى " الذي بادر لمعاقبة الجيش التونسي . ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق،ص 149.

(5) المرجع نفسه، ص 149.

(6) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 76.

(7) أوفد السلطان "مصطفى" المبعوث "أحمد شاوش" للمصالحة بين الايالات الثلاث، في افريل 1701م، وأرسل قفطان التولية لمراد باي، ثم أرسل مبعوثا أخر هو "الصغير بن بكر" لإقرار السلم لكنه أخفق لأن "مراد باي" لم يوافق على السلم وقرر قيادة حملة على الجزائر، وكتب في هذا الشأن كتابا أرسله مع "إبراهيم الشريف" إلى السلطان . ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 142، 143.

لكن "مراد باي" بقي يفكر في الانتقام من الجزائريين لمحو الهزيمة التي مني بها دون أن يراعي الصلح[1]، فجهز جيشا من المرتزقة وغادر مدينة تونس بحجة انه خرج لجباية الضرائب في 1114هـ/ 1702م ، وبمجرد أن اجتاز القبائل الطرفية في الغرب باتجاه الجزائر حدث له تمرد أدى إلى اغتياله في منطقة "واد الزرقاء" قرب باجة في 13 محرم 1114هـ/ 10جوان 1702م ، حيث قام آغا فرسان الصبايحية "إبراهيم الشريف" [2] بالتواطؤ مع جماعة من الجند على قتله، وقطع رأس ابني الباي "محمد" اللذين كانا معه في المحلة وهما "حسين" و "مراد" [3]. ثم أرسل رؤوس البايات المراديين الثلاث إلى مدينة تونس كإعلان عن نهاية حكم المراديين[4].

ب-ولاية إبراهيم الشريف 1702-1705م :

تمكن من تسلم قيادة الجيش التونسي، وعيّن من طرف أنصاره في منصب باي الأمحال، ولما عاد إلى مدينة تونس عزل الداي "قهواجي محمد"، ونصب بدلا منه الداي" مصطفى قارة" في 12 صفر سنة 1114هـ/ 6 جويلية 1702م، الذي خلع بعد قرابة الثلاثة أشهر، حيث اعتبر "ابراهيم الشريف" أن اقتسام السلطة بين الداي و الباي من شأنه أن يضعف البلاد، وساعده في إجرائه هذا الرهبة التي صاحبت انقلابه، فأضفى على نفسه لقب الداي وذلك في 17 جمادى الثانية 1114هـ/ 27 اكتوبر 1702م ، وصادق الباب العالي على تعيينه، فانفرد بلقب الباي والداي بل وأضافت له لقب الباشا أيضا[5] ، وهذا حتى يحافظ الباب العالي على مكانته في تسير شؤون إيالة تونس.

وقد أراد "إبراهيم الشريف" إحياء مكانة الجند العثماني في تونس ، وهذا ما يبرر السياسة التعسفية التي مارسها ضد الأهالي [6]. ومن جملة التغيرات التي أحدثها عزل الداي "قهواجي محمد" المعين من طرف " مراد باي الثالث"، وعين مكانه "قارة مصطفى"[7]، كما عين كاتبه "محمد خوجة

---

(1) أحمد ابن أبي الضياف : المصدر السابق ، ج2، ص ص 77 ، 78.

(2) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 150 ، 151.

(3) يشير الاستاذ عمار بن خروف الى رواية أخرى مفادها أن السلطان العثماني أمر ابراهيم الشريف بالقضاء على "مراد باي" وكتب له عهدا بالولاية. ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص146.

(4) نفسه، ص 145.

(5) الفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 151، 152.

(6) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 12.

(7) بعد مدة من تعين "قارة مصطفى قام "ابراهيم الشريف" بعزله وأ رسله إلى المنستير واستولى على منصب الداي ، ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 78.

الأصفر" اغا بالقصبة، أما المراتب الأخرى، فإنه لم يغير أصحابها، باستثناء "أبا القاسم بن أحمد الحنفي" خزندار دار "مراد باي الثالث" الذي سجنه وقتله بعد تعذيبه، ثم أطلق يده في سفك الدماء وظلم الأهالي باغتصاب أموالهم ، ومارس جنوده الأتراك كل أنواع النهب والسلب ، حيث تمكن من جمع ثمانية عشر ألف بعير وعدد كبير من الخيل(1).

1-سياسته الخارجية:

تبنى "إبراهيم الشريف" مواقف عدائية تجاه جيرانه، سواء مع طرابلس الغرب أو الجزائر، مما ساهم في إضعاف قواه، والتعجيل بنهاية حكمه، ومن هنا نحاول تسليط الضوء على هذا الصراع لأنه ألقى بظلاله على تغير طبيعة السلطة في إيالة تونس بشكل جذري.

2- الصراع مع طرابلس الغرب:

وقعت في سنة 1115 هـ/1704م الحرب بين الأيالتين، بسبب مصادرة باي طرابلس الغرب "خليل ارناؤوطي" الخيل المرسلة كهدية من مصر إلى " إبراهيم الشريف" الذي أرسل له رسالة يطلب منه إعادة الخيل ووبّخه على هذا العمل فرد "خليل" بالرفض (2)، كما استولى "خليل ارناؤوطي"(3) على البضائع التي كانت تحملها سفينة تجارية مغنومة من طرف قراصنة تونس، بالرغم من احتجاج قراصنة تونس"، مما جعل "إبراهيم الشريف" يعلن الحرب عليه، وبعد أن تلقى وعدا من داي الجزائر بمساعدته، لكن هذا الأخير عقد في السر التحالف مع باي طرابلس (4)، في شهر في جمادى الثانية 1116هـ/1704م، خرج "إبراهيم الشريف" بمحلته لمواجهة "خليل الارناؤوطي"، والتقى الجمعان في شهر شعبان، و انتهت المواجهة لصالح "إبراهيم الشريف"، الذي لم يكتف بهذا النصر، بل قام بمحاصرة مدينة طرابلس، ورغم طلب أهلها الصلح إلا أنه رفض، وأغلظ عليهم في الشروط(5)، ولعل

---

(1) حمودة بن عبد العزيز: **الكتاب الباشي**، مخطوط الارشيف أ. و. ت، رقم 18666، الورقة 93، وجه.

(2) محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 114.

(3) يوضح صاحب المخطوط الباشي أن "خليل الارناؤوطي" كانت له علاقة جيدة مع "مراد باي الثالث، وقد امتعض من مقتله، مما جعله يحاول الانتقام من "إبراهيم الشريف" ، ينظر: حمودة بن عبد العزيز، المصدر السابق، الورقة94، ظهر.

(4) التحالف الجزائري الطرابلسي سببه رفض "إبراهيم الشريف " تزويد الجزائر بكميات من القمح مقابل الوقوف معه في حربه ضد طرابلس الغرب واكتفى بإرسال شحنات قليلة ، مما جعل داي الجزائر يعقد اجتماعا للديوان لإعلان الحرب على تونس التي فضلت تصدير منتوجها إلى أوربا عوض الجزائر، ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص153.

(5) حاول كاهية "إبراهيم الشريف" "حسين بن علي " اقناعه بضرورة فك الحصار لكنه رفض، ينظر : الفونصو روسو: المرجع السابق، ص 281.

وقع وباء الطاعون بجيش "إبراهيم الشريف" وموّت الكثير منهم ، وهو الذي أجبره على فك الحصار والعودة لتونس مما أدى إلى انتشار الوباء في مدينة تونس[1].

3- الصراع مع الجزائر[2]:

بدأ "إبراهيم الشريف" يستعد لمواجهة الجزائر سنة 1705م، حيث قام بتحصين مدينة الكاف، على اعتبار أنها محطة مهمة لصد الحملة الجزائرية حيث قام بوضع الذخيرة الحربية وضع بها حاميات عسكرية مؤلفة من سبعمائة رجل تحت إمرة "محمد" شقيقه ، وفي شهر محرم 1117هـ/ 22 أفريل 1705م؛ شاع خبر قدوم الجيش الجزائري بقيادة الداي" عشي مصطفى" فخرج "إبراهيم الشريف " لمواجهتهم[3]، وبمجرد وصول الجيش الجزائري إلى وادي التين قرب الكاف في 17 ربيع الأول / 7 جويلية من نفس السنة، انضمت قبيلة أولاد سعيد ، وقبيلة دريد إلى الجزائريين وجزء من قوات "إبراهيم الشريف" النظامية بقيادة وزيره " محمد بن مصطفى" المدعو "بن فطيمة"، ورغم هذه الخيانات المتتالية، إلا أن "إبراهيم الشريف" بقي مصرا على مواجهة الجيش الجزائري، رغم إرسال داي الجزائر ضابطا لمطالبة "إبراهيم الشريف" لإقرار الصلح حسب الشروط الآتية:

-دفع غرامة قدرت بألف بعير؛

-تسليم أبنائه كرهائن لضمان تنفيذ الصلح؛

وهذه الشروط مقابل تعهد داي الجزائر بتسليم، الذين تسببوا في إذكاء الحرب بين الإيالتين. لكن "ابراهيم الشريف" رفض هذه الشروط، وأعلن خوض الحرب، رغم التفوق العددي للجيش الجزائري ، و درات معركة كبيرة انتهت بالقبض "إبراهيم الشريف"، وتمّكن الجزائريون من الدخول إلى مدينة الكاف بعد استسلام "محمد الشريف" في ربيع الأول 1117هـ/جويلية 1705م، وبهذا انتهت دولة "إبراهيم الشريف"، واستطاع "حسين بن علي " أن ينسحب برفقة عدد من الأغوات نحو مدينة تونس بعدما رفض الامتثال لأوامر "إبراهيم الشريف" للمشاركة في المعركة[4].

ومن خلال هذا نجد أن سياسة " إبراهيم الشريف" العدائية جرت البلاد التونسية إلى صراعات كانت في غنى عنها، وأفقدت هيبة ومكانة الجيش الانكشاري في الإيالة،

---

(1) محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 115.

(2) لقد ذكر صاحب الحوليات أسباب الصراع بين ابراهيم الشريف وداي الجزائر، وللاطلاع عليها ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 155.

(3) نفسه.

(4) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، الورقة 95. وجه.

المبحث الثاني: التركيبة الاجتماعية في إيالة تونس قبل العهد الحسيني:

إن الدارس لتركيبة المجتمع التونسي خلال العهد العثماني بشكل عام، يجد نفسه أمام صعاب جمّة، يتمثل أغلبها في الأسس التي تم تصنيف المجتمع بها، نظرا لتنوعها، وعدم القدرة على تفكيك المادة الخبرية التي تشير إلى حيثيات المجتمع في قالب سياسي أو اقتصادي، أو ثقافي، وسنحاول عزل هذه المؤثرات قدر المستطاع، حتى نتمكن من اعطاء فكرة عن تركيبة المجتمع التونسي في هذه الفترة.

والجدير بالذكر أن البلاد التونسية قد شهدت تنوعا عرقيا كبيرا، نتيجة قدوم العديد من الأجناس عبر تاريخها، ورغم ذلك فقد استفادت من روافد حضارية حملها الفينيقيون والرومان والبزنطيون والوندال، رغم غلاظتهم وشدّتهم، واستمرت هذه الروافد مع وفود العرب المسلمين الفاتحين، ثم العثمانيين ،وما تدفق على البلاد من أندلسيين وأعلاج ومماليك وأفارقة .

وإذا أردنا التعبير عن المشهد الاجتماعي فإنه يمكن اختيار عدة معايير منها السوسيولوجي مثل الحضري والقروي، والمستقر والراحل ، ومنها الإثني مثل عربي والمشرقي، أبيض وأسود، ومنها الديني مسلم ومسيحي أو يهودي. لكن أكثر الثنائيات تعبيرا عن حالة المجتمع هي الثنائيات الجغرا- سوسيولوجية أي الحضري والريفي، والإثنية عربي ودخيل[1].

ومن خلال هذا، نجد أن تصنيف المجتمع التونسي كان قائما على أساس مجالي ترابي احتوى المعيار الاثني، والمتمثل في الأعراق الوافدة على تونس، سواء اندمجت في المجتمع أم لم تندمج.

وقبل الخوض في التركيبة وخصوصياتها، يجب أن نشير إلى جانب مهم، وهو الحراك الاجتماعي الداخلي في الايالة، نحو مدينة تونس، نظرا لكثرة الاضطرابا ت والفتن وخاصة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي، حيث تم تصنيف الوافدين على مدينة تونس، حسب المناطق التي وفدوا منها، بالإضافة إلى الأنشطة التي كانوا يمتهنونه ا، مثل المساكني السراج، الجربي التاجر، اليهود التجار ، وما يلاحظ على هذه الأسماء أنها تشير إلى النزعة القبلية، التي كانت تسيطر على العلاقات بين الناس[2]، و قد سيطر هذا المفهوم حتى على عقول المثقفين الذين لم

---

(1) المختار باي : **حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية**، تر البشير بن سلامة، ط1، دار الاطلسية للنشر، تونس 2009، ص ص 357، 358.

(2) أحمد قاسم: "**مدينة تونس في العهد العثماني من خلال الوثائق**" في م. ت.ع.د.ع، ع 10/9، تونس 1994، ص ص 295،296.

يترفعوا عن مجاراة العامة في هذا الوصف[1].

إن عملية النزوح نحو العاصمة له ما يبرره من الأسباب، وهو البحث عن الرزق والأمن والعلم، ويتبيّن ذلك من مختلف الحرف والمهن التي يشتغل بها هؤلاء النازحون الذين مارسوا الحرف ، وتعاطوا التجارة، وفي مقدمتهم الوافدون من جربة ، حيث عرفت أحياء و أسواق باسمهم، مثل حومة الجرابة، وسوق الجرابة. كما يعتبر جامع الزيتونة مصدرا لاستقطاب الدارسين من جميع أنحاء البلاد باعتباره أهم مركز من مراكز التعليم بالبلاد التونسية، وحتى من خارجها، وقد استقر الكثير من هؤلاء المتعلمين بتونس بعد إكمال دراستهم ، حيث كان يشتغل أغلبهم بخطة العدالة ، التي كانت تعتبر مصدر رزق لهم[2].

أولا–معايير التصنيف:

أ– المعيار الجغرافي– الاجتماعي:

يمثل الهيكل الذي يضم مجموعة سكنية، تركبت من سكان مستقرين منظمين حسب الأحياء، ومجتمعين حول مكان أساسي للتعبد ،كالجامع وحول الكتاب أو المدرسة، تحت إشراف هيكل إداري ونفوذ عسكري، وهذا ما توفر في تونس، وغار الملح (بورتوفارينا)، وبنزرت، والحمامات، وسوسة، و المنستير، والمهدية، وصفاقس، وقابس، وحومة السوق بجربة، وتوزر، ونفطة، وقفصة، والقيروان، والكاف، وباجة[3]، التي يمكن اعتبارها مدنا، مع أنه لا وجود للعناصر المكونة للمدينة شكليا. أما ما تبقى من المجموعات السكنية الأخرى فهو يصنف ضمن البلدات أو القرى يتوفر فيها حد أدنى من الهياكل، و استقرار السكان بها نسبي، مما يجعلهم يتميزون عن الرحل المتجولين في الأرياف المعروفين بخيامهم وقطعانهم[4].

إن هذا المعيار محدد في معظمه بالتضاريس والمناخ لتقسيم البلاد طبيعيا من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاث جهات هي التل منطقة زراعية،والسباسب العليا والسفلى وهي قاحلة قليلة المطر، و الصحراء جنوبي جبال قفصة تكثر فيها الرمال وتتخللها واحات كبيرة [5].

---

(1) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص ص 295،296.

(2) نفسه ، ص ص 297،298.

(3) بالنسبة لموقع هذه المدن ينظر الخريطة الموضحة في الملحق الأول.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 358.

(5) نفسه.

من خلال هذا المعيار يتبين لنا أن مجموعة الحضر تستقر بالمدن المشار إليها أعلاه، ومجموعة القبائل الشبه مستقرة ترتكز في منطقة السباسب العليا والوسطى، أما القبائل الرحل فهي متنقلة بالمجال الصحراوي .

ب: المعيار الإثني:

ضمت أيالة تونس العديد من الأعراق من أصيلي البلاد، وهم السكان الأصليون من عرب وبربر ، ووافدين عليها من مشارقه ومغاربة وأتراك و أندلسيين، كلهم مسلمون، ومن الأفارقة الزنوج ومن النصارى المسيحيين، ويهود القرانة[1]. فتشكلت من هذه الأعراق و الاثنيات التركيبة السكانية للمجتمع التونسي[2].

ثانيا-الأهليون: أصيلو البلاد:

هم نتاج اختلاط سلالات قديمة مختلفة ، من اختلاط العرب والبربر وخاصة بعد الزحف الهلالي في القرن الحادي عشر ميلادي، وقدوم قبائل بني سليم الذين استقروا في الجنوب، ورغم هذا شكل اصيلي البلاد انسجاما جماعيا دينيا أساسه الإسلام، وساهمت الطرق الصوفية والزوايا في انسجامه. وفي عهد المراديين انقسم اصيلي البلاد إلى عرب [3] يقيمون في المدن أو القرى، وبدو يقيمون في الأرياف ومن بربر استقروا في الشمال الغربي وأقصى الجنوب[4].

أ- البدو:

كانوا يشكلون مجموعات قبلية، حيث ترتكز في المناطق الداخلية التي تتميز بظروف مناخية متباينة صعبة نسبيا مع الساحل، [5] وقد مثلوا الأغلبية من حيث العدد، سيطرت هذه القبائل في نهاية القرن السابع عشر ميلادي، وبداية القرن الثامن عشر ميلادي على السباسب والجهات المشارفة للصحراء ، كما امتهنوا تربية الغنم والإبل و الزراعة الصغيرة التي اقتصرت على الباقوليات من فول وعدس وحمص، وكانت مقسمة حسب أنسابها تتنقل بالسباسب بحثا عن الماء والمراعي[6].

---

(1) للاطلاع على هذه الطائفة اليهودية ينظر هذا الفصل ص57.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 363.

(3) تشير أغلب المصادر مثل صاحب الاتحاف والمشرع الملكي إلى مصطلح عرب كدلالة على الحضر.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص ص 363،364.

(5) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 33.

(6) المختار باي: المرجع السابق، ص 364.

وهي تختلف في الأصل حسب أنماط عيشها وأحجامها وأدوارها السياسية، لكنها حافظت منذ القرن السابع عشر الميلادي على تمركزها ولعل أبرزها :

ب–القبائل الجبلية: التي كانت تستقر في المرتفعات، وفي الشمال والوسط والجنوب، وتنقسم بدورها إلى:

1– قبائل جبال الشمال الغربي:

وكانت تحتضن هذه المناطق ، بعض القبائل شبه الرحل، مثل قبيلة بجاوة، و هذيل و عمدون ومقعد، ونفزة، وشتاتة، والشيحية[1]. وتمتاز هذه المناطق بخصوبة تربتها وتوفر الأودية مثل وادي بربر ووادي زين، وتمارس النشاط الفلاحي [2]. خاصة زراعة الحبوب، بالإضافة إلى تربية المواشي [3] ، ونجد حول تبرسق قبائل الجنادبة ، وأولاد بن سالم ، وورتان ، وأولاد بوعيار . وفي أقصى الشمال، نجد قبائل مقعد وخمير [4]، وقد مارست هذه القبائل التجارة بسبب قربها من الساحل وخاصة مع الجنويين بميناء طبرقة، وميناء تامكرت، الذي استقرت به الشركة التجارية الإفريقية الفرنسية [5] طيلة القرنين السابع عشر، والثامن عشر الميلاديين،كما أنها مارست التجارة مع الشركات الأجنبية بالقالة وعنابة بالجزائر. ومن أهم المواد التي تاجرت بها الحبوب والجلود والشمع ولعبت دور الوسيط، بين هذه الشركات والمناطق المجاورة لها والمنتجة للحبوب[6].

2–قبائل جبال السلسلة الظهرية:

وكانوا موزعين في شكل مداشر؛في سفوح الجبال أو منتصبين في قممها، وقد مارسوا زراعات متنوعة جزء منها مهيأ على شكل مدرجات، و يتركزون بهضبة مكثر بسليانة، وبالزوارين، وقفعور وبهضبة كسرة، وقلعة سنان ،وباز وبجبل برقو، وبجبل السرج[7].

---

(1) لا يسعنا هنا المجال لابراز دور هذه القبائل، لذا سنتعرض لها في المبحث الثاني من الفصل الثالث في سياق علاقة السلطة بالقبائل. ولمزيد من الاطلاع ينظر: محمد علي الحباشي: **عروش تونس،** ط3، دار سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس 2017، ص ص 8،30.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص34.

(3) نفسه، ص 34.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 359.

(5) سيأتي الحديث عنها لاحقا في الفصل الرابع ودورها في تجارة البلاد التونسية.

(6) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص34.

(7) نفسه.

3-قبائل جنوب السلسلة الظهرية:

وتقع هذه السلسلة في شمال غرب القيروان، و نجد بها الوسلاتية -جبل وسلات- إضافة إلى مانس والجبيل وتيفاف وبورحال، و مارست هذه القبائل الزراعة، وعلى رأسها الزيتون، ونجد أيضا سكان جبل دمر والسند وثلاث قبائل أخرى على الحدود مع إيالة الجزائر وهي تمغزة ميداس والشبيكة[1].

4- قبائل جبال الجنوب:

وتقطن هذه القبائل جبال مطامطة وجنوبها، في هذه الأماكن نجد قبائل غمراسن، وشنني، والدويرات، ووادان، وبني بركة، وسدرة، وتزغدانة، وتشوت، وقطوفة، وبني يخزر، وتضمهم قبيلة كبيرة تدعى ورغمة تمارس الزراعة، لذا فهي تعتبر بمثابة واحة في الصحراء تعيش بشكل مستقر[2].

ج-المجموعات القبلية بسهول شمال السلسة الظهرية:

وكانت متاخمة لوادي مجردة الوسطى، وتستقر فيه قبائل أولاد بوسالم وجندوبة وأولاد سديرة، وقرب ماطر قبيلة أولاد مولاهم، وهي تتكون من خمسة عروش (أولاد صولة وأولاد بالليل وأولاد حمزة وأولاد حسن وأولاد نصر). وفي سهول التل العلوي وهضابه نجد أولاد رياح ودريد وأولاد عون (قرب سليانة) ، ونجد بالقرب من الكاف حوالي عشرين قبيلة صغيرة مثل ونيفية وأولاد يعقوب والزغالمة وورتان والخمامسة وشارن وأولاد بوغانم[3].

وبالقرب من مدينة تونس بالوطن القبلي، نجد عددا كبيرا من المجموعات القبلية الصغيرة [4] التي كانت تمارس زراعة الحبوب وتربية الماشية، و كانت ظروفها أقل قساوة من الداخل والصحراء مما ساعدها في توفير إنتاج فلاحي معتبر،إلى جانب ذلك مارست التجارة وخضعت لدفع الضرائب.

إن ممارسة هذه القبائل للتجارة مع المحطات التجارية الأجنبية، وخاصة تامكرت ساهم في ظهور تفاوت اجتماعي ساهم في تفكيك الروابط القبلية، لذا نجد عدد القبائل في هذه المنطقة كثيرة ومتعددة، ولكنها صغيرة الحجم؛ بخلاف ما نجده في الوسط، حيث تتواجد ا القبائل الأكبر حجما.

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص34.

(2) نفسه: ص 35.

(3) جمال بن الطاهر، " **أضواء على الاسواق الريفية بالبلاد التونسية خلال القرن19م**"، في ك. ت، مج 37، 38، ع 145-146/147-148، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية تونس 1988- 1989، ص 93.

(4) للتعرف على التوزيع الجغرافي لهذه القبائل ، ينظر الملحق، رقم1،

د–المجموعات القبلية بوسط البلاد:

وكانت تتواجد بجنوب السلسلة الظهرية إلى غاية حدود شط الجريد؛ أي في منطقة السباسب العليا والصغرى، وهي مجموعات شبه رحل، تعتمد على الرعي إضافة إلى التجارة، وتعتبر هذه القبائل أكثر متانة من قبائل الشمال، ومن أهمها قبيلة المهاذبة، و جلاص، و تتشكل من عدة عروش، من أبرزها أولاد سندس، ذات الطابع الحربي ما عدى قبيلة المهاذبة وهي قبيلة زاوية، والطابع الحربي هنا من أجل حماية مجالها الجغرافي الذي تسيطر عليه ولحماية القطيع عند الترحال، ومن بينها[1]:

ه–قبائل السباسب السفلى:

1–قبيلة أولاد سعيد: وهي من أقوى القبائل المحاربة، تنقسم عروش أولاد سعيد إلى شطرين، أولهما متفرق ومشتت، وثانيهما متلائم يعبّر عن النواة في الوطن القبلي. لذا نجد هذه القبيلة عرفت انتشارا واسع عبر كامل تراب الأيالة، ومما زاد في تشتتهم حروبهم ضد المراديين[2].

2–قبيلة جلاص:

وكانت تتكون من ثلاث مجموعات أساسية، و هي عرش سنداسن، و أولاد يدير، و أولاد خليفة، وفي القرن الثامن عشر ميلادي انضمت اليها قبائل أخرى مثل الكعوب والكوازينك والبعض من قبيلة الهمامة ومجموعة من الطرابلسية، وتتوزع بطون جلاص بين شمالي وشرقي وجنوبي القيروان، وتعد من بين أكبر القبائل في ايالة تونس[3].

3–قبيلة المثاليث:

تتمركز في جنوب المهدية ، كانت تخضع للسلطة المركزية خلال الفترة الحديثة، و تتشكل من عدّة عروش تتوزع من الشمال إلى الجنوب كالأتي(أولاد زيد أولاد نصر و مراح وأولاد نجم والمراية). إضافة إلى هذا نجد قبائل أخرى، مثل قبيلة السواسي جنوب سبخة سيدي الهاني، وقبيلة المهاذبة، في حدود منطقة الأعراض اي مدينة قابس، وقبيلة نفات التي تسيطر على واحة قابس[4].

وعليه فإن قبائل السباسب السفلى تعتمد على تربية المواشي، أما زراعة الشعير فكانت قليلة

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 35، 37.

(2) محمود التايب : المرجع السابق، ص 164.

(3) محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص ص 12، 22.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص37.

بسبب ترحالهم غير المنتظم لأنه يخضع للظروف الطبيعية كالجفاف مثلا، أو قصد التجارة ، فيرتحلون نحو التل في شمال السلسلة الظهرية، فقبيلة جلاص تعتمد على تربية الماشية، وكانت الثروة تقاس عندهم بعدد الأغنام، وكانت الضرائب المفروضة عليهم في إطار الملكية الحيوانية، أما المهاذبة ونفات كانوا يرتحلون إلى الجنوب حيث يمتلكون جزءا من واحات النخيل(1).

4-قبائل السباسب العليا:

باتجاه جنوب القيروان نجد قبائل ماجر والفراشيش والهمامة (2)، وجنوب قفصة، وصفاقس توجد قبائل عكارة، وفنطاسة، وورغمة وحازم، التي تمتهن الحرف التقليدية ، ويوجد تجمعات سكنية هامة، كقفصة، وتوزر ونفطة، والحامة، ونفزة، وهي في الأصل قبائل رعوية(3).

5-القبائل الرحل الصحراوية:

وتقطن المنطقة الصحراوية جنوب شط الفجاج، ويقوم نمط عيشها على الترحال للرعي حيث تعتمد على تربية الإبل والأغنام، وهي قبائل تتعاطى النشاط الحربي للسيطرة على المسالك التجارية ولحماية القطيع أثناء الترحال، أو القيام بغزوة ضد قبيلة معادية(4).

ونظرا لأهمية النشاط الحربي، فإن القبائل الصحراوية قامت في تركيبتها الاجتماعية على التمييز بين صنفين اجتماعيين هما: أصحاب النفوذ المادي والعسكري من ناحية، والعامة التي تمارس أنشطة أقل رفعة. وينعت الصنف الأول بالأجوا د أو فرسان العرب، أما الصنف الثاني فينعتون بالمحازيز، وهو جمع الحزازي الذي يرعى الإبل(5).

ومن الأدوار التي تلعبها القبائل الصحراوية الرحل، تلك العلاقة المتبادلة مع القبائل المستقرة في

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 38.

(2) هناك اختلاف حول التوزيع الجغرافي لهذه القبائل، نظرا لطبيعتها الرعوية، و التشتت التي تعرضت له من طرف السلطة خاصة اثناء الصراع المرادي، كما أن هذه القبائل تنقسم لعدّة عروش كبرى، فمثلا نجد الهمامة بها ثلاث عروش رئيسية وهي في أولاد عزيز، وأولاد رضوان وأولاد معمر. وللمزيد ينظر، الضاوي خوالدية، **قبيلة الهمامة في النصف الاول من القرن العشرين (1881– 1950) بين سندان الحسينيين ومطرقة الفرنسيين**، مطبعة دنيا برانت سيدي بوزيد، (د.ت)، ص9.

(3) المختار باي: المرجع السابق، ص 359.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 39.

(5) نفسه، ص 40.

الجنوب (الجبال والواحات)، والذين يعرفون بالجبالي أو البربري، حيث يعقد بينها عقد كتابي، يعرف بالصحبة بين العربي والبربري، ينص فيه على أن فلان عقد صحبة مع فلان، واتفقا فيه أن يحمي العربي صاحبه البربري، ومقابل ذلك يقدم هذا الأخير سنويا هدية تحتوي على ملابس للنساء وشاشية وحذاء (ببوش) وحولي مصنوع من الصوف والزيت والتمر والتين الجاف.

ويبدوا للباحث العلاقة التكاملية بين الرحل والمستقر، لكنها تبين سيادة الرحل البدو على المستقر الحضر، ومن بين القبائل الرحل، نجد قبيلة ورغمة في الجنوب الشرقي للبلاد التونسية، وتضم العديد من القبائل، منها قبيلة غريب بمنطقة نفزاوة، وقبيلة أولاد يعقوب،وقبيلة بني زيد، وقبائل صغيرة مثل الحزارة والصابرية[1].

أما بالنسبة لمواصفات العرب البدو، كانت بشرتهم سمراء داكنة، يلبسون قطعة من الصوف وبرنس، أما لباس النساء فقميص من الكتان، وفي الغالب ملاءة من الصوف الأحمر والأزرق نصفا بنصف وبرنس يسمى سفساري، ويتزين بخلاخل من ذهب أو فضة. ويقتصر أثاثهم على حصيرة وجلد كبش، ووعاء يعرف بالبردك وقصعة من الخشب، وغذائهم من دقيق الشعير يخلط باللبن ويعرف بالعصيدة إذا أضيف إليه الزيت ، أما في منطقة الجريد فكان التمر غذائهم الأساسي[2] .

6- الحضر:

يشكلون مكونا من مكونات السكان الأصليين للبلاد التونسية، وينحدرون من أصول عربية، ويطلق عليهم اسم البَلْدِية [3]، وهم عبارة عن خليط متنوع من القرويين القادمين من التجمعات المجاورة نحو المدن أو من جزيرة جربة[4]، وأضيف لهم العناصر الوافدة إلى البلاد التونسية خلال الفترة الحديثة. الذين حملوا معهم روافد حضارية متنوعة بتنوع الأعراق الوافدة على الأيالة، و التي لم تؤثر في طبيعة وشخصية الأهالي الذين حافظوا على خصوصياتهم، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطة

---

(1) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص ص9-11. وللمزيد حول القبائل التونسية وتوزيعها الجغرافي وأدوارها ينظر: إدريس رائيسي: **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة(1830- 1881)**، ط1،الدار المتوسطية للنشر، تونس 2016، ص 78-108.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص ص365، 366.

(3) Arthur Pellegrin: **Histoire de la Tunisie depuis les Origines Jusqu'à Nos Jours**, Edition la Rapid, Tunis, 1944, p 136.

(4) أطلق على الوافدين من الأرياف نحو المدن اسم البرانية، ينظر، المختار باي، المرجع السابق،ص 367.

العثمانية، التي حاولت إبراز خصائصها على حساب المجتمع التونسي[1].

ويصنف العرب الحضر في الترتيب الاجتماعي، بعد الأتراك والمشارقة عامة، وكون العرب الحضر طبقة خاصة فكانوا يمارسون التجارة ،وغيرها من الحرف.ووظائف أخرى كعدول الإشهاد، وقضاة، ومربين بالمدارس القرآنية ومدرسين بجامع الزيتونة، لكنهم لم يشاركوا في الوظائف العسكرية[2].

ثالثا–الفئات الوافدة على المجتمع التونسي:

شكّلت هذه الفئات مجموعات منغلقة نسبيا، ويأتي في مقدمتهم الأتراك والأندلسيون، ويهود القرانة، وجنسيات أخرى من أوربا نتيجة تعاطي نشاط القرصنة.

أ–الأتراك العثمانيون:

بعد إلحاق تونس بالدولة العثمانية سنة 1574م، ترك "سنان باشا" أربعة آلاف جندي موزّعين على أربعين فرقة[3]، كل واحدة منها تضم مائة جندي، ويقود الفرقة داي تحت نفوذ الباشا الذي كان يعّين لفترة ثلاث أعوام ، أولهم "حيدر باشا" المدعوم بقاض حنفي، وهو القاضي "حسين أفندي"، ومجلس الديوان. وقد أفرز هذا الهيكل المركزي الجديد بتونس مفاضلة بين الحكام العثمانيين المتمسكين بذاتيتهم وأصيلي البلاد الذين خضعوا لهم[4].

لقد أدى ممثلو السلطة العثمانية دور المدافعين عن البلاد، فشكّلوا الطبقة الاجتماعية العليا موحدين بلباس، كما كانوا يتمتعون بامتيازات مادية متفاوتة ، فقد تمكن الجنود القادمون من الدولة العثمانية من جمع المال لشراء أراضي بالبلاد، وبقي الأتراك منغلقين على أنفسهم إلى غاية منتصف القرن السابع عشر ميلادي[5].

وقد أصبح العثمانيون بمرور الوقت يمثلون طبقة النبلاء في البلاد محتكرين الوظائف العسكرية،كما ساهموا في تعاطي نشاط القرصنة، واستثمروا في التجارة، وقد استقر العثمانيون بمدينة

---

(1) حفيظة بوتوقوماس: **الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ/1705م– 1251هـ/ 1835م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2010-2011، ص128. (غ.م)

(2) المختار باي: المرجع السابق، 366.

(3) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 302.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 368.

(5) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج1، ص 25.

تونس، والمدن والمواقع الساحلية التي بها حاميات على الشواطئ، مثل طبرقة ،وبنزرت، وحلق الوادي، وقليبية، والقلعة الكبرى، وسوسة، والحمامات، وصفاقس، والمهدية، وقابس، وجربة، بالإضافة إلى المدن غير الساحلية مثل وتستور وباجة، توزر، والكاف[1].

وينقسم الأتراك إلى فئتين الأولى، هي القادمة من الأناضول والروملي، وكانوا يمارسون أنشطة متعددة بخلاف الانضمام للجيش الانكشاري، أما الفئة الثانية فتضم الأوربيين الذين أدمجوا في صلب الطائفة التركية، بعد اعتناقهم للإسلام، وينعتون بالأعلاج[2].

ب–فئة الكراغلة:

عندما قدم الأتراك إلى البلاد التونسية، كانوا عزابا فتزوجوا من بنات تونس الأهليات فقط، وأسسوا أسرا وأنجبوا أولادا شّكلوا فئة المولودون الكراغلة أو الكوارغلية أو القولوقلي، وتلحق هذه الأسماء عادة بنعت الحنفي، لأنهم يشكلون عسكر الحنفية، ويتقاضون مقابل ذلك مرتبات. وتتميز هذه الطائفة باستعلائها وترفعها عن أبناء البلاد إلى أن بلغ حد الاحتقار[3].

وإشتغل الكراغلة في مختلف المهن، فمنهم الحلاق وصانع الجلود ، كما إشتغل بعضهم بالترجمة في القنصليات، وتولو وظائف أخرى، مثل نظارة بيت المال. وكانت هذه الخطة تسند للكراغلة، إضافة إلى إسناد الباي للكراغلة مهمة مراقبة الأوقاف العامة، والمتمثلة في الأحباس الخاصة بالمساجد، والزوايا والأسوار والحنفيات ، فكانت هذه المهام تشكل مصدر دخل لهم [4]. كما استغلوا الأراضي الفلاحية، ومارسوا نشاط القرصنة خاصة في القرن السابع عشر، وهذا ما أدر عليهم أموالا كثيرة[5]، كما أعتبر الكراغلة اللغة العربية هي لغتهم الرسمية، نظرا لجهل أغلبيتهم باللغة العثمانية باعتبارها لغة الحكام واللغة الرسمية للبلاد[6].

---

(1) المختار باي: المرجع السابق، ص 369.

(2) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج 1، ص 42. و قد قدم أحمد قاسم تعريفا ديقيقا للاعلاج، ينظر: أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 306.

(3) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج 1، ص 42.

(4) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 305.

(5) أحمد عبد السلام: **المؤرخون التونسيون في القرون 17و 18و 19م**، تر أحمد عبد السلام و عبد الرزاق الحليوي، ط1، دار بيت الحكمة، تونس 1993 ، ص 35.

(6) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج1، ص 32.

كما انتشرت بالبلاد التونسية اللهجات الايطالية، بسبب الاحتكاك مع التجار الأوربيين من جهة وجلب العبيد الأسرى الايطاليين الذين أشرفوا على تربية أبناء الحكام. مما ساهم في تعلم الكراغلة هذه اللهجات [1]، وهذا ما يبرر عملهم في القنصليات الأجنبية بالبلاد كمترجمين. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للكراغلة، فكان العدد الأكبر منهم بمدينة تونس، ثم المهدية، وفي الجنوب الغربي شمالي توزر (الحامة)، والكاف وباجة[2] .

ج-اليهود أصيلو البلاد:

يتشكل اليهود في تونس من عدّة فئات، عرفت بتسميات مختلفة حسب أصلها الجغرافي الذي قدمت منه، لكن هذا لا يعني عدم وجود يهود أصيلي البلاد، فقد قدموا إلى تونس منذ القدم[3] وبالتالي هم يندرجون ضمن فئات المجتمع التونسي المحلي.

وبهذا نجد أن يهود تونس كانوامختلفين عن اليهود ذوي الأصول الأوربية، بحكم أنهم استطاعوا العيش تحت راية الإسلام، ويتكلمون لغة أهل البلاد ويخضعون لتقاليدها، حيث اعتبر اليهود في العهد الحفصي والعثماني من أهل الذمة، وعاشوا في مدينة تونس في حارة اليهود خاصة بهم[4].

ويشير المختار باي أن نسبة اليهود بمدينة تونس قبل القرن الثامن عشر ميلادي مابين 6.43 و7.15 بالمائة وهي نسبة تبرز أهمية هذه الطائفة التي تميزت بنشاطها التجاري [5]. من جهة، وأهمية المدينة؛ باعتبارها مركزا للسلطة، وتتوفر على فضاءات تجارية خاصة كالأسواق، وانفتاحها على البحر بمينائي حلق الوادي، والبحيرة، وتعتبر جزيرة جربة المركز الثاني لاستقرار اليهود، وخاصة بالحارة الكبرى والحارة الصغرى[6].

---

(1) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص 23.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 370.

(3) تشير بعض الدراسات أن قدوم اليهود إلى تونس وبالضبط في جزيرة جربة كان بسبب غزو ملك بابل أرض فلسطين في القرن السادس قبل الميلاد 582 ق.م، ينظر: عبد الرحمن بشير: **اليهود في المغرب العربي**، ط1، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د، م، ن، 2000، ص14.

(4) محمد بن خوجة:**صفحات من تاريخ تونس**، تح ناجي الساحلي الجيلالي بن يحي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1986، ص226.

(5) المختار باي: المرجع السابق، ص 374.

(6) رضا بن رجب: **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، تق عبد الرحمن الأرقش، ط1، دار المدار الإسلامي لبنان، 2010، ص31.

أما المناطق الأخرى التي استقر بها اليهود، فهي المناطق الساحلية والمدن في أغلبها، مثل بنزرت وباجة والكاف وسوسة والمهدية وصفاقس، وقفصة، وقابس؛ باستثناء القيروان بسبب قداستها، كما عاش اليهود في الخيم كالبدو أيضا(1).

وقد تميز اليهود بشاشيتهم السوداء وعمامتهم الزرقاء المفروضتين عليهم، إذ منع عليهم لبس الشاشية الحمراء لتمييزهم ، و حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم، و تمتعوا بحرية العبادة، ولهم العديد من الأماكن للتعبد، منها جزيرة جربة قرب مركز الحارة المعروف عندهم ب"السريرة الروحي" وهو لليوم مكان مشهور وتقدسه عدة طوائف يهودية، وعبارة الحارة السريرة، هي تحريف صوتي للحارة الصغيرة(2).

ومن خلال التوزيع الجغرافي ليهود تونس، نجد بأن العامل الاقتصادي ساهم في تمركزهم بالمدن، مما يخول لهم ممارسة أنشطتهم الاقتصادية، وعليه يمكن القول: إن اليهود مجتمع حضري بامتياز.

رابعا–السكان الأجانب:

وفد على البلاد التونسية عدة أعراق كما أشرنا سابقا، لكن الاختلاف هذه المرة هو أن الوافدين قد انقسموا إلى فئتين، منهم من اندمج في المجتمع التونسي، و منهم من بقي محافظا على خصوصياته.

أ– فئة الأجانب غير المندمجين:

و تمثل هذه الفئة العناصر التي لم تنصهر في المجتمع التونسي، رغم استقرارها لفترات زمنية طويلة، فانفردت بخصوصياتها وحافظت عليها، وتنعت هذه الفئة في المصادر الخبرية بالأقوام، ويقصد بهم الرعايا الأجانب من التجار الأوربيين، والقناصل، والأسرى(3).

كما توافد على مدينة تونس عدة أجناس أوربية، استوطنت بها، ومن أهمها الجالية المالطية، والجالية الفرنسية و من الدويلات الايطالية ، ومما يدل على وجودهم كثرة الفنادق التي استقروا بها، مثل فندق العجم، وفندق القريق(4).

---

(1) المختار باي: المرجع السابق، ص ص 374، 375.

(2) نفسه، ص 377.

(3) نفسه.

(4) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 308.

ومن أبرز الجاليات الأوربية احتكاكا بالأهالي هي الجالية المالطية ، التي امتلكت عقارات في أطراف مدينة تونس شرقا، مثل سبخة باب الجزيرة ومنطقة باب الخضراء، وهي من أهم الأماكن التي استقر بها المالطيون والايطاليون، بالإضافة إلى هذا فقد امتلكوا الكثير من العقارات والدكاكين، وهذا بإيعاز من السلطة[1]، وخاصة في نهاية القرن السابع عشر ميلادي[2].

وهنا يمكن أن نضيف عامل أخر ساهم في توافد جاليات الدويلات الايطالية إلى تونس و هو القرب الجغرافي وأهميته؛ كونه نقطة وصل بين الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط.

كما ساهمت العلاقات التونسية الفرنسية بالسماح للرعايا الفرنسيين بالإقامة بالايالة والمتاجرة بها بحرية بموجب معاهدة 1605م[3]. لكن بدأ عددهم يتناقص، وخاصة أثناء الفتنة المرادية، ويضاف لهؤلاء التجار الفرنسيين موظفو القنصلية التي أقيمت في سنة 1577م[4]، ومن بينهم الترجمان وموثق العقود والكاهن وكبير الخدم والطباخ، وغيرهم[5].

1-الأسرى:

لقد أسفر الصراع القائم بين ضفتي الحوض الغربي للمتوسط طيلة عصور التاريخ الحديث عن خسائر بشرية ومادية كبيرة للأطراف المتصارعة ، يضاف إليها عدد كبير من الأسرى الذين أخذ عددهم يرتفع بتونس وخاصة في مع بداية القرن السابع عشر ميلادي، مما يستدعي طرح التساؤل

---

(1) قام " رمضان باي" الذي قتل من طرف "مراد باي الثالث" في 11مارس 1699م ببناء مقبرة للنصارى أمام باب قرطاجنة، ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص72.

(2) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص ص 308، 309.

(3) بعد تفاوض فرنسا مع الباب العالي توجهت فرنسا للتفاوض بشكل مباشر مع "عثمان داي" - مما يبين لنا التوجه الاستقلالي لتونس عن الباب العالي- ونجح الممثل الفرنسي صفاري دوبراف في مهمته، للاطلاع على بنود المعاهدة ينظر:
Rouard de Card: **Traités de la France avec les pays de l'Afrique du nord** , A .Pedone-éditeur, Paris1906, p113.

(4) تم إنشاء أول قنصلية فرنسية بتونس في عهد الملك الفرنسي هنري الثالث، وهي تندرج ضمن تطبيق بنود معاهدة الامتياز الشهيرة 1535م حيث تم تعيين القنصل الفرنسي "لويس دولاموت دارياس"(Louis de la Motte-Dariès) في 28 ماي 1577م، لمراقبة نشاط التجار الفرنسيين، والرعايا الاجانب التابعين للقنصلية الفرنسية. ينظر:
Eugène Plantet: **correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour** (1577-1830), 3T, Félix Alcan éditeur, Paris 1893, T1, p1.
وسنقوم بادراج هذا المصدر في التهميش لاحقا بالعربية على النحو التالي: أ. بلانتي.

(5) المختار باي: المرجع السابق، ص 379.

الآتي: ماهو مصير هؤلاء الأسرى الأوربيين؟

ينقسم الأسرى إلى فئتين، فالفئة الأولى هي التي تحررت عن طريق الافتداء، وهي التي لم تتمكن من الاندماج في المجتمع، فغادرت البلاد التونسية، ومنها من بقي، ولا نملك إحصائيات تبين عدد الأسرى الذين استقروا. أما الفئة الثانية، فقد اعتنقت الإسلام، وأدمجوا في المجتمع التونسي، أين لعبوا أدوارا هامة في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين[1].

وعلى العموم،فقد تمتع الأسرى الأوربيون بحرية نسبية إذ كانوا غير محتجزين في انتظار دفع الفدية مقابل تحريرهم، فكانوا أصحاب تجارة أو أصحاب خمارات أو حرفيين ،كما كانوا يدفعون مقابل ذلك أتاوة لسيّدهم وتمكنوا من ممارسة شعائرهم في أماكن اعتقالهم، وألحق عدد كبير منهم بالخدمة في دار الباي، وبهذا تحصلوا على مناصب هامة في البلاط [2].

كما انضم العديد من الأسرى الأوربيين إلى فئة التجار من بني جنسهم، الذين كانوا يخضعون لأوامر السلطة، فكانت عملية تنظيم التجار الأجانب تخضع إلى الجنسية، فخصصت لهم فنادق حسب جنسياتهم، وكل فندق مقسم إلى شقق ومخزن للبضاعة ، وهي قريبة من الميناء بباب البحر ، ويخضع كل الرعايا لنفوذ قنصل، يعين من طرف بلاده ويصادق عليه حاكم تونس سواء الداي أو الباي خلال القرن السابع عشر ميلادي ، ولهم هيئة تتكون من الحرفيين سواء خبازيين أو منظفين وموثقين للعقود،بالإضافة إلى مكان للتعبد، كما توفر لهم السلطة العثمانية في تونس الحماية[3].

2-يهود القرانة:

ينحدر يهود القرانة من أصل أوربي، كانوا قد تعرضوا للطرد كغيرهم من الأندلسيين، فتوجهوا إلى مدينة القرنة ليفورنو Livourno ، حيث تحصلوا من الدوق الكبير "فرديناند الثاني " "ferdinand II"(1670/1610م) على تسهيلات لتعاطي الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وعند موت الدوق في القرن السابع عشر ميلادي، هاجر أغلبهم إلى تونس فسكنوا بحي "الحارة"، حيث

---

(1) مصطفى تواتي: **تونس الناهضة من التجديد الى التحديث في القرنين 18 و 19م**، ط1، دار المعرفة تونس 2002، ص 13.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 380.

(3) نفسه، ص 381.

يقطن اليهود التوانسة، وتعاطوا التجارة بسوق القرانة[1].

ورغم تأقلم يهود القرانة مع المحيط العام للبلاد، إلا أنهم تمسكوا بمرجعيتهم الثقافية الأوربية، وتمكنوا من دعم شرعية وجودهم في البلاد التونسية،من أجل حماية نشاطهم التجاري بين تونس وليفورنو، وخاصة عندما سبغ عليهم الدوق "فرديناند الثاني" لقب الجالية الليفورنية، لحمايتهم خارج المجال الجغرافي لتوسكانيا[2].

كما شكل تجار يهود القرانة حركة دائمة في تونس، وأماكن أخرى كسوسة والوطن القبلي، وعاشوا في تكافل مع يهود البلاد خلال القرن السابع عشر الميلادي، ولكن مع حلول القرن الثامن عشر الميلادي حدث انفصال بين الطائفتين، ويعود بالأساس لجملة من العوامل المادية، سنعرضها لاحقا[3].

ب-الأجانب المندمجون:

بحكم الانتماء إلى الإسلام والفضاء الجغرافي الواحد، فقد أعتبر الطرابلسيون والجزائريون والمغاربة كتونسيين من حيث المعاملة، رغم تبعيتهم لسلطة بلدانهم، حيث تعد العلاقات الاجتماعية بين هذه الإيالات وتونس، من إحدى الركائز الهامة التي تربط بينهم، وقد تأثرت هذه العلاقات بالوضع السياسي في المنطقة، وكانت تسير وفق نسق معين يتمثل في الهجرة والانتقال من هذا البلد إلى ذاك في إطار التجارة، أو طلب العلم، أو الاستقرار الدائم[4]

كما عرف الوافدون من البلدان المغاربية بتسمية المناطق التي وفدوا منها، فالذين وفدوا من طرابلس الغرب، عرفوا بالطرابلسية مع ذكر الاسم الأصلي له مثل "الطرابلسي النالوتي"، ونفس الشيء بالنسبة للجزائريين، فقد نعتوا بمناطق وفودهم، مثل فلان المزابي الغرداوي، أو القسنطيني أو التواتي وغيرهم، ولم يختلف حال الوافدين من المغرب الاقصى، فنجد مثلا فلان الفاسي[5].

1-الطرابلسيون:

إن هجرة الطرابلسيين إلى أيالة تونس، لم تكن بشكل منتظم سواء من حيث العدد أو الفترات الزمنية، فأحيانا كانوا مجموعة أفراد من قبيلة واحدة أو عدة قبائل، وأحيانا كانت هجرة

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 21.

(2) رضا بن رجب: المرجع السابق، ص 53.

(3) للاطلاع على تفاصيل أسباب القطيعة بين يهود القرانة ويهود تونس ينظر: الفصل الثالث، ص161.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 284.

(5) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص ص 300، 301.

الطرابلسيين هجرة فردية[1].

ورغم سهولة اختراق الحدود الجنوبية، إلا أن عدد الطرابلسين قليل خلال القرن السابع عشر الميلادي، فاستقروا في جزيرة جربة، وصفاقس والمنستير. كما قدم الاباضيون [2] من جبل نفوسة واستقروا أيضا بجربة وسوسة والوطن القبلي وتونس وباجة؛ ولم يكن لهم تأثير واضح على المجتمع التونسي؛ بحكم أن أغلب الذين قدموا كانوا بسطاء، باستثناء شخصيتين هما: "محمد بن مصطفى الأزهري" الذي كانت له علاقة بالباي "محمد باشا المرادي"، و توفي بتونس ودفن بزاوية سيدي بن عروس، أما الثاني فيعرف ب"سيد الشريف" ولد بطرابلس، وكان قد قدم اليها لمواصلة دراسته في جامع الزيتونة وبقي بها إلى غاية وفاته سنة 1701م/1112هـ[3].

2-الجزائريون:

استقر العديد من الجزائريين بمدينة تونس قبل وبعد إلحاقها بالدولة العثمانية ، كما استقروا بغرب البلاد؛ بحكم تنقل القبائل التي كانت ذات تبعية مزدوجة، مثل الحنانشة [4] والنمامشة الذين استقروا بمدينة تونس في الوكايل، وهي عبارة عن نوع من الفنادق مقسمة إلى بيوت يجمعها فناء، وقد برزت عدة شخصيات مارست التدريس والقضاء بجامع الزيتونة [5].كما نجد عساكر زواوة من منطقة القبايل الجزائرية الذين استنجد بهم المراديون خلال القرن السابع عشر الميلادي، ومن بعدهم

---

(1) سعاد محمد الجفال: **العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835- 1911م)**، ط1، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، ليبيا 2006، ص ص 65،66.

(2) فيما يخص قدوم الاباضيين من طرابلس الغرب وعلاقتهم بإباضية جربة، ينظر: محمد المريمي: **اباضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث**، ط2، تق عبد الحميد هنية، كلية الاداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، تونس2015.

(3) المختار باي: المرجع السابق، ص 384.

(4) تعتبر قبيلة الحنانشة من أقوى القبائل الطرفية التي رفضت الخضوع لحكام الجزائر، وتونس بل تحالفت في كثير من المرات مع بايات تونس، وتقع في الحدود الشرقية الجزائرية، ويعبر الشيخ "بوعزيز بن ناصر من أبرز شيوخها، ينظر: حصام صورية:**العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012/ 2013، ص 43. (غ.م)

(5) من بين الشخصيات التي استقرت بتونس وكان لها دور "الشيخ عاشور القسنطيني" مدرس جامع الزيتونة، و"محمد الشريف الحسني" المدرس أيضا بجامع الزيتونة، وقاضي ماطر(ولد بتكانات سنة 1659م/ 1063هـ)، و "محمد العنابي" (ولد بعنابة سنة 1684م/1095هـ)، ينظر : المختار باي: المرجع السابق، ص386.

البايات الحسينين[1]، استقروا بالأبراج وبقشلة (الثكنة) زواوة بسيدي عزوز بمدينة تونس[2].

ويشير المؤرخ "أحمد قاسم" أن البعض من جيش الزواوة كانوا على المذهب الحنفي [3]، لكنه لم يقدم لنا أمثلة على ذلك.

بالإضافة إلى هذا فقد أدى التحالف الذي عقد بين الطريقة الشابية [4]، ومعظم قبائل الشرق الجزائري خلال القرن السادس عشر الميلادي، والذي ضمّ جميع الأراضي الواقعة بين وادي سوف وجبال الأوراس جنوبا والقالة وعنابة شمالا، دورا بارزا تمثل في انتقال الأفراد والجماعات بين تونس والجزائر، من أجل التصدي للسلطة الحفصية والعثمانية في تونس والجزائر، لمدة تزيد عن ثلاثة وعشرين سنة[5].

ومع بداية تفكك هذا التحالف ابتداء من سنة 1088 هـ/1680م، انفصلت الأسر القوية وتصارعت فيما بينها، مما أثر على توزيعها الجغرافي، وخاصة بين قبيلة الحنانشة، التي استقرت بقلعة سنان، وأسرة ابن شنوف، التي استقرت بمدينة الكاف، لكن تحالف الحنانشة مع العثمانيين أدّى إلى طرد "بن شنوف" من الكاف، فلجأت للتحالف مع أولاد صولة، وأولاد سعيد[6].

3-المغاربة:

استمر قدوم المغاربة إلى البلاد التونسية من العهد الحفصي إلى العهد الحسيني، من أجل الاستقرار بها من أمثال " سيدي علي بن عزوز" المولود بفاس، و"محمد المصطاري" أصيل مكناس، والشيخ الإمام الفقيه "محمد إدريس الحسني الإدريسي المغربي[7].

---

(1) سلوى الهويدي: **أعوان الدولة بالإيالة التونسية: الأفراد . المجموعات. شبكات العلاقات (1735– 1814م)**، ب. ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس 2014، ص22.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 386.

(3)أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 302.

(4) نسبة إلى مؤسس الطريقة الشيخ "أحمد بن مخلوف الشابي (835هـ/1431م) أصيل بلدة الشابة بالساحل التونسي، واستقطبت الموردين من أنحاء البلاد التونسية والمغاربية، مما ادلى الى توسع مجالها من الوسط والجنوب التونسي إلى قسنطينة وبلاد سوف بالجزائر، وتحالفت مع قوى محلية أبرزها الحنانشة، للتصدي للحفصيين ثم العثمانيين. ينظر: علي الشابي: **تاريخ الشابية خلال العهدين الحفصي والعثماني**، ط1، تونس 2015، ص11.

(5) جميلة معاشي: **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري: من القرن 10 إلى القرن 13 هـ (16–19م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1992، ص ص 116-117.

(6) نفسه.

(7) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 301.

وتنحدر أغلب الأسر والعائلات التونسية ذات الأصل المغربي من أصل شريف، مثل الهمامة و المهاذبة المنحدرين من الساقية الحمراء، الذين استقروا بالشمال الغربي من البلاد التونسية (1). وهذا يدل على أنهم اختاروا المناطق الزراعية، مما يتيح لهم فرص للعمل.

4-الزنوج الأفارقة:

يوصف الأفارقة بالزنوج، ويعرفون بالعبيد السود بالبلاد التونسية أو باسم الشوشان والشوشانية، ويتبع الأهالي في تسميتهم أسلوبا خاصا فيختارون لهم من الأسماء أفضلها ويضيفون لقب "بن عبد الله"، وقد يضاف له البلد الذي ينتمي إليه، مثل "سترة بنت عبد الله التنبكتاوي" (2).

وقد أستقدم غالبيتهم عبر الصحراء التونسية من السنغال ومن النيجر ومالي ، بواسطة مجهزي السفن الذين كانوا يشترونهم من غدامس ووادي سوف بثمن زهيد ويبيعوهم لأصحاب قوافل التجارة العابرة للصحراء(3) .

وكانت عملية المتاجرة بهم تتم في سوق البركة، الذي بناه "يوسف داي" في أوائل القرن السابع عشر الميلادي قرب الجامع الأعظم. ورغم أن الإسلام منع استرقاق المسلم، إلا أن سماسرة تجار العبيد بتونس كان لهم وكالات تجارية بتمبكتو و كانو، و فزان و وادي سوف، لكن سرعان ما يفقدون صفة العبيد عند ما تحتضنهم العائلات ويصبحون تابعين لسيدهم، وقد منحوا وظائف هامة داخل هذه العائلات نظرا لما يمتلكونه من ذكاء وفطنة؛ كحراسة أموالهم ومراقبة زوجات سيدهم ، وأما أصحاب البنية القوية فيتم اختيارهم لتوظيفهم في خدمة حريم الحاكم ووزرائه، كما مارسوا أشق الأعمال في البيوت والورش والحقول ، مقابل توفير المأكل والملبس والسكن(4).

بالإضافة إلى هؤلاء العبيد، نجد عددا من هؤلاء الأفارقة قدموا إلى تونس كرحالة، أو طلبة علم أو في إطار ممارسة التجارة، وعليه يمكن أن نميز بين فئتين الأولى اندمجت في المجتمع(5)، وأغلبهم

---

(1) المختار باي: المرجع السابق، ص 386.

(2) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 307.

(3) محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792-1830**،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص159.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 387.

(5) عبد الجليل التميمي: **من أجل كتابة تاريخ الحياة الاجتماعية " للأقلية الإفريقية السوداء" بالبلاد التونسية مصادر وافاق،** في م. ت .م، ع 44/43، تونس جوان 1987، ص 37.

استقدموا في قوافل التجارة العابرة للصحراء الجنوب وتم بيعهم في تونس، ومدن الأعراض، والساحل كقابس وصفاقس والمهدية وسوسة وجزيرة جربة، ويحرص السيد إلى إدخالهم إلى الإسلام قبل إدماجهم في العائلة، واستقر عدد كبير منهم بالجنوب التونسي ، واختلطوا بالمجتمع، مما أدى إلى ظهور فئة جديدة تعرف بالحمارنة [1]، أما الفئة الثانية؛ فهي تلك المجموعة التي تميزت بممارسة طقوسها الوثنية وعاداتها الإفريقية المحضة[2].

5-المماليك و الأعلاج[3]:

وقد اعتمد عليهم في الجهاز المخزني، منذ العهد الحفصي، و تميز تواجدهم في أجهزة السلطة بصيغة فردية، ولم يتواجدوا بشكل جماعي بحت، ويكّمن الفرق بين الاعلاج و المماليك في أن الأعلاج هم المسيحيون القادمون من الضفة الشمالية للبحر المتوسط، الذين وفدوا بمحض إرادتهم أو وقع جلبهم عن طريق الأسر واعتنقوا الإسلام فيما بعد عن طواعية، ثم انخرطوا في خدمة السلطة، ويتميز أغلبهم بكبر سنّهم عند قدومهم[4].

أما المماليك فأغلبهم أطفال أستقدموا للبلاد التونسية، عن طريق الشراء أو الاسر، فأضحوا عبيدا وملكا خاصا للباي أو لأحد أفراد العائلة الحاكمة أو بعض الوزراء أو الشخصيات الهامة أو رجال المخزن، ويتم جلب أغلبهم من اليونان والقوقاز وجورجيا، حيث يتم شراؤهم من سوق النخاسة من طرف أعيان الباي باسطنبول وعدد قليل يتم شرائهم بتونس بعد أسرهم من قراصنة تونس، وهم من أصل ايطالي[5].

ومن خلال هذا يتضح؛ أن هذه الفئة أدمجت في صلب الفئة الحاكمة، وارتقت في المناصب داخل البلاط، نتيجة اعتبارها ضمن طائفة الأتراك العثمانين .

---

(1) حفيظة بوتوقوماس: المرجع السابق، ص132.

(2) في هذا الشأن أرسل أحمد بابا التنبكتي رسالة بعنوان "**هتك الستر عما عليه سودان تونس من الكفر**" إلى باي تونس "حمودة باشا الحسيني" 20 نوفمبر 1800م، يعبر عن استيائه من العادات التي يمارسها الأفارقة في تونس وسوسة وصفاقس ينظر: عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص37.

(3) يصنف العبيد حسب ألوانهم فوصف العبيد البيض بالعلج أو العلجية، فكانت العبارة العامية فلان أبيض علجي، ينظر: أحمد قاسم : المرجع السابق، ص 306.

(4) نفسه.

(5) المهدي جراد: **عائلات المخزن بالايالة التونسية خلال العهد الحسيني(1705– 1881م)**، ب. ط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 2011، ص ص 66،67.

6-المكاويون:

وهي فئة قليلة وفدت على مدينة تونس من مكة والمدينة أرض الحجاز رغبة في الظفر بالمنح التي تمنحها السلطة العثمانية لهم من أوقاف الحرمين الشريفين؛ وقد استقر البعض منهم وانصهروا في المجتمع التونسي، وشكّلت لهم مشيخة خاصة بهم، ظهر حولها نزاع كبير فيما بينهم.(1)

7-الأندلسيون (الموريسكيون):

وفدت الجالية الموريسكية إلى تونس بعد قرار الطرد من قبل الملك الاسباني (2) وكان أكثرهم من النساء ، وقليل منهم من يحسن التكلم باللغة العربية ، ويلبسون الزي الأوربي، ومعهم عدد كبير من اليهود(3). وكان هذا في عهد "عثمان داي" الذي استقبلهم، وحث أهل البلاد على إكرامهم، وملّكهم ما اختاروا من الأراضي فبنوا بالعاصمة حومة الأندلس وجامعها، والمدرسة الأندلسية قرب ضريح "سيدي يونس" سنة (1023هـ / 1624م)، وكان أول مدرس بها هو الشيخ "شعبان الأندلسي" أحد أعيان علمائها، وقد خصصت لهم أوقافا كثيرة، (4).

وتختلف أغلب الدراسات حول عدد الموريسكيين الوافدين على إيالة تونس، فمنهم من يرى أن عددهم كان قرابة ثمانين ألف ، فيما يرى البعض أن عددهم وصل إلى أربعين ألف، لأن البلاد ليست لديها القدرة على استيعا ب عدد أكثر ، وأن أغلب المهجرين من قشتالة وأرغون و بلنسية بدليل أنها أكثر المناطق تضررا بعد صدور قرار الطرد(5).

والجدير بالذكر بأن الموريسكيين ساهموا في إدخال تقنيات في المجال الاقتصادي وخاصة في صناعة الشاشية، وكان اندماجهم في المجتمع بصورة تدريجية، وهذا بفضل الكفاءة، واطلاعهم على تقاليد البلاط الأندلسي ولاسيما مؤسساته مثل الكتابة و الحجابة و الوزارة . بالإضافة إلى هذا نجد أن أغلب الموريسكيين كانوا من الأثرياء، حيث ساهموا في تنشيط الاقتصاد التونسي،

---

(1) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 302.

(2) أصدر الملك الاسباني فيليب الثالث سنة 1609م، قرار الطرد المتضمن إجلاء جميع المسلمين القدامي- الموريسكي ين- وهكذا أخذ مئات الآلاف من هؤلاء يتوجهون إلى شواطىء شمال إفريقيا، وخاصة الى المغرب الأقصى، والجزائر وتونس ، ينظر: سليمان مصطفى زبيس، **مآثر الاندلس في مدينة تونس،** بحوث عن الأندلسيين في تونس، المعهد القومي للآثار والفنون ،تونس 1983، ص12.

(3) نفسه.

(4) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص30.

(5) أحمد الحمروني: **الموريسكيون الأندلسيون في تونس دراسة وبيبليوغرافيا**، ط1، دار ميدياكوم، تونس 1998، ص34.

مستغليين النقص الديمغرافي الذي عانت منه الأيالة في القرن السابع عشر الميلادي [1]. وقد تمركز أغلبهم حول مدينة تونس ضمن مدار لا يتجاوز 60 كلم[2].

ومن خلال هذا يتبين لنا، أن السلطة العثمانية الممثلة في شخص الداي، قدمت امتيازات كبيرة للموريسكيين، على حساب الأهالي. فما هي خلفيات الداي في إحداث هذا التقارب؟ وهنا يجد الباحث عدّة تخمينات، لعل من أبرزها أن الداي "عثمان" انفرد بالسلطة في الأيالة بعدما كانت البلاد خاضعة للحكم الجماعي للديات[3]، مما جعله يبحث عن سند محلي أو شرعية تدّعم سلطته في البلاد. أما الفكرة الثانية، فهي تقوم على أساس شعور طائفة الأتراك العثمانيين، والموريسكيين بعدم الانتماء نظرا لبعدهم عن وطنهم الأصلي، مما جعل الداي يعمل على إحداث هذا التقارب، أما الطرح الثالث فيتمثل في الإمكانيات المادية والتقنية التي جاء بها الموريسكيون عندها حاولت السلطة العثمانية الاستفادة من أموالهم على اعتبار أن أغلبهم أثرياء، بالاضافة الى الاستفادة من التقنيات البحرية التي يكتسبونها، لتعزيز نشاط الجهاد البحري (القرصنة) بالبلاد التونسية، والذي أصبح يمثل الدخل الرئيسي للخزينة على الأقل النصف في الأول من القرن السابع عشر ميلادي .

ويبقى التساؤل المطروح لماذا تراجع الحضور الموريسكي في الحياة السياسية أثناء القرن الثامن عشرميلادي؟ وهذا ما سنعرضه لاحقا[4].

خامسا–النمو الديمغرافي:

تخضع عملية النمو الديمغرافي لنسبة الولادات، وهذا ما يعبّر عنه بالزيادة الطبيعة، بالإضافة إلى الزيادة غير الطبيعية، والمتمثلة في عامل الهجرة. ومن خلال ما تعرضنا له نجد أن البلاد التونسية قد تّم تعميرها وخاصة خلال القرن السابع عشر ميلادي، بعدما تعرضت للأمراض كالطاعون، أو القحط والجفاف والجوائح التي أصابت المزروعات، إضافة إلى الصراع العائلي المرادي الذي جرّ

---

(1) المهدي جراد: المرجع السابق، ص 64.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، 21.

(3) قامت سنة 1591م عناصر من الجيش بقتل كبار الضباط أعضاء الديوان وتم تسليم الحكم إلى حكامهم المباشرين وهم الدايات، الذين بلغ عددهم 300 فشكلوا الديوان الجديد، وخلال بضع سنوات شهدت البلاد اضطرابات وجمود في الحكم جعلت " عثمان داي" ينفرد بالحكم ،ونصب نظاماجديدا تداول عليه لمدة نصف قرنكل من "عثمان داي" من (1598–1610)، و"يوسف داي" من (1610- 1637)،و"اسطا مراد" من (1637- 1640)، و"أحمد خوجة" من (1640-1647)م، ينظر : محمد الهاي شريف: المرجع السابق، ص ص 64، 65.

(4) للاطلاع على علاقة السلطة بالموريسكيين ينظر: الفصل الثالث، ص140.

العديد من القبائل،و التي أنهكت الحرث والنسل، في الربع الأخير من القرن السابع عشر(1702/1675م)، اضافة إلى ما ترتب عن الفتنة الباشية مابين سنتي (1728- 1740م).

وتكاد المصادر المحلية التونسية تخلو من إحصاء عدد سكان الأيالة، وتوزيعهم الجغرافي واكتفت بذكر إحصائيات عدد الوفيات بعد حدوث وباء الطاعون، أو في حالة حرب، وهذا في اعتقادنا غير كاف لمعرفة عدد سكان البلاد خلال هذه الفترة، لذا اعتمد مؤرخو تونس على الإحصائيات التي قدّمها بعض الرحالة العرب، أو الأطباء الأجانب، مما يتطلب جهد اكبيرا للتأكد من صحة الأرقام المقدّمة، وقد اعتمدنا على ما قدمه الباحث " المختار باي" من إحصائيات حول عدد السكان، رغم أنه أشار إلى أن تلك الأرقام غير موثوق بها[1] .

فيذكر بأن هناك إتفاق بين المؤرخيين على أن أغلبية سكان الأيالة تعيش بالريف، بنسبة ثلاثة أرباع، والنسبة المتبقية تنقسم على المراكز الحضارية الكبرى بنسبة كبيرة، وهي في تونس العاصمة، وباجة الفلاحية المعروفة باسم مطمورة البلاد ، والقيروان، وتوزر عاصمة الجنوب، وسوسة عاصمة الساحل التجارية[2].

أما باقي البلدات الأخرى فهي ، أقل عددا، وتعتبر مراكز لعبور القوافل التجارية ،أو التموين والتجارة . وعلى الساحل، نجد مدن متفاوتة التعداد والنشاط ، وإذا ما تتّبعنا عدد السكان نجد أن مدينة تونس بلغ عدد سكانها مائة ألف ساكن، وفي عهد الداي" عثمان" وتحديدا في سنة 1600م ارتفع عدد سكانها، وقد اعتمدوا في ذلك على قدرتها العسكرية، إذ كان باستطاعتها أن توفر أربعة أو خمسة ألاف حصان، ومن ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف من المشاة، وهذا قبل حدوث مرض الطاعون سنة 1676م، حيث بلغ عدد سكانها حوالي أربعمائة ألف، وبعد هذا الوباء تقلص العدد للنصف، ومع بداية القرن الثامن عشر ارتفع عدد سكانها تدريجيا ليصل إلى قرابة الأربعمائة ألف قبيل تولي "حسين بن علي" الحكم. لكن هذا العدد تناقص بسبب حدوث الطاعون سنة 1705م، الذي جلبه "إبراهيم الشريف" من طرابلس الغرب[3].

ويقدم "توماس ماجيل"" Thomas Maggil " في رحلته الى تونس خلال القرن الثامن عشر إحصاء بعض فئات المجتمع داخل مدينة تونس، فيذكر أن عدد الاتراك وصل إلى سبعة آلاف،

---

(1) المختار باي: المرجع السابق، ص 360.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص 361.

ومثلها للمسحيين، واستثنى منهم العبيد؛ باعتبار أنهم يعيشون مع الأهالي أي ملاكهم، ومائة ألف بالنسبة لليهود[1].

ورغم التضخيم الحاصل في عدد سكان مدينة تونس، إلا أنه تم جمع كل الإحصائيات المقدمة من طرف الإخباريين سواء كانوا محليين أو أجانب، وحصلوا على نسبة تقريبي ة خلال القرن الثامن عشر ميلادي بحيث وصلت إلى حوالي 275 ألف نسمة، رغم أن البلاد لم تتعرض خلال هذه الفترة إلى المجاعة، لكنها شهدت انتشار وباء الطاعون سنة 1784م، والذي قضى على حوالي مائة ألف شخص في مدينة تونس لوحدها، إضافة إلى ما خلفته الفتنة الباشية[2].

ويعود الاختلاف الحاصل في هذه الأرقام بالأساس، إلى اختلاف الفترات الزمنية التي تمت بها تلك الاحصائيات، بالإضافة إلى صعوبة إحصاء عدد سكان الأرياف. لذا اقتصر الإحصاء على الحواضر، وخاصة مدينة تونس، لكن على العموم نسجل نموا ديمغرافيا في بداية القرن السابع عشر ميلادي نظرا للعدد الكبير مابين 40- 80 ألف من الوافدين من الجالية الموريسكية يضاف إلى ذلك ما نتج عن تعاطي نشاط القرصنة من الأسرى. ومع النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي تراجعت نسبة النمو الديمغرافي بسبب اضطراب الوضع السياسي للبلاد، سواء الحرب المرادية ، أو صراع المراديين مع إيالة الجزائر، و محاولة بعض الدايات استرجاع سلطتهم في البلاد، بالإضافة إلى الجوائح الطبيعة والأمراض والأوبئة، وخاصة وباء الطاعون مع بداية القرن الثامن عشر ميلادي، والذي تزامن مع الحرب بين تونس والجزائر، وبعودة الاستقرار خلال عهد "حسين بن علي" شهدت البلاد نموا ديمغرافيا معتبرا، ليتراجع بسبب مخلفات الفتنة الباشية، يضاف إلى ذلك الوباء الكبير الذي وقع في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ميلادي[3].

---

(1)M. Thomas Maggil**: Nouveau Voyage a Tunis**, publié en 1811, Editeur de Dictionnaire des Sciences Médicales, paris 1981, , T1, p 26.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص361.

(3) للطلاع على هذا الوباء ينظر، أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 294.

ومما سبق نستنتج:

- شكلت البلاد التونسية نقطة ضعف للدولة العثمانية بحكم التواجد الأسباني بها، وهذا ما عرقل عملية الاتصال بأيالة الجزائر، مما جعل قضية إلحاق تونس بالباب العالي أمرا حتميا، ضف الى ذلك أن الدولة العثمانية حاولت أن تسترجع هيبتها بعد معركة ليبانت سنة 1571م .

- أعتبرت أيالة تونس سنجقا عسكريا خاضعا لحكام الجزائر، وهذا ما سمح لحكام الجزائر للتدخل في شؤون البلاد التونسية، الى غاية نهاية مرحلة الباشاوات في تونس مع الربع الأخير من القرن السادس عشر ميلادي .

- إن تراجع نفوذ الباشا ساهم في بروز فئة كبار الضباط البلكباشية، الذين حكموا البلاد بيد من حديد، جعل الأهالي يتذمرون من سطوتهم، وهذا ما عجل بنهاية حكمهم على حساب صغار الضباط الدايات.

- لقد تراجع نفوذ الدايات بالايالة لسببين، أولهما اعتمادهم على مداخيل مالية ظرفية مثل الجهاد البحري، أما السبب الثاني هو الصراع مع ايالة الجزائر، فشكل النزاع الحدودي التونسي الجزائري ظاهرة عسكرية اجتماعية معقدة الجوانب، فيما يخص علاقة السلطة بالقوى الاجتماعية بالأيالة، أو بالأحرى بين المركز والأطراف.

- إن قيام النظام المرادي على أساس توريث السلطة داخل البيت المرادي، ومراهنتهم على شبكة العلاقات مع القبائل، أثبتت فشلها،بسبب التقلب في ولاء القبائل للسلطة، كما أن النظام الوراثي لم يحدد ضوابط انتقال السلطة، مما أدى الى صراع بين المراديين حول السلطة، ضف إلى ذلك أسبابا أخرى ساهمت في إنهاء سلطة المراديين، مثل عدم اخضاع المراديين للكثير من القبائل، على اعتبار أن سلطتهم قامت على أساس مادي، وهو جباية الضرائب، ومحاولة الدايات استرجاع سلطتهم، واستثمار ايالة الجزائر في الوضع بتغليب طرف على الآخر.

- أما بالنسبة لتركيبة المجتمع، فالبلاد التونسية لا تختلف عن باقي البلاد المغاربية، من حيث التركيبة السكانية، سواء السكان الأصليين أو الوافدين، الا أن هناك تمايز واضح بين المحلي والوافد، وهذا ما أنتج نوعا من الطبقية داخل مجتمع الحضر بشكل خاص، يخضع لتراتبية أقرتها السلطة الحاكمة .

- ونجد في نفس السياق تمايز بين المجتمع المحلي، حيث عثرنا على تعابير نلمس فيها التمييز مثل الحضر والبدو، او البلدي و الريفي، ورغم التنوع العرقي الا أن مظاهر الانسجام داخل المجتمع كانت موجودة.

الفصل الثاني:

التطور السياسي لنظام الحكم في أيالة تونس خلال القرن 18م.

المبحث الأول:قيام النظام الحسيني.

المبحث الثاني: التقلبات السياسية من (1728– 1814).

الفصل الثاني: التطور السياسي لنظام الحكم في أيالة تونس خلال القرن 18م.

تمكن المراديون من تحقيق العديد من الإنجازات التي ساهمت في عملية بناء النظام السياسي، والتي حاولوا من خلالها اخضاع الاهالي، باستعمالعدة طرق كالمصاهرة، أو تقديم الاحسانات، وتقريب أعيان البلاد، إلا أن ذلك لم يكن كافيا، لاستمرار سلطتهم، بسبب الصراع العائلي الذي ظهر مبكرا.

لقد ألقى هذا الصراع بظلاله على المجتمع، والقبائل على وجه التحديد ليبصح لها دور في ترجيح كفة المتنازعين من المراديين على السلطة ، رغم مواقفها المتقلبة، كما أن الصراع قد تجاوز حدود البلاد التونسية، لنجد حكام الجزائر يحاولون استغلال هذا الوضع للتدخل في شؤون البلاد التونسية، لكن الأوضاع ازدادت سوءا في تونس، بمحاولة إحياء حكم الدايات الذي فشل في القضاء على المرادين خلال فترة حكمهم، حيث تمكن "ابراهيم الشريف" من ذلك مع بداية القرن الثامن عشر، لكن سياسته الظالمة وعدائه للجزائر وطرابلس الغرب ساهم في عزله ، وبداية مرحلة جديدة والتي نحن بصد تسليط الضوء على القرن الأول من حكمها، ألا وهي مرحلة الدولة الحسينية، من سنة 1705 إلى غاية 1814م. وقد تعاقب على هذه الفترة خمس بايات حكموا البلاد، وشهدت البلاد التونسية خلالها الكثير من التطورات السياسية والعسكرية والقضائية، ولعل أبرزها الحرب بين "حسين بن علي" وابن أخيه "علي باشا"، والتي عرفت بالفتنة الباشية مابين سنتي 1728- 1740م، و لقد وصفت بأنها كانت حربا أهلية شاركت فيها أطراف عديدة، وهذا ما إنعكس على المجتمع.

ولمحاولة رصد هذه التطورات السياسية حاولنا طرح بعض التساؤلات وهي: هل يمكن اعتبار أن الظروف التي مرت بها البلاد التونسية هي التي ساهمت في قيام النظام الحسيني؟

أم أنه مشروع كتب له النحاج في ظل ظروف صعبة؟

وهل استفاد الحسينيون من أخطاء المراديين؟

وماهي أسس قيام هذا النظام، وأبرز مراحله خلال القرن الثامن عشر، والربع الأول من القرن التاسع عشر؟،

وماهي أسباب وأطوار الفتنة الباشية؟ وماهي أبرز نتائجها؟

المبحث الأول:قيام النظام الحسيني.

أولا–عصر حسين بن علي التركي(ظروف النشأة والتولية):

ولد "حسين بن علي" سنة 1086هـ/ 1675م، من أب أصله من اليونان قدم إلى تونس وعمل في المؤسسة العسكرية بقلعة الكاف في بداية العهد المرادي لذا أعتبر والده تركيا بحكم وظيفته[1]، وتزوج والده من امرأة من عرش الشنانقة أنجب منها ابنه محمد ثم تزوج مرة ثانية من امرأة أخرى من قبيلة شارن، وأنجب منها "حسين"، وبهذا نشأ "حسين بن علي " كورغوليا في مجتمع يتّصف بالبداوة[2]. و هذا المنشأ لعب دور هاما في تكوين شخصيته، وهذا ما أثر في توجيه سياسته.

تقلّد "حسين بن علي" عدة مناصب [3] أثناء حكم المراديين ، وخلال حكم "إبراهيم الشريف"[4]، إن تولي هذه المناصب السياسية والإدارية والعسكرية طيلة عشرة سنوات أعطته خبرة كبيرة، وساهمت في تكوينه لعلاقات مع أصحاب المال والإداريين والعسكريين، إضافة إلى صناع القار في البلاد ، كما كشف عن القدرات الكبيرة التي يتمتع بها، حيث استطاع أن يحافظ على مكانته في ظل التحولات والتقلبات التي عاشتها البلاد في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي[5].

أ–ظروف عقد البيعة:

بعد انهزام "إبراهيم الشريف" أمام الجزائريين وتعرضه للأسر، عاد "حسين بن علي" متجها إلى

---

(1) ينسب ألفونصو روسو سلالة البايات إلى الاعلاج، بحكم أن والد "حسين بن علي" كان علجيا، وبحكم إدماجه في الطائفة العسكرية، أصبح ضمن طائفة الأتراك، ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 157.

(2) سعيد التايب: **بلاط باردو في عهد حسين بن علي 1705–1735**، سبتمبر 1990، رسالة ماجستير جامعة تونس الأولى ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، د.ت، ص18. (غ.م).

(3) من بين هذه الوظائف خزندار للباي " محمد بن مراد الثاني" ، ثم كاهية " لابن شكر" – هو أحد الدايات الذين ثاروا ضد حكم المراديين – ، ثم عاد لخدمة الباي "محمد" وعمل تحت إمرة "رمضان باي " في منصب أغا الصبايحية، وعهد "مراد الثالث" أصبح قائدا للأعراض، ثم أصبح كاهية للباي بدار الباشا ، وفي عهد "إبراهيم الشريف" استطاع "حسين بن علي " أن يحافظ على مكانته السياسية حيث تولى منصب أغا صبايحية الترك، ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

(4) محمود مقديش: **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**،2 ج، تحقيق علي الزاوي ومحمود محفوظ، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، مج 2، ص 155.

(5) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ج1، المرجع السابق، ص 120.

زاوية الشيخ "سيدي حسين السيجومي"، وعندما علم أهل الحاضرة بمصير "إبراهيم الشريف" [1] اجتمع أهل الحل والعقد وأكابر العسكر؛ فنّصبوا ديوانا لتولية من يصلح للقيام بأمر وشؤون أهالي تونس، وفي 20 ربيع الأول 1117هـ/ 12 جويلية 1705م، استقر الأمر على "حسين بن علي"[2]؛ لكن هذا الأخير رفض في البداية البيعة؛ فخرج له أهل الحل والعقد فقال له العلماء: "... يجب عليك القبول، لاسيما والحالة هذه..." فاستجاب لدعوتهم ودخل تونس لقبول البيعة، وتمت البيعة "للحسين بن علي التركي" ، بالديوان المقابل لباب القصبة بمدينة تونس، وبعد البيعة عيّن "محمد الأصفر" بمنصب الداي [3].

وهنا نشير أن "حسين بن علي تركي" لم ينتزع العرش بالقوة مثل سابقيه من الأمراء في تونس، بل قدمت له، حتى قيل فيه:

أتته الخلافة منقادة إليه تجر أذيالها.

فلم تك تصلى إلا له ولم يك يصلى إلا لها[4].

ب–تدابير الباي بعد البيعة:

وفي الوقت الذي تمت فيه البيعة، كان المحلة الجزائرية بمنطقة الكاف، وهذا مثّل أول تحدي حقيقي للباي، الذي بدأ بتحصين المدينة، وأمر أهل القرى التي تقع بين تونس والكاف بالرحيل خوفا عليهم من سطوة الجزائريين، كما شرع في حفر خندق حول مدينة تونس، و أرسل العلماء إلى القرى المجاورة لتحريضهم على القتال من جهة، وتزكيته والدخول في طاعته من جهة أخرى. وفي غضون تلك الفترة و بينما كان يستعد لمواجهة المحلة الجزائرية، قدمت رسل من داي الجزائر "عشي مصطفى" تحمل كتابا يتضمّن عقد الصلح[5]، فعقد "حسين باي" اجتماعا بالديوان للنظر

---

(1) محمد بن عثمان السنوسي: **مسامرات الظريف بحسن التعريف** ، تح محمد الشاذلي النيفر، ج 1، ب. ط، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس 1983، ص 89.

(2) محمود مقديش: المصدر السابق، مج 2، ص 154.

(3) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 84.

(4) محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 114.

(5) حمودة بن عبد العزيز : **المخطوط الباشي**، الورقة 95، 96.

في الأمر؛ بحضور أعيان الديوان وأكابر العلماء ورسل الجزائر، وهنا خاطبهم الباي أن سبب قدومهم إلى تونس كان من أجل "إبراهيم الشريف"، وبعد أن تم أسره لا مبرر لوجودكم، وأرسل معهم لداي الجزائر بعض العلماء[1] ورجال الديوان[2].

من خلال هذا نلاحظ، أن التدابير التي قام بها الباي من عملية التحصين، كانت بسبب أن المحلة الجزائرية تلاحقه، بعد أسر "إبراهيم الشريف"، كما نجد أن الباي حاول إشراك أعيان الديوان والعلماء في قرار الرد على داي الجزائر، حتى يحقّق مكاسب من هذا الموقف، بحيث يحتوي المؤسسة العسكرية، وثانيا يكسب الشرعية لحكمه من خلال العلماء.

حاول العلماء تذكير داي الجزائر بأثر الفتنة بين المسلمين، وطلبوا منه الرحيل فاشترط أن يرسل له الباي رسلا آخرين للحديث معهم، وهذا يدل على أن الداي رأى أنه لا يستطيع الخوض معهم في الأمور العسكرية أو تفاصيل إنهاء الصراع على اعتبار أن نظرتهم للأمر من زاوية الدين فقط، وعلى العموم قام "حسين بن علي" بإرسال أفضل أكابر الجند وأرسلهم إلى داي الجزائر، لكن دون جدوى، إذ قام الداي"مصطفى" بالتوجّه نحو مدينة تونس، وفرض عليها الحصار[3]

وقد أسفر هذا الحصار عن عدة مواجهات تقاسم فيها الطرفان النصر والهزيمة، وبسبب عجز الداي عن اقتحام المدينة جعله يطلب الصلح، بعد أن خسر المعركة الأخيرة، وبذلك كان من الطبيعي أن يرفضوا طلبه، بل اشترطوا عليه هذه المرة أن يدفع لهم تعويضات الخسائر التي لحقت بهم. وعليه اضطر الداي إلى رفع الحصار، تاركا وراءه بعض عتاده الحربي، ليخفّف من سرعته، وفي طريقه تعرّض إلى مناوشات من القبائل. أمّا جيشه فكان في حالة يرثى لها من الجوع والتعب[4].

---

(1) من بين العلماء الشيخ "أبو الحسن علي عزوز" و الشيخ القاضي " أبو العباس أحمد الرصاع" إضافة إلى معزول أغا الديوان، وكاهية العسكر، وجماعة من أعضاء الديوان، ينظر: حمودة بن عبد العزيز : المصدر السابق، الورقة95، 96.

(2) نفسه، ورقة 96 ظهر.

(3) أثناء توجه الداي لفرض الحصار على تونس أرسل له " حسين بن علي" يطلب منه الصلح على مقدار من المال، مما جعل محلة الجزائر تطمع أكثر وتقوم بأعمال النهب والتخريب إلى أن نزلت بالقرب من تونس في مكان يعرف "بأبو منحوس" ، وكان عدد الجزائريين نحو أربعين ألف فيما كان عدد جنود الباي ثمانية عشر ألف فقط، ينظر: المصدر نفسه، الورقة97. وجه.

(4) الوزير السراج: المصدر السابق، ص245. وللإطلاع أكثر على حيثيات مغادرة محلة الجزائر البلاد التونسية، ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 161، 162.

هذا الانتصار الذي حققه الباي عزز مكانته، لأنه لم يكتب لأحد من قبله الانتصار على الجزائريين، لكن وهو في طريقه إلى الحاضرة وصله خبر تمرد الداي "محمد الاصفر"[(1)].

1-تمرد الداي محمد خوجة الأصفر:

بعد رحيل محلة الجزائر، بدأ الداي "محمد خوجة الأصفر" يطالب بعودة الأمور في البلاد إلى ما كانت عليه، أي بأن يصبح الداي هو صاحب السلطة، وهذا بدعم من كبار العسكر، مما جعل الباي يهادنه في البداية إلى غاية وقوع حادثة تمثلت في قدوم وفد من باجة لتهنئة الباي، فأمر الداي بسجنهم بحجة أن أهل باجة قدموا المساعدة للجزائريين، كما حاول الباي الشفاعة لهم، لكن الداي واجه الباي بكلام قبيح، مما أشعل الصراع بينهما، وقام الداي بقتل سبعة من أعيان باجة[(2)].

كما حاول الداي استعمال أسلوب آخر لمخادعة الباي، حيث أرسل له يعلن الطاعة، وفي نفس الوقت كتب إلى جميع القلاع بنبذ طاعة الباي، ونقض بيعته، لكنه لم ينجح، هنا أ رسل الداي مجموعة من الأعيان [(3)] لإقرار الصلح مع الباي لكنه لم يسمح لهم بالمغادرة واستشارهم في تعيين الداي المعزول من طرف "إبراهيم الشريف"، وهو " مصطفى قارة" فتم تعيينه، وعزل " محمد خوجة الأصفر"[(4)]، وهذا يبيّن لنا مكانة وسلطة الباي عند الأعيان.

وبسماع الداي " محمد خوجة الأصفر" خبر عزله، بدأ يقوم بتأليب الوضع على الباي "حسين بن علي"، بحيث أرسل شخصا يدعى "الحاج مصطفى الدرويش" إلى الجزائر عندما سمع بخبر إطلاق سراح "إبراهيم الشريف" ليطلب منه العودة إلى تونس واسترجاع حكمه، كما بدأ بتحريض الجند عندما عقد اجتماعا معهم، مما جعل الباي يطلب من الأعيان بإخراج "محمد خوجة الأصفر" من المدينة وهو بالحريرية، فتم إخراجه من طرف بعض الجند، وهم في طريقهم إلى الباي

---

(1) الوزير السراج: المصدر السابق، ص245.

(2) قام بشنق خمسة منهم بسور القصبة لم يذكر أسماؤهم، واثنين تحت منارة جامع الزيتونة، وهم "أبو الحسن علي بن أبي الحسن علي الصادقي"، وهو من بيت مشهور بباجة، والفقيه "أحمد بن محمد الكرسي" ، ينظر:" حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، الورقة، 98، ظهر.

(3) هم "أبو الحسن علي عزوز"، والمفتي "عبد الكبير درغوث"، والمفتي "أبو الحسن علي الصوفي"، والشيخ القاضي "، و" أبو العباس أحمد الرصاع" وغيرهم من أكابر الديوان، ينظر: المصدر نفسه، الورقة99، وجه.

(4) حسين خوجة: المصدر السابق، ص ص 108.

قطع رأسه[1] وأخذ للباي، وبهذا دخل الباي القصبة وتمت له البيعة، مع الداي "قاره مصطفى"، ثم انتقل الباي، إلى دار "حمودة باشا المرادي" ليسكن بها[2].

إن استقرار الباي بدار حمودة باشا بباردو له رمزية سياسية، تتمثل حسب اعتقادي في محاولة جلب الأعيان من مدينة تونس، وبهذا يضمن إفراغها من الخطط الهامة، ليدعم نفوذه أكثر، وخاصة إذا علمنا أنه أشركهم، منذ البداية في القرارات التي اتّخذها لمواجهة هذه العقبات في بداية حكمه

2-عودة إبراهيم الشريف ومصيره 1706م:

قدم إلى تونس بعد الطلب الذي أُرْسِل له، ولما سمع الباي بخبر قدومه أرسل إلى جميع القلاع و المدن التي بالساحل بالقبض عليه، ونشر الجند في بنزرت وغار الملح، كما أرسل من وثق بهم من الجند تحت إمرة " حسين رايس " في إحد المراكب متنكرين في زي النصارى لتتبع "إبراهيم الشريف"، هذا الأخير الذي إتجه نحو بنزرت، وأرسل أحدا من أعوانه لترقب الوضع ، فألقي عليه القبض؛ وبعد التهديد أخبرهم بمكان "إبراهيم الشريف "، الذي شعر بالخطر فغادر بنزرت ، وهنا تصادف مع المركب الذي أرسله الباي، فقام صاحب المركب "حسين رايس "بتمويه "إبراهيم الشريف "، حتى اقتربوا منه وأطلقوا عليه النار فأصيب، ثم قطع رأسه وأرسلوا الخبر إلى الباي[3].

3-تمرد محمد بن مصطفى المدعو بن فطيمة 1707م:

يعتبر "محمد بن مصطفى" من رجال "إبراهيم الشريف"، وعندما وقع القتال بين أتراك الجزائر و"إبراهيم الشريف"، رفض الدخول في طاعة الباي "حسين بن علي" خوفا من القتل ،وتوجه نحو مصر، وأصبح يتّصل بالحجاج القادمين من تونس لإعانته للإطاحة ب"الباي حسين" فوصل الخبر إلى الباي أن أحد قادة القيروان قدم المساعدة له فأرسل الباي في قتل قائد القيروان[4].

---

(1) يرجع سبب قتله من طرف الجنود لعدم دفع أجورهم، فثاروا عليه وقتلوه في الثالث من جانفي 1706م/1117هـ، وهو نفس اليوم الذي عاد فيه حسين بن علي للمدينة، ينظر: حسين خوجة: المصدر السابق، ص ص108، 109.

(2) نفسه.

(3) حمودة بن عبد العزيز: االمصدر السابق، الورقة 99، ظهر.

(4) الصغير بن يوسف: **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي،** تح أحمد الطويلي،ط1، 4مج، مج1،المطبعة العرية، تونس 1998، ج1، ص 34.

قام "بن فطيمة" بتشكيل جماعة من مصر وتوجه نحو تونس [1]، وعلم الباي بذلك، فتوجه الباي نحو الكاف وأمر مجموعة من الفرسان بتعقبه ، وعلى رأسهم قائد الكاف "أبا عبد الله محمد الغزالي". وفي نفس الوقت خال الباي، وبحثوا عن "محمد بن مصطفى" [2]، وهم يتنقلون من مكان لآخر حتى وصلهم خبر انفصال "بن فطيمة" عن الركب المغربي، حتى تمكنوا منه وقطع رأسه في نهاية شهر شوال 1129هـ/ 1717م، وأخذوه إلى الباي في تونس[3]؛ الذي جازى من ساهم في القبض عليه دون التفرقة بين التركي، أو الكورغولي، أو أهل القرى[4].

4-تمرد "حسين " المعروف بجوزيف 1125هـ/1713م:

هو أحد المماليك الأوربيين عمل عند قائد الكاف "أبا عبد الله محمد الغزالي"، ثم هرب إلى قسنطينة بسبب جناية ارتكبها، وتشير المصادر إلى ادعائه أنه "بن علي بن مراد باي" [5]، وهناك التقى مع "رجب حمودة الحناشي" الذي كان فارا من الباي، رفقة شخص آخر هو "محمد خوجة" فاتفقوا على أن يعودوا إلى تونس وينتزعوا السلطة من الباي وفي طريقهم مروا على الزاب – بسكرة- واستطاعوا أن يحصلوا على أربعين فارسا منها، ثم توجّهوا إلى تونس بالقرب من القلعة ، ولما علم الباي بالخبر، وهو بمحلّته بباجة، جهّز لهم ثلاثة آلاف رجل، وتوجه نحوهم، فألحق بهم هزيمة، و تمكن من "جوزيف" وقطع رأسه، في حين طلب "رجب بن حمودة الحناشي" الأمان ودخل في طاعة الباي[6].

---

(1) حاول "محمد بن مصطفى" التحالف مع "حاتم خوجة" قبودان باشا الذي خرج بالمراكب السلطانية وطلب أن يساعده في حكم تونس مقابل مبلغ من المال، مخبرا إياه أن أهل البلاد والعسكر يدعمونه، فقدم في المراكب العثمانية وحط بغار الملح سنة 1127هـ، فعقد الباي اجتماعا بالقصبة واجمعوا على طرد قبودان باشا بل هدد بالرمي بالمدافع، ثم غادر "بن فطيمة" نحو الحجاز ليعاود المحاولة مستغلا عودة الركب المغربي، ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، الورقة 101، وجه.

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج 1، ص36.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، الورقة 101.

(4) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 37.

(5) أحمد بن أبي الضياف: الإتحاف، ج 2، ص 121.

(6) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، الورقة، 112، ظهر.

ج-التنظيمات السياسية والإدارية(1705- 1814م):

شهدت البلاد التونسية، منذ إلحاقها بالفضاء العثماني تطورا في النظم الإدارية والسياسية، ففي الجانب الإداري خضعت عملية التقسيم إلى طبيعة العلاقة بين السلطة والمجموعات القبلية، وبما أن السلوك السياسي لهذه القبائل لم يكن على نسق واحد، فهذا أدى إلى انكماش واتساع المناطق الإدارية، أو المجالية الترابية كما تعبر عنه المراجع التونسية ، أما فيما يخص المؤسسات الإدارية المسيرة للمجال فإنها استمرت بنفس الشكل — من حيث التسمية والأداء- على الأقل في فترة حكم البايات المراديين والبايات الحسينين، مع بداية القرن الثامن عشر.

وعليه يمكن أن نطرح تساؤلا ماهي الإضافة التي قدمها الحسينيون خلال القرن الثامن عشر ميلادي، وخاصة في عهد مؤسس الدولة "حسين بن علي"؟.

لقد قسمت البلاد منذ إلحاقها بالدولة العثمانية إلى ولايات ومناطق عسكرية وعين على رأس كل منطقة ضباط عسكريون وولاة ، كما تم تحديد رتب الجنود والكتاب وموظفي الديوان، وهذه التنظيمات المختلفة يشير "حسين خوجة" أنها مقتبسة من الولايات العثمانية الأخرى كمصر والجزائر. وعليه فإن الملمح الأساسي للتقسيم الإداري [1] منذ إلحاقها إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر ظل على هذه الشاكلة:

1-منطقة شمالية: وتشمل مقاطعتين متفاوتتين في المساحة هما افريقية، وسنجق الكاف،كما تم استحداث منطقة ثالثة، قبيل أو مع بداية القرن الثامن عشر تحمل اسم محلة الهوى[2].

2-منطقة وسطى:وتضم وطن الساحل وسنجق القيروان.

3-منطقة جنوبية:وتضم وطن الجريد، وقابس التي أصبحت تعرف مع بداية القرن الثامن عشر بوطن الأعراض[3].

---

(1) حسين خوجة: المصدر السابق، ص ص 12- 22.

(2) الهوى هي الترجمة الصوتية للكلمة التركية ذات الأصل العربي " hava" وتعني ضريبة معينة، أما محلة الهوى فهي تتعلق بمداخيل المناطق المجاورة لمدينة تونس، والمخصصة لتغطية النفقات العسكرية مثل رواتب الجند، ينظر: فاطمة بن سليمان: **الأرض والهوية نشوء الدولة الترابية في تونس 1574- 1881م**، د. ط، منشورات Edisciences، تونس ديسمبر 2009، ص 177.

(3) نفسه، ص 175.

د–طبيعة الحكم:

يشير بيسيونال أن السلطة كانت بيد الديوان المتكون من البلوكباشية[1]، و مستشاري الدولة و كان الديوان هو الذي يختار الباشا والداي ويحكم بين الناس، لكن موازين السلطة تغيّرت مع بقاء نفس المظاهر أو الأسماء ، حيث كان الباي يهتم بجمع الضرائب ، فتكوّنت لديه ثروة اكتسب بها محبة الناس والجند فوجد نفسه قادرا على إقامة العدل فاستولى على السلطة لكن خوفا من الباب العالي بحث عن الشرعية لحكمه، كما حافظ على شكل الحكومة تاركا للباشا والداي بعض الأمور الرمزية مثل تزكية السلطان لهما[2].

من خلال هذا الطرح نجد أن صاحب الرحلة غيب دور الباشا، وهذا يطرح تساؤلا أين سلطة الباشا مع أننا نعلم أن الحكم العثماني بتونس بدأ بمرحلة الباشاوات؟.

إن الفترة التي زار فيها "بيسيونال" تونس 1724م كانت متأخرة بالنسبة لبداية الحكم العثماني في تونس، وهي العقد الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي أين كانت سلطة الباشا رمزية أكثر منها فعلية هذا مبرر حسب اعتقادي.

أما المبرر الثاني هو ما يطرحه الأستاذ "عبد الحميد هنية"، حيث يشير أن الانقلاب الذي حدث سنة 1591م، لم يكن ضد سلطة الباشا، وإنما كان ضد فئة البلكباشية مما يؤكد أن السلطة كانت بيدهم، ولم تكن بيد الباشا، أي حدث تغير تراتبية مؤسسات السلطة، فتراجع دور الباشا أمام تزايد نفوذ البلكباشية في إطار الديوان ، كما أن الانقلاب أفرغ محتوى الديوان، حيث تم تعويض هذه الفئة من طرف الدايات[3].

ومع بداية العشرية الثانية للقرن السابع عشر ميلادي أي منذ سنة 1613م بداية من عهد مراد باي الأول، بدأت سلطة البايات بالتدرج مقابل تراجع مكانة الدايات، وهذا راجع لجملة من العوامل المحلية، و أخرى متوسطية ساهمت في هذا

---

(1) هم كبار الضباط من الجيش الانكشاري تعرضوا لانقلاب من صغار الضباط– الديات– سنة 1591م، ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 106.

(2) أندريه بيسونال: **الرحلة إلى تونس (1724)**، تر و تح محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس 2003.ص 50.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 106- 108.

التحول السياسي للنظام، أين تراجعت سلطة الدايات أمام سلطة البايات قادة المحلة المنحدريين من أوساط الأعلاج الأوروبيين المرتبطين بثروات البلاد منذ العهد الحفصي[1].

إن هذا التحول في الأدوار لم يلغ سلطة الدايات، بل تراجعت مكانتهم مقابل صعود نفوذ مؤسسة البايات، وهذا ما أفرز تراتبية جديدة للمؤسسات بالبلاد التونسية، لكن الصراع بقي مستمرا بين مؤسسة الداي، ومؤسسة الباي لاستعادة النفوذ والسلطة، وخاصة في نهاية القرن السابع عشر ميلادي[2]، وبداية القرن الثامن عشر ميلادي، و من هنا نطرح التساؤل الآتي: هل سيستمر هذا الصراع بين هذه المؤسسات المركزية بعد قيام النظام الحسيني؟.

وحتى نجيب على هذا التساؤل، يجب التعرف على طبيعة هذه المؤسسات، ونقصد بذلك مؤسسة الباشا، ومؤسسة الداي. ومؤسسة الباي، ومن خلال هذه التسميات التي أجمعت عليها الدراسات التونسية نجد أن التسمية ارتبطت بالمؤسسة أكثر من الفرد، باستثناء مؤسسة الباي التي ارتبطت بمشروع الحكم العائلي الذي أقره "مراد الأول"[3]، واستمر في عهد الحسينيين، ومن أهمها:

هـ–مؤسسة الباي:

بعد إلحاق تونس بالدولة العثمانية منح لقب الباي لأحد الجنود الأتراك [4] من أجل القيام بجملة من الوظائف الأمنية والقضائية والجبائية في أنحاء الإيالة باستثناء مدينة تونس، والحاميات

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، **ص** 278.

(2) استغل الدايات الصراع القائم بين أبناء العائلة المرادية للاسترجاع نفوذهم، وهذا ما أسفر عن عدة محاولات للانقلاب على سلطة الباي، ولعبت الجزائر دورا كبيرا في تزكية هذا الصراع كل مرة لحساب طرف معين، للاطلاع أكثر ينظر: فاطمة بن سليمان: المرجع السابق، ص ص 145، 151.

(3) يعتبر الباي" حمودة باشا المرادي" المؤسس للحكم الوراثي، حيث طلب من الباب العالي لقب الباشا سنة 1086هـ ثم تخلى عن منصب قيادة الامحال، وقسم المناطق الجبائية للبلاد على أبنائه ، فمنح خراج المحلة لابنه الأكبر "مراد باي" ، ومنح سنجق القيروان، وسوسة والمنستير وصفاقس، لابنه الأوسط "علي باي" ، أما ابنه الأصغر " رمضان باي" فمنحه سنجق افريقية، ومحلة الصيف، وهذا التقسيم كان سببا في ضعف مؤسسة الباي ، بسبب المنافسة التي ظهرت بين الإخوة ، والتي حاول الديات الاستفادة منها لاسترجاع مكانتهم في السلطة، مما أدى إلى اندلا ع حرب أهلية استمرت طويلا. ينظر : محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 294.

(4) هنا يشير "عبد الحميد هنية" أن مصطلح الباي لم يظهر إلا في عهد رمضان باي، ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق ، ص 149.

العثمانية، ورغم سيطرة الدايات على البلاد [1]، لم يؤثر ذلك على وظيفة الباي بل اعتمد الدايات على الباي لتأمين جباية الضرائب في دواخل البلاد[2].

كما أن خطة الباي كانت تتطلب توفر القوة لجباية الضرائب بسهولة وحمايتها أثناء تنقلها لذا سخر لها عدد كبير من الجيش، الذي ساهم في حفظ الأمن في الطرقات و استجابت القبائل الخاضعة للسلطة، وازداد نفوذ "مراد باي " في البلاد فطلب منصب الباشا من الباب العالي حتى يضفي الطابع الرسمي على خطة الباي ، وافق الباب العالي على طلبه لكنه وصل إلى تونس بعد وفاته 1041هـ /1631م؛ أي في عهد خليفته على قيادة المحلة ابنه "حمودة باي"[3].

هنا إشارة إلى أن قيادة المحلة قد انتقلت إلى أبناء "مراد باي"، وهذا يدل أنها احتكرت عندما وصل منصب الباشا إلى "حمودة باي"، الذي تخلى عن منصب الباي لابنه "مرادباشا المرادي" الذي اعتمد على القوة العسكرية التي كان يستعين بها لتنظيم أمور القبائل لزيادة نفوذه. وابتداء من هذه الفترة تصاعد نفوذ البايات على حساب نفوذ الدايات الذين تلقص نفوذهم وتزعزعت مكانتهم لكنهم حافظوا على اختصاصاتهم وواصلوا مهامهم[4] .

أما في عهد "حسين بن علي"، فإن "بيسيونال" قدّم لنا وصفا حول طبيعة سلطة الباي، حيث يشير بأن هذا اللقب يعني أمير لواء حيث أن البايات قبل توليهم السلطة كانوا برتبة أون باشي في جند الانكشاريين، وهو الملك الحقيقي بيده سلطة المدن والريف والجند، وهنا إشارة إلى خضوع الانكشارية لسلطته، ويمارس القضاء بين الناس [5].

أما بالنسبة لطبيعة انتقال الحكم فالخلافة تؤول لأبنائه وأحفاده، ولكل من له حق في السلطة، وفي حالة حدوث خلاف يتدخل الديوان لتعيين الحاكم، رغم أن هذه المؤسسة خاضعة لسلطة الباي، إلا أنها تبث في أمر الايالة في هذه الحالات مما يدل على حفاظ الداي على رمزيته

---

(1) تشير بعض الدراسات التونسية، مثل "عبد الحميد هنية"، و "فاطمة بن سليمان"، و "أحمد قاسم" على أنه لا يوجد تاريخ محدد يبين بداية سلطة الديوان وتراجع سلطة الباشا، لكن حسب رأيي الشخصي قد يكون سنة 1587م المصادف لتغير النظام في الجزائر ، لأن سلطة الباشا في تونس كانت مرتبطة بهيمنة البيلربايات في الجزائر.

(2) محمد عبد العزيز بن عاشور المرجع السابق، ص 12.

(3) نفسه.

(4) حسين خوجة: المصدر السابق، ص 27.

(5) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 50.

ومكانته ضمن أصحاب القرار رغم التراجع في تراتبيته [1]، ومن خلال هذا الوصف نستنتج أن سلطة الديوان، تأتي بعد سلطة الباي. فما هي مكونات ومهام الديوان؟

و–الديوان:

وهو مجلس ضباط الجند التركي الساميين، ويرأسه الأغا ونائب يعرف بالكاهية ، ومن أعضاء الديوان الداي[2] والباشا، و الباش خوجة، والبلكباشية [3]، ومن مهامه البث في كل أمور الدولة وممارسة القضاء[4]، لكن في ظل سيطرة الباي على كل شؤون الدولة فإنه يحدد الأمور التي يحق للديوان البث فيها وخاصة المتعلقة بالأتراك[5].

ونظرا لقوة الديوان العسكرية أصبح الديوان بمثابة مجلس أعلى للشؤون السياسية إضافة إلى مهامه العسكرية والقضائية [6]، وبقي الديوان على هيئته من جهة تشكيل أعضائه إلى غاية عهد "علي باي" (1756م/1782م)، الذي أحدث خطة الوزارة الاولى[7]، لكن ما يهمنا هنا شخصيتين أساسيتين بالديوان وهما الداي، والباشا، حيث نحاول إبراز مكانتهما من السلطة الجديدة، ونقصد سلطة "حسين بن علي".

1–الداي[8]:

يطلق عليه الدولاتي[9] وهو الشخصية الثانية بعد الباي ، وهو من الأتراك بحيث ينتخب من

---

(1) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 50.

(2) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 11.

(3) وهم كبار الضباط الانكشارية، الذين تعرضوا للانقلاب من طرف الدايات سنة 1591. ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 93.

(4) محمد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 11.

(5) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 51.

(6) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 11.

(7) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا في تونس 1782– 1814م** ، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1980م، ص ص 98، 99.

(8) معنى المصطلح الخال بالعثمانية، وقد استعمل في تونس أواخر القرن العاشر الهجري/ 16 م، وأطلق على رئيس إحدى الفرق الأربعين لجنود الانكشارية الذين أبقاهم سنان باشا في تونس ثم عممت التسمية عليهم ، وبعد ثورة الانكشارية اجتمع الدايات لتسير شؤون الحكم بصورة جماعية لكن الحكم الجماعي لم يطل بسبب اختلافاتهم، وازداد نفوذ الداي في عهد عثمان داي وتحول الديوان في عهده إلى مجلس استشاري واختفى اسم الباشا من تسير شؤون البلاد ، لكن سلطة الداي تراجعت أمام بروز نفوذ الباي، ينظر: حسين خوجة: المصدر السابق، ص 25.

(9) صفة للداي وصار يتلقب به من بعده والي مدينة تونس، ينظر ، الصغير بن يوسف، المصدر السابق، ج1، ص 39.

طرف الديوان، ولكن الباي يعينه مباشرة ، ورغم أنه يلقب بالملك إلا أنه لا يملك إلى ظل السلطة ومن مهامه مقاضاة الجند الأتراك الخاضعين لسلطة الباي ، رغم أن هؤلاء الجند تحت قيادة الأغا يستقر الداي في مدينة تونس ويتنقل إلى باردو لتلقي الأوامر من الباي وتقديم تقرير له حول شؤون الايالة[1].

2-البـــــاشا:

هو نائب السلطان العثماني في الايالة يعين ويرسل من الباب العالي، ويشرف على شؤون البلاد، لكن دوره تراجع وفقد نفوذه السياسي وأصبح دوره شرفيا [2]، وانحصرت مكانته في بعض التشريفات التي تمنح له، وعلى اعتباره يمثل السلطان العثماني، فإن الباي كان لديه تخوف من إمكانية الانقلاب عليه، لذا كان لا يسمح له بالخروج من قصر باردو إلا بإذنه ويمنعه من إقامة علاقات خاصة مع الأتراك الذين يخدمون في قصر الباي، وتتمثل أهمية وجود الباشا بالايالة في كونه يحافظ على العلاقة مع الباب العالي، وهو يضمن للسلطة في تونس حماية الباب العالي للايالة في حال دخولها في حرب مع دولة مسيحية، ومقابل ذلك استمر دفع الهدية للباب العالي[3].

وعندما تولى "حسين بن علي" سنة 1117هـ/1705م، أرسل له الباب العالي بعض الباشوات، لكن الباي قلص من نفوذهم، مما جعله يحصل على لقب الباشا لشخصه في سنة 1124هـ/ 1712م، لكن الباب العالي جرد الباي من هذا اللقب، وهذا ما جعل "حسين بن علي" يطلب المنصب من جديد لابن أخيه "علي باشا"[4].

من خلال هذا العرض، نجد بأن الباي "حسين بن علي" كان له موقفا من العنصر التركي في البلاد التونسية، وهذا يتضح جليا من خلال محاولات إبعاد كل ما له علاقة بالباب العالي، سواء كان ممثلا في شخص الداي أو الباشا، ولعل هذا يبين النزعة الاستقلالية المبكرة، لكنه حافظ على بعض رموز التبعية كما أشرنا بالنسبة لمنصب الباشا، وعلى ذكر رتبة الباشا فقد كان دوره ضمن الجهاز العسكري بارزا بشكل أكبر ضمن ما يعرف بمؤسسة دار الباشا، لكن ما يهمنا هنا كيف تعامل الباي مع فئة الأتراك حتى ينفرد بالسلطة؟.

---

(1) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 51.

(2) محمد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 11.

(3) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 51.

(4) حسين خوجة: المصدر السابق، ص 25.

و–موقف الباي من طائفة الأتراك:

يشير "الصغير بن يوسف" إلى دور الأهالي في تشويه مكانة فئة الأتراك عند الباي، حيث يبين أنه بمجرد خروج السلطة من يد الأتراك إلى غير جنسهم هرعت الأهالي إلى خدمتهم ككتاب وترجمان، وكتاب سر، حيث لعب هؤلاء دورا كبيرا في إفساد صورة الأتراك لدى الباي، هذا الأخير الذي صار يتحذر منهم، وقاطع جلسات ديوانهم، ولا يتقر ب منهم حتى في السفر، وكلف الباي كاهيته في مكانه لتسديد رواتبهم وقضاء حوائجهم(1).

يتضح لنا أن السلطة خرجت من يد الأتراك إلى فئة أخرى، التي عبّر عنها "الصغير بن يوسف" بالجنس، ويقصد هنا العرق، ويقصد الكراغلة، والاعلاج على اعتبار أن الحديث كان مرتبطا بمنصب الباي، وهذا المنصب حكمه البايات المراديون و الحسينيون. وهنا نتساءل لماذا لم يتخلص الباي من الطائفة التركية؟ وماهو السبب الحقيقي وراء سياسة "حسين بن علي" لإقصاء العنصر التركي من السلطة؟

هنا يجب أن نفرق بين سياسة الباي تجاه الطامعين في السلطة والنفوذ و نقصد بذلك الداي والجيش الانكشاري، هذا الأخير هو الذي يرجح كفة الداي أو الباي ، حيث نجد دلالات يشير إليها المؤلف أن السلطة في إيالة تونس كانت قائمة على هذه الفئة، وكانت الرعية خاضعة للسلطة بوجود الأتراك(2)، وهذا يدل على أن الأتراك في هذه المرحلة كانوا يمثلون الشرعية لحكم الباي في الإيالة، ورمزا إيديولوجيا لتبعية البلاد للباب العالي.

أما الشطر الثاني من التساؤل، فهناك إشارات تبين سبب موقف الباي من الأتراك عموما وهو راجع إلى ظروف تقلد "حسين بن علي" الحكم في البلاد التونسية، والمتمثلة في الحملة العسكرية التي شنتها الجزائر على تونس ومحاصرتها للمدينة ، حيث استطاع الباي الدفاع عن المدينة بمشاركة فعالة للقبائل التي تحالفت مع حسين بن علي ضد أتراك الجزائر ، وفي المقابل لم يلعب أتراك تونس أي دور في هذا الصراع ، إما بسبب تعاطفهم مع أتراك الجزائر أو لعدم ثقة "حسين بن علي" بهم.

إضافة إلى بعض المحاولات للإطاحة بالباي "حسين بن علي" بعد تنصيبه حاكما على البلاد ومنها محاولة "إبراهيم الشريف". ولعل هذه الأحداث أثبتت للباي عدم ثقته في الأتراك ، وهذا ما

(1) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 125، 128.

(2) نفسه.

يبرر أعمال القتل والنفي التي مورست ضدهم ابتداء من جانفي 1706م إلى غاية شهر نوفمبر 1710م[1]، كما أن الباي قام بإجراءات أخرى للحد من نفوذ الداي في البلاد و نذكر منها:

– يعين الباي من أعضاء الديوان أو ضباط الحامية التركية الداي ويعزله.

– يراقب الباي أعمال الداي عن طريق ترجمان الداي الذي يمثل عين الباي على الداي .

– لا يقوم الداي بالاتصال بالباي إلا عن طريق الترجمان.

– لا يتنقل الداي إلا بإذن من الباي[2].

– الحد من المهام القضائية للداي ، وذلك بمنعه من الحكم بالإعدام ، كما منع القاضي بتكليف الداي بتنفيذ حكم القصاص[3].

وبهذا أصبح الداي مجرد موظف سامي فقد صلاحيته، وامتزج الدايات بالأهالي الذين يخضعون كغيرهم للسلطة الحسينية، يمارسون ما خّول لهم من مهام، وقد عزل البعض منهم بسبب شكوى الأهالي منهم بمدينة تونس، كما أن هذه الإجراءات جردت الداي من كل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الباي، واستمرت وظيفة الداي على هذا الشكل إلى غاية 1860م، حيث عوض بمجلس الضبطية[4].

أما بالنسبة للجيش الانكشاري، فقد ذكرنا بأنه مثل شرعية سلطة الباي، لكن التساؤل هنا: هل تعرض الجيش لعملية إخضاع من طرف الباي؟ أم حدث تحالف؟.

إن عملية التحالف مستبعدة بالنظر لسير الأحداث، وخاصة أن "حسين بن علي" كان له موقفا واضحا من الجيش في بداية حكمه، أما عملية إخضاعهم لسلطته كانت صعبة، ولم تكن بنفس السهولة التي أخضع بها الداي، حيث لم أعثر في الدراسات التي بحوزتي على اشارات تدل على طرق اخضاع الجيش لسلطة الباي ، وقد يكون هذا راجع للأسباب الآتية:

أن هؤلاء الجند يؤمنون الحماية للايالة بفضل مهارتهم الحربية وقدرتهم على استعمال الأسلحة النارية، في حين أن أبناء البلاد من الفرسان يستعملون السلاح الأبيض، وخاصة الرمح (المزراق)؛ ومن هنا أطلق على المنخرطين في الجيش من القبائل اسم المزارقية، إضافة إلى سيطرة الجند التركي على القلعة (القصبة) بالعاصمة ، وهذا ما أجبر البايات على الاعتماد عليهم والتغافل

(1) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج 2، ص 342.

(2) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 13.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 165.

(4) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 13.

عن غطرستهم، وهذا ما صعب عملية إخضاعهم للحسينيين[1].

لكن هذا لم يمنع الباي من إقصائهم بطرق شتى، ومن بينها أنه أفردهم بمحلة خاصة بهم يشرف عليها الكاهية (نائب الباي)، وأصبح دورهم يتقلص تدريجيا، وهذا ما جعلهم لا يبالون بأمور الحرب. وهنا يشير "الصغير بن يوسف" قائلا: "...حتى أصبح الصدأ يأكل سلاحهم، وتزوجوا من بنات تونس، وأنجبوا الكراغلة، وكان خروجهم في السفر أو الحرب من أجل الراتب، وإذا أمرا فيه فائدة لهم تقدموا له..."[2].

ثانيا–الخطط والرتب السياسية الأجهزة الإدارية[3]:

تمركزت الأجهزة الإدارية التابعة لمؤسسة الباي داخل قصر باردو ، وقد اتصفت هذه التسمية باسم (**الدار**)، وهي تسمية وظيفية تعبر عن طبيعة نشاط المؤسسة، مثل دار القاضي، وهذا يدل أنه لا توجد مباني خاصة بالأجهزة الإدارية، فالدار كانت مقرا لممارسة النشاط ومقر للسكن في نفس الوقت[4].

ويعتبر قصر باردو مقر الإدارة المركزية، منذ عهد "حمودة باشا المرادي"، الذي نظم إدارة مركزية خاصة به، بعيدا عن القصبة في تونس، حيث يحكم الداي، وهذا بهدف التخلص من مراقبة وتهديد سلطة الانكشارية الموالية لسلطة الداي [5]. كما نجد أن "حسين بن علي" استقر بباردوا وسلك سياسة المراديين، مما يبيّن لنا أنه حاول منذ بداية حكمه فك الارتباط مع المؤسسة العسكرية، وخلق إدارة خاصة به.

وتطلق المصادر العربية والأجنبية عدة تسميات على رجال الدولة في تونس، وذلك من خلال تصنيفها حسب وظائفها فمنها أهل الحل والعقد وأهل المشورة والمقربين والمخازنية[6]، كما أن هناك صعوبة في الفصل بين الوظائف، بسبب الجمع بين المهام المدنية والعسكرية[7].

---

(1) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 13.

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 128.

(3) للاطلاع على الخطط السياسية والادارية في البلاد التونسية ينظر: الملحق رقم3.

(4) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص32.

(5) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص149.

(6) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 267.

(7) مثل "الحاج سليمان "الذي تقلد منصب كاهية دار الباشا، وهو منصب له علاقة بالمؤسسة العسكرية ، كما أنه كان كاهية لدار الجلد. ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص 48.

وعلى العموم تخضع المناصب في العهد الحسيني خلال القرن الثامن عشر ميلادي إلى الخصال الذاتية لصاحب المنصب، فهو الذي يعطي للمنصب مكانة داخل البلاط فمثلا كان منصب صاحب الطابع غير هام في عهد "حسين بن علي"، لكنه أصبح منصبا هاما في عهد "حمودة باشا الحسيني". و أهم هذه الوظائف الإدارية نجد:

أ-الكاهية:

تتركب المؤسسات المركزية من مشرف رئيسي، ونائب له يعرف بالكاهية، وينعت بالخليفة في المصادر المحلية التونسية، مثل "ابن أبي الدينار"، و"الوزير السراج"، وهي تسمية تطلق على أغلب النواب في التنظيم الإداري للدولة، باستثناء الداي الذي يخلفه أغا القصبة في مهامه دون أن يحمل اسم كاهية[1]،و ينوب الكاهية الباي أثناء غيابه، وله الحق في إصدار الأحكام[2] فأصبح أكثر نفوذا من الداي[3]. وتشير الدراسات إلى نوعين من الكواهي هما:

1-كاهية دار الباشا:

يطلق عليه أيضا كاهية الباشا، وقد ارتبط صاحب هذه الخطة، بالعائلة الحسينية منذ بداياتها، وهذا ما جعلها ترتبط بالمؤسسة المركزية داخل بلاط باردو، وقد احتكرت هذه الخطة من طرف مماليك القصر بداية من "حسين بن علي" إلى غاية "حمودة باشا"، وذلك عن طريق المصاهرة، مما يبرز رغبة العائلة الحسينية في ضمان ولاء متقلد هذه الخطة، وتتمثل مهامه في الإشراف على دفع رواتب العسكر، وفي بعض الحالات يمارس القضاء داخل مدينة تونس كنائب للباي، ويشرف على الخطط الإدارية والأمنية المرتبطة بالمدينة، وتبرز أهمية هذه الخطة في إقامة علاقات مع القيادات العسكرية، مما قد يشكل خطرا على سلطة الباي، وهذا ما يفسّر إقصاء أفراد العائلة من تولي هذا المنصب [4].

2-كاهية المحلة:

يشير "محمد فوزي المستغانمي" أنه لا يوجد تاريخ محدّد لظهور خطة كاهية المحلة، التي كانت

---

(1) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 285.

(2) محمدبيرم الخامس: **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، 5مج، د. ط، دار صادر بيروت، د.ت، مج2، ص 2.

(3) تولى هذا المنصب في البداية "علي بن مامي "، ثم بدأت تظهر منافسة على هذا المنصب عندما بدأ "الحاج سليمان" بمزاحمة " علي بن مامي" على منصبه، ، وبفضل زواجه من إحدى بنات الباي "لالافاطمة" استطاع تحقيق مكانة سياسية ، حيث تولى سنة 1720م منصب كاهية الباي،ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص 56.

(4) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص ص 286-288.

تعرف باسم خليفة المحلة في نهاية القرن السابع عشر ميلادي، ويفترض أن ظهورها كان أثناء الصراع المرادي في الربع الأخير من القرن السابع عشر، ويشير في نفس السياق أن هذه الخطة أصبحت قارة في صلب جهاز الدولة[1].

وبما أن هذه الخطة تسمح لأصحابها ببناء شبكة علاقات مع القوى والقيادات المحلية، وبذلك فهي تمثل منافس حقيقي على سلطة البايات، لذا تم استبعاد أبناء العائلة الحاكمة من تقلدها لأنها تمثل مجال منافسة بينهم، ومنحت هذه الخطة في المقابل للمماليك، وكان أول من تقلد هذه الخطة في عهد "حسين بن علي" أحد المماليك وهو "أحمد شلبي"[2].

ب–المهام الإدارية:

وتشمل الخطط التي تسيّر جميع هياكل الدولة، والمتمثلة في الكتاب، وصاحب الطابع، والقياد، وتفصيل ذلك كالآتي:

ج–ديوان الكتابة الداخلية:

ويعرف أيضا بديوان الإنشاء، ويتكون من مجموعة من الكتبة [3] ينقسمون إلى صنفين كتاب باللغة العربية، وكتاب باللغة العثمانية، ويترأس الباش كاتب [4] الكتبة باللغة العربية، ويتمثل مهمة الكتبة في تدوين مايصدر عن الباي من الأحكام الموجهّة للقياد والشيوخ، بإشراف الباش كاتب، الذي يتولى أيضا كتابة المعاهدات والمراسلات المبرمة مع مختلف الدول الأجنبية، ويقوم بمراجعة الدفاتر الجبائية الخاصة بالقياد [5]، وبالتالي هو يلعب دور الوسيط بين الباي ، والسلطات المحلية المرتبطة بالسلطة المركزية، وهذه السلطات المحلية مثل القياد المشايخ[6]، وهذه الصلاحيات سمحت له بالاطلاع على قرارات التعيين ومعاهدات الصلح، وهذا ما أعطاه لقب الوزير الباش كاتب[7].

---

(1) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 291.

(2) كان مملوك عند الداي "محمد خوجة الأصفر"، وارتقى بسبب كشفه مؤامرة حيكت ضد الباي "حسين بن علي" سنة 1706م فكافأه الباي بتعيينه كاهية للمحلة وزوجه إحدى بناته، ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص 61.

(3) من أبرز الكتبة في عهد "حسين بن علي" نجد "احمد بن قاسم بن سلطانة" والشيخ "محمد بوعتور الصفاقسي" والشيخ " صالح الشلبي" و "الوزير السراج" هذا الأخير كانت له علاقة جيدة بالباي، ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص53.

(4) تولى منصب الباش كاتب في عهد حسين بن علي شخصان من الأهالي ، وهما "الحاج بلحسن السهيلي الوستالي" و" قاسم بن سلطانة"، ينظر: المرجع نفسه، ص 49. و ينظر: محمد بيرم التونسي، المصدر السابق، مج2، ص 2.

(5) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 90.

(6) سعيد التايب: المرجع السابق، ص 53.

(7) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 90.

أما بخصوص الكتبة باللغة العثمانية فيرأسه باش خوجة، وهي خطة توازي خطة الداي وشعار خطته لباس الفروة، مثل الداي والباش مفتي الحنفية والباشا ولا يلبسه ا غير هؤلاء الأربعة [1]، وقد تولى الباش خوجة مهمة التمثيل الخارجي للباي مع الدول الأجنبية [2]. لكن تبقى المهام الأخرى له مجهولة على الأقل في الدراسات التي بحثنا فيها.

1-الكتابة الخارجية:

إن ارتباط المناصب في السلطة بالأشخاص، أدى إلى اهتمام أغلب الدراسات بالشخص أكثر من طبيعة المنصب و مكانته في السلطة ودوره، كما هو الحال في خطة الكتابة الداخلية، وخاصة إذا اقترنت هذه الخطة بشخص أو شخصين طيلة فترة حكم "حسين بن علي"، حيث قام "حسين خوجة" [3] بدور رئيسي في كتابة المراسلات الخارجية باللغة العثمانية، وهو يعتبر المؤرخ الخاص للدولة والباي في عهد "محمد باي بن مراد الثاني" في وظيفة الكتابة الخارجية ، كما أعتبر المؤرخ الرسمي للسلطة في بلاط "حسين بن علي " حيث كان له مكانة عند الباي، وعوّضه في نفس المنصب شخص يحمل نفس الاسم، لكنه لم يرتق إلى مستوى الأول من حيث الكفاءة والأخلاق[4]

2-خطة صاحب الطابع:

يقوم صاحبها بحمل ختم الباي، ويعمل على ختم المكاتيب، ويلعب دور الواسطة بين الموظّفين في البلاط والباي[5]، ولم تكن لهذه الخطة أهمية كبيرة في عهد "حسين بن علي" لكنه أصبح منصبا هاما في عهد "حمودة باشا الحسيني"[6].

و إلى جانب الصلاحيات الإدارية المكلّف بها، أصبح لصاحب الطابع مهام مالية تجاوزت مراجعة الحسابات التي أقرها الباش كاتب، وذلك بالإشراف على بعض المصاريف، مثل توزيع

---

(1) أحمد بن آبي الضياف: المصدر السابق، ج8، ص 17.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 91.

(3) أصله تركي، وينتسب إلى المذهب المالكي. تلقى تكوينه بجامع الزيتونة ، وتقلّد منصب الكتابة الداخلية في عهد "حسين بن علي" توفي سنة 1733م، ينظر: أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص219.

(4) سعيد التايب: المرجع السابق، ص 54.

(5) محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، مج 2، ص2.

(6) سعيد التايب: المرجع السابق، ص 48.

الصدقات والإحسانات لعديد الأشخاص كطلاب العلم، ومصاريف الباي وعائلته كمونة الدار، ومصاريف سفن القرصنة التابعة للباي(1).

ومن خلال هذا يتبين أن مكانة خطة صاحب الطابع ارتقت بسبب تعاطيها للنشاط المالي، و الإداري المكلف به.

3-القياد:

هم قادة الأوطان أو المقاطعات ، ومثّلوا العمود الفقري للإدارة المحلية، لأنهم مثلوا شرعية سلطة الباي، بالإضافة إلى دورهم كوسطاء بين دواخل البلاد والسلطة المركزية، حيث فوض البايات الحسينيون القياد جزءا من سلطتهم، نظرا لصعوبة الاتصال بالمجال المحلي، لذا نجدهم منتشرين في البلاد وبين القبائل، لخدمة مصالح الباي (2)، وهذا ما جعلهم يصنّفون ضمن مجتمع الأعيان المحليين(3).

ومن المهام التي كلف بها القياد جباية الضرائب، حيث تنازل البايات للقياد عن عملية جباية الضرائب(4)، وتنظيم المجال إداريا و الحرص على أمن هذه الأراضي بفك النزاعات كونها أراضي عبور المحلة(5)، كما يقوم القائد بدور المساعد بالنسبة للأشخاص المكلفين بقياس المساحات المزروعة في المناطق الخاضعة للأداء الضريبي(6)، بالإضافة إلى فرض الأمن والطاعة للباي، كما ينوب القائد الباي في عملية بيع بعض الأملاك التابعة له أو لبعض رعاياه، ويشرف على المصاريف التابعة لجهته، إذ يتكفل بصرف رواتب العسكر من أموال الجباية التي يجمعونها من المنطقة التابعة لهم، وهذا ما جعل القياد يتحالفون مع شيوخ القبائل لتفادي ثورة الرعية ضد السلطة، كما يقومون بحماية أعوان الدولة

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 88، 89.

(2) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص ص 53- 142

(3) أحمد جدي: "**المجتمع القبلي والأعيان المحليون: عدول إشهاد الفراشيش وماجر** " ، في م. .ت. ع. د. ع، ع29، تونس 2004، ص 14.

(4) يعتبر "حمودة باشا" المرادي أول من عرض خطة القيادة للبيع، حيث تحول القياد في عهده من ولاة ممثليين للسلطة المركزية إلى قياد لزامة، حيث مثلت عملية الالتزام الوسيلة الوحيدة لانتداب الأعوان من القياد، ينظر: سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 142.

(5) مبروك الباهي: **القبيلة في تونس في العهد الحديث (ق16- 19) من بداوة الجمل إلى بداوة الخروف والحوز السباسب الوسطى مثالا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس 2005. ص 315.

(6) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ج1، ص 370.

المكلفين بمهام مختلفة، لأن الاعتداء عليهم يعني التعرض لهيبة الدولة وسلطتها ، وينقسم القياد إلى صنفين هما قياد المناطق الخاضعة، وقياد المجموعات القبيلة[1].

وعليه فإن هؤلاء القياد ومختلف أعوانهم الإداريين، مهمتهم تتمثل في إدارة الشؤون المحلية ،أما بالنسبة للقادة العسكريين فمهمتهم تتلخص في جباية الضرائب، وبالتالي هم يحملون سلبية السلطة بالنسبة للقبائل[2].

ثالثا–الخطط العسكرية[3]:

تنوعت التشكيلات العسكرية طيلة الفترة الحديثة بالبلاد التونسية، نتيجة الظروف الداخلية والخارجية، وتشمل هذه التشكيلة وحدات قارة — ثابتة– تتكون من أربع فرق هي الجيش الانكشاري، وفرق الصبايحية، وفرقة الزواوة و تشكيلة الحوانب، أما الوحدات غير القارة فهي فرقة المزارقية، التي تقدمها القبائل المتحالفة مع السلطة، وهذه التركيبة تمت هيكلتها على النموذج الحفصي والعثماني[4]، أي أنها جمعت بين المحلي والمستورد.

أ– المؤسسات العسكرية:

كانت تحت سلطة الباشا، ثم الداي، ثم الباي، ويشرف على ادارتها مؤسستا الديوان، ودار الباشا.

1– مؤسسة الديوان وصلاحياته:

أشرنا سابقا إلى تعريف هذه المؤسسة ، لكن ما يهمنا هنا تركيبتها وصلاحياتها، حيث تتكون مابين سبعة وأربعون إلى واحد وخمسين عضو يختلفون في الرتب العسكرية، فنجد اثنا عشر أضباشي وأربعة وعشرون بلكباشي، ومن ستة إلى ثمانية شاوش، إلى جانب ترجمان، وكاهية، والأغا الذي يترأس الديوان لمدة ستة أشهر، وللديوان صلاحيات واسعة تتمثل في إبرام المعاهدات، كما يقوم بمراسلة الملوك والأمراء، ويستقبل الوفود [5]، والبث في الخلافات التي تنشب بين أفراد الجيش الانكشاري، ومراقبة نشاط السوق،وتكوين المحلة قبل خروجها، وتنظيم الحراسة بالمدينة وخارجها.

كما عرفت هذه المؤسسة عدّة تحولات سياسية تبعها تغيرات على مستوى وظائفها، إذ كانت هذه المؤسسة تحت سلطة الباشا في بداية العهد العثماني، ثم تراجعت صلاحيات الباشا لفائدة

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 144، 148.

(2) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ج1، ص 370.

(3) للاطلاع على أهم الخطط العسكرية ينظر المخطط الموضح في الملحق رقم4.

(4) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 16.

(5) نفسه.

الضباط الساميين من الأغوات والبلكباشية[1]، إلى غاية سنة 1591م من تاريخ الانقلاب أين تمكّن الدايات من السيطرة على هذه المؤسسة.

وخلال فترة حكم الدايات بقي الديوان محافظا على مهامه، لكن الداي أصبح هو صاحب القرار النهائي[2]، ومع بداية بروز النفوذ المرادي حافظوا على هذا النهج ، ولكن ابتداء من منتصف القرن السابع عشر بدأ البايات المراديون في إخضاع بقية السلطات الأخرى كالباشا والداي والديوان[3] .

2- مؤسسة دار الباشا:

وهي جهاز مركزي يضم أعوانا إداريين وعسكريين من الطائفة التركية والمحلية، ومن مهام دار الباشا الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والمالية للجهاز العسكري[4]، حيث يتم من خلالها دفع رواتب الجند والتكفل بمصاريف المحلة، ومستحقات الجند من الإحسانات، بالإضافة إلى مصاريف القلاع والحصون والتي يشرف عليها الباشا بنفسه، ويخلفه كاهية دار الباشا أثناء غيابه، وتتكون دار الباشا من :

أ- فيلق الجيش الانكشاري:

تشكل الجيش الانكشاري في البلاد التونسية عندما ترك "سنان باشا" حامية عسكرية، وهو الفيلق 101، ويتراوح عدده مابين (3000 إلى 4000) جندي، وتزايد عدد الجيش خلال الفترة الحديثة حتى بلغ عشرة آلاف في بداية القرن 19م[5]، وكان الجيش الانكشاري يتميز بالتنوع العرقي، فنجد منهم اليولداش الذين تمّ تجنيدهم في المشرق (الشام) ، و الأعلاج من ايطاليا، وفئة الكراغلة الذين وصلوا متأخرين منهم من عاش في الثكنات، ومنهم من عاش في المدن وسط الأهالي رغم أن الامتيازات والوظائف كانت متطابقة[6].

وكانوا يستقرون في بيوت تعرف بالأوضة، حيث تضم كل واحدة منها عشرين جنديا. ويقدم

---

(1) توفيق بشروش : المرجع السابق، ص 51.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 18.

(3) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 278.

(4) عثرنا على وثيقة مؤرخة بتاريخ (1164هـ/1751-1752م) تسير الى عوائد الجيش الانكشاري، كما تتمثل أهمية الوثيقة في إدراج أهم الرتب العسكرية بالترتيب . ينظر: الملحق رقم 5.

(5) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 19.

(6) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج1، ص 26.

الجيش الانكشاري عدّة خدمات حسب موقعه، فنجده في المدن الساحلية، مثل بنزرت والحمامات وسوسة والمنستير وصفاقس وجربة، وتكمن مهامه في للدفاع عن البلاد من الخطر الخارجي، أما قسم منه مكلف بالخروج بالمحلة مرتين في السنة في الشتاء وفي الصيف، لجباية الضرائب [1]، بالإضافة إلى الخدمات البحرية حيث يختار الباي أفضل الجنود للعمل على المراكب البحرية[2].

1- الصبايحية:

جهاز أنشأه المراديون لإحكام قبضتهم على المناطق الداخلية [3]، و يتشكل من الاتراك والأهالي ومن الزواوة، حيث قام "حمودة باشا المرادي" بتوزيع الصبايحية إلى ثلاثة أوجاق على كل من تونس والكاف وباجة.

وفي القرن الثامن عشر ميلادي تمت إضافة وجق رابع. وتتم عملية انتداب الفرسان من سكان القرى والقبائل وتتألف كل فرقة من خمسمائة فارس إضافة إلى فرقة من صبايحة الترك. وبهذا بلغ مجموع الفرق حوالي خمسة فرق يرأسهم آغا خاص بهم، وتواصل وجود هذا النوع من الخيالة حتى القرن التاسع عشر ميلادي [4]. يشارك الصبايحية في حراسة المناطق المنتجة للحبوب ، ومراقبة الطرق المؤدية إلى الحدود الجزائرية ، و ردع القبائل المتمردة والمخالفة ، ومرافقة الباي وحراسته في تنقلاته داخل البلاد والخروج مع المحلة[5].

2- عسكر زواوة:

ويعود أصلهم إلى التجمع المحلي بجبال زواوة بأيالة الجزائر وقد تميزوا بقوتهم[6] ، فاستنجد بهم المراديون[7] في النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي ، وتم تنظيمهم للسيطرة على البوادي والأرياف، كما استفاد منهم الحسينيون من بعد ذلك[8].

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 20.

(2) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 64.

(3) التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص31.

(4) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 20.

(5) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 31.

(6) بلغيث شيباني: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**(1859- 1882م)،تق عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة البحث العلمي والمعلومات، زغوان 1995، ص 138.

(7) طور المراديون النظام الخاص بالعساكر الدائمين، وهم يمثلون سلاح المشاة قدموا من منطقة القبائل بالجزائر وقسنطينة، ينظر: محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج1، ص 86.

(8) التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص31.

وتنقسم عسكر زواوة إلى مجموعة الفرسان ينقسمون الى فرقتين هما فرقة المشاة، وفرقة الخيالة، وللفرقتين ثكنات خاصة، ومحلة تخرج قبل محلة العثمانيين [1] ، و قدّر عددهم "بيسيونال" بحوالي ثلاثة آلاف زواوي مع بداية القرن الثامن عشر ميلادي [2].

وكان يشرف على عسكر زواوة كل من خوجة زواوة وكاهيته اللذين يهتمان بالشؤون الإدارية والعسكرية، ويتولى الأغا الأمور التقنية المتمثلة في تاطير الجنود، ويقوم عسكر زواوة بمرافقة الأمحال الردعية باتجاه القبائل التي ترفض دفع الجبائية [3]، وحراسة القلاع والحصون والأبراج المحصنة بالحاضرة مثل، برج باردو، وأبراج الجبل الأخضر، وهي برج الجبل الكبير، وبرج زواوة، وبرج الأندلس وبرج فليفل وغيرها[4].

3- فرقة الحوانب:

قام الداي "محمد طاباق" بانشاء فرقة عسكرية تتشكل من أربعمائة عسكري لحراسة القصبة سنة 1677م، يعرفون بالحوانب ، وفي القرن الثامن عشر ميلادي، برزت مجموعتان هما حوانب عرب وحوانب ترك ، ويعتبر الحوانب من رجال ثقة البايات الذين يكلّفون بمهام غالبا ما تكون متعلقة بالمسائل الأمنية، ومن مهامهم حراسة البايات، وذلك بتوزيعهم على القصور [5]، ويكلفون بمهام خاصة أيضا مثل تنظيم سير المحكمة، فهو الذي يعطي إشارة الانطلاق والانتهاء أثناء انعقاد مجالس المحكمة الشرعية بباردو، بالإضافة إلى النظر في القضايا التي لا تستدعي تدخل الباي[6].

ج-خطط عسكرية أخرى:

1-آغا القصبة:

يمثل أغا قصبة مدينة تونس أهم الأغوات الموجودين في القلاع لمراقبة الأسلحة والذخيرة، إذ يعتبر المسؤول العسكري الأول في مدينة تونس، منذ الإلحاق إلى غاية منتصف القرن السابع عشر، حيث كان له دور بارز في عهد الدايات والبايات المراديين، كما كان يعمل على ضمان الأمن العام،

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 22.

(2) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 53.

(3) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 22.

(4) التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص31.

(5) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 23، 24.

(6) حمودة بن محمد بن عبد العزيز: **الكتاب الباشي**، تح محمد ماضور، ج 1، قسم السيرة، ب. ط، الدار التونسية للنشر، تونس 1970، ص 128.

وأمن الداي والباي، والنظر في بعض الشؤون القضائية كالجنايا ت الخفيفة، وكان له تأثير في تزكية واختيار الداي، نظرا لتأثيره على الجنود الأتراك [1]، وقد استمر نفوذ أغا القصبة إلى غاية عهد "ابراهيم الشريف"، لكن صلاحياته تراجعت مع قيام النظام الحسيني[2].

2-كاهية الموانىء:

تعتبر من الخطط العسكرية الهامة في الايالة، فنجد كاهية بنزرت ، وغار الملح بهما ثلاث مراكب حربية تتكون من أربعين إلى خمسين مدفع[3]، إذ يعتبران من القواعد البحرية الهامة، ويشرف الكاهية على حماية أمن الميناء من الأخطار، ويتولى إدارة شؤون مختلف الوحدات العسكرية الموجودة بها من فرق زواوة وعسكر الترك، وتنظيم عمليات القرصنة، ومراقبة الأنشطة التجارية البحرية[4].

3-المــزوار:

هو كبير الشرطة أو كبير الحرس، و تتمثل وظيفته في الحماية داخل المدينة، يسير مع مجموعة من الحرس أو الانكشاريين فيعاقب من يقترف ذنبا بالضرب بالعصا (الفلقة)، كما يراقب الفتيات العاهرات اللاتي يقمن بممارسة البغاء بدون ترخيص أو غير مسجلات في الدفتر، فيدفعن مكسا له و إن تم الإمساك بهن مرة أخرى فإنه يحتجزهن لتقديمهن للأتراك أو الأندلسيين مقابل مبلغ مالي لمدة من الزمن ليتم إرجاعهن إلى الماخرو، وهو مكان مخصّص بهاته النسوة حتى يتم تجديد عقد آخر. وعليه فان هذا المنصب مربح ماليا، إلا أنه غير مرغوب فيه وعادة ما يكون المزوار من الأهالي[5].

4-أمين ترسخانة:

الترسخانة لفظ عثماني تم تعريبه بلفظ الترسانة، وهي دار الصناعة، وبرزت هذه الخطة، منذ الالحاق إذ أنشأت دار الصناعة بحلق الوادي لتنظيم الموانئ والتصدي للحملات الأجنبية[6].

---

(1) وفي هذا الصدد استمال "حمودة باشا المرادي" أغا القصبة لتزكية "علي اللاز" حليف الباي مقابل مبلغ من المال، ينظر: محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ج1 ص 123.124

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 25.

(3) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 53.

(4) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 26.

(5) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 53.

(6) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 26.

5-الزمالة:

ظهرت عادة التزميل في القرن السابع عشر ميلادي، حيث قام المراديون بجمع الفرسان من قبائل سهول مجردة وتجهيزها ضد أهل الجبل من أجل خلق نزاع بين المنطقتين المتجاورتين ، وبهذا أصبحت قبائل سهل مجردة في العهد المرادي مطالبة بتقديم الفرسان، أو دفع ضريبة الزمالة، ومن هذه القبائل قبيلة المحاميد من أقصى الجنوب الشرقي الحديثة بالتحالف مع المراديين ، وقبيلة الحنانشة ودريد، ولا تدفع السلطة لفرسان الزمالة رواتبهم، بل يحصلون عليها من خلال جبايتهم للضرائب في المناطق المستعصية(1). كما عهدت قيادتها إلى المماليك أو الأعيان المحليين (2)، و في العهد الحسيني أصبحت عادة التزميل أداءا ثابتا تدفعه قبائل أولاد بوسالم و جندوبة وأولاد بالليل(3).

د-الجيوش غير القارة والمساعدة:

1-المزارقية:

هم في الغالب من فرسان القبائل؛ وعددهم يحدد بنسبة عدد أفراد القبيلة، ويطلق عليهم المزارقية نسبة للمزراق وهو الرمح، ولهم مرتب يقتطع من جباية القبيلة نفسها، وما يميز جيش الأهالي أنهم كانوا يتجمعون وقت الحاجة بعدد يصل أحيانا إلى الأربعين والخمسين ألف مقاتل ثلاثة أرباعهم من الخيالة ، ويتم فرز جيش المتطوعين حسب القبائل والمدن ، ويكلّف المزارقية بحراسة قادة قبائلهم، كما يشاركون في بعض المهام العسكرية خاصة حماية المحلة خلال تنقلها وحراسة بعض القلاع(4).

2-الجيش المخزني:

تندرج عملية تشكيل الجيش المخزني في صياغ العلاقة بين السلطة والقبيلة في إيالة تونس، وهذا ما سنعرضه لاحقا. لذا ارتأينا التركيز على الدور العسكري للجيش المخزني دون الخوض في تفاصيل وحيثيات العلاقة. مع الإشارة هنا إلى أن العملية هي امتداد للعهد الحفصي ولم تكن خاصية بالحكم العثماني في تونس.

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص319.

(2) قام "حمودة باشا المرادي" بتكوين مجموعات مسلحة من الخيالة "زمالة" في الجهات المضطربة تتشكل من أفراد من أبناء القبائل، ينظر، التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص 31.

(3) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 320.

(4) أحمد الطويلي: **تاريخ مدينة تونس الثقافي والحضاري من الفتح الى أواخر القرن التاسع عشر،** ط1،الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس 2002، ص 137.

ويتمثل الدور العسكري للقبائل المخزنية في تقديم ما بين 3500 و 4000 فارس للبابليك يستعملها في الحروب الحدودية ، وفي حماية المحلة عند تنقّلها وفي كسر شوكة القبائل الأخرى. يمكن أن يرتفع عدد الفرسان والمقاتلين المنتمين إلى المخزن حسب الحاجة، وقد برزت هذه الظاهرة بشكل كبير في العهد المرادي، حيث أنشأ البايات المراديون شبكة من العلاقات مع القبائل المخزنية، ساهمت في نشاط المحلة أثناء مواسم جباية الضرائب ، وسّهلت تحكم البايات في دواخل البلاد، وهذا ما سيعتمد عليه النظام الحسيني أيضا[1].

هـ-التدرج الوظيفي للجهاز العسكري (الهيكل):

يتميز الهيكل العسكري بوجود سلم ارتقاء واضح بالنسبة للفرق العسكرية القارة مع وجود أسبقية بالنسبة للجيش الانكشاري، الذي يتميز بالاحتراف كونه متفرغ للتمارين والخدمة العسكرية ومطالب بالانضباط والمحافظة على العزوبية خلال خدمته العسكرية، وهذه الخصوصية غير متوفرة للفرق العسكرية الأخرى.

إن التدرج المهني للجندي يبدأ من المرحلة الأولى في رتبة يولداش ببيت الأوضة ثم باش يلوداش، ثم وكيل الحرج ، ثم سنجق باشي، فاية شاوش ثم ينتقل إلى المرحلة الثانية التي تمثل حلقة الضباط الكبار والانتماء إلى الديوان ، وتبدأ هذه المرحلة برتبة اوضباشي [2]، ويستمر في الارتقاء لرتب أخرى ليصل إلى رتبة شاوش، ثم باش شاوش، فبلكباشي، ثم ساري، ثم كاهية ثم يرتقي إلى رتبة أغا بإحدى الحاميات العسكرية فآغا حراسة القصر ثم أغا بالديوان، ثم أغا معزول، وهي أعلي درجة يحصل عليها[3] .

وبعد التقاعد يتولى مهام أخرى –مهام مخزنية- كوكيل بيت المال ، أو وكيل لأوقاف معينة، ويتطلب هذا التدرج مدة ثلاثة عشر سنة، أما بالنسبة للفرق العسكرية القارة الأخرى فهناك تشابه في سلم التدرج مع وجود بعض الاختلافات، فنجد مثلا الصبايحي يتدرج من صبايحي إلى اوضاباشي، ثم اوضباشي ياماق فباش أوضة، ثم شاوش، فباش شاوش، فبلكباشي، فكاهية صبايحية، وهي أعلى رتبة يبلغها صبايحي من أصل محلي، بينما تصل العناصر الأخرى من الصبايحية المماليك إلى رتبة أغا، أما الجندي في فرقة زواوة فيتدرج إلى رتبة شاوش، فاوضباشي، فبلكباشي ثم

(1) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 289.

(2) هو ضابط صغير يشرف على مجموعة تتكون من 20 إلى 30 جندي.ينظر: سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 29.

(3) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 29، 30.

كاهية ثم أغا، ويندرج جندي الحوانب من حانبه إلى اوضباشي ياماقات، فاوضباشي فكاهية ثم باش حامبة . وتتم عملية الترقية كل ستة أشهر[1].

رابعا–الجهاز القضائي[2]:

حظي الجهاز القضائي باهتمام البايات الحسينيين، وذلك بإعادة تنظيمه، من أجل فرض مراقبتهم عليه، ووضع حد نفوذ الباب العالي المتمثل في إرسال القاضي أفندي الحنفي [3] من اسطنبول منذ إلحاق تونس إلى غاية عهد "حسين بن علي" [4]، وعليه نجد أنفسنا أمام تساؤل هل سيحل القضاء المحلي أمام القضاء العثماني؟ وماهي أبرز الخطط المندرجة ضمن مجال القضاء؟

تعددت أصناف القضاة بالبلاد التونسية، حسب تنوع الوظائف التي كلفوا بها القضاة، فقبل إلحاق تونس بالباب العالي كان بمدينة تونس قاضي الحضرة، ويعرف بقاضي الجماعة، ومع بداية الحكم العثماني اقتصر على القاضي من المذهب الحنفي [5]. وفي عهد الدايات فتح المجال للأهالي لتولي المسؤوليات وإقحامهم في العديد من الوظائف الهامة، حيث تم إدخال إصلاحات على النظام القضائي، وتعيين قضاة محليين لحل نزاعات الأهالي عوض القاضي الحنفي [6]. وفي العهد المرادي لعب القاضي المالكي دورا في البحث عن السند المحلي للسلطة، كما قام "حمودة باشا" المرادي" بتعين قاضي المحلة، اقتداء بالحفصيين ، و تعيين عدد من القضاة داخل المدن للحد من الأحكام التي تعتمد على العرف[7].

أما بالنسبة للفترة التي نحن بصدد دراستها، فقد قام الباي " حسين بن علي" بجملة من الإجراءات على الجهاز القضائي قصد تنظيمه من جهة، وفك الإرتباط مع الباب العالي، كما أشرنا سابقا، فما هي أهم هذه الإجراءات؟.

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 29، 30.

(2) للاطلاع على مخطط الجهاز القضائي ينظر: الملحق رقم6.

(3) يعين القاضي الحنفي الملقب بالأفندي من طرف شيخ الإسلام في استانبول لمدة ثلاث سنوات، ويشمل نفوذه القضاء المدني والعسكري فهو بمثابة قاضي الجماعة، ينظر، حسين خوجة، المصدر السابق، ص30.

(4) سلوى الهويدي، المرجع السابق، ص 83.

(5) نفسه: ص 84.

(6) العجيلي التليلي: المرجع السابق، ص 28 .

(7) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 85.

أ – اصلاحات حسين بن علي في القضاء:

قام الباي "حسين بن علي" بإدخال العنصر المحلي لتولي خطط قضائية، وهذا من أجل تونسة القضاء والمؤسسة الدينية عموما، وذلك بتجريد القاضي أفندي من جميع سلطاته الفعلية وإخضاعه للقاضي المالكي والمفتيين المالكي والحنفي، وهذا قبل أن يطلب من الباب العالي عدم إرسال القضاة إلى تونس(1).

كما قام الباي بسحب حكم القصاص في النفس من القاضي، حتى ينعقد المجلس الشرعي الذي يشهده المفتون ولا ينفذ الحكم إلا بقرار من الباي، كما حجر على الداي إصدار الحكم بالقتل(2).

إن هذا التوجه جعل الباي يشرف على القضاء بشكل مباشر، وذلك ببسط سلطته على حساب المؤسسات السياسية و الدينية المنافسة له، بعدما كسب ولاء أهالي مدينة تونس في بداية عصره(3).

ب–مؤهلات القضاة:

يشير صاحب الإتحاف، أن قاضي العسكر بالبلاد التونسية كان يعين من اسطنبول، من قبل شيخ الإسلام، لكن القضاة الذين وصلوا إلى تونس، لم يكونوا من بين فئة العلماء أصحاب المكانة والقيمة الرفيعة، لأن العلماء أصحاب هذه المكانة لم يقبلوا بهذه الوظيفة نظرا لبعد الايالة عن مركز الخلافة، لذا فإن الذين وفدوا على هذه الخطة كانوا من أصحاب البضاعة الفقهية العادية، ومن الذين يبحثون عن الكسب المادي ، فقاموا بترتيب مغارم على تنفيذ الأحكام، وأخذ نصيب من توزيع التركات بين الورثة ، وهذا ما جعل الناس يستصغرونهم (4)، بالإضافة إلى عدم تمكنهم من معرفة اللغة العربية، وهذا ما جعل هؤلاء القضاة أشبه بالجرود منهم بالعلماء (5).

---

(1) سعيد التايب : المرجع السابق، ص 40.

(2) كان القاضي قبل هذا القرار الذي أصدره الباي يرسل حكم القصاص إلى الداي لتنفيذه، ينظر:
Mohamed El-Aziz Ben Achour, **L'organisation de la jeligieuse dans la Tunisie husaynite (18éme- 19éme siècles)**, in R. I, n0 153, tunis, 1984,p 60.

(3) سعيد التايب : المرجع السابق، ص23.

(4) أحمد بن أبي الضياف : المصدر السابق، ج2، ص 95.

(5) العجيلي التليلي: المرجع السابق، ص 25.

إن المؤهلات المتواضعة التي يمتلكها هؤلاء القضاة الحنفيون، هو ما يبرر لنا سياسة الإقصاء التي اتخذها الباي "حسين بن علي" في حقهم، ثم دعّم موقفه بصبغ قراره صبغة شرعية بحصوله على إذن من الباب العالي بتعين القاضي من علماء أبناء العسكر في الحاضرة. ومن أبرز الذين مارسوا هذه الخطة، نجد الشيخ "علي" قاضي تونس، و"فضل الله افندي" ، والشيخ "محمد افندي" وعليه فإن خطة القضاء كانت مصدرا لقدوم الأتراك العثمانيين إلى البلاد التونسية، ورغم ذلك لم يكن لها تأثيرا على عدد السكان مقارنة بالجنود(1).

ب–تنظيم القضاء خلال القرن 18م:

تميز الجهاز القضائي، منذ بداية العهد الحسيني إلى غاية عهد "حمودة باشا الحسيني" بالاستقرار، من حيث طبيعة الخطط التابعة له، أي من حيث الشكل، أما التغيير الذي حدث فكان على مستوى عدد المحاكم، و فترة عقد الجلسات وعددها، بالإضافة إلى المذهب المعتمد عليه لإصدار الأحكام الشرعية سواء كان حنفيا أو مالكيا.

ويتكون الجهاز القضائي من هيئة عليا، تعرف بمجلس الشرع، وتضم عدة شخصيات تقلدت خططا قضائية تعرف بوظيفتها، كالقاضي أفندي. وبعد توقف إرسال الباب العالي له عوض بقاضي تونس أو الحضرة، واحتفظ بلقب الأفندي، وهو على المذهب الحنفي أيضا، بالإضافة إلى مفتيين حنفيين، و مفتيين مالكيين. ويطلق عليهم لقب باش مفتي، وقاضي باردو، إضافة إلى قاضي المحلة(2).

وتميزت أحكام القضاء قبل القرن الثامن عشر ميلادي ، بانقسامها بين القضاء الشرعي، و القضاء السياسي، فالأول يحقق في القضية ويصدر حكمه، والثاني ينفذ مثل القصاص في النفس، وبازدياد نفوذ البايات تقلص دور الداي السياسي والقاضي معا(3).

وكانت تهدف سيطرت البايات الحسينيين على الخطة الدينية إلى توسيع مجال مراقبة المؤسسات السياسية لمختلف مناحي الحياة، وعلى اعتبار خطة القضاء من أهم الوظائف التي تحمي توجه السلطة فقد أولى البايات القضاء عناية خاصة ، وذلك ببناء المحاكم والمجالس، وإقامة تقاليد

---

(1) أحمد قاسم: المرجع السابق ، ص 303.

(2) Mohamed El-Aziz Ben Achour , Op.cit, p 59 .

(3) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية (1705–1840)**،سلسلة التاريخ ، مج 7، منشورات كلية الآداب منوبة تونس 1995، ص 22.

خاصة بها وهذا من أجل التحكم في خططها[1].

1-المجلس الشرعي:

كان يعقد يوم الاثنين بقصر باردو، وذلك برئاسة الباي، ويضم المجلس قاضي تونس الحنفي، وقاضي باردو المالكي، والمفتيان الحنفي والمالكي [2]. و يحضر أيضا إمام الباي للصلوات الخمس ، وخواص الباي من العلماء والفقهاء[3].

2-مهام المجلس الشرعي:

ينظر المجلس خلال الفترة الصباحية في بعض النوازل الشرعية، كالمعاملات والميراث والطلاق، وفي المساء يتم عرض نوازل القصاص في مجلس خاص، حيث تعرض النازلة على الباي، وقاضي تونس والمفتيان[2]، و لا يحق لغيرهم التكلم، وبعد وقت من النقاش، يطلب الباي رأي قاضي باردو المالكي في القضية ويتباحث هذا الأخير مع قاضي تونس، وإن طال النقاش يتدخل إمام الباي "الحاج يوسف برتقيز" بتلميح من الباي، ويكون رأيه من رأي قاضي باردوا، ويرجع السبب في ذلك حينها أن قاضي تونس اعتمد على رواية ضعيفة حتى لا تقل مكانته عند الناس ، وتكون كلمة الفصل في الحكم للباي الذي يحكم بما قاله إمامه، وكان هذا في القضايا الصعبة كالقتل وغيرها [4].

إن لهذه الطريقة في إصدار الأحكام له عدة دلالات، تتمثل في وجود صراع مذهبي بين القاضي الحنفي والقاضي المالكي، إضافة إلى تدخل السلطة المركزية وهيمنتها على المجلس الشرعي وإخضاعه للقضاة ، وتسخير العلماء لتركيز نفوذها داخل المجلس، لأن القضاء بشكل عام؛ والقصاص بشكل خاص، من القطاعات الحساسة بالنسبة للسلطة المركزية، وذلك بكونها ليست جريمة في حق الشرع فقط، وإنما في حق السلطة أيضا. ولهذه الأسباب حرصت السلطة على

---

(1) عبد الحق الزموري: " **المؤسسات الدينية في تونس في القرن 18م"**، في م. ح. إ ، ط 1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2010، ص 155.

(2) المفتي المالكي في عهد "حسين بن علي" هو الشيخ "عبد الكبير درغوث" إلى غاية 1720م، أما المفتي المالكي فهو "أبو الحسن علي الصوفي" ينظر: حسن خوجة: المصدر السابق، ص ص 218- 221 . وجمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 23.

(3) إمام الباي للصلوات الخمس هو "يوسف برتقيز"، ويدرجه الصغير بن يوسف ضمن خواص الباي، مما يبين أن مكانته تجاوزت الإمامة. ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص 293.

أما ابرز الشخصيات من العلماء الذين يحضرون للمجلس الشرعي، نجد كل من" الصغير داود"، و"أبو عبد الله محمد زيتونة". ينظر: محمد النيفر: **عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب،** 2ج، تذيل علي النيفر، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص 485.

(4) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...، المرجع السابق، ص 24.

الإشراف على ردع الجناة[1].

كما يتبين لنا أن الصراع القائم بين مركزية السلطة وشرعيتها بين بلاط باردو، ومدينة تونس قد أفرغ من محتواها ، وذلك بإعطاء المصداقية لقاضي باردو على حساب قاضي تونس.

أما بالنسبة للقضايا العادية، فقد كان الناس يشتكون لإمام الباي، وعند قدوم الباي إليه يعرض عليه الأمر، فيطلب الباي منه أن يرسل إليه الشاكي إلى المحكمة، وعندما يحضر إليه يكتب له أمر برفع الظلم، أو يرسل خواصه ليأتوا له بصاحبه، ويستمع الباي للاثنين، ثم يفصل بينهما[2].

بالإضافة إلى هذا، فوض الباي إلى نوابه في الحواضر الأخرى ممارسة القضاء،وذلك للفصل في القضايا التي يمكن الحكم فيها بمقتضى نصوص قرآنية، وهي المتعلقة بالزواج والطلاق والمواريث والملكية ، وأبقت السلطة لنفسها حق النظر من جديد في هذه القضايا بحضور المجلس الشرعي. إضافة إلى ذلك فإن القضايا التي تمس بالنظام العام، والجنايات ترجع إلى نواب الباي من قادة وكواهي، للبث فيها فكانت قراراتهم غالبا ما تكون بصورة اعتباطية[3].

أما في الأرياف فإنه كان يقوم بالقضاء بين الناس بنفسه أثناء خروج المحلة، لذا يتم تأجيل الشكاوى حتى يصل الباي في حالة تعذر على المتخاصمين التوجه إلى مدينة تونس [4]. وكان هؤلاء القضاة الذين يمارسون مهامهم خارج المركز حيث يحصلون على مداخي ل معتبرة وخاصة المكلفين بتحرير الوثائق المتصلة بأملاك الدولة أو بالأوقاف[5].

أما بالنسبة للقضاء في القضايا المتعلقة بفئة الأتراك فيتم على مستوى الديوان، حيث يقضي الداي والباشا وكبار أعضاء الديوان، بنفس الطريقة التي يقضي بها الباي، لكنهم لا يصدرون الأحكام، وإلى جانب أعضاء الديوان يوجد قضاة ينظرون في القضايا المتعلقة بالعقود والفرائض والحجج ويتوجه هؤلاء القضاة كل خميس إلى باردو لتقديم تقرير للباي ويقترحون عليه أحكامهم[6].

---

(1) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...، المرجع السابق، ص 24.

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص 294.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 106.

(4) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص55.

(5) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 37.

(6) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 55.

3-خطـة الإفتـــــاء:

كان المفتي يتميز بالتبحر في العلوم الفقهية والشرعية، فهو الذي يرد على المسائل المطروحة عليه، وتصبح هذه الأحكام الصادرة منه ملزمة للجميع، وخلال القرن السابع عشر ارتفع عدد المفتيين سواءا من المالكيين أو الحنفيين [1] الذين كان يرسلهم الباب العالي، وكما أشرنا سابقا أن المجلس الشرعي يضم أربعة مفتيين من المذهبين.

وعليه فإن خطة الإفتاء في المجلس الشرعي، كانت تتويجا لمسيرة القاضي إلا أنها تبقى شرفية لإصدار الأحكام الذي يظل من تخصص القاضي وليس المفتي، لذا حاول البايات التخلص من جرأة بعض القضاة بترقيتهم إلى خطة الإفتاء[2].

اهتم المفتون الحنفيون بكتب الفقه المالكي، كما اضطروا لمطالعة هذه الكتب، وذلك للإجابة على الأسئلة التي تطرح في المجلس الشرعي، و المتصلة بشؤون عامة الناس من المالكيين، كما أن عددا منهم تتلمذ على يد مشايخ من المالكية[3].

4-عدول الإشهاد:

استمرت هذه الخطة من العهد الحفصي، وتتمثل مهمة العدول في تحرير الحجة، وتنقسم خطة العدول إلى مجالين، عدول الإشهاد الذين يعملون في دكاكينهم الخاصة، والآخرين يعملون في المؤسسات التابعة للدولة، ويمارسون هذه الخطة في عدة مجالات ،كالقضائي، والمالي و الأحباس [4]. أما في المجال القضائي فيعتبر شاهد الديوان الذي يشرف على مراقبة أوقاف الديوان ومصاريفه من أهم الشهود بالإضافة إلى شاهد الغابة (غابة الزيتون) المكلف بمراقبة موازين كيل أعشار الزياتين، التي يقدمها اللزامة[5]. وفي المجال المالي يتعدد الشهود نتيجة تعدد المؤسسات المالية، فهناك شاهد

---

(1) بدأ مستوى رجال الدين الأتراك يرتفع شيئا فشيئا مع قدوم بعض الفقهاء مثل "رمضان افندي" و" أحمد شريف الحنفي" الذي يعتبر احد الفقهاء الأوائل خلال النصف الأول من القرن 17م. ينظر، محمد الهادي شريف: المرجع السابق،ج1،ص 34.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 84.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 36.

(4) عرف الشيخ "محمد السنوسي" (ت 1318هـ/ 1900) الأحباس بأنها " إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤها في ملك معطيها وأركانه أربعة، وهي مالك ومملوك محبس وجهة محبس عليها وصيغة تحبيس، وذلك بأن يتم الحبس في عقد مكتوب يحمل الصيغة المعتمدة حبست ووقفت حبسا مؤبدا، وشرطه حوز المحبس عليه، وله أحكام في القسمة والكراء والبيع والهدم".

ينظر: أحمد السعداوي: **تونس في القرن السابع عشر وثائق في الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين** كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة بمنوبة، وحدة البحث المدن التاريخية التونسية والمتوسطية ،تونس2011م، ص9.

(5) للاطلاع على مفهوم اللزمة ينظر: الفصل الثالث، المبحث الثاني، ص181.

بيت المال وشاهد دار السكةن وشاهد أملاك الباي وآخر للاحباس[1]. وهذا ما سنعرضه لاحقا.

إن تعدد عدول الإشهاد في المجال القضائي والمالي كان بسبب إلى تعدّد الأحباس التابعة للمؤسسات الدينية، مثل الجوامع، والمساجد، والمؤسسات التعليمية، كالمدارس والكتاتيب، هذا ما أدى إلى استحداث عدول إشهاد متخصّصين مثل شاهد أوقاف الحرمين الشريفين، وأوقاف جامع الزيتونة[2].

ويتم تعين العدول من طرف الباي، أو من طرف بعض خواصه كالقاضي والكاهية، وهناك من كان يطلب المنصب، وهنا يشير " الصغير بن يوسف" إلى هذا قائلا:"...وأما الطالبون للعمل أو الشهادة يقصدون الحاج علي من غير هدية أو رشوة، فإذا رأى الأمر يستحق وعد الطالب بقضائه، فإذا جاءه الباي ،طلب منه ذلك الأمر كأن يقول له وكيل الجامع الفلاني أو إمامه مات... فلان طلب الشهادة وفيه أهلية للشهادة، ويمدحه له وينسبه للعلم والتقوى فيأمر الباي أن يأتيه إلى المحكمة فيكتب له بما قاله الحاج يوسف..."[3]

خامسا–التغيرات التي طرأت على مؤسسة القضاء بعد عهدحسين بن علي:

تمكن "حسين بن علي" من وضع تقاليد واضحة المعالم سمحت له بالسيطرة على القضاء، لذا نحاول معرفة هل استمرت هذه السيطرة؟ و ماهي أبرز التغيرات التي طرأت على المؤسسة بعده؟

أ–القضاء في عهد علي باشا 1740– 1756م:

رغم قلّة الدراسات التي تناولت القضاء في عهده، إلا أن هناك إجماع في بعض المصادر على أن الباي واصل بنفس السياسة، كما قام بالاستغناء عن القضاة الأتراك الموفدين من الباب العالي، إذ باشر تولي قيادة الدولة وإصدار الأحكام بنفسه، وذلك بحضور بعض القضاة الخاضعين له تماما[4].

ولعل أهم ما أحدثه بناء المحكمة الشرعية بباردو، لكنه لم يباشر فيها الحكم في النوازل الشرعية[5]، ورغم احترامه للقضاة لم يمنعه ذلك من ممارسة دوره القضائي والردعي، وخاصة أنه

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 86،87.

(2) نفسه، ص 87.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1 ص ص 293-298.

(4) عبد الحق الزموري: المرجع السابق، ص 157.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج1، ص 64.

اشتهر بسفك الدماء للخارجين عن طاعته دون أخذ اعتبار للقواعد الشرعية [1]، كما كان حريصا على تولية العدول[2].

ب-موقف القضاة من سياسته:

لقد أدى سفكه للدماء بغير وجه حق إلى تنكر القضاة، ولعل أبرزهم نقد القاضي "حمودة الريكلي الأندلسي"[3] له وتعارضه معه في بعض الأحكام التي لم تؤسس على قواعد شرعية، ويشير صاحب الإتحاف إلى سبب آخر[4] يصعب سرده هنا، لكن ما يبرر السياسة التي انتهجها الباي أنها كانت مرتبطة بالطريقة التي وصل بها إلى الحكم، والتي تملي عليه ضرورة الحفاظ على حكمه.

سادسا-عودة أبناء حسين بن علي وأثره على الجهاز القضائي:

بعودة أبناء "حسين بن علي" للسلطة ، سيتم إعادة تنظيم المجلس الشرعي والقضاء عامة ، لكن لم نعثر على معلومات حول القضاء في عهد الباي" محمد الرشيد"، رغم اهتمامه بالعلم والعلماء وكثرة مجالستهم، لذا نسلط الضوء على القضاء في عهد أخيه " علي باي" .

أ-القضاء في عهد علي باي 1759- 1782م:

قام بجملة من الإصلاحات، أبرزها مراقبة القضاة والمفتين في سيرهم وأحكامهم، كما حرم عليهم أخذ الدراهم على ما يصدرونه من أحكام، ورفع عدد المجالس الشرعية إلى ثلاث [5]، حيث يعقد الأول عشية يوم الأحد بقصر باردو، وثانيها يوم الخميس بالدريبة (محكمة الداي)، وثالثها

---

(1) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...، المرجع السابق، ص 25.

(2) كان"علي باشا" لا يولي شاهدا إلا بعد التبت من عدالته، ويمتحنه بنفسه أو بعض كتابه ليعرف مقدار ما عنده من العلم ويقول " إني لا أفكر في ولاية قاض كما أفكر في ولاية شاهد". ينظر، أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج2، ص 121.

(3) أصله من الأندلس ولد بتونس نشأ طالبا للعلم فأخذه عن علمائها حتى صار إمام المعاني والبيان ، تولى مشيخة المدرسة المرادية ، وقضاء الجماعة المالكية، وإمامة الخمس بجامع الزيتونة، وخطب به خلفا عن أبي الغيث البكري، وكان أديبا كتب الشعر والنثر ، توفي سنة 1161هـ. ينظر: محمد النيفر: المصدر السابق، ج1، ص ص 500، 501.

(4) يتمثل في أن الباي"علي باشا" أثناء مسامرته لأعضاء المجلس الشرعي ذكرهم بإسراف "الحجاج بن يوسف" في قتل العلماء قائلا "... انظروا إلى ما تقدمنا، مع حالتنا من تعظيمكم وقضاء حوائجكم"، وهذا ما أثار حفيظة القاضي الذي رد قائلا:"...وما يمنعك أن تفعل معنا ذلك، لان طبع العالم لا يقتضي بغض أهل العلم ...والعلماء المتقدمون كانوا يغيرون المنكر على الملوك...وأما نحن فلم نفعل شيئا من ذلك، وهل غيرنا عليك شيئا مما أنت فيه من سفك الدماء، وسلب الأموال؟ فلأي شيء تقتلنا؟ ولا عداوة بيننا"، وهذا ما أغضب الباي في حينها، وتم استدعاؤه في الغد فقال له الباي "مثلك من تفخر الملوك بمجالسته". ينظر : أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 120.

(5) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص 226.

بالمحكمة الشرعية، واستمر "علي باي" في مباشرة الفصل في القضايا الشرعية، مثل سابقيه، غير أنه تميز بمشاركته الفعالة في فصل القضايا، حيث كان لا يصدر الحكم إلا وهو مدرك لوجه الحق فيها(1)، وهنا يشير "حمودة بن عبد العزيز" قائلا:"...فربما ترددت القضية الواحدة الأشهر العديدة حتى تنفصل على صميم الحق..." (2). وهو ما يبين لنا أنه كان حريصا على إقامة العدل، ومحاولة سيطرته على القضاء .

ومن الأمور التي تميز بها هذا الباي محاولته اعتماد المذهب الحنفي في نوازل القصاص، لكنه لم يفلح، حيث كان يفصل في القضايا الشرعية ونوازل القصاص في عهد سابقيه على المذهب المالكي وهو مذهب أغلبية السكان، الذي يتميز بشدّته في تفسير قواعد الإسلام، في حين اعتماد الباي للمذهب الحنفي كان بهدف كسب رضا الباب العالي، و لظهور بمظهر الباي المتعفّف عن سفك الدماء، مقارنة "بعلي باشا"، وبالتالي فإن المذهب الحنفي، كان يجنب العديد من الجناة التعرض للردع، فمثلا المذهب الحنفي لا يعتبر القتل عمدا إذا كانت آلة الجريمة ليست جارحة ولا طاعنة، حتى وإن كانت مكسرة أو مدققة، مثل الخشب والحجر، وبالتالي لا يستوجب القاتل بها القصاص، وإنما الدية الشرعية، أما المذهب المالكي فلا يشترط في آلة القتل ، ويرى كل ما يعتمده الإنسان من وسيلة تؤدي للقتل، فهو قتل عمدي ومستوجب للقصاص الشرعي(3).

ولعل التسامح في المذهب الحنفي، فتح الباب أمام الجناة لارتكاب الجرائم وشاعت بين الجناة مقولة: " أقتل والله ينصر المذهب الحنفي"، وهذا ما حتم على الباي الرجوع إلى تحكيم المذهب المالكي في جميع نوازل القصاص(4)

ب–القضاء في عهد حمودة باشا الحسيني:

اتبع نفس السياسة التي كان عليها والده، فلم يدخل أي تغير واتصف حكمه بتفريق واضح بين الحكم الشرعي والحكم السياسي، وكان قليل الجلوس بالمحكمة لذا كانت فترة حكمه منعرجا بالنسبة لعلاقة السلطة السياسية بالسلطة الشرعية(5)، حيث ترك الكثير من الأمور الشرعية لرجال

---

(1) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...،المرجع السابق، ص 26.

(2) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، **ج1**،ص 226.

(3) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...، المرجع السابق، ص 27.

(4) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 175.

(5) جمال بن الطاهر:المرجع السابق، ص 28.

الدين والعلماء للنظر فيها [1]، و عرف عنه نقل القضاة بين المناطق، ونقلهم من خطة القضاء إلى الإفتاء[2].

أما بالنسبة للمجلس الشرعي، فقد كان الباي يحب مباحثة أعضائه ليستفيد، وخاصة من الشيخ" منصور المنزلي"، حيث كان الباي يعطل عقد المجلس إذا تخلف هذا الشيخ عنه، ومن الأمور التي خص بها أعضاء المجلس الشرعي سنة 1806م، إعفائهم من الأداء الذي ألزمه سائر الناس من الزوايا وغيرهم لدفع أعشار الحبوب [3]، كما تميز بميله للمذهب المالكي، حتى في ممارسة بعض التقاليد المعمول بها، حيث أبطل تحكيم المذهب الحنفي في ثبوت الأهلة، وأمر بالاعتماد على المذهب المالكي قائلا: "... ويسعنا تقليد إمام دار الهجرة لاسيما وأهل مذهبه أكثر أهل المملكة..."[4].

ويبدو أن إحكام السيطرة على أهم مؤسسة ردعية، و إلحاقها بشكل كامل بالمؤسسة السياسية لخدمة المشروع المجتمعي الذي تقترحه السلطة، جعل القضاء يتمحور حول شخص الباي، وهذا ما استفاد منه العامة والأعيان، حيث كان يقوم الباي بمراجعة بعض الأحكام والتخفيف منها مراعاة لمصالح متشعبة ومتداخلة ، رغم أن هذه المراجعة تكون أحيانا مخالفة للحكم الشرعي، خاصة إذا كان الأمر يتعلق برجالات البلاط[5].

---

(1) مثل الحكم على مدى شرعية الدعوة الوهابية، والرد عليها، حيث اكتفى بتكليف القاضي "عمر المحجوب" (ت.1807م) بالرد على رسالة محمد بن عبد الوهاب. ينظر: رشاد الإمام: المرجع السابق،ص 343.

(2) مثل العالم القاضي "محمد زعفران (ت. 1819م) الذي نقله من قاضي بالمنستير إلى مفتي بسوسة، وكذا فعل مع القاضي "إسماعيل التميمي" الذي ولاه خطة القضاء بمدينة تونس سنة1806م، ثم نقله إلى لخطة الإفتاء . ينظر: المرجع نفسه، ص ص 343،344.

(3) هذه الضريبة التي ألزمها الباي الناس كانت لتوفير الخبز للعسكر قبل الحرب مع الجزائر، ينظر : المرجع نفسه، ص 354.

(4) نفسه، ص 346.

(5) عبد الحق الزموري: المرجع السابق، ص ص 158، 153.

المبحث الثاني: التقلبات السياسية من (1728- 1814):

شهدت البلاد التونسية تحولات سياسية كبيرة نتيجة الصراع على السلطة داخل العائلة الحسينية بشقيها الحسيني، نسبة لمؤيدي نظام "حسين بن علي"، والباشي نسبة لمؤيدي بن أخيه "علي باشا"، وهذا ما أدى إلى صراع دامي في الفترة الممتدة مابين سنتي 1728- 1740م، لينتهي بانتقال السلطة للصف الباشي، الذين حكموا البلاد مابين سنتي 1740 – 1756م، ليتجدد الصراع مرة ثانية، ويعود أبناء "حسين بن علي" للسلطة بشكل نهائي.لذا نتساءل عن الآتي: ماهي أبرز هذه التحولات السياسية؟ وماهي العوامل المساهمة فيها الداخلية والخارجية؟ وماهي خصوصية كل مرحلة؟ .

أولا-مرحلة الفتنة الباشية (الأسباب والنتائج):

تعتبر الفتنة الباشية أزمة النظام الوراثي الحسيني، وكان الصراع على السلطة بين شقي الأسرة الحاكمة من أبرز علاماته، فشهدت البلاد خلالها فترة من الاضطرابات انعكست على جميع المجالات . فما هي أسباب الأزمة؟ وأهم النتائج التي ترتبت عنها؟

أ-بداية الأزمة الباشية :

عندما تولى "حسين بن علي " الحكم لم يكن له ولد ، فكفل ابن أخيه "محمد باي "، واسمه "علي" فهيأه للحكم [1]، وأطلق عليه لقب الباي بتعيينه قائدا للمحلة أثناء خروجها لجباية الضرائب، ورفع منزلته فكان مهابا من رجال البلاط، فكان بمثابة الابن له[2].

1-تولية "محمد باي" بن "حسين بن علي" وعزل "علي باشا":

استمر "علي باشا" قائدا للأمحال، إلى غاية أن حصل الباي على جارية جنوية تزوج بها وأنجبت له "محمد" سنة إحدى وعشرين، ثم أنجبت له بعد عام "علي" ، وبعد خمس سنوات أنجبت له "محمود"، ثم بعد نحو سنتين أنجبت له "مصطفى" وأنثى هي فاطمة ، ولما أكمل ابنه " محمد " سن الخامسة عشر سنة[3]؛ بدأ أعيان المدينة، وخاصة العلماء ورجال الدين؛ يطلبون من الباي

---

(1) عينه في السنة الثانية من حكمه على قيادة الأمحال يخرج بها في الصيف والشتاء، وعمره لا يتجاوز سبع عشرة سنة، وزوجه ببنت الكاهية "علي بن مامي" فأنجبت له "يونس" و "محمد" و "سليمان" ، ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ورقة 103، وجه.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 97.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ورقة 103، وجه.

"حسين بن علي" [1] باستخلاف ابنه في الحكم [2] في حياته قبل مماته ، مما جعل الباي يعزم على الأمر [3]، فرشحه للولاية ونصبه لجباية الضرائب، أي يصبح قائد للأمحال ، وبهذا يؤخر ابن أخيه " علي باشا" ليصبح ابنه هو الوارث لملكه ، لكنه تردد كثيرا فاستشار خواصه وأهل الشورى في ذلك، فأيدوه الرأي وقرر الباي أن يجعل ابن أخيه باشا ، فأرسل "عمر المورالي " [4] إلى القسطنطينية يحمل هدية للسلطان " أحمد" ، ويطلب تولية ابن أخيه باشا بتونس فكان له ذلك[5]. وبهذا طلب الباي من "علي باشا " الانتقال من سكناه بباردوا إلى دار " رمضان باي " وولى ابنه على قيادة الأمحال ، فتظاهر " علي باشا " بالأمر رغم صعوبته ، وقدم الناس لتهنئة الباي "حسين بن علي"[6].

2-مراقبة الباي "حسين" "لعلي باشا":

قام الباي "حسين بن علي" بإبعاد الشيخ "محمد التونسي"[7] عن "علي باشا"،وكلّف مكانه

---

(1) يتحمل الأعيان مسؤولية القرار، وخاصة "يوسف برتقيز" الذي أشار على الباي بتنفيذ ما عزم عليه، أما بالنسبة لموقف العلماء من هذا القرار فقد قام "حسين بن علي" باستشار ة العالم "محمد زيتونة" فنصحه بالتأني والتريث نظرا لأهمية الأمر، وما قد يترتب عنه. ينظر : فاطمة بن سليمان: **قراءة الإخباريين التونسيين للفتنة الباشية الحسينية،** في ك. ت، ع 164، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 1993، ص ص 64- 66.

(2) عندما بلغ الابن الأكبر للباي "محمد باي " سن الخامسة عشر من عمره في حين كان عمر أخيه "علي باي " ثلاثة عشر سنة ، و"محمود باي" اثني عشر سنة ، وعليه لا يمكن الحديث عن ادوار سياسية قبل هذا التاريخ وبالتحديد قبل الفتنة الباشية . ينظر: سعيد التايب : المرجع السابق، ص 28.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 44.

(4) كان أحد سفراء الباي "حسين" لكنه حرض " علي باشا " على طلب الملك فسجن سنة 1734م، ثم نفي إلى طرابلس الغرب وصودرت أملاكه . ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص 54. و ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط ، ورقة 104، ظهر.

(5) نجح الوفد في جلب فرمان السلطان العثماني يقتضي بمنح "علي باشا" لقب الباشوية، وجلب القفطان معه، ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص ص 50، 51.

(6) ومنهم من كتب له شعرا مثل الشيخ " أبوعبد الله محمد سعادة " بمناسبة تولية ابن الباي . ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق ، ورقة 104، ظهر.

(7) بدأ "علي باشا" الاتصال بمعلمه محمد التونسي لاستشارته في الأمر، لكن زيارات، "محمد التونسي" كثرت لبيت "علي باشا"،مما أدخل الشك عند بعض أعيان المدينة، فبدؤا بتحريض الباي عليه، فأرسل الباي له يخزه بالابتعاد عن "علي باشا" هذا الأمر جعل "محمد التونسي" يتوجه الى زاوية البايلي، ومكث بها فأستعطف شيخ الزاوية حتى يتوسط له عند الباي، ليسمح له بمغادرة البلاد نحو طرابلس الغرب، وكان له ذلك. ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص ص 54،52.

الشيخ العلامة " محمد الخصراوي" [1] لملازمته، ومراقبته وعزله عن مقربيه فيما بين سنتي 1725/ 1728م بدار رمضان باي"[2]، فبدأت أطماع " علي باشا "في الملك تظهر، سواء مما كان يقوله من فلتات لسانه أو قرائن أحواله ، فشعر "حسين بن علي"بذلك فشدّد عليه الرقابة، مما جعل " علي باشا " يفكر في الهروب إلى جبل وسلات، وهنا نتساءل لماذا جبل وسلات بالتحديد؟

ونجد الإجابة إلى ما يشير إليه صاحب المخطوط الباشي بقوله "...أنها أحصن جبل بإفريقيا وأكثر عمارة وخلقا وأهله أسرع الناس إلى الفتنة وأشدهم نفاقا..."[3]. فاستشار "علي باشا " كاتبه "عبد الرحمان البقلوطي " (معلم ابنه يونس)؛ فأيده الرأي، وكذلك" أحمد بن متيشة " [4] (قائد عسكر زواوة)؛ أيده ووعده بأنه سيلحق به[5].

3-فرار علي باشا إلى جبل وسلات:

لاحظ "علي باشا" أن مكانته بدأت تتراجع وهيبته بدأت تزول، حيث أنه عندما كان يتوجه لصلاة الجمعة بأحد مساجد الحنفية، رآه أحد الأشخاص وهو " أحمد بن سلطانة " ، فلم يستقبل الباشا ولم يقبل يده ولم ينزل من درجة المسجد التي كان واقفا عليها وقال له : "...مالك ياسيدي ماشي على رجليك لو بعثت إلي لأرسلت إليك مركوبا لتصل إلى الجامع عليه "، وهنا أجابه "علي باشا" "...سبحان من تنزه عن الفحشاء قل ما تشاء ومن سطوتي وخوفي لا تخشى، سبحان من أعطاك ومنعني ورفعك ووضعني"، وهنا خاف الرجل مما قاله للباشا، وأن يصل الأمر إلى الباي.[6].

ومما زاد في حقد الباشا ما حدث له أثناء عودة المحلة من سفرها، فاصطف الأهالي لاستقبالها، وخرج هو على فرسه لاستقبالها أيضا، فتقدم المحلة حتى أصبح الباي "محمد" لا يرى

---

(1) أثناء هذه الفترة قام هذا الشيخ بنشره كتاب التسهيل لابن مالك ، ونسبه " لعلي باشا " الذي قام فيما بعد بكتابة نسخ منه مما أعطاه شهرة، ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق ، ورقة 104، ظهر.

(2) أحمد السعداوي: **تونس زمن حسين بن علي وعلي باشا 1705– 1756 وثائق أوقاف من العهد الحسيني، ط1**، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس 2015، ص19.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ورقة 104، ظهر

(4) من أبرز الشخصيات العسكرية إلى غاية 1728م، كان قائدا لمجموعة من قطاع الطرق التي تقدم خدماتها لكل من يرغب في التمرد على السلطة، وألقي القبض عليه إلى غاية أن عفا عليه الباي "حسين" وعينه خوجة زواوة نظرا لخبرته العسكرية وزوجه بإحدى بناته حتى يكبح النزعة التمردية عنده. ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص59.

(5) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، **المخطوط**، ورقة 104، ظهر.

(6) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 58.

فخرج" أحمد شلبي"[1] عن صبره، وقال " لعلي باشا" تراجع وامشي مع بن عمك، فسكت الباشا عنه، وبدأ يفكر في الخروج من تونس هو وابنه "يونس"، فكتب رسالة إلى مشايخ "جبل وسلات" ، الذين كانت تربطه صداقة معهم، أن يأتي إليه أحدهم ويدخل تونس دون علم أحد ، فلما وصلت الرسالة إلى مشايخ جبل وسلات، خرج أحدهم إلى مدينة تونس متاجرا ، واستطاع أن يصل إلى "الباشا علي" دون علم أحد وأخبره الباشا ، بأنه يطلب مساعدتهم، فقال له الشيخ اصبر حتى نرى ما عند الناس في جبل وسلات، واستطاع هذا أن يجمع عدد ا كبيرا من أهل جبل وسلات لمناصرة الباشا ،وأخبر هذا الأخير بالأمر ففرح كثيرا، وبدأ يستعد لمغادرة تونس[2] .

و في يوم الجمعة العاشر من رجب سنة 1140 هـ/. 1728م فرّ " علي باشا "مع ابنه "يونس "، وترك زوجه بنت " علي مامي " بولديها " محمد وسليمان "، وخرج قبله أصحابه، نحو جبل وسلات، فرحب بهم قائدها "عبد اللطيف السميلي "، ودخل أهل وسلات في طاعة "علي باشا "، لكن أثناء خروجه من الحاضرة رآه أحد الأشخاص اسمه "محمد العربي" ـ قهواجي ـ فأخبر "عمر المورالي"، الذي أخبر الباي بذلك [3] .

4-تدابير "حسين بن علي" بعد فرار "علي الباشا":

قام الباي بجمع خواصه للنظر في الأمر، فطلب من "خليل آغا" أن يسير نحو طبرقة، والأغا الثاني أن يتوجه نحو الكاف ، والأغا الثالث نحو القيروان، وأمر بعض خدامه بالتوجه نحو سوسة وآخرون نحو صفاقس، وغاب عن ذهن الباي بعض الثنايا و الطرق المؤدية إلى جبل وسلات[4].

وهنا يشير صاحب المشرع الملكي أن "علي باشا" اتفق مع "أحمد بن متيشة" ليسبقه خارج المدينة مع من أراد الخروج معه، في حين يشير صاحب التاريخ الباشي أن "أحمد بن متيشة" هو من تقدم للباي، وطلب منه أن يخرج لملاحقة "علي باشا" باتجاه جبل وسلات، فوافق الباي، و هو لا

---

(1) كان مملوك عند الداي "محمد خوجة الأصفر" ومن أسباب ارتقائه أنه كشف مؤامرة حيكت ضد "الباي حسين بن علي" سنة 1706م فكافاه الباي بتعيينه كاهية للمحلة وزوجه إحدى بناته، وهو الذي اشرف على تربية أبناء "حسين بن علي" ، تميز بوفائه للباي مما جعله يحتل مكانة في البلاط إلى غاية مقتله سنة 1740 م بعد اقتحام "يونس باي" مدينة القيروان. ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص 61.

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق ص ص 58، 60.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق،المخطوط، ورقة 105، وجه.

(4) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1،ص ص 69،70.

يدرك الاتفاق السابق الذكر، فخرج "أحمد بن متيشة"، ومعه أبناءه "أبو بكر" و"مصطفى"، وفرقة من الخيل، فلما وصل إلى الجبل أخبر من معه أنه في صف "علي باشا"، فصعد بعضهم معه، ورجع الباقون للباي[1] وأخبروه الأمر[2].

أما فيما يخص عائلة "علي باشا" الذي خلف وراءه زوجته ـ مامية ـ وولدين، فقد ظلت مختفية، والباي"حسين" يبذل الجهد للعثور عليه، لكنه لم يتمكن، ولما ضاق بها الحال توجهت إلى الباي مع ولديها "محمد" و "سليمان"، وأمر هذا الأخير بتخصيص لها مسكن محروس إضافة إلى راتب لتلبية حاجياتها[3]. وهذا يدل على أن " لعلي باشا" أنصار بمدينة تونس، مما أخر اكتشاف الباي لعائلته.

بعد ذلك خرج "حسين بن علي" وابنه "محمد" لمواجهة "علي باشا"، وخلف في تونس "سليمان كاهية"[4] لتسير شؤونها، وانضم للباي العديد من القبائل[5] بعد أن أرسل إليهم، مما يدل على النفوذ الذي حظي به "حسين بن علي". ولما وصل هذا الأخير إلى جبل وسلات أرسل إليهم كتابا يحذرهم فيه من الفتنة، ويطلب منهم تسليم "علي باشا" مقابل العفو عنه وأن يعيده إلى منصبه، هذا التنازل الذي قدمه الباي، زاد في تعنت أهل وسلات ، فقام بمحاصرة الجبل، بعد فشل العلماء الذين رافقوا الباي في الوساطة بين الطرفين[6].

---

(1) يتضح لنا أن رواية صاحب التاريخ الباشي هي الأصح على اعتبار أن صاحب المشرع الملكي عندما يستطرد حديثه على "أحمد بن متيشة" يشير بأنه وصل إلى جبل وسلات بعد "علي باشا".

(2) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق،المخطوط، ورقة 105، وجه.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص ص 94، 97.

(4) أحد مماليك الباي "محمد بن مراد الثاني" (1686- 1696)، تم عتقه وتوجه للحج ثم عاد إلى تونس في خدمة "حسين بن علي" ، وتزوج ابنته "لالافاطمة"، استطاع تحقيق مكانة سياسية ، حيث تولى سنة 1720م منصب كاهية الباي ، كما أصبح يقوم بدور القاضي في دار الباشا في الصباح للفصل في الشؤون المتعلقة بالأهالي والمسيحيين واليهود . ينظر: محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص 39. و ينظر:سعيد التايب: المرجع السابق، ص 57.

(5) ومنهم قبائل دريد ، وأولاد سعيد، و المثاليث و جلاص وأولاد عون والكعوب وغيرهم. ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط، ورقة 105، وجه.

وقد أرسلت هذه القبائل خطابا للباي جاء فيه: "... نحن انتسبا إليك وأنت انتسبت إلينا، ونحن إن شاء الله يموت مقاتلنا في حرب أعدائك ثم يخلفهم صغارنا..." ينظر، الصغير بن يوسف، المصدر السابق، مج1، ص 79.

(6) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط ، ورقة 105، وجه.

ومع بداية شهر رمضان سنة 1140 هـ/1728م بدأ الباي بالهجوم على الجبل، وتمكّن جنوده من الدخول إلى بعض القرى المتواجدة على الجبل، ومنها قرية بورحال التي كان "علي باشا " بها قبل أن يصعد لقمة الجبل، فاستباح الجنود القرية، لكن هذا الوضع لم يدم طويلا، نظرا لأن الجنود تخلو عن مهاهم واشتغلوا بالنهب، بالإضافة أنهم لم يتمكنوا من العودة، فضاعوا في شعاب الجبل ، وهذا ما استغله أهل الجبل لصالحهم وشنوا هجوما عنيفا [1] فبدأ الجيش بالتراجع عندئذ هرب الباي وخواصه وعندما التفت الأتراك ، لم يجدوا أحداً معهم، فبدؤ وا يفرون تاركين أسلحتهم ورا ءهم، فغنم أهل وسلات الكثير وأسروا منهم الكثير[2].

ومن هنا يتضح لنا ، أن الأتراك هم الذين تحملوا ضريبة الدم في هذه المعركة، و هنا يشير "الصغير بن يوسف"، أنه رغم ما قدمه الأتراك من تضحيات، إلا أن البعض من أهالي مدينة تونس ينعتونهم بالخيانة والجبن كما أن سياسة الإقصاء التي اتخذها الباي في حقهم هي السبب في تراجع قوة الطائفة التركية [3]. وقد يكون سبب الدفاع عن طائفة الأتراك راجع إلى أصله الكورغولي.

5-انتشار الفتنة الباشية:

عندما شاع خبر انهزام الباي، بدأت الفتنة تنتشر وتتجاوز منطقة الجبل، و ظن الناس أن سيف سطوته قد انكسر، ونجم "علي باشا" قد طلع، فهرع الناس إليه بالهدايا ليتخذوا عنده سلطة، وخاصة القبائل التي عرفت بكثرة تمرداتها [4]. فأرسل "علي باشا" إلى شيخ الحنانشة رسالة تتضمن الإغارة على القبائل المتواجدة مابين شارن[5] إلى غاية قبيلة زواغة[6]، و تمّ الهجوم على مدينة

---

(1) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط ، ورقة 106، ظهر

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 130.

(3) نفسه، ص 136.

(4) ومن جملة من دخلوا في عهده " أبو عزيز بن نصر" شيخ الحنانشة "، وشيخ أولاد عمار، وهما قبيلتان اشتهرتا بالفساد، ومما ذكر في رسالة بوعزيز قول المؤلف: "...فأمرني بأمرك الحسيب أن نحير رعية عمك و نأخذ كل بعيد وقريب ..."، ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص148.

(5) تستقر بالمرتفعات المطلة على وادي ملاق حيث تمكن جدهم من جمع شتات العروش الصغرى التي تعرف فيما بعد بعروش ونيفة، وخضعت لسيطرة قبيلة دريد ، وانحازت قبيلة ونيفة الى الصف الحسيني اثناء الفتنة، مما جعل "علي باشا" يستهدفهم في حروبه. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 18.

(6) وأصلها من البربر قسم يعيش قرب باجة والثاني على حدود طرابلس الغرب، ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 149.

الكاف، فتعرضت أسواقها للنهب[1].

بعد أن رحل الباي "حسين بن علي" عن جبل وسلات ، توجه إلى الكاف وقضى على رؤوس الفتنة فيها ، ثم عاد لمحاصرة جبل وسلات، لأنه علم بمحاولة نزول "علي باشا " بعد أن انضم لهذا الأخير عدد كبير من "أولاد جر" من قبيلة دريد، وفي خضم هذا أرسل الباي محلة العسكر مع ولده " محمد باي " وإخوته إلى تونس للراحة على أن يخرج له في محلة أخرى ، ولما نزل "محمد باي" القطرانية بالقرب من القيروان جاءه خبر أن "أولاد يعقوب" [2] تمردوا فأستدعى قائدهم "علي الحطاب بن أبي كراع اليعقوبي" الذي اعتذر عن ذلك[3].

إن الانتصار الذي حققه "علي باشا" في المواجهة الأولى سنة 1728م، ترك في نفوس الجيش الانكشاري حقداً كبيراً لأهل جبل وسلات، وأصبحوا يتطلعون أكثر من أي وقت مضى للانتقام، فتفطن "حسين باي" لهذا الأمر وحاول الاستثمار في هذا الوضع، وذلك بتوزيع العطايا عليهم، وفي المقابل تفطن "علي باشا" بضياع سلطة البلاد ، نظراً لما اقترفه من قتل في حق الأتراك[4]، وهذا ما أدركه أيضا شيخ الحنانشة" بوعزيز" عندما أرسل للباي "حسين" كتابا يطلب منه العفو[5].

وهذا يبين لنا أن الذي يبحث عن السلطة بالأيالة، يجب أن يحافظ على علاقته مع الطائفة التركية، نظرا لما تمثله من رمزية للسلطة.

إن الحصار الذي فرضه الباي على الجبل جعل أهله يملّون من الوضع، مما جعل " أولاد مانس" من وسط الجبل، يخضعون لسلطة الباي "حسين"، وكان بمثابة إنذار "لعلي باشا" الذي حاول إيجاد حلول تمثلت في المساعي التي قام بها ابنه "يونس"[6]، حيث توجه هذا الأخير إلى "أولاد عمار" لعله يجد حلولاً أخرى، أو يكسب تحالفات جديدة، فحظي باستقبال كبير، وحتى يتقم

---

(1) أثناء الهجوم على مدينة الكاف من طرف أنصار "علي باشا" انضم إليهم الشيخ " أحمد الصغير بن عمار بن سلطان " وأخوه " سلطان " شيخ الحنانشة " .ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط، الورقة 106 ، ظهر.

(2) استقروا بالوسط والجنوب وتمكنوا من السيطرة على منطقة الجريد بأكملها بعد افتكاكها من الشابية، لكن لم تستمر سيطرتهم بسبب التقلبات التي شهدتها الإيالة، فتفرقوا على إيالة تونس ومنهم من هاجر إلى الجزائر. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 19.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط، الورقة 106 ، ظهر.

(4) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص158.

(5) للاطلاع على مضمون الرسالة ينظر: المرجع نفسه، ص ص 159، 160.

(6) نفسه ص 161.

"أولاد عمار" [1] من " بوعزيز" [2] أرسلوا إليه وأخبروه بقدوم "يونس" ، فتظاهر بأنه معهم، لكنه أرسل ابنه ؛ أي "ابن بوعزيز"، إلى "حسين باي" يعلمه بالخبر فأكرمه الباي، وعندما سمع أهل الكاف بقدوم "يونس" إلى "أولاد عمار" مالوا إليه، وكان الباي حسين في هذا الوقت كان قد أرسل محلة إلى الكاف بقيادة "مسعود كاهية" -كاهية الصبايحية الباجية- حتى لا تقع تحت سيطرة "علي باشا" وعلى حين غفلة تعرضت هذه المحلة بالكاف إلى هجوم من أنصار "علي باشا" من أهل الكاف شتت شملهم، وقتلت فيهم الكثير ، فهرب أغلبهم نحو باجة . وفي خضم هذه الأحداث كان "حسين باي"، قد أمر جنوده الترك و جنود زواوة بإعادة الهجوم على الجبل ، لكنه تكبد خسائر جديدة[3].

6-واقعة بودرياس:

حاول الباي أن ينتقم من "أولاد عمار" الذين وقفوا في صف "علي باشا"، وذلك بتجهيز فرسان قبيلة دريد وعلى رأسهم "عمر بن دالية" ، و ألحق بهم صبايحية وشواشية وأغوات الكاف ، وطلب منهم ألا يهاجموا "أولاد عمار"، حتى يضطروا لإرسال "يونس" إلى والده "علي باشا"، لكن "أولاد عمار" بادروا بالهجوم على محلة الباي على حين غفلة، فلم ينجوا منهم إلا القليل بمنطقة بودرياس شمال القصرين[4].

وعندما سمع أهل قرية الكاف ما حدث بواقعة بودرياس خرج الكثير وأعلنوا علناً تأييدهم لـ "علي باشا"، وسيطروا على برجين بالقرية، ووصل الخبر إلى الباي "حسين"، فأمر"طراد بن قيزان"[5]

---

(1) وهو الفرع الثاني من قبيلة الحنانشة الجزائرية ويتزعمه الشيخان "احمد الصغير" وأخاه "سلطان" أبناء "عمار بن سلطان" وقف "أولاد عمار" في البداية ضد "علي باشا" وذلك بالهجوم على الكاف الموالية لهذا الأخير، لكنهما عدلا عن موقفهما، ومالا لـ"علي باشا". ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص202، 203.

(2) هو "بوعزيز بن نصر" يتزعم الفرع الثاني من قبيلة الحنانشة، مال في البداية إلى "علي باشا" وقام بالهجوم أنصار "حسين بن علي" في باجة – قبيلة زواغة- ، وبعد انقلاب الأخوان "أحمد الصغير" و"سلطان" على حسين بن علي" استغل هذا ومال "لحسين بن علي" و عملا على ملاحقة شيخا أولاد عمار و"علي باشا " وابنه "يونس" في الأراضي الجزائرية على الحدود مع أيالة تونس. ينظر: عمار بن خروف ، المرجع السابق، ص ص202، 203.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص ص 163، 168.

(4) حسب المؤلف هناك رواية أخرى مفادها أن "حسين باي" عاد إلى تونس أثناء خروج ابنه لجباية الضرائب، فأستغل أولاد عمار ويونس الوضع، وحاولوا دخول الكاف لكن أهلها صدوهم، في حين تؤكد رواية أخرى أن الباي حسين لم يعد إلى تونس مدة عامين إلى غاية خروج " علي باشا" إلى الجزائر، ينظر: الصغير بن يوسف:المصدر السابق، مج1، ص 191.

(5) هو من أكابر جماعة أهل الكاف، وصاحب الأمر و المشورة، ينظر: المرجع نفسه، ص 172.

للتوجه نحو الكاف وحل المشكلة ، لذا اجتمع هذا الأخير بخواصه وأبناء عمه، على أن يتم حل المشكلة بدون قتال، حيث أرسلوا للذين سيطروا على البرجين من أبناء عمهم للعدول عن عملهم وخاصة أنهم غير مدعمين "فعلي باشا" في جبل وسلات، وابنه يونس في "أولاد عمار"، فندموا على فعلتهم هذه وسلموا مفاتيح الإقفال إلى "طراد بن قيزان"، بعد أن تعهد بأنه سوف يطلب لهم العفو من عند الباي، لكن الباي حكم لأصحاب الفتنة، بالإعدام لحوالي خمسة وثلاثين شخصا، ونفّذ فيهم باش شاطر (رئيس الجلادين) الحكم، والباقين أرسلهم إلى الزندالة بتونس (سجن باردوا)، وبعد هذا أمر الباي بتحطيم هذين البرجين، حتى يقطع الطريق لكل طامع في السلطة[1].

7-واقعة خنقة إكس 1141هـ/ 1728م:

قام "علي باشا" بإرسال خمس مائة شاب و ستالي نحو "أولاد عمار"،التي تجمعت عندها بعض القبائل الأخرى - لم يذكر اسمها - إضافة إلى بعض قطاع الطريق وغيرهم ، ولما تكاثر عددهم أردوا النيل من "حسين باي"، فتوجهوا إلى خنقة إكس، وهي ممر جبلي في أرض الفراشيش، وعندما سمع الباي بقدومهم خرج إليهم، وانضم إليه "بوعزيز" ومن معه، وكانت خطة "أولاد عمار" تقتضي على نصب كمين، حيث يقوم مجموعة من الفرسان بمناوشة جيش "حسين باي"، ثم الفرار منهم قصد استدراجهم للكمين، لكن عيون "بوعزيز" - جواسيسه - في "أولاد عمار" أطلعوه على الخطة وأخبر بها للباي "حسين" ، هذا الأخير طلب من فرسانه عدم تجاوز الواد، وانطلقت المعركة من الصباح إلى المساء ، لعب فيها صبايحية الباي دوراً هاماً في تراجع "أولاد عمار"، فافترق الجمعان على هذا، وفي الليل طلب "بوعزيز" من الباي، القيام بكمين "لأولاد عمار" بإرسال خمس مائة جندي من الاتراك يرابطون في الجبل وراء نجع "أولاد عمار" ويبادرهم الباي الهجوم في الصباح ، فإذا تراجعوا خرج لهم الجند وقضى عليهم، وتّم ذلك وحقق الباي انتصار كبيراً ، وفر "سلطان" شيخ أولاد عمار" ومعه "يونس" والكثير نحو الجبل، وأصبحت أموالهم وأنعامهم تحت سلطة الباي وخلت ديارهم[2].

8-قتال علي باشا لأهل القيروان:

عندما أنتقل الباي "حسين" من جبل وسلات نحو الكاف، توجهت بعض القبائل إلى جبل

---

(1) الصغير بن يوسف:المصدر السابق، مج1 ص ص 173، 179.

(2) نفسه، ص ص 197- 201.

وسلات لمناصرة "علي باشا" ومنهم أولاد سعيد، والمثاليث[1] وبعض الشباب من الأعراض ـ مكان في قابس ـ حتى ضاق الجبل بهم، وكثرت الخيل والبغال والحمير، وليس في الجبل المؤن،فأدرك "علي باشا" أنه أصبح يملك أمر هؤلاء، ولابد من حل، فخرج لقتال أهل القيروان، فحاول في البداية دعوتهم للدخول في طاعته، لكنهم رفضوا، مما جعله يشن هجوما على المدينة المحصنة، فكانت المعركة غير متكافئة بسبب قلّة التسلح في صفوف الباشا، وبالمقابل وجود المدافع بالمدينة حالت دون نجاح "علي باشا" في فرض سيطرته عليها، فرحل عن القيروان وقصد الساحل، باتجاه القلعة الكبيرة التي أرسل إليها أهلها حتى يدخلوا في طاعته ، لكنهم رفضوا الخضوع له، فأمر "علي باشا" من معه بقطع الزيتون وحرقه، ولما رأى أهل القلعة ما حل برزقهم خرجوا له في قتال ومات من الطرفين الكثير، وأدرك أهل القلعة أنهم لن يستطيعوا مقاومة العدد الكبير من الرجال الذين كانوا مع "علي باشا" فأرسلوا لطلب العون من الباي "حسين"[2].

9-هروب "علي باشا" ومقتل أحمد بن متيشة:

بوصول الباي "حسين" إلى القلعة، تمكن من تفريق جيش "علي باشا"، وبدأ بمطاردته من مكان لآخر، حتى نزل "علي باشا" وصاحبه" أحمد بن متيشة" بالحامة، وكان بها برج يحرسه آغا يدعى "سليمان الصباغ"، وقام هذا الأخير بمخادعة "أحمد بن متيشة" وقطع رأسه [3]، أما "علي باشا" ومن بقي معه، تمكنوا من التخفي في إحدى البيوت [4] إلى أن غادروا نحو الأراضي الجزائرية؛ فقصدوا "فرحات بن رجراجة" شيخ بني علي عرب الزاب، فقدم لهم الحماية والأمان ، واشرف على نقل "علي باشا" إلى مدينة الجزائر في عهد الداي "كور عبدي"[5].

ب-موقف "حسين باي" من المناهضين له:

بعد رحيل "علي باشا" فاراً إلى الجزائر، تعرض أهل جبل وسلات لحصار من طرف القبائل

---

(1) ينسبون إلى الولي "عامر بن جمعة" وينقسم المثاليث إلى ثلاثة عروش هي أولاد مراح وأولاد نجم وأولاد بطاطح وانضمت لهذه العروش الأصلية عروش أخرى قدمت من طرابلس مثل أولاد مرعي وأولاد زيد وأولاد نصر، ومن هنا جاءت كلمة مثاليث لتمييز العروش الثلاثة الأولى ، وتميز المثاليث بتعلقهم بكرامات أوليائهم وبقوتهم .ينظر: محمد علي الحباشي:المرجع السابق، ص23.

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق ، مج1، ص ص 203-208.

(3) لما وصل الخبر إلى الباي وهو بصفاقس بقطع رأس "أحمد بن متيشة" طلب منهم أن يحمل ويشهر به داخل المحلة ثم د اخل صفاقس حتى يكون عبرة للآخرين، ثم حمل نحو تونس وباردوا. ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 221.

(4) سعيد التايب: المرجع السابق، ص 60.

(5) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 203.

المجاورة لهم وهي جلاص وأولاد عون بأمر من "الباي حسين" وتجاوز الحصار السبعة أشهر، وهم محصرون لا يدخلون ولا يخرجون، فضاق الجبل بهم ويئسوا من حالهم، و بقدوم محلة الشتاء توجهت محلة الباي نحو منطقة شماس - ظهرت القيروان - واستدعى كبار أهل وسلات وأعطاهم الأمان، وقدم نحو المحلة حوالي ستة مائة من الوسلاتية، ودخل كبارهم على الباي، وألزمهم بدفع أربعون ألف ريال، وأمر الباي، الباش كاتب "قاسم بن سلطانة" [1] تقيي هذا المبلغ عليهم وعين قادة، وجباة يتوجهون مع الوسلاتية لدفع المبلغ - حق الخيانة - وأصبح الوسلاتية يبيعون كل ما لديهم من أنعام أو مخزون وقالوا: "...ما عندنا دفعناه و ما بقى لنا إلا الولد فمن سامنا فيه بعناه "[2].

كما قام الباي "حسين" بالتخلص من بعض الشخصيات العسكرية بعد اكتشافه لتآمرهم مع "علي باشا"، ومن بينهم "محمد بن حليلة " كاهية زواوة الذي أعدم ، و"محمد الحاج النقبي" الذي كان من خواص الباي "حسين بن علي" هذا، الأخير الذي أمر بقتله [3]، و قرب إليه كل من الأغا "سليمان الصباغ"، الذي أصبح من الشخصيات الرئيسية في البلاط ، وعين "جاب الله بوفردة" كاهية على صبايحية باجة ؛كمكافأة على مساندته للباي، ثم عينه كاهية لزواوة، رغم أنه كان مسايف أي مقاتل مؤجر، لكن رغم ذلك بقي وفيا للباي "حسين" إلى غاية أن قتل سنة 1735م[4] .

1-عودة "علي باشا" إلى تونس ودور أتراك الجزائر فيه:

جمع "علي باشا" أصحابه الذين ساروا معه إلى الجزائر، وأمرهم أن يشهروه في المجالس والمجامع ويتحدثوا بعلمه وفضله،وأشاعوا هذا الكلام في الناس ، فأصبح أهل العلم يباحثونه، وأهل الزهد يتبركون به، وكان لا يثق في أحد من مأكل أو مشرب مستحذراً من مكائد عمه" حسين باي"[5]، لكن هنا نجد أنفسنا أمام إشكال يفرض علينا طرحه، والمتمثل في السؤال الآتي: لماذا وقف داي الجزائر إلى جانب "علي باشا" من جهة، وضد "حسين بن علي" من جهة أخرى؟ في ظل

---

(1) من أعيان باجة، عمل ككاتب لدى الباي "حسين بن علي" مشاركا للحاج "بلحسن الوستالي"، عرف بكثرة ماله نتيجة تعاطيه لنشاط القرصنة، وبعد وفاة "بلحسن الوستالي" أصبح باش كاتب إلى غاية وفاته. للاطلاع أكثر على مآثره ينظر: الصغير بن يوسف : المصدر السابق، مج2، ص ص 54، 70.

(2) نقلا عن المصدر نفسه، مج1، ص ص237-239 .

(3) فاطمة بن سليمان: **قراءة الإخباريين التونسيين...**، المرجع السابق، ص 80.

(4) سعيد التايب: المرجع السابق، ص 60.

(5) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص ص287-288.

الوفاق الذي كان بين الإيالتين في فترة حكم" حسين بن علي" على الأقل.

وهنا يشير الأستاذ الباحث "عمار بن خروف" إلى أسباب وقوف داي الجزائر" إبراهيم الكبير" إلى جانب "علي باشا"، والتي لا يسعنا سرد كل تفاصيلها هنا، إلا أنه يمكن أن نذكر بعضها بشكل عام حتى يتسنى للقارئ فهم مسببات هذا التوتر بين الإيالتين، حيث أشار إلى أن الباي "حسين بن علي" اتهم بأنه تقاعس على تقديم المساعدة للجزائر لتحرير مدينة وهران من جديد، بل تجاوز هذا بتقديم القوت للأسبان، كما أنه توقف عن دفع المال الذي التزم به في عهد الداي " كور عبدي" بسبب لجوء "علي باشا" للجزائر[1].

ومن جهة أخرى قدم "علي باشا" تعهدا لداي الجزائر على أن يكون تابعا له، وأن يدفع له ضريبة سنوية قدرت ب 200.000 ايكو، وكمية من القمح، وأن يتكفل بتقديم تكاليف الحملة التي تقدر ب 1000 بياستر[2] عن كل مرحلة، ويمنح مبلغا للداي ولقادة الجند بعد أن يصبح بايا على تونس، ورغم المساعي التي قام بها "حسين بن علي" لتوقيف الحملة الجزائرية على تونس، سواء من خلال إرسال مبعوثيه إلى الجزائر مثل " عمر المورالي"، أو محاولته لتوسط الباب العالي الذي أرسل مبعوثا لداي الجزائر لوقف الحملة، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل[3].

وبعد أن عاد "علي باشا" إلى تونس بعد ست سنوات قضاها بالجزائر [4]، مستنصراً بعسكر الجزائر في عام 1147هـ/ 12 ماي 1735م[5]، خرج له الباي "حسين"، والتقى الجمعان بموضع يقال له سمنجة ـ بولاية زغوان ـ عند واد مليان، وبدأ القتال وأصيب الباي "حسين" برصاصة في وركه، فهرب إلى القيروان[6]، وتمكن الباي من الصمود بها لمدة خمس سنوات بدعم من الأهالي

---

(1) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 225.

(2)بالنسبة للعملة والأسعار ينظر: الفصل الرابع، المبحث الأول، ص99.

(3) عمار بن خروف: المرجع السابق ، ص ص 225، 226.

(4) أحمد السعداوي: **تونس زمن حسين بن علي** ...، المرجع السابق، ص20.

(5) شارك في هذه الحملة محلة الجزائر ب2000 جندي بقيادة "إبراهيم كوتشوك" صهر داي الجزائر، وأتباع "علي باشا" بالجزائر وعددهم نحو الألف رجل، وانضم إليهم "حسين كليان" باي قسنطينة بمحلة قدرت ب 1000 رجل، إضافة إلى مشاركة الشيخ "بوعزيز بن نصر" شيخ الحنانشة، بعد توتر علاقته مع "حسين بن علي" وصهره "بورنان" شيخ عرب البيبان و "محمد بن أبي الضياف" شيخ عرب الاوراس، والشيخ "فرحات بن رجراجة" شيخ عرب الزاب، ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 227، 228.

(6) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 306.

والبدو[1] إلى أن رجحت الكفة لصالح "علي باشا" [2]، بعد خوضه لعدة معارك برز فيها ابنه " يونس" وبعد طول الحصار فر أبناء "حسين باي" إلى الجزائر، وخرج هو لمواجهة حفيد أخيه "يونس"، هذا الأخير الذي تمكن من قتله بالقيروان يوم الجمعة 6 صفر 1153هـ/ 1740م، ودفن بتربته قرب الجامع الجديد[3].

2-شرعية "علي باشا" في السلطة:

تسبب "علي باشا" بعد خروجه عن طاعة عمه في الفتنة، التي أوصلته إلى كرسي الحكم، وبالتالي فإن وصوله هذا تم بطريقة غير شرعية وبهذا الصدد يشير الصغير بن يوسف على لسان "حسين بن علي" قائلا : " أخرجنا من ملكنا وأنزلنا من كرسينا من هو ريشة من الجناح... "[4].

ثانيا-مرحلة حكم "علي باشا" 1735م/1756م:

تمثل فترة ولاية "علي باشا" وجها آخر للأزمة التي مرت بها العائلة الحسينية، حسب ما يراه "حمودة بن عبد العزيز" الذي حاول إبراز مساوئها لإثبات عدم شرعية هذه الأسرة في الحكم، حيث تسبب "علي باشا" بعد خروجه عن طاعة عمه في الفتنة، التي أوصلته إلى كرسي الحكم، وبالتالي فإن وصوله هذا تم بطريقة غير شرعية[5].

أ-عائلة علي باشا وعلاقتها بالسلطة:

نشأ "علي باشا" في كنف عمه كما أشرنا سابقا، لكن رأينا من الضروري إعطاء لمحة عن عائلته التي لم تشر لها المصادر الإخبارية بشكل كبير، على اعتبار غيابها عن أداء الدور السياسي، وأكثر من ورد ذكرهم في هذه المصادر هم أبناء "علي باشا"، وبالأخص "يونس" بالإضافة إلى "محمد" وسليمان". أما والده "محمد باي"، فهو الأخ الأكبر للباي "حسين بن علي" ،وقد التحق بصف أخيه صحبة ست مائة فارس أثناء المقاومة ضد الجيش الجزائري، ورغم هذا فإن طموح

---

(1) من بين المدن التي وقفت إلى جانب "حسين بن علي" نجد أهل القيروان وسوسة والمنستير، ومن القبائل نجد قبيلة جلاص وجانب من قبيلة دريد وأولاد عون وغيرهم، ينظر، محمد الهادي الشريف، **ما يجب أن يعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس، تونس 1993، ص 84.

(2) أحمد السعداوي: **تونس زمن حسين بن علي** ... ، المرجع السابق، ص20. وينظر: عبد الوهاب: **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية، تونس 1373هـ، ص 151.

(3) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ج1، ص 92.

(4) نقلا عن فاطمة بن سليمان: **قراءة الإخباريين التونسيين**...، المرجع السابق ، ص 73.

(5) نفسه.

"محمد باي" السياسي كان محدودا، بسبب اهتمامه بحياة الترف واللهو، وكان له راتب سنوي قدر 1800ريال ،وهو من أعلى الرواتب التي يتقاضاها كبار موظفي الدولة ، إضافة إلى العطايا التي كان يمنحها له الباي "حسين بن علي " [1]، لكن هذا الأخير سجن أخاه "محمد" لتواطئه مع ابنه "علي باشا" أثناء الفتنة [2].

كما كان "لعلي باشا"شقيقين هما "محمود" و"مراد"، ولم يذكر اسمهما في البلاط في عهد "حسين بن علي"، لكن بوصول "علي باشا" للحكم، قرب أخويه منه، ومنح لهما رواتب متواضعة تصل إلى 180 ريال مقارنة مع أبنائه، حيث كان ابنه "محمد" يحصل على 3600 ريال و"سليمان " على 3000 ريال[3]، مما يعني غياب الدور السياسي لأخوي "علي باشا"في فترة حكمه .

1-جوانب من صفات "علي باشا":

وصف علي باشا بعدّة صفات متناقضة ، وخاصة عند "الصغير بن يوسف" الذي وصفه بالرجل العاقل والعادل والظالم ، فطين وغير مستحذر، عالم وجاهل، متأني ومستعجل، كريم وبخيل، وهذا يدل على أن هذه الأوصاف تبيّن انبهار الكاتب بشخصيته، أو أنه اعتمد على روايتين متعاديتين، إحداهما نسبت له الصفات السيئة، والأخرى الصفات الحسنة[4].

2-بيعة "علي باشا"1735م:

بعد الانتصار الذي حقّقه "علي باشا" على عمه في معركة سمنجة سنة 1147هـ/ 12 ماي 1735م[5]، وصل الخبر إلى مدينة تونس فقام الأهالي بإحضار "مراد" و "محمود" أخوي "علي باشا" واخرجوا أباه "محمد باي" من السجن الذي أخذ البيعة على الناس لابنه "علي باشا"، وأرسل هذا الأخير إلى ابنه "يونس" للتوجه إلى الحاضرة التي دخلها وجلس بالقصبة، وقدمت عليه الناس للتهنئة، ثم انتقل "علي باشا" إلى تونس يوم الأربعاء 19 صفر 1148هـ/1735م، وتمت له البيعة

---

(1) سعيد التايب :المرجع السابق،،ص35.

(2) فاطمة بن سليمان: **قراءة الاخباريين**...، المرجع السابق، ص75.

(3) سعيد التايب : المرجع السابق،،ص35.

(4) فاطمة بن سليمان: **قراءة الإخباريين**...، المرجع السابق، ص74. وللاطلاع على هذا التوصيف ينظر، الصغير بن يوسف، المصدر السابق، ج3، ص61.

(5) عاد "علي باشا"من الجزائر بعد قضاء خمس سنوات في السجن، بإيعاز من الباي "حسين بن علي"، مقابل دفع عشرة آلاف سكة ذهب كل سنة، ولما تخلى الباي عن دفعها قرر داي الجزائر إطلاق سراح "علي باشا" ودعمه ضد عمه.ينظر: أحمد الشريف الزهار: **مذكرات الشريف أحمد الزهار**، تح احمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر 2009، ص 33.

وعادت محلة الجزائر بعدما أخذوا ما وعدهم به، وبعد أيام توفي والده "محمد باي [1].

ب–السلطة في عهد علي باشا 1740– 1756م:

حكم البلاد بيد من حديد وهذا لطبيعة شخصيته المتناقضة [2]، حيث أن الأساليب الوحشية التي استعملها خلال الفتنة الباشية استمرت في فترة حكمه للبلاد، فكان الاستبداد المفرط والصرامة في تطبيق القوانين؛ ضد كل من يخالف قراراته سواء من رجاله أو من المجموعات القبلية، فكانت القرارات كلها بيد "علي باشا" وابنه "يونس" [3]. ومن هنا يتبادر لنا التساؤل التالي: هل أحدث "علي باشا" تغييرات على مستوى صناعة القرار وعلى مؤسسات الايالة؟

1–التغيرات التي أحدثها "علي باشا":

حافظ على الوظائف الهامة بالنسبة للسلطة المركزية، ولعل من أهمها الخزندار، وصاحب الطابع وباش حانبه والكتاب الشطار، لكنه غير أصحاب بعض هذه الخطط [4]، أي أنه ورث نظام عمه وقام بتغيير الأشخاص، وبذل جهدا في طرق التحكم بهم[5].

كما عمد علي باشا بتقوية صلته بأصحاب هؤلاء المناصب [6]، وذلك لضمان استقرار حكمه في قصر باردو، وخاصة إذا علمنا أن أبناء "حسين بن علي" المتواجدين بالجزائر ظلوا يشكلون له هاجسا على اعتبار أن لهم أنصارا داخل تونس [7]. وإذا أعطينا مقارنة بسيطة بين "حسين بن علي" و"علي باشا" على مستوى صناعة القرار، نجد أن الاول يصدر القرار بعد استشارة الديوان، لكنه يحتكر القرار في الأخير. أما الثاني كان يصدر القرارا حسب أهوائه[8].

---

(1) محمد بن عثمان السنوسي: المرجع السابق، ج1، ص94.

(2) أحمد السعداوي: **تونس زمن حسين بن علي وعلي باشا**...،المرجع السابق،ص20.

(3) لعب "يونس دورا هاما في البلاط إلى جانب والده إلى غاية عصيان هذا الأخير وهربه سنة 1752م، ثم خلفه أخاه الأصغر محمد، ينظر، محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ج1، ص181.

(4) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص44.

(5) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ج1، ص 182.

(6) ومن بين الشخصيات التي حافظت على موقعها الباش كاتب "عبد اللطيف السهيلي من منطقة جبل وسلات ، وبالتالي فهو ينتمي إلى نفس العائلة التي اعتمد عليها الباي "حسين" في حكمه ، ويرجع هذا إلى قوة هذه العائلة في تلاحمها ، وطبيعة موقعها الجغرافي المميز.ينظر: سعيد التايب : المرجع السابق، ص 53.

(7) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص44.

(8) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ج1، ص181.

فكان رجال دولته لا يتدخلون في تسير شؤون الأيالة(1).

2-التغييرات التي أحدثها على بلاط باردو:

لقد اهتم كثيرا بالجانب المعماري داخل باردو، فقام بتوسعته وشيّد به أبراجا وهياكل مرتفعة، وقد أراد بهذا الانجاز التعبير عن سلطته، من خلال المظهر، لأنها تحمل في عمقها خطابا سياسيا ومصدر شرعيته في السلطة ، فهو أول باي جمع بين خطتي الباشا والباي ، وهذا ما أضفاه على الجانب المعماري، حتى يتلاءم مع سلطته داخل باردو، بمعنى أن التحولات السياسية ترجمها على الجانب المعماري لباردو، حيث أنشأ بيت الباشا، الذي يختلف عن دار الباشا الموجودة بمدينة تونس، والتي تتم فيها دفع رواتب العسكر وتم تعيين نائب الباشا لإدارتها. أما بيت الباشا الذي أنشأه داخل باردو، فقد خصّص لاستقبال القناصل، وإقامة مراسيم الاحتفالات الرسمية، بالإضافة لهذا فقد أنشأ قبة الراتب أو القبة الخضراء التي يتم فيها دفع رواتب الجند في بعض الحالات(2) .

ومن الانجازات التي تترجم سلطته، قيامه بهدم المحكمة القديمة، منذ عهد المراديين ووسع صلاحياته القضائية، حيث طلب "علي باشا" من السلطان العثماني منحه سلطة تعيين القاضي افندي فكان له ذلك، وبهذا أصبح يعين ويعزل القضاة (3)، كما أنشأ بيت المحكمة الذي يقع على الجهة اليمنى من مدخل القصر ، وعلى اليسار بيت الباشا والمعروف باسم "بيت الملك"، وبه باب مفتوح على مسجد بيت الباشا، وبهذا ربط الباي ثنائية السلطة بالمنشآت، وبالتالي الفصل بين المحكمة التي تمثل مركز الباي القضائي و للاجتماع بالأعيان، وأهل المشورة من رجال الدولة والبلاط، وبيت الباشا المخصص لاستقبال القناصل والمبعوثين الأجانب . كما قام بإفراغ مدينة تونس من المؤسسات والإدارات الحيوية وإدخالها في محيط القصر، مثل خزنة البارود وهذا تحسبا لأي تمرد ، ومن مظاهر الفخامة التي أحاط نفسه بها، هو جلبه لكرسي فخم حتى يعبر عن علوّ مقامه،

---

(1) قام بتعين المقربين إليه فكان باش كاتب الشيخ "عبد اللطيف السهيلي" ، بعد عزل الشيخ "بوديدح"، وكان كاتبه الشيخ "عبد الرحمن البقلوطي"، و الحاج "مصطفى بن متيشة" الذي قتل من طرف سليمان بن علي باشا، وتم تعيين أغا باجة "عصمان المملوك" . ينظرك أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2 ص 138. وينظر أيضا محمد بن عبد الله : المصدر السابق، ج1، ص95.

(2) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص ص 34،36.

(3) Mohamed El Azizi ,Ben Achourm, Op.cit. p61.

ومكانته في البلاط[1]. كما أجبر كل من يدخل عليه بيت الباشا بخلع نعله وتقبيل يده، سواء من الرعية أو من القناصل، وهذا ما تسبب في توتير العلاقة بينه وبين فرنسا[2].

3-علاقته بالجيش الانكشاري:

كان الجيش الانكشاري يمثل الركيزة الأساسية لنظام "علي باشا"، وقد ارتفع عددهم وعمل الباشا على منحهم بعض الامتيازات، ولعل هذا التوجه كان يرمي إلى مواجهة الأخطار الخارجية وخاصة، بعد توتر علاقاته مع فرنسا مابين سنتي 1740- 1742م، وحربه ضد الجنويين في طبرقة[3].

وبعد تزايد عدد الجيش أصبح يشكل خطرا في نظر "علي باشا"، فبدأ ببعض الإجراءات للحد من قوتهم تمثلت في الإنقاص من امتيازاتهم ومن مهامهم بطرق عنيفة، أدت إلى قيام الانكشارية بعصيان سنة 1743م، ثم في سنة 1752م[4]، ولم يسلم الكراغلة من هذه السياسة حيث قام بتغريم كراغلة الحمامات والمهدية، وقطع عنهم أجورهم [5] ، وبهذا أصبح كل من له صلة بالأتراك ضمن أعدائه، وهذا ما يفسر وقوفهم إلى جانب أتراك الجزائر عندما قدموا لإعادة أبناء "حسين بن علي " للحكم[6]. وعليه ماهو البديل الذي أوجده "علي باشا" للجيش الانكشاري؟

لجأ "علي باشا" لإيجاد قوة بديلة ، فقام بتجنيد بعض القبائل المتحالفة معه بالسباسب [7] والمزارقية، وقبائل زواوة من الجزائر وبعض القبائل من قسنطينة، إضافة إلى القبائل الذين دخلوا في جيشه بصفة دائمة مثل الوسلاتية، وأعوان من قبائل المخزن من أولاد عيار[8]،كما اعتمد على

(1) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص ص 38، 39.

(2) Jules Ferry: **La Tunisie Avant et Depuis L'occupation Française**, Librairie Coloniale Paris 1893, T 01, pp 161- 162.

(3) في سنة 1154هـ/ 1741م، الذي قام بهدم القرية وأسر جميع الجنويين المقيمين بالجزيرة ووضع بها حامية من الجيش التونسي، ينظر: محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص123.

(4) أحمد السعداوي: **تونس زمن حسين بن علي وعلي باشا**...، المرجع السابق، ص20 .

(5) فاطمة بن سليمان: **قراءة الإخباريين**...، المرجع السابق، ص ص 75، 76.

(6) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...،المرجع السابق،ج 1، ص 183.

(7) تشكل المنطقة السباسبية من جنوب القيروان وحتى قفصة منطقة تداول فيها المرتفعات مع الأحواض وهي من هذه الناحية تستجيب إلى تربية المواشي والزراعات الخفيفة ويشق المنطقة طريق المحلة وقافلة الجريد، ينظر: مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 127.

(8) من أصل بربري استوطنوا بالقرب من بجاية وقسنطينة ثم اتخذوا مرتفعات الشمال الغربي للبلاد التونسية مجالا لهم، وانضموا إلى صف "علي باشا" أثناء الفتنة الباشية، ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص17.

المدفعية وذلك بهدف التقليل من ارتكازه على العنصر البشري[1].

بالإضافة إلى هذا، فقد أنشأ فرقة عسكرية، تتشكل من العبيد السود، والتي كانت تعرف بحوانب القصبة، حيث تتولى حراسة القصر، ويختلف تنظيمها عن مجموعة الحوانب الأخرى، فهي موزعة إلى أربعة فرق تحت إمرة أربع أغاوات، يساعدهم أربعة كواهي، وأربعة شواش[2].

واستمرت ظاهرة العنف في سياسة "علي باشا" اتجاه الجيش، حيث منع الجند من سكنى الفنادق بوسط المدينة، وأسكنهم الشقق بعد إخلائها من سكانها، وذلك من أجل تفريقهم، وحدث هذا بعد محاولة الانقلاب التي قام بها الجند سنة 1743م[3].

4-الصراع بين علي باشا وابنه يونس:

قام يونس بالتمرد على والده، بسبب المؤامرة [4] التي دبّرها له أخوه "محمد باي"، وتحصن بالقصبة مع أتباعه وأغلبهم من النصف القبلي للبلاد، وحدث هذا يوم الاثنين 09 جمادى الثانية سنة 1165هـ/ 1752م، وتمكن من السيطرة على القصبة، وتمت مبايعته بايا من طرف الجند الأتراك[5]، والحوانب، المساجين الذين حرّرهم، فتمكن من السيطرة على مدينة تونس لمدة خمسة وخمسين يوما تمّ خلالها حدوث مواجهات بين "يونس" من جهة وشقيقيه" محمد" و" سليمان" من جهة أخرى، ولم يحرز أي طرف على انتصار، لذا لجأ "علي باشا" للقبائل التي كانت متحالفة معه، ليشكّل منها جيش الزواوة، وقطع عليه الطريق الى البحر حتى يعترض أي محاولة لفراره. ورغم كل المحاولات التي قام بها "يونس" للصمود إلا أن نفاذ الذخيرة كان أكبر مشكلة واجهته، لذا قرر التوجه إلى قسنطينة ومعه بعض رجاله، وتمّكن "محمد " وسليمان" من دخول مدينة تونس، وأمر "علي باشا" جنوده باستباحة المدينة لمدة خمسة أيام، و القي القبض على الجند المتورطين ونفى عدد

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...،المرجع السابق،ج 1، ص 183.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 24.

(3 أحمد قاسم: المرجع السابق،ص 267.

(4) قام "علي باشا" بمنح قيادة المحلة لابنه "محمد باي" نظرا لغياب "يونس" بالساحل، وهذا ما جعل المحلة عرضت للنهب بسبب ضعف "محمد باي"، مما جعل "يونس" يشكي ضعف أخيه لوالده حتى لا يخرج على المحلة، فكان هذا سببا لبداية العداوة بين الأخوين وخاصة بعد وفاة والدتهما "كبيرة مامية" ، وبدأ "محمد باي" في إسقاط مكانته عند "علي باشا" بكل الطرق، إلا أن نجح في ذلك. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص ص 138، 142.

(5) من أسباب انضمام الأتراك إلى يونس العطايا التي منحها لهم ورفع أجورهم وإعادة بعضهم إلى الخدمة العسكرية بعدما طردوا منها، ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 205.

منهم إلى الأستانة ، والباقي عذبهم[1].

واستمر الصراع بين أبناء "علي باشا"، لكن هذه المرة بين "محمد" و" سليمان" ودون مواجهة والسبب في ذلك، هو تخوف "محمد" من منافسة أخيه له على ولاية العهد، وخاصة أن "سليمان" كان مقربا كثيرا من "أبيه، وله مكانة عند الجند الانكشارية، هذا جعل "محمد باي" يتمادى في تصرفاته بدس السم لأخيه "سليمان" يوم الجمعة صفر 1168هـ/1754م، مخلفا ورائه ابنه "نعمان باي" وعندما علم "علي باشا" قام بإعدامه [2]. وهنا يتضح لنا أن "علي باشا" ورث أبناءه الحقد والكراهية، وشغفهم بالسلطة بغض النظر عن هوية الطرف المنافس.

لذا تشير مصادر القرن الثامن عشر ميلادي، ونخص بالذكر "الصغير بن يوسف"، و"حمودة بن عبد العزيز" إلى الصورة القاتمة حول شخص "علي باشا" وفترة حكمه، بحيث تذكر أنه كان متسببا في الفتنة التي أدت إلى انقسام المجتمع بالايالة، وما صاحب ذلك من قتل وسلب للأموال، وهذا ما يرجح كفة الحسينيين وشرعيتهم في الحكم، وبالتالي فإن تشويه صورة الفرع الباشي كانت من إحدى الركائز التي قامت عليها بناء الذاكرة الحسينية.[3]

ثالثا–عودة أبناء حسين بن علي واستعادتهم للسلطة:

حاول أبناء "حسين بن علي" استرجاع السلطة سنة 1746م، لكن محاولتهم باءت بالفشل وتعرف هذه المحاولة " بخطرة الجزيرية الكذابة" [4]، وكانت المحاولة الثانية ناجحة سنة 1756م[5]، ولعب أتراك الجزائر دورا كبيرا في إعادة أبناء "حسين بن علي" إلى السلطة. ومن هنا نتساءل: ماهو السبب الذي دفع حكام الجزائر لتغير موقفهم من "علي باشا"؟.

يشير الأستاذ الباحث "عمار بن خروف" أن العلاقات الجزائرية التونسية في عهد كل من الداي " محمد بن بكير" و"علي باشا" تميزت بالسّلام الحذر، نتيجة جملة من العوامل، لعل أبرزها

---

(1) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 204، 208.

(2) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ج1، ص 95.

(3) فاطمة بن سليمان:**قراءة الإخباريين**...، المرجع السابق، ص77.

(4) جهز باي قسنطينة "حسين باي" محلة في ربيع الأول سنة 1159هـ ، فوصل إلى منطقة الكاف وقدمت لهم العرب المدد والرجال، لكن قائد المحلة تراجع عن المواجهة و السبب يرجع إلى إغرائه بالمال فعاد الإخوة "محمد الرشيد " وعلي باي" إلى قسنطينة أين تلقوا نبا وفاة أخاهم الذي بقي في قسنطينة" محمود باي" في الحادي عشر من شوال سنة 1159هـ. ينظر: محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 101.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 182.

إيواء الجزائر لخصوم هذا الأخير، وهم ابني "حسين بن علي"، "محمد الرشيد"، و"علي باي"، وأنصارهما من التونسيين الذين فروا إلى الجزائر بعد فشل حملة 1746م، بالإضافة إلى ابن "علي باشا" "يونس" بن "علي باشا"؛ الذي اصطحب معه إلى الجزائر مائة وخمسين من الأتراك، وألف فارس عربي أين استقبلهم باي قسنطينة "حسن عشي"، الذي كانت تربطه علاقة جيدة مع باي تونس "علي باشا" الذي حاول إقناع الداي "محمد بكير" وباي قسنطينة للقضاء على خصومه، أو تسليمهم له، لكن دون جدوى، وضعف أمله في ذلك بعد وفاة باي قسنطينة سنة 1753م ، وتولي "حسن أزرق عينو"الذي نصب له العداء[1]. فماهو سبب ذلك؟

لعل من أسباب هذا العداء هي جملة من التراكمات، والمتمثلة في استقبال "علي باشا" للفارين من الجزائر ومنهم فريق من الجند عددهم ألفين وثلاثمائ ة كلّفوا بجباية الضرائب فاستحوذوا عليها وغادروا نحو تونس، كما غادرت قبيلة من الحنانشة إلى تونس هروبا من دفع الضرائب، مما جعل باي قسنطينة يرسل إلى "علي باشا" لردهم، فلم يتلق ردا منه، ولم يتوقف الأمر عند هذا بل تجاوزه بقيام "علي باشا" بالهجوم على قبيلة النمامشة بالأراضي الجزائرية، لنهبهم ركب الحجيج المغربي، وعدم دفعهم للضرائب مقابل تسوقهم في تونس ، ولم يكن للجزائر رد فعل قوي على هذا التجاوز بسبب الخطر الخارجي الذي يهدد مدينة الجزائر، ورغم ذلك قام باي قسنطينة بغارة على الأراضي التونسية لمعاقبة القبيلة التي فرت من قبيلة الحنانشة[2].

ومن خلال هذا العرض، يتبادر لنا تساؤل هام، يتمثل في الآتي: لماذا وقف حكام الجزائر لصالح أبناء "حسين بن علي" ولم يقفوا لصالح "يونس بن علي باشا"؟

احتدم التنافس على أشده بين "يونس" و أبناء عمّه "حسين بن علي" بالجزائر، وبالرغم من محاولات "يونس" استعطاف داي الجزائر "علي باشا" الملقب "ببوصبع" لإعادته إلى العرش، إلا أن الأخير كانت بينه و بين "يونس" حزازات، منذ أن كان يعمل تحت إمرة أبيه "علي باشا"، فلم يعامل الجزائريين معاملة حسنة [3]. إن موقف "يونس" السابق غير المشرف أدى بداي الجزائر لمساندة أبناء "حسين بن علي" لاسترجاع ملكهما بدلا منه[4].

---

(1) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص 281، 283.

(2) نفسه، ص ص 283، 291.

(3) ألفونسو روسو : المرجع السابق، ص 210.

(4) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 289.

عندها توجهت حملة جزائرية ضخمة نحو تونس، عام 1169هـ/ 1755م، بقيادة "حسن باي زرق عينو" [1]،ولضمان تدخل ناجح ضيق باي قسنطينة الأسر على "يونس" [2]، واجتاحت محلة الجزائر الأراضي التونسية إلا أنها كادت أن تتوقف في طريقها، بسبب أن داي الجزائر راسل "حسن باي" بالعدول عن شن الحملة، التي لا يمكن التكهن بنتائجها، وذلك بإيعاز من أنصار "علي باشا" بالجزائر، و كان داي الجزائر "علي بوصبع" أيضا مترددا بسبب الوباء [3]. ورغم ذلك استطاع "حسن زرق عينو" أن يقنع داي الجزائر بتَغْيير رأيه في أمر سير المحلة، و بالفعل أمر الداي بمواصلة السير، حيث وصلت المحلة أسوار مدينة تونس، بعد إخضاع مدينة الكاف، وضربت حولها حصارا شديدا، تبادل الطرفين خلالها طلقات البارود و المدافع[4]، و كادت الأمور أن تحسم لصالح جند مدينة تونس من الإنكشارية المتحصنينن بأسوار المدينة، غير أنّ حُسن تدبير " علي بن حسين" و معرفته بخبايا العاصمة تونس، استطاع أن ينفّذ هجوما كاسحا قضى به على مقاومة ابن عمّه "علي باشا" و ابنه "محمد"، وبذلك تّم الاستيلاء على المدينة، والقبض عليهما وقطع رأسيهمافي عام 1169هـ/25سبتمبر 1756م، و تم تسليم الحكم ل "محمد بن حسين بن علي"[5].

ويشير الأستاذ الباحث "عبد الحميد هنية" أن الظروف التي تولى فيها أبناء "حسين بن علي"، لم تكن مشرفة، إذ كان وصولهم للحكم مقابل الغنائم الكبيرة التي حصل عليها الجيش الجزائري، وخاصة على اثر استباحة المدينة[6]، اضافة الى الالتزام الذي قدمه أبناء "حسين بن علي" والمتمثل في دفع عوائد سنوية لأيالة الجزائر[7]، وفي نفس السياق تستدل الأستاذة الباحثة "فاطمة بن سليمان" بما ذكره "الصغير بن يوسف" أن زحف أتراك الجزائر على تونس ونهبها كان بمثابة زحف الماغول على بغداد ثم تستطرد حديثها بأن هذا الوصف مبالغ فيه، لكنها لا تنفي أعمال النهب التي قام بها الجيش الجزائري[8]، وهنا سنحاول أن نرد على هذا الطرح لأمر سقط من وجهة نظرهما، أي

---

(1) للاطلاع على تفاصيل أكثر .ينظر : عمار بن خروف: المرجع السابق، ص289.

(2) أحمد الشريف الزهار : المصدر السابق، ص 34.

(3) الصغير ابن يوسف : المصدر السابق، ج4، ص 29.

(4) حدثت عدة معارك أبرزها مناوشة الحريرية 22 جويلية، ومعركة الزياتين 24 جويلية، ومناوشات في 14 أوت و24 أوت من نفس السنة، للاطلاع على حيثيات هذه المواجهات ينظر: عمار بن خروف: المرجع السابق، ص307.

(5) أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2، ص ص 151- 154.

(6) ----: المرجع السابق، ص 184.

(7) فيما يخص هذه العوائد أدرجنا جزءا منها فقطفي الملحق رقم7.

(8) ----: **قراءة الاخباريين التونسيين**...، المرجع السابق، ص 81.

نعم قام الجيش الجزائري بنهب الأموال، لكن لم تسقط معه الأرواح، في حين أن الجزائريين خلصوا البلاد من فتنة أكلت الأخضر واليابس أحدثت خسائر في الأموال والأرواح فأيهما أفضل؟.

أ–عهد الباي "محمد الرشيد" 1756م/1759م:

تم تنصيب "محمد الرشيد" في وضع سادته الفوضى بسبب الأعمال التي ارتكبتها الطائفة التركية بتونس، وذلك بتشجيع من أتراك الجزائر ، الذين فرضوا تعويض مصاريف الحملة على النظام الجديد، وبغض النظر عن النتائج السيئة التي ترتبت عن عودة الحسينيين للحكم ،فإنهم استطاعوا تثبيت النظام من جديد (1)، وتمت مبايعته من الخاصة والعامة وجلس على كرسي الحكم (2)، لمدة ثلاث سنوات فقط ابتداء من 1756 إلى غاية سنة 1759م (3).

وقد حاول الباي خلال هذه الفترة أن يعيد ما أقره والده "حسين بن علي" من تنظيمات، ويقضي على ما استحدثه "علي باشا"، فقام بجمع كل الوثائق التي تشمل الرسائل التي خلفها "علي باشا"، وكل ما يتعلق به، كما وجمع رجال الدولة وأعيان العرب والأهالي وأمر بحرقها بين أيديهم، حتى يؤكد لهم بأن زمن الظلم قد ولى ، وطرد كل الوشاة ، وحكم بالعدل والرفق والحلم فكسب بذلك ود الأهالي، وسير شؤون البلاد، وساعدته الظروف بأن كانت فترة حكمه خصبة زرع وحصد الناس الخير الكثير(4). واستطاع أن يفرض خلالها الاستقرار و السلم، وحظي بمكانة حسنة بين أهل تونس، كما اختصّه المؤرخون بالثناء وتخليد أعماله، التي اتّسمت بالعدل والإنصاف (5)، ومن جملة الانجازات التي قام بها أنشأ طاقم للعزف أثناء الاستعراضات العسكرية خلال تنقلات الباي أو لتحيته في أوقات معينة من يومه ، وتميزت هذه الموسيقى، بأنها كانت بألحان تركية الأصل أو مقلدة للألحان التركية(6).

وخلال فترة حكمه لازمه المرض ففوض أخاه "علي باي" لتدبير شؤون الايالة ولازم هو قصره في منوبة الذي يقع على بعد أميال من باردو، وأحاط نفسه بالعديد من الشعراء وعلى رأسهم من

---

(1) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس** ...، ص 185.

(2) محمد بن محمد مخلوف: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتاب العربي، بيروت 1929،ص 166.

(3) Venture De Paradis: **Tunis Et Alger Au XVIII Siècle**, La Bibliothèque Arabe Sindbad, Paris 1983, pp 80, 81.

(4) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ج1، ص 110.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص ص 156،159.

(6) أحمد عبد السلام : المرجع السابق، ص97.

كانوا معه في الجزائر، من أمثال الأديب القيرواني "أحمد الاصرم "[1]، وبقي على هذا الحال الى غاية وفاته مخلّفا ولدين صغيرين وهما:: "محمود" و"إسماعيل" وأوصى أن يكون أخيه "علي " وصيا على ولديه[2]،ولم يكونا قد بلغ سن الرشد بعد لاعتلاء السلطة، غير أنه تم الإجماع على منح الحكم لعمهما "عليّ" [3]، بعد أن تعهد بتسليم السلطة للإبن الأكبر "إسماعيل"،حين ما يبلغ سن الرشد[4].

ب–عهد "علي باي" 1782/1759م:

شهد النظام السياسي والعسكري والإداري الذي أحدثه "حسين بن علي" تطورا كبيرا، بعد عودة أبنائه إلى السلطة فتم إحيائه وتطبيقه بمرونة كبيرة عكس ما كان في عهد "علي باشا" صاحب الفتنة، وهذا التوجه الذي سلكه أبناء "حسين بن علي" كان سببه الحذر على الأقل في بداياته وخاصة أن الإجراءات الصارمة، لم تطبق بشكل علني، ونقصد بذلك قتل العناصر التي لم تخضع للسلطة عند عودة الحسينيين للسلطة[5]، وهذا يبين لنا أن أبناء "حسين بن علي" تحولوا من سياسة الاستبعاد إلى سياسة الاستقطاب .

وقد تولى "علي باي" السلطة، حيث تمت مبايعته في 14 جمادى الثانية 11/1172 فيفري 1759م[6]، وفي نفس السنة، أرسل له الباب العالي قفطان الولاية وقفطان الباشا؛ أي تم توليته بايا وباشا[7]، كما عرف بأخلاقه العالية وبكفاءته في الشؤون الإدارية والحربية، وهذا ما جعل البلاد تنعم بالأمن؛ على الرغم من الصعوبات التي واجهته في بداية حكمه[8]، فسار على نهج أخيه، حيث أقر

---

(1) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص69. و للاطلاع على شخصية أحمد الاصرم ينظر، محمد النيفر: **المصدر السابق**، ج2، ص ص 30،32.

(2) عزيز سامح ألتر: **الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا**، ترجمة عبد السلام أدهم، ط1، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت 1969،ص 365.

(3) Venture De Paradis: Op, cit, p 31.

(4) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 21.

(5) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ج1، ص 187.

(6) حمودة بن عبد العزيز : المصدر السابق، ج1، ص ص 44، 45.

(7) تم تجيد البيعة من طرف الباب العالي في ذي الحجة من عام 1172هـ، وفي شهر شعبان من العام الموالي، ثم في رجب عام 1176هـ ، حيث أرسل الباي "إبراهيم خوجة" مصحوبا بهدية للباب العالي تشمل على أسلحة ومجوهرات وسبح مرجان وعنبر وسفاسر حرير وسفاسر جربي وجريدي وشواشي قيمتها 17214 ريال ، وطلب منه بعض المؤن الحربية. أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 220، الملف 394 الورقة 3. ينظر: الملحق رقم 8.

(8) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 219.

رجال سلطة أخيه على مناصبهم، واصطفى بمجلسه العلماء لولعه بالعلم[1].

وتميزت سياسته بالمرونة، حيث تخلى عن قسم من اختصاصاته بتدخله المباشر في الحياة الاقتصادية، وترك الباب مفتوحا أمام الأعيان الذين استغلوا خيرات البلاد لصالحهم، وربطوا علاقاتهم من جهة مع السلطة ومن جهة أخرى مع التجار الأجانب[2].

أما بالنسبة للجيش الانكشاري فلم يتعرض للاضطهاد الذي شهده في عهد "علي باشا"، لكنه في نفس الوقت لم يحض الجيش الانكشاري بعناية خاصة، حيث بادر "علي باي" إلى إضعاف الجيش كي يقلّل من خطره، وذلك بالتقليل من مصاريفها. وهناك عوامل أخرى ساهمت في تحديد طبيعة حكم "علي باي"، أشار إليها "محمد الهادي الشريف"حيث يقول أنه كان ذي طباع هادئة و متواضعا نتيجة لتربية دينية صارمة ، وجبانا [3] نتيجة التجارب التي عاشها أثناء الفتنة الباشية وحياته في الجزائر[4].

1-ثورة "إسماعيل بن يونس"[5] 1759- 1762م:

بعد وفاة "محمد الرشيد" أرسل شيخ قبيلة بورحال بجبل وسلات التي كانت تكن العداء للباي المتوفي؛ بسبب الأعمال الشاقة التي فرضها عليهم، وهي نقل الجير إلى القيروان، "أحمد السهيلي" الى "اسماعيل بن يونس" يخبره بوفاة الباي فقال هذا الأخير: " ... أنتهز هذه الفرصة وأبلغ هذه اللقمة و أسرع هذه الشربة لأن مملكة تونس ما بقى مالكها إلا واحد وكثير من الرعية ليس له مساعد ، وأنا إلى متى هنا قاعد وليس لي في مملكة أبي وجدي معاند، وأحرى معي أهل جبل وسلات، وأهل قرية جمال....".سار "سليمان" إلى قرية جمال التي ناصرته، فأرسل له الباي محلة على رأسها أحد خواصه[6]، وهو "الحاج علي رايس"، لكنه لم ينجح في القضاء على التمرد ، مما

---

(1) محمد بن مخلوف: المصدر السابق، ج2، ص 166.

(2) محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس**...، المرجع السابق، ص87.

(3) هناك تضارب بين المصادر التي تنوه إلى شجاعة الباي، وهذا بديهي على اعتبار أن مؤرخيها هم مؤرخي بلاط في حين ترى بعض الدراسات مثل دراسة محمد الهادي الشريف أن الباي كان يتميز بالجبن، أما بالنسبة لموقفي من هذا فارجح ماجاء في المراجع كون الباي كان رجل سلم أكثر منه رجل حرب.

(4) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس**...،المرجع السابق، ج1، ص 187.

(5) هو ابن يونس وحفيد "علي باشا" ، قام بالتحالف مع القبائل التي بقيت موالية للباشين كقبائل جبل وسلات وبعض القبائل من الساحل وبالخصوص قبائل الجمال وقبائل بني زيد وماجر وأولاد سعيد وأولاد عيار، ينظر: المرجع نفسه، ص 186.

(6) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج 4، ص ص 149، 151.

جعل الباي يجهّز محلة أخرى، خرج على رأسها رفقة أوجاق الصبايحية والجند، وحدث صدام بين الطرفين انتهى بهروب "إسماعيل" إلى جبل وسلات، أما أهل جمال فبدؤا بالفرار في كل اتجاه[1].

وفي البداية لم يستقبل "إسماعيل" بالجبل لخوفهم مما قد يحصل، فبات ليله وفي الصباح قدم له شخص، وأخبره أن مائتي مقاتل من شباب أهل وسلات قد أتوا لنصرته، لكن "إسماعيل" بقي في الجبل يطلب العون من شيوخها الذين ظلوا ممتنعين، بل وأرسلوا إلى "علي باي" عدم نصرتهم لإسماعيل، فأرسل الباي " أحمد الاصرم القيرواني" الفقيه الكاتب ورئيس الكتبة بتونس، ومعه "عمر السهيلي" أخ "أحمد السهيلي" للتأكّد من ذلك فوجدوا أن أهل وسلات نكثوا العهد وانضموا لصف إسماعيل"[2].

وقام الباي باستعمال منهج جديد؛ بحيث أراد الحرب لكن دون مجازفة، لأنه يدرك صعوبة الانتصار على أهالي جبل وسلات، فطوق الجبل في مواسم حصاد الشعير، لأنه يمثل أهم محصول يزرع عندهم، وهذا لمدة ثلاث سنوات ، كما أعطى أوامر للقبائل الأخرى بإفساد زرع وسلات ومارس معهم سياسة التجويع . أما بالنسبة ل"إسماعيل" فقد كان يتحرك في شهر جانفي موسم توالد الأغنام حيث يصبح القطيع بطيء في التنقل،فكان حينها ينظم هجوم على قطعان قبائل جلاص والكعوب[3].

كما قام "إسماعيل" بالتحالف مع قبائل بني زيد وماجر وأولاد سعيد، سعيا منه في نشر الثورة ضد السلطة، وفي المقابل انضم "محمد بن سلطان" شيخ الحنانشة إلى الباي، وتم تضيق الخناق على القبائل السابقة الذكر[4] بتوجيه محلة عسكرية نحو قبائل ماجر وأولاد عيار و أولاد مناع الذين أخذوا قافلة قسنطينة وقاد الباي المحلة بنفسه، وخلف وراءه "رجب خزندار"، ونزل على أولاد عيار فاستسلموا ، ثم أقبل عليه مشايخ قبيلة ماجر معتذرين، وجعلوا على أنفسهم ألف ناقة وأربعمائة فرس، فقال الباي لهم: ".. إني قابل منكم وكاف عنكم مع علمي باني إذا رجعت عنكم إلى تونس رجعتم إلى إسماعيل .."، فعاهدوه ألا يعودوا لهذا ، ثم توجه إلى أولاد مناع إلى نواحي الجريد فأرسل إليهم شيخهم "صميدة بن سليمان بن أحمد" ليطلب منهم إرجاع ما أخذوه عن أهل قسنطينة

---

(1) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج4، ص ص 151- 156.

(2) حمودة بن عبد العزيز: الكتاب الباشي، المصدر السابق، ج1، ص ص 63- 65.

(3) محمد فوزي المستغانمي: **إدارة أزمة عودة الحسينيين للسلطة وثورة إسماعيل بن يونس 1756– 1762م**، محاضرة تم إلقاؤها على الإذاعة التونسية، من 9 إلى 10صباحا، 10جويلية 2017. نسخة من القرص المسجل تحت يد الباحث.

(4) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ص186.

فأجابوه على ذلك[1].

ويشير الأستاذ الباحث"محمد فوزي المستغانمي" أن "إسماعيل" ارتكب خطأ وذلك بسبب بالتحالفات التي عقدها حيث ارتفع عدد الرجال بالجبل، وهذا ما أحدث أزمة غذاء في ظل الحصار المضروب عليهم، مما جعلهم يتخلصون من النساء بإنزالهم من الجبل، وقدم الباي في المقابل إحسان بقيمة عشرة ريالات للذي يبشره بنزول النساء، مما يبين أن أهل الجبل أصبحوا غير قادرين على الصمود نتيجة سياسة التجويع التي اتبعها الباي[2].

وقد بدأ أهل الجبل بالنزول منه والاستسلام ، في حين تمكن "إسماعيل " من الفرار [3] بعد إعداد خطة[4] محكمة مع أولاد سعيد، حتى ينفذ من أهل وسلات دون أن يشعروا به فكان له ذلك، ثم فر أحمد السهيلي إلى قلعة سنان ولحقته قبيلة شارن، وكادوا أن يقتلوه لولا تحصّنه بها [5]، أما "إسماعيل" فقد توجه نحو قسنطينة[6] ثم انتقل إلى الجزائر أين تمّ سجنه إلى غاية وفاته[7].

2-إخلاء جبل وسلات 1762م :

قام "علي باي" بإخلاء جبل وسلات من أهله، بشكل تام وفرقهم على البلاد بسبب تعاونهم مع "إسماعيل " [8] واستهدف القرار أيضا أهالي جبال عمدون وغيره من المناطق، ونظرا لأهمية الحدث، فإن الكثير من المؤرخين يعتبرونه معلما تاريخيا فاصلا في تاريخ الحسينيين، بسبب الحراك الاجتماعي الذي حدث بعد عملية الإخلاء، وحتى على الصعيد الاقتصادي والعسكري كون أن المنطقة شكّلت قوة عسكرية واقتصادية، تمثلت في أنها موطن القبائل المحاربة من جهة وتعاطيها للأنشطة الفلاحية والتجارية من جهة أخرى[9].

---

(1) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص ص 69.

(2) محمد فوزي المستغانمي: **إدارة أزمة عودة الحسينيين**...، المحاضرة المسجلة السابقة.

(3) حمودة بن عبد العزيز: الكتاب الباشي، المصدر السابق، ج1، ص 88.

(4) للا طلاع على تفاصيل الخطة ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج4، ص ص 189،188.

(5) نفسه، ص 189.

(6) التقى "اسماعيل" بوالده "يونس" لذي كان أسيرا عند الباي "أحمد القلي" (1771/1756م). ينظر: حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص 90.

(7) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع في تونس** ...، المرجع السابق، ص186.

(8) محمد بن مخلوف: المصدر السابق ، ص 166.

(9) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 184، 185.

وبهذا تمكّن الباي من استئصال بؤرة التمرد في البلاد، بعد تشتيت أهل وسلات، وتعرض عدد منهم للقتل والتشريد، وتم تقديم قائمة للباي بأسماء المتورطين، لكنه مزقها دون الاطلاع عليها(1).

ج-شرعية انتقال السلطة من "علي باي" إلى ابنه "حمودة باشا":

هناك العديد من الإشارات التي تميز بها "حمودة باشا" لإعداده لولاية العهد منذ الصغر فتقديمه وتلقيبه بالباشا من طرف أبيه "علي باشا" على حساب ابن عمه "محمود باي"قد يكون أحد العوامل المفسّرة للأولوية التي مهدت له الطريق لتولي السلطة، على حساب ابن عمه "محمود باي"، وهذا راجع إلى الاختلاف الكبير بينهما في القدرات، حيث تجمع المصادر أن "محمود" باي كان أقل ذكاء وشخصيته ضعيفة مقارنة مع "حمودة باشا(2).

ولما اعتلى "علي باي" السلطة تعهد بالتخلي عن الحكم لأبناء شقيقه المتوفى "محمد باي الرشيد"، وهما: "إسماعيل باي" و "محمود باي"، عملا بالمبدأ الأساسي الذي يقضي بتولي الحكم لأكبر الأمراء سنا في العائلة الحسينية، لكن "علي باشا" خالف هذه القاعدة لصالح ابنه "حمودة" الذي كان أصغر سنا من ابني عمه(3).

لذا بدأ "علي باشا" في التدابير اللازمة لتحضير "حمودة باشا" للحكم، في سن مبكرة (4). حيث عيّنه مساعدا له في تسيير شؤون الأيالة ؛ وعمره لا يتجاوز الثامنة عشر، فأثبت "حمودة باشا" قدرته على ممارسة السلطة في كنف أبيه (5). ومنذ سنة 1774م ، تم تعينه من قبل أبيه للنظر في القضايا المعروضة على محكمة الباي(6)، وفي سنة 1777م تولى بنفسه قيادة الجند، فتميز عن جميع

---

(1) محمد فوزي المستغانمي: **إدارة أزمة عودة الحسينيين**...، المحاضرة المسجلة السابقة.

(2) ولد ليلة السبت 18 ربيع الثاني 1173هـ/ 8 ديسمبر 1759م، وقد أشار أحمد بن أبي الضياف إلى نفس التاريخ، وكذلك السنوسي. من أم هي جارية من القرج اسمها "محبوبة" وكان له أخوان وخمس أخوات، وهم "حسين" الذي توفي منذ صغره و"عثمان باي"، الذي تولى العرش، بعد وفاة "حمودة باشا". لكنه قتل من طرف ابن عمه "محمود باي". أما الأخوات الخمس فاثنتان منهن تزوجتا الوزير الأول "مصطفى خوجة"، والثالثة تزوجت "محمود باي"، ينظر، رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في تونس (1782– 1814م)**، منشورات الجامعة التونسية 1980، ص 72. وللاطلاع على تفاصيل عائلة "علي باي" ينظر،

J. J. Marcel: **Histoire De Tunis Précédée D' un Description de Cette Régence par le Docteur Louis Frank** , Didot frères, paris1851, p 196.

(3) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 231.

(4) محمد فوزي المستغانمي: **بلاط باردو** ...، المرجع السابق، ص 234.

(5) محمد بن عمر التونسي: **تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان** ، حققه وكتب حواشيه خليل محمد عساكر ومصطفى محمد مسعد، راجعه محمد مصطفى زيادة، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1965م، ص 118.

(6) تتولى هذه المحكمة شؤون التجار والفلاحين والجنود. ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص ص 82، 83.

من تولوا قبله هذا المنصب[1].

رابعا–تولية "حمودة باشا"في عهد أبيه 1777م–1782م:

إن كفاءة وقدرة " حمودة باشا" في إدارة البلاد، أهلته لمنصب باي تونس [2]، فعندما تقدم "علي باشا" في السن، وبدأ المرض يصارعه؛ طلب منه وزراؤه أن يولي ابنه من بعده، لكي لا يقع خلاف يحدث الفتنة في البلاد. فبدأ "علي باي" بتقريب أول منافس لابنه على عرش تونس، وهو "محمود باي" والأحق منه بالولاية كما ذكرنا سابقا، وهذا بإكرامه ومصاهرته، فزوجه من إحدى بناته، وبقي الأمر هكذا حتى ضمن أنه لن يعارض على تقديم "حمودة" عليه للولاية.

وفي الحقيقة هناك سببان آخران كانا كفيلين باقتناع "محمود باي" بأهلية "حمودة" عليه وهما، اعترافه بقدرة "حمودة" عليه نظرا لحزمه ونجابته، يضاف إلى ذلك أن "محمود باي" كان قد أصيب بمرض العضال الذي أنهكه، وهنا طلب "علي باي" من "محمود باي" تقديم الولاية لابنه"حمودة" متحجّجا بذلك، أنه مطلب أهل الحل والعقد في تونس، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أنه غير قادر على مواجهة حكام الجزائر؛ بسبب عدم جاهزيت هومرضه. فوافق "محمود باي" على عرض عمه، فنصب الباي ابنه لمباشرة الأمور نيابة عنه في سنة 1184هـ/ 1777م[3].

وليحصل "علي باشا" على قرار رسمي لإضفاء صفة الشرعية على تولية ابنه "حمودة باشا" السلطة في تونس، أرسل إلى السلطان سليم الثالث بالباب العالي رسالة، ومما جاء فيها: «...الناس اتفقوا على تقديم ابني لكبر سني، وضعف بدني...» [4]. فوصل بعد ذلك الفرمان العثماني، عن طريق مبعوث الدولة العثمانية الذي توجه إلى قصر باردو أولا ثم إلى الديوان [5]، أين يتم تعيين البايات[6]؛ مصطحبا معه ولي العهد "حمودة باشا"، ومعهم رجال الدولة وأعيان البلاد فاستقبلهم رجال الديوان، بحضور "محمود باي"، الذي تأكد أن أهل الحل و العقد هم من طلبوا بتنصيب "حمودة باشا"[7]. وتشير إحدى الوثائق الأرشيفية أن الدولة العثمانية أرسلت له قفطان الباشوية إلى

---

(1) محمد فوزي المستغانمي: **بلاط باردو** ...، المرجع السابق، ص 243.

(2)ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 290- 293.

(3) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 213.

(4) نفسه، ج 2، ص 213.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2، ص 213،.

(6) محمد فوزي المستغانمي: **بلاط باردو**...، المرجع السابق، ص 237.

(7) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2، ص 214.

"علي باي" وقفطان لولي العهد "حمودة باشا" عام 1191هـ/1777م عن طريق المبعوث "قبجي باشا" الذي منحه الباي عن كل قفطان 1756 ريالا وللشاوش الذي معه 400 ريالا، وفي عام 1198هـ/ 1784م قدم نفس المبعوث مصحوبا بقفطان التولية ل "حمودة باشا" الذي منحه 3350 ريالا، ولاتباعه 20 ريالا(1).

وقد توجه "حمودة باشا" ومعه المبعوث العثماني، والأعيان من الديوان إلى قصر باردو، في موكب حافل، ولما دخل القصر وجد أباه في الانتظار، فجلس بصحن البرج، وبايعه المجلس الشرعي، و كبار الجند وأعيان الحاضرة، ثم توجه إلى بيت الباشا، وأول من بايعه بها هو ابن عمه" محمود باي"، وتمت هذه البيعة في شهر محرم عام 1191هـ/ 9 فيفري1777م، وأصبح بمقتضاها "حمودة باشا" وليا للعهد (2).

أ–التشكيلة السياسية الجديدة في البلاط التونسي:

خص الباي "علي باشا" ابنه في هذه المرحلة – ولاية العهد – بطاقم إداري إلى جانب طاقمه، وتواصلت ثنائية التشكيلة الحاكمة إلى غاية 1193هـ/1779م، أين وقع إدماج قائمتي الطاقمين مع أولوية مطلقة للشخصيات المكونة لقائمة أتباع "حمودة باشا"، المكونة من الوزير الأول "مصطفى خوجة"، و"سليمان خزندار" (3). ونلمس من هذا الإجراء أن "علي باشا" أراد إبعاد بعض الأشخاص من الحكم بطريقة غير مباشرة، وفي المقابل يعطي لابنه حرية اختيار من يسير معه شؤون الأيالة مستقبلا.

1–علي باشا يرسّخ سلطة ابنه:

ازدادت صحة "علي باشا" تدهورا، فبدأ باتخاذ التدابير اللازمة لضمان انتقال الحكم إلى ابنه دون حدوث معارضة، فقرر توليته منصب القضاء في مكانه، وهذا المنصب له هيبة وامتيازات كبيرة. وقد بدأ "حمودة باشا" يباشر تسير شؤون البلاد؛ ولم تكن لهذا الاجراء أهداف خافية على أحد، لذا شعر بعض رجال الدولة بحدوث الفتنة حول عرش تونس بعد موت "علي باشا"(4).

---

(1) مراسلات خاصة بالهدايا والعوائد والاداءات السنوي الصادر من تونس الى الدولة العثمانية. أ. و . ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 220، الملف 394، الورقة 4. وللاطلاع على الوثيقة. ينظر: الملحق رقم9.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 2، ص 214.

(3) محمد فوزي المستغانمي: **بلاط باردو**...،المرجع السابق، ص236.

(4) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 235.

ورغم تولي "حمودة باشا" تسير شؤون الأيالة في وقت مبكر، وقبول السلطان العثماني بذلك الأمر، والحصول على تأييد "محمود باي" صاحب الحق الشرعي في الولاية، إلا أن ذلك لم ينف احتمال وقوع الفتن بعد وفاة " علي باشا"، وانتقال ولاية العرش لابنه[1].

وفي هذا الصدد كتب الشاعر "محمد الورغي" قصيدة تؤكد وتكرس فكرة تمرير الباي"علي باشا" السلطة إلى ابنه وهذا بيت منها يقول فيه:

توسم حمودة مبلغ المنى وفي خلق المأمون عارضة النبل[2].

2-جوانب من شخصيته و خصاله:

وصفه طبيبه الخاص "لويس فرانك""Luise Frank"[3] قائلا: «...تميز بطول القامة، وتناسب الأعضاء، أنيق في مظهره، ويحمل في سماته طابع الرقة، وملامح الذكاء وهو واحد من أجمل رجال البلاد التونسية. ومظهره هذا جعله يفرض هيبته بشخصية ثابتة غير مزعزعة.. »[4].

وقد وصفه "فانتور دو بارادي"" Venture de Paradis" قائلا: « ...هذا الأمير جميل ذو قامة طويلة وبدين يتميز بالفكر والحكمة وله معرفة ليس كالمستبدين في أفريقيا أو آسيا، ويحكم حسب مبادئ أبيه الذي كان أحد الرجال الأكثر استقامة وإنسانية... »[5].

وقد تميز "حمودة باشا" بعدة خصال حسنة، ساهمت في تثبيت حكمه، والتي تمثلت في قوة حزمه وغيرته على وطنه، لذا سعى لبذل كل الجهود حتى يحسن من وضع الايالة الداخلي والخارجي. كما عرف بحبه لأهله فقربهم إليه، وخاصة بن عمه "محمود باي"؛ منافسه الأول على عرش تونس. وهذا يدل أنه حاول، منذ البداية أن يقضي على كل مصادر الخطر التي قد تهدد حكمه[6].

وقد أجمعت الدراسات التي إطلعت عليها، بأن "حمودة باشا" كان حاكما متميزا، لما يتمتع

---

(1) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص67.

(2) محمد الورغي: **ديوان الورغي**، تحقيق وتقديم عبد العزيز القيزاني، الدار التونسية للنشر، تونس1975، ص 150.

(3) هو من عائلة بلجيكية من أصل فرنسي، اختاره نابليون بونابرت ليكون معه في حملته على مصر1798م، ثم توجه إلى تونس في سنة 1806م، واستقر فيها لمدة ستة سنوات عمل فيها كطبيب خاص لحمودة باشا، وهذا ما ساعده على تدوين ملاحظاته حول دولة حمودة باشا. من طبيعة الحكم والإدارة، والجانب العمراني وعادات سكان تونس. ينظر:

J, J Marcel: Op.cit, p 19.

(4) Pierre Grandchamp: **Auteure De Consulat**, Op.cit, p18.

(5) Venture De Paradis: Op.cit, p 82.

(6) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 17.

به من ذكاء وفطنة ، ومن بينهم القنصل الفرنسي "دوفواز"" Devoize"[1]، الذي أشاد به قائلا: «... حاكم نشط، مثقف وذو حنكة وفطنة متميزة... »[2].

ج-سياسة حمودة باشا الحسيني:

استطاع "حمودة باشا" أن يكسب ولاء سكان تونس خلال الخمس سنوات التي قضاها وليا للعهد، فبعد وفاة "علي باشا" في 18 جمادى الثانية 1196هـ/ 30 ماي 1782م، تولى "حمودة باشا" الحكم بطريقة سلسة، بالرغم من التخوف الذي ساد بالإيالة [3]. فجدد له الناس البيعة وقد أشار "محمود مقديش" إلى هذا قائلا: «... قلوبهم آمنة مطمئنة بنجله الأسعد سيدي حمودة باشا دام علاه، فجدد الناس له البيعة فكانت تعزيته مقرونة بتهنئته البيعة العامة، ولم يتخلف عنها أحد، وأتت الوفود وقصده الناس من كل فج عميق فأحسن وفادتهم وأكرم نزلهم ... » [4]. كما أكد القنصل الفرنسي بالأيالة "دي روشيه"(Du Rocher)، في رسالة وجهها إلى حكومة بلاده مؤرخة في 27 ماي 1782م، أن "حمودة باشا" اعتلى عرش تونس في ظروف سادها السلام والأمن[5].

وعليه فقد أدرك "حمودة باشا"، منذ توليه السلطة في تونس، أن المنصب ليس من حقه، وهذا ما قد يخلق له الكثير من المشاكل، لذا فقد بدأ بالعمل على تصفية الأجواء خاصة مع ابن عمه "محمود" صاحب الحق الشرعي. حيث قربه منه بإظهار المودة والمحبة له، ورفض الباي أن يقبل "محمود" يده، كما بدأ يستشيره في بعض شؤون الحكم حتى يشعر بمكانته داخل القصر[6].

---

(1) هو جاك فليب دوفواز (Jacques- Phlippe Devoize) ينحدر من عائلة كبيرة في فرنسا. عمل في الجيش حيث كان قائدا لفرقة عسكرية سنة 1774م. ثم عين كنائب للقنصل في تونس في 09 ديسمبر 1776م. ثم وكيل للقنصلية في طرابلس، وسوريا في سنة 1782م. مفتش للملك في تونس سنة 1791م. و قنصل عام سنة 1792م.وعين قنصل عام مكلف بشؤون سردينيا بتونس من سنة 1814م إلى غاية سنة 1815م. ثم عاد إلى فرنسا أين توفي بها في 9 نوفمبر 1832. ينظر:
L. Billey: **Médecins Français en Barbarie 1816- 1817**, in R. T, N^0 9. Tunis 1941, , p 196.

(2)Khalifa Chatter: **Dépendance et Mutation Précoloniales La Régence de Tunis (1815- 1857)**, publications de l' université de Tunis, 1984, p 26.

وللاطلاع أكثر على سياسة حمودة باشا ينظر: كمال مايدي: **علاقات تونس مع دول أوربا الغربية المتوسطية وتأثير البحرية فيها في عهد حمودة باشا من 1782م إلى 1814م**. مذكرة ماجستير، جامعة غرداية 2012.

(3) محمد فوزي المستغانمي: **بلاط باردو**...، المرجع السابق، ص 238.

(4) محمود مقديش: المصدر السابق، ج 2، ص81.

(5) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 125.

(6) محمد الصالح مزالي: **الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها**، الدار التونسية للنشر، تونس مارس 1969، ص ص 26، 27.

كما قام الباي بتقريب عائلته منه، إذ كان في قمّة العطاء معهم، خاصة مع أبناء عمه"إسماعيل" شقيق "محمود"، أين عمل على تلبية مطالبه والعطف عليه. وقام الباي بنفس الشيء مع إخوته[1].

وفي ثنايا تعداد خصاله قيل": «... ومن مزاياه الجليلة وأخلاقه الجميلة أنه جمع شمل إخوته وبني أعمامه وكل من ينتمي إلى نسبه الكريم، وأنزلهم في المقام الأعظم » [2]. وبهذا أحسن الباي التدبير بإتباعه سياسة أبيه رغم صغر سنه[3]. وتمكن من مباشرة حكمه لمدة ثلاث وثلاثين سنة[4].

وبعد أن ضمن الباي ولاء أبناء عمومته، بدأ في التفكير في الجناح الثاني من العائلة، وهم الفرع الباشي الذي لم يبق منه سوى "الحسن بن إسماعيل" المتواجد بالجزائر، فأرسل إليه للعودة إلى تونس[5]، وسعى في هذا الأمر " الحاج محمد البرادعي" وكيل الجزائر بتونس، وبعد عودته قربه الباي منه وشّدد الرقابة عليه في نفس الوقت، إلا أن علم الباي بأن "الحسن" كان يدّبر له في ثورة أثناء تواجده بالجزائر، فأمر الباي بخنقه في 20 من شهر أوت 1799م[6]، وبهذا تمت تصفية السلالة الباشية.

كما حافظ الباي بعد أن عقدت له البيعة، على معظم رجال دولة أبيه في مناصبهم، التي كانوا يشغلونها حفاظا على استقرار الأوضاع في البداية، غير أنه رغب في تجديد مختلف قطاعات الإدارة العامة، مما جعله يجمد نفوذ بعض الفئات، ومنهم بعض الوزراء[7] وهذا ما سنعرضه لاحقا.

تميز حكم الباي بالسيطرة على كل مؤسسات السلطة وأجهزتها بشكل مطلق، رغم أنه كان يقوم باستشارة خواصه، وأهل الحل والعقد إلا أنه انفرد بالقرار [8] ، وتولى بنفسه مهمة تعيين أهل القضاء والإفتاء وأئمة الجوامع الكبيرة مثل جامع الزيتونة ، وباشر المهام الدينية والسياسية معا[9].

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 100.

(2) محمود مقديش، المصدر السابق، ج2، ص 170.

(3) حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006، ص 127

(4) الترجمان بن مصطفى:**كناش الشيخ بن مصطفى الترجمان،** مخطوط تحت رقم 1618 ص 40. وجه.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص51.

(6) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص 170.

(7) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص11.

(8) Louis Frank et J. J.Marcel, **Histoire De Tunis**, 2éme édition, éditions bouslama tunis,s.d. p 56.

(9) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 76.

أما فيما يخص علاقة الباي بالمؤسسة العسكرية، فنجد أن الباي كان يقدم نفسه بصورة مغايرة للجيش الانكشاري عكس ما كان في عهد أبيه الذي أعطى امتيازات عديدة لهذه الفئة، ولعل التوجه الجديد الذي سلكه "حمودة باشا" تجاه المؤسسة العسكرية كان نابع من إدراكه المبكر بأن الجيش الانكشاري يشكل تهديدا حقيقيا على حكمه [1]، وتأكّد له ذلك بعد القلاقل التي أحدثها الأتراك تجاه القناصل الأوربيين [2]، كما ضاق الأهالي الويلات من الانكشاريين الذين لم يحترموا الأعراف والأخلاق والقانون [3]. إضافة إلى ضعف ولائهم للدولة ومحاباتهم لأنفسهم واستهزائهم بمصالح البلاد، لذا قرر الباي إزاحتهم عن المراكز الإدارية والعسكرية [4]. وعليه نطرح التساؤل الأتي: ماهي الإجراءات التي أقرّها الباي في حق هذه المؤسسة؟

1-تأهيل الجيش:

رأى الباي ضرورة جعل السلطة المطلقة بيده؛ على اعتبار أن الصراع بين الباي والداي كان سببا في الكثير من الفتن، وهذا ما جعل بعض المسؤولين المقصرين يهربون، مثل الوزير" إسماعيل كاهية"[5]، ومن بين الحلول التي سيعتمد عليها الباي هو إيجاد بديل للجيش الانكشاري، الذي عمل على استبعاده تدريجيا، رغم أنهم كانوا يحظون بمكانة هامة عند الباي في بداية حكمه، بل أكثر من هذا كان يحتك بهم وخصّص لنفسه بيتا في إحدى قشلهم، وكانت لديهم امتيازات مقارنة بالأهالي، كما كانوا يستأثرون بالمراتب العليا، حتى في بعض المراتب الدينية، والتجارية كالوكالة على الجوامع والمساجد والزوايا ويتولون أمانة الحرف [6]، بالإضافة إلى التحفيز المالي الذي كان يقدّمه للجنود، ويضيف أحمد بن أبي الضياف أن الباي كان شديد العناية بالجنود، حيث يقول: «...في

---

(1) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، ص ص 188،189.

(2) من بين هذه الأعمال محاولة اغتيال القنصل الانجليزي أثناء خروجه من قصر الباي سنة 1797، إضافة إلى موقفهم من الحملة الفرنسية على مصر 1798م فقاموا بتهديد القنصل الفرنسي ينظر: أ. بلانتي: **مراسلات بايات تونس**...، المصدر السابق، ج3، ص 368.

(3) لذا طلب حمودة باشا من بيرم الأول تأليف رسالة تستنهض الهمم وتجدد النظر في الشريعة وتضرب على أيادي العابثين المفسدين، مثل الأتراك. ينظر: محمد بيرم الأول: **الرسالة البيرمية في السياسة الشرعية**، ط1، تحقيق البشير المكي عبد اللاوي، دار سحنون للنشر تونس2016، ص12.

(4) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا**...، المرجع السابق، ص 173.

(5) هو أحد المماليك، نشأ في خدمة علي باي" وتزوج من ابنته وقع في خلاف مع حمودة باي، فلما تولى الحكم خاف من الانتقام فهرب حاملا معه اموال كثيرة، ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج7، ص13.

(6) أحمد الطويلي:المرجع السابق، ص136.

شهر رمضان تخرج منهم طائفة بالليل بمشاعل ولعب ما يسمى في البلاد غولة رمضان، فيأتون باردو ويبقى بابه مفتوحا إلى خروجهم، ويحسن إليهم بمال... »[1].

لكن الأمر لم يستمر هكذا، بسبب تجاوزات الأتراك التي حاول الباي التغاضي عنها في البداية، لكنها استفحلت فيما بعد ، وأصبحت مصدر قلق له وللأهالي، حتى وصل الأمر إلى خوف الأهالي من التوجه للصلاة في الليل خوفا منهم[2].

كما شرع الباي في سياسة إقصاء الأتراك بالتدريج، وفي نفس الوقت بدأ يقرب الأهالي منه، ويسند لهم المناصب، وفي وقت قصير استطاع أن يعوض عددا كبيرا من الأتراك بالأهالي، وكذا المماليك و بعض اليهود[3]، لكن هذا الإصلاح لم ينجح، وفي هذا الصدد يقول بن مقديش: "... إن تسليم السلطة لسكان البلاد لا يعود بخير عليهم ولا على الدولة...". وفي نفس السياق يشير إلى حادثة تثبت هذا بقوله:"... إن "أحمد بن عياد الجربي التونسي" خزندار "علي باي" لما كان ابنه وليا للعهد هرب بجميع الأموال إلى الإسكندرية سنة 1778م. "[4].

ويتبيّن لنا من خلال ما سبق ذكره، أن هذه الحادثة كانت قبل تولي "حمودة باشا" السلطة، وبالتالي فإن هذا الأخير كان يدرك بعدم قدرة العنصر المحلي على إدارة شؤون البلاد. فلماذا تبنى نفس الفلسفة في عهده؟ أم أن تجاوزات الجيش الانكشاري أجبرته على هذا، وعليه تبقى الصورة ضبابية حول قدرة المحليين في التسيير، لأن الأمر متعلق بالنسيج السياسي والاجتماعي المرتبط بالبلاط.

كما اعتمد الباي على خطة ثانية، تتمثل في جلب مماليك صغار من الأناضول، وتربيتهم تربية خاصة، ثم تدريبهم وبعد ذلك يسلمهم خطط الإدارة، وقد استثنى منها الخطط الدينية، وخاصة المحاكم الشرعية التي كانت بيد علماء من أبناء تونس، و بحلول سنة 1808م أصبحت كل الخطط تقريبا بيد المماليك أو الأوربيون، سواء الذين اعتنقوا الإسلام، أو النصارى المسيحيين، واستمر هذا الوضع لآخر حياته[5].

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 70.

(2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 136.

(3) رشاد الإمام: المرجع السابق ، ص 175.

(4) يستند رشاد الإمام إلى مقولة محمود مقديش (ت 1813) ، لكن لما بحثت في المصدر بجزئيه لم أعثر على هذه المقولة على الأقل في الصفحات التي أشار إليها رشاد الإمام، ينظر: رشاد الامام: المرجع السابق، ص175.

(5) M. Thomas Maggil : Op.cit. p 19.

ولعل أبرز سبب جعل الباي يفكّر في إبعاد الجيش الانكشاري بشكل نهائي؛ ذلك التمرد الذي قاموا به ضده بالقصبة بمدينة تونس في شهر شعبان 1226هـ/ 11سبتمبر 1811م، فحالوا اغتياله، ونهبوا الأسواق وحرقوا بعض الدكاكين، كما ثاروا أيضا بحلق الوادي والحمامات والكاف، وبعد الفتنة التي أثاروها اعتمد الباي على سياسة جديدة؛ بعد فشل ثورتهم وقتل عدد كبير منهم وترك أشلائهم تأكلها الوحوش حسب ما يرويه بن أبي الضياف[1]، وهي الاعتماد على أمرين هما: أولهما تقوية التشكيلات التونسية الموجودة في الجيش، وثانيهما إحداث تشكيلات جديدة من الأهالي، ومن ضمن هذه التشكيلات عسكر زواوة؛ الذين بلغوا أربعة عشر ألف أكثرهم من المشاة إضافة إلى المزارقية من مختلف العروش، وما يميز جيش الأهالي أنهم يتجمعون وقت الحاجة بعدد يصل إلى أحيانا إلى الأربعين والخمسين ألف مقاتل، منهم ثلاثة أرباع من الخيالة[2].

ومما سبق نستنتج:

– لقد ساهمت الظروف التي مرت بها البلاد التونسية، في بروز النظام الحسيني، بدليل أن أبناء"علي تركي" لم يستغلوا الوضع للوصول للسلطة، بالإضافة إلى التزكية، التي حصل عليها من طرف الأعيان

– لقد تمكن "حسين بن علي" من وضع نواة هيكل اداري، وعسكري، وقضائي مركزي متخصص تميز ببعض ملامح الإدارة الحديثة، لكن هذه الأجهزة بقيت رهينة على قدرات من خلفوه لتطويرها حتى تفرض نفوذها على مختلف مكونات الإدارة المحلية وعناصرها.

– قام البايات الحسينيون بجملة من الاجراءات المهمة التي حاولوا من خلالها ابعاد العنصر التركي عن المناصب الهامة، للقضاء على أطماعه في السلطة من جهة، والتخلص من الولاء لايالة الجزائر من جهة ثانية، لكن هذا الابعاد لا يعني الاقصاء على اعتبار أن الاتراك يمثلون رمزا ايديولوجيا لتبعية البلاد للدولة العثمانية، ولشرعيتهم في الحكم، وفي المقابل تم ادماج فئة المماليك في المناصب السياسية والادارية. كما تم الاعتماد على القضاة والمفتيين المحليين، مع تغليب المذهب المالكي على الحنفي بحكم أنه يحقق لهم النفوذ والتوغل في الاوساط الاجتماعية .

– لم يستفد "حسين بن علي من أخطاء المراديين، بدليل قيام الفتنة الباشية بسبب ابعاد "علي باشا" من ولاية العهد، وهذا كان سببا لدخول البلاد في حرب أهلية دامت من 1728م، الى 1740م، أثبتت فشل وانحلال شبكة العلاقات التي أقامها "حسين بن علي" بحكم السلوك

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 73.

(2) رشاد الإمام: المرجع السابق ص ص 201- 205.

السياسي المتقلب للقبائل، التي غذت الصراع وكانت طرفا بارزا فيه، إلا أن الفتنة الباشية، ساهمت في تحديد مواقف العديد من القبائل من السلطة، وإنخراط البعض منها في الخدمة المخزنية، كما أنها فتحت باب التدخل الجزائري في شؤون البلاد التونسية، حيث تمكن أتراك الجزائر من إعادة أبناء "حسين بن علي" للسلطة مقابل دفع مبالغ سنوية، واستمرت هذا الأمر إلى غاية عهد "حمودة باشا" الذي تخلص من هذه التبعية المالية لايالة الجزائر1807م.

– أفضت الفتنة الباشية إلى تحول عميق في مراكز الرفض، ونخص بالذكر المناطق الجبلية، مثل جبل وسلات ومطماطة، التي رفضت تقديم الدعم للثائرين على سلطة الحسينيين مثل " اسماعيل بن يونس"، وخاصة بعد عملية إخلاء جبل وسلات من أهله.

– لقد أثرت الفتنة الباشية في توزيع القبائل، وخاصة القبائل المتحالفة مع الصف الباشي خوفا من الانتقام، كما أ فضت عملية إخلاء جبل وسلات إلى حراك اجتماعي حمل بداخله ضرورة النزاع على الأرض من أجل البقاء .

– مرت البلاد التونسية بعد نهاية الفتنة الباشية بفترة استقرار سياسي، حقق فيها البايات الحسينيون العديد من الانجازات على جميع المستويات، الا أن الامر الذي شدّ انتباهنا هو محاولة ابعاد العنصر التركي من المؤسسة العسكرية، وهذا بسبب التجاوزات التي مارسها هؤلاء، وخاصة محاولة الانقلاب على الباي "حمودة باشا".

الفصل الثالث:

علاقة السلطة بمجتمع أيالة تونس (المحلي والمركزي).

المبحث الأول:علاقة السلطة بمجتمع الحضر

المبحث الثاني: علاقة السلطة مع القبائل(المركز والأطراف).

الفصل الثالث: علاقة السلطة بمجتمع أيالة تونس (المحلي والمركزي).

تمكن البايات الحسينيون من بسط نفوذهم على المدن، نظرا للوضع الأمني الذي ساد الحواضر وخاصة بعد الصراع المرادي على السلطة، فكانت هذه الحواضر بحاجة إلى الأمن، بالإضافة إلى الدور الذي قام به الأعيان، والعلماء في تثبيت حكمهم، إلا أن الأمر يختلف في الارياف ودواخل البلاد نظرا لعدة معطيات متشابكة، ولعل أبرزها الاختلاف في طبيعة القبائل من جهة، ومواقفها المتقلبة اتجاه السلطة من جهة أخرى، وهذا ما جعل السلطة تتخذ عدة اجراءات لاخضاع أكبر عدد من القبائل، حتى تضمن استمراريتها في الحكم.

لقد اعتمدت السلطة لإخضاع الأهالي داخل الحواضر على فئة الأعيان من مختلف مشاربهم وتوجهاتهم السياسية أو العلمية أو العسكرية، وذلك بالإعتماد على المصاهرة، أو منح الامتيازات والإعفاءات الجبائية، كما أقامت السلطة علاقات مختلفة مع مجتمع الحضر، بإختلاف الأعراق والإثنيات المتواجدة بالمدينة، فكان لطائفة المماليك الحظ الأوفر من الإمتيازات، بل تجاوزا ذلك بمصاهرة البايات، وإشراكهم في صلب الفئة الحاكمة.

أما بالنسبة للأرياف، فقد أدت المحلة دورا هاما في إخضاع القبائل، وتنشيط حركة المبادلات في ظل رقابة السلطة، وخاصة في المناطق الجبلية المتمنعة، ويضاف لهذا دور اللزامة الذين حصلوا على دور موازي تماما لنشاط المحلة الجبائية، بل تفوق عليها من حيث النشاط، وعملية ربط المجتمع بالسلطة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

ويضاف لهذا دور القبائل المخزنية في دعم النظام الحسيني ، سواء خلال فترة خروج المحلة لجمع الضرائب أو اثناء التمردات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، غير أن هذه العلاقة بين القبائل والنظام الحسيني مرت بفترات مدّ وجزر .

ومن خلال هذا التقديم نطرح مجموعة من التساءلات هي: -كيف كانت علاقة السلطة بمجتمع الحضر؟ وماهور الدور الذي لعبه الأعيان لربط الحاكم بالمحكوم؟

-ماهي الأساليب التي استعملتها السلطة للحصول على السند المحلي؟

-ماهو الدور الذي قامت به المحلة الجبائية لربط المركز بالأطراف؟

- ماهو دور نظام اللزمة في ربط سلطة البايليك بالمناطق الداخلية؟

المبحث الأول:علاقة السلطة بمجتمع الحضر:

إن الحديث عن طبيعة العلاقة بين السلطة بمجتمع الحضر يقودنا إلى تسليط الضوء على حضر مدينة تونس، أو الحاضرة كما تنعت بالمصادر الخبرية، ومن هنا قد يتساءل القارئ لماذا تونس دون غيرها؟

حظيت مدينة تونس خلال العهد العثماني بمكانة هامة، مما اكسبها امتياز عن باقي المناطق الأخرى بحكم احتكارها لجميع مصادر القرار السياسي والفقهي والاقتصادي، كما كانت تستقطب الفاعليين السياسيين خاصة من عائلات الأعيان [1] التي برزت وسيطرت على النفوذ المحلي في المدن الداخلية ، ثم توجهت للاستقرار داخل مدينة تونس، حتى تكون قريبة من المركز السياسي [2]، وهذا ما أعطى لمدينة تونس مكانة دون غيرها. إذن كيف كان حال المدن الأخرى؟ وهل يمكن وصفها بالمدن بعدما أدركنا أن الثقل السياسي والعسكري بمدينة تونس؟

وللاجابة عن هذا التساؤل يجبأ نخوض في تركيبة المدن التونسية خلال هذه الفترة، لكن المجال لايتيح لنا هذا، لذا سنعتمد على وصف شامل لتركيبة المدينة بالأيالة باقتضاب.

أولا–تركيبة المدينة:

تمثل الفضاء الذي يضم مجموعة سكنية، تركبت من سكان مستقرين منظمين حسب الأحياء، ومجتمعين حول مكان أساسي للتعبد، كالجامع وحول كتاب أو مدرسة، تحت إشراف هيكل إداري ونفوذ عسكري محصنا بجدران أو حصون، وهذا ما توفر في تونس وغار الملح (بورتوفارينا) وبنزرت، والحمامات، وسوسة، والمنستير، والمهدية، وصفاقس، وقابس، وحومة السوق بجربة، وتوزر، ونفطة، وقفصة، والقيروان، والكاف، وتبرسق، وباجة، و يمكن اعتبارها مدنا مع أنه لا وجود عند واحدة منها–باستثناء تونس– العناصر المكونة للمدينة شكليا[3].

أما ما تبقى من المجموعات السكنية الأخرى فهو يصنف ضمن البلدات أو القرى التي يتوفر فيها حد أدنى من الهياكل وشيء من استقرار السكان، الامر الذي يجعل سكانها يتميزون عن الرحل المتجولين في الأرياف والمعروفين بخيامهم وقطعانهم، وعليه فإن مدينة تونس أصبحت تمثل قمة الهرم، مما أدى إلى بروز الاحتكار الحضاري في بعض الوظائف لصالحها، رغم أن هذه الظاهرة لم تكن

---

(1) من بين هذه العائلات: ال بن عياد من جربة، وال الجلولي من صفاقس ، وعائلتي المرابط ولصرم من القيروان، وعائلة بالحاج من بنزرت، وعائلة نويرة من المنستير، وعائلة صفر من المهدية، ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص28.

(2) نفسه.

(3) المختار باي : المرجع السابق، ص 358.

موجودة قبل القرن السادس عشر ميلادي، فجميع المدن كانت متساوية ومتشابهة في الوظائف، فمدينة تونس مثلا لم تكن متفوقة كليا في الوظائف مقارنة مع المدن الأخرى، حيث كان لكل مدينة استقلالية على مستوى التشريع والتعامل مع الأعراف المحلية والممارسات الفقهية [1].

وعليه فإن التفوق الذي تميزت به مدينة تونس في العهد العثماني على باقي المدن راجع لكونها استمرت مركز القرار السياسي، وبهذا احتكرت الحياة الاقتصادية والفقهية والعسكرية، مما جعل الفاعلين الحضر في المدن الأخرى يتنافسون لبلوغ نفس المكانة التي بلغها الفاعلون، في مدينة تونس التي أصبحت مجال استقطاب الأعيان المحليين لدعم نفوذهم وثروتهم بتقديم الدعم للسلطة[2].

وقد قدمت هذه الفئة من الريف أو بعض المدن الأخرى نحو العاصمة، وحملت معها عاداتها وتقاليدها مثل الحلفاويين ، والتبانين، والحدادين ، والبرادعية، وغيرهم، واستقروا بأرباض المدينة لفترة دائمة أو مؤقتة، واختاروا الإقامة على الطرق المؤدية إلى مناطقهم الأصلية، مثل أهل الجنوب الذين استقروا بباب الجزيرة ، وأهل الكاف و طبرسق استقروا قرب القصبة ، وأهل الشمال استقروا قرب باب السويقة ، وقد شكل هؤلاء دورا خاصة بهم تخضع إلى شيخ يكون أصيل منطقتها ، حيث بلغ عددهم مع نهاية القرن الثامن عشر خمسة مشايخ للبرانية اثنتان في باب السويقة، وثلاثة في باب الجزيرة[3].

أما بالنسبة لوظائف المدن بشكل عام، فكان يخضع لموقعها الجغرافي، وذلك بحكم أن أغلب المدن التونسية تتركز على الساحل الشمالي والشرقي وحوض مجردة والواحات الداخلية، وهي تتميز بتنظيم اجتماعي أكثر تطورا نسبيا من المجموعات القبلية المتمركزة داخل البلاد، بحيث تكون العلاقات الاجتماعية مركبة، بالإضافة إلى انفتاحها على العالم الخارجي الأمر الذي ساهم في أن تؤدي دور الوساطة بين العالم المتوسطي والأرياف، بينما لعبت المدن الداخلية، مثل باجة، والقيروان، والكاف، وقفصة، وتوزر، مراكز أساسية لتجارة الصحراء وطرق الحج[4].

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 26،27.

(2) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس خلال القرن 18 نخبة في خدمة البايليك(الدولة)**، في م ت. م، ع 141، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس مارس 2011، ص ص 267،268.

(3) الضاوي حوالدية: **الذوات و الأسر التونسية في القرن التاسع عشر من خلال اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف**، بحث معمق في البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ب ط، تونس د ت، ص 70.

(4) عثمان البرهومي: المرجع السابق ، ص19.

إن التنوع الموجود على مستوى تركيبة المدن بالبلاد التونسية صاحبة تنوع في تصنيف مجتمعها الحضري، وهذا ما انعكس على التفاعل السياسي للسكان مع السلطة، وهذا جعلنا نحاول تسليط الضوء على هذه الخصوصية لسكان المدن بطرح التساؤل الآتي: ماهي التصنيفات التي اعتمد عليها المؤرخون لوصف المجتمع الحضري؟

تناول المؤرخون في هذه الفترة عدّة تصنيفات لمجتمع الحضر في مدينة تونس، حسب معايير سياسية وعسكرية وثقافية واثنيه، وتكمن صعوبة الأمر في تفكيك هذه المعطيات، نظرا لتداخلها وتشابكها، لذا حاولت إعطاء تصور عام، حتى تتضح الصورة من جهة، ومن جهة أخرى تجنّب الدخول في تفاصيل معقدة، وهي تتطلب الكثير من الوقت.

وعلى العموم، فإن التصنيف البارز لمجتمع الحضر هو ما ذكرته أغلب المصادر، وخاصة صاحب الإتحاف والمتمثل في فئة المديني البلدي والريفي البراني.

وفي هذا الصدد يقدم الأستاذ الباحث "محمد الهادي شريف" تعريفا للمجتمع الحضري، يتضمن الإقرار بوجود تدرج وتنوع في المجتمع التونسي ، بحسب معايير المولد و الأقدمية وامتلاك المسكن أو الأرض، حتى يوصف بأنه من الحضر -الذي يرفض تسمية الريفي-، أما بالنسبة للمقيم الجديد في المدينة ، يجب أن يكتسب مكانة له ولعائلته ليتمكن من محو أصوله الريفية وإدراجه في المجتمع الحضري، وبدوره يقسم المجتمع الحضري البَلْدي إلى وجهاء الدين، ووجهاء المال، ووجهاء المخزن[1].

أما الأستاذ "عبد الحميد هنية" فيقدم تصنيفا آخر للمجتمع الحضري، حيث يرى بأن مجتمع الحضر كان يصنف كما يلي: أهل العلم ، والمخازنية من المنخرطين في الجيش الانكشاري أو مماليك وحوانب الترك، والعرب، والصبايحية، والقياد، واللزامة؛ أي كل ما ينتمي لأجهزة الدولة الإدارية والعسكرية. ولعل هذا التصنيف الاجتماعي يخفي تفاوتات اجتماعية كبيرة، يجعله يتجاوز التصنيف الثلاثي، ويبرز هذا خاصة في الزواج لدى العائلات المؤثرة الغنية التي تنتقي المصاهرة من العائلات العريقة في التحضر، والتي تمتلك الثروة؛ إذ بدونها لا يمكن المراهنة على مكانة مرموقة للحفاظ على السلم الاجتماعي[2].

---

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص ص 37-51.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص29.

أ-الفئات المدمجة في صلب السلطة:

قام النظام الحسيني منذ قيامه سنة 1705م، على إدماج عدّة فئات اجتماعية، وعمل على ربطها بالقصر، حتى يتمكن من التحكم في البلاد، ويضمن استمراريته في الحكم مستفيدا من الأخطاء التي ارتكبها المراديون قبله، كما عمد إلى انتهاج عدّة طرق لتحقيق هذا الارتباط. ومن أبرز هذه الفئات التي تحالفت مع السلطة نجد أعيان المدينة [1].وعليه نتساءل: ماهي مكونات فئة الأعيان؟.

1-فئة الأعيان:

استعمل مفهوم الاعيان من طرف مؤرخي القرن الثامن عشر ميلادي للتعبير عن الأشخاص الذين مارسوا نفوذا سياسيا أو تولوا مناصب رسمية، و تتكون هذه الفئة من عناصر مالكية، وأخرى حنفية موزعة على مجموعتين وهما:

2-أصحاب النفوذ الديني والعلمي:

يختلفون عن أعيان المخزن حيث تخول لهم قدراتهم، وعلمهم باحتلال مكانة داخل المدينة، وفي البلاط، وبالتالي فهم لا يعتمدون على مدى ثرائهم للحصول على هذه المكانة، باستثناء بعض الأسر التي توارثت الخطط الدينية كالبكري والرصاع، وكان الحسينيون يميلون لتعين شخصيات دينية من خارج مدينة تونس ، حتى لا يزداد نفوذ رجال الدين بالعاصمة[2].

وتتكون فئة هؤلاء الأعيان من الطائفة الحنفية أو المالكية، وكانوا مكلفين بمهام دينية وفقهية، ومنهم، أيمة وشيوخ العلم والمدرسون والمفتون والقضاة والعدول والنظار، وهم المتصرفون في الأوقات المخصصة للمؤسسات الدينية والخيرية، بالإضافة إلى المرابطون المكلفون بتسيير شؤون الزوايا[3].

3-أصحاب النفوذ العسكري والإداري:

يضم الأشخاص والعائلات التي انتمت لأحد هذه الأجهزة وانخرطت في خدمة المخزن، ونجد من بينهم المخزن وأعيان المخزن أو رجال الدولة [4]، أو أعيان الدولة، الذين ينقسمون بدورهم إلى قسمين من حيث الأصول إلى مماليك ، وأبناء البلاد ويقومون بنفس الوظيفة كباش حانبة قائد الحوانب وحارس الباي المقرب منه، ونجد بهذه الخطة كل من باش حانبة ترك، وباش حانبة عرب،

---

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص 80.

(2) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية**...، المرجع السابق، ص73.

(3) عثمان البرهومي: المرجع السابق،ص 268.

(4) نفسه.

وكُتاب الباي باللغتين العربية والعثمانية، غير أن الوظائف السامية بقيت بيد المماليك، ونجد على رأسهم صاحب الطابع و الخزندار [1].

4-أصحاب الحرف والتجارة:

وهم أصحاب رأس المال، ويبدو أن هذا التصنيف جعل مفهوم الأعيان أكثر شمولية لكنه يخفي وراءه تراتبية ثنائية داخل مدينة تونس، تتمثل في النخبة أو الخاصة و العامة[2].

ثانيا-علاقة السلطة بالأعيان:

يعرف أعيان المدن بالبَلْدية [3]، وقد انحصر وجودهم في الوظائف الدينية والإدارية بالمدينة، حيث يعتبر البلدية أنفسهم مانحي الشرعية لسلطة البايات المتعاقبة، وذلك بحكم اعتبارهم أهم مجموعة من البرجوازية الحضرية التي تعيش على مكانتها التاريخية، والتي تشعر بعلويتها التي تقر بها السلطة وعامة المجتمع، ونجد من ضمن هؤلاء الأعيان عددا كبيرا من أثرياء البلاد التونسية [4] الذين انتقلوا إلى مدينة تونس وأقاموا بها بسبب الوظائف التي أتيحت لهم خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي، وانخرطوا في الجهاز الإداري لتسيير مؤسسات الدولة[5] .

وترتكز السلطة داخل المدينة على تجمع كبار الأعيان من ذوي الجاه المالي أو الديني؛ أو العلماء بجميع توجّهاتهم. وعلاقة هؤلاء بالسلطة، هي علاقة عضوية قائمة على التبعية المتبادلة بغض النظر عن الفتور بينهما في بعض الأحيان، واستقر هؤلاء الأعيان بمدينة تونس وأغلبهم ينتمون إلى عائلات لها مكانة في أوساطها التي نمت بها، وتمكّنت هذه العائلات من بناء القصور حتى تتميز اجتماعيا، وانصهرت في العلاقات مع الطبقة الحاكمة، وأصبحت تلعب دور الوسيط بين السلطة والأعيان المحليين بالمناطق التابعة لمجال سيطرتها[6] ، وعقدت علاقات حلف مع

---

(1) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر**...، المرجع السابق، ص73.

(2) عثمان البرهومي: المرجع السابق، ص 268.

(3) يطلق اسم البلدي على أصيل المدينة الذي يقطن مركزها، وليس ارباضها، ويحتل مكانة اجتماعية مرموقة ويشغل وظيفة نبيلة. ينظر: المرجع نفسه، ص269.

(4) يطلق على هذا النوع من الأعيان بالأعيان الجدد وهذا المصطلح تم استخدامه من طرف ايزابيل قرنقود " "Isabelle Grangaud" خلال القرن 18م للإشارة إلى أعيان المال بقسنطينة. ينظر، عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن 18 وبداية القرن 19م** استراتيجياتهم السياسية والاجتماعية، في م. ت. م ، العدد 146، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس د.ت، ص9.

(5) نفسه، ص ص11- 18.

(6) عبد الحميد هنية: المرجع السابق ، ص 28، 31.

القبائل، مثل العلاقات التي عقدتها مع الفئة الحاكمة، وبهذا لعب الأعيان دورا هاما في عملية بناء التركيبة الاجتماعية والسياسية داخل مدينة تونس، وأعطوا لها التفوق في جميع المستويات. كما استقبلت المدينة العلماء والفقهاء والشعراء الذين قدموا من دواخل البلاد واستقروا بها، وهذا يوضح بأن المدينة كانت مغرية لأصحاب الكفاءات حتى يبرز أغلبهم، وهذا ما دعّم النفوذ المركزي للمدينة(1).

أ-شبكة علاقات البايات الحسينيين :

حاولت بعض العائلات العثمانية على غرار المراديين والحسينيين التي استقرت بالبلاد التونسية والطامحة للسلطة، منذ وقت مبكر تدعيم مصادر نفوذها وتنويعها، باعتمادها على المصاهرة مع بعض العائلات المحلية . وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: هل حقق هذا الارتباط الدعم اللازم للسلطة؟ وهل كانت المصاهرة مع الرعية أم الأعيان فقط ؟ وهل تم استبعاد العنصر التركي رغم مكانته العسكرية؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، يتطلب منا عرضا لكل أشكال المصاهرات التي عقدها البايات الحسينيون، والبحث في حيثياتها والظرفية التي ساهمت في هذا التوجه، لكن هذا لا يمنعنا أن نعطي تصورا عاما للقارئ، حتى يتشكل له فكرة مسبقة على هذا الارتباط، فنجد أن عملية المصاهرة اختصت بأعيان البلاد، سواء كانوا محليين أو من العنصر التركي، وأعيان القبائل القوية التي فرضتها ظرفية معينة، وبانتهائها فك البايات هذا الارتباط مع هذه القبائل، ولم تتوقف عملية المصاهرة على هذه الفئات فقط، بل نجد ارتباط البايات ببعض المماليك، الذين تم إدماجهم في المناصب الإدارية في البلاط، ومن هنا يمكن أن نقدم بعض النماذج حول هذه المصاهرة.

ويمكن أن نميز بين طرفين فاعلين، منذ بداية العهد العثماني في تونس، علاوة على العنصر التركي، وهما المجتمع المديني الذي تمثله شخصيات ذات نفوذ وجاه مادي واجتماعي، أو شخصيات دينية ذات نفوذ ديني ورمزي. أما الطرف الثاني، فيتمثل في الوحدات القبلية ، وكان من النادر ذكر الأفراد إلا في إطار انتمائهم القبلي ، وبمرور الوقت فقدت صورة هذا التقسيم مظاهره، ليصبح المظهر هو الحديث عن الأفراد والعائلات وعلاقتها بالسلطة(2).

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق ، ص28،31.

(2) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال الغربي في بناء السلطة**، في ندوة قسم التاريخ، 16/15 افريل 2005، جامعة جندوبة، المعهد العالي للعلوم الإنسانية، مكتبة علاء الدين صفاقس، تونس2009، ص3.

ب–المصاهرة تدعّم سلطة البايات:

اعتمد النظام الحسيني طيلة القرن الثامن عشر ميلادي على نموذج من العلاقات العرفية بين السلطة والمجتمع، رغم أن المجتمع لم يندمج إلا في نطاق الحدود التي سطرتها السلطة و بذلك خضع لتقسيمات ارتبطت بالفوارق الإثنية، والفوارق بين الحضري والريفي[1].

أما مع أعيان البلاد فإنها ارتبطت بهم عن طريق المصاهرة، ومن الأمثلة على ذلك مصاهرة الباي"حسين بن علي" مع بعض الشخصيات السياسية [2]، وهذا حتى يضمن ولائهم لنظامه وشخصه، لكن هذا لم يتحقق كليا، إذ أن "أحمد بن متيشة" خرج عن سلطة الباي، وانضم إلى "علي باشا" أثناء تمرده على عمه [3]، إضافة إلى رجال الدين، مثل "يوسف برتقيز". ولا نجد من أهالي مدينة تونس سوى بعض أفراد عائلة "محمد السرايري " خزندار "حسين بن علي" [4]. وعليه فإن الباي "حسين" كان يختار أعوانه عن طريق المصاهرة حتى يضمن ولائهم لشخصه وبذلك يضمن ولائهم للسلطة، واستمرت هذه الطريقة أو الموروث طيلة القرن الثامن عشر ميلادي [5]، وبهذا يمكن القول أن بنات الباي "حسين" ساهمن في تدعيم مواقع أزواجهن داخل البلاط.

والملاحظ هنا، أن هذا التوجه في سياسة الباي ببناء شبكة من العلاقات لضمان عملية توارث السلطة في عائلته، بدأت ملامحه تتضح مع إنجابه لابنه الأول "محمد الرشيد" ، حيث كرس هذا التوجه الذي أصبح من المسلمات بعد قضائه على منافسيه ، وهذا ما أحدث التفافا حول الباي وتأييدا لمشروعه الوراثي مشكّلا بذلك قوى فاعلة وداعمة له، إضافة إلى التحولات السياسية التي مرت بها البلاد التونسية ، التي شكّلت ملامح خيار الحكم الوراثي بالبلاد التونسية، ولم يكن خيار الطائفة التركية من أبناء البلاد بقدر ماهو تعبير عن خيار الأهالي، سواء منهم الحضر، وخاصة بمدينة تونس أو القبائل بصفة عامة[6].

---

(1) توفيق البشروش : **الولي الصالح والأمير في البلاد التونسية** ، ترجمة المؤلف،ج 1، ط 1، دار سيناترا للنشر، تونس 2013،ج1، ص 18

(2) محمد الهادي شريف : **السلطة والمجتمع**...، ج2، ص 39.

(3) سعيد التايب: المرجع السابق، ص26 .

(4) إبراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص27.

(5) لم تقتصر عملية المصاهرة على أعيان البلاد، فقد تجاوزت ذلك لبعض الشخصيات العسكرية، حتى يكتسب الباي نفوذ هذه المؤسسة وذلك بمصاهرة الداي "مصطفى قارة" بتزويج ابنه "محمد" من ابنة الداي ،حتى يضمن ولائه. ينظر: سعيد التايب: المرجع السابق، ص26 .

(6) ابراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص ص9– 13.

وهذا يقودنا إلى طرح تساؤل آخر، يتمثل في الآتي: ماهو سبب ولاء الرعية – نقصد أهالي مدينة تونس – للباي ودعم مشروعه رغم أن المصاهرة لم تشملهم؟

وهنا يشير الباحث "محمد الهادي شريف" إلى أن الباي "حسين بن علي " استطاع أن يحصل على تأييد كبير داخل المدن، وهذا راجع إلى كسب ولاء أعيان المدن من علماء أو مرابطون أو شرفاء وخاصة بمدينة تونس ، إضافة إلى هذا التخوف من قوات السلطة التي كانت متمركزة بالمدن، مما جعل الرعية تنقاد لسلطة الباي [1]. وفي نفس السياق يشير "أحمد عبد السلام" إلى مبرر الولاء للسلطة، خاصة في مدينة تونس ، لميل سكانها للسلم والحياة الآمنة ، وهذا ما دفعهم للتحالف مع السلطة ، فكانوا يفضلون حكم داياتهم وباياتهم رغم تعسفهم على أن يخضعوا لسيطرة الجزائر[2].

وكانت مدينة تونس قبلة للطلبة الوافدين إليها من مختلف الجهات ، وكان التفاضل داخل المجتمع المديني (مدينة تونس) قائما على أساس قدم استقرار الوافدين إليها، أو على أساس الوظائف التي تولوها، لكن رغم هذا كان للمصاهرة دورا في إدماج سكان المدن الجدد الوافدين من دواخل البلاد التونسية أو من جهات مغربية أو من الكراغلة داخل المجتمع المديني[3].

ومن خلال هذا، يتضح لنا أن هناك اتفاق حول مبررات التحالف أو الخضوع لسلطة الباي لأهالي مدينة تونس، والمتمثل في السبب الأمني، وهذا ما استغله الباي لتمرير مشروعه الوراثي موسعا بذلك دائرة مصاهراته لتشمل العنصر التركي. فكيف تم ذلك؟

1-مصاهرة طائفة الأتراك:

ركّز الباي أيضا على مصادر الثروة المتأتية من داخل البلاد، وبالتالي فإن عملية إخضاع أو التحالف مع الأعيان المحليين، كانت تستلزم ولاء المؤسسة العسكرية، لذا صاهر الباي إحدى العائلات التركية ذات الجاه والنفوذ، والتي منحته شرعية على حكمه، وهي عائلة "عثمان داي"، حيث تزوج من "فاطمة عثمانة"[4].

---

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج2، ص 347.

(2) أحمد عبد السلام : المرجع السابق، ص 31.

(3) نفسه، ص ص 81، 82.

(4) ابراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص 24.

واستمرت سياسة المصاهرة بعد "حسين بن علي"، على الرغم من تغّير الأوضاع في عهد "علي باشا"، إلا أن التحالفات بقيت واختلف فيها اسم الحليف فقط [1]. وباستثناء زواج "علي باشا" وابنه "يونس" من قبيلة الحنانشة بسبب الظروف[2]. وتشير الدراسات أنه لم يتم تسجيل حالة زواج أخرى من أبناء "علي باشا" بالمحليات ، فتزوج "يونس" من سبية من سبايا طبرقة، والتي أنجبت له " إسماعيل"، و"حسن"، و"أحمد"، و"مصطفى"؛ بالإضافة إلى زواجه من جاريتين. أما أخاه "محمد"، تزوج من ابنة الداي "علي" وأنجبت له "يوسف" الذي توفي وهو صغير، و"حسونة"، و"كبورة"، أما الابن الثالث ل"علي باشا" "سليمان" فتزوج من ابنة "يوسف درغوث"،وعليه قام "علي باشا" و أبنائه بفك الارتباط مع المجتمع المحلي والارتباط بعائلات تركية بالبلاد ما من شأنه أن يرفع العائلة اجتماعيا كون المصاهرة من آليات الترقية الاجتماعية ، واكتساب الشرعية التي يبحث عنها "علي باشا وأبنائه"[3].

ومع عودة أبناء "حسين بن علي" للسلطة، فقد استمرت عملية المصاهرة مع الأوساط القبيلة، نظرا لحتمية ضرورة عقدهم لتحالفات تضمن دعمهم في السلطة ، حيث قام "محمد الرشيد" بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطة بالزواج من ابنة خاله "الغزالي"، ثم تزوج من ابنة "قارة مصطفى داي"، وتزوج "علي باي الثاني"من ابنة "بوعزيز الحناشي"؛ أثناء الصراع مع "علي باشا"، وهذا ما دفع "بيونس" بقتل "بوعزيز الحناشي"، كما قام "اسماعيل بن يونس" بمصاهرة "أحمد السهيلي" أحد كبار أعيان جبل وسلات، أثناء تمرده على "علي باي"[4] .

ج-علاقة السلطة بالفئات الاجتماعية الأخرى داخل المدن:

شهدت البلاد التونسية مع قيام النظام الحسيني في بداية القرن الثامن عشر، تغيرا واضحا على مستوى التحالفات التي ربطت السلطة بمختلف فئات المجتمع المديني، وتراجعت مكانة البعض وارتقت أخرى، نظرا لمجوعة من العوامل الداخلية التي تستدعي بناء تحالفات جديدة ، وذلك بالتخلي تدريجيا أو إقصاء أعوان السلطة السابقة ونقصد المراديين. فماهي أشكال هذه التحالفات؟ وهل اعتمدت على المصاهرة أيضا أم أنها تبنت طرقا أخرى؟.

---

(1) ابراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص 13.

(2) يقصد هنا بالظروف بالفتنة الباشية، فأثناء قدوم "علي باشا" من الجزائر لقتال عمه تصاهر مع أحمد الصغير شيخ قبيلة الحنانشة سنة 1735م ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج7، 123.

(3) ابراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص31.

(4) نفسه، ص ص 32، 33.

1-السلطة والمماليك[1]:

حاول البايات الحسينيون، منذ اعتلائهم السلطة إبعاد أهالي البلاد عن تولي الخطط السياسية والإدارية، احتياطا من محاولة استرجاعهم لسلطة بلادهم، وكانت حجتهم في ذلك؛ بعدم قدرتهم على تولي المناصب الإدارية والعسكرية، وقد برزت ظاهرة تقريب المماليك من السلطة بعد القيام بشراء المماليك صغارا وتربيتهم تربية خاصة تؤهلهم لتولي مناصب هامة كما أشرنا سابقا.

إن سياسة التبني كمرحلة أولى، ثم مصاهرتهم في المرحلة الثانية، من طرف البايات كان هدفه الأساسي التأسيس لعلاقة قوية بينهما. ومن مظاهر هذه العلاقة أن البايات كانوا يرثون تركة المملوك المتوفي إن لم يترك وارثا، ويكون حضورهم الرسمي في جنائزهم، ويدفن بعض المماليك أحيانا في مقبرة الأسرة الحاكمة. ورغم هذا فإن هذه المكانة التي حظي بها المماليك قد تكون في خطر نتيجة الخروج عن طاعة الباي، فيتم عندئذ سجنهم أو نفيهم أو خنقهم، وهذا بسبب تنافس المماليك مع بعضهم من أجل الحصول على مناصب في البلاط[2].

استطاع الباي "حسين بن علي" أن يؤسّس لنظام قائم على أساس المصاهرة مع المماليك قصد منه التنويع في تحالفاته لضمان استمرارية سلطته وسلطة أبنائه من بعده، لذا برز دور المماليك في البلاط، ومن النماذج التي نقدمها مصاهرة الباي "لأحمد شلبي" [3] و"الحاج سليمان " [4]، ومنحهم مناصب عليا[5]، وبهذا تمكن الباي من إدماج المنظومة الاجتماعية في المنظومة السياسية بانتداب أعوان الدولة من فئات مختلفة من المجتمع، وخضع هذا الاندماج إلى ضروريات السلطة التي سعت أن تستثمر في هذا التنوع [6].

---

(1) أغلبهم أطفال من غير المسلمين تم شرائهم أو أسرهم فأضحوا عبيدا وملكا خاصا للباي أو لأحد أفراد العائلة الحاكمة أو بعض الوزراء أو الشخصيات الهامة او رجال المخزن ويتم جلبهم اغلبهم من جزر اليونان والقوقاز وجورجيا فيتم شرائهم من سوق النخاسة من طرف أعيان الباي باسطنبول ، وعدد قليل يتم شرائهم بتونس بعد أسرهم من قراصنة تونس وهم من أصل ايطالي.ينظر: المهدي جراد: المرجع السابق، ص 68.

(2) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر** ...، المرجع السابق، ص ص، 96،97.

(3) وهو أحد من مماليك "محمد خوجة الأصفر" لكنه لم يبرز كشخصيه محورية في البلاط إلا بعد تعينه من طرف الباي "حسين بن علي" لتدريب ابنه "محمد الرشيد" على قيادة المحلة . ينظر، إبراهيم محمد السعداوي، المرجع السابق، ص26.

(4) كاهية دار الباشا منذ بداية حكم "حسين بن علي"، وهو أحد مماليك "محمد باي" المرادي الذي عاد إلى تونس بعد رحلة الحج، وعين كاهية على دار الباشا ولم يذكر تاريخ التحاقه بالخطة. ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج2، ص 75.

(5) سعيد التايب: المرجع السابق، ص 28.

(6) توفيق البشروش: **الولي الصالح والأمير** ...، المرجع السابق، ج1، ص18.

ولم تقتصر مصاهرة "حسين بن علي" للماليك على بناته، بل امتدت لتشمل بنات العائلة حيث تزوج ابن "سليمان خزندار" من ابنة "عامر باي" شقيق الباي "حسين بن علي"، وتم تزويج شقيقات هذا الأخير من المماليك، والملاحظ أن هذه المصاهرات كانت أثناء "علي باشا"، مما يبين تخلي "حسين بن علي" على تحالفاته القديمة لسقوط الثقة التي وضعها فيهم، ومحاولة إنشاء شبكة جديدة من التحالفات كان على رأسها المماليك(1).

2-وظائف المماليك:

أسند الباي إليهم مناصب هامة في الدولة بعد تنشئتهم على الإخلاص لحكامهم ، حيث كان يتم تكوينهم دينيا، ثم يلي ذلك تكوينهم عسكريا لغرض لإدماجهم في المناصب المدنية، وباعتناق الأعلاج للإسلام فقد ادمجوا ضمن المماليك، وارتقوا في المناصب السياسية الهامة في البلاط، مثل خطة صاحب الطابع كما تعاقب بعض المماليك على إدارة بعض الولايات، في حين عكف آخرون على خدمة الباي بالبلاط، مثل مماليك الصراية،وكانت تتم ترقيتهم في مناصبهم حسب كفاءاتهم(2)،كما عيّن بعضهم لخدمة أبناء البايات مع إعطاء حرية التصرف لهم دون قيد أو شرط ، ومن الأعمال الأخرى التي يشتغل فيها المماليك الترجمة، لأنهم جمعوا بين لغة البلاد ولغاتهم الأصلية ، وتطبق عليهم الشريعة الإسلامية في الزواج والميراث، و باقي الأمور الأخرى(3).

ويعتبر ارتباط السلطة بالمماليك ذا أهمية كبيرة؛ باعتبارهم أكثر ولاء لأسيادهم (4)، ولم يقتصر حضور المماليك في البلاط فقط فمنهم من اندمج بالمجتمع التونسي، مثل الوزير صاحب الطابع (5)، ومنهم من أظهر حقده اتجاه الأهالي(6). ويعود ذلك إلى الشكاوى التي قدمها الأهالي إلى الباي من سياسة بعض المماليك(7)، بحكم أن الأهالي غير راضين بمصاهرة البايات لهم بحكم أنهم عبيدا .

---

(1) ابراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق.ص26.

(2) نفسه ، ص ص 87، 68.

(3) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 308.

(4) إبراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص31.

(5) نقصد "يوسف صاحب الطابع" وسيأتي الحديث عنه لاحقا في عهد "حمودة باشا الحسيني".

(6) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق،ص 15.

(7) يشير صاحب الإتحاف بعض المماليك كانوا يحتقرون الأهالي حيث تردد على ألسنتهم قول" أولاد تونس زكابط لا يصلحو لشيء..." ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج8، ص185.

وهذا كان إحدى الموانع الأساسية الذي حال دون انصهار المماليك في المجتمع رغم تزوج بعضهم من تونسيات، إلا أنهم لم يؤسسوا لأسر ذات مكانة؛ لأن الأسرة تقتضي العراقة ووراثة المجد والخطط العلمية، وهذا كان مفقودا عند المماليك بحكم انتمائهم العرقي فهم أخلاط مجلبون بالشراء غالبا[1].

وقد واصل "علي باشا"اعتماده على المماليك مقابل إزاحة العنصر التركي ، خاصة بعد ثورة الجند سنة 1743م، مع أن الباي "علي باشا" لم يلجأ إلى مصاهرة المماليك[2]، ولعل أبرز مماليكه الذين اعتمد عليهم "عصمان آغا"، وهو من المماليك الأسبان قدم له كهدية من داي الجزائر، وأسلم على يد "علي باشا" عرف بشجاعته فعينه آغا على وجق صبايحية الباجية ، و"رجب بن مامي" كان مملوكا "لأحمد بن مامي"، وقد تميز بتدبيره الصائب ؛ لذا كان "علي باشا" يستشيره في تسير شؤون الايالة، كما عين ابنه الأكبر على قيادة الأعراض لكنه رفض ، وفر نحو طرابلس الغرب[3].

وبعودة أبناء "حسين بن علي" إلى السلطة استمروا على نهج والدهم في مصاهرة المماليك وتقريبهم منهم، فنجد ابرز الشخصيات كانت في عهد "علي باي"، وهو المملوك " مصطفى خوجة" الذي تلقد منصبا هاما، حيث كان الوزير الأول للباي، وكان مكلّفا بالأمور المالية وشؤون الأوربيين وكان يتمتع بأخلاق عالية؛ ويحسن التكلم بالعثمانية والايطالية. وعندما أصاب المرض"علي باشا" شعر "مصطفى خوجة" بالخوف بسبب احتمال توتر الوضع بالإيالة عندما تنتقل ولاية العرش إلى ابنه "حمودة باشا "، فغادر تونس قبيل توليه الحكم بحجة أداء فريضة الحج ، لكنه عندما رجع إلى تونس وجد الوضع مستقر عكس ما كان يتوقع، فأسند إليه "حمودة باشا" منصبه الأول[4]. وبذلك ضمن ولائه، لأن الباي كان يدرك تماما القدرات التي يتمتع بها هذا الوزير، في تسيير شؤون الحكم هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدرك "حمودة باشا" في أول عهده صعوبة كبيرة في إدارة الحكم بدون الوزير الأول أثناء أدائه لفريضة الحج[5].

---

(1) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر** ...، المرجع السابق، ص 97.

(2) ابراهيم محمد السعداوي: الرجع السابق، ص 30-32.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج3 ، ص ص 201- 214.

(4) رسالة من "دي روشيه" "Du Rocher " إلى حكومته، تونس جوان 1782م. ينظر: أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 125.

(5) رسالة من "دي روشيه" إلى حكومته، تونس 16 أفريل 1782م. ينظر: أ. بلانتي: المصدر نفسه، ص ص 123، 124.

وقد ازداد نفوذ "مصطفى خوجة" بعد زواجه من الأخت الصغرى للباي، ورغم تماطل "حمودة باشا" في عقد قرانه بحجة ضرورة تفرغ المسؤولين لإدارة شؤون الإيالة . ويشير القنصل الفرنسي بتونس، بأن الباي منذ أن كان وليا للعهد في فترة أبيه مابين سنتي 1777- 1782م. كان يستشير الوزير الأول في الأمور العامة ليقرر فيها[1].

ومن مظاهر تأثير هذا الوزير في سياسة الباي، اهتمامه بالمصالح الفرنسية في تونس، والعمل على خدمتها بتقديمها على مصالح الدول الأوربية الأخرى [2]، وما يؤكد ذلك رسالة الشكر؛ التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسي إلى "مصطفى خوجة"، التي أشاد له فيها عن دوره لإرساء العلاقات الطيبة بين البلدين. وقد تكرر هذا العرفان بالجميل للوزير في عدّة مناسبات، خاصة في فترة القنصل الفرنسي بتونس"دي روشيه"(Du Rocher)[3]

والأمر الثاني الذي نجح الوزير في تطبيقه داخل الأيالة، هو سياسة احترام الأجانب الأوربيين المقيمين بتونس، وضمان أمنهم وحفظ مصالحهم خاصة التجارية، فاكتسب الوزير ثقة الأوربيين، ورأوا فيه مصدر الحماية لهم ولمصالحهم في تونس، نظرا لاتزانه وتسامحه. وذكر التاجر الانجليزي "ماجيل"، أن البلاد تحسنت أوضاعها أثناء تولي الوزير تسير شؤون الإدارة مما اكسبه ثقة الباي[4].

ومن الأمور التي تدل على ثقة "حمودة باشا" بالوزير، أنه جعله نائبا عنه، عندما خرج بالمحلة لجمع الضرائب سنة 1198هـ/1784م. مصطحبا معه خمس بايات من العائلة، حتى يضمن عدم حدوث انقلاب أثناء غيابه. فوجد فيه الثقة اللازمة لاستخلافه، لتسير شؤون البلاط أثناء غيابه[5].

وبدأ نفوذ الوزير بالتراجع رغم نجاحه في التأثير على سياسة "حمودة باشا"، بسبب سوء التفاهم الذي حدث بينهما في صائفة 1201هـ/ 1786م، وتطور الخلاف إلى إعلان الباشا عن استعداده للتخلي عن جميع نشاطاته سنة 1204هـ/ 1789م. وقد أشار القنصل الفرنسي" دوفواز" في الرسالة التي بعث بها حكومته إلى الخلاف، الذي برز علنا بينهما سنة 1209 هـ/ 1794م. ومع هذا لم يُقِل الباي الوزير من منصبه إلى غاية وفاة هذا الأخير في 11 اكتوبر1800م[6].

---

(1) رسالة من "دي روشيه" إلى حكومته، تونس 13 فيفري 1781. ينظر: أ. بلانتي: المصدر السابق، ص ص 116، 117.

(2) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص 107.

(3) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص ص 105- 126.

(4) Thomas Maggil: Op.cit, p 24.

(5) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص ص 109، 110.

(6) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 237.

ومن بين المماليك الذين تحالفوا مع الباي "حمودة باشا"، نجد "يوسف خوجة" [1]، وبعد وفاة الوزير الأول قام الباي بتقريب "يوسف خوجة" بمنحه خطة صاحب الطابع سنة 1783م، بعدما سأله قائلا: "... هل تحسن الطبع؟..." فقال له :"..نعم..." فأجلسه واعطاه الطابع، وقال له : " ... مهما أتت المكاتيب تقدم لتطبعها..."، ومنذ ذلك الحين أصبح يعرف بصاحب الطابع[2].

وتقلد "يوسف خوجة" الملقب "بصاحب الطابع" منصب الوزير الأول، وأصبح يدير منصب شؤون الوزارة، كما بدأ يقوم بإجراء المفوضات مع الدول الأوربية، بعد أن وضع مصلحة تونس في الاعتبار الأول، ومن هنا استمد قوة الحكم. ومن أبرز أعماله انتهاجه لسياسة خارجية ترتكز على مبدأ المعاملة العادلة لقناصل الدول الأوربية، ولعل هذا ما ضمن لحكومته حرية التسيير، في الشؤون الداخلية والخارجية دون ضغط فرنسا[3].

كما نجد من بين المماليك ماريانو ستينكا (Mariano stinca)[4]ويعتبر من المماليك المفضّلين عند الباي، وأكثرهم تأثيرا فيه، لأنه كان أمين سرّه، كما لعب دورا كبيرا في علاقة الباي مع قناصل الدول الأوربية المعتمدين بتونس[5]. وخاصة أنه كان يتقن اللغة العربية والايطالية وهذا الذي جعله صاحب نفوذ داخل قصر الباي، حيث تمتع باحترام كبير من قبل السفراء الأجانب، وقد أرسل القنصل الفرنسي بتونس السيد "دوفواز" رسالة إلى حكومته سنة 1216هـ/ 1800م، يطلب فيها إرسال هدية إلى "ماريانو"، نظرا لأهميته في اجتماعات الباي [6]. ومن مظاهر تأثيره على علاقات الباي الخارجية، أنه نجح في عقد هدنة مع مملكة نابولي سنة 1228هـ/ 1814م[7]. لكنه أتهم فيما بعد بأنه هو من قتل الباي "حمودة باشا"[8].

---

(1) هو الوزير الشهير "بأبي المحاسن يوسف خوجة" "صاحب الطابع"؛ أصله من مسلمي البغدان أستقدم إلى تونس بصفة مملوك، ونظرا لذكائه وإخلاصه تدرج في المناصب إلى أن أصبح أحد الركائز التي يعتمد عليه "حمودة باشا" في حكمه، ينظر، عبد الوهاب حسن حسني: **خلاصة تاريخ تونس**...،المرجع السابق، ص 162.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 7، ص 90.

(3) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص ص، 115، 117.

(4) هو من عبيد مملكة نابل جلب إلى تونس وعاش بقصر باردو؛ وجعله الباي مترجمه الخاص لأنه أصبح يتقن اللغة العربية.

ينظر: Pierre Grandchamp: **Autour de Consola**, Op.cit, p 135.

(5) ibid.

(6) أ. بلانتي، المصدر السابق، ج 3، ص 413.

(7) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 297.

(8) Nouvelle Biographie Général depuis Les Temps Les Plus Reculés jusqu'à nos jour, 47 Tome, Frirmin, Didot, Fréres, Paris 1855, T 13, p 535.

وتمكن بعض المماليك من تولي مناصب هامة داخل بلاط باردو، سواء بفضل المصاهرة أو لتمكّنهم من اللغات الأجنبية، لكن هذا لم يمنعهم من التقيد بالشروط التي فرضها عليهم البايات وخاصة في عهد "حمودة باشا"، حيث منعهم من مخالطة الأهالي، والتكلم باللغة العربية خشية أن تكون ذريعة في الخلطة، وكان يعمد إلى ضرب كل من يخالف الأوامر، وهنا يشير "ابن أبي الضياف" قائلا: «... كان الباي شديد البأس في تربيتهم وتأديبهم من غير رأفة...ولا يكلمهم إلا باللغة التركية »[1]. إن هذه المعاملة الخشنة تجاه المماليك، جعلتهم يفكرون في الإنتقام من الباي، فأقبل ثلاثة منهم على الباي، وهو نائم لمحاولة قتله، لكنه نجى بفضل تدخل "صاحب الطابع" الذي أنقذ حياته[2].

لقد حرص البايات الحسينيون خلال القرن الثامن عشر على تزويج بناتهم من المماليك للاستعانة بهم في تسير بعض المهام الإدارية وتمتين نفوذهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيحصل البايات على ولاء مطلق من أبناء المماليك؛ دون أن يكون لهم طموح سياسي، وذلك لضعف نسبهم[3]، و هذا ما جعل أعيان المماليك لا يستمدون نفوذهم من المناصب التي يتقلدونها فقط، وإنما من وزنهم الشخصي، مثل "يوسف صاحب الطابع" و"مصطفى خزندار" ، وكان الهدف من مصاهرة البايات هو تثبيت سلطتهم لان علاقة المماليك لم تكن جيدة مع الأهالي؛ باستثناء بعضهم مثل "يوسف صاحب الطابع" كما أشرنا سابقا[4].

بالإضافة إلى هذا، نلاحظ أن دور المماليك كان له تأثير في توجيه السياسة الخارجية لأيالة تونس، وهذا ما أدى إلى النفوذ المالي الأوربي في تونس خلال القرن التاسع عشر، وما ترتب عنه من تدخل في شؤون البلاد التونسية.

3-علاقة السلطة بالكراغلة:

إن ضغط الأهالي على السلطة، جعل هذه الأخيرة تأخذ بالخصوصيات المحلية وتقدم تنازلات ساهمت في مشاركة الأهالي في تسير شؤون البلاد، وهذه المكاسب ستتسع تدريجيا، وفي المقابل تقلص دور العنصر التركي وتمكنت عناصر أخرى، كالكراغلة وهم أكثر محلية[5]، تمهيدا لإدماجهم

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 28.

(2) محمد بن عمر التونسي: المصدر السابق، ص 19.

(3) سلوى هويدي: المرجع السابق، ص 271.

(4) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر**...، المرجع السابق، ص 72.

(5) التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص 29.

في الوظائف الإدارية لتسير شؤون البلاد [1]، وكان العدد الأكبر منهم يتواجد بمدينة تونس ثم المهدية وفي الجنوب الغربي شمالي توزر (الحامة)، والكاف وباجة[2]، وعليه سنشير إلى دور هذه الفئة حسب ما تقتضيه الضرورة، بحكم صعوبة تتبع مسارها السياسي في البلاط.

4-علاقة السلطة باليهود:

خضعت هذه الطائفة إلى مجلس أعيان البلاد، وكان يمثلها قايد اليهود ؛ سواء كانوا يهود البلاد أو يهود القرانة ، وهذا القايد يعينه الباي للإشراف عليها، واستخلاص الجزية منهم ، غير أن النفوذ الحقيقي كان بيد الحاخام الأكبر لليهود التوانسة ، والحاخام الأكبر ليهود القر انة ، وكانا يتمتعان بسلطة هامة ، سواء كانت معنوية أو قضائية ويطبقون تعاليم دينهم في التعليم والصحة والتغذية وطقوس الموت فكانت لهم اليد العليا في مدارسهم ومقابرهم[3].

أما بالنسبة لوضعهم القانوني بالبلاد التونسية، فقد تحكمت فيه ضوابط التشريعات الإسلامية حيث اعتبروا من أهل الذمة، وهذا يوجب عليهم دفع الجزية التي تعد الشرط الأول لعيشهم بين المسلمين، كما يكفل لهم حرية ممارسة طقوسهم الدينية، وتنظيم شؤونهم الداخلية[4].

وقد استقر اليهود مع المهاجرين من يهود القرنة في حارة اليهود بنهج سيدي الصنادلي المعروف بدريبة القرانة [5]،وهي المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من المدينة والمتاخمة لربض باب السويقة من قسمه الجنوبي، وحارة اليهود لا تنفصل عن المدينة بحواجز أو أسوار، رغم أن المنظور الديني والتقاليد الراسخة في الذهنية الشعبية ترفض اختلاط المقدس بالمدنس، وهنا إشارة إلا أن عملية استقرار اليهود بأطراف المدينة كانت قبل العهد العثماني [6]، إضافة إلى تمركزهم بجزيرة جربة التي تعتبر المركز الثاني لتجمع أفراد الطائفة اليهودية المحلية، وتوزعوا بين الحارة الصغيرة والحارة الكبيرة ، وفي أغلب المدن المطلة على البحر من بنزرت إلى جرجيس، وخاصة سوسة وصفاقس، وبعدد أقل بالمنستير والمهدية[7].

---

(1) التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص 29.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 370.

(3) نفسه ، ص 375.

(4) رضا رجب: المرجع السابق، ص ص 86،87.

(5) المختار باي:المرجع السابق، ص 370.

(6) رضا رجب: المرجع السابق، ص 91.

(7) نفسه، ص ص 83، 84.

إن الحديث عن هذه الطائفة، يقودنا إلى توضيح مسألة مهمة، والمتمثلة في الانشقاق الذي حدث بين اليهود المحليين ويهود القرانة سنة 1710م، وهذا راجع لعّدة أسباب منها الاختلاف في ممارسة الطقوس الدينية بين عناصر المجموعتين بحكم تباين الانتماءات العقائدية والثقافية، بحكم أن ثقافة الطائفة الجديدة ترتكز على الثقافة الأوربية، رغم أن هذا الأمر لم يزعج الطائفة المحلية التي استقبلت الوافدين الجدد بالترحيب، لكن تمسك يهود القرانة بمعتقداتهم وارتباطهم بالتجار الأوربيين ساهم في هذا الانشقاق، إضافة إلى محاولتهم التنصل من المساعدات المالية التي تقدم لليهود الفقراء بالبلاد التونسية ، فرأو في هذا عبء مالي يعيق من ثروتهم(1) .

أما بالنسبة لموقف السلطة من هذا الانشقاق الذي حدث داخل المجتمع اليهودي، فإنها لم تتدخل، ولعل هذا يعبر عن قبولها بوجود طائفة مميزة ماديا، ونعني يهود القرانة، حتى تستفيد من ثروتها، كما أن السلطة سواء في عهد "حسين بن علي" أوفي عهد ابنه "علي باي" فيما بعد، كانت تخشى من خروج فئة يهود القرانة من سلطتها والانضمام إلى التجار أو الرعايا الأجانب، ورغم ذلك ظهرت بعض المحاولات لتنصل يود القرانة من السلطة ومحاولة انتمائهم إلى حماية دول أوربية ، لكنهم فشلوا في ذلك نظرا لإصرار الباي من جهته على بقائهم تحت إمرته، ممّا يدل على تمسك البايات بهذه الطائفة التي ستلعب دورا اقتصاديا مهما في البلاد خلال القرن الثمن عشر ميلادي(2).

5-علاقة السلطة بالموريسكيين(الأندلسيين):

حدث تطور في العلاقة بين الموريسكيين والسلطة، فبعدما ساهم "عثمان داي" في استقرارهم بالأيالة بعد قرار الطرد 1609م، حيث خصص لهم السفن لنقلهم إلى تونس، ومكّنهم من السلاح للاحتماء من البدو ، ومنحهم الحبوب للزراعة ، واسقط عليهم الضرائب لمدة ثلاث سنوات، ورفع عنهم سلطة القياد، حتى يستعين بهم ، نجد أن "يوسف داي" قلص من امتيازاتهم وطالبهم بالعشر في الناتج من نشاطهم (3)، لكن تعرض هؤلاء الموريسكيين إلى الظلم من طرف القياد الذين كانوا يكنون لهم الحسد؛ باعتبارهم محظوظين لثرائهم ولا يخضعون لسلطتهم، و كلما تضاعفت مداخيل الموريسكيين تضاعفت عليهم الضرائب، مما أدى إلى هجرة أندلسيو بلدة خروفة(4) إلى بلدة

---

(1) رضا رجب: المرجع السابق، ص ص 63، 64.

(2) نفسه، ص ص 68، 69.

(3) سعيد التايب : المرجع السابق، ص81 .

(4) سبب الهجرة قلة عددهم والصراع القائم بين السلطة وأهالي خروفة وهي مدينة قريبة من تستور، ينظر: أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص 35.

بلدة تستور[1] دون أن يمر وقت طويلا على استقرارهم بها، ورغم ذلك بقيت هذه الطائفة تتعرض لمضايقات القياد وجباة الضرائب [2]، كما تعرضوا في بداية حضورهم للاحتقار والتشكيك من قبل التونسيين، وقد يعود سبب هذا الحقد إلى الامتيازات التي حصلوا عليها من طرف السلطة، فكان رد الموريسكييون بالتفاخر بالنسب الشريف، وكانوا يتفاخرون بذلك كونهم تركوا أموالهم وأملاكهم من أجل دينهم ،فأول ما بادروا إليه تغيير أسمائهم الأعجمية التي فرضت عليهم إلى أسماء عربية ارتبطت بالأنبياء والصحابة ، وأضيف لها كنيات نسبة للبلد الذي جاؤوا منه[3].

كما استطاع الأندلسيون الحفاظ على شبه استقلال داخلي في القرى التي شيّدوها في البلاد التونسية، وخاصة مدينة تستور وسليمان [4] ، حيث تم تنظيم السلطة وفق الطابع الاسباني فنجد "القوبرنادور" " Gobernador " بمعنى الحاكم بالاسبانية، و"القوازيل"" Agozzino / Alguacil" أي الوزير ، بالإضافة إلى ذلك كان لهم شيخ الأندلسيين، المعروف باسم"Maggior". وفي أغلب القرى الأندلسية، نجد أن شيخ الأندلسيين هو نفسه شيخ البلد [5] أو الخليفة أو القاضي واستمر هذا الوضع إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، أما بالنسبة الأندلسيين الذين وفدوا على مدينة تونس فقد تم اختيار أفراد منهم لتمثيلهم لدى السلطة فيما يخص تسير شؤونهم وعملية استقرارهم[6].

واستمرت خطة شيخ الموريسكيين في أيالة تونس ، ولم يبلغ أحدهم المكانة التي وصل إليها

---

(1) تقع على اطلال تيشيلا "Tichilla" التي لم يبق منها سوى أثار السور والطاحونة ، أسس الأندلسيون تستور سنة1609م، وكانوا يتكلمون الاسبانية لقرابة القرن والنصف. ينظر: أحمد الحمروني: المرجع نفسه، ص36.

(2) سعيد التايب : المرجع السابق، ص81 .

(3) أحمد الحمروني: المرجع السابق ، ص ص 75-78.

(4) تقع شرق مدينة تونس على الشاطئ وتعتبر من أهم المراكز التي أنشأها المورسكيون سنة 1609م في الوطن القبلي، وكان بالمنطقة برج أبي سليمان، فحذفوا الموريسكيون الكنية من الاسم ، وقد تم اختيار هذا الموقع لحراسة الشواطئ، وقد عرفت البلدة استقرارا خلال القرن السابع عشر حتى قارب عدد سكانها العشرة ألاف نسمة ف أوائل القرن الثامن عشر. ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

(5) يشير "أحمد الحمروني" إلى تاريخ ظهور خطة شيخ البلد كممثل للأندلسيين لدى السلطة سنة 1768م، ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

(6) سعيد التايب : المرجع السابق، ص 79.

"مصطفى دي قرضناس" [1] بتونس، باستثناء البعض منهم، ولكن بدرجة أقل "سيدي أحمد الشريف" في أواخر القرن السابع عشر من عائلة الحداد الثرية بصناعة الشاشية، وخلال القرن الثامن عشر نجد ابنه "سيدي بن أحمد بن محمد "، و"الحاج حسونة" من نفس العائلة، يتولون هذه الخطة[2].

وباستثناء بعض الشخصيات التي تولت مشيخة الموريسكيين، فإن غياب البقية كان واضحا في المؤسسات السياسية خاصة خلال القرن الثامن عشر، وهنا نتساءل: هل كان غيابها كان بسبب البحث عن شرعية تواجدها أكثر من سعيها للتحالف مع السلطة؟

ولعل تعاطي الموريسكيين للنشاط التجاري وتحقيقهم لأرباح كبيرة منه، جعلهم يلعبون دورا في تنشيط مبادلات الأيالة كما كانت اهتماماتهم تصب نحو تثبيت وجودهم بالايالة، ولم يكن مشروع التحالف مع السلطة هدفا لهم فشكّلوا بذلك برجوازية تجارية بمعزل عن السياسة [3]، وسعوا للحفاظ على استقلالهم الداخلي مفضلين الحرية على الثروة[4].

بالإضافة إلى هذا، فقد تقلص نفوذهم طيلة العهد الحسيني، بسبب توافد الوستالين على مناطق الموريسكيين بعد عملية إخلاء جبل وسلات من السكان سنة 1762م، من طرف "علي باي"، أما النشاط الذي حافظوا عليه أمام تغير أحوالهم، فهو صناعة الشاشية،ومنصب أمين الشواشين [5] .

---

(1) "مصطفى دي قرضناس"، وهو بن "انييقو"" Inigo" المعروف باسم "عبد العزيز" وقد كان مكلفا بالشؤون المالية لدى الملك "فليب الثاني" ثم سفيرا له بالبندقية، وكان "عبد العزيز" صاحب مال وثروة ،ولما علم وقائع الطرد حول أمواله إلى فرنسا ، وهذا ما ساعد ابنه "مصطفى فيما بعد على الخوض في التجارة بمساعدة "يوسف داي" ، الذي عينه أيضا نقيب أشراف الأندلسيين ، بالإضافة إلى معرفته بالاسبانية والفرنسية والايطالية والعربية، فأصبحت له مكانة تجارية وسياسية بالبلاد وهذا ما جعله يلعب دور الوسيط بين السلطة والأندلسيين ، لكن مكانته تراجعت في عهد "حمودة باشا المرادي"، الذي صادر أملاكه مما جعله يتجه إلى استانبول سنة 1654م، ينظر: سعيد التايب : المرجع السابق، ص 80. و ينظر أيضا: أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 32.

(2) أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص ص 80، 81.

(3) المهدي جراد: المرجع السابق، ص ص 64، 65.

(4) أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص 36.

(5) سعيد التايب : المرجع السابق، ص81.

وبقي السلوك السياسي للموريسكيين منحصرا في بعض الشخصيات التي اعتمد عليها بعض البايات خلال القرن الثامن عشر، و منهم "محمود السرايري"(1) إذ كان من أهم الشخصيات ذات الأصل الأندلسي التي حصلت على منصب هام في عهد "حسين بن علي"، و له حنكة كبيرة في إدارة سياسة البلاد، وكان الباي يستشيره في أمور البلاد ،وأدى دور الوساطة بين المسيحيين الأسبان من جهة الباي، وتميز بالغنى حيث كان يملك العديد من العبيد، و بنى مدرسة وزاوية، بجانب داره، وانفق عليها عدّة أوقاف كما ساهم في انجاز مستشفى، و توفي في 26 أوت 1726م(2).

وبرزت شخصية أخرى أدت دورا كبيرا في حل المشاكل العالقة بين الموريسكيين والأهالي ، و تمثلت في "الشريف القسطلي"، الذي ساهم أيضا في بعث نشاط قطاع الشاشية إذ توجد عدة معامل لصنع الشاشية بالباطان تحت تصرفه أو ملكه، وبالتالي ارتباطه بأصحاب المال والتجارة ساهم في ارتباطه برجال السلطة (3)، ومن أبرز الأدوار التي قام بها الوساطة بين الباي والفرنسيين الذين أرسلوا بواخرهم إلى موانئ تونس وحلق الوادي سنة 1728م(4).

ورغم هذا، فقد تعرض هؤلاء الأشخاص بصفة خاصة وعموم الموريسكيين الأثرياء إلى مصادرة أملاكهم من طرف البايات، سواء نتيجة ظروف الفتنة، والاستفادة من أموالهم لتغذية الصراع القائم على السلطة، كما حدث في الفتنة الباشية، أو للتقليل من النزعة الاستقلالية في المجتمع المورسكي وعليه، فإن الحضور السياسي للموريسكيين كان ضعيفا، إن لم نقل كان شبه منعدم، نظرا لتطلعهم الدائم للعودة إلى بلدهم، إضافة إلى الخصوصية التي تميز بها المورسكيون، والتي حاولوا فرضها على الأهالي بمعنى أنهم لم يندمجوا في المجتمع، إذا استثنينا اهتمامهم بالجانب الاقتصادي، وما انجر عنه من معاملات تجارية مع الأهالي خاصة في مدينة تونس.

---

(1) أصله أندلسي عمل في بيت خزندار، فتقرب من الباي "حسين بن علي" ، هذا الأخير قام بعزل "أحمد" خزندار وهو من الكراغلة ونصب مكانه "محمود السرايري" عرف بالأمانة و النصح للباي، واتهم في آخر حياته من طرف الشيخ "عبد الرحمان الجامعي " المغربي احد قراء الحديث للباي بان "محمود" عاير الرسول صلى الله عليه وسلم.ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج2، ص ص71،73.

(2) أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص 82.

(3) سبب التهديد هو طلب الباي من القنصل الفرنسي طرد السفينة التي دخلت ميناء تونس دون رفع العلم، ف استجاب القنصل الفرنسي "بنيون" (Bnion) لتلبية رغبة الباي، هذا الأمر جعل فرنسا ترسل في سنة 1140هـ/ 1728م أسطولا يتكون من البوارج الضخمة، و الفرقاطات بقيادة "دوجرانبري"(De Grandpré)، الشيء الذي أرغم الباي على تنفيذ جميع المطالب الفرنسية والموافقة عليها.ينظر: E, Rouard de card: Op.cit, p p 169, 171.

(4) نور الدين الحلاوي: **وثائق عن الأندلسيين بتونس،** في م.ت.م ، ع 17، 18 جانفي 1980 ، ص ص 138، 139.

6-علاقة السلطة بالزنوج الأفارقة:

لقد منح الأفارقة السود وظائف هامة داخل هذه العائلات، نظرا لما يمتلكونه من ذكاء وفطنة كحراسة أموالهم ومراقبة زوجات أسيادهم، وكانوا من أصحاب البنية القوية، و يتم اختيارهم لتوظيفهم في خدمة حريم الحاكم ووزرائه ،كما أنهم مارسوا أشق الأعمال في البيوت و الورشات والحقول ، مقابل توفير المأكل والملبس والسكن. وقد كان الباي "حسين بن علي " يرفض الإساءة لهم مذكرا بأن مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم كان الصحابي "بلال" أسود البشرة ، ومع هذا فقد عيّن منهم لحراسة أبواب حريم الباي بقصر باردو[1].

واستمر "علي باشا" على نفس النهج بتوظيف الزنوج، وخاصة بعد تمرد الكراغلة الذين تعرضوا للقمع من طرف الباي وجردهم من ممتلكاتهم ، وأحاط نفسه بعناصر جديدة داخل البلاط، تمثلت في الزنوج، الذين عيّنهم كبوابةيمثلون الحرس الخاص، وأعوانا لخدمة مصالح العائلة والدولة[2].

7-علاقة السلطة بأهالي الحاضرة:

انتهج الحسينيون سياسة متباينة اتجاه الأهالي أو الرعايا في المدن، والرعايا في الأرياف، وهذا نظرا لأهمية الحواضر بالنسبة للسلطة، وخاصة مدينة تونس، وبما أننا قدمنا تصورا لأسباب تفوق مدينة تونس على باقي المدن، سنحاول فيما يأتي أن نبرز أسباب تفوق الحواضر على الأرياف، لمعرفة خصوصية علاقة الأهالي الحواضر بالسلطة.

وقد مثلت المدن مجال الرعية التي تحالفت مع العثمانيين منذ القرن السادس عشر، لتمكينهم من النفوذ على حساب الحفصيين، والقبائل المحاربة المنضوية تحت راية بعض الزوايا أو الأسبان، والتي مثلت خطرا حقيقيا على سكان المدن، وهذا التحالف كرس ممارسات فقهية وجبائية تميزت بحصول سكان المدن على امتيازات لم تحصل عليها القبائل الأخرى، وعليه فإن طبيعة العلاقة بين السلطة والأهالي قامت على تفضيل المجتمع المديني على حساب الأرياف[3].

بالإضافة إلى احتواء المدن على الوظائف الإدارية، والسياسية، والعسكرية وجميع الشؤون القضائية والدينية؛ التي اختّصت بها ، كل هذا أعطى تفوقا واضحا للمجتمع المديني على حساب الأرياف، وأكسبت مجتمع الحضر عصبية مدينية قائمة داخل المدن على أساس التفرقة بين البلدي

---

(1) المختار باي: المرجع السابق، ص ص387، 388 .

(2) إبراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص 30.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 232.

و البراني القادم من دواخل البلاد(1).

وكان الحضر يمثلون نسبة قليلة من مجموع السكان، وقد قبلوا بحكم "حسين بن علي " لأسباب عديدة، ولعل أبرزها سياسة الحذر والمراقبة الدقيقة التي اتبعها الباي في حكمه. بالإضافة إلى عوامل ساهمت في تقارب الطرفين، ولعل أهمها تمركز السلطة العثمانية في المدن سواء في تونس أو غيرها جعل النظام يرتبط بالمدينة، وتعتبر باقي المدن امتداد لهذه المدينة لذا كان لزاما على السلطة إقامة تحالفات مع سكان المناطق الحضرية ، نتج عنه بروز قادة ارتبطت بالسلطة وأصبح لديها مصالح مشتركة معها، وكان لزاما على مجتمع المدينة الخضوع للسلطة التي أصبحت تمثل الدرع الواقي لهم من الأخطار الخارجية، التي هدّدت البلاد قبل وبعد قيام النظام الحسيني(2).

ثم إن التضامن داخل المدينة عمل على خلق التماسك بين الفئات الاجتماعية التي تعايشت مع بعضها، في الواقع نجد أن المجتمعات الحضرية كانت تتميز بشبكة معقّدة من العلاقات الاجتماعية أثرت فيها العوامل الدينية والتجارية و الوشائجية، كتأثير العلماء في تعزيز التماسك بين أفراد المجتمع وفرض احترام السلطة ، هذه العوامل المادية والمعنوية جعلت المجتمع المدني يخضع للاندماج في المدينة أكثر من الريف وهذا ما استفادت منه السلطة في المدينة عن طريق وجهائها وعلمائها والذين أصبحوا حلفاء طبيعيين للسلطة(3).

ثالثا–مؤسسة الشيخ واسطة بين السلطة والرعية:

ارتبط وجودها بالمجتمعات القديمة، وانتشرت في مختلف مناطق الايالة في المناطق الحضرية والريفية خلال الفترة الحديثة، وهي تندرج ضمن المؤسسات المحلية، كما تعددت أصناف هذه المؤسسة فمنهم شيخ العرف الذي ينظر في الأمور العرفية، وشيخ العرش أو الفريق، وشيخ النصف؛ أي نصف عرش، وشيخ المدينة، ومشايخ الارباض والحومة (الحي)، ومشايخ الأقليات كمشيخة الأندلس والطرابلسية، وسكان جربة النازحين(4)، و شيخ باب السويقة، و شيخ باب الجزيرة، وقائد

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص31، 32.

(2) تعرضت البلاد التونسية في الفترة الممتدة من 1688– 1710م لهجومات فرنسية على منطقة حلق الواد ي، وكان هدف هذه الحملات الحفاظ على مصالحها التجارية، ولم تهتم بالسيطرة على البلاد، في حين كان الاعتقاد السائد عند المجتمع ضرورة التصدي لهذه الحملات ، فرفعت السلطة العثمانية شعار الدفاع عن البلاد وهذا ما يتماشى مع طموح المجتمع . ينظر: محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، ج2، ص 23.

(3) نفسه.

(4) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 125، 126.

اليهود[1]، وكل هذه الأصناف أدت دور الوسيط بين مجموعاتها والسلطة، ويعتبر أعيان مشايخ المجموعات المحلية الداخلية أبرزهم لما لهم من وزن اجتماعي وسياسي، حيث سيطروا على المجالس المحلية المعروفة بمجلس رجال كبار أو الميعاد، وهذا ما جعل الاعتراف متبادل بين السلطتين المركزية والمحلية وذلك ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ميلادي [2].

أما بالنسبة لممارسة الدولة لنفوذها على الأفراد أو الرعية في البداية فلم يكن لها سوى في المناطق الخاضعة كليا للسلطة، أي في المدن الساحلية كساحل بنزرت في الشمال الشرقي وباجة والكاف وتونس ومنطقة الدخلة (الوطن القبلي)، و القيروان، وصفاقس، وقابس ، أما باقي المناطق فعلاقتها مع السلطة المركزية كانت مختلفة ولم يصنفوا ضمن الرعية[3] .

ومن خلال ماسبق، نلاحظ بأن السلطة أخضعت أهالي المدن لاعتبارات أمنية وعسكرية، بسبب الظروف التي مرت بها البلاد مع مطلع القرن الثامن عشر، وفي المقابل ساهم أهالي مدينة تونس بشكل خاص في توجيه خيارات السلطة رغم أنها لم ترتقي في سلم المناصب الإدارية إلا أنها أثبتت وجودها واستمراريتها رغم تغير الأطراف المتراهنة على السلطة من العثمانيين طيلة هذه الفترة[4].

وتعتبر الممارسات الجبائية الحقل الذي تتبلور فيه علاقة الفرد بالدولة وهي تمثل الفرصة الوحيدة التي يلتقي بها الفرد العادي بممثل السلطة المركزية [5]، لكن أهالي المدن تمتعوا بامتيازات جبائية دون الأرياف، والمتمثلة في أداء ضريبة العشر وتتمثل رمزية هذه الضريبة بالنسبة للسلطة أنها ضريبة شرعية وباستخلاصها فهي تضفي الشرعية على حكمها، أما بالنسبة للرعية، فإن أدائها كان مقترنا بالأرض، وهذا الذي يحدد وضعها العقاري، و من خصائص ضريبة العشر أنها تفرض حضور مكثف للمركز السياسي في المنطقة التي تمارس بها، أما في المناطق غير التابعة للرعية فلا يطبق فيها ضريبة العشر، والتي هي بحوزة القبائل، لكن السلطة العثمانية لم تعترف لهم بملكية هذه الأراضي، وعليه تبقى مستغلة فقط من طرف هذه القبائل[6].

---

(1) محمد عبد العزيز بن عاشور: المرجع السابق، ص 16.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 126.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 231.

(4) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال الغربي** ...، المرجع السابق، ص35.

(5) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 299.

(6) نفسه، ص ص 233، 236. للاطلاع أكثر حول ضريبة العشر، ينظر: الفصل الثالث، ص207.

المبحث الثاني: علاقة السلطة مع القبائل(المركز والأطراف):

تمكن الأتراك العثمانيون من بسط نفوذهم على المدن التونسية، وخاصة الساحلية منها، نظرا لحاجة المدن للأمن، ووجود حاميات عسكرية أعطت الشرعية للسلطة الحاكمة طيلة العهد العثماني، إلا أن الأمر يختلف في الأرياف، و في دواخل البلاد التونسية، نظرا لعدة معطيات متشابكة، ولعل أبرزها تذبذب موقف القبائل بين التأييد والممانعة للسلطة، وخاصة أثناء الأزمات التي مرت بها البلاد، كالصراع الحسيني الباشي إذ تغير موقف الكثير من القبائل، إضافة إلى طبيعة العلاقات بين هذه القبائل التي أثرت في تحكم السلطة في المجال الريفي، لذا من الصعوبة تصنيف قبائل الرعية، والقبائل الممانعة أو المحاربة، وتتبع سلوكها اتجاه السلطة، ومنه نتساءل : هل كان هناك حضور لأعيان القبائل داخل بلاط بباردو؟. أم أن دورهم لم يتجاوز حدود مجالهم؟. وماهي العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقة بين السلطة والقبائل بالبلاد التونسية؟ و ماهي الأساليب التي اعتمدتها لإخضاع هذه القبائل؟

إن الحديث عن العائلة الحسينية ، ومسار علاقاتها بالمجتمع هو الحديث عن مؤسسة سياسية مركزية احتاجت إلى قاعدة اجتماعية لدعمها ، وحمايتها خلال مرحلة التأسيس خاصة ، وهذا ما يلاحظ في التنوع لقائمة الأتباع داخل تشكيلة رجال البلاط، حيث نجد كل من "أحمد الغزالي" و"أحمد الصغير الغزالي" وكلاهما من قبيلة شارن، ونجد في قائمة "علي باشا "الحاج الصغير الشنوفي" ، والحاج سالم بن عبد الله المسعي الشنوفي" ، إضافة إلى رجال الدين مثل "يوسف برتقيز" ، ولا نجد من أهالي مدينة تونس سوى بعض أفراد عائلة "محمد السرايري " خزندار "حسين بن علي" ، وبعد ثورة "علي باشا" أقصى أقاربه من عائلة الشنانقة و أولاد حسن(1).

أولا–العوامل المؤثرة في العلاقة بين القبائل والسلطة المركزية :

يعتبر موقع بعض القبائل من العوامل التي صعبت على السلطة إخضاعها، وخاصة القبائل الحدودية التي تستقر بالأطراف مما ساهم في تمتعها بنوع من الحرية في التنقل، وتغيير مواقع استقرارها دون مشاكل، وقد امتد فضاء تنقل هذه القبائل إلى الشرق الجزائري، وخاصة أن اتفاقيات الحدود بين تونس والجزائر لم تضبط حدود الفراشيش مع الجزائر. ولعل هذه الحرية المجالية جعلت القبائل الحدودية تتمتع بنوع من التخفيضات الجبائية، حيث اكتفت السلطة بفرض ضرائب منخفضة

---

(1) إبراهيم محمد السعداوي: المرجع السابق، ص 27.

القيمة أو متقطعة، حتى تضمن ولاء هذه القبائل من جهة، وتضمن سيادتها على المجال من جهة أخرى وبالتالي تحفظ تراب السيادة ، فقد ساهمت بعض الفرق من الفراشيش كالحوافظ والعسيلات وقماطة في صد محاولات القبائل الجزائرية النمامشة، والحنانشة في التوسع داخل مجال الفراشيش[1].

وهذا يبين أن السلطة حاولت إخضاع القبائل الطرفية حتى تؤمن حدودها الغربية وتحدد مجال سيطرتها، إلا أن الاهتمام الأكبر للسلطة كان خاص بالقبائل الساحلية والداخلية، حيث يعتبر الساحل أكثر كثافة سكانية، وهذا ما جعل الرحالة يستقرون بها، ولاقى هذا استحسان السلطة لاعتبارات جبائية وأمنية، و نجد حول باجة، والكاف قبائل وشتاتة، ونفزة، وعمدون ، التي تزود شركة إفريقيا بالقمح برأس نيقرو، ونجد حول تبرسق قبائل الجنادبة ، وأولاد بن سالم ، وورتان وأولاد بوعيار ، وفي أقصى الشمال نجد قبائل مقعد، وخمير، وحول سوسة والمنستير وصفاقس تتجمع عدة قرى مثل العقاربة، والمثاليث، والسواسي، ولواتة، وفي السباسب الوسطى يهيمن جلاص والكعوب، والقوازين حول القيروان[2].

إضافة إلى موقع القبائل؛ باعتباره عامل مؤثر في العلاقة مع السلطة، نجد أيضا طبيعة هذه القبائل التي ترفض بعضها التعامل مع الغير نظرا لتكيفت القبائل مع الظروف المحيطة بها، التي كانت تعيش في إطارها، وكانت هذه القبائل مبنية على أساس رابطة الدم؛ لذا فهي مقسمة إلى سلالات تنحدر كل منها إلى أب واحد، ويعتبرون أنفسهم إخوة، وتلقب أغلبها باسم أولاد فلان مثل أولاد سعيد أولاد حمزة، ومهما كانت هذه الروابط الدموية حقيقة أم مزعومة، فإنها تبرر شعور مجموعة من الأفراد بضرورة وجود هذه الروابط والتأكيد عليها لمواجهة واقع يفرض عليها التعاون، و لا يكون هذا الشعور مع سلالة أخرى وبالتالي لا تتعاون معها[3].

ومن خلال هذا يتّضح لنا أن القبائل غير مستعدة للتعامل مع نظيرتها من القبائل المجاورة لها أو المنافسة لها على المجال أو الكلأ، فما بالك بأن تخضع هذه القبائل للسلطة، وتصبح جزء من الرعية إذن هنا موطن الصعوبة الذي وجدته السلطة في إخضاع هذا النوع من القبائل التي تجمعها روابط متشابكة، وخاصة الروابط الأسرية داخل القبيلة التي تتحكم في الفرد، ولنا أن نضرب أمثلة

---

(1) الأزهر الماجري: **قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**، طبعة ثانية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة 2005.ص ص 289، 290 .

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص359. وللاطلاع على الموقع الجغرافي لهذه القبائل ينظر: الملحق رقم1.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 44.

على بعض خصائص هذه الروابط الأسرية في القبيلة حتى نعطي أدلة على هذا.

ثانيا–خصائص الروابط الأسرية داخل القبيلة:

تعتبر رابطة الدم والملكية والمسؤولية الجبائية، من أبرز خصائص الروابط الاسرية داخل القبائل بالبلاد التونسية، وهذه الروابط هي عوامل تحافظ على التجمع او التفكك الحاصل في القبيلة من عائلات إلى أُسر صغيرة مستقلة بأملاكها ومسؤوليتها الجبائية، وهنا نسلط الضوء على مثالين لمعرفة الظروف التي تلتحم وتتفكك فيها الأسرة، ففي قبيلة أولاد بوسالم المستقرة في السهول الممتدة حول وادي مجردة تمارس نشاط فلاحي مستقر بسبب الظروف المناخية الملائمة وخاصة زراعة الحبوب، ونجد أن الأسر المتكونة من عدة إخوة متزوجين وغير المتزوجين مشتركين في استغلال الملكية الغير مقسمة، و لا يوجد تقريبا حالة يكون فيه الابن مستقلا عن أبيه بملكية ومسؤولية جبائية، وهذا يعني أن قبيلة أولاد بوسالم بها التحام داخل الأسر، لأنه ليس في استطاعة الفرد منهم أن يقوم بالأعباء التي تفرضها القبيلة من زرع وحرث وتربية الأغنام والمتطلبات الأخرى لوحده[1].

لذا فالأسرة كلما كبرت ازدادت قوة، والقوة التي نقصد هنا لا تتمثل في امتلاك وسائل الإنتاج البسيطة والمتاحة للجميع، وإنما في عدد الأشخاص العاملين والمنتجين، عندها تصبح أي عائلة تمتلك أكبر عدد من الأشخاص المنتجين لديها الحق في احتكار النفوذ داخل القبيلة، ويدعى هذا بالمشيخ. أما المثال الثاني فهو متعلق بقبيلة جلاص، وهي قبيلة رعوية شبه رحل تتركز حول القيروان ، حيث قسوة المناخ وقلة الإنتاج الفلاحي نميز فيها تفكك الأسرة حيث يستقل الابن المتزوج عن أبيه بأغنامه ومسؤوليته الجبائية، وهي الحالة العامة، ونادرا ما يوجد أخ مشترك مع أخيه في الملكية والمسؤولية الجبائية، لذا نجد في جلاص الملكية أكثر تجزءا مما عليه في أولاد بوسالم ومن هنا نجد ان الروابط الدموية هي التي كانت تجمع قبيلة جلاص وليس الملكية وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الأسر فيها[2].

كما نجد هناك عوامل ضعف في البناء القبلي حاولت السلطة استغلاله لتفكيك القبيلة والتفرد بها، وذلك عن طريق خلق تفاوت اجتماعي داخل القبيلة بمنح بعض العائلات امتياز واحتكار لتسير شؤون قبائلها، وذلك من خلال مؤسسة الشيخ، فما هو الدور الذي لعبته هذه المؤسسة؟ وكيف تمكنت السلطة من خلالها تفكيك المجتمع القبلي؟

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 52.

(2) نفسه.

أ–السلطة و مؤسسة الشيخ:

تعرف مؤسسة الشيخ بمجلس الرجال الكبار أو مؤسسة الجماعة [1]، أو الميعاد ، أوالحلقة [2] ويتم اختيار شيوخ القبائل الممثلين للسكان المحليين لدى السلطة المركزية [3] من قبل رؤساء العائلات النافذة بالقبيلة[4]، ومن شروط اختيار الشيخ، أن يكون من أسرة ذات جاه، وأن يحظى ببركة ولي صالح يعطيه التفوق على منافسيه، وتعتبر هذه المؤسسة من أبرز الأدوات التي ساهمت في إخضاع المجتمع المحلي للسلطة[5].

من خلال هذا التقديم تبادر لنا سؤال، يتمثل في لماذا ربطت السلطة اختيار شيخ القبيلة ببركة الولي الصالح؟. من وجهة نظري فيه محاولة إضفاء نوع من القداسة على الشيخ على اعتبار أن للولي الصالح مكانة هامة عند المجتمع القبلي، وبالتالي فالسلطة تضمن إخضاع المواليين للولي الصالح للشيخ وبالتالي إخضاعهم لسلطتها.

ومن أهم الوظائف التي يمارسها الشيخ هي الوظيفة الجبائية ، وبالتالي هذا المنصب هام للسلطة والأهالي معا، حيث يقوم أعيان المجموعة بضمان تسيير الشيخ لأموال الجباية، وذلك من مالهم الخاص، ومن يقوم على ضمانه يشكلون مجلس الأعيان أو الجماعة[6].

بالإضافة إلى النظر في الشأن اليومي للقبيلة وعلاقاتها بالقبائل الأخرى في حالة الحرب والسلم والترحال[7]، و لا تكتمل عملية تنصيب الشيخ إلا بتزكية السلطة المركزية له، وذلك بدفع أداء يطلق عليه طريق المشيخ، وتتمثل رمزية هذا بالنسبة للسلطة هو اعتراف المجموعة بسيادتها عليها. أما بالنسبة للمجموعة، فهو بمثابة اعتراف من السلطة باستقلاليتها في تسير شؤونها الداخلية [8]. أما الشيخ فيتحصل من الباي على كسوة التعيين، وهي من رموز التبعية والانخراط في الجهاز المخزني

---

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، ص ص 370، 371.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 52.

(3) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، ص ص 370، 371.

(4) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 315.

(5) عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 55.

(6) نفسه.

(7) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 315.

(8) عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص ص 55،56.

حتى و إن كان الأمر لموسم قدوم المحلة فقط[1].

ويعتبر أعيان مشايخ المجموعات المحلية الداخلية أهم من مشايخ المدن لما لهم من وزن اجتماعي وسياسي، حيث سيطروا على المجالس المحلية، وهذا ما جعل الاعتراف متبادل بين السلطتين المركزية والمحلية [2]، وتختلف وضعيتهم من منطقة لأخرى، وخاصة في المناطق البعيدة عن المركز أو المناطق الجبلية، مثل الاعراض مطماطة والجريد والشمال الغربي[3].

لقد حاولت السلطة تفكيك النظام القبلي القائم على استقلالية كاملة في تسير شؤونه وذلك عن طريق مؤسسات نابعة من صلبها، تعمل على تنظيم شؤون الرعية، ويكون ذلك بمنح خطة الشيخ لبعض العائلات ذات الجاه الاقتصادي أو السياسي أو الانتساب، لذا أصبحت بعض القبائل تتميز بتفاوت اجتماعي يتشكل من أعيان وعامة، وهذا التفاوت نابع أساسا من احتكار بعض الأفراد أو العائلات لمصدر الإنتاج سواء بالاستغلال أو بطرق تجارية أو حربية[4].

لقد استثمرت السلطة في هذا التفاوت بين أعيان القبيلة والعامة، بالتحالف مع أعيانها، مما أدى إلى بروز تنافسا شديدا بين الأعيان أيضا داخل المجموعة من أجل النفوذ فسعى كل طرف منهم لتوسيع قاعدته التي تدعمه ماديا واجتماعيا و البحث عن شرعية من الأولياء ، مما جعل بعضهم يلجأ إلى عقد تحالفات من خارج القبيلة كالقبائل الجبيلة المستقرة في الجنوب، وهذا التحالف يكون لصالح السلطة المركزية؛ بحيث ستؤمن هذه التحالفات خضوع هذه القبائل للسلطة التي تسعى لاستغلال الإنتاج من عند المحلة، هذا التوجه في عقد التحالف مع السلطة يؤدي إلى تهديد استقلالية هذه المجموعات[5].

إن تحالف المشايخ مع السلطة كان في إطار استثمار منتوجات المنطقة مثل "الحاج إبراهيم" شيخ بجاوة[6]، فقد جمع الضرائب والغرامات، والديات، وعشور الزيتون، في طابورية وجديدة ثم

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 315.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 126.

(3) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص ص 370، 371.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 57.

(5) نفسه.

(6) قبيلة مخزنية تعيش بين ماطر وتيبوربة، اعتمدت السلطة على شيخها في جباية الضرائب ، لكن لم يتضح لي هل منحت له جمع الاداءات مقابل الحصول على خطة الشيخ أم في إطار اللزمة، ينظر : محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع** ...، المرجع السابق، ص 190.

زغوان، وحصل على الأسواق الأسبوعية لمنطقة ماطر وبعض هناشير السلطة في الفترة الممتدة من سنة 1762- 1772م[1]، ومع تفكك القبائل بسبب ظاهرة الانفراد في الملكية مارست السلطة جباية محلية مميزة لكل مجموعة حسب الظروف البيئية الخاصة بها، وبهذا منعت السلطة أعوانها من جباية الضرائب بصورة فردية وعدم تشكيل علاقات خاصة مع القبائل، وعليه فقد شكل الأعيان المحليين الواسطة بين السلطة المركزية والأهالي.[2]

ب-ظاهرة العنف ضد الشيخ:

زادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادين ظاهرة الاعتداء على شيوخ القبائل والأعوان المحليين للسلطة في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، وهذا ما أدى إلى مضاعفة قيمة الدية والغرامة، فقد تعرض الشيخ "بن ناصر العلوي الحزمي" وهو من قبيلة شمال الاعراض للقتل سنة 1788م ، وحكمت السلطة على مرتكبي الجريمة بدفع ستة آلاف دينار وثمانية أحصنة ، وفي سنة 1808م قتل شيخ "أولاد عزيز" من الهمامة فقامت السلطة بمعاقبة المجرمين بدية قدرت ب225 جمل[3].

لقد تصاعدت عملية اغتيال مشايخ القبائل المتحالفة مع السلطة بشكل تدريجي، مما يجعلنا نتساءل عن سبب تصاعد العنف ضد المشائخ ؟.

إن ظاهرة العنف ضد المشايخ كانت موجودة بأيالة تونس من بداية القرن الثامن عشر، لكنها تزايدت في نهاية القرن، وهذا راجع إلى المؤامرا ت التي أحيكت ضدهم من مجلس القبيلة نفسها إضافة أن السلطة لم يكن لديها تنظيم إداري محكم يبين دور المخزن في الحياة المحلية ، و استعمالها في البداية للسلاح لمعاقبة الجرائم والجنح في المناطق البعيدة عن مركز السلطة ، ثم بدأت السلطة في البحث عن حلفاء جدد أكثر وفاء وتحمسا لخدمة المخزن، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن أصحاب الامتيازات الذين انفصلوا عن مجموعاتهم ومعارضتهم التقليدية للمخزن انقلبت عليهم وعرضتهم للاغتيال، وهذا كان تحديا جديدا للسلطة في نهاية القرن القرن الثامن عشر[4].

وهنا تجدر هنا الإشارة إلى وجود العديد من الدلالات على مشاركة البايات الحسينيين في

---

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع** ...، المرجع السابق، ص 190.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 56.

(3) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص ص 191، 192.

(4) نفسه.

عملية اغتيال المشايخ أو التقليل من صلاحياتهم أيضا، وهذا ما خلق نوع من الحرية للسلطة في تعيين المشايخ بغض النظر عن مكانته داخل القبيلة، متجاوزة بذلك عملية التزكية من طرف رعيته وعليه نتساءل هل تمكنت السلطة من تخطي دور المشايخ ونسجت علاقة مباشرة مع أفراد الرعية؟ أم أن الفرد حافظ على ولائه للشيخ؟.

للإجابة على هذه التساؤلات يجب أن نعطي الإطار العام لسلطة الباي داخل الأيالة، حيث كان يخضع للباي كل من القياد والكاهية، أما القياد يتم تعينهم عن طريق اللزمة ، أما الكاهية فهو يمثل الحاكم العسكري والمدني للجهة التي تتكون من مجموعة من القبائل على رأس كل واحدة منها الشيخ[1]. وعليه فان السلطة المركزية لم تنشئ علاقة مباشرة مع الفرد داخل القبيلة، وإنما علاقتها ارتبطت بشيخ القبيلة الذي يستمد نفوذه من أفراد مجموعته، وبالتالي الأفراد هم شركاء معه وليسوا رعية، ويقوم الشيخ بعقد البيعة للأمير الحاكم مع ممثل السلطة المركزية أثناء قدوم المحلة، أما بالنسبة لوضع الفرد داخل القبيلة فهو خاضع للنظام الضريبي وينقسم إلى مرحلتين هما:

1-المرحلة الأولى:

لم تحدد بدايتها، لكنها تمتد إلى غاية الإحصاء الذي قام به "حسين بن علي التركي" مابين سنتي 1726- 1727 م فقد وضعت السلطة نظاما ضريبيا يتميز بالإجمالية أي أنه يتناول القبيلة بشكل عام و لا يبرز ضريبة الأفراد، وتختلف كل قبيلة عن الأخرى في نظامها الضريبي ، وهذا يعني أنه منذ بداية النظام الحسيني إلى غاية هذه الفترة لم تصنف هذه القبائل ضمن رعية الباي.

2-المرحلة الثانية:

تبدأ من تاريخ الإحصاء السابق إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، أين ستعرف هذه المرحلة تحولا في وضعية الفرد داخل القبيلة من شريك داخل المجموعة إلى وضع الرعية لصالح السلطة عبر مجموعة من الإجراءات الضريبية التي ستقوم بها السلطة[2].

---

(1) محمد العزيز بن عاشور: **المؤسسات السياسية**...، المرجع السابق، ص 16.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 233، 237. وللاطلاع على أنواع الضرائب التي فرضتها السلطة من 1705م إلى غاية 1814م ينظر: الفصل الرابع المبحث الأول.

ثالثا–دور المحلة في العلاقة بين المركز و الأطراف:

تعتبر ظاهرة خروج المحلة من مدينة تونس خلال العهد العثماني من العادات الموروثة عن العهد الحفصي، حيث يتم تجهيز محلة من فرق الجيش، والمماليك، والموظفين، والفقهاء والتجار ،وأصحاب الحرف لتخرج في احتفالية كبيرة مرتين في السنة إلى دواخل البلاد، فالأولى في بدايات شهر جانفي بعد موسم الزيتون، و التمور تتجه نحو الوسط والجنوب وتعرف بمحلة الشتاء والثانية تعرف بمحلة الصيف(1) تخرج في شهر أوت(2) بعد موسم الحصاد وتتجه نحو الشمال (3).

لقد عبرت السلطة عن حضورها داخل البلاد بالحفاظ على نشاط المحلة التي مثلت إحدى آليات الحكم في ظل صعوبة التواصل، ومراقبة المجال التابع لها، وللمحلة دور عسكري، وسياسي و جبائي، ويتمثل الجانب العسكري في القوة الرادعة، وذلك بحضور كل التشكيلات العسكرية من حوانب، ومزارقية، وزواوة ،وصبايحية، وانكشارية، وهذا يمثل استعراض عسكري لردع المتمردين في حالة العصيان، ويبرز الدور السياسي من خلال تولي الباي قيادة المحلة وبعض الموظفين الكبار بالبلاط، ويعتبر الدور الجبائي من أهم الأدوار المنوطة بنشاط المحلة، ضف إلى ذلك الدور القضائي حيث يتولى قائد المحلة التحكيم بين القبائل لفض النزاعات، وإنهاء الصراعات بينهم(4).

لقد اتبعت السلطة في نظام خروج المحلة منهجا تفاضليا ، حيث لا تساوي بين الأوطان أو جهات الأيالة التي تخرج لها المحلة لجباية الضرائب، وهذا خاضع لاختلاف الأوضاع في كل إقليم أو جهة أو وطن، فتكون عملية استغلال السلطة في الأقاليم الثرية، والخاضعة للسلطة كثيفة، أما المناطق الأخرى تكون عملية الجباية موسمية، وهذا ما جعل عملية الولاء للسلطة يكون موسميا، ومن خصوصيات المحلة أنها كانت تخرج من الحاضرة في شكل مؤسسة واحدة، لكنها تنقسم في توجهات مختلفة، لكن هذا الانقسام غير متساوي من حيث الفرق المكونة لها ، حيث لكل جهة محلة خاصة

---

(1) ومحلة الصيف بها محلتين واحدة فيها عسكر الترك يكون قائدها خليفة الباي، والثانية يقودها الباي بنفسه ، ويطلق عليها محلة الريح لأن اغلبها من الخيل.ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص38.

(2) هناك تضارب في توقيت محلة الشتاء والصيف، حيث يشير بيسونال، أن محلة الصيف تكون في شهر جويلية ومحلة الشتاء في شهر نوفمبر . ينظر: أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 54.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **محلة الشتاء والصيف**...، المرجع السابق، ص 13.

(4) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 124، 125.

بها؛ فمحلة الجريد تختلف عن محلة الأعراض، و عن محلة الصيف[1]، وهذا ما سنفصل فيه.

أ–تقاليد خروج المحلة:

أثناء وقت جمع العوائد من مال وحبوب في الصيف أو الشتاء يقوم الباي بتجهيز منطقة الحرايرية؛ وهي سهل بين باردو وسبخة السيجومي ، ويتجمع العسكر بها في شكل فرق ، وكل فرقة لها قائد، ولا يستطيع الجنود التخلف عن السفر إلا لعذر ؛ لأن لهم خوجات يعاقبونهم على ذالك وتحت مسؤوليتهم ، وكان الباي هو قائد المحلة ويساعده أحد خواصه [2] يقود معه المحلة ، وعندما شب ابن أخيه "علي باشا" أصبح هو خليفة الباي في محلة الشتاء والصيف[3]

وقبل الخروج بيوم يتجمع العسكر والأهالي في مشهد كبير عند دار ،ويمشي الداي بين صفين من الجنود إلى غاية باب تونس، فعندما يتم إطلاق النار ابتداءا من مدافع القصبة، ثم من الأبراج ثم من القصبة، ويطلق الجنود بعدها ثلاث طلقات، ويشير هنا المؤلف أن مدينة تونس يصبح ليلها نهارا من كثرة الطلقات، وأهل تونس يتجمه رون للفرجة على هذا المشهد الكبير،وتعزف موسيقى عسكرية يطلق عليها "النوبة" [4]، ويتم هذا الى غاية القصبة اين يتفرق الناس ويعود معهم الد اي، وتخرج المحلة في شكل مجموعات كل واحدة تقصد مكان معين، ويتم نفس الأمر عند قدوم المحلة.[5]

لقد تعامل الأتراك العثمانيون مع المحلة بتقاليد عسكرية خاصة بهم جامعيين بين الموروث الحفصي وعاداتهم العسكرية، وهذا من خلال إضافة جند الانكشارية أثناء خروج المحلة، بعدما كانت تعتمد على فرق زواوة فقط [6]. وبقيت هذه التقاليد معمول بها إلى غاية عهد "علي باشا" الذي ألغى هذه العادات، لتخرج المحلة بشكل منفرد وتقصد وجهتها مباشرة [7]. و في عهد "علي باي" أصبحت المحلة تخرج في شكل احتفال ديني يشبه الخرجات المخصصة للأولياء الصالحين[8].

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، ص ص 332، 333.

(2) اعتمد الباي "حسين بن علي" على احد خواصه اثناء خروج المحلة وهو المملوك "مصطفى وزة" . ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص38.

(3) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ج1، ص 93.

(4) موسيقى عسكرية تعزف في قصر الباي في أوقات منتظمة خاصة في الصباح. ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج 1، ص 39.

(5) نفسه، ص ص 39،40.

(6) محمد الحبيب العزيزي: **محلة الشتاء والصيف**، المرجع السابق، ص 16.

(7) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 40.

(8) محمد الحبيب العزيزي: **محلة الشتاء والصيف**، المرجع السابق، ص 16.

ب– أنواع المحلات:

1–محلة الشتاء :

يقودها الباي أو ولي العهد نحو منطقة الجريد، وخاصة منطقتي توزر ونفطة، ويستقر الباي في دار الجريد(1)، حيث تقوم قبيلة دريد المخزنية بجمع ونقل التمور، و تشرف على سوق المحلة بالجريد. كما تميزت هذه المحلة بخلوها من الجند الانكشارية، حيث يتم تركهم في منطقة قفصة، ويبررون ذلك بإراحة الجند من مشقة الطريق، لكن في الواقع البايات حاولوا التخلص من الوصاية الرمزية التي يعنيها حضور الجند في المحلة ، فكانوا يحبذون دخول منطقة الجريد في صورة أصحاب سلطة تامة(2).

وتخترق المحلة البلاد من شمالها الشرقي إلى جنوبها الغربي وعادة ما تستغرق رحلتها شهرين ونصف الشهر ذهابا وإيابا، وطول المدة هذا راجع لاتساع المجال وصعوبة الاتصال بالقبائل وبالتالي عملية الجباية تتطلب الوقت، إضافة إلى كثرة محطات المحلة في الطريق(3).

وتعتبر محطة سيدي علي بن عون شمال قفصة أهم محطة تتوقف فيها المحلة، حيث يتم فيها ضبط مستلزماتها وتلتحق بها فرسان مزارقية قبيلة دريد بالمحلة، وهذا الإجراء اتخذ منذ عهد "حسين بن علي" حيث تخلى عن الفرق الانكشارية (4) في هذه المحلة، واصطحب معه كما اشرنا سابقا المزارقية من فرسان القبائل المخزنية من قبيلة دريد، والهمامة وفرق صغيرة من مزارقية قبيلة الحنانشة، باستثناء بعض العناصر من حوانب الأتراك، وعددهم لا يتعدى الخمسة والعشرون ، ويحمل عدد منهم راية الجند الانكشاري فقط لعرضها أمام الأهالي كعلامة مولاة الجند للباي(5).

وبدخول المحلة إلى توزر يبدأ الموكب عرض أبهة الباي الذي يدخل إلى منزل الباي بالجريد ويقوم باستقبال الأعيان المحليين وينتهي الاستعراض برقصات فروسية، ويقدم هؤلاء الأعيان إلى الباي هدايا تعرف بعادة الباي، و يقوم الباي بتوزيع كسوة التولية والتعيين إضافة إلى والبرانس والألبسة

---

(1) مقرها بتوزر وهي مقر الباي أثناء قدوم محلة الشتاء، أسسها الباي "محمد بن مراد الاول" سنة 1688م، وقد اعتبرت دار توزر عبارة عن بلاط مصغر يشبه بلاط باردو في العاصمة، حيث احتوى على كل الوظائف والخطط الإدارية المركزية والممثلة في هذا البلاط المتنقل حيث يضم أعوان الباي من قادة وأعيان القبائل وكتبة وفقهاء،والخدم الذين يشرفون على مصالح الباي وأغلبهم من المماليك .ينظر: محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 343، 344.

(2) نفسه، ص ص 335- 337.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **محلة الشتاء والصيف**، المرجع السابق، ص ص 35، 36.

(4) أما فرقة الجند الانكشارية التي بقيت في قفصة فإنها تبقى إلى غاية موعد العودة وهي تضم الآغا و الكاهية والشواش، ووكلاء الحرج . ينظر: محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 339.

(5) نفسه، ص ص 236- 238.

الفاخرة، ويتحصل شيخ توزر على قفطان المشيخة، وجبة من قماش الملف المستورد وعدد من الأحذية وكذلك الشأن بالنسبة لقائد نفطة، كما يتم تقسيم هدايا عينية على أئمة الجوامع، والمدرسين وشيوخ العلم، والمتمثلة في كميات من الزيت، وخلال مدة إقامة المحلة يتم جمع الضرائب، ويمارس الباي القضاء بالتحكيم في كل القضايا المتعلقة ببلاد الجريد، والجنوب الغربي، ويستقبل فيها مبعوثي باي قسنطينة في إطار مراقبة الحدود بين الايالتين[1].

وهنا تجدر بنا الإشارة، إلى أن عوائد محلة الشتاء يتم الاتفاق مسبقا بين عدة أطراف تساهم في خروج المحلة، ويشرف على العملية الداي، ومن بين الأطراف المشاركة في تقديم هذه العائد نجد قائد غار الملح، و قايد القيروان، و قايد قفصة ، و قايد توزر غيرهم [2]. مما يبيّن أن السلطة تعمل على تنويع الأطراف المشاركة في خروج المحلة، أو بالأحرى جباية الضرائب لتضمن الأمن والاستقرار أثناء خروج المحلة وأثناء جباية الأداءات.

2-محلة وطن الأعراض[3] :

لقد حظيت محلة الأعراض بمعاملة خاصة من السلطة رغم قلة مداخيله ا الجبائية مقارنة مع محلة الجريد، وهذا راجع للهياكل المحلية القائمة في واحتي قابس، والحامة، وتعتبر قيادة الأعراض من أهم المناصب التي تمنحها السلطة للأعيان، بحكم صورتها القيادية، حيث تفتح لصاحبها باب الترقية لخطط مرموقة في الأيالة. و من الأمثلة على ذلك نجد أن "حسين بن علي" شغل منصب والي الأعراض قبل أن يرتقي إلى رتبة باي، و "رجب بن مامي" كاهية في عهد "علي باشا" شغل منصب قيادة الأعراض من 1741/1735م، ثم تولاها بعده ابنه ، ونجد عائلة "بن عياد" [4] قدمت عددا من القياد توارثوا قيادة الأعراض في عهد "حمودة باشا الحسيني " لما كانت القيادة تتم بواسطة المشارطة المالية، ويعتبر قائد الأعراض الوحيد الذي يخرج على رأس المحلة، و يجلس بمقره في قابس

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 341، 342.

(2) للاطلاع على الأطراف الأخرى المشاركة في دفع العوائد. ينظر: الملحق رقم10.

(3) لقد بقي وطن الأعراض لمدة طويلة مستقل عن سلطة العثمانيين ولم يتمكنوا من السيطرة عليه طيلة القرن السابع عشر، وما يثبت ذلك هي المقاومة التي تلاقها المراديون أثناء الصراع العائلي المرادي ،والتي تعبر من اشد وأقوى المقاومات في الايالة ، ورغم ذلك تمكن المراديون من إقحام فرقا من اولاد سعيد في المخزن، وسيطروا على قبائل بني زيد وقبائل ورغمة وهذا ابتداء من 1635م، ينظر: محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 377.

(4) تعتبر من الأسر الاقتصادية ،ارتبطت بالسلطة الحسينية، لذا تقلدت عدة خطط أبرزها خطة حزندار، وسيأتي الحديث عنها لاحقا. ينظر: ضاوي الخوالدية: المرجع السابق، ص 167.

ويرسل خليفته يقود المحلة ويطوف بالجهات البعيدة لجباية الضرائب ، وتكون هذه المحلة خالية من الجند الانكشارية[1].

وقد تميزت محلة الأعراض أيضا بكونها لا تصحب معها قاضي المحلة مثلما هو الشأن في جهات الأيالة بل أن قاضي قابس هو من يتولى مهمة النظر في المسائل القضائية داخل واحة قابس، والحامة أما بقية الجهات التابعة للأعراض فالقضاء من مهمة مجلس كبار، هذا الأخير يدفع أداء قار للمحلة يعرف بقطيعة الجرائم[2]، ولم تحدد إن كانت الجرائم دوايا قتل أم خطايا فساد[3].

إن الاستقلالية التي منحت لقائد الأعراض في تسير محلته، جعلت كل بايات القرن الثامن عشر لا ينتقلون إلى منطقة الأعراض؛ باستثناء زيارة محلة "يونس باي"1151هـ/1738م[4]، و هذه الاستقلالية سببها أن منطقة الأعراض لم تكن واقعة على طريق محلة الشتاء بين القيروان والجريد فكانت المحلة تنقسم في باطن القرن على أبواب القيروان بإرسال الصبايحية للأعراض، بالإضافة إلى وجود محلة قارة بغرب بلاد الأعراض ، مع وجود قبائل متحالفة مع السلطة ومتحكمة في الطرق الرابطة بين بلاد الأعراض والجريد مثل قبيلة بني زيد البدوية ، وقبيلة ورغمة المتحكمة في الطريق الرابط بين قابس وغدامس[5] .

3-محلة الصيف:

تخرج محلة الصيف من مدينة تونس بمنطقة الحريرية باتجاه باجة وتدوم رحلتها أسبوعا كاملا، كونها تتوقف في ثمانية محطات[6]، وبوصولها إلى باجة تتفرع مجموعات من الفرق وتغطي مجال مجردة العليا، والتي بها قبائل أولاد بوسلام، وجندوبة، وفنطاسة، وغيرها، و تصل فرق المحلة إلى المناطق

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 373، 374.

(2) قطيعة الجرائم هي نوع من انواع الضرائب التي فرضتها السلطة كأسلوب ردع على القبائل، وهي تدرج ضمن الخطايا والدوايا. ينظر: الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص 158.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 377.

(4) هذه المحلة كانت عسكرية أكثر منها جبائية ، حيث خرج "يونس" بن "علي باشا" لمحاصرة "حسين بن علي" في القيروان لمدة تسعة أشهر، ثم اقلع عنها باتجاه الاعراض. ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق ج2، ص114.

(5) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 381.

(6) نفسه، ص 34.

الجبلية إلى حدود أيالة الجزائر التي بها قبائل نفزة، ووشتاتة، والشيحية ، ويتواصل طريق محلة الصيف إلى عيون التوامى الحد الغربي لمجال المحلة لتغطي عروش الرقبة ومنصب الكاف وبه عدة عروش[1].

وعلى العموم، فإن محلة الصيف تجوب محلة الصيف كل من ماطر وباجة والكاف والقيروان والوسط الغربي التي بها العروش الكبار ماجر والفراشيش ، اي المناطق المنتجة للحبوب، وتنقسم محلة الصيف إلى محلتين أساسيتين تضم الأولى عسكر الترك يقودها خليفة الباي ، والثانية يكون على رأسها الباي نفسه وتعرف هذه الأخيرة بمحلة الهوى أو الريح لأنها تتألف من الخيل فقط[2] يخرج فيه الباي وخواصه وخدمه ومماليكه و أوجاق الصبايحية، نحو ماطر القريبة من تونس والتي تعتبر المنطقة الثانية في إنتاج الحبوب بعد باجة، ولا تحتاج هذه المحلة إلى مظاهر الترهيب بحكم ولائها وقربها، وتقوم السلطة بجمع مقدار محدد من الضرائب يخصص لتسديد رواتب أعوان الباي، وخواصه ومماليكه والصبايحية، و رواتب الجند الانكشارية التي ترسل إلى دار الباشا مرة كل شهرين، كما تستفيد محلة الباي من اللحم، والسمن، والحليب، والحطب، والجلد، والصوف، وكميات هامة من الحبوب الذي يخزن في مخزن الرابطة بمدينة تونس ليصدر إلى بلدان المتوسط. [3]

وقد خصصت المحلة جزءا من مداخيلها للحفاظ على بعض العادات الاجتماعية،كتوزيع الإعانات على الفقراء، وتقديم الهدايا إلى الزوايا، وبعض الإحسانات المقدمة لشيوخ واعيان القبائل و العلماء[4]. وهذا يبين لنا طابعها السلمي، رغم أننا لانستطيع الجزم بذلك بحكم أن هناك إشارات بحدوث تجاوزات وتسليط عقوبات على بعض القبائل، ويتّضح ذلك من خلال السلوك المتبع من الامحال التي تتوغل في المناطق الجبلية لجباية الضرائب مثل محلة عيون التوامى ومحلة العروش، و من هنا نتساءل عن المجال المحدد لهاتين المحلتين وخصوصيتهما؟

5-محلة عيون التوامى:

تتشكل أغلب عناصرها من الجند الانكشارية، حيث تتوغل داخل الجبل وتفرض عليه رقابة حتى أطلق على مناطق قبائل عمدون وخمير ببلاد الترك، وهي تنطلق من باجة مع قدوم محلة الصيف وتنصب خيامها بالقرب من عين دراهم، وتصل حتى عيون التوامى الحد الغربي للأيالة،

---

(1) دلندة الأرقش وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، ب م 2003، ص134.

(2) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص 38.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 404.

(4) دلندة الأرقش وآخرون: المرجع السابق، ص 139.

وتقوم بمراقبة المسالك الجبلية المستعملة من طرف قبائل الرقبة لنقل الحبوب إلى طبرقة والقالة[1].

6-محلة العروش:

يترأسها قائد الكاف وتتكون من 225 نفر من صبايحية زواوة المستقرين بالكاف، إضافة إلى فرسان المزارقية من قبيلة دريد وهم بنو رزق وأولاد مناع و مزارقية قبيلة حكيم، وهذه المحلة تعتبر محلة مكملة لمحلتي الشتاء والصيف؛ كونها تغطي المناطق التي لا تصل إليها المحلتين السابقتين الذكر، ومن هذه المناطق، نجد الهضاب العليا الغربية، وبها عروش الفراشيش، وماجر، والهضاب العليا الجنوبية، وتجوب المحلة دير الكاف وجبل فضلاوة، وبلاد ورغة، وأولاد بوقارش، وكانت هذه المحلة أحيانا تدعم بمحلة ثانية في حالة مواجهة الأولى صعوبات في جباية الضرائب[2]. وهذا الأسلوب تعتمد عليه السلطة للحفاظ شرعية المحلة وشرعيتها، كون أن القوة العددية والعسكرية للمحلة تكسبها النجاعة وتهابها القبائل[3]

لقد حاول البايات الحسينيين[4] طيلة القرن الثامن عشر إقامة علاقات ذات طابع جبائي مع دواخل البلاد التونسية، من أجل تدعيم خزينة الدولة من جهة، وإحكام سلطتهم على المجال من جهة ثانية، وقد ساهمت محلة الشتاء والصيف في ذلك، لكن لم يقتصر خروج الباي أو نوابه على رأس المحلة من أجل الجباية أو الردع فقط فقد كانت هناك أبعاد رمزية لخروج محلة من نوع آخر لم تتزامن مع محلتي الشتاء والصيف، ماهو نوع هذه المحلة وما هي أبرز أهدافها؟

6-المحلة الاستعراضية:

وقد ظهرت مع منتصف القرن الثامن عشر إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر؛ بمعنى أنها كانت في الفترة التي حدث بها استقرار نسبي في البلاد التونسية، وكان خروج البايات أبناء "حسين بن علي" طيلة القرن الثامن عشر، بهدف تكثيف الاتصال بالأهالي لتهدئة الخواطر نتيجة ما ترتب عن الفتنة الباشية ، فكانت هذه المحلة استثنائية في فصل الربيع، ولا يشارك الجيش الانكشاري فيها،

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 433.

(2) نفسه.

(3) دلندة الأرقش وآخرون: المرجع السابق، ص 139.

(4) هنا لا نستثني فترة حكم "علي باشا" (1756/1740م) بحكم انه حافظ على نشاط خروج المحلة بغض النظر عن الأساليب الردعية التي استعملها وخاصة اتجاه القبائل التي تحالفت مع الصف الحسيني ، لكنه استمر في جباية الضرائب مع إحداث تغيير وهو زيادة عدد الجباة، وهذا راجع لزيادة مستلزمات السلطة. ينظر: محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...،ج1 ، ص 183.

ولا القضاة، وبالتالي كان البايات لا يرغبون أثناء خروجهم في تسير الشؤون الإدارية، بل كانوا يحرصون على عرض أبهة الحاكم أكثر من رغبتهم في تعاطي أمور السلطة(1).

لقد أدت المحلة دورا محوريا في تثبيت سلطة الباي ، لأن قيادة الأمحال اقترنت بولاية العهد من جهة، ومكنت السلطة من نسج شبكة علاقات مع الأعيان المحليين ، للتواصل مع دواخل البلاد سواء بقمع القوى المحلية القبلية، أو بالتحالف مع بعض المجموعات ، و إشراكها في توسيع مجال السلطة وهذا ما جعل نفوذ الباي يراهن على القاعدة الاجتماعية والاقتصادية(2).

رابعا–القبائل المخزنية وأعيان المخزن:

هي القبائل التي تحالفت مع البايليك أي الحكم المركزي المتمثل في النظام الحسيني، و من قبله النظام المرادي، لأنها كانت مهيأة أكثر من الجيش النظامي للتوغل في دواخل البلاد فهو تحالف سياسي مع السلطة المركزية وممثليها الجهويين والمحليين(3).

تعتبر الوظيفة المخزنية داخل القبيلة عاملا في التمايز الاجتماعي، لأن المنخرط فيها تفتح له طريق الثروة ، وتمنحه امتيازات عديدة لاسيما في الحقل السياسي (4)، ولهذا اعتمدت سلطة البايات في الأرياف على عنصريين محليين هما عائلات المخزن، والطرق الصوفية(5)؛ مدعمة بحملات عسكرية في بعض الأحيان لجباية الضرائب أو تأديب بعض القبائل. أما بالنسبة للعائلات المخزنية فقد اختصت بعض الأسر؛ من القبائل المتحالفة مع السلطة بتأدية دور المخزن، وعليه لا نجد كل القبيلة تؤدي هذا الدور، و من الأمثلة على ذلك أسرة "بوكاف"، و"الزكراوي"، و"الشارني" من قبيلة شارن، و"دالية الرزقي" من قبيلة دريد ، و"الجويني" و"الفراشيشي" من قبيلة الفراشيش، و"السبوعي" من قبيلة جلاص وغيرها (6). وقد تميزت هذه الأسر بنفوذها داخل قبائلها، و تحالفت مع السلطة بتقديم فرسان المزارقية مقابل الحصول على مرتب وبعض الامتيازات المتمثلة في التخفيف من

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 463،464.

(2) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال** ...، المرجع السابق، ص 8.

(3) نبيهة السلطاني: **ردود فعل أهل القيروان والوسلاتية على ثورة إسماعيل بن يونس 1759–1762م**، في م. ح. ث، ع 201، تونس 2009، ص 60.

(4) الأزهر الماجري: المرجع السابق، 328.

(5) فيما يخص علاقة السلطة بالطرق الصوفية والزوايا ينظر الفصل الخامس، المبحث الثاني، ص320.

(6) للاطلاع على الدور المخزني لهذه الأسر ينظر: المهدي جراد: المرجع السابق، ص ص 236، 250.

الضرائب[1]،وهنا نتساءل: هل ظاهرة التمخزن نظام جديد أم موروث؟

يعتبر منتصف القرن الثامن عشر ميلادي بمثابة مرحلة جديدة بالنسبة لعلاقة السلطة بالفاعلين المحليين، إذ قام البايات الحسينيون بإدماج العناصر المحلية في الجهاز المخزني بدون إكراه، وإشراكهم في إدارة دواخل البلاد، من أجل تحقيق توازن بين العناصر التركية العثمانية، والأعيان المحليين الذين وقع انتدابهم في الإدارة والجيش وحتى البلاط[2].

ومن خلال السياق التالي، يتّضح لي أن انخراط الأعيان المحليين في تسير شؤون البلاد في إطار الجهاز المخزني لم يكن مرتبط بالعهد الحسيني، وإنما تم إشراك الأعيان المحليين منذ العهد المرادي وخاصة في عهد "حمودة باشا المرادي"، وقد أشرنا إلى هذا سابقا في سياق التنافس بين مؤسستي الباي والداي.

أ-أنواع المخزن:

هناك تشابك كبير بين الأطراف التي انخرطت في المخزن، لأنها جمعت بين المشايخ و أعيان القبائل، و أصحاب اللزم و كبار الموظفين من أصيلي البلاد يضاف لهم أصحاب الزوايا وغيرهم، مما يجعل الأمر صعبا في تفكيك هذه الأطراف وتحديد دورها المخزني، لكن على العموم فان أعيان المخزن ينقسمون إلى ثلاث أصناف، وهي:

1-القياد اللزامة:

يتميزون بنفوذهم الواسع في مناطقهم بحكم ممارستهم لجباية الضرائب المسلطة على الأهالي، والمتمثلة في جباية كراء هناشر الدولة، وهم يستقرون بالعاصمة برغبة من الباي، ويخلفهم أبنائهم أو أحفادهم، الذين يحكمون باسمهم ، وقد حظي هؤلاء القياد اللزامة على نفوذ ومال يحتاجه البلاط ، ونجد منهم آل الجلولي، وبن عياد ، وابن الحاج ، والمرابط.

2-مخزن المستشارية:

يضم رجال القلم؛ أي الكتاب، ونجد منهم "حمودة بن عبد العزيز" و "حسن الشريف" [3].

3-المخزن العسكري:

يضم حرس الباي الشخصي والقائمين على أمن القصر و أراضي الأيالة ، وأغلبهم من

(1) ضاوي الخوالدية: المرجع السابق، ص 122.

(2) عثمان البرهومي: المرجع السابق، ص 11.

(3) ضاوي الخوالدية: المرجع السابق، ص 122.

القبائل المتحالفة مع سلطة البايات الحسينيين [1]. وهذا الصنف هو الذي يهمنا في دراستنا بحكم الدور الكبير الذي لعبه إلى جانب السلطة في إخضاع القبائل الداخلية، ناهيك عن أداور ووظائف أخرى امتهنها. فما هي أهم القبائل المخزنية؟ وكيف ساهمت في إخضاع دواخل البلاد؟ وماهو موقفها من الفتنة الباشية؟

ب–نماذج عن القبائل المخزنية:

سنحاول إعطاء نماذج من القبائل المتحالفة مع السلطة، أو بالأحرى مع البايات الحسينيين خلال القرن الثامن عشر، وذلك من خلال تتبع سلوكها السياسي اتجاه السلطة، فخلال العشرية الأولى من حكم "حسين بن علي" تنقلت القبائل المركزية إلى السباسب [2]، وهي الهمامة، وجلاص و أولاد سعيد، والمثاليث، والسواسي ، والتحقت بمؤسسة المخزن بينما بقيت ماجر والفراشيش متمنعة إلى غاية حكم أبناء "حسين بن علي".

لقد ساهمت السلطة في ترسيخ ظاهرة التمايز الاجتماعي داخل القبائل السباسبية المعنية بها وذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية، كما أُسقطت عنهم أساليب الردع، مما دعم دور الشيوخ والأعيان المحليين، كما شكل تجمع المزارقية على قاعدة الرواتب والفروسية بمعنى الحصول على المال والسلاح مظهر اخر من سياسة التميز [3] . ويبدوا واضحا أن ملكية السلاح ومحالفة السلطة كانت أداة للرقي الاجتماعي ولامتلاك الأراضي.

كما تعاملت السلطة بتباين مع القبائل المخزنية، فهناك قبائل، مثل السواسي، وجلاص والمثاليث اهتمت بالأرض، ووضعت يدها على المجال الذي استقرت فيه؛ من أجل ممارسة الفلاحة، بينما نجد قبيلة الهمامة وأولاد سعيد تميل للنشاط العسكري للمشاركة في الحروب، فاعترفت السلطة لها بمجالها كقبيلة مخزنية تساهم في توفير الأمن للمحلة أثناء مرورها، وتقدم المساعدة اللازمة لها، وبهذا قبلت السلطة ضمنيا تقاسم النفوذ مع هذه القبائل؛ التي تمتعت بحقوق الانتفاع بالمجال المخصص بها[4].

---

(1) ضاوي الخوالدية: المرجع السابق، ص 73.

(2) تتشكل المنطقة السباسبية من جنوب القيروان، وحتى قفصة منطقة تداول فيها المرتفعات مع الأحواض، وهي من هذه الناحية تستجيب الى تربية المواشي والزراعات الخفيفة ويشق المنطقة طريق المحلة وقافلة الجريد، من التهميش ، مبروك الباهي المرجع السابق، ص 127.

(3) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 116.

(4) نفسه، ص 117.

2-الدور المخزني لقبيلة أولاد سعيد[1]:

إن طبيعة هذه القبيلة المتمردة [2]، جعلها تدخل في صراع طويل مع السلطة، وخاصة أثناء خروج المحلة، أو تستغل الصراع القائم بين أفراد العائلة الحاكمة، بالانضمام إلى طرف منهم لتحقق مكاسب معينة، لذا فهي تعتبر من القبائل التي لم يكن لها تحالف مستمر مع السلطة ، والتي حملت مسؤولية هزيمة الجيش التونسي في كثير من الحروب، وخاصة ضد الجزائر سنة 1705م، كما أنهم كانوا السبب في طول الصراع في الفتنة المرادية[3]، بتغيير تحالفهم كل مرة لصالح طرف معين[4]،لكن الإشكال ليس هنا، وإنما في استمرارية هذه القبيلة في تحالفها مع سلطة النظام الحسيني من عدمه ونفس الشيء بالنسبة للعديد من القبائل[5].

كما استطاعت قبائل أولاد سعيد تأجيل تبعيتهم للسلطة العثمانية بشكل نهائي، والمحافظة على تدخلهم في الشأن السياسي؛ بسبب مشاركتهم في الأحداث العسكرية، التي كان يخوضها أتراك الأيالة ضد أتراك أيالة الجزائر مع بداية القرن الثامن عشر، كما أنهم ساهموا في إسقاط النظام المرادي، لذا فضل الحسينيون إشراكهم في مؤسسات السلطة بدل إقصائهم أو تجاهلهم [6].

---

(1) عثرنا على اختلاف في نسب أولاد سعيد، فالطرف الأول ينسب أولاد سعيد إلى قبيلة رياح ، وكانت منطقة النفيضة مجالهم الترابي اشتهروا بشدة الباس ونزعتهم التمردية مما جعلهم عرضة للملاحقة من طرف الديات والبايات. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 22. بينما يرى الطرف الثاني أنهم ينتمون إلى عرش الفواد من ماجر وهم يتميزون بعدة خصوصيات بيولوجية مثل حمرة البشرة وزرقة العينين وصفرة الشعر إضافة إلى نوع من التحرر اتجاه القيم الأخلاقية المحلية ،وهذا ما جعلهم يوصفون بعبارة أولاد سعيد بوخلوط. ينظر: الأزهري الماجري، المرجع السابق، ص 61.

(2) وصف بن أبي الدينار قبائل أولاد سعيد أنها كانت تتجمع من اجل النزاع مع السلطة الداخلية في عهد المراديين أو النزاع مع أتراك الجزائر مما أدى بالباي "على باي المرادي" للتحالف مع أولاد سعيد وذلك بقوله: "...كبرت شوكتهم ومالوا إلى باي الوقت فجابرهم ورفع منازلهم فأحلهم البلاد وأطلق أيديهم فأكثروا فيها الفساد، وعاثوا كيف شاؤوا وقطعوا الطريق ومنعوا الرفيق ...وقاسموا أهل البلاد في غلاتهم...والباي مع ذلك يلاطفهم معرض عنهم...".ينظر: ابن أبي الدينار: المصدر السابق، ص269.

(3) لم يستفدوا من دخولهم الصراع الذي حدث بين المراديين عندما انضموا إلى صف "محمد باي" وحليفه "الداي شلبي" سنة 1682م ضد علي باي، هذا الأخير الذي انتصر وصادر جزءا من ثروة أولاد سعيد خاصة الإبل وتعرض شملهم للتشتيت . ينظر: مبروك الباهي، المرجع السابق، ص ص118، 119.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 51.

(5) هنا لم نستطع تحد يد العروش التي تحالفت مع السلطة او تمنعت بحكم ان القبيلة تعرضت للتشتيت، و قسمت إلى قسمين أولهما متفرق ومشتت وثانيهما متلائم يعبر عن النواة في الوطن القبلي. ينظر: محمود التايب : المرجع السابق، ص 97.

(6) نفسه.

ومع بداية حكم "حسين بن علي" شهدت الأيالة مرحلة هدوء نسبي قبل الفتنة الباشية 1728م، وكان هذا ظرفا مناسبا لانتهاج سياسة قبلية جديدة، بعد أن تخلص أولاد سعيد من ذهنية الحرب، و انضموا منذ سنة 1712م إلى مؤسسة المخزن، وانضمت معهم فرقة أولاد طياش(1)، وبهذا استطاعت السلطة ضمان الأمن، والاستقرار خاصة في حوض مجردة و لأهالي الحاضرة والوطن القبلي، وأصبح أولاد سعيد يمثلون تأمين عسكري للحسينيين أي انخراطهم في فرق المزارقية مقابل رواتب يحصلون عليها من جباية السلطة للضرائب، فالمداخيل المتحصل عليها من ضرائب محلة الجريد كانت توجه إلى مزارقية أولاد سعيد(2).

ومن خلال هذا نلاحظ أن قبيلة أولاد سعيد تميزت بقوتها العسكرية طيلة القرن السابع عشر ما جعلها تشارك في أغلب الصراعات التي شهدتها البلاد في نفس الفترة، إلا أنه مع قيام النظام الحسيني تراجعت قوتها العسكرية، أو على الأقل ذكرها في المصادر الخبرية للقرن الثامن عشر، كما كان الحال في مصادر القرن الذي سبقه، وهنا نتساءل ماهو سبب هذا التراجع؟

هنا يجيبنا الباحث "مبروك الباهي" عن هذا التساؤل، فيبرر ذلك بعملية التشتيت التي تعرضت لها القبيلة جعلتها تفقد قيمتها العسكرية في الوقت الذي أصبحت الأرض تمثل الثروة، مما جعلهم ينجذبون إلى السلطة الحسينية في إطار الخضوع والتبعية وبداية تشكل علاقتهم بالأرض، مكتفية بمحدودية الامتياز ووقبولهم لإملاءات السلطة عليهم(3).

2-الدور المخزني لقبيلة دريد:

عرفت القبيلة بخدمتها المخزنية، منذ العهد الحفصي؛ بحكم مكانتها في الجهة الغربية للأيالة من الشمال إلى منطقة الجريد ، واستمر الاعتراف بها بعد إلحاق تونس بالدولة العثمانية؛ حيث أدركت السلطة العثمانية أنها لا يمكنها الاستغناء عنها في مراقبة مجال غير قادرين على فرض سلطتهم عليه بصفة دائمة، فكانت سندا كذلك للنظام المرادي، وخاصة في عهد "حمودة باشا المرادي" الذي استعان بها في حروبه ضد القبائل المحاربة، وعليه فان قبيلة دريد ساهمت في بسط نفوذ المراديين، لذا اعتبرت قبيلة مشاركة للسلطة، وليس مجرد قبيلة مخزنية، ولقد أدت هذه القبيلة

---

(1) انفصلت فرقة طياش أحد فروع قبيلة أولاد سعيد عنها سنة 1733م، وتحالفت مع أيضا مع السلطة ودخلت بذلك ضمن الفرق المخزنية. ينظر: محمود التايب : المرجع السابق، ص160.

(2) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 124.

(3) نفسه، ص 119.

دورا هاما أيضا في العهد الحسيني بحكم تحكمها في الطرق من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي[1].

وقد برز هذا الدور، في عملية نقل الحبوب من الشمال إلى الجنوب، حيث تجلب من هذا الأخير التمر، وهذا ما جعل قبائل غرب الأيالة تخضع لحركة هذه القبيلة، مثل قبيلة شنوف، وماجر والحنانشة، والهمامة وغيرها [2]. كما أطلق عليهم اسم المحازيز، وهذا اللفظ أطلق على من كلفوا بتربية الإبل لدى عروش مجردة ، في الفترة التي تحولت فيها قاعدتهم الاقتصادية إلى زراعة الحبوب وتربية الأبقار والغنم؛ حيث بدأ عدد الإبل يتناقص داخل القبائل التي بدأت تستقر ، مما جعل بعض الفرق القيام بتجميع الإبل، وتكليف من يتعهدها، كما قام السلطة بتكليف بعض القبائل بتعهد العزيب الخاص بها، وهو قطيع الإبل التابع للسلطة المتحصل عليه من الجباية على بعض القبائل مثل دريد [3]، والهمامة ويستعمل هذا العزيب في نقل محاصيل الجباية والمحلة [4]، وعليه فإن المهام المخزنية التي كلفت بها قبيلة دريد، هي: القيام على تربية الإبل، وهذا مايفسر لنا تحكم هذه القبيلة في الحركية الاقتصادية غرب الأيالة أثناء خروج محلة الشتاء أو الصيف.

إن الطبيعة المخزنية لهذه القبيلة والتقاليد التي توارثتها سمحت لها أن تصبح شريك في السلطة، إلا أن هذا لم يمنع بعض العروش منها على الخروج عن طاعة الباي "حسين بن علي" أثناء قيام الفتنة الباشية، وهذا ما يؤكده صاحب الكتاب الباشي؛ حيث أشار إلى أن أولاد جر من قبيلة دريد وقفوا إلى جانب "علي باشا" أثناء الفتنة العائلية[5].

3-علاقة السلطة بقبيلتي ماجر والفراشيش بين الولاء والتمرد:

إن الصراعات القبيلة بين عروش السباسب العليا بمنطقة الوسط الغربي، أدت إلى تحالف القبائل ضد بعضها البعض، وقد قويت شوكة الفراشيش بعلاقات التحالف، التي كانت لها مع قبيلة ماجر، للتصدي لقبيلة ونيفة، وقبيلة بني زيد، وخاصة قبيلتي الهمامة، و جلاص ، ونظرا لتشابه العدو؛ فقد اقترن اسم القبيلتين ببعضهما البعض[6]، ضف إلى ذلك انتمائهما لنفس المجال والتشابه

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 362، 364.

(2) نفسه، ص ص 300- 364.

(3) خصصت السلطة لهذه الإبل اراضي مخصصة لتربيتها، وكلفت فرق من قبيلة دريد المسماة "عرب عمل ماطر" للإشراف على تربية الإبل. ينظر: المرجع نفسه، ص 406.

(4) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص ص 152، 153.

(5) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، الورقة 106 . ظهر.

(6) محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص20.

في نمط العيش[1]، ومن هنا نتساءل: هل هذا التحالف بين القبيلتين قابله انسجام في المواقف اتجاه السلطة؟ وكيف تعاملت هذه الأخيرة معهما؟

لقد تميزت علاقة ماجر والفراشيش بالسلطة المركزية ، بعدم الاستقرار والتوتر في أغلب الأحيان[2]، وهذا راجع إلى مكانتهما، حيث تصنف ضمن العروش الكبار، ويقصد بها القوة الديمغرافية، والحربية واتساع المجال الجغرافي وتنوعه، حيث تمتلك هذه القبائل السلاح، والفرسان والخيول، مما جعلها قبائل محاربة ذات سيادة، تعمل للمحافظة على سيادة مجالها من جهة، و التمتع بنوع من الاستقلالية تجاه السلطة المركزية من جهة أخرى، كما كانت تواجه القبائل الجزائرية وتمنعها من استغلال أراضيها للحرث والرعي أو الاستقرار. بالإضافة إلى تصديها للقبائل المخزنية المحيطة بها، وهي الهمامة من الجنوب وجلاص من الشرق، وونيفة من الشمال، والتمنع من أداء الضريبة في بعض الأحيان، والتصدي عسكريا لأعوان المخزن فتعرض الكثير من أعوان السلطة إلى المضايقات وحتى القتل[3].

كما ساهمت ظاهرة الترحال لدى القبيلتين في التأثير في علاقتهما مع السلطة، حيث تعتبر هذه الظاهرة نمط استراتيجي بالنسبة للقبائل الرحل والشبه رحل ، لأن هذا ساعد الكثير منها عدم الخضوع للسلطة والإفلات من دفع الضرائب ، وشكلوا بذلك مصدر شغب دائم للدولة،التي عجزت عن مراقبة هذا الحراك القبلي، وقد استفادت قبائل ماجر والفراشيش من هذا الترحال بالتهرب من سيطرة الدولة، وعدم استنزاف ثرواتها والاستفادة من الموارد الخارجية، إلا أن الاستقرار كان يحدث عندما يكون الموسم الزراعي جيدا، مما يؤدي إلى حدوث الوفاق مع السلطة وخاصة عند فرق شقمطة وأولاد ناجي، وبالتالي فإن عملية الاستقرار مرتبطة بالظروف المناخية من جهة والعلاقة مع السلطة من جهة أخرى [4].

وعليه، فإن البعد الجغرافي عن المركز السياسي، وامتلاك هذه القبائل لأدوات السيادة، والتمتع بنوع من الحرية في التنقل ؛كلها عوامل ساهمت في تكوين علاقة قائمة على نوع من الاستقلالية بين قبيلتي ماجر والفراشيش والسلطة .

---

(1) الأزهري الماجري: **قبائل ماجر والفراشيش**...، المرجع السابق، ص 47.

(2) نبيهة السلطاني، المرجع السابق، ص 58.

(3) الأزهري الماجري: **قبائل ماجر والفراشيش**...، المرجع السابق، ص 291.

(4) نفسه، ص ص 191،192.

4-موقف ماجر والفراشيش من التمخزن:

أصبحت عروش[1] هذه القبائل ماجر والفراشيش فيما بعد عروشا مخزنية ، تساهم بتزويد السلطة بالمزارقية، وهذا في عهد "علي باشا" 1740-1756م، كما ساهمت هذه القبائل في الحروب التي كانت بين "حمودة باشا"، وايالة الجزائر في سنتي 1807م،و سنة 1812م ، لتكون ضمنيا داخل سلطة الحسينيين [2].

وهنا نلاحظ أن عملية تقديم فرسان المزارقية للسلطة مؤشر على مخزنة القبيلة، أو قبولها للتحالف مع السلطة نظرا لظرفية معينة، لكن فرق المزارقية المقدمة للسلطة كانت موجهة للباي "علي باشا" أثناء الفتنة الباشية، ثم تحالفت مع الحسينيين، مما يبين أنها كانت الحفاظ على مكانتها بغض النظر عن الطرف المتحكم في السلطة. فما هو الدليل على ذلك؟

لقد انضمت أغلب عروش ماجر والفراشيش إلى الصف الباشي، في صراعه مع عمه "حسين بن علي"، و ذلك في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1728-1740م ، كما خاضت ثلاث معارك حاسمة ضد السلطة المركزية ، لكنهم رفضوا الاستجابة إلى دعوة "إسماعيل بن يونس" في ثورته على حكم "علي باي" سنة 1759م، رغم أنهم كانوا من شيعة جده "علي باشا". كما كان لهم دور بارز في إسناد الجيش النظامي في حروبه ضد أيالة الجزائر، و هو ما جعل السلطة المركزية تعامل الفراشيش معاملة خاصة، مقارنة بجيرانهم ماجر و أولاد عيار لعل أهمها التخفيف الجبائي ، والتنازل عن جزء من مطالبها محاولة بذلك كسب ولاء هذه القبيلة ، نظرا لامتداد مجالها الحدودي الذي سعت السلطة المركزية إلى المحافظة على تبعيتها[3]

ورغم ولاء القبيلتين للصف الباشي، إلا أنهما تحالفتا مع السلطة، لكن التحالف كان نسبي؛ حيث نميز داخل بعض العروش عائلات مخزنية دون غيرها، مثل عرش الفراشيش نجد كل من عائلة القضاضمية، وخاصة "قضوم بن محمد" في عهد "حمودة باشا"، والقعايدية التي سيطرت على الأراضي الخصبة بحكم احتكارها لمؤسسة القيادة والمشيخة؛ حيث احتكر أولاد علي لمؤسسة القايد

---

(1) من أبرز عروش القبيلتين نجد أولاد مهنة، والشكاتمة، والفواد، أولاد مساهل شقطمة. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص ص 20، 21.

(2) للاطلاع على عدد فرسان المزارقية المقدمة من عروش ماجر والفراشيش ينظر : الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 292، 294.

(3)نبيهة السلطاني: المرجع السابق، ص 58.

وهيمنتهم المطلقة على الوظائف المخزنية داخل الفراشيش[1]، لذا كانت قبيلة الفراشيش أكثر حضوة لدى السلطة، ويتضح هذا من خلال مقدار الخطايا التي كانتا تقدمهما القبيلتين للسلطة، وقد تبنت السلطة سياسة خاصة اتجاههما، حيث تعاملهما تعاملا جبائيا تقسيميا ، فيتصل بنصفها الشمالي في محلة الصيف، ويتصل بنصفها الجنوبي في محلة الشتاء[2].

إن التعامل الحذر الذي مارسته السلطة اتجاه ماجر والفراشيش يخفي وراءه معطيات استفادت منها السلطة وأيالة تونس بشكل عام. فما هي أبرز هذه المعطيات أو الخدمات التي قدمتها القبيلتين للسلطة؟

لقد ساهمت هذه القبائل، في الحفاظ على مناطق استقرارها بالحدود مع الجزائر، وذلك من خلال التصدي لقبائل النمامشة سواء ضمن سلطة الحسينيين، أو منفردين طيلة القرن الثامن عشر، وهذا ماساهم في الحفاظ على سيادة قبائل المخزن بالوسط الغربي للبلاد التونسية، فقد كانت تشكل هذه القبائل دروع بشرية ضد الخطر القادم من أيالة الجزائر[3].

ومن خلال هذا يصعب علينا تصنيف القبيلتين، هل يندرجان ضمن القبائل المحاربة أم المخزنية أم الممتنعة؟، مع العلم أن كل هذه الصفات تحققت فيهما، وقد نستند هنا أيضا إلى رأي الباحث "الازهر الماجري" الذي اعتبر أن ولاء القبائل للسلطة يعتبر أمر ثابت لكن تختلف طرق وأشكال التبعية، فهي خاضعة للمصالح وموازين القوى بين السلطة المركزية والمجتمع القبلي[4].

5-الدور المخزني لقبيلة الهمامة:

تعتبر أكبر تجمع قبلي في السباسب الوسطى، وأصبحت منذ القرن السابع عشر ميلادي تتحكم في محور النقل بين تونس والجريد عبر القيروان، ومع بداية القرن الثامن عشر تحولت إلى أهم القبائل المخزنية بعد قبيلة دريد، بالمجال الممتد من بين قفصة وتخوم أرياف القيروان، وهو يتكون من أحواض شاسعة تفصلها هضاب ملائمة لتربية الماعز والأغنام والإبل، ومن أهمها بلاد عمرة، وبلاد المكناسي، وبلاد الهيشرية، وبلاد قمودة، والرقاب، والطلح، وبلاد السقي، وهي مناطق مفتوحة على الصحراء مما يعني تربية الإبل بأعداد كبيرة[5]، وقد ساهمت قوتها البشرية في الحفاظ على هذا المجال

---

(1) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 333-343.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...المرجع السابق، ص 457.

(3) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص 295.

(4) نفسه، ص 296.

(5) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص ص 126،127.

ودحر منافسيها، حيث كانت تقوم بالسطو على القبائل المجاورة المنافسة لها على مجال الرعي[1].

لقد انخرطت قبيلة همامة منذ سنة 1705م ضمن قبائل المخزن، وحظيت بديوان خاص بها على غرار قبيلة دريد، وهذا راجع أن السلطة أدركت أهمية تموقع هذه القبيلة المشرفة على طرق القوافل، والمحلة بين القيروان وقفصة من جهة، وكبح رغبتها الحربية ضد القيروان التي لها مكانة خاصة عند الباي "حسين بن علي"، وعليه فان قبيلة الهمامة ارتقت إلى مرتبة قبيلة ديوان جعلها تحضى بامتيازات أعفتها نسبيا من أداء الضرائب، وهذا ما خفف من أعبائها المالية، فلم تكن الضرائب ثقيلة عليها فكانت تدفع عددا من الإبل في شكل ضريبة عينية، مقابل مشاركتها في الجانب العسكري بفرسانها كما أوكلت لها الرقابة المحلية مراقبة طريق القوافل، والمحلة الرئيسي الذي كان يعبر فيها[2].

رغم ما تمتعت به هذه القبيلة من مكانة إدارية، إلا أنها لم تفلت من بعض الضرائب، التي فرضتها عليها السلطة؛ بسب أعمال السطو المتكررة على ممتلكات القبائل المجاورة لها، مثل نفات والمهاذبة، والمثاليث، وأحيانا يتعدى الأمر إلى ممتلكات السلطة [3]،والسبب في ذلك هو رفض الاحتكارات، التي مارستها السلطة على تجارة بعض المواد مثل الملح[4].

لقد بدأت علاقة قبيلة الهمامة تظهر بجلاء مع السلطة المركزية، بمساهمة الهمامة في نظام المزارقية، وكانت تدفع هذه القبيلة للسلطة الإبل؛ حيث اعتمدت السلطة على وحدة الزمالة [5] والمقدرة بعشرة رؤوس بالنسبة للإبل، وألزمت الهمامة بتقديم جمل عن كل زمالة، وارتفعت مطالب السلطة من الإبل في عهد "علي باشا"[6].

6-موقف الهمامة من الفتنة الباشية:

دعمت قبيلة الهمامة الصف الحسيني أثناء الفتنة، وبقي موقفها ثابت بعد تولي "علي باشا"

---

(1) خوالدية الضاوي: **قبيلة الهمامة** ...،المرجع السابق، ص20.

(2) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 127.

(3) كانت مراسلات قياد الهمامة إلى السلطة لا تخلو من عمليات السطو ومن بينها أموال الجباية المتجهة إلى تونس. ينظر: خوالدية الضاوي: **قبيلة الهمامة**...، المرجع السابق، ص 43.

(4) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 128.

(5) هي وحدة جبائية الهدف منها توحيد عدة عناصر مختلفة خاضعة للضريبة، لذلك هناك عدة دلالات للزمالة منها زمالة سعي تمثل قطيع يضم 50رأس غنم او 10 رؤوس بقر أو ابل، وزمالة ملك تمثل مساحة من الأرض الزراعية مابين 10-25هـ، كما وردت كوحدة للسمن. ينظر: مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 201.

(6) نفسه، ص ص 162، 164.

السلطة، حيث رفضت الدخول في طاعته، مما أدى إلى حدوث مواجهات بين الطرفين لمعاقبة القبيلة بتوجيه أربعة أمحال لكسر شوكتها كان أبرزها معركة الدوارة سنة 1752م[1]، حيث خسروا ثلاثة عشر ألف بعير، ولم ينجوا من هذه الخسارة سوى عرش أولاد معمر، الذين تفرقوا بالبلاد،و استفاد "علي باشا" من هذه الإبل في نقل المؤن والعتاد خلال الفتنة[2].

7-الدور المخزني لقبيلة جلاص:

تتوزع بطون[3] جلاص بين شمالي وشرقي وجنوبي القيروان[4]، و قد برز دور القبيلة منذ قدوم الأتراك العثمانيون في البلاد التونسية، حيث ساهموا في طرد الأسبان منها ، وبقيت محافظة على تحالفها مع السلطة المتعاقبة على حكم البلاد، حيث أدرجت ضمن القبائل المتحالفة مع البايات المراديين[5] .

أما بالنسبة لعلاقتها مع البايات الحسينيين، فقد عثرنا على اختلاف حول تحديد تاريخ انخراط القبيلة ضمن القبائل المخزنية، فيشير الباحث "عبد الحميد هنية" أنها أصبحت قبيلة مخزنية في الربع الأول من القرن الثامن عشر [6]، بينما يشير الباحث "مبروك الباهي" أن القبيلة لم تتمخزن في عهد "حسين بن علي"، و في عهد "علي باشا" تم إلحاقها بالقبائل المخزنية [7]، ولترجيح أحد الرأيين عثرنا على رأي ثالث يدعم الرأي الأول، يشير فيه إلى أن الباي"حسين بن علي" أثناء تمرد "علي باشا" سنة 1728م، أمر شيوخ قبيلة جلا ص أن يحاصروا جبل وسلات من كل ناحية وأن يقطعوا رأس كل من ينزل منهم[8]، وهذا ما يؤكده صاحب المشرع الملكي[9].

---

(1) أحمد السعداوي، **تونس زمن حسين بن علي وعلي باشا**...، المرجع السابق، ص20.

(2) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 130.

(3) تنسب بطون قبيلة جلاص إلى أبناء الجد الأول جلاص ، وهم ايدير وخليفة وسنداسن الذين اعطو أسمائهم لبطون القبيلة. ينظر:محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص22.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 37.

(5) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 50.

(6) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 37.

(7) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 101.

(8) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر**، في م. ب ، ع1، جامعة الحسن الثاني المحمدية، د. ت، ص53.

(9) بعد انتشار خبر بداية الفتنة الباشية، خرج بوعزيز ومعه فرسان من مزارقية دريد وجلاص كانوا يعملون في خدمة الباي.ينظر: الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص151.

8-موقف قبيلة جلاص من حرب إسماعيل بن يونس:

وفي عهد "علي باي" 1756- 1782م، اعتمد على قبائل المخزن أثناء انتفاضة "إسماعيل" لمحاصرة المتمردين دون مواجهتهم أو اقتحام معقلهم، حيث أمر وزيره "الحاج علي بن عبد العزيز العوادي" ليستنفر قبائل جلاص وأولاد عون، والكعوب، والقوازين، ودوفان، والخمامسة [(1)] لحصار جبل وسلات، وذلك لمنع وصول أي مدد عسكري "لإسماعيل" وأتباعه من الوسلاتية، ورغم ذلك تعرضت قبيلة جلاص لنهب الوسلاتية[(2)].

لقد استمرت عملية التحالف بين القبيلة والباي "حمودة باشا الحسيني"، حيث استطاعت بعض العائلات تحمل مصاريف مخزية بالتوارث، والتي بها تحافظ على مكانتها كوسيط لدى السلطة، وهذا بتقديم خدمات متنوعة خاصة في عهد "حمودة باشا"، حيث استطاعوا من الحفاظ على مكانتهم لدى السلطة، وتثبيت وضعيتهم من خلال مناطق تواجدهم ، ونخص بالذكر عائلة السبعيين في قبيلة جلاص، وهذا تزامن مع تطور وضعية الشيخ وأصحاب الامتيازات أو المعفيين والمحررين من الضرائب العادية؛ حيث يدفع هؤلاء ثمن حصان فقط[(3)] .

ج-دور القبائل في محلة الأعراض وعلاقتها بالسلطة :

بوصول محلة الشتاء إلى واحة قابس قاعدة الأعراض، ينظم إليها فرسان ورغمة، وبني زيد، وأولاد صولة، ونفات والحزم [(4)]، وهم يمثلون مزارقية المحلة، وقدر عددهم بحوالي 190فارسا، وينظم إليهم فرسان، ومشاة الصبايحية الباجية، والكافية، والتوانسة، الذين تم اختيارهم للمشاركة في محلة الأعراض، وبهذا تصبح المحلة قوة كبيرة متفوقة على القوى المحلية في الأعراض ، وتعرف باسم قوة وجق الأعراض[(5)].

إن الحديث عن هذه القبائل، ومشاركتها في محلة الشتاء كنوع من الخضوع للسلطة فيه نوع من التعميم، حيث يشير الباحث" محمد علي الحباشي" إلى أن قبيلة نفات هاجرت إلى أيالة الجزائر، ثم المغرب بعد مطاردة "حسين بن علي" لها بسبب دعمها لغريمه "علي باشا" ، ثم عادت بعد تولي

---

(1) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص 55.

(2) نبيهة السلطاني: **ردود فعل أهل القيروان**...، المرجع السابق، ص 57.

(3) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1، ص 191.

(4) للاطلاع على عروش منطقة الأعراض أي الجنوب الشرقي من حيث أصول التسميات وانتشارها .ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص ص 27، 30.

(5) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص 384.

هذا الأخير السلطة[1]، ومن هنا فإن عملية التمخزن في وجق الأعراض، يقصد بها التبعية للسلطة بغض النظر عن الحاكم، ونقصد هنا الحاكم الحسيني أو الباشي.

1-علاقة السلطة بقبيلة نفات:

تمر محلة الأعراض على الطريق الرابط بين القيروان وقابس ، وتسيطر عليه قبائل محاربة غير مستقرة تبحث عن الكلأ والماء، لذا فهي عقبة في وجه المحلة المرسلة لقائد الأعراض، لذا يبرز دور قبائل نفات التي تمتد مراعيها من واحات قابس إلى مراعي صفاقس، وذلك عندما تنتقل قبيلة نفات من صفاقس باتجاه واحات قابس ، التي يمتلك أعيان نفات فيها النخيل، حيث تعمل القبيلة على حماية المحلة أثناء انتقالها بمراقبة طريقها ، و ذلك عن طريق مزارقيتها ، والبالغ عددهم حوالي ستون فارسا يصطحبون المحلة طيلة رحلتها، وفي المقابل تستفيد قبيلة نفات من وجود المحلة ضد قبيلة الهمامة، هذه الأخيرة رغم أنها من القبائل المخزنية ؛ إلا أنها كانت تطلب من السلطة تحسين امتيازاتها من عطاءات ورواتب ، وبهذا تستفيد السلطة من قبيلة نفات في تـأمين طريق المحلة ، وفي نفس الوقت تحاول أن تضغط من خلالها على قبيلة الهمامة للحد من مطالبها أو تطلعاتها[2].

2-علاقة السلطة بقبيلة بني زيد:

تنتشر هذه القبيلة غرب منطقة الأعراض، و تمارس الفلاحة والرعي من جبال بوهدمة شمالا حتى جبال مطماطة جنوبا ، وتنتقل القبيلة إلى بوهدمة في الصيف للحصاد، وفي الشتاء تنتقل نحو مطماطة، وتعتبر واحة الحامة قاعدة القبيلة ، وتنقسم القبيلة إلى قسمين هما، الوطانة وهم أهل الواحة ، والرحالة يمارسون تربية المواشي ويتحكمون في الطرق والمبادلات ، حاول المراديون إخضاع القبيلة بمساعدة قبيلة أولاد سعيد إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، وبقيت محافظة على استقلاليتها إلى غاية النصف الأول من القرن الثامن عشر، حيث كان ميعاد بني زيد أي أعيانها يتصرفون في واحة الحامة بتقسيمهم للمراعي وإدارة القضاء وتسير شؤون القبيلة الداخلية، إلا أنها بمجرد أن أصبحت كذلك قدمت الحماية للمحلة عن طريق خمسة وأربعون فارسا من مزارقية بني زيد يرافقون المحلة إلى واحة قابس، كما قامت السلطة بتثبيت فرقة من الصبايحية قارة في واحة الحامة من فرقة زواوة[3].

---

(1) محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص ص 23، 24.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 382.

(3) نفسه، ص 383.

3-علاقة السلطة بقبيلة الحمارنة:

تستقر هذه القبيلة بالقرب من زاويتهم في عرام قرب قابس ، برزت بها زعامة محلية تعرف بميعاد الحمارنة استغلوا ظروف البلاد، وسيطروا على الأراضي وبعض الواحات بالأعراض، من أجل إخضاع القبائل المجاورة لهم، وقد ارتبطت بسلطة الحسينيين منذ عهد "حسين بن علي"، ومنحتها السلطة إعفاءات جبائية والهدايا، وكانت لهم جباية خاصة بهم يجمعونها من الواحات المجاورة لهم على محاصيل التمور تعرف بقانون الحمارنة، مقابل استخدام نفوذ أعيان هذه القبيلة في الوساطة بين السلطة والمجموعات القبيلية الوافدة أو المستقرة بالقرب من واحة قابس ، وقد اعتبر الحمارنة أيضا كممثلين للمذهب المالكي في المنطقة في ظل وجود الاباضين ، كما ساهموا في حماية الحجاج[1]

4-علاقة السلطة بقبيلة مطماطة[2]:

أولت السلطة عناية خاصة بشيخ مطماطة بحكم الدعم، الذي يقمه للمحلة في منطقة جبلية صعبة، حيث يصحب المحلة من قابس إلى الجبل مقابل عادة سنوية تقدر ب 60 ريال، إضافة إلى راتب سنوي ومعفى من الضرائب على الأجنة التي يمتلكها، وسبب هذه الحظوة التي يتمتع بها كونه يتحكم في جبل مطماطة، الذي يضم ثمانية وعشرين قرية منتجة للزيت، وبالجبل مخازن الحبوب للقبائل الصحراوية، ويحرسها لهم أهل مطماطة ، إضافة إلى ارتباط أهل الجبل بالقبائل المحاربة التي تحاول السلطة إخضاعها أو تطويعها لسلطتها[3] .

5-العلاقة مع مشايخ القبائل البدوية:

ترتبط بعض القبائل الرحل بالسلطة عن طريق شيوخها وذلك بجمع الضرائب لفائدة السلطة مقابل عوائد قارة يحصلون عليها أثناء قدوم المحلة وتعرف هذه العوائد بعادة كبار[4] .

6-علاقة السلطة بقبيلة ورغمة:

استندت السلطة على مساعدة قبيلة ورغمة للوصول إلى الجبل الأبيض، وهو سفح من سفوح جبال الظاهر مواجهة لقرى غمراسن، وتطاوين، وقرماسة، والدويرات، والتي تعرف ببلاد القصور وفيها يتم تخزين المؤن من طرف القبائل الصحراوية، كما تعتبر ملجأ للعديد منهم أثناء الاضطرابات.

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 392، 394.

(2) تعتبر ضمن القبائل التابعة لقبيلة ورغمة إضافة إلى العروش المستقرة بجبل مطماطة وجنوبها غمراسن وشنني والدويرات وودان وبني بركة وسدرة وتزغدانة وتشوت وقطوفة وبني يخزر. ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص35.

(3) محمد الحبيب العزيزي:**ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 396، 397.

(4) نفسه، ص ص 397، 398.

وما ميز المنطقة عن باقي الأيالة انتشار الاباضيين بها، وهي تمثل أقصى منطقة يمكن للسلطة أن تصل إليها للتحكم في مجالها السياسي ، لذا كان من النادر تجاوز منطقة الجبل الأبيض من طرف السلطة، وعليه أقامت السلطة به محلة عسكرية قارة تتكون من 250 زواوي، و 80 من صبايحية باجة و 75 من صبايحية الكاف، و 100 من صبايحية تونس، ومثلها من صبايحة قابس تقوم هذه المحلة بحماية القوافل التجارية المتوجهة نحو جزيرة جربة، كما تقوم بمحاصرة مؤن القبائل الصحراوية الموجودة بالجبل لإخضاعها لدفع الضرائب. وتكلف قبيلة ورغمة لجمعها(1).

لقد ساهمت هذه القبائل التي تم ذكرها في تحديد مجال سيطرة السلطة، ورغم بعض الموقف المتقلبة لها إلا أنها بقيت في عمومها موالية للسلطة، و التغير الذي حدث على مستوى هذه القبائل المخزنية كان في قيادة المشايخ، وخاصة في عهد "علي باشا" الذي حاول ان يكرس سياسة عمه في الأرياف بالتقرب منهم لعقد التحالف معهم ، وذلك بمنح الامتيازات إلى بعض الفئات كالمرابطين، وإدراج القبائل العريقة في النشاط المخزني، لكنه غير على مستوى قيادة الشيخ فاستبدل الشخصيات التي كان لها ولاء لعمه بشخصيات مواليه له عرفت بالباشيين ، وادعت الضرورة لإبقاء بعض الشخصيات التي كان لها سند محلي قوي حتى لا يثير النزاع ضده(2).

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: المرجع السابق، ص ص 385، 386.

(2) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع** ...، المرجع السابق، ج 1، ص 184.

د-علاقة السلطة بالقبائل الجبلية المُتَمَنِعَة:

إن تمرد القبائل على السلطة، هو ضغط تهدف من ورائه إلى المراهنة على مكانة تضمن موقع أفضل في السلطة أكثر من الدفاع عن الاستقلالية، إذا كانت هناك فعلا نزعة استقلالية، وعليه يمكن الفصل بين مستويين من الاستقلالية ، فالمستوى الأول يتمثل في الهيمنة على إدارة مجال جغرافي يتجاوز حدود القبيلة ليشمل وحدات بشرية وإنتاجية أخرى مجاورة.، أما المستوى الثاني يتمثل في الدفاع عن استقلالية إدارة شؤون القبيلة والدفاع عن مصالحها، وبالتالي فان تدخل السلطة اتجاه القبائل كان ضد النوع الأول ، مع الملاحظة بأنه لا يمكن الحديث عن مواقف ثابتة للقبائل لان الصراع ليس خطيا وإنما يتغير بتغير الاستراتيجيات والتحالفات، وعليه فإن خيار القوة لا ينفي وجود محاولة للتقارب بين السلطة و هذه القبائل او أحد فروعها(1).

ويهدف هذا التقارب في محاولة السلطة لاحتواء المجال الجبلي بالشمال الغربي، نظرا لأهمية المنطقة في إنتاج الحبوب، لذا انتهجت السلطة خيار الإغراء والقوة لإخضاع القبائل الجبلية، وذلك بالبحث عن نوع من التواصل مع المجال الجبلي لاختراق الملاجئ الطبيعية وإضعافها، وهذا من خلال توظيف الجباية، بالإضافة إلى محاولة استقطاب النخب الاجتماعية القاطنة بالجبال، وإشراكها في السلطة وهذا من أجل احتواء شيوخ أهل الجبل(2) .

لقد تدخلت السلطة في اختيار مشايخ القبائل الحدودية والجبال الوعرة ،وهذا لإخضاع القبائل للسياسة المركزية، حيث أصبح بعضهم يشتغل في القصر، وأصبح الكاتب "بلحسن السهلي" من أهم أعيان الدولة، واستطاع أن يحافظ على مركزه، رغم التقلبات السياسة مع بداية القرن الثامن عشر، وبذلك استفاد أعيان الوسلاتية من حضوره في البلاط، ومقابل هذا الانخراط، فإن شيوخ الجبل في مؤسسة المخزن مصحوبا بعدة التزامات محددة، فهم مطالبين بتطبيق علامات الطاعة، وإظهارها خاصة عند قدوم المحلة ، بالإضافة إلى توجههم إلى قصر باردو للمشاركة في البيعة، وتجديد عهود الطاعة وطلب التزكية ، كما يقومون ببعض أعباء المحلة أثناء إقامتها، ويخضعون لقائدها، ومقابل ذلك يحصل الشيوخ على بعض الحقوق فيتقاضون العوايد، والرواتب بعد استخلاص الضرائب وتحرير السجلات فيجتمعون بقائد المحلة ويعطيهم عوائد نقدية و عينية، ومن

---

(1) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال**...، المرجع السابق، ص10.

(2) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص 55.

الأمثلة على ذلك أن شيوخ قبيلة الشيحية [1] قدموا إلى "محمد باي الرشيد" سنة 1728م، وطلبوا عوائدهم السنوية فقدم لهم الجبايب الحمر والألبسة السورية، وهذا ماجعلهم بين خيار انتمائهم القبلي أو إغراءات البلاط[2].

إن تحالف "حسين بن علي" مع جميع القوى المحلية، وخاصة القوى القبلية وخاصة أعيانها ساهم في استقرار البلاد لفترة طويلة، وهذا جعله يتصور أنه باستطاعته تجاوز هذا التحالف والمرور إلى السلطة المطلقة، لكن اندلاع الصراع مع ابن أخيه أثر على هذه التحالفات، التي أصبحت هشة وانضمام بعض عروش الشمال الغربي إلى صف "علي باشا"، بسبب فقدانها لسلطتها على المناطق المجاورة لها[3]، وهذا التغير الحاصل على مستوى التحالفات يقودنا للتساؤل عن موقف الحسينيين من هذه القبائل أثناء وبعد الفتنة الباشية؟.

1-علاقة السلطة مع قبائل وسلات وعمدون:

تعرض أهالي مرتفعات وسلات وعمدون [4]، إلى ضغوط المحلة خلال أثناء الفتنة الباشية، فعمد الباي "حسين بن علي" إلى الخيار السياسي، والحل العسكري، فكتب إلى أهل وسلات يحذرهم من الفتنة، ويرغبهم في الصلح، ولما رفضوا طلبه حاصرهم لمدة ستة أشهر حتى ضاق بهم الأمر[5]، وتحسن الوضع بالنسبة لأهالي جبل وسلات خلال العهد الباشي، أما بالنسبة لأهل عمدون كان الوضع سيءا بسبب وقوف قسم منهم مع الصف الحسيني، ومنهم قبيلة الشيحية، ورغم مساعي شيوخهم للتوسط عند "علي باشا" إلا أن حقده عليهم جعله يقوم بحملتين عليهم رفقة ابنه "سليمان" سنة 1750م، وحاصروا جبل الشيحية وقاموا بأعمال نهب كبيرة [6]، وهذا بمساعدة القبائل أو العائلات المخزنية التي تحالفت معه ، وتم تغليبها على قبائل المخزن المتحالفة مع عمه، ومن بين هذه العائلات، نذكر عائلة "بن الساسي" من باجة[7]، إضافة إلى هذا فقد أمر

---

(1) تصنف ضمن قبائل بلاد افريقية بالشمال الغربي، وكانت في صراع دائم مع قبائل خمير. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 14.

(2) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص ص 58، 59.

(3) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال الغربي**...، المرجع السابق، ص 28.

(4) مرتفعات بالشمال الغربي او ما تعرف بجبال افريقية تقطنها قبائل بربرية عرفت بنزعتها التمردية. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 14.

(5) للاطلاع على التفاصيل أكثر. ينظر: الصغير بن يوسف ، المصدر السابق، ج2، ص ص 54، 70.

(6) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص ص 50، 51.

(7) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال**...، المرجع السابق، ص31.

الباي بإهانة شيوخ جبل عمدون أثناء استقبالهم له فأمر بضربهم أمام الملأ[1] .

يبدو أن هذه التدابير التي اتخذها "علي باشا" اتجاه قبيلة عمدون، تعود في تقديري الى نقضهم التحالف الذي ابرم بين الطرفين، وهذا ما يؤّكده الباحث "إبراهيم السعداوي" الذي أشار إلى أن "علي باشا" منح الامتيازات لمشايخ عمدون، وأعيانهم بمنحهم عوايد نقدية قدرت بين خمسة دنانير وثلاثين دينار في سنة 1737م، وتعتبر هذه الإستراتيجية المتمثلة في منح العوايد لمشايخ الجبل من أجل كسب ولائهم أثناء الحروب أو ضمان حيادهم، لكنهم وقفوا إلى جانب الحسينين[2]

وبعودة الحكم للحسينيين انتهج "علي باي" سياسة الحصار ضد أهل جبل وسلات أثناء تمرد "إسماعيل بن يونس" ، وقام بإخلاء الجبل سنة 1762م وفرض خطايا على كل من يقوم بإيواء عائلة من الوسلاتية[3]، وانتقم الباي من القبائل التي تعاطفت مع الوسلاتية مثل أولاد عيار [4] ، وأرسل حملة تحت إمرة وزيره "رجب خزندار" نحو قبيلة عمدون فنكل بهم وأرهقهم بالخطايا والسجن [5].

لكن السؤال هنا هل شملت هذه العقوبات شيوخ القبائل؟

رغم مواقف بعض الشيوخ ضد السلطة أثناء حدوث الفتنة، إلا أن السلطة عفت عنهم نظرا لحاجتها لعقد ارتباط معهم، ونجد هذا خلال عودة أبناء "حسين بن علي" إلى الحكم حيث عفوا على خصوم والدهم، وفي عام 1185هـ/ 1772م عفى "علي باي" عن "أحمد السهيلي" المتورط في فتنة صهره "إسماعيل بن يونس"[6]

2-علاقة السلطة بقبائل بلاد الرقبة[7]:

حاولت البايات الحسينيين إخضاع بلاد الرقبة عن طريق محلة عسكرية تتكون من فرقة الزواوة

---

(1) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص 52.

(2) أدرج الباحث جدولا يتضمن قيمة العوائد التي منحها لعروش عمدون. ينظر: المرجع نفسه، ص60.

(3) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 115.

(4) من أصل بربري اتخذوا من مرتفعات الشمال الغربي مجالا لهم وتورطوا الى جانب أهل وسلات في الحرب ضد "حسين بن علي"، لذا تعرضوا للعقاب والردع مع عودة الحسينين للسلطة: ينظر:محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص17.

(5) إبراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص 53.

(6) نفسه، ص ص 58، 59.

(7) أطلقت التسمية على ضفتي وادي مجردة للتشبيه برقبة الجسد وقد استوطنت بها سبعة عروش ذات أصول متنوعة، فنجد أولاد سديرة وحكيم وأولاد سلطان استقروا في الأراضي الأكثر خصوبة وانبساطا بينما استقرت أولاد علي و الخزارة ومراسن ووشتاتة في المرتفعات الجبلية. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 15.

وهي تجوب المناطق المحاذية للجبل من الجهة الجنوبية، وتواجه هذه المحلة عدة صعوبات في جباية الضرائب بسبب تمنع بعض القبائل، مثل قبيلة أولاد سديرة، التي تفّر إلى حدود أيالة الجزائر، وهذا ما يجعل السلطة تقوم بتجنيد القوى المخزنية المتواجدة قرب الجبل، مثل فرقة أولاد خليفة، وورغمة من قيادة الكاف، وفرقة زواوة بطبرقة لمحاربة القبائل المتهربة، وعليه فإن محلة الرقبة تراقب قبيلة أولاد سديرة، وبني سلطان والمراسن وبني مازن[(1)].

وبسبب تمنع قبائل بلاد الرقبة عن دفع الضرائب، قامت محلة الرقبة في صيف 1717م بهجوم على قبيلة أولاد سديرة، و نتج عن هذا سجن أعيان من أولاد سديرة، وأعيان من خمير إضافة إلى مصادرة عدد من البقر، ونقلوا إلى باجة مركز المحلة، وهناك إشارة أخرى تشير إلى تعرض محلة الرقبة إلى هجوم من قبيلة أولاد سديرة فقدت فيها المحلة عددا من الإبل سنة 1180هـ/1766م [(2)].

وإذا لاحظنا المثاليين السابقين نجد المثال الأول في بداية القرن الثامن عشر، والثاني في الثلث الأخير من نفس القرن، وهذا يدل على أن السلوك المتبع من طرف هذه القبائل اتجاه السلطة لم يتغير رغم أساليب الردع والتطويق الذي فرضتها السلطة.

وقد اعتمدت السلطة على أسلوب آخر لإخضاع هذه القبائل المتمنعة، وهو أسلوب التزميل، حيث تطلب السلطة من بعض القبائل مساعدتها على متابعة الفارين من الاداءات، مقابل إعفاء هذه القبائل من مطالب السنة، وقد تطلب المحلة من القبائل تزميلا ماليا لاستكمال حاجياتها لملاحقة الفارين من الاداءات، وهذا ما يعرف بأداء الزمالة، وهو مفروض على الذكوردون غيرهم[(3)].

3-علاقة السلطة بقبيلة مقعد[(4)]:

تعتبر القبائل الكثيرة المستقرة بجبل مقعد من القبائل المتمنعة ، لذا كانت السلطة تتعامل معها بحذر شديد، ومن الأساليب التي اتبعتها معها أسلوب الحصار، وخاصة أثناء قدوم محلة الصيف حيث كان أهل الجبل مرتبطين أكثر بالشركات التجارية في حصن طبرقة أكثر من ارتباطهم بالسلطة، وهذا ما جعل "علي باشا" يقوم بإغلاق حصن طبرقة سنة 1740م، مما جعل أهالي الجبل

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 431.

(2) نفسه، ص 432.

(3) نفسه، ص ص 442، 443.

(4) من أصل بربري عرفوا بنزعتهم التمردية خاصة ضد أعوان البايات. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص12.

يتوجهون إلى مرسى القالة بأيالة الجزائر للتزود بحاجياتهم[1].

4-علاقة السلطة بقبيلة أولاد عيار[2]:

تميز موقف أولاد عيار بالتمرد ضد البايات الحسينيين، لأنهم كانوا يرفضون الخضوع للسلطة وتقديم الاداءات التي فرضت عليهم، لذا انضموا إلى الشق الباشي مع الوسلاتية في التمرد على الأسرة الحسينية، ثم ساندوا ثورة "إسماعيل بن يونس" محاولين في العديد من المرات تحطيم القيود التي ضربت عليهم ،استعمل ضدها أساليب مثل الخطايا و الملاحقة و المحاصرة من القبائل المخزنية، فلاقوا الويلات من عقاب السلطة، حيث عرض الكثير منهم قطع أنفه، وأخلي سبيله ليبقى يتعذب وسط أفراد عشيرته ، إضافة إلى التشتيت الذي تعرضوا له سواء أثناء الفتنة الباشية، أو بعد عودة أبناء "حسين بن علي " للسلطة، حيث قررا ملاحقة كل من آزر "علي باشا" من أولاد عيار فلجأ الكثير منهم إلى مدينة القيروان ، وتونس، ومدن أخرى ، وتعرضت أيضا قبائل ماجر وأولاد مناع، وأهل جمال أيضا إلى الملاحقة من طرف "علي باي" لانسياقهم إلى صف "إسماعيل" أثناء تمرده [3].

ومن الصعوبات التي تواجهها المحلة في الجبل ، هو حدوث اتفاق بين القبائل أحيانا على العصيان وينادون بذلك في السوق، وهذا ما يجعل السلطة تتفاوض معهم مما يؤدي أيضا إلى طول فترة التفاوض، فينفذ زاد المحلة ويداهمها فصل الشتاء، مما يعرض الخيل والإبل للهلاك وتنهب القبائل ما بقي من المحلة[4] .

إن اختيار السلطة، باستعمال القوة والسياسة لاحتواء المجال الجبلي نجح في احتواء أهل الجبل واعترفوا ولو اضطراريا بالسلطة، وقبلوا كغيرهم من القبائل الرعية أداء الحقوق، لكن هذه التبعية لم تنسيهم ذهنية التمرد، وبذلك استطاعت السلطة اختراق المجال الجبلي، سعيا للاستحواذ على الإنتاج الفلاحي والحيواني[5].

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 432.

(2) من أصل بربري استوطنوا في مرتفعات الشمال الغربي ، وشكلوا قوة بشرية كبيرة. ينظر: محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص 17.

(3) محمد علي الحباشي: **العروش من النشأة...الى التفكيك،** بحث تاريخي اجتماعي في أرياف الايالة التونسية وسكانها من 1574 إلى 1957، ط جديدة، (د.ت)، ص ص 52، 56.

(4) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، 433.

(5) ابراهيم السعداوي: **المخزن والمجال**...، المرجع السابق، ص 63.

خامسا–دور نظام اللزمة في ربط السلطة بأعيان المال:

لقد أشرنا سابقا إلى أصناف الأعيان، ومن ضمنهم القياد اللّزامة الذين ساهموا في ربط مجتمع البلاط بالمجتمع المحلي، عن طريق تعاطيهم للنشاط اللزمة، ومن هنا يتبادر لنا تساؤل مفاده: هل ارتقى أصحاب اللزمة إلى شركاء للسلطة؟ أم أنهم اكتفوا بدور الوساطة؟ و ماهي مبررات احتكار هؤلاء الأعيان لبعض اللزم؟ وما مدى مساهمتهم في اقتصاد الأيالة؟ وهل حَلَّ نظام اللزمة مكان المحلة؟ هي تساؤلات عديدة تشكلت لنا بحكم الدور المتشابك الذي قام به هؤلاء اللزامة.

أ–مفهوم اللزمة[1] **(الالتزام):**

تعبر اللزمة عن اتفاق بين طرفين يلتزم أحد الأطراف بالتزاما ت محددة للطرف الثاني، ويعتبر البايليك هنا الطرف الأهم، بحكم تحكمه في كل اللزم ، ويتضمن هذا الاتفاق تعهد اللزام بتقديم أداء معلوم نقدا أو عينا مقابل أن يتعهد البايليك بالسماح له بجمع، وتحصيل ما يعود إليها من اداءات وضرائب فرضتها السلطة على الأهالي، وعلى الأنشطة الحرفية أو التجارية . ويمنح البايليك للملتزم بعض الحقوق، وهامشا من الحرية تسمح له بمباشرة وتطبيق الاتفاق على أن يختار الملتزم النواب الذين يمثلونه، إذا كان الالتزام يمتد على جهات مختلفة داخل البلاد التونسية، ويعتمد اللزام أيضا على بعض المساعدين لإعانته على إدارة أعماله من كتبة، أو محاسبينن أو حراسا، أو مراقبين حتى يتمكن من تفادي التهرب، الذي يقوم به أصحاب الأنشطة ، ويقوم الملتزم بتسديد أجورهم من ماله الخاص، أو الأرباح التي يتحصل عليها دون المساس بالمال القار الموجه للبايليك[2].

ومنذ الربع الأول للقرن الثامن عشر، سعى "حسين بن على" في توسيع القاعدة الجبائية على مكاسب القبائل، فعمم نظام اللزمة على هناشير البايليك في الأرياف [3]، كما مثل المجال الحضري أهم المجالات الحيوية على المستوى الاقتصادي بالأيالة، وهذا ما يبرر تزايد الأنشطة التي بدورها توفر

---

(1) هناك اختلاف بين الباحثين حول دخول نظام اللزمة بالبلاد التونسية، فالباحث "عبد الحميد هنية"، يعتبر أن هذا النظام إحدى أهم الأنظمة التي دخلت على البلاد التونسية على يد الأتراك العثمانين. بينما يرى الباحث "إبراهيم السعداوي" أن نظام الالتزام ظاهرة عريقة بالبلاد التونسية، منذ عهد الاغالبة .للاطلاع ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 149. وينظر: إبراهيم السعداوي: **لزمة الأسواق بالايالة التونسية خلال العهد العثماني،** في م. ت. م، ع 131، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس 2008، ص168.

(2) عثمان البرهومي: المرجع السابق، ص ص 265، 266.

(3) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 287.

مداخيل للبايليك ، وهذا ما استثمر فيه اللزامة[1] .

1-أصناف اللّزامة:

2-اللّزامة العاديين:

يشرفون على لزم عادية ليست لها أرباحا كبيرة ، ومجال نشاطهم محدود لكنهم يشكلون عددا كبيرا، وقد عمل هؤلاء على تطوير أنشطتهم، والدخول في تحالفات من أجل زيادة أرباحهم، وتقديم خدمات للسلطة لضمان الخدمة المخزنية ، وهذا أدى تطور نشاط اللزامة الذي أصبح حجر الزاوية في اقتصاد المدن خلال القرن الثامن عشر، وخاصة في النصف الثاني منه، نظرا لما توفره من حاجيات أساسية للمدن الأخرى، ومن الأمثلة على هذه اللزم نجد لزمة سوق العطارين والصفارين والدباغين والخرازين، وسوق الربع بتونس[2]، ولزمة الفنادق، والمخازن مثل لزمة فندق البياض، ولزمة الملح ، ولزمة الصابون، وغيرها لكن رغم هذا لم تستفد هذه الفئة كثيرا من هذه الممارسة فلم تتراكم لها الثروة مقارنة بالأصناف الأخرى من اللزامة[3].

3-القياد اللزامة:

لقد انخرط الأعيان المحليون في الأنشطة الاقتصادية والإدارية ، مثل شراء اللزمات المربحة خاصة القيادات في المناطق المشرفة على الواجهة المتوسطية، للمتاجرة في الحبوب والزيوت كقيادات الوطن القبلي والساحل والأعراض ، مما خلق تنافسا كبيرا بين الأعيان حول هذه الوظائف كوظيفة القايد، التي أصبحت تشترى وخاصة في عهد "حمودة باشا الحسيني"؛ أين صارت وظيفة القايد خطة إدارية اقتصادية بالمناطق الغنية كسهول مجردة، ومنطقتي الساحل والوطن القبلي، حيث يتولى القائد إدارة شؤون المنطقة وتنفيذ سياسة الدولة [4] حيث تحصل اللزامة والقياد على امتيازات إدارية دعمت مكانتهم في مناطقهم، كما اشرفوا على تنظيم وصول الضرائب من القبائل والعروش إلى خزينة الدولة، و قد ساهموا في فرض الأمن الداخلي بدعم من السلطة، التي وفرت لهم الوسائل اللازمة للقيام بمهام أمنية، ومنها التبليغ عن الجنايات، مثل القتل ، وقمع المناهضين للسلطة ، وإخضاع الأهالي للنظام القائم وإلزامهم بالامتثال لأوامر الدولة[5]، وفي نفس الوقت يستغل القايد

---

(1) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص 273.

(2) للاطلاع أكثر حول أنواع هذه اللزم ينظر: إبراهيم السعداوي: **لزمة الأسواق**...، المرجع السابق، ص 169، 171.

(3) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص ص 272، 274..

(4) عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة تونس**...، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

(5) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص 275.

منصبه لتنمية ثروته بشتى الطرق، وهذا ما جعل الأهالي يشتكون للباي، حيث كان هذا الأخير يقوم بعزل القائد ومصادرة أملاكه وأحيانا يتم سجنه(1).

ب–علاقة اللزامة بالسلطة:

لقد حافظ عدد من الأعيان، والنخب على وجاهتهم ،والتأقلم مع التقلبات خلال القرن الثامن عشر؛ فحافظ البعض على علاقته بالسلطة، حيث استفادوا من فترة السلم في عهد "حسين بن علي"، وجمعوا ثروة من تعاطيهم للزم، ساهمت في إقامة علاقات مع رجال الدولة، ثم اقتحموا مجال اللزم الإدارية التي شهدت منافسة شديدة بين الأعيان. وأثناء الفتنة الباشية وقفوا في صف الحسينين، ولم يتضرروا من الأزمة كثيرا، لكن هذه الأزمة أدت إلى بروز عائلات مخزنية أخرى منافسة وقفت إلى جانب "علي باشا"، ومن الأمثلة على ذلك عائلة "بن خضر" من أعيان قرية جمال، التي لها ملكيات هامة من الزياتين، لكنها لم تستفد كثيرا من سياسة "حسين بن علي"، مما جعلها تقف في الصف الباشي(2) .

لم أجد إشارات حول السياسة المذكورة أعلاه، لكن في العموم فإن السياسة الاقتصادية التي تبناها "حسين بن علي" يوضحها لنا الباحث " محمد الهادي شريف" قائلا إن الوثائق الأرشيفية لا توفر معلومات كثيرة حول النظام الجبائي، والضريبي في عهد " حسين بن علي " باستثناء اللزمة المفروضة على صناعة الجلود ، والتي بدأت سنة 1712م، وكان إنتاج الجلود خاضع إلى التصدير، ولم يكن له علاقة بالسوق المحلية، وكانت ضريبة اللزمة موجهة على النشاط الاقتصادي كالتبغ والمذابح(3)، ورغم ذلك بقيت الصورة ضبابية لأنه أشار إلى ضريبة اللزمة، ولم يشر إلى نظام اللزمة.

وبالعودة إلى سياق العلاقة بين السلطة والأعيان و اللزامة قام هؤلاء عندما انتقلوا إلى مدينة تونس بربط علاقات مع السلطة لدعم نفوذهم، ومصالحهم الاقتصادية بالمناطق الداخلية ، وساهمت الوظائف الإدارية التي تحصلوا عليها من إحكام السيطرة على المناطق الداخلية ، وبهذا ساهموا في سيطرة السلطة على الإنتاج الفلاحي، وجمع الضرائب ومراقبة الرعايا عن طريق هؤلاء القياد. لكن بقي نوع من الحذر قائم بين الأعيان اللزامة والسلطة، حيث بقي اللزامة مرتبطين بمناطقهم الأصلية فيعودون لتولي القيادة بها والإشراف على لزماتها المختلفة وإيجاد نوع أخر من التحالف؛ أي مع

(1) عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة تونس**...، المرجع السابق، ص 12.

(2) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص ص 278، 279.

(3) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص ص 344.

سكان مناطقهم خوفا من توتر العلاقة بينهم، وبين السلطة، التي قد تلجأ إلى تجريدهم من ممتلكاتهم[1]، لذا حرص الأعيان واللزامة وخاصة بمدينة تونس ان يقدموا ولائهم للطرف الأقوى، وهذا ما حدث أثناء الفتنة الباشية و بعدها حيث قدموا دعمهم للباي"علي باشا"[2].

ج-نظام اللزمة في عهد الباي "علي باشا"(1740-1756م):

إن الصراع الذي شهدته البلاد التونسية بين الحسينيين والباشين، جعل الطرفين يبحثان عن مصادر مالية لضمان الانتصار على الطرف الأخر، وهذا ما جعل "علي باشا" يعتمد على اللزامة لتجاوز الأزمة المالية سنة 1737م، حيث تمكن بعض اللزامة الذين تحالفوا معه من توفير الأموال مقابل منتوجات عينية فلاحية منحت لهم [3]، وبعد توليه الحكم حدث التغير في زيادة عدد الملتزمين، وهذا راجع لزيادة مستلزمات السلطة بغض النظر عن القبائل المحكومة، فتضاعف عدد الملتزمين وزادت أهميتهم، وارتفعت قيمة اللزمة في عهده، ومن أبرز الملتزمين في عهد "احمد بالكاتب" بمدينة بتونس، الذي تولى لزمة الجمارك، وأصحاب الشاشية، و "إبراهيم بن الساسي" في منطقة الشمال المشرف على لزمة الحبوب، و"جعفر بن خيضر" بالساحل والجنوب الغربي، و"علي الجلولي" بصفاقس، كل هؤلاء كانوا قد عملوا على جمع كميات كبيرة من الحبوب والزيتون، وعقدوا صفقات أدرت عليهم أمولا قدرت بعشرات الآلاف من القروش لصالحهم، ولصالح السلطة، وبهذه الصفقات أصبح لهؤلاء نفوذ، ورغم ذلك فإن هؤلاء اللزامين لم يشكلوا حلف حقيقي للباي "علي باشا" مقارنة بما قدموه في عهد "حسين بن علي"[4].

ومن خلال هذا يتبيّن أن نظام اللزمة في عهد "علي باشا" كان نظاما موازيا لنشاط المحلة، وهذا ما جعل الباي رغم طبعه الانتقامي من حلفاء عمه يقرب منه هؤلاء اللزامة، وهذا يدل على مكانة نظام اللزمة في اقتصاد الايالة وخزينة الدولة.

د-نظام اللزمة بعد عودة النظام الحسيني (1756- 1814م):

أدت اللزمة دورا كبيرا في توسيع سلطة البايات الحسينيين، سواء العسكرية أو المدنية في دواخل البلاد لكنها كانت أكثر أهمية ابتداء من عهد علي باي سنة 1759 م ، لأنها ارتبطت بالتجارة

(1) عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة** ...، المرجع السابق، ص 17.

(2) عثمان البرهومي: **اللزامة بأيالة تونس**...، المرجع السابق، ص 281 .

(3) نفسه.

(4) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1، ص ص 183، 184.

الخارجية للبلاد ، وهذا ما حقق أرباحا للملتزمين، فدار الجلد وصلت أرباحها إلى 180 ألف قرش سنة 1774م، بعدما كانوا مأجورين ب 100 ألف قرش مابين سنتي 1772م- 1773م، كما ارتفعت أرباح الجمارك من 120 ألف إلى 140 ألف قرش مابين سنتي 1763م- 1794م(1)، وقد أدت هذه الأرباح إلى ظهور التحالفات بشكل أكثر فاعلية مع عودة أبناء "حسين بن علي " إلى الحكم، وخاصة مع عائلة الجلولي، وعائلة بن عياد ، ليتسع المشروع بعودة العائلات التي بدأت مع "حسين بن علي" مثل "فرحات الجلولي" الذي يعتبر أول شخصية انضمت إلى مجال التحالف مع السلطة سنة 1718م، وعائلة بن ميلاد التي قدمت أبنائها للخدمة المخزنية(2).

إن الإقبال الكبير على المزايدة كان في صالح السلطة، التي كانت بحاجة لإعادة بناء أجهزة السلطة، وتسديد نفقات أتراك الجزائر الذين ساهموا في عودتهم للسلطة، وهذا بفضل الدعم المادي للملتزمين مما ساهم في ارتفاع مداخيل الدولة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن اللزمة لم ترتبط بشخص الباي فقط، وإنما برزت شخصيات داخل البلاط لعبت دورا كبيرا في منح هذه اللزم مثل الوزير "مصطفى خوجة"، الذي تقرب منه اللزامة لمحاولة إرضائه للحصول على اللزم (3) .

لقد أدى التحالف بين كبار شخصيات البلاط، وأغلبهم من المماليك مع اللزامة إلى تخوف البايات من تزايد نفوذهم، لذا حرصوا على إشراك أعيان البلاد، و النخب المحلية للحد من هيمنة العناصر الأجنبية، وتدعم هذا التوجه مع عودة أبناء "حسين بن علي " للحكم، أين شجعوا مشاركة المحليين في إدارة الإيالة، وتسير شؤون قياداتها قصد التخلص من وطأة شريحة المماليك والعناصر التركية، التي احتفظت بهيمنتها على الإدارة المركزية بالرغم من توجهها العسكري، وقلة ولائها، ولهذا تراجع دور المماليك في الجهات الداخلية تدريجيا، وخاصة في الجباية بالمناطق الحدودية بالشمال والجنوب مثل قيادة الأعراض(4).

ضف إلى ذلك محاولة التخلص من احتكارات اليهود لبعض اللزم (5)، تميز نظام الالتزام بانفتاحه على كل أصحاب المال، ولم يكن حكرا على فئة معينة حسب انتمائها الديني أو العرقي

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1، ص 189.

(2) إبراهيم محمد السعداوي: **دور قبائل الشمال الغربي**...، المرجع السابق، ص ص 13، 14.

(3) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص ص 282، 284.

(4) نفسه، ص ص 266، 2647.

(5) نجح عدد من القياد اللزامة بتشجيع من البايات من كسر احتكار اليهود للزمة دار الجلد، مثل "سالم بن ذياب" و" بوبكر بن ميلاد" و" علي بالنور العيادي" ونجحوا بالتعهد بها . ينظر: سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص156.

حيث يستفيد من اللزمة من يدفع أكثر، إلا أن مشاركة اليهود في اللزم انحصر في بعض الأنشطة مثل جزية يهود تونس وجربة[1] ،و لزمة الحوت ، ولزمة خيط الفضة، و لزمة خيط القرداش، و لزمة الصاغة، وأهمها لزمة دار الجلد [2]كون مداخلها كبيرة، ومرتبطة بالتجارة الخارجية، التي احتكرها اليهود إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر. أين بدأت هذه اللزم تشهد تنافسا من طرف بعض العائلات مثل ابن عياد، حيث تشير الوثيقة المؤرخة عام 1214هـ/1799م لأمر صادر من الباي" حمودة باشا" بتعين "حميدة بن عياد" على قيادة لزمة الحوت، ودار الصناعة مقابل خمسة وخمسين ألف ريال[3].

كما أدت اللزمة دورا في نسج الملتزمين علاقات مهمة من أجل احتكار اللزمة لفترات طويلة مثل لزمة سوق الحرير تولاها "علي الجزيري" مع "العربي رزوق" ومن أبرز كبار المسؤولين عليها "علي هلال"، و"إبراهيم بن القايد داود"، و"سالم بن ذياب"، والفقيه "سي عبيد"، و"مصطفى بن باكير" وغيرهم[4] .

هـ–ارتقاء اللزامة الى صف الأعيان:

مثل الالتزام حلقة إضافية في مسار إدماج المحليين في البناء الإداري بالأيالة التونسية خلال العهد العثماني، وأدى إلى بروز مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين، الذين أقاموا شبكة مع المجتمع المحلي الريفي للاستفادة من الإنتاج الفلاحي، والمتاجرة به مع الشرق والغرب لتنمية ثروتهم،كما ساهم في تكوين أعوان للدولة اكتسبوا الخبرة في المجال المالي، والاقتصادي تمهيدا لوظائف أهم مثل القايد، والوزير، والمحتسب، و الوكيل، و الأمين [5]، لذا ارتبط الأعيان الحضر بالاقتصاد النقدي، وجزء منهم ارتبط بالتجارة الأوربية، وهذا ما جعلهم يتحالفون مع السلطة لتفادي هيمنة التجار

---

(1) لا تعبر الجزية هنا عن ضريبة شرعية بل كأداة جبائية تم تصنيفها كلزمة مالية من نوع خاص فهي غير خاضعة لقانون العرض والطلب كغيرها من اللزم الأخرى ، وسعرها لا يخضع إلى عملية المزايدة التجارية ، ومبلغها يحدد جزافيا وأحيانا حسب عدد اليهود القادريين على دفعها، كما أن جباتها لم يكونوا لزامة وإنما أعوانا لدى السلطة يتم تعينهم، ومن أبرز خصوصياتها أن الأموال المتحصل عليها يتم تحويلها إلى رواتب الفقهاء والمفتيين ومشايخ تدريس القران. ينظر: رضا رجب: المرجع السابق، ص ص 263، 266.

(2) تعد لزمة دار الجلد من أهم المؤسسات الاقتصادية خلال هذه الفترة لما تدره من أموال. ينظر: سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 156.

(3) أ. و. ت: الحافظة 02، الملف01، الملف الفرعي01. وللاطلاع على الوثيقة ينظر: الملحق رقم، 11.

(4) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص 277.

(5) نفسه، ص ص 18- 22.

الأوربيين وقناصلهم، و سطو الأعراب على تجارتهم من جهة ثانية[1] .

فلم يبق الأمر حكرا على اللزامة الأوائل، ونقصد بذلك الذين شكلوا شركاء حقيقيين ل"حسين بن علي" وانما أصبحت الحاجة تستدعي دعم مكانة اللزامة الجدد، وترقيتهم إلى فئة عمال الدولة، وذلك بالإشراف على تسير بعض القيادات، مثل "الحاج علي"الذي كان لزاما عهد "علي باشا" على غابة الزيتون، وتمكن بفضل ثروته وعلاقاته من تولي قيادة صفاقس 1756م، كما تدعمت عائلة المرابط، و السبعي وتولو خطط هامة، فكانوا فاعلين في سياسة البايات، وعليه فإن العلاقة بين الأعيان، والسلطة تميزت بالتناوب بين الولاء والمصلحة المادية المتبادلة[2].

سادسا–نماذج من القياد اللزامة (الأفراد والعائلات):

أشرنا سابقا إلى بعض الأسر أو الشخصيات التي تعاطت نشاط اللزمة، وهذا للتدليل والتوضيح، وهنا سنحاول إبراز دور هؤلاء الملتزمين واحتكاراتهم.

لقد انتشرت العائلات المحتكرة للزمة في المناطق الساحلية لأنهم ارتبطوا بالتجارة البحرية، و يمتد نشاطهم في دواخل البلاد، التي تنتج موارد هامة للسلطة كالزيتون ، والحبوب، والصوف، وغيرها من المواد العينية[3]، كما ساهم الملتزمون بتنظيم العمل، ومراقبة الإنتاج والمحلات التجارية، وهي تمثل أنسب حل لعملية التهرب الجبائي [4]، وهذا النظام الجبائي المبني على اللزمة كان هدفه تجنيب السكان مضايقات محصلي الضرائب التابعين للبايليك، وكانت تهدف إلى خلق تحالف بين أصحاب الثروة والسياسة بانضمام كبار القوم وأشرافهم إلى الباي[5].ومن أبرز هذه العائلات نجد:

أ– عائلة بن عياد:

تضم هذه العائلة العديد من كبار رجال الدولة، منذ عصر "علي باشا"، وتدعم نفوذهم في عهد ابنه "حمودة باشا" [6]، وتقلد أفراد هذه العائلة عدة خطط أبرزها خطة خزندار [7] ، كما احتكروا مناصب هامة كقيادة جزيرة جربه؛ والإشراف على جمع الضرائب من الأهالي عن طريق

---

(1) عثمان البرهومي، **اللزامة بأيالة تونس**...، المرجع السابق، ص 272.

(2) عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة تونس**...، المرجع السابق، ص 22.

(3) محمد الهادي الشريف : **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ج1ص 190.

(4) عثمان البرهومي: **اللزامة بايالة تونس**...، المرجع السابق، ص 266.

(5) محمد الهادي الشريف : **السلطة والمجتمع في تونس**...، المرجع السابق، ص 344.

(6) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 437.

(7) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 167.

اللزمة[1]، ومن أبرزهم:

1- رجب بن عياد:

يعتبر من كبار التجار وأحد أكبر ممولي نشاط القرصنة[2] في عهد "حمودة باشا الحسيني"، وله علاقة كبيرة ب"يوسف صاحب الطابع" من خلال الصفقات التجارية التي كانت تتم بينهما، أو عملية تمويل سفن القرصنة؛ حيث شاركا في إعداد ستة عمليات مابين سنتي 1797-1798م[3]، كما تولى عدة مناصب في بني بوغاز وحلق الوادي[4].

2-أحميدة بن عياد:

هو القائد الوحيد، الذي خصه الباي بمحلة خاصة يخرج بها لجباية الضرائب، وقد أدى دورا كبيرا في التجارة الخارجية لتونس؛ وتمويل نشاط القرصنة. وبرز دوره في صياغة الخيارات السياسية بحكم انتمائه لأهل المشورة [5]، تولى القيادة في الاعراض وجزيرة جربة [6]، وساهم بماله في تجهيز الحملة الثانية على الجزائر سنة 1807م[7].

لقد تولت بن عياد عدة خطط، خاصة في عهد "علي باي"، وابنه "حمودة باشا الحسيني"، حيث تولو مناصب إدارية في مناطق الساحل، وتولو مهام عسكرية في عهد "حمودة باشا"، ومناصب مالية تمثلت في منصب خزندار ولزامة [8]، وقد توارث أبناء العائلة هذه الوظائف واللزم، حيث تولى "مصطفى بن رجب" قيادة الوطن القبلي سنة 1802م، في حين تركزت أعمال أبناء "حميدة بن عياد" ، وهما "يونس" و" أحمد" في جربة والأعراض من نفس السنة، و بالتالي ساهم تضامن هذه العائلة في نجاحها واحتكار العديد من اللزم[9].

---

(1) محمد المريمي: المرجع السابق، ص 107.

(2) تعاطى نشاط القرصنة نظرا للثروة التي امتلكها وتشير احدى الوثائق الى الدور الذي لعبه في هذا النشاط اضافة الى علاقاته مع القنصل الفرنسي دوفواز. للاطلاع ينظر: الملحق رقم 12.

(3) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 439.

(4) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 167.

(5) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 439.

(6) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 167.

(7) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 43.

(8) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 168.

(9) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 164.

ب- عائلة آل الجلولي:

أدت دورا كبيرا في التجارة الخارجية لتونس بصفاقس، التي تعتبر مركزا ماليا هاما في هذه الفترة، حيث كانت تدعم السلطة المركزي ة أثناء حدوث الأزمات [(1)]، واحتكرت لزمة القمرق [(2)] بصفاقس. ومن أبرز رجالها:

1- بكار الجلولي:

قائد صفاقس اعتمد على النشاط التجاري والقرصنة، وتولى أبناءه عدة مناصب داخل السلطة، كما أنه جلب العديد من المماليك لخدمة الباي، ونخص بالذكر "يوسف صاحب الطابع" ومن أبرز أفراد العائلة الذين تولوا مناصب القيادة ومارسوا نشاط اللزمة نجد:

2- محمود الجلولي:

هو أول واحد من عائلة الجلولي يستقر بمدينة تونس، وانضم إلى خاصة الباي، ليبرز دوره الاقتصادي في ظل الخيارات الاقتصادية، التي فرضتها الظرفية المتوسطية، خاصة في عملية جلبه للسفن، والمدافع من جزيرة مالطة، لتمويل نشاط القرصنة، وتجارة الزيت خاصة نحو أوربا[(3)].

وقد حاز على قيادة اللزمة في صفاقس وسوسة سنة 1801م، مقابل 22 ألف وخمسمائة قرش، و ارتفع السعر في السنة التي تليها إلى ستة وثلاثون ألف قرش ، فعمل على جمع منتوجات المنطقة من زيوت، وحبوب، وصابون لمصلحته ولمصلحة الباي، وقام بتصديرها، و دفع للباي حقوق التصدير التي قدرت ب 40 ألف قرش سنة 1217هـ/ 1802- 1803م، وبهذا شكلت هذه العائلة شكلت طبقة برجوازية في البلاد بفضل احتكارها قيادة اللزمة، و علاقاتها مع السلطة ممثلة في شخص الباي، وخاصة "حمودة باشا الحسيني"، هذا الأخير الذي استفاد من الدعم المادي لعائلة الجلولي من أجل تدعيم الجيش حتى يفك الارتباط مع الجزائر سنة 1807م[(4)]

ج-عائلة المشرق:

تنتمي إلى قرية جمال بالساحل وكان اهتمام مؤسس هذه العائلة "منصور المشرق" متجه نحو

---

(1)A. Zouari: **Les Relation Commerciales Enter Sfacs et le vant Aux XVIII^{ème} et XI^{Xèm} Siècle**, institut national d'archéologie et d'ART, 1990, p 71.

(2) لزمة القمرق تتمثل في أخذ الرسوم الموظفة على الواردات والصادرات، في عهد "علي باشا" والاقتصار على الواردات في عهد "علي باي" وابنه "حمودة باشا" لان ضريبة التصدير تدفع مباشرة لخزينة البايليك مقابل الحصول على تذكرة ، وقد شهت لزمة القمرق تنافسا كبيرا بين اللزامة نظرا للأرباح التي تحققها . ينظر: سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص154.

(3)A. Zouari: **Les Relation**…Op.cit, p71.

(4) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1، ص 190.

اللزم الريفية المرتبطة بالزياتين بقرية جمال، والقرى المجاورة لها، وبحكم تحالفهم مع الصف الباشي أثناء الفتنة، فقد تمكن "منصور المشرق" من إقامة علاقة وطيدة مع "علي باشا"؛ كونه شكل سندا ماديا للباي، ومراقبا للمناطق الداخلية[1]، وهذا ما منحه القيادة بمناطق متعددة مثل قيادة المنستير مابين سنتي 1753-1757م، و قيادة سوسة مابين سنتي 1759- 1760م، وقد توترت علاقته بالباي" علي باي" بسبب موقفه من ثورة "إسماعيل بن يونس"، ورغم ذلك تمكن من استرجاع دوره المخزني كعلاف سنتي 1762م-1763م، ثم تحصل على قيادة ماطر سنة 1763م، ونظرا لاشتداد التنافس على اللزم بجهة الساحل فإنه اكتفى ببعض اللزم[2].

بينما يشير الباحث "عثمان البرهومي" أن عائلة المشرق استغلت قيادتها بماطر الغنية فلاحيا بسبب دعمها للحسينيين، باستحواذهم على العديد من اللزم بالحاضرة أو بالساحل، والتحالف مع كبار اللزامين، مثل التحالف بين "خليفة المشرق"، و" أحمد المجيدي" لتولي لزمة الدخان بين سنتي 1772- 1773م، و لهذا اعتبرت هذه العائلة من أكبر اللزامة في فترة "علي باي" وبالأخص "محمد المشرق"، وشقيقه "خليفة المشرق"[3] .

د-عائلة بن الحاج:

يعتبر "سليمان بن الحاج" من الأعيان الجدد بمنطقة من غار الملح، حيث تمكن التزام "خضار" رأس الجبل والعالية والانخراط في العمل المخزني عبر تولي القيادة، وتولى اللزم الكبرى مثل تولي لزمة دار الجلد سنتي 1809-1810م، وإنهاء سيطرة اليهود عليها كما أشرنا سابقا، وكان له مماليك وأتباع استخدمهم في أنشطته المتنوعة، وهذا ما سمح له، و لأبنائه لتولي القيادات بعدد من الجهات، فتولى ابنه "حسونة" قيادة سوسة، وتولى كل من "حمادة" و"محمد" قيادتي المنستير وصفاقس[4]، وتمكن من عقد تحالفات مع العديد من الملتزمين، من أمثال "الحاج عمر بن يوسف" بالتزمهما بغابة طبربة سنة 1807م و سنة 1809م، وغابة تونس ما بين سنتي1807- 1809م[5].

---

(1) عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة تونس**...، المرجع السابق، ص 14.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 169.

(3) هنالك اختلاف حول موقف عائلة المشرق من ثورة "إسماعيل بن يونس" فالباحث "عثمان البرهومي" يشير إلى أن العائلة ساندت "علي باي" بينما تشير الباحثة سلوى الهويدي" أنه دعم صف "إسماعيل بن يونس" كما أشرت في الصفحة السابقة . ينظر: المرجع نفسه. وينظر: عثمان البرهومي: **الأعيان الجدد بمدينة تونس**...،المرجع السابق، ص ص15، 16.

(4) نفسه، ص ص 13، 14.

(5) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 215.

هـ–عائلة عبان:

أصيلة مدينة القيروان، برز منهم "علي عبان" الذي برز في عهد "حمودة باشا" الذي تميز بالاستقرار السياسي ونمو النشاط الاقتصادي، وهذا تزامن أيضا مع تراجع دور الوزير "مصطفى خوجة"، وبروز دور "يوسف صاحب الطابع "، فوجد الأعيان في الاتفاق فرصة لتنمية ثرواتهم والاندماج في الجهاز المخزني(1).

وقد تولى "علي عبان" قيادة سوسة سنة 1786–1787م ، و أشرف على أغلب اللزم بها، مما ساهم في دعم ثروته، وأكسبه نفوذا ساهم في تقربه من كبار المسؤولين في السلطة، مما مكّنه من الإشراف على لزم أكثر أهمية ريفية، وحضرية مثل توليه للزمة غابة الزيتون بطبربة مابين سنتي 1791–1793م، واحتكر لزمة الباطان(2) لمدة ثلاث سنوات من 1793 إلى 1795م (3) بالإضافة إلى لزمة غابة زيتون تونس 1796–1797م، ثم تولى قيادة القيروان 1799–1800م، ثم قيادة سوسة، وهذا للمتاجرة فقام بتصدير 500قنطار من الصابون سنة 1800–1801م(4) .

و–عائلة خروبي نويرة:

برزت هذه العائلة، عندما كانوا يعملون عند قائد المنستير في بداية حكم "علي باي" لكنهم استطاعوا احتكار قيادة اللزمة في المنطقة ، ثم التوجه إلى تونس أين تحصلوا على قيادة لزم مهمة في عهد الباي، و ابنه"حمودة باشا" (5) ، ويعتبر "محمد الخروبي" أبرز أفراد العائلة حيث شارك في لزمة قمرق تونس وغاباتها، كما تولى أبنائه مختلف الخطط المحلية في جهة الساحل، فابنه "خليفة" تولى قيادة المنستير سنة 1776م، في حين تولى ابنه "أحمد" وكالة سوسة(6).

ز–يونس بن يونس الجربي:

أدت دورا كبيرا في المجال التجاري، ، ويُعد أكبر تجار تونس في هذه الفترة، لأنه كان يتاجر في كل أنواع البضائع تصديرا وتوريدا، وارتبط اسمه بتجارة "حمودة باشا" و "يوسف صاحب الطابع" (7)

---

(1) عثمان البرهومي: **الاعيان الجدد بمدينة تونس...**،المرجع السابق، ص 16.

(2) لزمة الباطان مرتبطة بصناعة الشاشية. ينظر: سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص156.

(3) هناك اختلاف حول تاريخ تولي "علي عبان" للزمة الباطان وهو سنة1798م. ينظر: المرجع نفسه.

(4) عثمان البرهومي: الأعيان الجدد بمدينة تونس...، المرجع السابق، ص ص16، 17.

(5) محمد الهادي الشريف: السلطة والمجتمع في تونس ...، المرجع السابق، ص190.

(6) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص168.

(7) محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص 442.

بحيث يعتبر اللزام " يونس بن يونس" من أكثر المقربين ل"يوسف صاحب الطابع"[1].

ح–سليمان بن الحاج:

تميز بنزعته التجارية وتوليه العديد من اللزم، وكان يقدم النصائح للباي بهذا الشأن بقوله:«...لو لبست ما يقيك ولا ينافي مروءتك، وجعلت فضل زينتك هذه في تجارة أو فلاحة تكسبك ثروة تتجمل بها بين أقرانك، والحلية للنساء لا للرجال وحلة الرجل ماله و أعماله...»[2].

ومن خلال هذه النماذج التي حاولنا تتبع مسارها وارتباطها بنشاط اللزم، اتّضح لنا أن هذا النشاط مرتبط بالقيادة، لأن كل هذه النماذج كان لها دور ونصيب في اللزم، بسبب حصولها على القيادة في المدن أو الأرياف، إضافة إلى أسباب أخرى فماهي؟.

وبعد عودة الحسينيين، بدأت بوادر الانتعاش الاقتصادي تظهر، وخاصة في عهد "حمودة باشا الحسيني"، وهذا راجع لعدة أسباب أولها الانتقال السلمي للسلطة ، وسياسة الحزم التي اتخذها ضد الدول الأوربية، وخاصة التجار الأوربيين بالأيالة ، وتشجيعه للتجارة الداخلية بين سكان البلاد، هذه العوامل ساهمت في بروز أسر وشخصيات أدت دورا بارزا في إنعاش نظام اللزمة[3].

سابعا–نظام الالتزام والمحلة:

للإجابة عن التساؤل السابق، ومعرفة مدى استمرارية نشاط المحلة في جباية الضرائب في ظل الانتشار الواسع لنظام الالتزام بالبلاد التونسية، وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، نجد أن المحلة الجبائية لم تراعي قيمة المداخيل من الضرائب بقدر ما كانت تبحث عن إبراز سلطة الباي باستثناء بداية حكم "علي باشا"، الذي فرض أنواعا جديدة من الضرائب لتحصيل الأموال، لكن فيما عدا ذلك بقيت المحلة تعمل على توفير مستلز مات الجيش ، و ورواتب الموظفين وإحسانات المتحالفين مع السلطة. و ببروز نظام الالتزام، والعمل بنظام المشارطة المالية خاصة في عهد "حمودة باشا"، بدأ نظام الالتزام يستحوذ على الكثير من المجابي ، بهدف الحصول على مداخيل قارة للدولة وإحداث ميزانية مستقرة، و أصبحت المحلة مقتصرة على جمع الدوايا والخطايا[4] .

---

(1) للاطلاع على العلاقة بين "يونس بن يونس" و"يوسف صاحب الطابع" وحجم المبادلات بينهما . ينظر: سلوى الهويدي: الرجع السابق، ص 253.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 78.

(3) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 123.

(4) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول** ...، المرجع السابق، ص ص 447 ،448.

ومما سبق يمكن القول:

– تبرز أهمية مدينة تونس عن باقي المدن الأخرى، بحكم احتكارها لجميع مصادر القرار السياسي، والفقهي، والإقتصادي، مما جعلها تستقطب الفاعلين السياسيين خاصة من الأعيان، وقد برز دور مؤسسة الشيخ في ربط أهالي الحاضرة بالسلطة، كما امتازت المدن وخاصة الساحلية بتنظيم اجتماعي أكثر تطورا من المجموعات القبيلة.

–ساهم أصحاب النفوذ الديني، والعلمي بفضل مكانتهم داخل المجتمع في تأدية عدة أدوار سياسية لدعم سلطة الحسينيين، لذا فإن العلاقة بين الطرفين كانت علاقة عضوية قائمة على التبعية المتبادلة، أما أصحاب النفوذ العسكري من أبناء العائلات التي إنخرطت في خدمة السلطة، فإنها حصلت على رتب عسكرية هامة سمحت لها بإقامة علاقات مع رجال البلاط.

– تعتبر عملية المصاهرة مصدر هام لدعم نفوذ البايات، لكن هذه المصاهرة لم تتم مع الرعية، بل كانت مع أعيان البلاد أو النخب المحلية، لذا فالاندماج كان في نطاق محدود ، خضع للفوارق الإثنية، والفوارق بين الحضري والريفي، كما أن عملية المصاهرة تراجعت مقابل بروز العلاقات المادية

– لقد تحالف البايات مع أصحاب المال مثل طائفة اليهود، وفي المقابل تراجع دور الموريسكيين مقارنة بالقرن السابع عشر، ورغم ذلك فقد حافظوا على على استقلال شبه داخلي.

– هناك العديد من العوامل التي تحكمت في علاقة السلطة بالقبائل، ومنها موقع بعض القبائل الجبيلة، بالإضافة إلى ظاهرة الترحال، التي صعبت مهمة السلطة في إخضاع هذه القبائل. كما تحكمت الروابط الأسرية، والعادات التي تحكم بعض القبائل، في عدم خضوعها للسلطة، مما كان هذا بمثابة تحدي للسلطة، التي قامت بإغراء شيوخ القبائل ودعمهم ماديا، بهدف تفكيك هذه القبائل، لتفريد المعاملة مع أفراد القبيلة، بالإضافة إلى وضع سياسة عقارية فلاحية ساهمت في ربط الأهالي بالأرض، والتقليل من ظاهرة الترحال في سياق الملكية لهذه الاراضي.

–ساهمت المحلة الجبائية بربط المركز بالأطراف، وكانت هذه المحلة بمثابة حكم متجول، يهدف الى التقرب من الاهالي، وحل نزاعاتهم وفي نفس الوقت جمع الضرائب، بالاضافة إلى دور القبائل المخزنية التي ساهمت في ربط القبائل المتمنعة أو الخاضعة بالسلطة؛ بحكم قدرتها على التوغل في دواخل البلاد أكثر من الجيش النظامي، وهنا برز دور القياد اللزامة، والعائلات اللزامة التي احتكرت اللزم، وساهمت في ربط السلطة بمجالات جبايتها للضرائب، لكن بقي دور بعض القبائل غامض مثل قبيلة ماجر والفراشيش، مقارنة مع قبيلة أولاد سعيد ودريد، والهمامة وغيرها.

الفصل الرابع:

الوضع الاقتصادي في أيالة تونس الثابت والمتحول.

المبحث الأول: المؤسسات المالية ومصادر دخلها.

المبحث الثاني: الأطراف المساهمة في النشاط الفلاحي و التجاري.

الفصل الرابع:الوضع الاقتصادي في أيالة تونس الثابت والمتحول.

يمثل القطاع الاقتصادي الركيزة الأساسية الذي ساهم في استمرارية النظام الحسيني، لذا فقد راهن البايات الحسينيون منذ بداية القرن الثامن عشر، على الاستثمار في مكونات الاقتصاد المحلي، بعد تراجع المداخيل المتأتية من تعاطي نشاط القرصنة. وللتحكم في اقتصاديات البلاد التونسية سواء على مستوى الحواضر أو الأرياف، فقد استعملوا عدة طرق تكفل لهم احتكار فوائض الانتاج، وذلك بانشاء أجهزة مالية تستوعب هذه المداخيل، كما اهتموا بصك عملات نقدية للدفع بحركة المبادلات، والأهم من ذلك تطبيق نظام ضربي شمل كل الجوانب، وجمع بين الثابت الموروث من العهد المرادي، و المتحول الذي تم استحداثه خلال هذه الفترة.

وعليه فقد اعتمد الحسينيون على المداخيل الجبائية المتأتية من الضرائب القارة وغير القارة، والتي يرتبط بعضها بالحملات الردعية التي تقوم بها ضد الجاموعات السكانية المتمردة ، وعليه فقد كانت عملية الجباية بطريقة تفاضلية مع مختلف المجموعات السكانية ، كما ساهم الاستقرار السياسي، وخاصة في عهد "حمودة باشا" في ازدهار اقتصاد البلاد فنشأت طبقة من كبار الفلاحين و الحرفيين والتجار أصبحت تمثل الأسر الثرية، واحتكرت هذه الانشطة ، وأدت دورا كبيرا في تنشيط الدورة الاقتصادية داخل مجالاتها وخارجها؛ لاسيما في الاسواق التي مثلت الوعاء الجامع لهذا الحراك الاقتصادي.

لقد تطلبت عملية السيطرة على النشاط الحرفي داخل الحواضر، والقطاع الفلاحي، والتجارة الداخلية والخارجية من السلطة، إشراك النخب المحلية في تسير شؤون البلاد، وهذا ما سمح لهم في استغلال ثرواتها طيلة القرن الثامن عشر؛ باستثناء فترة الفتنة مابين سنتي 1728 و 1740م، التي شهدت تراجعا بسبب اضطراب الوضع الأمني، وبعد عودة أبناء "حسين بن علي" عاد الاستقرار السياسي؛ مما دفع حركة الاقتصاد بشكل عام، وخاصة التجارة الخارجية التي حدث فيها تجاوز من طرف التجار الاجانب، مما جعل السلطة تتخذ تدابير جادة للحد من هذا التغلغل التجاري الاوربي

ومن خلال هذا العرض تتشكل لنا جملة من التساؤلات تتمثل في: ماهي الروابط الاقتصادية التي جمعت الحاكم بالمحكوم؟ وكيف كان الوضع الاقتصادي في البلاد التونسية؟ وماهي والأطراف المشاركة في الأنشطة الاقتصادية؟ وماهي مظاهر احتكار السلطة للانشطة الاقتصادية؟

المبحث الأول: المؤسسات المالية ومصادر دخلها.

أولا–الجهاز المالي[1]:

ساهم الجهاز المالي في تفعيل اقتصاد البلاد التونسية، وذلك بحكم تنوع مصادر دخله، إضافة إلى أنه يعتبر الركيزة الأساسية، التي تضمن استمرارية السلطة، بحكم أن الأجهزة المالية هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع. فما هي أهم الأجهزة المالية ووظائفها؟

الأجهزة المالية ووظائفها:

أ–مؤسسة بيت المال:

تعتبر هذه المؤسسة موروثا من العهد الحفصي، وقد حافظت على أهميتها خلال القرن السادس عشر ميلادي، إلى غاية منتصف القرن السابع عشر ميلادي، أين بدأت تتراجع صلاحياتها بسبب تقلص مداخيلها، وقد قسمت هذه المؤسسة إلى بيتين بيت المال المالكية، وبيت المال الحنفية، يشرف عليها آغا بيت المال وأعوانه، ويوصف هذا المشرف بالوكيل مهمته جمع مداخيل البيت، ودفع مرتبات الموظفين، وتعيين النواب في الجهات، إضافة إلى الشاهد "قاضي الفريضة"، الذي يقسم التركات، وخوجة يتولى تقيد التركات، و وكلاء الحوانيت التابعة للمؤسسة [2].

ب–مصادر أملاك بيت المال:

لقد حافظت مؤسسة بيت المال على استقلالها النسبي في العهد العثماني، رغم عملية الإصلاحات التي قلصت من مصادرها الثانوية [3]،التي اعتمدت على خمس الغنائم، والصدقات، والمواريث بدون وارث شرعي والمفقودات وغيرها [4]، بعد أن كانت مصادرها الرئيسية تتكون من ضرائب الخراج، والعشور، والجزية المفروضة على أهل، وتتم ملكية مؤسسة بيت المال للعقارات عن

---

(1) للاطلاع على مخطط الجهاز المالي . ينظر: الملحق رقم13.

(2) من خلال عملية البحث، التي قمنا بها عن الأجهزة المالية، ومراحل تطورها بالبلاد التونسية عثرنا على بعض المعطيات التي تشير إلى هذه المؤسسات المالية، لكنها لم تتطرق بالتفصيل لمهامها أو أدوارها، باستثناء الدراسة المقدمة من طرف الباحثة "سلوى الهويدي" التي تعرضت إلى الجهاز المالي وأنواعه، وقد أردفنا هذا الجهاز، بأنواع المقاييس، والأوزان والمكاييل؛ حتى يسهل علينا تتبع الأنشطة الاقتصادية لاحقا.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 51.

(3) فتحي المرزوقي: **بعض المؤسسات الدينية ومكانتها الاقتصادية بتونس في القرن الثامن عشر،** شهادة الكفاءة في البحث، كلية الاداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، سبتمبر 1984، ص 15.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 147.

طريق الوثائق، التي تثبت ملكية هذه المؤسسة للعقارات خاصة الريفية لمدة طويلة ، وهذه الأملاك العامة التي بحوزة بيت المال، تدل على استقلالها عن أملاك البايليك (خزينة الدولة) ، وبالتالي فإن تقلص مصادر دخلها، كان بداية تراجع دور مؤسسة بيت المال، عن طريق بيع أملاكها لصالح الباي، ولم تكن عملية البيع من اختيار الأغا المسؤول الأول عن أملاكها؛ بل كان أمرا صادرا من الباي، على اعتبار أن صندوق بيت المال ، هو فرع من فروع خزينة الدولة ، وبالتالي فإن عقود بيع أملاك بيت المال إلى الباي، ماهي إلا شرط من شروط إتمام العقد، وتمهيد لعملية الوقف[1].

وتعتبر عملية شراء أملاك بيت المال من طرف الباي، وتحويلها إلى أوقاف عامة، محاولة لإفراغ محتوى المؤسسة، وبالتالي أصبح دورها لا يتماشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدأت تعرفه البلاد التونسية ابتدءا من منتصف القرن الثامن عشر، وهذا ما أدى إلى تقلص أملاك بيت المال، حيث أن العقارات الريفية لا تتجاوز أحواز مدينة تونس الجنوبية والشمالية، معنى ذلك أن المؤسسة فقدت أملاكها بالمناطق الداخلية، وخاصة في عهد "علي باي"، وبهذا بدأ يتقلص نفوذها[2].

ج–مؤسسة بيت خزنه دار:

لقد شهد الجهاز المالي في العهد المرادي إعادة هيكلة، باستحداث مؤسسة مالية جديدة، وهي مؤسسة بيت خزنه دار، تابعة للباي، وموازية تماما لبيت المال، التي كانت تحت إشراف مؤسسة الديوان، وهذا للقضاء على الاحتكارات الجبائية، التي كانت تتعاطاها عدة أطراف، بالإضافة إلى أن مؤسسة بيت خزنه دار تعتمد على المداخيل الجبائية، التي يشرف عليها الباي، في ظل تناقص مداخيل بيت المال، التي يشرف عليها الداي، مما أحدث تفوقا للباي على الداي[3].

وقد حافظ البايات الحسينيون على مؤسسة بيت خزندار ، وذلك بتوظيف فريق يعمل تحت إشراف الخزندار يتكون من قياد البيت وكتاب، ويأتي قياد البيت مباشرة بعد الخزندار في سلم الهيكل الإداري، حيث يتعهدون بتطبيق الأوامر المالية التي تملى عليهم، ومتابعة مختلف حسابات المخزن على مستوى المصاريف وجمع الموارد ، وقد قام "حمودة باشا" بإلغاء هذه الخطة، نظرا للنفوذ المتزايد الذي كان يتمتع به هؤلاء القياد أثناء خروج المحلة، وجباية الضرائب،وخاصة في عهد الوزير

(1) فتحي المرزوقي: المرجع السابق، ص ص 15، 16.

(2) نفسه، ص 17.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 147.

"مصطفى خوجة" الذي اتسعت صلاحياته، فعوضه الباي "حمودة باشا" "   يوسف صاحب الطابع"، كما نجد بالمؤسسة مجموعة من الكتبة يقومون بمراجعة الحسابات هذا التطور الحاصل على مستوى المؤسسة، ساهم في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتنويع مصادر دخلها، خاصة بعد ارتفاع عدد اللزم[(1)].

1-وظيفة الخزندار:

ارتبطت المؤسسة بمنصب الخزندار الذي يعتبر دوره رئيسيا، بما أنه كان يشرف على مداخيل الدولة ومصاريفها، وقد تولى هذا المنصب في بداية "حسين بن علي" "محمد النقبي" الذي اعتبر من رجال الدولة المرادية ، وهو ينتمي إلى عائلة من اللزامة التي احتكرت هذا النشاط من سنة 1675م إلى 1730 م، وقد عزله الباي "حسين بن علي "[(2)].

د-الغرفة جهاز مالي:

تعتبر بمثابة جهاز مالي ثالث ممول لبيت خزنة دار، وللغرفة موارد مستقلة عن الأجهزة الأخرى، وهي متعلقة بمداخيل خاصة بالباي، وهذا ما أدى إلى وجود خزندارين من سنة 1757م إلى حدود السبعينات من القرن الثامن عشر، في الفترة التي برز فيها نفوذ "مصطفى خزنه دار" حيث نجد "رجب خزنه دار "، والحاج علي بن عبد العزيز" ، وقد تعود جذور الغرفة إلى عهد "علي باشا"، وتطورت في عهد "حمودة باشا"، وتتفوق الغرفة في حساب محصول الزيت على بيت خزنه دار، بينما تتفوق الأخيرة في حساب الضرائب ، وتقدم الغرفة نصيب من الأموال للمؤسسة الأولى كل شهرين تخصص لمصاريف الدولة، وخاصة النفقات العسكرية، وقد حاولت السلطة الفصل بينهما؛ بحيث تكون بيت خزنه دار ذات طابع عام، والغرفة ذات طابع خاص؛ إلا أن التماثل في وظائف الأعوان حال دون ذلك[(3)]، فخصّصت الغرفة لأموال ودفاتر حسابات الباي الشخصية[(4)].

هـ-مؤسسات مالية أخرى:

1-دار السكة:

تقوم بصك العملة ، وخصص لها مبنى بالثكنة المعروفة بقشلة باردو في عهد "حمودة باشا"، وعرفت هذه المؤسسة تطورا بفضل الإجراءات، التي اتخذها البايات، وكان يشرف على المؤسسة

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 51، 52.

(2) منصف التايب: **بلاط باردو زمن...**، المرجع السابق، ص 55.

(3) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 53، 55.

(4) مختار باي: المرجع السابق، 475.

عون يعرف بناظر السكة أو الضرب، ومهمته مراقبة ما يدخل، وما يخرج من أموال، ويشاركه في تسير دار السكة الأمين، الذي يشرف على ضرب العملة، أما الوكيل ف كان يتولى تلبية حاجيات الدار ويراقب معيار السكة ووزنها[1].

2-مؤسسة الرابطة:

هي مؤسسة مختصة في خزن الحبوب المتأتية من موارد الدولة، ومكانها بربوة الجبل الأخضر، وقد عرفت بهذا الاسم في عهد "حمودة باشا" ، غير أن هناك خطة يتولى صاحبها نفس الدور في عهد "علي باشا"، حيث يشرف على جمع الحبوب، والشعير، والزيت، وصرفها ويعرف بوكيل الطعام، وبهذا فهي مؤسسة تموين وخزن تحوي العديد من المخازن والمطامر، إضافة إلى طاحونة ريح، ويشرف هذا الوكيل على عملية صرف القمح، والشعير على مستحقيها من مونات العسكر والباي، وحاشيته، وعوايد رجال الدين وغيرها من الإحسانات ، وتزويد الكوشة بما تحتاجه من قمح لتوفير الخبز ، ويتم تسويق جزء من المنتوج في إطار نشاط البايليك في التجارة الخارجية[2].

ثانيا–العملة و الأسعار:

تعتبر العملة هي أساس كل تعامل مالي، كما أنها الوسيلة التقنية لكل تعامل تجاري على المستويين المحلي، والخارجي العملة في ضربت العملة، أو السكة في تونس مثل باقي المناطق العثمانية الأخرى، وقد حملت أسماء سلاطين آل عثمان، فماهي أبرز هذه العملات وخصوصيتها؟

كانت العملات المتداولة خلال القرن الثامن عشر، تتمثل في القطع الذهبية والفضية والنحاسية، وكانت تضرب باسم السلطان العثماني ،واعتمد في صكها على المعادن التي حُصل عليها من حركة التبادل التجاري لطبرقة ،ومن القوافل التي كانت تأتي من إفريقيا وسط الصحراء [3].

كان الريال في عهد "حسين بن علي" عملة حسابية ، ولم يأخذ شكل قطعة نقدية ، فقرّر سنة 1725م بصك قطعة نقدية فضية من فئة ربع ريال، وكان هناك فرق كبير بين الريال الاسباني

---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 55، 56.

(2) نفسه، ص 57.

(3) مبروكة خرنق :**العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1605م_ 1705م) سياسيا وتجاريا** ، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،المركز الجامعي بغرداية ، 2011م-2012م، ص ص 115، 116.

(Réal)، ونظيره التونسي (Rial)، إذ أن قيمة ووزن وعيار الريال التونسي أقل من الريال الاسباني[1].

أما العملة الذهبية المتداولة في عهد الباي فهي السلطاني [2]، الذي يطلق عليه اسم محبوب ويزن 3.5 غرام، وله كسور من فئة نصف سلطاني، وتتغير قيمة السلطاني حسب قيمة الريال، ومدى الإقبال على العملة الفضية، وحاجيات التجارة، وقدرت قيمة السلطاني في عهد "حسين بن علي" ثلاثة ريالات بالناصري، وتنزل قيمة السلطاني أحيانا إلى ريالين، أما الناصري فهي عملة فضية مربعة الشكل يتراوح وزنها بين 0.35 و 0.55 غرام، ونجد أيضا العملة النحاسية فترتكز على الفلس، الذي لم يتخذ في بداية القرن الثامن عشر شكل قطعة نقدية بل مجرد عملية حسابية بالإضافة إلى العملة البرونزية هي القفصي، وتعود تسميتها إلى العهد الحفصي، وكان القفصي يزن في عهد "حسين بن علي" 1.80غرام، وانخفض وزنه تدريجيا ليصل غالى 0.65 غرام في عهد"علي باي"، وكان يساوي 1 من 12 ناصري أي 12 قفصة تساوي ناصري[3].

أ-محاولة التخلص من احتكار العملات الأجنبية للمبادلات:

قرر الباي "حسين بن علي" سنة 1714م، وضع حد للتداول بالريال الأسباني وإحلال العملة التونسية محل العملة الأجنبية، نظرا للرواج الكبير الذي عرفته بالأيالة، فأمر بسحب كل الريالات، وإبدالها بقطع محلية من فئة الناصري، وتهدف هذه العملية إلى حث الذين يحتفظون بكميات كبيرة من الريالات الاسبانية على ترويجها في السوق ، لإيجاد سيولة نقدية تدفع باقتصاد البلاد، بالإضافة إلى وضع حد لتهريب الريال أثناء موسم الحج ، لكن انخفاض قيمة الناصري وتدني وزنه وعياره لم تساعده على تسديد العمليات التجارية الكبرى، وخاصة أن هذا القرار أدى إلى ارتفاع قيمة الفضة[4].

أما بالنسبة لعملية صك العملة ،فكانت تتم في تونس، و تحمل اسم السلطان العثماني، مثل

---

(1) محمود فروة: **النظام النقدي في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مدخل لدراسة أحد مؤشرات اقتصاد الايالة التونسية (1740- 1891)**، في م. ت. ع. د. ع، ع 1،2، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، زغوان تونس 1990، ص217.

(2) اشتق اسمها من سلطان اسطنبول اختلفت في أوزانها وقيمتها في القرن 18م ،كانت قليلة بسبب ندرة الذهب وكانت تمثل شيئا من الكنوز الثمينة.ينظر: خرنق مبروكة: المرجع السابق، ص117.

(3) محمود فروة: المرجع السابق، ص 217.

(4) نفسه.

ربع الريال الفضي الذي يحمل عبارة " سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان أحمد بن محمد خان عز نصره" ضرب في تونس سنة 1727م، وبقيت العملة تحمل اسم السلطان إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر[1] .

1-العملة في عهد "علي باشا":

اكتمل النظام النقدي في عهده، بعد أن أمر هذا الباي بضرب عدة عملات جديدة [2]نقود ذهبية من فئة نصف سلطاني، وفضية من فئة ثمن ريال، والخروبة التي تساوي ربع ربع ريال بمعنى 16 خروبة تساوي ريال ، وفي سنة 1748م صك قطعة نقدية جديدة من فئة نصف خروبة، ونظرا لانخفاض قيمة العملة الفضية بعد تعويض "علي باشا" لجزء كبير منها بالعملة النحاسية وقراره بضرب ثمن الريال والخروبة أدى إلى توقف التداول بالناصري المربع الشكل في عهده[3].

2-العملة في عهدي محمد الرشيد" و"علي باي":

بقي النظام النقدي في عهد "محمد الرشيد" على حاله لم يتغير، باستثناء صك الفلس النحاسي، لكن في عهد "علي باي" شهدت العملة أكبر حجم للتداول فضربت النقود الذهبية من فئة سلطاني، ولم يطرأ تغير على العملة الفضية إلى غاية 1766م، باستثناء صك عملة نقدية من فئة الريال الفضي كعملة ملموسة بعدما كان عملة حسابية ، وتم صك نقود فضية من فئة نصف ريال سنة 1773 إلى 1780م، ونقود نحاسية منها الفلوس والقفاصي [4]، واستعمال هذه المعادن غير الثمينة راجع إلى حرص الباي على تنمية مدخرات الدولة من النقود، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعادن الثمينة[5].

3-العملة في عهد "حمودة باشا الحسيني":

رغم طول فترة حكمه إلا أن النظام النقدي بقي على حاله ، ولم يقم بصك العملة بسبب انعدام المعدن الثمين، وتواصل تداول الريال الفضي الذي زاد وزنه إلى جانب الخروبة، والفلوس ، إلا أنه أحدث تغييرا تمثل في نقله دار السكة من قلعة القصبة إلى نهج الحفصية[6] .

---

(1) محمود فروة: المرجع السابق ، ص 218.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 56.

(3) محمود فروة: المرجع السابق، ص 218.

(4) نفسه.

(5) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 56.

(6) محمود فروة: المرجع السابق، ص 219.

ثالثا–المقاييس والأطوال والمكاييل والأوزان:

أ–المقاييس والأطوال:

1–الذراع: يعتبر وحدة قياس، ويقصد به ذراع اليد، أو الساعد طوله من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى ، وهو ثلاثة أنواع هي:

1–1 الذراع العربي : أو الذراع البلدي، وهو الأكثر انتشارا يستخدم لقياس الأقمشة القطنية، والنسيج الموصلي ويبلغ طول الذراع العربي حوالي 0.48 متر، مقسم إلى ثمانية أجزاء 0.06 للجزء الواحد.

1–2 الذراع التركي : استعمل لقياس الأنسجة الحريرية، والقطنية، والصوفية الناعمة، وطوله 0.64 متر ومقسم إلى 16 جزءا كل جزء يعادل 0.04 متر .

1–3 الذراع الأندلسي : ويعرف بذراع الهندسة أو الذراع الكبير، ويستعمل لقياس الأقمشة الصوفية والأغطية يعادل طوله 0.68 متر، وله كسور وهي النصف والربع والثمن .

2–القدم: يساوي ستة عشر أصبعا، والأصبع يساوي عرضه 0.02 متر، وعليه فإن طول القدم بين 0.25 و0.30، يستعمل لقياس طول الظل لمعرفة الأوقات.

3–الخطوة: تساوي ثلاثة أقدام وطولها عادة 0.75 متر تستعمل لقياس المساحة.

4–فم الكلب (الشبر): المسافة بين السبابة والإبهام أي 0.10 متر تقريبا يستعمل في الجنوب الغربي في أيالة تونس في ميدان النسيج، والقماش ويعرف أيضا باسم خربوق.

5–القبضة: أي عرض ظهر اليد وتساوي أربع أصابع؛ أي 0.08 متر .

6–الباع: المسافة التي تفصل طرف اليدين عند مدهما ويساوي أربع اذرع؛ أي 1.92 متر .

7–الفرسخ: يستعمل لقياس المسافات وهو يعادل 5760متر؛ أي حوالي ستة كلم.

8–الميل:يساوي ألف باع حسب؛ أي ما يعادل كيلومترين تقريبا.

ب–المقاييس الزراعية:

1–المرجع: مربع يمسح 625 متر مربع يبلغ ضلعه 25 مترا ، و أداة القياس المستعملة حبل طوله 25 متر يستعمل لمسح الأراضي، وتختلف قيمته من مكان لأخر.

2–الخروبة:لا نقصد بها العملة، وإنما وحدة قياس تساوي 16جزء من المرجع[1].

---

(1) محمود فروة: **المقاييس والموازين والمكاييل في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، في م. ت. ع. د. ع، ع 7، 8 ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، تونس1993، ص ص 239، 250.

3-الماشية: تمثل المساحة التي يمكن لثورين حرثها خلال الموسم الفلاحي، وهي تقدر عموما بعشرة هكتارات .

4-الفدان: لا يستعمل على نطاق واسع بالأيالة باستثناء قفصة، أو القيروان ويعادل مائة هكتار.

5-الموازين: تمتاز بالدقة، وتعتبر الأوقية أساس هذه الموازين، وتستعمل في ميدان التجارة وقيمها هي:

الأوقية	31.487 غراما
نصف أوقية	15.743 غراما
ربع أوقية	7.871 غراما
ثمن أوقية	4 غرامات
عشر أوقية	3.148 غراما

6-النواية:نواة التمر تساوي 0.02 غرام.

7-القيراط: وحدة وزن الأحجار الكريمة يساوي 0.2.52 غرام

8-المثقال التونسي: يساوي 4.725 غرام.

ج-المكاييل: وتنقسم إلى قسمين هما:

1-مكاييل المواد الجافة: وحدتها الأساسية هي الصاع قيمته لتر وربع تقريبا . وله كسور هي نصف صاع وربع صاع وثمن صاع، أما مضاعفاته فهي الثمنة وتساوي 6 صيعان، والويبة وتساوي 12 صاعا والقفيز ويساوي 192صاع ، والقفيز يستعمل في تجارة الحبوب والزيتون .

1-1القلبة: مكيال صغير للمواد الجافة لا تعرف قيمته واستعماله محدود.

1-2الطاسة: مكيال مصنوع من حديد أو من خشب يعادل 0.83 لتر

1-3الفرارة: كيس مصنوع الصوف والوبر يستعمل كمكيال للحبوب .

2-مكاييل المواد السائلة:

2-1القلة: تستعمل للزيت وتساوي أكثر بقليل من عشر ليترات.

2-2المطر:لا يوجد مكيال فعلي ملموس للمطر بل هو مجرد وحدة كيل حسابية مقدارها قلتان.

2-3القربة: مكيال مصنوع من جلد الماعز قدره 30 لتر تقريبا يستعمل خاصة في الجنوب(1) .

---

(1) محمود فروة: **المقاييس والموازين**...، المرجع السابق، ص ص 250، 258.

رابعا-مصادر دخل الخزينة (بين العيني والنقدي):

أ-النظام الضريبي في تونس :

انتهج الحكام التونسيين في سياستهم الضريبية فرض مجموعة من أنواع للضرائب، جمعت بين بين الضرائب الشرعية والضرائب الوضعية [1]، و اتبعت السلطة طريقتين لجباية الضرائب حسب وضعية السكان، تقوم الأولى على التحصيل المباشر للضريبة من السكان الخاضعين لسلطة موظفي الدولة، وذلك عن طريق أعيان الدولة، وشيوخ القبائل كما هو الحال في الملكيات الخاصة، وأراضي البايليك، حيث تعيش القبائل الخاضعة، أو ما تعرف بالرعية، وجماعة الفلاحين الأجراء المعروفين بالخماسين. أما الطريقة الثانية فهي تعتمد على نظام المحلة التي تشمل دواخل البلاد التونسية [2].

لقد خضعت الأرياف، ودواخل البلاد التونسية لضريبة جزافية على الأموال والأملاك وعلى الأشخاص البالغين، و كان سكان المدن لا يساهمون في هذا النظام الجبائي إلا بالجزء القليل، ويشير هنا "محمد الهادي شريف" أن الوثائق الأرشيفية لا توفر معلومات كثيرة حول النظام الجبائي، والضريبي في عهد "حسين بن علي"؛ باستثناء ضريبة اللزمة المفروضة على صناعة الجلود[3].

وتشمل الجباية داخل المدن الحرفيين، والتجار والموظفين، وأفراد الطوائف، حيث يقوم هؤلاء بدفع رسوم يقوم عادة باستخلاصها الشواش تحت رقابة شيخ المدينة، بالإضافة إلى ذلك نجد مكوس الأسواق، ورسوم المرسى التي تفرض على دخول السفن، وحقوق الجمارك والمعروفة بالقمرق الموظفة على الصادرات والواردات، و يضاف إلى جباية المدن عائدات بيت المال من مردود الأملاك العقارية بالمدن، ونصيب الدولة من التركات والغنائم أو الصدقات، أو مما يقع حجزه عن طريق المصادرة والتغريم، ويضاف إليهم الرسوم التي يدفعها المزوار عن الحانات والنساء المنحرفات ، يضاف إليها مداخيل الأوطان والمتمثلة في المجبى[4].

---

(1) محفوظ سعيداني : **الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة التحليلية)من مطلع القرن 18م/12هـ**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر 2 ، ص 149.(غ.م)

(2) نصر الدين سعيدوني: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر- تونس طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري(من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي** ، في ح.أ. ع. إ، ع318 ،قسم التاريخ كلية الآدب، جامعة الكويت 2010، ص 22.

(3) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص 344.

(4) يقابل ضريبة المجبى بالبلاد التونسية التي سنتعرض لها لاحقا ضريبة الدنوش سواء الموسمية او السنوية بايالة الجزائر. ينظر: نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص 23، 24.

و إذا قارنا بين الجباية في الأرياف والمدن ، نجد أن الضرائب التي كانت تفرضها الدولة على الأرياف عديدة، ومتنوعة منها ما يدفع في شكل إنتاج عيني، ومنها النقدي، وهي تفوق في أحجامها ومقاديرها في الأرياف على المدن ، إذ يحضى المجتمع المديني بامتيازات جبائية هامة مقارنة بما كان يفرض على الأرياف. وكانت الضرائب هذه توجه إلى السلطة، وبما أن المدينة هي التي كانت تستقطب هذا الريع الجبائي، وخاصة العيني لتجميعه وتخزينه ، فقد استفاد منه المجتمع المديني ، خاصة إذا علمنا أن أعيان المدن والتجار ساهموا في جمع هذه الضرائب وأصبحوا ملتزمين بهذه المهمة لصالح الدولة[1].

وقد اعتمدت السلطة على أعوانها من اللزامة لقضاء شؤونها المالية بدون أن تدفع لهم راتبا، فيقتطعون مقابل خدمتهم جزءا مما يجمعون، فاستفادوا من دور الوساطة بين السلطة والفلاحين كما يستفيد أعيان المال داخل المدن، من المداخيل الناتجة من فرض التعامل بالنقد في جباية الضرائب[2]. وهنا نتساءل: هل هذا التنويع في الريع الجبائي كان لصالح السلطة أم الفلاح؟

يجيبنا الباحث "نصر الدين سعيدوني" قائلا :"... إن تنوع وتعدد أصناف الضرائب في البلاد التونسية التي تجاوزت المطالب الشرعية من عشور وزكاة، لم تكن في صالح السلطة ولا الفلاح..."[3] دون أن يعطي مبررات لذلك، أو حتى توضيح وكأنه يقدم استنتاج خاص به، في حين يتضح لي من خلال إطلاعي بأن السلطة استفادت من هذا التنويع إما بإخضاع القبائل، أو بالتحكم في المتاجرة بالإنتاج الفلاحي مع دول غرب أوربا المتوسطية، حيث كان الباي هو المشتري الوحيد في البلاد.

ب–التغيرات التي أحدثها الحسينيون على نظام الجباية:

بدأت هذه التغيرات في وقت مبكر بداية من عهد "حسين بن علي" ، وأول هذه الإجراءات هو محاولة التخفيف من حدة الضرائب النقدية، نظرا لقلة العملة المتداولة بين المجتمع، وخاصة في الأرياف، حيث انخفضت الضرائب العادية بنسبة الثلث أحيانا خاصة بالنسبة للمجموعات القبلية المنتجة للحبوب، وتم إعفاء الفئات المحظوظة وهم الأعيان و المعبر عنهم بالمحارير، وكان هذا الإجراء بمثابة دعاية لتدعم السلطة مكانتها لدى المجموعات الداخلية[4].

---

(1) عبد الحميد هنية : المرجع السابق، ص ص 22، 23.

(2) نفسه.

(3) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص 22.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 167.

أما بالنسبة لمجتمع الحضر، فقد استفاد أيضا من الإجراءات الجبائية، حيث قام الباي بالتسوية الجبائية بين الأتراك العثمانين، وأهالي الحضر وينعتون في المصادر بالبلدية ، وبالتالي زالت الحظوة التي تميز بها فئة الأتراك داخل مدينة تونس ، مما يبين زيادة الاهتمام بالعنصر المحلي ، وتراجع دور العنصر التركي، وما دعم هذا التوجه هو إبطاله لأداء الجزاء [1]. وفي هذا الصدد يشير "حسين خوجة" قائلا:"... تركه للأداء المعبر عنه بالجزاء على غابة زيتون مدينة تونس، وكان يتحصل منه مال له شأن في كل سنة بدفاتر قديمة الرسوم لمرتبات عساكرها، وصار يؤديها من ماله، ومزق دفاترها، وتركها. وكانت تعم اهل تونس، واهل الأملاك من ارامل وايتام واوقافا وغيرها –عامله الله- باللطف والإحسان آمين..."[2]، وتم استبدال ضريبة الجزاء بضريبة العشر[3].

لقد ساهمت هذه السياسة التي تبناها "حسين بن علي"، في تشجيع الفلاحين على ممارسة نشاطهم، وارتباطهم أكثر بالأرض مما أدى إلى رفع الإنتاج الفلاحي، وتحسين مداخيل الدولة التي سيطرت على هذا الإنتاج عن طريق جباتها، وخاصة أثناء خروج المحلة[4]، وهذا ما يفند لنا ما ذهب إليه الباحث "ناصر الدين سعيدوني"، الذي أطلق حكما عاما على سياسة البايات الحسينين في جباية الضرائب، بأنها لم تعد بالفائدة على السلطة، ولا على الفلاح كما أشرنا في الصفحة السابقة.

ج-بنية الجباية وأنواعها:

إن التنوع الكبير في الضرائب بالبلاد التونسية، وتأثرها بالأوضاع السياسية الداخلية جعل فرز أنواع الضرائب وتنظيمها أمر صعب، حتى نعطي تصورا واضحا حولها، وخاصة في ظل تعدد التصنيفات، التي اعتمدها بعض المؤرخين، حيث يصنفها الباحث "عبد الحميد هنية" تصنيفا مجاليا

---

(1) تعود هذه الضريبة إلى العهد الحفصي، و يستخلص على الأراضي الموات التي أعطيت لمن يريد إحياءها وكانت قيمته مرتفعة في تلك الفترة ومقداره قار أي ثابت لايتغير ، اما العشر فمقداره يتغير حسب معتطلبات السلطة، وبما أن هذه المتطلبات في تزايد مستمر فقد أصبحت قيمة العشر اكبر من الجزاء ورغم ذلك اعتبر إلغاء الجزاء حسنة لان تقديم ضريبة العشور على الأرض تعني الاعتراف الضمني من طرف السلطة ان هذه الأراضي ارتقت الى صنف الأراضي العشرية وانها مستقبلا لديهم الحق في ملكيتها .ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص167.

(2) حسين خوجة: المصدر السابق، ص 157.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 167.

(4) رشاد الإمام: المرجع السابق، 263.

فيكتفي بذكر بعضها فقط، ويعطي تصنيفين هما الريع الجبائي، والعقاري [1]. أما الباحث "الأزهر الماجري" فيقدم تصنيف آخرا يشير فيه إلى أن الضرائب تنقسم إلى صنفين، الضرائب الثابتة والضرائب المتحولة، و قد يكون هذا التصنيف خاص بقبلتي ماجر والفراشيش بحكم أن دراسته اختصت بهما، ولا توجد إشارة لتعميم هذا التصنيف على كامل البلاد التونسية فيقول: "... ومن هذه الضرائب ماهو ثابت، وهي الضرائب التي ظلت مستمرة طيلة القرن الثامن عشر ..."،بالإضافة إلى هذا هناك ضرائب متحولة أو متحركة، وهي تتميز هذه الضرائب بأنها غير ثابتة، وغير منتظمة في قيمتها وتستمد شرعيتها من المخزن بصفته جهاز منظم للمجتمع، و يعمل على إقرار الأمن بين عروش القبيلة الواحدة، والمجموعات المجاورة لها، و تشمل هذه الضرائب عدة ميادين أهمها:

1-الجانب الاجتماعي : ويشتمل الاعتداءات والعنف بين الأفراد والمجموعات .

2-الجانب السيـاسي : يهتم بالأمن العام ومحاربة الفساد والفتن.

3-الجانب الاقتصادي: مراقبة حركة التجارة، وخاصة على المواد التي تحتكرها الدولة كالحبوب والزيت والملح[2].

بينما يشير الباحث "مختار باي" أن الضرائب تصنف إلى ثلاث أصناف، سواء كانت عامة أو خاصة مدفوعة عينا أو نقدا، عادية أو استثنائية، فالصنف الأول متعلق بالأداء الأصلي والثاني متعلق بالأداءات الإضافية، ولكنها دائمة، أما الثالثة متعلقة بالأداءات الظرفية [3]. وقد حاولنا الاعتماد على النموذج الأخير بحكم أنه يشمل كل أنواع الضرائب، ويقلل من التشابك، والتداخل بين ما هو سياسي واقتصادي أو ردعي .

د- الأداء الأصلي:

1-ضريبة المجبى:

تعتبر من بين الضرائب الموظفة ، منذ عهد "حسين بن علي"،و قد كان هذا الأداء على الرقاب على كل مجموعة، ويوزعها قايد المجموعة أو شيخ القبيلة تقديريا على مجموعته، أو قبيلته وتدفع بالتقسيط، وتكون محققة على سكان المدن والقبائل المستقرة، بينما تكون نسبية بالنسبة للقبائل شبه رحل، وتحسب بتقسيم جميع أملاك القبيلة الخاضعة إلى الأداء على عدد الخاضعون

---

(1) للاطلاع على هذا التصنيف ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص22، 23.

(2) الازهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 297، 298.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 477.

للأداء سواء من الفقراء أو الأغنياء[1]، و توظف على الأملاك و الأشخاص[2]، وهناك من أعفي منها مثل قبائل دريد وفروعها كأولاد عرفة، و أولاد جوين، و أولاد مناعة ، بحكم أنهم كانوا يوفرون للسلطة أغلبية فرسان المزارقية التي تلتحق بالمحلات العسكرية، ونجد من الذين تحصلوا على إعفاءات أيضا الأشراف المنتسبين إلى آل البيت، بينما حظي الأتراك من إعفاء جزئي، وكذا الأمر بالنسبة للقياد والمشايخ، إما لمحاولة استمالتهم أو لوقوفهم مع الصف الحسيني أثناء الفتنة ، وفي المقابل أجبر آخرون على دفعها مثل أهل وسلات و أولاد عيار[3].

لقد استمرت ضريبة المجبى إلى غاية عهد "حمودة باشا" الذي حاول إدخال تغيرات جبائية عليها، فأصدر عند توليه الحكم أمرا يقضي بتنظيم المجبى، إذ توجه إليهم بقوله: "... قد طلبت منكم تدابير في شان الجباية يناسب الوقت والحال، وأنا منتظره منكم... "[4]. وفي هذا الشأن اقترح عليه كاتبه " حمودة بن عبد العزيز" جعل الجباية تعتمد على تولية العمال بمشارطة مالية [5] أو ما يعرف بنظام "الاتفاق" سنة 1787م،و قد أوكل الأمر فيها إلى وزيره " صاحب الطابع"، لكن هذه الإجراءات لم تراع واقع الأهالي كما تعتبر تقليدا لما جرى به العمل في الدولة العثمانية فلم يرفع الإنتاج ولم تتحسن الجباية[6] فقد كانت حسب قول" أحمد بن أبي الضياف: " ...جسرا لظلم الرعية..."[7].

---

(1) مختار باي: المرجع السابق، ص 479.

(2) ففي قيادة سوسة وما جاورها قدرت ضريبة المجبى على السكان سنة 1710م ب 595 دينار. ينظر:محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، **المرجع السابق**، ص 344.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 479.

(4) أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 3، ص 23.

(5) قام "حمودة باشا" بتغير النظام الجبائي ، باقتراح من كاتبه "حمودة بن عبد العزيز" ،وهو نظام يقوم على اساس مشارطة القياد اللزامة على مشاطرة مالية او نظام الاتفاق حتى يتم مراقبة القياد، هذا النظام الجديد عارضه الوزير "مصطفى خوجة" لذا أوكلت المهمة ل"يوسف صاحب الطابع" ، وعرفت مداخيل هذا النظام بالاتفاق بالنسبة للقياد، وطريق المشيخة بالنسبة الى شيوخ القبائل ، وهذا أدى الى انتشار ظاهرة شراء وبيع المناصب وتتم العملية مع "يوسف صاحب الطابع" واستمر هذا النظام الى غاية 1855م. ينظر: رشاد الامام: المرجع السابق، ص 267.

(6) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 21.

(7) أحمد بن ابي الضياف، المصدر السابق، ج 3، ص 24.

إن تقنين مؤسسة القائد اللزام عن طريق الاتفاق؛ جعل كل عمليات الاتفاق تتم سرّا بين "يوسف صاحب الطابع "، وبين اللزامة حيث يتعهد هؤلاء بدفع ما هو واجب لاستخلاص الضرائب على الأهالي في إطار قيادته ، لكن القايد اللزام يستخلص أكثر مما هو واجب، حتى يعوض ما قدمه للسلطة في إطار الاتفاق ، وبهذا أُطلق العنان لهؤلاء اللزامة لاستغلال الأهالي، وكان الشيوخ والقياد يدعمون هذا التوجه، مما ولّد صراعات داخلية، وصلت إلى درجة قتل هؤلاء الأعيان. وعملية الاعتداء هذه في حد ذاتها تحولت الى مصدر دخل آخر للسلطة، حيث واجهت جرائم القتل بوسائل ردع جبائية كبيرة، مثل الدوايا والخطايا[1].

ومن خلال هذا يتضح أن ضريبة المجبى، ارتبطت أكثر بالأرياف، وهي تختلف من قبيلة إلى أخرى حسب الضوابط التي تحكمها، وهي الأملاك وعدد الأشخاص هذا من جهة . وحسب علاقة القبيلة بالسلطة أي درجة الخضوع او الممانعة من جهة ثانية.

هـ الأداءات الإضافية:

تتميز الأداءات الإضافية بأنها قارة ومخصصة على النشاط الاقتصادي الفلاحة والتجارة والحرف.

1- في المجال الفلاحي:

1-1 العشر أو الخلاص :

يؤخذ عن الحبوب وتحسب عن مساحة الأرض المعروفة باسم القياسة، حسب الأراضي المزروعة، وعليها يؤخذ العشر،إلا أن الباي "حمودة باشا" قام بتغيرها إلى باب الزكاة الشرعية، والقائم عليها يعرف بالملازم [2]، وقد أخذت هذه الضريبة عدة تسميات حسب المناطق، وحسب طريقة جبايتها، فتعرف هذه الضريبة باسم بالصيفية[3] كإشارة إلى موسم الحصاد ، لا تحدّد بالنسبة لكمية الحبوب أي الإنتاج ، بل بالنظر إلى وحدات القياس المعمول بها في النظام العثماني، والمعروفة بالماشية؛ أي الأرض المحروثة بمحراث مربوط ، وبالنسبة للذرى في جهة القيروان تسمى المقام، وأغلب الجهات الخاضعة للعشر تقع في الشمال ،والوسط ومنهم دريد، وأولاد عون، وأولاد سعيد

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 200.

(2) محفوظ سعيداني: المرجع السابق ،ص 148.

(3) هناك اختلاف بين المؤرخين حول بعض الضرائب، فضريبة العشر قرنها الباحث "مختار باي" بالصيفية كما هو مبين أعلاه، في حين يشير الباحث "عبد الحميد هنية" أنها تجبى على الأراضي التي تم احياؤها في سهول مجردة، وهو أداء عيني ، وتعرف بالهوى في جهة القيروان وهو أداء نقدي، وتعرف بالطلب على الجدارية في منطقة النفيضة . ينظر: عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 173.

وجلاص، والسواسي، وكذلك ماجر والفراشيش، والهمامة رغم ضعف إنتاجهم وهجراتهم، وتختلف الضريبة حسب الصنف الذي تندرج فيه الأرض، حيث نجد الأراضي التابعة للعرش والمندرجة في صنف الماشية العربية يقدر العشر بها 16 ريال[1]، ما يعادل 26 دينار مثل أراضي قبائل فنطاسة، ونفزة، ومقعد، ووشتاتة، وتدفع عينا في قبائل وادي مجردة، مثل أولاد بليل، وصولة، ورياح[2].

أما بالنسبة للأراضي التابعة لأهل المدن من صنف ماشية ملك البلدية كان مقدار الأداء دينار واحد وحوالي خمسة قناطير من القمح وقنطارين من الشعير ، أما أراضي رجال السلطة من الأتراك، والتي تندرج ضمن صنف ماشية ملك الأتراك، فهي تدفع سبعة أو ثمانية دنانير وأربع قناطر قمح ونصف، وحوالي 1.7 قنطار شعير ، أما المقام القيرواني فإن أداء العشر يتراوح بين ريالين وثلاثة ريالات ، وهناك أراضي المرجع ملك لبعض المحظوظين او المعفين من الأداء، فهي معفاة من العشر[3].

وتعتبر ضريبة العشر مصدر ظلم، ونهب للفلاحين لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الطبيعية، كأحوال الجوّ، والكوارث، والطاعون، وهجوم الجراد ، رغم محاولات "حسين بن علي" تطبيق الضريبة بنوع من المساواة ، وفي عهد علي باشا" قرر في سنة 1743/1742م؛ تحديد ضريبة العشر في جهتي تونس، وقليبية بقفيز من القمح، وقفيز ونصف من الشعير بالنسبة للعامة، ونصف قفيز من القمح، ومثله من الشعير بالنسبة للأتراك، و خفض قيمة ضريبة العشر هدفها كسب الشرعية لحكمه[4].

1-2 ضريبة المشترى :

عرفها "حمودة بن عبد العزيز" بقوله:"...أن يعطى من جانب الدولة مال يوزع على الفلاحين من الرعايا –على صورة السلم في القمح والشعير – لكنه يقع بثمن بخس لا يبلغ في بعض السنين سدس القيمة و اقل منه ! ويقتضي ذلك منهم زمن الاقتضاء بعنف شديد وأكثر ما يكون ذلك في سنة الجدب التي تقل فيها الحبوب والأقوات..."[5].

---

(1) قيمة الريال تساوي 1.6248 دينار. ينظر: مختار باي: المرجع السابق، ص 523.

(2) نفسه، ص ص 483، 484.

(3) نفسه، ص 485.

(4) مختار باي: المرجع السابق، ص 485.

(5) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص 366.

وهنا نلاحظ أن عملية شراء للمحاصيل التي تقوم بها الدولة من الفلاحين كانت غير عادلة، وفيها الكثير من العنف لجبايتها، وهذا ما يطرح لنا عدة تساؤلات حول هذه الضريبة، ماهو مدى شرعية هذه الضريبة؟ وهل هي نظام عثماني مستورد أم نظام محلي؟، ولماذا تبناها الحسينيون في ظل بحثهم عن شرعية لحكمهم؟.

يقدم الباحث "عبد الحميد هنية" بعض الاجابات عن هذه التساؤلات، حيث يبيّن أن المشترى يخفي عملية ربا بحكم أن البيع و الشراء لا يتمان بين طرفين متكافئين، فهناك فرق بين مشترى يتم بين طرفين عاديين، ومشترى يتم بين الدولة مع الأفراد، أما عن ممارسة ضريبة المشترى، فيشير إلى أن المراديين قد تعاملوا بالمشترى، واستمر العمل به في عهد "حسين بن علي"، حيث يأمر الباي بواسطة تذكرة الفلاحين أن تبيعه كمية معينة من الإنتاج الفلاحي أو الحرفي، ويحدد الباي الكمية والسعر ، وتشمل هذه المواد الحبوب بأنواعها، والإنتاج الحيواني، والعسل، والسمن، والقطران، والنسيج من أحرمة وبرانس، وتتم العملية عن طريق الدلال الذي ينادي في السوق ويحدد سعر البضاعة، وبالتالي فالمشترى ضريبة مقنعة في شكل عملية بيع وشراء[1].

من خلال هذا يتضح أن ضريبة المشترى، هي عملية استغلال واضح قام بها "حسين بن علي" نظرا لما أدرته من أموال على خزينة الدولة، نتيجة تصديره لهذه المواد بأثمان مضاعفة، وعليه غَلَّبَ الباي الطابع المادي في سياسته ،على إنشاء شبكة تحالفات مع الفلاحين، مما جعل هؤلاء يهجرون الأرض، وهذا ما أورده " حمودة بن عبد العزيز" قائلا: "...و أدى ذلك إلى ترك الفلح وتعطيل الفدادين في كثير من البلاد تفاديا عن المشترى ..وهي من أقبح الظلم ..."[2].

رغم التعريف الذي قدمه"حمودة بن عبد العزيز" للمشترى إلا أن "حسين بن علي" كان يهدف إلى السيطرة على الإنتاج الفلاحي، لكنه لم يمارس هذا النظام بصورة استبدادية[3] .

بعد انتقال السلطة إلى "علي باشا" استمر بالعمل بضريبة المشترى، التي استعملها دون تحفظ إضافة إلى أنه رفع من قيمة المجابي بشكل يؤدي إلى خلق أزمة مالية، لأنه كان صارما في تسديدها.

لقد أدت هذه السياسة الضريبية إلى استياء الأهالي، والجيش على اعتبار أن المؤسسة العسكرية لم تنفذ من المعاملة السيئة للباي، مما أدى إلى الوقوف هؤلاء إلى جانب أبناء "حسين بن

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 170.

(2) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص 366.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 404.

علي" "محمد الرشيد"،و"علي باي" عندما وصلوا إلى البلاد بمساعدة أتراك الجزائر سنة 1756م، وقاموا بتطهير شامل للبلاد خسر فيها "علي باشا" كل شيء[1].

وبهذا تقضي هذه الضريبة على محاولة التفاوض بين المنتجين على محاصيلهم، كما تمنع التجار الأجانب، وخاصة شركتي أفريقيا ورأس نيقرو من فرض شروطهم على الفلاح، من حيث الكمية والسعر، وتُمَكّن الباي من ضمان المواد الأساسية لمواجهة الأزمات، ويعتبر تحديد سعر المشترى أكبر عيب في هذه الضريبة، لأنه أقل بكثير من السعر المعقول، أو الحقيقي الخاضع لقانون العرض والطلب، وبهذا يصبح الباي هو التاجر الوحيد فهو يشتري كل شيء من رعاياه[2].

3-1 إلغاء ضريبة المشترى:

اهتم "علي باي" بإصلاح الجباية؛ فأبطل بعض المظالم فألغى المشترى، والسلفة التي كانت تقدمها الدولة للفلاحين، وتأخذ منها إنتاجا بعد الحصاد وجمع الغلة، والتي أثرت على الفلاحين وأنقصت قيمة الاداءات، التي كان الملتزمون يوظفونها على المزارع من كراء مرتفع، كما أبطل المقادير الكبيرة، التي كانت في ذمتهم من المشترى وأعفاهم من تسديدها [3]، وهذا بسبب تحسن الظروف الطبيعية، التي أثرت في زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، وأصبحت الدولة ليست في حاجة للمشترى، وخاصة في الفترة الممتدة ما بين (1765 الى 1775م)[4]. لكن السؤال هنا: هل استمر إلغاء ضريبة المشترى في عهد ابنه "حمودة باشا" على اعتبار أن فترة حكمه تعتبر من أزهى مراحل حكم البايات الحسينيين؟. وهذا طبعا بإجماع كل مؤرخي القرن الثامن عشر.

رغم الانتعاش الاقتصادي الذي ميز عهد "حمودة باشا" إلا أنه أعاد تنشيط ضريبة المشترى وهذا لتلبية احتياجات الدول الأوربية التي زادت مطالبها بسبب الأوضاع، التي تمر بها، والمتمثلة في حروب نابليون بونابرت [5]، التي أدت إلى ارتفاع أسعار هذه المواد، وخاصة الحبوب، والزيوت والصابون، والصوف وغيرها من المواد، التي اشتملت عليها ضريبة المشترى[6]، و التي تمت جبايتها

(1) محمد الهادي الشريف : السلطة والمجتمع في تونس...، المرجع السابق، ص185.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص 491.

(3) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص23.

(4) محمد الهادي الشريف : السلطة والمجتمع في تونس...، المرجع السابق، ص188.

(5) توسعات نابليون على الولايات الايطالية، وضمه لمملكة سردينيا ونابل. وسيطرت انجلترا على جزيرتي مالطة وصقلية. جعلهما يقومان بتحرير أسرى هذه الممالك المتواجدين بتونس. ينظر: Thomas Maggil: Op.cit, p78

(6) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص199.

بشكل أوسع لكن بأثمان معقولة، حتى يحدث توازن في الاقتصاد، ويقضي على التناقضات والتفاوت الموجود بين المخزن والرعية[1].

1-4 ضريبة القانون:

ضريبة أسسها "عثمان داي" تعتمد جبايتها على عدد أشجار الزيتون، أو النخيل التابعة إلى منطقة معينة، والتي بدورها مقسمة إلى عدة نواحي ففي سنتي 1711 و 1712م، تم إحصاء بالنسبة لمنطقة سوسة المقسمة إلى 26 ناحية 35999 زيتونة، و منطقة مساكن بها 30181 زيتونة، و منطقة جمال بها 21170 زيتونة، وارتبط دفع ضريبة القانون بخروج المحلة، وهي تصنف ضمن الضرائب المباشر التي تدفع نقدا، و لا توظف على الأرض بل على الأشجار المثمرة، وتكون بالتناوب مع ضريبة المجبى[2] .

2- في المجال التجاري:

2-1 جباية المعاملات التجارية:

تشمل الضرائب الموظفة على الأنشطة الحرفية، والدكاكين وكل اللزمات المتعلقة بالأسواق، وكان عددها كبيرا سواء داخل الحواضر أو الأرياف، وفي الغالب كان الأداء المفروض عليها يكون جزافا[3] .

2-2 الرسوم الجمركية:

يتعلق الأمر بأداء الديوانة الموظفة على البضائع عند توريدها أو تصديرها، والضرائب التي كانت تدفعها الشركات الفرنسية والجنوية، حيث مثلت مصدرا هاما لمداخيل الدولة، وكان مقدارها يختلف حسب وضع التجارة، وحركة السفنن ونوع البضاعة، وما تنص عليه الاتفاقيات المبرمة، وعلى العموم فالمنتجات المصدرة من طرف التونسين تخضع لقيمة 5% أما المنتجات القادمة من الباب العالي فتدفع أقل من ذلك ، أما السلع الفرنسية والانجليزية والهولندية تدفع 3% لكن هذه النسبة تغيرت في عهد "حمودة باشا"[4] .

---

(1) محمد الهادي الشريف : السلطة والمجتمع في تونس...، المرجع السابق، ص188.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 473، 474- 485.

(3) نفسه، ص ص 493، 494.

(4) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 493، 494.

2-3 ضريبة المونة[1]:

تعرف بضريبة اللحمية أو لحمية الشتاء ، وهي ضريبة مرتبطة بمونة المحلة من غذاء من لحم وحبوب وسمن وعسل ، ويتم استخلاصها في بعض الأحيان نقدا حسب حاجيات السلطة، وتدفعها القبائل المستقرة، والشبه الرحل أثناء عبور محلة الشتاء نحو الجريد، وتهدف هذه الضريبة إلى توفير حاجيات المحلة ومصاريفها مقابل ما توفره السلطة من الأمن، وحل النزاعات بين القبائل وتنشيط حركة التجارة ، كما أن هذه الضريبة تحد من التوتر القائم بين المؤسسة العسكرية، والقبائل وكأنها رمز للتصالح، وذلك عن طريق الضيافة، وحسن الاستقبال رغم أنه إلزامي، ويقوم قائد المحلة سواء الباي أو ولي العهد بمنح أعيان هذه القبائل بالهدايا وتجديد الثقة بهم[2].

2-4 قيمة المونة بالجريد:

المنطقة	القيمة
واحة نفطة	2226 دينار
واحة توزر	120 دينار

وتضم المؤونة المواد الأساسية التي تحتاجها المحلة، وهي اللحم والحبوب والسمن والزيت، وهي مواد نادرة بالجريد يتم جلبها من القبائل المجاورة، وقيمتها ثابتة سنويا؛ لكن المزايدة تحصل من طرف الملتزمين، والقياد المكلفين بجمعها فيتم التلاعب بالمكاييل والأسعار المتقلبة، وفي الغالب هي لزمة يلتزمها قايد نفطة، الذي يقوم بتحصيل كل ما تحتاجه المحلة في الجريد بجلب هذه المواد بأسعار منخفضة ويقوم بمضاعفتها، وهذا ما يجعله يحصل على أرباح كثيرة يقدم من خلالها هدايا للباي وأعوانه للحفاظ على منصبه[3].

---

(1) صنفنا هذه الضريبة ضمن الضرائب التجارية بحكم انها تدفع ضمن قدوم محلة الشتاء التي تأخذ طابعا تجاريا ، وقد تصنف أيضا ضمن ضريبة المجبى بحكم أنها ثابتة.

(2) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 313-317.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 351، 352.

5-2 موقف القبائل من ضريبة المونة:

أثناء مرور محلة الشتاء نحو الجريد، فإنها تقيم بالعديد من المناطق وخاصة بمجال قبيلتي ماجر ومجال الفراشيش ، مما يستوجب على هذه القبائل توفير الغذاء وعلف الدواب، و يصاحب هذه الاقامة تجاوزات من طرف الجند، وهذا ما أدى إلى تذمر القبائل منهم، وعليه فإن المونة كانت ترهق كاهل القبائل التي في طريق محلة الشتاء [1]. لكن يبقى السؤال مطروحا هل فرضت المونة على القبائل أثناء خروج محلة الصيف؟ أم أن طول مدة إقامة محلة الشتاء هي التي ألزمتها بفرض هكذا نوع من الضرائب.

6-2 ضريبة البردعة أو البرادع[2] :

هناك اختلاف حول هذا المفهوم الجبائي فقد ارتبطت بالاقتطاعات على الجلد في صفاقس وارتبطت بالخطايا المتعلقة بالجرائم في السباسب ، وقدمت كضريبة على حق استغلال الأرض في وطن باجة [3]، أما من حيث المفهوم فالبردعة عموما تعني الحلس، الذي يوضع على ظهر الدواب، ويعني في مجال أخر المجموعة البشرية مثل برادع قبيلة الفراشيش ،أو بردعة قبيلة ماجر، وبردعة قبيلة شقطمة، ويعني هنا العرش باعتباره وحدة جبائية وإدارية، وتختلف هذه الضريبة من مجال لأخر، وبالتالي هي غير ثابتة، ويعبر عنها أيضا في صيغة الكسور، والأجزاء كنصف بردعة 20 دينار و ثمن بردعة 40 دينار ، وعليه فإن هذه الضريبة متعددة الاستعمالات مما يعكس تشعب النظام الجبائي وصعوبة تفكيكه، مما يعطينا صورة ضبابية عن بعض الأداءات[4] .

3- ضريبة اللزمة :

فرضت هذه الضريبة من طرف "حسين بن علي" سنة 1712م، وقد وصلت قيمتها إلى 20 ألف قطعة نقدية في العام، وكانت على إنتاج الجلود الموجه إلى التصدير، وليس الموجهة إلى السوق المحلية، بالإضافة إلى أنها فرضت على النشاط الاقتصادي كالتبغ، والمذابح، وهذا النظام الجبائي المبني على اللزمة، كان هدفه تجنيب السكان مضايقات محصلي الضرائب التابعين للبايليك، وكانت

---

(1) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 317، 318.

(2) واجهت صعوبة في تصنيف هذه الضريبة ضمن الأداء الإضافي او الأداء ألظرفي ، نظرا للاختلاف في مفهومها الجبائي داخل البلاد التونسية مع العلم أن الاتفاق حاصل في التسمية فقط وبما أنها تفرض على الجلود والأراضي ارتأينا تصنيفها ضمن الاداءات الإضافية.

(3) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 153.

(4) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص 320.

تهدف إلى خلق تحالف بين أصحاب الثروة، والسياسة بانضمام كبار القوم، وتحالفهم مع الباي، بحكم سيطرت رجال المال على تجارة الجلود(1).

وقد شملت هذه الضريبة عدّة منتوجات خاضعة للأداء المباشر، مثل جزات الصوف، والعسل، والسمن، ودخان الشمال الغربي، وكذلك الخشب، والملحن والفحم، وكانت هذه المواد تؤجر للزامة نظرا للمشقة في جبايتها، وقد حددت قيمتها بالعشر(2)، وعليه فإنها تفرض على القبائل الجبلية عادة، أما الغرامة فتؤخذ عن القبائل الممتنعة البعيدة(3).

و–في العقوبات المالية والهدايا الخاصة بالأجانب:

وتعرف هذه العقوبات بالإهانات، حيث يفرض الباي على الدول الأوربية الخضوع لضريبة بدفع غرامة نقدا عند مخالفة الأوامر، بالإضافة إلى الهدايا التي يقدها قناصل الدول الأوربية للباي والباشا، والداي، وأغا الانكشارية عند إبرام معاهدة سلم وتجارة، أو عند تجديدها، وتتحدد طبيعة الهدية حسب الظروف، وقد تكون مدافع أو أموال أو مصنوعات ثمينة وغيرها(4).

ز–الاداءات في مجال الصناعات التقليدية:

تتخصص بعض القبائل في المتاجرة بالسلع المصنوعة بالأرياف مثل قبائل السواسي، وجلاص وغيرهم بالأسواق، ويقوم هؤلاء التجار بدفع الأداء المناسب للزامة المكلفين بالأسواق(5).

ح: في الاداءات الظرفية:

هي ضرائب ذات صبغة عدلية أو جبائية حسب الحالة إما بمقابل نقدي أو عيني .

1– ذات الصبغة العدلية:

تمثل الخطية، والدية، والغرامات المترتبة عن العقاب المسلط ضد المخالفات يحكم بها القاضي(6) ويفرضها البايليك على كل من يتعدى على النظام القائم سواء كان ذلك في المجال السياسي مستهدفا السلطة ذاتها أو أعوانها، أو في المجال الاجتماعي مستهدفا الأسرة ومقوماتها

(1) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع** ...، ص ص 343، 344.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص 489.

(3) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 22.

(4) مختار باي: المرجع السابق ، ص ص 499، 500.

(5) نفسه، ص 515.

(6) مختار باي: المرجع السابق، ص 515.

الأخلاقية، أو في المجال الاقتصادي مستهدفا الملكية بأنواعها[1].

2- ضريبة قطعية الجرائم:

هي ضريبة قارة يدفعها أهالي الجبل في الجنوب الشرقي الإباضين في جبل غمراسن، والجبل الأبيض، والدويرات ، ومطماطة مقابل أن تسمح لهم السلطة بحرية نسبية في تعاطي الأحكام الإباضية[2] .

ي-الدية أو الدوايا المخزنية:

عرفها "حمودة بن عبد العزيز" قائلا:"...وقد جرت العادة بافريقية — وهي من قوانينها القديمة — أن مات قتيلا قيدت ديته خمسمائة دينار على قاتله ان علم وكان ذا مال و إلا فعلى عاقلته أو أهل بلده تؤدى إلى جانب المخزن عدى ما يستحقه أولياء القتيل من القصاص او الدية، وهذا جار في جميع العمالة إلا الحضرة ومشاهير المدن كالقيروان و إلا جبل مطماطة وكانت الملوك لا يتسامحون في تركها..."[3]

بالإضافة إلى التعويض المالي ،الذي يدفعه القاتل لأهل القتيل، فإنه يدفع للسلطة دية كانت تفرضها لصالحها لردع جرائم القتل مما يجعل مؤسسة الباي تحل محل القضاء العائلي ،كون أن الدية في الأصل تستند إلى القضاء ، وتحويل الدية إلى السلطة المركزية الممثلة في مؤسسة الباي ، إنما هو تعبير لاحتكار العنف الشرعي [4]، بحكم أنها تمثل قانون سياسي مواز ي للأحكام الشرعية من قصاص ودية اصطلاحية ، وقد جرى العمل بها بالبلاد التونسية منذ القدم،كما أنها تمثل عكس الدية الشرعية دخلا من مداخيل السلطة، إلى جانب حقوق أولياء القتيل من القصاص أو تقديم الدية الشرعية وبذلك يكون الردع مزدوجا شرعيا وسياسيا[5].

وتقدر دية الرجل أو المرأة ب خمس مائة دينار على كل واحد من العامة ، وترتفع إلى ألف دينار، عندما يكون الضحية من الأعيان ، وتكون مئتين وخمسين دينار في حالة إسقاط جنين عمدا بفعل فاعل، وكثيرا ما تقع هذه التجاوزات خلال هذه الفترة، وقد بقيت قيمة الدية ثابتة طيلة الفترة

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 198.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، **ص** 390.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ص ص 367، 368.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 198، 199.

(5) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...،المرجع السابق، ص 45.

الحديثة، وهي مرتفعة جدا لما لها من بعد ردعي، و ما يبيّن ذلك هو أن قيمة قفيز القمح سنة 1711م يساوي عشرة ريالات أي 16.5 دينار، وفي سنة 1771 حوالي خمسة عشر ريال تقريبا؛ أي حوالي 24.5 دينار، وعليه فإن دية القتيل إذا قسمنا قيمتها على سعر قفيز القمح مابين السنتين المذكورتين نجدها تتراوح ما بين 20 و 30 قفيز من القمح ، مما يجعل الجاني عاجزا عن دفعها لذا تَأخذ عملية التسديد طابع جماعي[1] .

وحسب التعريف الذي قدمه "حمودة بن عبد العزيز" فإن أهالي مدينتي تونس، والقيروان، وجبل مطماطة معفاة من الدية المخزنية، فما هو السبب من الإعفاء؟.

يبرر الباحث "جمال بن الطاهر" هذا الإعفاء كون أن مدينة تونس مركز السلطة، ومدينة القيروان لها مكانة مقدسة عند الأهالي والسلطة، إضافة إلى احتواء المدينتين على الفئات الاجتماعية المحظوظة التي تضم الأعيان والأشراف وأبناء الزوايا ، لذا حاولت السلطة تجنب الصدام معهم بحكم دورهم الوسيط بين الأهالي والسلطة، في حين فرضت الدية المخزنية على الفئات الاجتماعية الأخرى التي تسكن مدينتي تونس والقيروان وخاصة فئة البرانية[2].

أما بالنسبة لقبائل جبل مطماطة بالجنوب الشرقي مثل بني عيسى، وشملالي، والأعشاش، أولاد سليمان، وبني زلتن وغيرهم، فإنها لم تعف من دفع الدية المخزنية، وإنما طبيعة تضاريسها المتشعبة، وعدم خضوعها للسلطة رغم المحاولات الكثيرة لإخضاعها، بالإضافة إلى قوة العرف و التقاليد لديهم، وبعدهم عن المركز حالت دون دفعهم لدية المخزن، لكن بعد عودة أبناء "حسين بن علي" للسلطة، و تبنيهم لسياسة المهادنة مع القبائل الجبلية، أدى إلى خضوع بعض قبائل جبل مطماطة للسلطة، ودفعهم لدية المخزن، حتى وإن كانت الحالات قليلة مقارنة مع باقي البلاد [3]، مثل القبائل المخزنية التي أُخْضعت لدفعها بسبب جرائم القتل المرتكبة [4]، باستثناء قبيلتي دريد والهمامة اللتان تم إعفائهما من دية الجَنِينْ فقط في عهد "حمودة باشا الحسيني"، وهذا راجع لحاجة الباي لمزارقية هاتين القبيلتين لمواجهة أتراك الجزائر[5].

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 198، 199.

(2) جمال بن الطاهر: **الفساد وردعه**...،المرجع السابق، ص ص 60،61.

(3) نفسه، ص ص 64، 65.

(4) محمد الهادي شريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص 233.

(5) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص ص 68- 70.

تسجل ضريبة الدية في الدفتر الجبائي، و يسجل معها اسم الشخص الذي أخبر عن حادثة القتل، و تمنح له السلطة مقابل ذلك عشرة دنانير تخصم من الضريبة التي يدفعها الجاني، وهذا يبين أن السلطة كانت لها عيون داخل القبائل ، ومن التجاوزات التي تمارسها السلطة في ضريبة الدية أنها كانت تستخلصها في بعض المرات دون ثبوت نية القتل وحتى في حالة وفاة طبيعية [1]، لأن السلطة لا تثق في أقوال الأهالي لعلمها بتهربهم من الدية، إضافة أنها كانت تطعن في شهادة العدول ومصداقيتهم خصوصا في الجنايات، لأن بعض هؤلاء العدول كانوا يقفون في صف الأهالي بمقابل لإيقاع السلطة في الخطأ[2].

1- استخلاص دية المخزن:

قبل الحديث عن طرق استخلاص الدية يجب الإشارة إلى طرق توزيعها، حيث تعتمد على مقايس اجتماعية واقتصادية ، أو نوع الجريمة ، فبالنسبة للمقياس الأول إذا كان الجاني قادرا على دفع الدية يتحمل ذلك بمفرده، أما إذا كان غير قادر فالأمر يتطلب مساعدة مجموعته، أما بالنسبة لنوعها فهذا يعود لمعرفة السلطة لصاحب الجريمة أو عدم معرفتها به، وعليه فإن استخلاصها يتم بشكل فردي؛ أي مباشرة من الفاعل، أو بشكل جماعي وتكون في حالتين، إما لعدم معرفة الجاني مع إثبات انضمامه للمجموعة، أو عندما تكون عملية القتل بالخطأ، وهنا يبرز دور عدول الإشهاد الذين يعاينون حالة الميت والمكان الذي وجد به مقتولا ، ورغم ذلك يبقى الأمر في غاية الصعوبة بحكم حالة التداخل في المناطق الريفية، والتي تقطن بها مجموعات سكانية مختلفة، أمام هذا الإشكال قامت السلطة بالاعتماد على طريقة هندسية ، حيث حددت مسؤولية دفع الدية على القاطنين بمنطقة ترابية دائرية الشكل مركزها مكان القتيل، ويبلغ قطرها ستة أميال أي حوالي تسعة كلم[3].

ك-ضريبة الخطية أو الخطايا:

عرفها أحمد بن أبي الضياف قائلا:"... وهي الداهية الدهياء – العقوبة بالمال- وهي المسماةبالخطية موكولة إلى أمانة العامل يسمي ما شاء ذنبا ويعاقب عليه بقريب كسب للمذنب في نظره حتى صارت الذنوب رأس مال مكاسبهم..."[4]، وعليه فهي تعتبر عقابا سياسيا تصدر في

---

(1) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص 300.

(2) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 55. وللاطلاع على بعض الأمثلة التي فرضت دية المخزن رغم بطلانها ينظر: الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 299، 300.

(3) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص ص 88-96.

(4) نقلا عن جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 101.

حق ممثلي السلطة المركزية من قياد وشيوخ للقبائل، لكن هذا لا يمنع أن يفرض شيخ القبيلة ضريبة الخطية على أفراد قبيلته، كم تفرض على موظفي الدولة من كاهية وأغا وقائد المحلة الذي ينوب الباي[1].

1- أسباب دفع الخطية:

هناك جملة من الأسباب تستوجب دفع الخطية، وهي الفساد والهرج، و قد ترتبط بالجانب التجاري، أو بحركة المبادلات وخاصة تجارة الملح في عهد "حسين بن علي"، وهناك الخطايا ذات الصبغة السياسية ، وقد برزت أثناء حكم "علي باشا" بشكل أكبر، وتعاظمت في عهد "حمودة باشا"، وهناك الخطايا التي المتعلقة بالمهام الأمنية ، و العلاقة بين القبائل، والتي خضعت للظروف الداخلية للقبائل[2]، وتقدر قيمة الخطايا على قدر مال المذنب وليس على قدر الذنب، ومثال ذلك أن الخطية الواحدة في منطقة الجريد قد تفوق مجمل الضرائب العادية القارة الموظفة عليها خلال سنة واحدة[3] وعليه فإن الخطايا تهتم بجمع المال أكثر من ردع المجتمع.

2- الخطايا ذات الصبغة السياسية:

قامت السلطة بردع الفساد السياسي بعقاب مالي ينقسم إلى قسمين رئيسين حسب الجهة المستهدفة له، وهما الخطايا ضد الفساد السياسي الموجّه ضد النظام القائم، والخطايا ضد الفساد السياسي الموجّه ضد أعوان السلطة المركزية[4] .

3- خطايا الفساد السياسي الموجه ضد النظام:

فرضت هذه الخطايا ، على القبائل التي شاركت في الفتنة الباشية ، سواء لصف علي باشا" حيث تعرضت لخطايا من طرف "حسين بن علي" ، ومنها القرى الصغيرة الواقعة على الساحل مثل وطن سوسة، وهي البرجين، بني كلثوم، الضرابين، في حين لم يتمكن الباي من فرض عقوبات على القبائل الكبرى بحكم تحركها ، مثل قبيلتي ماجر والمثاليث، أما بالنسبة " لعلي باشا" فقد فرض خطايا جماعية على العديد من القبائل، التي ساندت عمه مثل قبيلة الهمامة فرض عليها 1070 بعير سنة 1164هـ /1751م، وهذا للانتقام منها لدعمهم لأبناء "حسين بن علي"[5]، بالإضافة إلى

---

(1) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 101

(2) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص 305.

(3) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 198

(4) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 110.

(5) نفسه، ص 110، 112.

الخطية الكبيرة التي فرضها "علي باشا" سنة 1740م على قبيلة ماجر وعروشها الثلاث، وهم أولاد مهنى، وشقطمه، والفواد ، والتي بلغت في مجموعها 40000 ريال، مع استثناء قبيلة الفراشيش ، رغم أن ماجر كانت في الصف الباشي، وعليه رغم المساندة التي قدمتها بعض القبائل "لعلي باشا" إلا أنه بعد توليه الحكم قام بفرض ضرائب كبيرة على القبائل سواءا المواليه له، أو الموالية للصف الحسيني[1]، ومع نهاية حكم "علي باشا" استمرت السلطة في فرض هذا النوع من الخطية بعد استتباب الحكم للحسينين، لذا تبادر لنا هذا التساؤل: ماهي مبررات استمرارية ضريبة هذه الخطية؟

بعد وفاة الباي "محمد الرشيد " 1756-1759م، حاولت بعض العروش التمرد فقام الباي الجديد "علي باي" بفرض خطايا على هذه العروش، وهم أولاد نصر، وأولاد زيد من قبيلة المثاليث خطية بلغت 101 رأس من الإبل سنة 1172هـ /1759م، و100رأس إبل على قبيلة السواسي، ورغم هذه الإجراءات، فقد ظهر التمرد من جديد بعد ثورة "إسماعيل بن يونس"، وبرز الصف الباشي والحسيني من جديد، لكن الباي قام بتطويق القبائل الثائرة على السلطة، والمساندة "لإسماعيل" بفرض خطايا مالية كبيرة عليها، وهي الموضحة في الجدول الآتي[2]:

القبيلة	ماجر	المثاليث	الفراشيش	**أولاد عمران من ماجر**
السنة	1173هـ/ 1759م	1176هـ/ 1763م	1176هـ/ 1763م	1176هـ/ 1763م
قيمة الخطية	ألف بعير و ثلاثمائة فرس	مائة ألف ريال	4500كبش 4000 شاة	ألف ريال

يتضح من خلال الجدول أن اغلب القبائل المتمردة على النظام هي قبائل ماجر والفراشيش، لكن هذا لا يعني أنها قبائل ممانعة،بل هي قبائل تحالفت مع السلطة، كما أشرنا في علاقة السلطة بالقبائل وبقيت تتطلع لتحسين أوضاعها أو امتيازاتها من السلطة مستغلة في ذلك تموقعها، الذي يسمح لها بالتحرك للقيام بمناورات ضد السلطة، أما الملاحظة الثانية التي تبدوا لنا أن أغلب قيمة الخطايا كانت خاصة بالإبل ، مما يعني أن أغلب التمردات كانت بالسباسب بحكم تربيتها للإبل.

لقد واصل "حمودة باشا"سياسة والده في فرض هذا النوع من الخطية، فوجد الطريق أمامه

---

(1) لم يذكر سبب فرض علي باشا للخطية على قبيلة ماجر المتحالفة معه ينظر: الازهر الماجري: المرجع السابق، ص ص309، 310.

(2) قمت بجمع الاحصائيات وادرجتها في جدول حتى تتضح اكثر. ينظر: جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص114.

ممهدا، نظرا لحجم الخطايا التي تعرضت لها القبائل نتيجة تمردها على السلطة، والتي أدرجنا منها بعض الأمثلة في الجدول السابق، فلم يواجه فسادا سياسيا جماعيا؛ إلا في بعض الأوقات ومنها ماحدث سنة 1207هـ /1793م، حيث فرض مجموعة من الخطايا على قبيلة الفراشيش قدرت بأربعين 40 ألف ريال لفسادهم ووقوعهم في الهرج في البلاد ، وفرض عشرون ألف ريال على أولاد مهنى من ماجر لنفس السبب، المتمثل في شائعات حول محاولة اغتيال الباي من طرف مماليكه[1] .

4- خطايا الفساد الموجه ضد نواب السلطة وأعوانها:

وهي الخطايا المتعلقة بالأمن الداخلي والمتمثلة في الفساد والجسارة؛ أي خروج الأفراد عن سلطة الشيخ أو القائد وأعيان السلطة أو التهجم عليه بضربه أو منعه من القيام بعمله، و العنف اللفظي، وبالتالي فهي تهتم بمقاومة التجاوزات داخل القبيلة[2]، وخاصة المخالفين لدفع الضريبة وكل ما يتعلق بمصالح السلطة، كما تفرض هذه الخطية على الذين يتهمون القايد أو الشيخ بالفساد، ومن الأمثلة التي نوردها ضريبة ألف دينار على "علي جمال الفراشيشي" بسبب فساده وتعطيله الخلاص على القايد عام 1185هـ/ 1771م ، وضريبة ستة آلاف ريال على "محمد بن عز الدين الفهري" بسبب فساده على القايد أثناء جباية الضرائب سنة 1172هـ/1759م[3]، ومن هنا نلاحظ أن اغلب هذا النوع من الخطايا فرديا على الأقل في الأمثلة التي اطلعنا عليها[4].

5- خطايا نشر الأمن بين المجموعات والأفراد:

وهي مختصة في محاولة ردع النزاعات بين المجموعات لضمان الأمن، بالإضافة إلى محاربة قطاع الطرق واللصوص، وردع الزناة ومرتكبي الفواحش، حيث فرضت السلطة ضرائب ردعية على الهمامة لقيامهم بالإغارة على القبائل المجاورة، و اختطاف النسوة ، وتمثلت هذه الضرائب في تقديم الإبل ففي سنة 1185هـ/ 1772م فرضت السلطة على عروش الهمامة، وهم أولاد موسى، وفنطاسة وأولاد عزيز دفع 10 آلاف دينار مقدرة إبلا ، كما أصدر "علي باشا" قبل هذا ضريبة ردعية على الهمامة سنة 1755م حدد فيها قيمة المخالفة إذ احتسب للذي يختطف امرأة محصنة عشرة من

(1) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 117.

(2) الازهر الماجري: المرجع السابق، ص 308.

(3) جمال بن الطاهر: المرجع السابق، ص 128.

(4) لقد حاولنا إبراز أهم أنواع الخطايا ذات الصبغة السياسية، رغم أن التنوع الذي أقرته السلطة كوسيلة للردع، والذي مثل لها مصدر دخل هام.

صغار الإبل، وكذلك بالنسبة لقطاع الطرق [1]، كما قام "حمودة باشا الحسيني " بفرض خطية كبيرة على قبيلتي ماجر و الفراشيش سنة 1793م، و التي قدرت ب 127000ريال و326 رأس حيوان، وهذا راجع إلى الصراع بين ماجر والفراشيش من جهة، و عروش الهمامة من جهة أخرى، والمتمثلة في معارك الهيشرية والحنية سنة 1206/1792ه[2].

ل–الخطية ذات الصبغة الجبائية:

أخذت بعض الالتزامات شكل الهدايا في الظاهر، مثل اعتلاء الملك العرش، و ميلاد ولي العهد، والأعياد الدينية كلها أحداث يحتفل به في صورة هبات أو هدايا، لكن السلطة وأعيانها يقومون بضبطها، وهناك خدمات استثنائية متعلقة باسترجاع مصاريف تمت من أجل القيام بمهمة عهد بها الباي لعون من الأعوان، وتسمى خدمة وفي الواقع هي ضريبة مفروضة فمثلا أمر "علي باشا " النصارى بخنق " الحاج حمودة أوسطا " صهر "حسين بن علي" فأمر الخزندار "مصطفى بن متيشة " عائلة " الحاج حمودة أوسطا " المخنوق دفع تكاليف دفنه ونقله[3]، وقد اتخذت هذه الخطية أشكال أخرى مرتبطة بظرفيات معينة ومنها:

1– ضرائب فرضتها الظرفية:

قامت السلطة في سنة 1739م بتنويع الضرائب ، والخطايا على المخالفين ، باستحداث ضرائب جديدة مثل ضريبة الصوف على قبيلة الفراشيش ، وضريبة الدخان على أهل باجة، وهذه الضرائب فرضتها ظروف الفتنة الباشية ، التي اشتدت في هذه السنة ، لكن لا ندرك من فرضها و في تقديرنا أن "علي باشا"، هو من فرضها على اعتبار أن "حسين بن علي "كان محاصرا بالقيروان [4].

2– ضريبة المشيخة والعيدية :

يقدم ضريبة المشيخة أعيان الفرق والعروش، أما الثانية فتقدمها المجموعات القبلية، حيث يقدم مشايخ العروش عند تعينهم أو عند المطالبة بتجديد وظائفهم مبالغ مالية للسلطة، وهي تختلف من قبيلة لأخرى، حسب القاعدة البشرية التي يشرف عليها الشيخ، أو حسب الأهمية الاقتصادية للمجال، وهناك اعتبار آخر، وهو حسب ثروة هؤلاء المشايخ، لكن هذا الاعتبار غير

---

(1) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 169.

(2) الازهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 310، 313

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 517.

(4) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول...**، المرجع السابق، 437، 438.

وارد، بحكم أن الأعيان المحليون يقترحون الشيخ ويساهمون في أداء المبالغ للسلطة ، وعليه فإن الشيخ يستند على أساسين من الشرعية الأولى تقدم له من الأعيان المحليين ، والثانية التي تضمنها السلطة ومن خلال هذين البعدين تكمن علاقة المحلي بالمركزي[1].

3- ضريبة العيدية :

هي ضريبة مرتبطة بالأعياد الدينية لكنها لم تحدد عيد الفطر أم الأضحى، أم المولد النبوي بمعنى أنها ضريبة واحدة أم خاصة بكل عيد، فخلال الأعياد يتوجه أعيان القبائل إلى قصر باردوا للمشاركة في مواكب المعايدة على الباي وتقديم العيدية ، وهي فضلا عن مدلولها الديني فإنها تعمل على تجديد الولاء بين الباي والأعيان أي السلطة المركزية والسلطة المحلية، وهي تختلف من قبيلة لأخرى ، لكننا لم نتمكن من معرفة على أي أساس تختلف قيمتها من مجال لأخر[2] .

4- ضريبة القطعة:

وهي ضريبة غير مستقرة القيمة تدفع لفائدة الباي شخصيا أو من ينوبه، ولهذه الضريبة عدة تسميات حسب المناسبة، فيطلق عليها الضيفة تدفع لتهنئة قائد المحلة عند تعينه، أو قائد الوطن أو المشايخ، وتعرف أيضا بالرمية، وهي مساهمة حرة تدفعها بعض القبائل مثل قبيلة أولاد سلطان في خزينة الباي، حيث تحصل السلطة على موارد نقدية من العملات الأجنبية، وهذا راجع إلى خصوصية موقع القبيلة في مجال لزمة شركة صيد المرجان ، وبهذا كان الباي يحصل على ضريبة موسمية من كبار الرجال لتأكيد تبعيتهم له، وتؤخذ ضريبة القطعة نقدا أو عينا و قيمتها غير ثابتة [3]، ومن خلال هذا يتضح أن الاختلاف بين هذه الضرائب الظرفية، يرجع إلى طريقة تقديمها فمثلا ضريبة الصيفية تقدم عينا أما الرمية تقدم نقدا.

5-ضريبة زوامل العادة أو فرس العادة :

يعود أصل الكلمة إلى زمل بمعنى البعير ، وعليه فإنها تخص دواب العمل والركوب، ويؤكد الباحث "الأزهر الماجري" أن هذه الضريبة لم يتم التعرف على من يدفعها، وفي المقابل توجد ضريبة "خيل العادة"" أو "فرس العادة"، التي تدفعها الشرائح المتميزة، وهم المحارير المعفيين من الضرائب وهي تمثل ضريبة رمزية بالنسبة إلى المحارير، لكنها تختلف من عرش لأخر، فأعيان قبيلة ماجر يدفعون

---

(1) الازهر الماجري: المرجع السابق، ص ص 321، 322.

(2) نفسه، ص ص 323، 325.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص ص 310، 323.

أكثر من أعيان قبيلة الفراشيش، حيث نجد الأولى تدفع 55 فرس، والثانية تكتفي ب 11 فرس مع العلم أن قيمة الفرس في القرن الثامن عشر تعادل مائة دينار، وهنا يرجح الباحث "الأزهر الماجري" أن ضريبة زوامل العادة كان يدفعها العامة أو المحازيز(1)، لكنه لم يعطينا أسباب دفعها ولا قيمتها .

6- ضريبة السخرة:

لم نعثر على معلومات كافية حول هذه الضريبة؛ باستثناء ما ذكره الباحث" محمد الحبيب العزيزي"، وقد يكون هذا راجع إلى تغيير اسمها من منطقة لأخرى، وعلى العموم فهي ضريبة تدفعها قبيلة نفات في شمال الاعراض لقائد المحلة، لذا تعرف أيضا بضيفة القائد أو عادة القائد، وتترواح قيمته مابين 100 و 175 ريال، وقد شجعت السلطة القبيلة على امتلاك أجنة النخيل بواحة الحامة بوطن الاعراض حتى تضمن استمرارية تنقل قبيلة نفات، وبالتالي حماية المحلة، وهي ضريبة موروثة عن المراديين و استمرت في العهد الحسيني(2).

7- ضريبة الوَهّبَة:

يخرج فيها الباي مرة في السنة نحو خيام الأعيان، وبعد عودته إلى خيمته يلحق به الأعيان، ويقدم كل من وقف الباي عنده شيء من المال او الحبوب او الطعام(3).

وهناك ضريبة أخرى فرضتها ظروف الحرب الباشية، حيث تشير إحدى الوثائق الأرشيفية إلى فرض "علي باشا" لأداء جديد سنة 1152هـ/ 1739- 1740م على منطقة الجريد يقدمه الباي إلى الدولة العثمانية في كل عام، يعرف باسم قطيع جربة ، وباسم قطيع بر الترك، أو بقطيع والدة السلطان وقدر هذا الأداء ب 5350 ريالا(4).

وعليه فإن "علي باشا" حاول بهذا الأداء الجديد، الذي قدمه للباب العالي أن يحصل على الشرعية، وفرمان التولية بعد اغتصابه للحكم في الأيالة، لكن الملفت للانتباه أن هذا الأداء استمر في عهد أبناء "حسين بن علي"، ولقد عثرنا على وثائق تثبت هذا أدرجنا بعضا منها في الملاحق.

---

(1) الازهر الماجري: المرجع السابق، ص 318.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول ...، ص ص** 390، 398.

(3) محفوظ سعيداني: المرجع السابق، ص 149.

(4) مراسلات خاصة بالهدايا والعوائد والأداء السنوي الصادر من تونس إلى الدولة العثمانية. أ. و. ت: السلسلة التاريخية، الحافظة 220، الملف 394، الوقة 2 . وللاطلاع على الوثيقة ينظر: الملحق رقم 14.

لقد اعتمدت السلطة على موارد الأنشطة، التي كانت تفرض عليها ضرائب قارة، كالحرف نظرا لارتباط مداخيلها بالنسبة للخزينة بالحواضر أكثر من الأرياف.

خامسا–السلطة والنشاط الحرفي:

تزخر البلاد التونسية بالعديد من المواد المحلية التي ساهمت في تطوير صناعتها كالملح النتروني جنوبي طبربة، وملح البارود المستخرج من جهة القيروان المستعمل في صناعة البارود، والرصاص من جبل الرصاص ودخان جبال مقعد بجهة بنزرت، وخشب البلوط والفلين بعمدون، وحلفاء السباسب الغربية والصوف، والفرو، والجلد، وشعر الماعز، ووبر الإبل، والحرير من قرنبالية، والشمع وأزهار النباتات العطرة[1]، هذه الإمكانيات ساهمت في تعاطي النشاط الحرفي بشكل واسع سواء داخل الحواضر أو في الأرياف، وعليه كيف ساهمت السلطة في تنظيم النشاط الحرفي؟ وهل تمكنت من السيطرة على القطاع مثل الفلاحة؟.

يعتبر العمل وسيلة للربح المادي من اجل ضمان العيش الكريم دون أن يرجى من ورائه تكديس للثروة كما انه وسيلة للانتماء لعالم الحرف الذي يمثل فضاء مؤطر بمجموعة من الضوابط الدينية والأخلاقية والاجتماعية ، ويمر الحرفي بثلاث مراحل لإتقان الحرفة وهي مرحلة الصانع ثم مرحلة القلفة ثم يصبح معلم أو ما يصطلح عليه المعالمية[2] .

أ–تنظيم الحرف:

كان الحرفيون منظمين حسب طوائف كل واحدة منها يقوم عليها أمين الحرفة يمارس على أعضائها سلطات إدارية، وحتى قضائية و هو نفسه خاضع للقايد في الأوطان، ولشيخ المدينة في تونس، وتعتبر طائفة الشواشية هي الأكثر احتراما بالمدينة، والتي سيطرت عليها عائلات أندلسية [3] لفترة طويلة[4].

1- التراتبية داخل المجتمع الحرفي:

يخضع المجتمع الحرفي إلى تراتبية في إطار منظم، ويحترم فيه كل حرفي الأعلى منه مكانة، وتخضع هذه التراتبية إلى المراحل التي يمر بها الحرفي وهي:

---

(1) المختار باي: المرجع السابق، ص 422.

(2) سيأتي الحديث عن هذه المراحل لاحقا . ينظر: كريم بن يدر: **الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنيين 18 و19**، مركز النشر الجامعي 2007، ص35.

(3) هي نفس العائلات التي امتهنت الفلاحة والتي أشرنا اليها سابقا.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 428.

2- المرحلة الأولى- الصانع:

تطلق على المبتدىء في الحرفة، ولم يحدد الحرفة بسن محدد؛ بل تعود لرغبة الولي وقبول المعلم ، أما اختيار الحرفة فقد تخضع لعوامل عدة ومن أبرزها الأمثال الشعبية ومنها: " صنعة بوك لا يعايروك" ومقولة أخرى: "ولد الفار يطلع حفار ولد الوز يطلع عوام ".

3- المرحلة الثانية- القَلْفَة:

بعدما تكتمل مرحلة الإعداد للصانع، ويتقن الحرفة ويلم بها يرتقي بدون امتحان، وإنما باعتراف الزبائن أو صاحب المحل بصنيعه، حيث يقوم المعلم بتقديم القلفة الجديد إلى أمين الحرفيين ومعه شاهدين من معلمية السوق كدليل لارتقائه .

4- المرحلة الثالثة- امْعَلَمْ:

يرتقي القلفة إلى رتبة معلم باعتراف أطراف السوق سواء معلمه المباشر أو أخريين، ويدفع مقابل ذلك المبروك للأطراف المحيطة به في الحانوت والسوق، حيث يطلب منه تقديم نموذج من صنائعه ويقوم أمين الحرف مصحوب بمجموعة من المعلمية بتفحص المصنوعات والإقرار بأهلية المترشح، كما يتطلب من القلفة للوصول إلى درجة المعلم أن يكون لديه رأس مال، لأنه بدونه سيظل أجيرا لدى غيره ، وكان هذا الشرط في صناعة الشاشية، حيث يقدم المعلم الجديد مبلغ مالي للصندوق الجماعي للحرفة ، ويدفع حوكية الصوف ضمان مالي يعرف بالضمد، كوفاء للحرفة [1].

ب-دور السلطة في تشجيع النشاط الحرفي:

حرص البايات الحسينيون، منذ بداية القرن الثامن عشر، على تشجيع الحرف في البلاد التونسية، وخاصة في ظل تدفق المنتجات الأوربية ذات الجودة، التي جعلت الكثير من الحرفيين يتخلون عن نشاطهم، ويكتفون بالمتجارة في السلع القادمة من الضفة الأخرى، فشكل هذا هاجس خطير للسلطة التي حاولت دعم الحرفين وتنظيمهم وفرض رقابة عليهم سواء عن طريق أمناء الحرف أو اللزامة[2].

ومن بين الإجراءات التي اتخذها البايات لتشجيع الصناعة المحلية، ارتداء الباي للطيلسان المحلي عوض المستورد وبرر ذلك قائلا :" ... هو عندي افخر من الكشمير المجلوب، لان ثمنه لم

---

(1) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص ص 36، 53.

(2) أندري ريمون: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1990، ص 173.

يخرج من البلاد..."[1] ، وتبعه في ذلك أعيان البلاد وموظفي الدولة. ومن بين الإجراءات التي قام بها لتشجيع الصناعة المحلية، أنه حصر الهدايا التي كان يبعثها للباب العال،ي والدول الأوربية بالمنتجات التونسية ذات الجودة العالية، وحتى يضمن هذه الجودة فإنه ملزم بجلب أحسن وأجود الأصواف لصنع الشاشية[2].

ج-فعاليات المجتمع في النشاط الحرفي (الأصول والانتماء):

ساهم المجتمع التونسي في النشاط الحرفي، إما بالممارسة أو الاقتناء بمختلف أصوله وانتماءاته، فلم تكن الحرف كنشاط حكرا على فئة معينة لكن طبيعة الحرفة أو نوعها شهد احتكارا من بعض العائلات، وعليه نتساءل: ماهي الأطراف التي شكلت لنا المجتمع الحرفي؟ وهل ارتبطت الحرف بالمدن دون غيرها؟

1- مساهمة حرفيو الأرياف في الحاضرة:

انتقل العديد من حرفيي الأرياف نحو الحاضرة واستقروا بأرباض المدينة ، وهذا نتيجة سياسة تفكيك المجتمع القبلي التي بدأها المراديون وتصاعدت مع الحسينين ، فاستقر بربض باب السويقة الوافدين من أولاد عيار، والفراشيش، وماجر، والهمامة، وجلاص، وأولاد عون وغيرهم، كما استقر بربض باب الجزيرة كل من جلاص الهمامة، و أولاد عون، و السواسي، وقد بلغت نسبة الحرفيين ذوي الأصول الريفية 30%، ومارسوا عدة حرف منها الصوف والنجارة والبرادعية [3] ونلاحظ هنا أن عملية الاستقرار كانت عشوائية، ولم يكن هناك احتكار للأرباض من طرف حرفيوا الأرياف لها.

2- الحرفيون ذوي الأصول الحضرية:

جمعت بين حرفيي مدينة تونس، وحرفيي الحواضر الأخرى بالوطن القبلي، وبنزرت، وباجة والكاف، والقيروان، وصفاقس، وقابس، وجربة[4] ومن أبرزهم:

3- حرفيو مدينة تونس ذوي الأصول التركية والأندلسية:

يمثلون نسبة 18%، ويحتلون المرتبة الثانية بعد الحرفيون الحضر ، وقد احتلوا مكانة داخل مجتمع مدينة تونس بفضل الحرف التي ينشطون بها ، كما مثلوا رافدا هاما للحضارة المحلة، وخاصة الأندلسيون، الذين امتهنوا حرفة الشواشية، والحرايرية، والسراجين، والعطارين، ، ثم حرف ذات أهمية

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 101.

(2)J. J. Marcel: Op.cit, p 129 .

(3) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص ص65، 67.

(4) للاطلاع على عدد ونسب هؤلاء الحرفيون ينظر : المرجع نفسه، ص ص74، 75.

مثل البرانسية والبلاغجية ، أما اقل الحرف مكانة مثل الفحام والخباز [1]، وقد تواجد الحرفيون ذوي الأصول الأندلسية، والتركية في القطاعات التي توفر منتوجات موجهة للطبقة الغنية بالحاضرة مثل السروج، والعطور، والمنتوجات الحريرية، والأسلحة النارية التي برع فيها الأتراك، كما برع الأندلسيون في صناعة الحرير مثل عائلة "شكلابو"، وعائلة "كارتال" في حرفة التسفير الفني للكتب[2] .

4- حرفيو مدينة تونس من الأصول المغاربية:

تجمع الطرابلسية في ربض باب السويقة، وقد اشتغل عدد منهم في الحرف رغم أن أغلبهم كانوا جمالة، حيث احتكروا امانتها بمدينة تونس بحكم تقاليدهم في هذا الميدان،ومن الحرف التي مارسوها حرفة الحرايرية والبلاغجية والخياطة. كما وفد للبلاد التونسية حرفيون من أيالة الجزائر وخاصة قسنطينة وزواوة وهران وتلمسان، ومن المغرب من فاس ومكناس ومراكش، واستقر أغلبهم في ربض باب الجزيرة، ومارسوا العديد من الحرف مثل الدباغة، السراجين، النحايسية، والخياطة التي برع فيها الجزائريون كما برع المغاربة في النحاس [3].

5- الحرفيون اليهود:

إن التميز في النشاط الحرفي بالنسبة ليهود البلاد التونسية، جعل السلطة تقربهم وتمنحهم وظائف هامة في البلاد، وبذلك دعموا أنشطتهم الحرفية بشبكة من العلاقات مع رجال الدولة، وخاصة في "عهد حمودة باشا الحسيني"[4]، ومن الحرف التي مارسها اليهود الصاغة، والبرانس، والجبة وحياكة الحرير وغيرها، وقد احتكروا هذه الحرف ، وهذا راجع إلى وضعيتهم داخل الأيالة كونهم يمثلون أقلية، وقد ارتبطت حرفهم بالإتقان، والقدرة على تسويق المنتوج بفضل فلسفة تجارية تقوم على الربح القليل مقابل البيع بكميات كبيرة من المنتوج، ويعتبر احتكار اليهود لحرفة الصاغة راجع إلى اختصاص اليهود في الأنشطة المالية مثل القرض، وارتباط هذه الحرفة بالذهب الذي يمثل شكلا من أشكال العملة ووسيلة ادخار [5].

---

(1) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص76.

(2) حسام الدين شاشية: **العائلات الموريسكية في تونس بين الماضي والحاضر، المساهمة والمحافظة،** في الندوة الدولية حول الوجود الاسلامي في الاندلس، شفشاون المغرب28-29-30 اكتوبر 2009، ص 4.

(3) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص ص80، 83.

(4) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا**...المرجع السابق، ص 181.

(5) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص ص 83، 85.

د-نماذج عن الحرف بالبلاد التونسية:

1- الصناعات النسيجية:

اشتهرت بها العديد من المدن، مثل تونس، وزغوان، وسوسة، والقيروان، وجربة، وتوزر، وتنوعت إلى عدة صناعات على رأسها صناعة الشاشية، والأقمشة، والأغطية، والزرابي والحرير[1].

1-1 صناعة الشاشية:

مثلت دون منازع الحرفة الأكثر ازدهارا خلال القرن الثامن عشر، ومثلت أهم صادرات الأيالة بعد الموارد الفلاحية ، بالإضافة إلى أن جزء اكبيرا من الواردات كان مخصصا لتغطية حاجياتها، و تمر صناعتها بالصباغة، وصناعة الكلبوس، والخياطة، والغسل بالبطان، مما جعل هذه الصناعة تستقطب يدا عاملة كبيرة [2]، وقد اختلفت إحصائيات العاملين بهذا القطاع حيث يشار إلى حوالي عشرين ألف يعيشون على هذه المهنة حوالي سنة 1735م، وقد تضاعفت هذه الصناعة ثلاث مرات مابين سنتي 1720م و 1770م[3]، بينما يشير "بيسيونال" أنها تشغل 15000شخص سنة 1724م[4]،وقد منحت لصانعيها مكانة داخل المجتمع نظرا لأهميتها التجارية[5].

كما عرفت صناعة الشاشية رواجا كبيرا على الصعيد الداخلي والخارجي، بعد الإصلاح النقدي الذي أجراه "حسين بن علي"سنة 1714م، حيث أملت عليه السياسة الخارجية عقد تحالفات مع الطبقة البرجوازية، خاصة الحرفيين ومنهم الشواشين [6]، ومن هنا أصبح اهتمام السلطة بصناعة الشاشية من أولوياتهم، وخاصة التي تمتاز بالجودة، ومن أبرز المناطق المنتجة لها سليمان وماطر، وتستور، وزغوان[7]، وقد تم إنشاء سوقا خاصة بها تعرف بسوق الشواشية، لكنها تجاوزت ذلك بانتشارها بالأسواق الأخرى مثل سوق البركة ، والسوق الحفصي المطل على نهج القصبة يقع شمال الجامع المرادي، وهذا الانتشار يؤكد ازدهار هذه الصناعة[8] .

---

(1) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 33.

(2) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص 26.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 422، 423.

(4) بيسيونال: المصدر السابق، ص 76.

(5) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 424.

(6) محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص 346، 347.

(7) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 422.

(8) أحمد قاسم: مدينة تونس في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص279.

وبذلك أصبحت صناعة الشاشية من أهم الصناعات المحلية بتونس، وهذا ما يؤكده طبيب الباي" فرانك""Franek" واصفا هذه الصناعة بقوله: «... إن أهم الصناعات الحرفية بتونس هي بدون منازع صناعة الشاشية التي كانت تحظى في تونس برواج يفوق رواج الشاشية المصنوعة في أوربا بفضل شكلها وجمال لونها...ولم تكن تنقص التونسيين بصفة عامة الخبرة في مجال العديد من الصناعات الحرفية...»[1].

لقد تطلبت صناعة النسيج ظهور الصباغة، و من أبرز أسواقها سوق الصباغين ، والسوق القبلي داخل باب الجزيرة، إضافة إلى سوق الخياطين، و قد كان للمرأة حظها من هذا النشاط الاقتصادي إذ نجد سوق خاص بالنساء[2].

2-1 صناعة الحرير:

تعتبر من أهم الحرف أيضا، وانتشرت في سوق البرانسية، وسوق القماش، وسوق الربع وسوق الوزر سوق لفة باب الجديد، وسوق لفة سيدي يوسف، ويضم قطاع الحرير عدة تخصصات أخرى أهمها الطورناجية ، وهو الحرفي الذي يقوم بتحويل خيوط الحرير الخام المستوردة إلى لفات مربعة لصناعة الحرير المنسوج، والحوكية وهو النساج الذي يحول خيوط الحرير إلى قماش ، والفوطاجية وهو المختص في صناعة الفوطة المنشفة [3]، إضافة إلى هذا نجد فندق الدولاتي المعروف بصناعة الحرير وكان يعرف باسم فندق الحرير، وهناك فندق قرب سيدي محرز اشتهر بالصناعة ذاتها، وعرف بزنقة نساجة الحرير وبسوق الفلقة أيضا، وورد سوق النواورية، والمقصود بالنوارة مايعرف بالكبيطة، وهي مجموع خيوط حريرية تلصق بالشاشية من أعلى[4].

2- صناعات أخرى:

1-2 صناعة الحلي والعطور:

تختص صناعة الحلي بالمجوهرات الذهبية والفضية، فالذهبية عرف بها حرفيوا المدن حيث يتوفر تبر الذهب المجلوب من السودان، أو البلاد الأوربية، وقد اشتهرت بها العائلات الحضرية الأندلسية، أما في الأرياف نجد صناعة الحلي الفضية، ومن أهم مصنوعاتها الأحزمة المرصعة

---

(1)J. J. Marcel: Op.cit, p 129

(2) أحمد قاسم: مدينة تونس في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص279.

(3) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص ص 27، 28.

(4) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 279، 280.

والأساور المنقوشة والخلاخل والأقراط ذات الشكل الهلالي [1] ، ضف إلى ذلك الترصيع بحجر الألماس الكبير، أما صناعة الحلي من المعدن والفضة كان معظمه في يد التجار والصناع اليهود سواء في العاصمة أو خارجها، كما اشتهرت أنواع من المصنوعات المرصعة بالذهب والفضة[2].

أما عن صناعة العطور، فقد كانت الأشجار المزهرة بتونس متوفرة بكثرة، وممتازة في نوعيتها منها زهرة شجرة البرتقال والورود المتنوعة ، ويضاف لها ماء الورد فيعطيان عطرا لا يقل جودة عن العطر المجلوب من الهند إلا بمقدار يسير ، كما استطاع التونسيون أن يحولوا هذه الحرفة إلى قطاع تجاري يدر الأموال على البلاد التونسية ، من خلال الكميات الكبيرة التي كانت تصدرها نحو الخارج وخصوصا المشرق، وكانت مدينة تونس، وصفاقس تصدر ما تنتجه من عطور طبيعية وطيبة الرائحة كمعمل تونس لتقطير العطور وأخرى لصنع العنبر [3]، ولقد وصف التاجر البريطاني "ماجيل" "Maggil" عطور تونس، أنها كانت من النوعية الجيدة، ذات الرائحة الجميلة، وهي جديرة بأن تكون ضمن صادرات تونس[4].

2-2 الصناعة الخشبية:

نظرا لتوفر المادة الأولية من الخشب إضافة إلى استراد البايات، وخاصة في عهد "حمودة باشا" الخشب الجيد ازدهرت هذه الصناعة، وخاصة بناء السفن ، ففي سنة 1200هـ/ 1786م وصلت سفينة جنوية إلى حلق الوادي قادمة من الدانمارك؛ محملة بأربعة وعشرين مدفعا، و ثمانية عشر برميلا بارود، ومائتي لوحة من الخشب اللين؛ ومائة لوحة من الخشب الصلب إضافة إلى حبال ربط السفن والأشرعة؛ وخمسة عشر صندوقا من القذائف[5]، وعلى هذا الأساس كان الاهتمام ببناء السفن.

2-3 بناء السفن:

ساهمت وفرة الموانئ الطبيعية بالسواحل على بناء السفن، فكان ميناء غار الملح المطل على البحر الأبيض المتوسط الاهم في عملية المبادلات التجارية، وفي عهد "حمودة باشا" تحول إلى حلق الوادي قرب العاصمة، وكانت قد صنعت هذه الدار بحلق الوادي سنة 1764-1765م سفينتين حربيتين في عهد والده علي باي، كما كانت فرنسا تقدم خدمات إلى تونس في هذا المجال

(1) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 37.

(2) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا**...،المرجع السابق، ص 290.

(3) محفوظ سعيداني: المرجع السابق، ص 214 .

(4)Thomas Maggil: Op.cit, p 163.

(5) رسالة من "ديسبارون""D'esparron "إلى حكومته، تونس 3 أوت 1786م. أنظر: أ. بلانتي: المصدر نفسه، ج3،ص3.

بإمدادها ببعض المواد والعتاد اللازم من صواري وأخشاب من مرسيليا وتولون بالإضافة إلى دار الصناعة في بنزرت [1] ، كما لجأ البايات إلى عملية شراء السفن، من اسبانيا، بعد عقد الصلح معها سنة 1206هـ/ 1791م، بجلب بعض المراكب، ويتضح هذا في الرسالة التي بعث بها الملك الاسباني "دون كارلوس" إلى الباي يقول فيها: «... ونظرا لحرصي الشديد بأن أقدم لكم شاهدا حيا على الاهتمام الذي أوليه لطلباتكم فإني جددت أوامري بأن يقع في أقرب الآجال صنع المراكب التي طلبتموها منا »[2].

4-2 –صناعة الأسلحة:

وشملت هذه الصناعة صناعة البارود، والمدافع والقذائف، فقد كان يوجد بالبلاد التونسية مصنع البارود ولكنه لا يلبي حاجيات تونس فقام الباي حمودة باشا سنة 1787م بإنشاء مصنع حديث للبارود جديد له خبراء من فرنسا أشرف على إنشائه، وكان هذا المصنع ينتج البارود الجيد إلا أن التونسيين لم يتقنوا هذه الصناعة لأن سياسة "حمودة باشا" تقضي أن تكون هذه الصناعة سرا من أسرار الدولة الحربية، كما أنه حرم على السكان صناعة البارود ضمانا للاستقرار، والأمن الداخلي، فكان لمصانع البارود دورا في إنتاج البارود، لكنه لم يكن ذو جودة عالية مثل البارود المصنوع في أوروبا[3]، لذا اعتمد أيضا على استيراد البارود، والمدافع وخاصة من هولندا.

استغل "حمودة باشا" قدوم السيد ""أنطوان نجسون"" Antoine Nijssen" في 4 نوفمبر 1794م قادما من هولندالإعلام الباي بأن حكومته، قد نصبته خليفة لوالده "أرنولد"" Arnold" الذي قدم للباي قبل ثماني سنوات 440 برميلا من مسحوق البارود بقيمة خمسون ألف بياستر من أجل الحفاظ على السلام بين البلدين، فاستغل "حمودة باشا" حضور"أنطوان نجسون" ودفع له ثلاثين ألف بياستر مقابل أن يجلب له عددا من المدافع، وألف قنطار من البارود، وعشرين مدفعا وعشرة آلاف قذيفة؛ ومجموعة من الألواح من طول 2.5 متر؛ وثمانية صواري، ومطالب أخرى خاصة بتجهيزات السفن، فقبلت حكومة لاهاي بمطالب "حمودة باشا"، لأنها كانت ترغب في إقامة صداقة مع تونس[4].

---

(1) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا**...،المرجع السابق، ص 290.

(2) رسالة من الملك الاسباني دون كارلوس إلى الباي، 20 فيفري 1798م. أنظر: نور الدين الحلاوي: المرجع السابق، ص 92.

(3) محفوظ سعيداني: المرجع السابق، ص214.

(4) Gérard Van Krieken: **Hammuda Basa et le port de la Goulette**, in R, T, T 51, Tunis 1988, N^0 162, p 222.

لقد قام الباي" حمودة باشا" بإنشاء ثلاثة مصانع للأسلحة، حتى يتخلص من التبعية الأوربية في هذا المجال، ومن بينها مصنع للمدافع، لكن الباي واجه مشكلة ثقب المدافع [1]، فتقدم بطلب إلى فرنسا لتزويده بالة الثقب، وإرسال تقني فرنسي مختص لتركيب الآلة وتدريب بعض التونسيين عليها[2]، ونتيجة لهذا استطاع "حمودة باشا" أن ينجز عددا كبيرا من المدافع، حيث تشير الإحصائيات، أن عددا المدافع بتونس وصل عددها سنة 1798م، إلى 1052 مدفعا. ولم يتوقف طموح الباي عند هذا الحد بل قام ببناء الطبخانات الأرضية[3].

2-5 الصناعات الجلدية:

بالإضافة إلى هذه الصناعات، برزت الصناعة الجلدية، وكان لها دور كبير في النشاط الاقتصادي، فكانت صناعة الأحذية التونسية تشغل عدة آلاف من العمالة، خاصة في العاصمة وصفاقس، والقيروان، وهي مطلوبة في كامل البلاد الإسلامية الواقعة على حوض البحر المتوسط [4]، وكانت هذه الصناعة رائجة في المدن والبوادي، وتستعمل في صناعة السروج، والمحافظ، والأحذية والقِرَبْ، والأحزمة[5]، وصناعة البلّغة كانت أكثر استعمالا مما جعلها تنتشر بالبلاد التونسية ،وقد قدر المنتجون لها خلال القرن الثامن عشر بحوالي 2000 منتج، مما يبين أهمية الصناعة[6]

2-6 صناعة الصابون ومعاصر الزيت:

حاول الحسينيون الانفتاح على التقنيات الحديثة، واتباع سياسة تصنيع متطورة، حيث رخص الباي "حسين بن علي" لأحد الفرنسيين، وهو "فيانسان دينول"بإنشاء معمل صابون، ومعصرة بسوسة سنة 1712م، وتنص الاتفاقية على حصول الباي على نصف ريال، على كل قنطار مصدر مقابل شرط يقتضي التخلي عن معمل الصابون والمعصرة؛ إذا أضر ذلك بأهل سوسة ، ورغم ذلك لم ينخرط الأهالي في هذه التقنية الجديدة، فحافظوا على الطرق التقليدية في عصر الزيت[7] .

---

(1) سليمان مصطفى زبيس: **آثار الدولة الحسينية بالقطر التونسي**، مطبعة سابي، تونس 1955، ص 44.

(2) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 191.

(3) لفظ تركي ويقصد به إدارة رماة الأسلحة والمدافع، والمختص في رمي المدافع يعرف بالطوبجي. أنظر: محمد بن عمر التونسي: المصدر السابق، ص 241.

(4) محفوظ سعيداني: المرجع السابق، ص 214.

(5) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 35.

(6) كريم بن يدر: المرجع السابق، ص 27.

(7) مختار باي: المرجع السابق، ص 425.

المبحث الثاني: الأطراف المساهمة في النشاط الفلاحي و التجاري:

أولا–علاقة السلطة بالنشاط الفلاحي:

تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الأساسي للبلاد التونسية، وتخضع لعدة عوامل طبيعية كالمناخ والتضاريس والشبكة الهدروغرافية، وعوامل بشرية كالكثافة السكانية، بالإضافة إلى النظام العقاري ، ومن أبرز المنتوجات الزراعية زراعة الحبوب، وخاصة القمح الصلب، والشعير في وادي مجردة، وسهول ماطر، وباجة، ومنحدرات جبال تبرسق، وجهة الكاف حيث توفر كميات كبيرة منه، تباع للسلطة أو إلى شركة إفريقيا، وتعتبر باجة مركز لتجميع القمح لأنها مركز محلة الصيف[1].

أما فيما يخص الخضر والفواكه فكانت جزيرة جربة تشتهر بها، نظرا لملائمة المناخ من جهة وقلة المساحة الزراعية الواسعة من جهة أخرى، فكانت تنتج الكروم والرمان والتين واللوز [2]، بالإضافة إلى هذا فهناك منتوجان أساسيان مثلوا رمزية كبيرة للفلاحة في تونس، وهما الزيتون بالشمال، والنخيل بالجنوب، وتقل زراعة الحبوب كلما اتجهنا جنوب البلاد ففي السباسب بالقيروان والمساحات المحيطة بجبال سجدل، وجبال ملوس، وعرباطة،حيث نجد زراعة القمح والشعير لكن بنسبة أقل، لذا تزرع بها الخضر والبقوليات، والنباتات العطرة التي تستخدم في العقاقير الطبية[3]، وقد قسمت الأراضي الفلاحية بالبلاد التونسية حسب الإنتاج الفلاحي إلى ثلاث أقسام هي :

أ– الجهة الشمالية:

تكثر فيها الجبال، وهي أكثر خصوبة على مر السنين، وتضم الساحل التابع لسوسة والأماكن القبلية[4]، بالإضافة سهول باجة، و حوض مجردة، وتلك المحيطة بجبال الشمال الغربي، ومن أهمها بجاوة، وهذيل، وعمدون، ومقعد، ونفزة، وشتاتة، والشيحية، وتمتاز هذه المناطق بخصوبة تربتها وبعض الأودية مثل وادي بربر ووادي زين، وتمارس النشاط الفلاحي خاصة زراعة الحبوب، إضافة إلى تربية المواشي، كما أنها تاجرت مع الشركات الأجنبية بالقالة، وعنابة بالجزائر، ومن أهم المواد التي تاجرت بها الحبوب، والجلود، والشمع، ولعبت دور الوسيط بين هذه الشركات والمناطق المجاورة لها المنتجة للحبوب، واستمر هذا الى غاية 1741م أين قام "علي باشا" بالاستلاء

(1) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 397، 398.

(2) محفوظ سعيداني: المرجع السابق، ص 151.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 399.

(4) حفيظة بوتوقوماس، مرجع سابق، ص90.

على هاتين المحطتين التجاريتين، وطرد الجنويين منهما[1] .

ب-الجهة الوسطى:

مثل ساحل القيروان وصفاقس، فقد كانت كمية الإنتاج تعتمد على كمية الأمطار المتساقطة.

ج- الجهة الجنوبية:

معروفة بالجريد، وهي غير صالحة لزراعة لأن أراضيها رملية وقريبة من الصحراء الكبرى وتكاد تكون الأمطار فيها منعدمة، وكانت مشهورة بزراعة النخيل [2]. وعليه فإن هذه المناطق تعتمد في اقتصادها بشكل عام والفلاحي على أساليب معينة تندرج ضمن مايعرف بالاقتصاد الرعوي، فماهي أسس هذا الاقتصاد لضمان الاستمرارية؟

إن الاقتصاد الرعوي يقوم على عدة أشكال من التعاون تتجاوز الأسرة البسيطة مثل نظام :

1- العزابة[3]: وهو خاص بالنشاط الرعوي، وخاصة الإبل.

2- الدولاب: خاص بزراعة الحبوب.

3- الرتبة: خاصة بالحفاظ على المدخرات الغذائية.

وبهذا يكون مجال التعاون على مستوى الأسر ضعيفا، وليس جوهريا، وهذا ما يؤدي إلى التملك الخاص والجماعي، وهذا يساهم في كثرة العروش في القبيلة الواحدة من أجل الملكية، فيحدث انحلال للروابط الدموية داخل هذه العروش، ومن هذا نجد أن الجماعة القبلية لم يكن لها نفس الحضور بالنسبة للتنظيم القبلي، حيث ضعفت القبائل المتواجد في شمال البلاد، والتي تمارس الفلاحة مما أدى إلى كثرة عددها، أما بالنسبة للقبائل المتواجدة وسط البلاد التونسية وجنوبها كان فيها تجمع قبلي لأنها ضرورة لحماية مكاسب القبائل فكان العدد أقل مما قلل من تفككها[4].

ثانيا-ممارسة السلطة للفلاحة:

امتلكت عائلات البايات، وعائلات وزرائهم المتتاليين خلال القرن الثامن عشر، عدة هناشر ببلاد ماطر، وباجة، وكانوا يقومون بكرائها لعائلات محلية تمارس الفلاحة، أو بعض العائلات الأندلسية مثل عائلة "بالمة"، و عائلة "ختاش"، و عائلة "القسطلي"، الذين يمارسون الفلاحة[5]،

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 33.

(2) حفيظة بوتوقوماس: المرجع السابق، ص90.

(3) نسبة الى عزيب الابل وقد أشرنا الى هذا في باب علاقة السلطة مع قبائل ماجر والفراشيش.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 33.

(5) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 406.

حيث تعاطى أندلسيو طبربة الفلاحة، فجددوا غابات الزياتين بأنواع جديدة جلبوها معهم، وهي بيض الحمام، البسباسي، الرجو، الشتوي ، المرسلينية، بالإضافة إلى غرس أشجار التين والتوت لتربية دودة الحرير، إضافة إلى الخضر والبقول كالبطاطا [1]. ويشير هنا صاحب الإتحاف أن أغلب الفلاحين في تونس هم من المهاجرين الأندلسيين، الذين جلبوا محاصيل جديدة للبلاد، وطرق ووسائل الزراعة[2].

1- جهود السلطة في إحياء الأراضي:

مثل قطاع الفلاحة مصدرا هاما لمداخيل الدولة، في ظل تراجع عائدات البحر، ونقصد هنا نشاط القرصنة، لذا اهتم البايات بالأراضي الزراعية وطرق تملكها، بوضع نظام عقاري يسمح لهم بالسيطرة عليها، وذلك بإحياء الأراضي الموات.

وتشكل عملية إحياء الأراضي الموات، استثمارا زراعيا للأرض بواسطة الجهد والمال، ويتطلب ذلك المراقبة، والسهر على نجاح عملية نقل الأرض إلى مرتبة المعمور، وهناك اختلاف بين المذهب الحنفي والمالكي في عملية الإحياء، فالحنفية ترى بأن السلطة شرط أساسي للعملية بينما يسقط المالكية شرط وجود السلطة في العملية، لكن الحنفيين عدلوا عن هذا الشرط، مما جعل عملية الإحياء تتماشى وفق المذهب المالكي[3].

وهذا يعني أن الأراضي الموات لا يجوز أن تكون ملكا لأي طرف، وحتى القائمين على بيت المال، الذين يتصرفون فيها بالإيجار لمن يريد إحيائها، مقابل دفع مبلغ معين لا يحق لهم إسناد ملكيتها لبيت المال، لكن البايات الحسينيون بسطوا سلطتهم على هذا النوع من الأراضي، والتي عرفت باسم أرض المخزن في الوثائق العدلية والفقهية إلى غاية بداية القرن الثامن عشر، أين تغير اسمها إلى ارض سيدنا أو ارض الباي، وهي التسمية التي ستؤدي إلى تدريجيا إلى ظهور ما يسمى بأرض البايليك خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[4].

لقد كانت عملية تملك الأراضي الموات في المناطق الصالحة للزراعة وخاصة شمال السلسلة الظهرية[5]، وتعتبر هذه العملية سببا في ارتفاع مساحة العقار الفلاحي لدى السلطة، وخاصة في

---

(1) أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص 39.وينظرا أيضا ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 110.

(2) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 102.

(3) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 303.

(4) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 71.

(5) للاطلاع على موقعها ينظر ما ذكرناه سابقا ص 29.

في عهد "حسين بن علي" الذي جمع أراضي الموات، وحصرها في شكل هناشير، ففي منطقة سهول مجردة يستخلص الباي أداء الإحياء، وتدعى الطلب، ويختلف هذا الأداء من منطقة لأخرى، وتم استغلال الهناشر بصورة مباشرة، حتى تضمن موردها واستمرار تجارتها الخارجية، لكن هذه الهناشر أصبحت حكرا على أصحاب النفوذ وهذا ما أضرّ بالأهالي(1) .

لقد كانت الأراضي التي تمنح لإحيائها قريبة من الساحل، وخاصة الأراضي المحيطة بغابات الزيتون التي تقوم بحماية منتوج هذه الأراضي من العوامل الطبيعية أو الرعي العشوائي،وبهذا خلقت السلطة مجال جديد لتتوسع فيه، فقد شهدت فترة "حمودة باشا"، وخاصة الفترة الممتدة ما بين (1783/ 1805م/1198/ 1219هـ) حركة إحياء كبيرة للأراضي بسبب انتعاش إنتاج الزيتون بالساحل، وارتفاع نسبة التبادل الخارجي مما أدى إلى زيادة مساحات غرس الزيتون على حساب الحبوب وتقلص المراعي(2).

لذا يعتبر البايات من أكبر ملاك الأراضي الفلاحية في بلاد ماطر، حيث يستغل هذه الأراضي بالتشارك مع الفرق المخزنية، والشيوخ المحليين واعيان الحاضرة، وتمكّن البايات خلال هذه الفترة من توسيع أملاكهم الفلاحية، بسب ما نتج عن الفتنة الباشية، وانتزاعهم لأملاك بعض أعوان المخزن، أو بعملية الشراء للأراضي التي تُعرض للبيع بسبب عدم قدرة أصحابها على تسديد الضرائب، وقد خصصت كل هذه الأراضي لزراعة الحبوب(3).

2- الفلاحة خلال الفتنة الباشية (1728- 1740م):

وأثناء الفتنة الباشية كانت بلاد ماطر، وبلاد باجة المصدر الوحيد لإنتاج الحبوب، مما جعل "علي باشا" يركز على هذين الإقليمين بمحاولة توسيع زراعة الحبوب أكثر بهما، حيث كان البايليك يزرع في بلاد محلة الهوى أعداد كبيرة من الهناشير بالحبوب، ويستفيد منها كبار موظفي الدولة مثل مشايخ الارباض بالعاصمة، وأهل الزوايا، و العائلة الحاكمة، وكبار ضباط الجيش الانكشاري من الكاهية والآغا، وبعض خواص الباي مثل "قاسم بن سلطانة" مستشار الباي، وكتاب قصر باردو، والخزندار وبعض قياد المناطق الأخرى، وبهذا شكلوا ارستقراطية فلاحية وحبوبية(4) .

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 173.

(2) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 311.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول** ...،المرجع السابق، ص 407.

(4) نفسه. ص ص 406، 407

لقد ساهم الإنتاج الفلاحي، وخاصة الحبوب في دعم الأطراف المتنازعة على السلطة سواء من الصف الحسيني أو الباشي، كونها تعتبر مصدر هام لتلبية احتياجاتهم ا، وبالتالي السيطرة على الأراضي أصبح أولوية لاستمرار في الحرب أو الانسحاب.

كما استمر البايات في تشجيع النشاط الفلاحي، وخاصة بعد عودة الحسينيين للسلطة، ولعل أبرز إجراء ساهم في توجيه الأهالي نحو هذا النشاط، هو إبطاله لضريبة المشترى ، على اعتبار أنه كان يمثل ظلم بالنسبة للفلاحين، لكن هذه الضريبة أصبحت من خصوصيات عهد "علي باشا" رغم أنها تعود إلى عهد "حسين بن علي"، كما مارسها "حمودة باشا الحسيني" على نطاق واسع [1]. نستشف من هذا أن الباحثة "فاطمة بن سليمان" حاولت رفع الظلم عن "علي باشا" الذي ألزم به نظام المشترى، وهذا الرد حسب وجهة نظري هو موجه لصاحب الكتاب الباشي، والدليل ما أورده في كتابه الباشي قائلا:"...فأول ما افتتح به دولته الميمونة أن حط "المشترى" عن الرعية في جميع عمله – وقد كانوا في جهد من شأنها ومشقة فادحة-..."[2].

لكن ما يهمنا هو أن عملية إبطال ضريبة المشترى ساهمت في اعمار الأرض وإقبال الأهالي على الفلاحة وزيادة الإنتاج، وهذا بالعودة إلى ما ذكره "حمودة بن عبد العزيز" قائلا:"... وكثرت بسبب ذلك الحبوب والأقوات حتى صارت سنة الجدب لا تؤثر في غلاء أسعارها لعموم البذر في كل مكان ...وقد وجد – أيده الله تعالى- بدفاتر علي باشا نيفا وثلاثين ألف قفيز قمح بقايا على الفلاحين والملتزمين..." [3]، كما أن الباي كان يقوم بشراء الأراضي الخصبة ف في سنة 1772م/ 1186هـ اشترى " علي باي" أرض خارج باب البحر، و أرض مخصصة لزراعة الخضر الموجودة بسبخة الباستيون خارج باب البحر اشتراها من بيت المال في سنة 1187هـ/ 1773م[4] .

وقد سار "حمودة باشا" على نهج والده في تشجيع الأهالي على الفلاحة حيث يذكر صاحب الاتحاف قائلا".... وكان يباشر الفلاحة بهنشير المرناقية ويركب غالبا في كل أسبوع، ليقتدي به غيره في مباشرة أموره..."[5']، كما أصدر قرارا يمنع بموجبه التجار الأجانب من شراء المحاصيل الزراعية من

---

(1) فاطمة بن سليمان، **قراءة الإخباريين التونسيين...**، المرجع السابق، ص ص 78،79.

(2) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص 366.

(3) نفسه، ص ص 366، 367.

(4) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص 245.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 102.

الفلاحين مباشرة لتصديرها خارج الأيالة، وذلك بوضع مفوضين تونسيين يلعبون دور الوساطة بين التجار الأوربيين والفلاحين(1).

وقد ساهم البايايات بحل العديد من النزعات القائمة حول ملكية الأراضي الزراعية، ومنها ما تعلق بالأراضي المتواجدة بمجاز الباب قرب نهر مجردة، حيث واجه الموريسكيون منافسة شديدة من الأهالي حول هذه الأراضي الزراعية، لكنهم تفوقوا على الأهالي في حيازة الأراضي مستندين إلى دعم السلطة، وخاصة في عهد "حمودة باشا الحسيني" الذي أصدر حكما لصالحهم سنة 1783م وهذا ما ساهم في تطوير النشاط الفلاحي(2).

لقد لاحظ الباي منذ توليه، الفوضى السائدة في مجال جباية الضرائب من الفلاحين، لذا طلب من بعض الوزراء البحث له عن قوانين جديدة لجباية الضرائب، تكون أكثر تيسيرا للفلاحين، بسب تعرضهم قبل الشروع في التغيرات التي أحدثها الباي، إلى عملية النهب من طرف مستخلصي الضرائب، وقد استعملوا عدة طرق لهذا الأمر مثل "الوهبة" و"الضيفة"، إضافة إلى ضريبة "العشر"، التي تخرج على المحاصيل الزراعية، وزكاة المواشي(3).

لكن استطاع الباي أن يجد حلا لهذه المشاكل، حيث كلف "يوسف صاحب الطابع" لمراقبة هؤلاء السماسرة، حيث يشير ابن أبي الضياف قائلا: «... أذن له الباي في الركوب إلى حلق الوادي أو غيره من بساتينه ليجتمع بالناس، ويبلغ للباي ما يتلقاه منهم ... »(4)، وبهذا الإجراء حاول الباي أن يحصل على دخل ثابت طيلة السنة، ويشير الطبيب الخاص للباي "فرانك""Frank"، أن الباي استطاع أن يجني أمولا تفوق الأموال التي كان يجنيها من الأعشار(5).

ومن المشاكل الأخرى التي كان يعاني منها الفلاح بتونس، ظلم الملتزمين، الذين حاولوا الاستيلاء على أراضي الفلاحين، بحجة أنها أراضي تابعة للسلطة، وأن هذه الأخيرة هي التي خولت لهم ذلك. هذا جعل الباي يصدر أمرا للفلاحين، الذين نهبت أراضيهم برفع تظلماتهم إلى وكيل الباي، حتى يتسنى لهم الأمر باسترجاع أراضيهم(6).

---

(1) Chater Khalifa: Op.cit.p32.

(2) أحمد الحمروني : المرجع السابق، ص 38.

(3) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص ص 21، 23.

(4) نفسه، ص 22.

(5)Marcel. Emérit: Op.cit, p 66.

(6) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا**، المرجع السابق، ص 268.

كما كان الباي يزود الفلاحين بالحبوب بقروض لمدة طويلة [1]، مما دفع بالفلاحين لاستصلاح الأراضي الزراعية [2]. وقد استعان الباي ببعض المختصين الزراعيين من فرنسا، حتى يقدموا له التقنيات الحديثة لزيادة مردودية الإنتاج [3]، ونتيجة لهذا ازدهرت الزراعة ، واتسع نطاقها بتونس[4]، وهذا ما يؤكّده صاحب الإتحاف قائلا:"...إن الفلاحة لم تلبث أن نمت في أسرع وقت نموا واضحا، وازداد دخل العشر على الدخل المعهود..." [5]، إضافة إلى هذا بذل البايات الأموال لتحسين طرق الإنتاج، وخاصة "حمودة باشا" حيث يشير طبيبه "لويس فرانك"(Luise Frank) أن الباي كان مهتم بتطوير البلاد، ولا يتردد في أن يدفع المال على ذلك[6].

3- النظام العقاري الزراعي وأساليب استغلاله:

تعد ملكية الأراضي من العوامل المساعدة على الإنتاج الفلاحي معتمدين في ذلك على النظام الخاص بالشريعة الإسلامية المتمثل في الملك، والحبس أو الوقف. أما أراضي الملك هو أن يتمتع المالك بحرية التصرف في ملكه. أو يحبسه لفائدة شخص معين أو مؤسسة، مثل الزاوية أو المسجد، أما الوقف فهو غير قابل للبيع والمتاجرة، ولكنه قابل ليكون محل مقايضة بشروط مضبوطة ضبطا تاما، ويكون أيضا محل الإيجار[7].

ساهمت عملية إحياء الأراضي الموات، وعملية شراء الأراضي من رجال الدولة في امتلاك السلطة بمثلث تونس باجة بنزرت، بما في ذلك جهتي غار الملح وطبربة مساحات كبيرة من العقارات الفلاحية، وغابات الزيتون، بالإضافة إلى العقارات في نابل، وزغوان، والقيروان، وصفاقس، وهي مستغلة حسب نظام المغارسة أي غرس الأشجار ،وتسليم نصف الأرض للغارس الذي أحياها ، أو نظام الإيجار بالنسبة لأراضي الحرث مدة عامين أو ثلاث وقد تصل لستة أعوام[8]

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 102.

(2) محمد الهادي العامري: **تاريخ المغرب في سبعة قرون بين الإزهار والذبول** ، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ب ت، ص 296.

(3) Thomas Maggil: Op.cit, p 64.

(4) محمد الهادي العامري: المرجع السابق، ص 296.

(5) أحمد بن ابي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 195.

(6)Luise Frank **, Histoire De Tunis**, 2e Edition, Editions Bouslama. Tunis, s.d, p79.

(7).مختار باي: المرجع السابق، ص 404.

(8) نفسه.

4- مدى استفادة السلطة من انتشار زراعة الحبوب:

إن تنامي نشاط الفلاحة في البلاد التونسية، وخاصة في النفيضة لدى قبيلة أولاد سعيد، وفي هنشير سيسبو في أرياف السواسي، والمثاليث ، وانتشار زراعة الحبوب في أرياف القيروان وفي قبيلة جلاص حول القيروان، لكنها لم تعد بالنفع على الأهالي، بقدر ما استفادت السلطة من ذلك؛ كونها تخلّصت من نقل علف الدواب أثناء خروج المحلة، كما تحصلت على نصيبها من هذه الحبوب عن طريق ضريبة العشر، والمشترى، وخاصة في أرياف القيروان، كما قامت بالمتاجرة بها(1).

ثالثا-واقع التجارة بالبلاد التونسية والاطراف المشاركة فيها :

أ-التجارة الداخلية:

ارتبطت التجارة الداخلية بأسواق مدينة تونس بصفة خاصة، وذلك بحكم أنها مركز السلطة، وبحكم اتصالها بالأسواق الخارجية كغيرها من مدن الساحل، مثل سوسة كما ساهم ذلك في انتشار الأسواق داخل المدن، التي تتصل بدورها بالأسواق في دواخل البلاد التونسية (2).

كما امتهن التونسيون التجارة مستغلين الأرباح التي تأتي من الأسواق التي تتم بين الحواضر التونسية فقد كان سكان صفاقس، وجربة مشهورين بتجارة الجملة ، ضف إلى ذلك بنزرت، وتونس، وبلاد الجريد، وكانوا يقومون بجمع منتجاتهم عن طريق القوافل كالتمور، والزيتون، والحبوب من أجل بيعها بالمدن، وقد احتكرت هذه الفئة هذه التجارة، وهذا ما أطلق عليهم اسم تجار الحمارة، بسبب امتلاك بعض الأشخاص لعدد من الدواب لنقل البضائع من منطقة لأخرى، وكان هؤلاء يتصفون بالأمانة، وكان يُعهد لهم التجار ببضائعهم التي يوصلونها، وحسب المطلوب منهم وكل جهة حَمَارِيهَا الخاصة بها لنقل السلع والبضائع (3) .

أما بالنسبة لمدينة تونس، فقد اعتمد تجارها على الموارد الفلاحية، والحرف نظرا لارتباط هذه الأنشطة بالماء، وقد كان نشاط الحدادين قليل مقارنة بالأنشطة الأخرى، نظرا لقلة الحديد وبعض المعادن، وهذا ما انعكس على قلة نشاطهم، ومن أبرز أماكن تواجدهم بباب السويقة، وباب الجزيرة وسوق النحاس وسط مدينة تونس، وقد اقتصر إنتاجهم على تلبية حاجيات الناس المنزلية (4).

---

(1) مبروك الباهي: المرجع السابق، ص 215.

(2) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 39.

(3) محفوظ سعيداني: المرجع السابق، ص 259.

(4) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص ص 277، 278.

كما تنتشر بالأسواق تجارة الشاشية، التي يضعها الأتراك تحت عمائمهم، حيث تنتج ورشات صناعتها حوالي الأربعين ألف دزينة؛ أي ما يعادل أكثر من عشرة آلاف شخص [1]، إضافة إلى انتشار تجارة التمور بالجريد، وواحات توزر، ونفطة، ونفزة، وقفصة، وقابس، وتعطي النخيل تمورا ذات جودة عالية مثل دقلة النور، وتدر أيضا بالاقمي و هو عبارة عن مشروب يستخرج منها، إضافة إلى السعف المستعمل في صناعة السلال والحبال وحصر ،ويصل هذا المنتوج إلى أسواق مدن الساحل، حلق الوادي وسوسة ثم يصدر جزء منه [2].

وتعتبر تجارة الملح ذات أهمية كبيرة، منذ عهد "حسين بن علي"، حيث قامت السلطة باحتكار تجارتها عن طريق الشركات الايطالية التي تستخرج الملح من الجنوب الشرقي بداية من سنة 1714م ، كما قامت السلطة باتخاذ تدابير صارمة اتجاه القبائل التي تنفسها في تجارة الملح، ومنها قبيلتي ماجر والفراشيش، التي فرضت عليهما خطايا ثقيلة نظرا لجلب الملح، وبيعه دون تراخيص سواء بالبلاد التونسية أو الشرق الجزائري، بالإضافة إلى أن المتاجرة به تعني تحقيق هذه القبائل للاكتفاء الذاتي من هذه المادة ، وهذا ما يجعلها تستغني عن نقاط البيع التي خصصتها السلطة لبيع الملح[3] .

ولم تكتف الأسواق بالبلاد التونسية بالمتاجرة بهذه المواد فقط، وإنما هناك العديد من المواد التي سنعرضها لاحقا، نظرا لارتباطها بأنواع الأسواق، وتشابكها لذا يصعب تفكيكها أو فصلها عن الأسواق.

1- الأطراف المساهمة في التجارة:

ساهمت الطبقة الحاكمة في التجارة الخارجية ، نظرا للوساطة التي مارستها بين دواخل البلاد والعالم الخارجي، حيث كانت الإدارة المحلية المكونة من بعض الوكلاء مثل المشايخ ، والقياد بجمع الضرائب في الأرياف كضريبة العشر والضرائب العينية ، بالإضافة إلى المشترى، حيث يصبح قسما من الإنتاج الفلاحي تحت تصرف السلطة [4]، كما ساهموا في جلب العديد من البضائع نتيجة تعاطيهم للتجارة الخارجية، وتوزيعها على الأسواق الداخلية، فقد كانوا يستوردون مواد متنوعة

---

(1) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 61.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 450.

(3) الأزهر الماجري: المرجع السابق، ص 307.

(4) إبراهيم السعداوي: **تطور التجارة الخارجية بتونس بين نهاية القرن 18 وسنوات 1830م**، جويلية 1987، دار المعلمين العليا، ص 12.

وبكميات كبيرة ويوزعونها على التجار للمتاجرة بها ، ويحصلون على أرباحهم دون عناء[1] .

2- مساهمة المماليك في التجارة:

تخصص المماليك في التجارة فكان لكل واحد منهم مجال تجاري خاص به ، واغلبهم من خواص البايات ، فجمعوا أمولا عن طريق التجارة الخارجية ، وأهمهم هو "يوسف صاحب الطابع" حيث احتكر هذا الأخير بيع الصوف الاسباني والقرمز من الخارج ، وهذه المواد الأولية لصناعة الشاشية، ولعل هذا الاحتكار يجبر أرباب هذه الصناعة على الوقوع تحت سلطة "صاحب الطابع" وهذا ما جعله يمتلك ثروة كبيرة.

3- مساهمة اليهود:

أدت هذه الأقلية دورا كبير ا في تجارة الأيالة الخارجية وخاصة يهود القرانة [2]،حيث احتكروا تجارة الجلود وتحويلها نحو الموانىء، لتصديرها فتقوم شركة "جيورناتي" بجمع الجلود من مختلف مناطق الأيالة عن طريق وكلائها، وهذا ما جعلهم يحتكرون مؤسسة دار الجلد [3]. أما اليهود التوانسة، فقد ساهموا في التجارة الداخلية[4]، مثل المتاجرة بالحناء التي تزرع بجربة، ومناطق من الجريد وخاصة يهود قابس[5]، إضافة إلى المتاجرة بالحرير التي لاقى إقبالا كبيرا في الأسواق المحلية، كما تاجروا بالأقمشة والألبسة المستوردة حيث تمت حوالي 81 عملية استيراد لهذه الألبسة سنة 1780م، مما يدل على الرواج الكبير الذي عرفته، والتجارة في القهوة والسكر والبضائع الاستهلاكية والمتاجرة في الصاغة مثل خيط الفضة مما دعم حجم استثمارهم التجاري [6].

ونجد أن تجار يهود القرانة شكّلوا حركة دائمة على تونس، وأماكن أخرى، كسوسة، والوطن القبلي،وساهم نظام الكمادنة " Commenda" في تنشيط الحركة التجارية ليهود القرانة ،حيث يسمح هذا النظام لمشارك ما أن يضع على ذمة مشارك آخر مبلغا متفقا عليه قصد استعماله في تجارة لمختلف المنتجات مقابل قسمة ما تحقق من الأرباح الصافية[7].

---

(1) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 64.

(2) إبراهيم السعداوي: **تطور التجارة الخارجية**...، ص ص21- 39.

(3) رضا رجب: المرجع السابق، ص ص 180، 181.

(4) ابراهيم السعداوي: **تطور التجارة الخارجية**...، المرجع السابق، ص 39.

(5) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 121.

(6) رضا رجب: المرجع السابق، ص ص 249- 377.

(7) المختار باي: المرجع السابق، ص 383.

4- مساهمة التجار الفرنسيين:

يقيم التجار الفرنسيون الذي يصل عددهم إلى حوالي اثني عشر فردا تقريبا في فندق، والذي يعرف بفندق الفرنسيين الموجود في باب البحر، ويشرف على رعايتهم القنصل الفرنسي بالأيالة الذي يعمل على عقد السلام ، ويوجد رئيس الديوان وهو كاتب الأمة يسجل العقود، لكن هذا العدد لايساهم بنسبة كبيرة في التجارة الداخلية بشكل مباشر، وإنما عن طريق المواد التي يجلبها من فرنسا ويتم توزيعها على تجار البلاد، الذين استطاعوا أن يحافظوا على مراكزهم بواسطة الارتباط مع السلطة المركزية، وهذا ما خول لهم ممارسة النشاط التجاري مع الأوروبيين بشكل مباشر،وقد كان تعامل هؤلاء التجار مع التجار الفرنسيين قائم على الثقة والأمانة، حيث كانت عملية البيع والشراء تتم دون ضمان باستثناء الوعد القائم بين الطرفين، وأحيانا تحدث مشاكل يتسبب فيها المترجم الذي لايوضح بدقة نية الطرفين في التعامل ، إضافة إلى هذا فقد كان التجار الفرنسيون يقدمون بضاعة تقدر بألفين أو ثلاثة آلاف قرش إلى بعض التجار من الأهالي، الذين يصلون إلى المدينة وأغلبهم غير معروفين[1].

كما أدت الشركات الفرنسية دورا كبيرا في توغل التجار الفرنسيين في البلاد التونسية، وارتبطوا ببعض القبائل في الشمال الغربي، وبعضهم تجاوز هذا بالتحالف مع السلطة فمنحت امتيازات تجارية كبيرة داخل البلاد التونسية مقابل خدمات للباي ومن أبرزهم"جوزيف إتيان فامان".

4-1 دور فامان (Joseph. Etienne.famin) التجاري:

عمل " فامان"، منذ بلوغه مع أبيه في الوكالة التجارية الأفريقية بمرسيليا، ثم توجه إلى تونس ليستقر فيها سنة 1789م؛ ويصبح تاجرا تابعا لهذه الوكالة، كما عرف بمؤهلاته ومعرفته لعدة لغات مما أكسبه ودّ الباي، الذي يبحث عن الطرق التي تمكنه من إثراء تجارته فجعله مستشاره الخاص[2].

وقد ساهم هذا التاجر في إبرام صفقة تجارية ناجحة بين تونس فرنسا أواخر سنة 1795م. ثم عينه الباي المفاوض الرسمي له؛ أثناء عقد المعاهدات مع الدول الأوربية. فكان السبب في عقد بعضها، مثل المعاهدة التي تمت بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأخيرة طلبت منه عن طريق القنصل الأمريكي بالجزائر السيد "جويل بارلو(Joel Barlow) بالتوسط لعقد معاهدة مع

---

(1) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص ص 64،63.

(2) De. G. R .Henry: **Etienne Famin et Son Vole Diplomatique A Tunis**, in R T, Tunis 1905 , N0 12, pp 177- 181 .

تونس، فنجح "فامان" في عقد هذه المعاهدة 1184هـ/1795م، ومقابل ذلك تم تكليفه برعاية المصالح الأمريكية بتونس من سنة 1796م إلى غاية 1799م، وهذا ما أفقده الجنسية الفرنسية وجميع حقوقه التي استعادها فقط في 3 نوفمبر 1802م(1).

ورغم ما قيل عنه من طرف الفرنسيين بأنه رجل أعمال مشكوك فيه؛ بسبب المساعي التي بذلها لتحقيق السلام بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية ، والذي يتعارض مع المصالح الفرنسية بتونس. إلا أنه لقب بنائب الأمة الفرنسية بتونس(2).

5- دور القبائل المخزنية التجاري:

تقوم التجارة البرية في حدود المجال الترابي الذي تؤمنه القبائل المخزنية، التي تتردد على الأسواق الريفية، وهي نقط الالتقاء الحقيقية في الأيام المعتادة، وذلك لبيع ومقايضة منتوجات الأرض أو صناعتها، وتلتقي هذه القوافل من مختلف الأماكن كباجة، والقيروان، وقفصة، وتوزر من الجنوب(3). وتقوم هذه القبائل بتنشيط الدورة الاقتصادية ، لاسيما أثناء وقت خروج المحلة، فنجد دور قبيلة جلاص في سهل القيروان هاما جدا، حيث تساهم بمنتوجاتها الفلاحية في تنشيط الأسواق الأسبوعية أثناء قدوم محلة الشتاء إلى القيروان(4)،وبقدوم محلة الصيف إلى بلاد باجة تشهد المدينة حركة استثنائية، حيث تصبح محط أنظار كل المناطق الشمالية ، وخاصة التجار، حيث تشتد الحركة التجارية خاصة بسوق بوسديرة ، وبمغادرة المحلة تنغلق المدينة داخل أسوارها، وتبقى المحلة بباجة لمدة أربعين يوما تقريبا(5).

ومن بين التعاملات التي تتم أثناء خروج محلة الصيف يقوم أصحاب الحرف باكتراء خيم السوق، ويعطي المؤلف مثلا عن الخياط، الذي يشتغل ليل نهار من كثرة الخياطة، فما يتحصل عليه من مال يرسله إلى عياله لاكتيال قفيزا من القمح ، وكان سعره آنذاك مابين (8-10) ريالات، ثم يرسل إليهم شحم البقر يشتريه بثمن بخس، ثم يرسل إليهم الدراهم لشراء لحم البقر القديد ، ويشتري الزيت، ومن هنا يتضح لنا أن الأهالي يتوجهون لهذا السوق لشراء عولة العام، وهذا ما

(1) F, Caroni: **Etienne Famin (1795 – 1802)**, in R T, Tunis 1916, N0 114, p 181.

(2) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 60.

(3) المختار باي: المرجع السابق، ص ص 439، 440.

(4) نبيهة السلطاني، **ردود فعل آهل القيروان**...، المرجع السابق، ص 59.

(5) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، ص ص 425،423.

يجعل المحلة تمكث في السوق بوسديرة لقرابة الشهرين ، حتى يتسنى للناس البيع والشراء، حتى يأتي الأمر من الباي بمغادرة المحلة، حيث تقصد باجة في ذلك اليوم، ثم تعود إلى تونس، وتبقى محلة زواوة في سوق بوسديرة إلى آخر يوم، حتى تتفرق الناس، بأمر من الباي ، وعند الرجوع يشتري الناس من المحلة، ويدخل الباي قصر باردوا للفصل في الخصومات والجميع آمن على رزقه[1].

كما ساهمت القبائل الطرفية، في تأمين تجارة البر بحكم توافدها على الأسواق الداخلية بالأيالة لبيع أو مقايضة منتوجات الأرض أو الحرف المصنوعة ، أو انتظار المواد التي تقدم بها المحلة نحو باجة أو القيروان ، كما تقوم هذه القبائل بنقل الحبوب إلى المراكز التجارية الفرنسية برأس نيقرو وطبرقة[2].

ب–تجارة القوافل:

لقد ارتبطت أغلب مدن تونس مثل سوسة، وقفصة، ونفطة بالتبادل التجاري المحلي عن طريق القوافل التجارية ،فمدينة تونس كانت بمثابة محطة مهمة لقافلة المغرب القادمة من فاس، والتي تصل إليها بعد ثلاثة أشهر بعد أن تمر على تلمسان، والجزائر، وقسنطينة [3]، وتعرف بقافلة المغاربة تجلب معها الصبغة، والنقود الذهبية، والبرانس، والنحاس، وتأخذ معها من تونس عدة مصنوعات مثل الشواشي ، وفي عهد "حمودة باشا" كانت المغرب تستورد صبغة القرمز، وتجلب لها الحرير[4]. كما تتوجه إلى تونس قافلة من قسنطينة[5]، ويشير "رشاد الإمام" إلى عدد كبير من القوافل لكنها ضعيفة مقارنة بالأخرى، لكنها تعتبر الأهم نظرا لاستمراريتها تحمل معها كميات مهمة من الشمع والجلود المجففة وقطعان المواشي والغنم والأبقار والتي قدرت قيمتها سنة 1806م / 1221هـ بعشرة آلاف قرش اسباني، وتحصل في مقابلها على حمولات من الشاشية، والأقمشة والتوابل، والحبوب وغيرها[6]، كما أن هذا التبادل ساهم في انتشار العملة التونسية في بايليك الشرق[7].

---

(1) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص ص 41، 42.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 439.

(3) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 39.

(4) رشاد الامام : المرجع السابق، ص 301.

(5) ويقول المختار باي في هذا الصدد أنه تنتقل بين إيالتي تونس والجزائر خمس قوافل. ينظر: مختار باي: المرجع السابق ، ص 439. وللاطلاع أكثر ينظر: محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792– 1830**،ط 2، م. و. ك، الجزائر 1984، ص159.

(6) رشاد الامام : المرجع السابق، ص 301.

(7) أحميدة عميراوي: **علاقات بايليك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث قسنطينة 2002، ص 34.

بالإضافة إلى قافلتين من فزان نحو تونس محملة بالعبيد، والذهب، وتعود بالتوابل وخيوط القطن وقلائد من المرجان...الخ، ونفائس المصنوعات من البندقية (1)،ومن مكة تصل قافلتان محملة بعدة سلع مثل القهوة والنسيج الرفيع وتحمل الشاشية والمرجان وغيرها (2)، وتعتبر منطقة غدامس مركز تجاري هام لتجارة القوافل الرابطة بين أيالة تونس وأفريقيا جنوب الصحراء (3)، وخاصة القادمة من السنغال، حيث تخرج مرتين في السنة باتجاه غدامس، على الحدود الطرابلسية التونسية، وتكون محملة بالعبيد والذهب، وتعود محملة بالسلع الفرنسية، والورق، ومرايا البندقية وأسلاك الحديد، والحلي، والمرجان، كما ساهمت غدامس في ربط البلاد التونسية بمدينة تمبكتو بمالي، ومدينة كانو النيجيرية(4).

وتعتبر تجارة القوافل مع أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق غدامس أو أيالة الجزائر مهمة جدا لخزينة الدولة، وخاصة خلال القرن الثامن عشر ،كون أن هذه القوافل محملة بالذهب في ظل سيطرت دايات الجزائر على الذهب التونسي، بعد إعادة أبناء "حسين بن علي " للسلطة، كما أن هذه القوافل محملة بالعبيد أو ما يعرف بالشوشان، وتعود هذه القوافل محملة بالكتان، والحرير الخام والمنسوجات، والجلود الجاهزة و لصناعة الأحذية، والبقوليات، والصبائغ(4).

وقد كانت هذه القوافل تماثل قوافل أيالة الجزئر من حيث الأهمية، وخاصة في عهد "حمودة باشا"،حيث تصل إلى تونس خمس أو ست قوافل سنويا تجلب العبيد من مختلف البلدان الأفريقية، وريش النعام، والعاج، والصمغ، وهذه المواد ساهمت في ربح التجار التونسيين، وكانت القافلة تستغرق مابين الشهرين والخمسة أشهر للوصول إلى تونس (5).

لقد تأثرت حركة التجارة بالوضع الداخلي في البلاد التونسية، فنجدها تنتعش في بداية حكم "حسين بن علي" لكنها تعرف مرحلة ركود خلال الفتنة الباشية، لتستعيد نشاطها وبقوة بعد عودة الحسينيين للحكم، وخاصة في عهد"حمودة باشا" إذن كيف أثرت الفتنة على الحراك التجاري؟.

---

(1) مختار باي: المرجع السابق، ص 439.

(2) أندريه بيسيونال: المصدر السابق، ص 63.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 440.

(4) نفسه.

(4) صالح بوسليم وعبد القادر علوان: **تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني**، في م. ح. م، مج 12، ع13، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية، سيدي بلعباس، الجزائر 2017، ص ص 145، 150.

(5) رشاد الامام: المرجع السابق ، ص ص 303، 304.

ج-أثر الفتنة الباشية على التجارة:

عانت التجارة من الحرب الأهلية التي عاثت فسادا في الأرض، بحيث توقفت قوافل الحجيج وقوافل الجريد نشاطها، وانسحب التجار المتعهدين للتجارة إلى الشرق، وصارت تجارة الجلود لا تغطي نصف الكمية المعهودة، وخفت مصانع الشاشية من إنتاجها، وقل الشمع بسبب تدمير خلايا النحل، وتم تخريب الأرياف فتوقف الناس عن جزّ الأغنام فقل الصوف وارتفعت أسعاره ،وقل نشاط الموانئ باستثناء ميناء سوسة، الذي بقي يقوم بحركة تجارية قليلة تتعلق بتجارة الزيت[1].

رابعا-الأسواق ودورها الاقتصادي والاجتماعي:

تميزت أيالة تونس بالتنوع الكبير في الأسواق، وهذا راجع لارتباط النشاط أو السلع المتاجر بها باسم الأسواق، وهي ظاهرة لم تختص بها البلاد التونسية فقط، وإنما البلاد المغاربية عموما، وما يلاحظ على هذه الأسواق أنها انقسمت إلى قسمين، فالقسم الأول خاص بالحواضر وعلى رأسها مدينة تونس، والقيروان وقفصة،وهي أسواق يومية، أما القسم الثاني مرتبط بالأسواق في الأرياف وهي مرتبطة أكثر بوقت خروج المحلة.

أ-الأسواق بالمدينة:

مارس تجار الحاضرة نشاطهم في ما يعرف بالفنادق، ثم أعطوها مفهوم الأسواق، فقد ورد فندق الزبيب ، وأصبح يعرف في نهاية القرن الثامن عشر بفندق الترك بسوق الزندانية، وهناك فندق الفحم والزيت وفندق العسل وغيرها ، وهناك أنواع من الفنادق يستعمل لأغراض عديدة، إذ يتخذ مبيتا للدواب ، ويشتمل على غرف للسكن، ويحتوي على مطامير لتخزين الحبوب، ومن أهم هذه الفنادق، الفندق الذي أوقفه "علي باشا" على مدرسته، ويشتمل على 22 غرفة، ومكان معد للدواب، وأربعة مطامر معدة لخزن الطعام[2]، ومن أبرز هذه الأسواق بالحاضرة تونس:

1-سوق الشواشي:

يعتبر من أهم أسواق مدينة تونس، نظرا للرواج الذي عرفته هذه الصناعة، حيث يجلب إليه التجار المحليين والأجانب، كما برز فيه دور الأندلسيين بشكل كبير، نظرا لنشاطهم وتميزهم بحس مدني وتقاليد حضارية عريقة فنشطوا هذه التجارة[3]، كما ساهمت السلطة في تنظيم هذا السوق عن

---

(1) مختار باي: المرجع السابق، ص 439.

(2) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص ص 249، 250.

(3) مصطفى التواتي: المرجع السابق، ص 11.

طريق تعيين مراقبين له، ليشهد السوق اتساعا في عهد "حمودة باشا"، حيث قام بإنشاء سوقين السوق الصغير، و الكبير، و كان الشواشين أهم الجماعات التي تمارس نشاطا تجاريا مربحا، وكانت حكرا على مدينة تونس [1]. إن هذا التميز الذي حظيت به مدينة تونس ساهم في ارتقاء متعاطي صناعة وتجارة الشاشية، واحتلالهم مرتبة مهمة ضمن تراتبية المجتمع الحضري.

2-سوق البلاغجية:

أسّست هذه السوق من قبل "علي باي" 1768م، وكانت تختص في صنع البليغة والكندرة وأغلبها من صفاقس وسوسة [2]، وتقع بالقرب من سوق العطارين خارج باب المنارة ، وهو معروف بتسميات أخرى مثل سوق السبابطية، و سوق الشبارلية، وسوق الخفيين، وسوق البشامقية، وعندما تتم عملية البيع للأحذية فإن الباقي يرجع ويباع بالمزاد العلني أو ما يعرف بالحلقة[3] .

3-سوق السكاجين:

كانت هذه السوق في البلاد التونسية منذ العهد الحفصي، وتم تجديدها في عهد الباي "حسين بن علي"،وعرفت بصنع السروج ولوازم الفروسية[4].

4-سوق الباي:

بعدما استطاع "حمودة باشا" إحياء الصناعة المحلية، بدأ يهتم بتوسيع دائرة التاجر التونسي داخليا، حيث بدأ ببناء سوق جديدة عرفت باسم "سواق الباي" مختصة في تجارة السجادة والأقمشة الحريرية وتباع فيها الأقمشة الصوفية [5]، ويعتبر هذا السوق من أحسن أسواق تونس من حيث الموقع وكبر الحجم[6]، وأمر الباي بتنظيم الأسواق القديمة، وإزالة المصاطب من أمام الدكاكين، والتي كانت تعيق حركة الناس؛ فأصدر بشأن ذلك قرار مفاده: «...كل من يتأخر عن إزالة المصاب يهدم عليه دكانه غصبا، ويلزمه أجر الهادم ... »[7].

---

(1) حفيظة بوقمطاس: المرجع السابق، ص 107.

(2) نفسه، ص 108.

(3) أحمد قاسم: المرجع السابق، ص ص 260، 278.

(4) حفيظة بوقمطاس: المرجع السابق، ص 109.

(5) عمر الركباني: **خلاصة التاريخ التونسي**، ط3، مطبعة النهضة، تونس 1946، ص 136.

(6) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص 85.

(7) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 48.

5-سوق السلاح:

يعرف بسوق الجرابة، يوجد خارج باب الجديد، إضافة إلى سوق الزنايدية، وسوق السرايرية وسوق السكاجين (سكاج السيوف) .

6- سوق مواد البناء:

ظهرت أسواق لبيع مواد البناء فقد انتشرت مصانع الجير والجبس والأجر، والأفران حول مدينة تونس، وأسواق اللوح .

7-سوق الصوف:

أما نشاط الصناعات الصوفية، فهي متنوعة، وما يبرز ذلك الأسواق المتعددة المتعلقة بهذه المادة فنجد سوق الصوافين بباب المنارة ، وسوق الصوف وسوق الطعمة بباب الجزيرة وسوق الغزل وسوق اللفة وسوق البرانسية.

8- سوق الدباغين:

نظرا لتوفر حرفة معالجة الجلود نشات سوق الدباغين داخل باب قرطاجنة ، وفي عهد "حسين بن علي" بنى ديار اخرى للدباغة خارج باب البحر[1].

ب-أسواق متنوعة:

أقيم للمرأة منشآت لتلبية حاجياتها من اللباس والزينة مثل سوق القوافي، وهي غطاء للراس مطرز، وسوق البركة وسوق الصاغة، وسوق العطارين قرب جامع الزيتونة ،الذي عرف شهرة كبيرة وسوق المرجان بنهج الحارة سيطر عليه اليهود، وهناك اسواق توفر ما يحتاجه البيت مثل سوق الكتاتنية داخل سوق الربع، والغرابليين، والفخاخرية بباب السويقة، وسوق النحاس وسط المدينة، وسوق الزيت بدرب الرحبة بباب السويقة، وسوق الخضاريين والمحمصيين داخل المدينة، وسوق الحوت، وفندق العسل، وفندق الفول، وفندق التين، وفندق الزبيب ، وسوق الدخان بسوق الكبابجية[2] .

ج-أسواق دواخل البلاد:

تعتبر هذه الأسواق مصدر دخل للسلطة على غرار أسواق الحواضر، ويبدوا أن هذه الأسواق قد جلبت اهتمام السلطة أكثر، كونها متعلقة بعملية جباية الضرائب من جهة، وعلاقة السلطة

---

(1) أحمد قاسم: **مدينة تونس في العهد العثماني**...، المرجع السابق، ص ص 278، 283.

(2) نفسه، ص ص 280، 282.

بالمجتمع المحلي من جهة أخرى، إذن كيف تحكّمت السلطة في تسيير هذه الأسواق أو الإ شراف عليها؟

1-سيطرت الدولة على مجال المبادلات الداخلية سوق بوسديرة:

إن تأمين العولة بالنسبة للأهالي مسألة حياتية، وكانت هذه الأسواق مهددة بعدة أخطار نظرا لعدد الأفراد الوافدون عليها ، لذا كان لزام أن يتم تامين هذه الأسواق، وذلك باللجوء إلى قوى محايدة، وهي إما اللجوء إلى المرابطين كما كان موجودا في تونس خلال القرن السادس عشر ، حيث كان سوق بوسديرة مرتبطا بزاوية سيدي بوسديرة، أو اللجوء إلى السلطة المركزية ، وهذا ما تم في البلاد التونسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أي في عهد المراديين ثم الحسينيين. حيث كانت هذه الأسواق، مثل سوق بوسديرة، وسوق توزر لا تقام إلى أثناء قدوم المحلة المكلفة بجمع الضرائب، وعندما تنهي مهمتها تستقر لمدة شهرين حتى تشرف على إقامة السوق ويتبادل الناس وهم في مأمن، وعليه فإن إخضاع نشاط القبائل لمراقبة وحماية السلطة جعلهم يفقدون استقلاليتهم لصالح السلطة، وهذا مادعم النفوذ المركزي للسيطرة على دواخل البلاد [1].

2-سوق ماطر لضرب الشركات الأوربية:

قام "علي باشا" بإنشاء سوق ماطر، ومنحت كالتزام لقائد ماطر مقابل مائة دينار يدفعها للبايليك، وهذا من أجل تسهيل عملية التبادل مع سكان جبل مقعد، و استقطابهم نحو السوق عوض التفافهم حول الشركات التجارية في تامكرت ، كما أن السلطة استفادت من التعامل مع أهل جبال مقعد بحكم امتلاكهم للريالات الأجنبية، نتيجة تعاملهم مع التجار الأجانب، وأصبحت بذلك السوق مركز للمحلة[2] .

3- سوق زمالة الرقبة:

يعود تأسيسه إلى العهد المرادي، و يقع بالقرب من وادي ميلز، وتتوافد عليه القبائل الحدودية التونسية والجزائرية وتجارته مرتبطة بسوق القالة وبالتجارة البحرية [3]،حيث تقيم المجموعات القبلية في الشمال الغربي علاقات تجارية مع المراكز التجارية الأوربية القريبة منها مثل طبرقة التي استقر بها الجنويين لصيد المرجان، والمتاجرة بالمنتجات الفلاحية، ومحطة رأس نيقرو أو الرأس الأسود، التي استقر بها الفرنسيون للتجارة بالحبوب، لكن الباي"علي باشا"تمكن من استرجاعها كما اشرنا سابقا

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص ص 60، 65.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، ص 419.

(3) نفسه: ص 432.

وهذا من أجل أن تكون عملية المبادلة التجارة داخل مدينة تونس وتحت مراقبته[1].

4-سوق الجريد بتوزر:

تقع بجنوب البلاد، وكانت التجارة تنتعش بها أثناء عودة محلة الشتاء،بسبب ما تحمله من زيوت وأقمشة صوفية، ويمتد النشاط التجاري على طول طريق محلة الشتاء، وخاصة في وسط الأيالة إلى غاية مدينة تونس، وقد ساهم سوق الجريد بتوزر بدفع النشاط التجاري من طرف القبائل المخزنية مثل دريد المسيطرة على تجارة القوافل بين توزر والقيروان[2] .

5- أهمية سوق بوسديرة في التبادل التجاري الداخلي والخارجي:

ساهم الحسينيون في جعل السوق مركزا كبير تتوجه له القبائل المنتجة للحبوب، وتصل إليه قوافل دريد المحملة بالمنسوجات، والتمور والمواد المجلوبة من الجريد والصحراء ، وكانت المحلة بقدومها إلى السوق أشبه بالقافلة التجارية ، بحكم ممارسة الجند للتجارة عن طريق المواد العينية التي تمنحها لهم السلطة كالعوايد[3].

6-البضائع المعروضة في سوق بوسديرة :

يتم بيع البقر المتأتية من القبائل الجبلية مثل قبائل الشيحية، وماكنة، ووشتاتة ، أو التي يرسلها باي قسنطينة لبيعها، وغالبا ما يحصل المرازقية على هذه الأبقار كرواتب، ويتم بيعها في سوق بوسديرة ، وتميزت بسعرها المنخفض بسبب كثرة العرض، إضافة إلى السمن والحبوب و الأقمشة الصوفية القادمة من الجريد ، ومواد متنوعة مجلوبة من أسواق مدينة تونس، كما نجد بضائع مجلوبة تامكرت وطبرقة،سواء محلية أو جلبها التجار الأوربيين[4].

وبهذا يتضح أن سوق بوسديرة يعتبر أهم تظاهرة تجارية بحكم ارتباطها بكل الأسواق القريبة والبعيدة من المركز،وهذا راجع إلى موقعها في سهل واد مجردة الذي يمثل ملتقى القوافل التجارية التي تشرف عليها القبائل المخزنية، بالإضافة إلى ارتباط السوق بالمراكز التجارية الأوربية، حيث كانت بعض القبائل تعمل على نقل الحبوب من السوق نحو هذه المراكز وهذا ما سنعرضه لاحقا .

---

(1) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 20.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، ص 458.

(3) نفسه: ص ص 425، 429.

(4) نفسه، ص 429.

خامسا–احتكار السلطة التجارة الخارجية:

لقد ساهم الحسينيون طيلة القرن الثامن عشر ميلادي، في تفعيل التجارة الخارجية، والجنوح للسلم مع دول غرب أوربا المتوسطية، في أغلب الفترات، وهذا راجع لعدة عوامل فرضتها الظرفية المتوسطية لعل أبرزها تراجع المداخيل المتأتية من تعاطي نشاط القرصنة، وطبيعة النظام الحسيني الذي حاول استغلال فوائض الإنتاج الداخلي لتصديره لإنعاش خزينة الدولة، ضف إلى ذلك بروز رجالات البلاط الذين دعموا هذا التوجه، وخاصة المماليك الذين اعتمد عليهم الحسينيون، وقد نضيف عاملا آخر، وهو حاجة دول غرب أوربا المتوسطية لهذا السلم مع البلاد التونسية في ظل المعطيات والظروف التي مرت بها وخاصة نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة للبلاد التونسية، ثم تليها بعض الدويلات الايطالية، وبداية من منتصف القرن الثامن عشر تقوم انجلترا في مزاحمة فرنسا على الامتيازات في تونس، وعلى العموم الخوض في حيثيات العلاقات أمر متشعب وتكتنفه الكثير من الجزئيات التي لايمكن تجاوزها، إلا أن الملاحظ بشكل عام أن التجارة الخارجية لأيالة تونس انتعشت، خاصة في عهد "حمودة باشا"، ولعب أصحاب السياسة والمال دورا كبيرا، وعليه نتساءل: ماهي الأطراف المشاركة في تفعيل التجارة الخارجية وخاصة مع فرنسا؟ وهل استفاد الأهالي منها؟.

أ–دور الحسينيون في تفعيل التجارة الخارجية:

عرف عهد"حسين بن علي" نشاطا اقتصاديا كبيرا، حيث ازدهرت التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير زيت الزيتون، والقمح والصوف والجلد والشمع والتمر، وأبدى رغبته في إقامة علاقات طيبة مع فرنسا، لكن استمرار نشاط القرصنة التونسية ضد السفن التجارية الفرنسية حال دون تحقيق ذلك [(1)]. إضافة إلى محاولة الشركة التجارية الفرنسية لخرق بعض بنود الاتفاقية [(2)]، التي حصلت الشركة بموجبها على امتياز صيد المرجان في جزيرة طبرقة سنة 1121هـ/ 1710م[(3)]، وتم تجديد معاهدة الصلح عن طريق "دونيس دوسولت"(Denis du sault)، مبعوث الملك الفرنسي

---

(1) Abel Clarin De Larive: **Histoire Générale de La Tunis Depuis L'an 1590 avant jusqu' en 1883**, Paris 1883, pp 324**,** 326.

(2) وهذا ما اضطر الباي لاستعمال القوة مما جعل القنصل، والتجار الفرنسيون إلى القبول بالدفع، لكن الأمر استعصى عليهم فيما بعد، مما جعل حكومة فرنسا ترسل أسطولا صغيرا للتفاوض مع الباي. ينظر: ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 168.

(3) نفسه، ص 167.

لويس الخامس عشر[1] في 1132هـ/ 20 فيفري 1720م[2].

إن التوجه نحو علاقات السلم انتعش التجارة الخارجية نظرا لتوفر المادة الأولية المستعملة في صناعة الشاشية الموجه للتصدير، وكذا تصدير القمح والجلود والشمع العسلي والإسفنج والتمر، مما أدى إلى ارتفاع عدد التجار الأجانب بتونس، لكن المشكل الوحيد الذي كان يعيق هذه التجارة هو الاحتكار الذي مارسه "حسين بن علي"، وخص نفسه ببيع البضائع بأثمان باهضة[3].

ب-التجارة الخارجية في العهد الباشي(1153- 1169هـ/ 1740- 1756م):

إن اهتمام "علي باشا" بنشاط البحرية التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لمداخيل تونس؛ حتم عليه ضرب مصالح فرنسا التجارية بتونس ، ولذلك طلب من القنصل الفرنسي أن يقبل يده كلما دخل عليه في القصر مثلما يفعل القناصل الأوربيين الآخرين ، وقام الباي بمحاصرة الفندق الفرنسي وهدد القنصل بالانصياع لأوامره وفي سنة 1153هـ/ 14 ماي 1740م، انحنى القنصل لتقبيل يد الباي، هذا جعل فرنسا تصدر أمرا لقنصلها تطلب منه مغادرة تونس[4].

كما اكتشف الباي قضية التفاوض بين الشركة الفرنسية(compagnie Royale D'Afrique)[5] وأحد أفراد أسرة لوميلليني "جاك دي لوميلليني"، حول إمكانية تخلي هذه الأسرة عن جزيرة طبرقة لصالح الشركة، فاحتجز الباي مدير الشركة الفرنسية بالرأس الأسود، والذي يدعى " فوقاس " (Fougasse)، فأرسل جنوده بقيادة ابنه "يونس" في سنة 1154هـ/ 1741م، الذي قام بهدم القرية وأسر جميع الجنويين المقيمين بالجزيرة[6]، ثم توجه إلى جزيرة تامكرت التي كان بها مركز تجاري

---

(1) اعتلى الملك في فرنسا وعمره أربع عشرة سنة، وامتد حكمه لمدة تسعة وخمسين سنة من1715الى 1774م، ومن أبرز أعماله انتصاره على الانجليز في حرب السبع سنوات. ينظر: المزاري بن عودة: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا**، تحقيق يحي بوعزيز، 2ج، ط 1، دار البصائر، الجزائر 2007، ج 2، ص71.

(2) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 169.

(3) شارل أندري جوليان: **تاريخ أفريقيا الشمالية** ، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر 1985، ص 279.

(4) Jules Ferry: Op.cit. p p161, 162.

(5) بموجب المرسوم الملكي الفرنسي في فيفري 1741م؛ تكونت الشركة الملكية لأفريقيا لتحل مكان الشركة التجارية الفرنسية التي لعبت دورا هاما في تصدير المنتجات الزراعية لتونس، بفضل علاقاتها مع بعض الوسطاء التجاريين المحليين، وفي سنة 1793م، حلت محلها وكالة افريقيا. ينظر: لمنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج 2، القرصنة الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص 389.

(6) محمد الباجي المسعودي: المصدر السابق، ص 123.

للفرنسيين؛ الذين لم يكن لديهم قدرة على قتاله فاستسلموا ثم قادهم إلى منزل القنصل الفرنسي بتونس، بعدما استحوذ على كل ممتلكاتهم[1].

وعليه يمكن القول، أن الباي عرف بنزعته الاستقلالية، حيث حاول أن يقلل من نفوذ القناصل الأوربيين و التجار خاصة الفرنسيين، ويثبت لهم أنه سيدا في بلاده، لذا أضر كثيرا بالمصالح التجارية.

ج-انتعاش التجارة في عهد "علي باي"(1172- 1196هـ/1759- 1782م):

شهد عهده انتعاشا في الوضع الاقتصادي فزاد الإنتاج، والاستهلاك وارتفع حجم التجارة، وخاصة في الفترة الممتدة مابين (1765-1775م)[2].لكن الباي ورث وضعا اقتصاديا متدهورا بسبب مخلفات الفتنة الباشية، فقد تضرر وضع الخزينة العامة التونسية، أقلق مسؤولي الغرفة التجارية بمرسيليا فأصدرت قرارا يقضي برفع الرسوم الإضافية إلى 3 %، فوافق عليه التجار الفرنسيون بتونس في سنة 1174هـ/ جويلية 1760م، لكن هذه الزيادة شلت جميع المعاملات، والصفقات التجارية بسبب ارتفاع الأسعار، وبرزت منافسة الدول الأوربية بشدة للتجارة الفرنسية بتونس، ولولا الأرباح السابقة للتجار الفرنسيين لما قدروا على مواجهة هذه العوائق، وعليه تقرر التخلص من ديون فرنسا بالأيالة قبل عام 1764م، وتخفيض الرسوم إلى 1%، فلم تقدر الدول الأوربية المنافسة وإلحاق الضرر بها، نظرا للتنسيق الكبير بين التجار الفرنسيين إلى درجة تقاسم الأرباح وتجنب المنافسة بينهم، حفاظا على استقرار الأسعار بالموانئ التونسية[3].

إن حسن الوفاق بين البلدين كان قائما على أساس المصالح التجارية لفرنسا بتونس، وما زاده دعما هو تفوق الطرف المسالم في البلاط التونسي، والذي تزعمه "مصطفى خوجة "، أكثر الوزراء تأثيرا في السياسة الخارجية، وأشدهم ارتباطا بالمصالح الفرنسية. ويمكن تفسير سياسة "علي باي"، ورجال دولته المقربين، كالوزير"مصطفى خوجة" والوزير الكاتب" حمودة بن عبد العزيز" بتغلغل الرأسمالية الأوربية داخل البلاد التونسية، وتكامل مصالحها مع مصالح رجال البلاط، وخاصة

(1) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ورقة 197، وجه.

(2) محمد الهادي الشريف: **ما يجب أن يعرف** ...، المرجع السابق، ص 92.

(3) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 222، 223.

المماليك الذين ساهموا في تفعيل العلاقات التجارية الخارجية على نطاق واسع [1].

وقد قام الباي "حمودة باشا" بتنشيط التجارة في الداخل والخارج، وذلك بالحد من تزايد نفوذ التجار الأجانب داخل البلاد التونسية، وتعين وسطاء تجاريين تونسيين ،كما فتح المجال للطبقة الحاكمة؛ وأقرباء الباي للدخول في عالم التجارة كالوزير "صاحب الطابع"،الذي احكم سيطرته على صادرات الإيالة[2]. ونجح في ربط علاقات وطيدة مع بعض التجار الفرنسيين[3].

ومن مظاهر سياسته تجنبه الدخول في النزاعات القائمة بين الدول الأوربية بإعلانه الحياد التام، كما قام بإعطاء ترخيص لتصدير المنتجات التونسية إلى جميع الدول الأوربية، حتى لو كانت معادية لتونس[4]، وجعل الريال الاسباني البياستر (Piastre)، والفرنك الفرنسي العملتين المعتمدتين في التعامل التجاري مع غالبية الدول ليتجنب الخلافات في تقدير العملة، كما حافظ على أمن التجار الأجانب ببلاده؛ ومثال ذلك حمايته للتجار الفرنسيين وممتلكاتهم أثناء القطيعة مع فرنسا بسبب حملة نابليون على مصر 1789م[5].

إضافة إلى هذا قام الباي بعقد معاهدة جديدة مع فرنسا سنة 1802م، جاء في بندها الأول تجديد المعاهدات السابقة وخاصة معاهدة 1742م، وتضمن البند الثاني محافظة فرنسا على جميع امتيازاتها في الأيالة التونسية التي كانت تحظى بها [6]. وهذا يبين لنا أن في الوقت الذي كانت الايالات العثمانية تقاطع فرنسا بسبب الحملة على مصر، كانت أيالة تونس تسعى لتفعيل الامتيازات التجارية الفرنسية.

د–طبيعة الصادرات والواردات:

إن التجارة في موانئ تونس صعبة بسبب الرسوم المفروضة على السلع المستوردة من أوربا والتي يستفيد منها الباي وأعضاء الديوان. كما يؤدي الوسطاء التجاريون التونسيون دورا كبيرا في رفع أسعار البضائع التونسية الموجهة للتصدير بسبب احتكارهم لها، فيضطر التاجر الأوربي للشراء بالسعر الذي يحدده هؤلاء الوسطاء التجاريين، ولعل أبرز الصادرات التونسية تتمثل في:

---

(1) لوسات فلنزي: المرجع السابق، ص 84.

(2) Khalifa Chater: Op.cit, p 32 .

(3) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج3، ص 26.

(4) رسالة "هيركولي"" Herculai " إلى حكومته 22 جوان 1795. أنظر: أ. بلانتي: المصدر السابق، ص 28.

(5) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في المجال التجاري**، في م. ت. م، جويلية 1976، عدد 6، ص 74.

(6) دفتر خط همايون: عدد 14081، تاريخ 1216هـ/ 1802م. للاطلاع على باقي بنود المعاهدة ينظر: الملحق رقم15.

1- الصادرات:

1-1 القمح: يمثل المادة الأساسية في صادرات تونس، ومصدره منطقة باجه وسفوح جبال الرأس الأسود. ثمنه غير مستقر حيث تتحكم فيه الوفرة أو الندرة للمحصول، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، إن كانت في حالة الحرب أو السلم.بالإضافة إلى نوعية القمح وتكلفة النقل التي ترتفع عندما يكون إنتاجه داخل البلاد، وفي بعض الأوقات يرتفع سعر القمح بسبب ارتفاع عدد البواخر الأوربية التي تأتي لشحنه، والتي تأبى أن ترجع فارغة إلى بلدانها.

1-2 الزيت: تعتبر منطقة سوسة أهم منتج له، يشحن الزيت في أواني فخارية لدول المشرق، وفي براميل للدول الأوربية.

1-3 الجلود: يتحكم في تصديرها اليهود بتونس وبيعه للتجار الأوربيين؛ باستثناء الجلود المدبوغة التي تصدر إلى ميناء ليفورنو، وأحيانا يتوقف إنتاج الجلود بسبب توجه عماله إلى حمل السلاح في حالة الحرب(1).

1-4 الشاشية: عرفت شهرة كبيرة خاصة في العالم الإسلامي، وهي أغلى من شاشية مرسيليا. وتستقطب هذه الصناعة عددا كبيرا من العمال، وتعتمد على مادة الصوف الرقيق الذي يستورد من أسبانيا. وأغلب مصانع الشاشية موجودة في منطقة زغوان. ويتم تصدير الشاشية في شكل مجموعات كل مجموعة تضم اثني عشر قبعة.

1-5 الخيول: إذا كان البحث عليها صعب فإن البحث عن الخيول الجيدة أصعب، وأغلب الخيول الجيدة تجلب من المرتفعات الغربية لتونس على الحدود مع الجزائر،و يتم تصديرها إلى فرنسا بوجه خاص، لكن أغلب السفن لا ترغب في حمل الخيول(2).

1-6 الصوف: تحتكر تجارته الطبقة الحاكمة، ويتم تصديره إلى مرسيليا.

2- الواردات:

2-1 القماش الصوفي: يتورد هذا النوع من القماش من انجلترا وهولندا.

2-2 الصوف الاسباني: تتميز بأنها الرقيقة تستعمل خصيصا في صنع الشاشية. وقد لعب التجار اليهود بتونس دورا كبيرا في جلب هذه الأصواف،كما ساهمت مرسيليا في عملية النقل من إسبانيا

---

(1) Pierre Grandchamp: **Etudes D'histoire Tunisienne XVIII- XXème Siècle**, Presses, Universitaires De France 1966, Vol VI , PP 104, 105.

(2) Ibid, p105.

إلى تونس، وكان ذلك قبل عقد معاهدة الصلح بين تونس وإسبانيا سنة 1791م[1]. ومع تجارة الصوف انتعشت تجارة الأصبغة[2].

3-2 الورق: تستورد من ليفورنو نوعية خاصة تستعمل في لف الشاشية.

إضافة إلى هذه المواد فإن تونس تستورد عدة مواد أخرى كالحرير والتبغ والخشب والعقاقير[3].

هـ- احتكار السلطة للتجارة الخارجية:

أدت الطبقة الحاكمة دورا في التجارة الخارجية، وهذا راجع لسببين هما:

أولا- مثلت هذه الفئة دور الوسيط التجاري بين الداخل والخارج، بفضل احتكارهم لمناصب المراقبة التجارية، وتتضح هذه الوساطة على مستويين هما:

1- التصدير:

كانت فوائض الإنتاج بالأرياف تجمع إما باستعمال بعض الوكلاء ، أو عن طريق دفع الضرائب كالعشر. وعليه يصبح قسما من الإنتاج تحت تصرف السلطة .

2- الاستيراد:

إن الفئة المتاجرة داخل الطبقة الحاكمة تمارس احتكارا لبعض الواردات الأساسية لاقتصاد البلاد مثل الصوف الإسباني، وبعض الأصباغ.

ثانيا- استعملت هذه الفئة نفوذها السياسي لتدعيم مكانتها الاقتصادية، وهذا أجبر أرباب الصناعة ، وخاصة صناع الشاشية للخضوع لهم؛ لأنهم المصدر الوحيد الذي يجلب المادة الأولية[4]، و الأعمدة البيانية الآتية تبين سيطرت رجال السلطة على صادرات الزيت والقمح ما بين سنوات 1795- 1814م مقارنة مع صادرات صغار التجار بالايالة.

---

(1) Pierre Grandchamp: **Etudes D'histoire**, Op.cit, p 104.

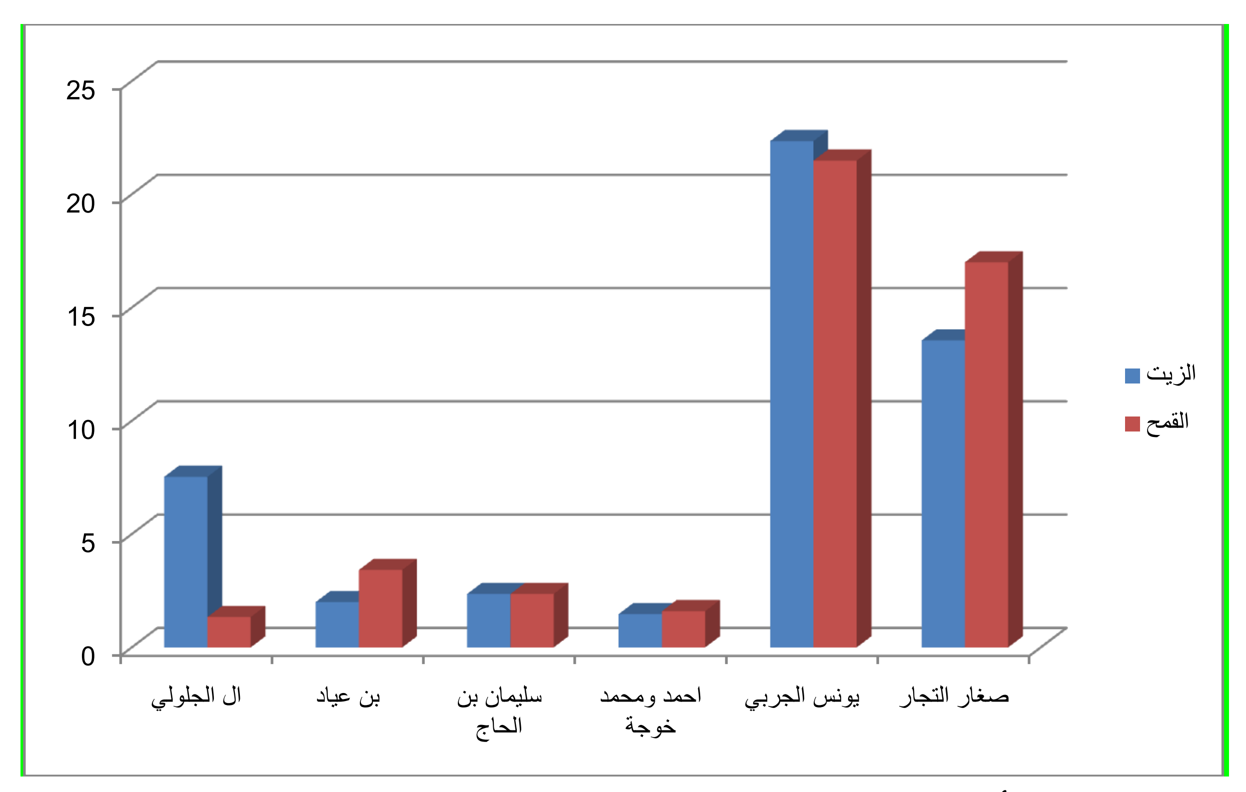
(2)Paul Masson: **Histoire Etablissement et du Commerce Français dans L'Afrique Barbaresque (1560- 1793)**, Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc. Librairie Hachette, paris 1903, p 600.

(3) Pierre Grandchamp: **Etudes D'histoire**, Op.cit, p 105.

(4) أ. بلانتي: المصدر السابق، ص 489.

و- سيطرة رجال البلاط على صادرات الزيت والقمح ابتداءا من سنة 1795 إلى 1814م(1).

التجار	نسبة الزيت %	نسبة القمح %
آل الجلولي	% 7.53	% 1.34
عائلة بن عياد	% 2	% 3.42
سليمان بن الحاج	% 2.36	% 2.36
أحمد ومحمد خوجة	% 1.47	% 1.60
يونس بن يونس الجربي	% 22.35	% 21.49
صغار التجار	% 13.55	% 17



من خلال الأعمدة نلاحظ تفوق واضح ل"يونس الجربي" في تعاطي تجارة الزيت والقمح، وهذا راجع لاحتكاره للعديد من اللزم التي ساهمت في ثرائه، أما العائلات الأخرى "ال الجلولي" و"بن عياد"، فقد تراجع دورهما التجاري، بسبب منافسة صغار التجار الذين منحوا تسهيلات تجارية كتخفيض الرسوم المضروبة عليهم، وعليه فإن ارتفاع نسبة التجار الصغار هو نتيجة تراجع العائلات المخزنية الأخرى.

---

(1) تم رصد هذه الاحصائيات المقدمة بالاعتماد على محمد فوزي المستغانمي: المرجع السابق، ص448.

سادسا–موقف السلطة من تزايد نفوذ التجار الفرنسيين:

رغم انفتاح تونس على التجارة المتوسطية منذ القدم؛ إلا أنها لم تمتلك أسطول تجاري فكانت توظف السفن التي تمتلكها في هذه الفترة في نشاط القرصنة؛ أو النشاط التجاري الذي سيطرت عليه السفن الأوربية لنقل صادرات و واردات تونس، وخاصة السفن الفرنسية، وهذا راجع إلى الحواجز التي وضعتها هذه الدول أمام التاجر التونسي بمنعه من الدخول إلى الموانئ الأوربية، إضافة إلى تعرضه لقراصنة جزيرة مالطة قبل سيطرت نابليون عليها 1798م(1). وتحكم فرنسا في تجارة تونس مع إسبانيا قبل عقد السلام بين تونس وإسبانيا سنة 1791م؛ حيث كانت البضائع الإسبانية تمر على مرسيليا ثم تتجه نحو تونس(2).

لكن "حمودة باشا" بدأ يعمل لإيقاف هذه الهيمنة الفرنسية، بوضع وسطاء تجاريين تونسيين، وبهذا أخذت السلطة على عاتقها التجارة الخارجية (3)، مما أدى إلى استياء التجار الفرنسيين من المراقبة المفروضة عليهم؛ وأصبحوا يطالبون بالحرية في التجارة داخل تونس (4)، فتقلصت عدد الشركات الفرنسية بتونس بسبب الخسائر التي تعرضت لها؛ فمن بين خمسة عشر شركة بقيت شركتان فرنسيتان، وشركتان جنويتان ينحصر عملهما في الاتجار بالخمر، وبيعه للرعايا الأوربيين(5).

وبهذا تراجع دور السفن الأجنبية في تجارة تونس الخارجية؛ خاصة أثناء حروب نابليون حيث أصبحت تساهم بأقل من الثلث؛ كما ضعف دور الناقلات الفرنسية بسبب الحصار الانجليزي المفروض عليها، مما أدى إلى إلغاء الضريبة القديمة المفروضة على البضائع التونسية التي تصدر إلى فرنسا على متن سفينة غير فرنسية، والتي كانت تقدر ب 20 % (6).

أ–دور اليهود في التجارة الخارجية:

أدى اليهود التونسيون دورا كبيرا في التجارة الخارجية، وخاصة عندما نعلم أن حمودة باشا قد أصدر مجموعة من القوانين التجارية سنة 1788م، زادت من نصيب اليهود في عملية الإستيراد أكثر

---

(1) Marcel Emérit: **L'essai D'une Marine Marchande Barbaresque au XVIII Siècle**, in <u>C. T</u>, Tunis 1955, N^0 11, pp 363- 370.

(2) Paule Sebag: **Tunis Histoire D'un Ville**, Edition L'Harmattan, paris 1998, p 248.

(3) Khalifa Chater: Op.cit, p 34.

(4) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج3، ص ص 409، 410.

(5) Khalifa Chater: Op.cit, p32.

(6) F. Armoulet: **Les Relation De Commerce Entre La France et La Tunis de(1815 - 1886)**, Lille 1986, p 15 .

وللاطلاع أكثر على موقف السلطة من التجار الاجانب ينظر: كمال مايدي: المرجع السابق، ص90.

من النصارى. لذا حاول هؤلاء التجار انتحال أسماء اليهود للحصول على حصتهم من البضاعة المستوردة بسهولة[1]، ومن أبرز المواد التي تاجر بها اليهود هي الصوف، كما قامو ا بشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين وبيعها مقابل مبلغ يدفع للباي، إضافة إلى المتاجرة في الجلود والشمع، وقد ارتبطت تجارتهم بميناء القرنة[2] بتوسكانيا، لأنهم يعتبرون أنفسهم توسكاننين[3].

ب- انتعاش التجارة الخارجية:

في هذه الفترة أصبحت مؤشرات اعتماد تونس على التجارة الخارجية بشكل متزايدا، بالرغم من معاناة منتجات الصناعة التقليدية والحرف التونسية من منافسة الصناعة الأوربية المتطورة، إلا أنها قد عرفت ارتفاعا كبيرا في حجم الصادرات، لذا وصفت تونس بأنها " شنغهاي البحر المتوسط"، وقد استقبلت مرسيليا مابين سنتي 1790- 1799 م، حوالي 749 سفينة محملة بالبضائع القادمة من شمال أفريقيا، منها حوالي 347 قادمة من تونس أي بنسبة 46.3 % ، وفي ميناء مقاطعة توسكانيا تتفوق السفن القادمة من تونس على بقية سفن الإيالات المغاربية، وذلك بفضل الدور الذي لعبه التاجر التونسي بين مقاطعة توسكانيا وشمال أفريقيا عموما[4].

ج- الفضاء الجغرافي لتجارة تونس الخارجية[5]:

لقد شهدت الفترة الممتدة مابين (1800- 1814م) نموا في المبادلات التجارية، بسبب اتصال التجار التونسيون بالموانئ الأوربية[6]. وكان أكثر من 68 % من السفن المستعملة في النقل محلية، وهذا ما يدل على تخلص تونس من هيمنة السفن الأجنبية [7]. وفي نفس الفترة توجهت حوالي 305 سفينة تونسية إلى الموانئ الأوربية، والدائرة النسبية توضح عددها ووجهتها[8].

---

(1) Pierre Grandchamp: **Etudes D' histoire Tunisienne**, Op.cit, p 99.

(2) عبد الحكيم القفصي: **تجارة الصوف**، في ك. ت، المطبعة الرسمية، تونس 1991، العدد (157- 158)، ص ص 79، 80.

(3) لوسات فلنزي: المرجع السابق، ص 38.

(4) نفسه، ص 92.

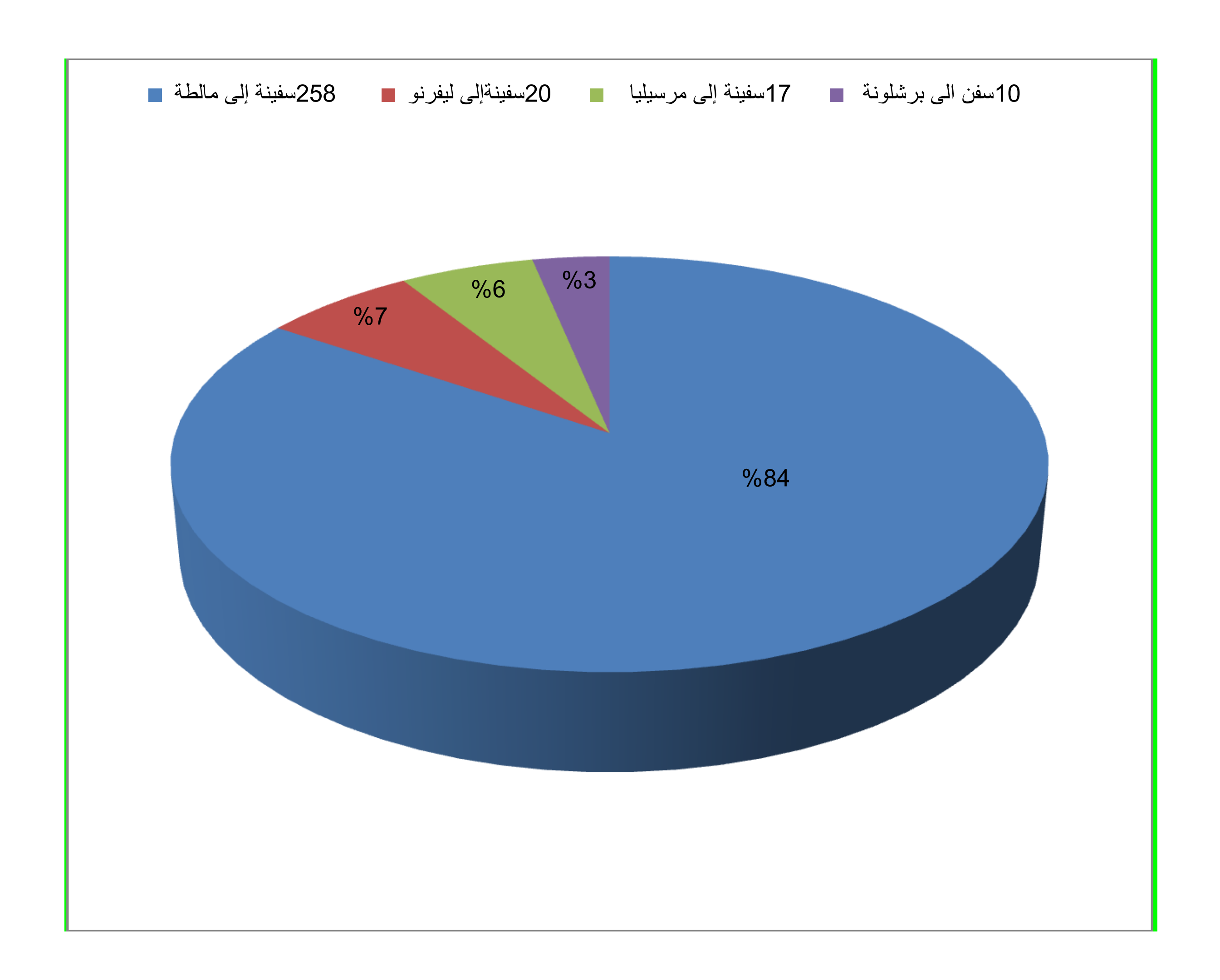
(5) للطلاع على هذا الفضاء الجغرافي ينظر الخريطة الموضحة في الملحق رقم16.

(6) V .Valensi: **Histoire Economique Et Sociale Du Monde**, Paris 1978, T 3, p 58.

(7) أ. بلانتي: المصدر السابق، ص 483.

(8) Daniel Panzac: **Les Corsaires Barbaresques a la Fin d'une Epopée (1800- 1820)**, paris 1999, p 144.

دائرة نسبية توضح عدد السفن التجارية المتوجهة من تونس إلى الموانئ الأوربية من سنة (1216–1229هـ/ 1800– 1814م) [1]:



نستنتج من هذه الدائرة النسبية أن عدد السفن المتوجهة إلى جزيرة مالطة كان بشكل مرتفع؛ وهذا بسبب تحول هذه الجزيرة من عش للقراصنة إلى مركز تجاري، وذلك بعد أن سيطرت انجلترا عليها في سنة 1800م؛ إضافة إلى قربها من تونس، وتأتي ليفورنو في المرتبة الثانية حيث أصبحت الشريك التجاري الثاني لتونس بعد تراجع عدد السفن المتوجهة إلى مرسيليا الشريك التجاري الأول لتونس في بداية حكم الباي، والتراجع هذا سببه الصراع الفرنسي الإنجليزي ابتداءا من 1798 إلى غاية 1814م. وعليه يتضح لنا أهمية القسم الجنوبي الشرقي من الحوض الغربي للمتوسط للتجارة الخارجية لتونس.

---

(1) Daniel Banzac: Op.cit, p 144.

1- التجارة مع جزيرة مالطة:

كانت العلاقة بين تونس وجزيرة مالطة عدائية، حيث مارس فرسان القديس يوحنا بمالطة ضغطا كبيرا على التاجر التونسي، الذي لجأ لرفع الراية الفرنسية، حتى لا يتعرض لخطر قراصنة مالطة، وعليه فإن المبادلات التجارية بين البلدين كانت شبه منعدمة [1]. لكن هذا الضغط بدأ يتلاشى بعد أن قام "نابليون بونابرت" بطرد فرسان القديس يوحنا، أثناء حملته على مصر سنة 1798م، وفي سنة 1800م سيطرت إنجلترا على الجزيرة، ولتلبية حاجيات قواتها بدأت تستورد من تونس. فتحولت بذلك تجارة تونس من مرسيليا إلى جزيرة مالطة. هذه الأخيرة أصبحت الموزع الأكبر للسلع في الحوض الغربي للمتوسط إلى غاية 1814م. ومن أبرز صادرات تونس إلى جزيرة مالطة القمح، والزيت، والفول، وتستورد منها تجهيزات السفن[2].

2- التجارة مع ليفورنو:

تعتبر السوق الثانية لتونس بعد مرسيليا، وهنا نشير إلى الأهمية المتزايدة لقطع الذهب وغبار الذهب، الذي كانت تجلبه من تونس عن طريق التجار اليهود، مما أدى إلى بروز ميناء مقاطعة توسكانيا كمركز مالي، وقد لعبت تونس دور المحرك الأساسي في العلاقات التجارية مع ليفورنو، دون أن ننقص من دور تجار ليفورنو الذين ساعدوا تجار تونس كثيرا بفضل ما يتمتعون به من ثراء كبير من جهة، ودفعهم ل 11 % من الرسوم الجمركية من جهة ثانية [3]. وعلى العموم كانت تونس تصدر لها الزيت، و الشاشية، وغبار الذهب، وتستورد منها البن، والصوف، والقطن[4].

3- التجارة مع جنوة:

تستورد جنوة ثلاثة شحنات قمح من تونس خلال السنة، وتصدر لها أربعة شحنات من الصوف الإسباني والخشب والعقاقير، وهذه التجارة يمارسها التجار الجنويين المقيمين بتونس[5].

---

(1)Jean Mathiesc: **Sur La Marine Marchande Barbaresque Au XVIII Siècle**, in A. E. S. C 1958, V 13, p 92 .

(2) Panzac Danial: Op.cit ,p 145.

(3) فليبي جون: **ليفورنة وشمال افريقيا في القرن الثامن عشر** ، في م. ت. م، تونس 1977، ع (7- 8)، ص ص 126، 127.

(4) Paul Sebag:Op.cit, pp 13- 15.

(5) Venture De Paradis: Op.cit, p 103.

4-التجارة مع جمهورية البندقية:

بدأ التبادل التجاري بين البلدين بعد نهاية الصراع بينهما سنة 1792م، وقد لعب يهود ليفورنو دورا كبيرا في إبرام الصفقات التجارية بين تونس وجمهورية البندقية، فيشترون من البندقية المصنوعات الزجاجية وشفرات السيوف وقطع البنادق، ثم تباع هذه السلع في تونس، التي يجلبون منها القمح والزيت لبيعها في جمهورية البندقية(1).

5- التجارة مع فرنسا:

أدت فرنسا دورا محوريا في التجارة الخارجية لتونس، وقد تحكمت الشركة الأفريقية بمرسيليا، في التعامل التجاري بين تونس وفرنسا. ففي سنة 1788م توجهت 68 سفينة من أصل 184 سفينة من تونس إلى مرسيليا أي بنسبة 37 % ، وأغلب هذه السفن فرنسية أي بنسبة 80.4 %. وهذا التبادل التجاري الكبير كان قبل قيام الثورة الفرنسية(2).

وأثناء الثورة الفرنسية (1789- 1798م)، بدأ "حمودة باشا" بتقليل نشاطه التجاري معها، مما أضر بمصالح فرنسا التجارية لصالح الدول الأوربية الأخرى. لذا حاولت فرنسا إصلاح الوضع إلى درجة أنها عرضت على الباي بناء ميناء جديد بتونس على حسابها الخاص، لكنه رفض العرض (3). وبعد معاهدة 1795م؛ عادت المؤسسات التجارية الفرنسية لنشاطها بتونس لكن بدرجة أقل (4). وحاولت فرنسا مرة أخرى استعادة مكانتها التجارية بعد عقد هدنة أميان 1802م مع انجلترا، حيث أبدت استعدادها لشراء كل ما تصدره تونس من الحبوب؛ لكن دون جدوى بسبب تحول التجارة الخارجية التونسية نحو جزيرة مالطة مع بداية القرن التاسع عشر(5).

وعليه فقد انخفضت صادرات تونس نحو مرسيليا؛ بسبب تذبذب المحاصيل الزراعية بتونس إضافة إلى قلة الطلب من مرسيليا لبعض المواد خاصة القمح والزيت؛ حيث نجد أن المبلغ المدفوع لشراء هاتين المادتين بلغ 3251520 ليرة سنة 1788م، ثم انخفض المبلغ إلى 397800 ليرة سنة 1789م، بسبب قلة الكمية التي حولت إلى مرسيليا(6).

---

(1) Venture De Paradis: Op.cit, p 103.

(2) F. Armoulet: **Les Relation Economique,** Op.cit, pp 119, 120.

(3) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في المجال التجاري،** المرجع السابق، ص 77.

(4) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 305.

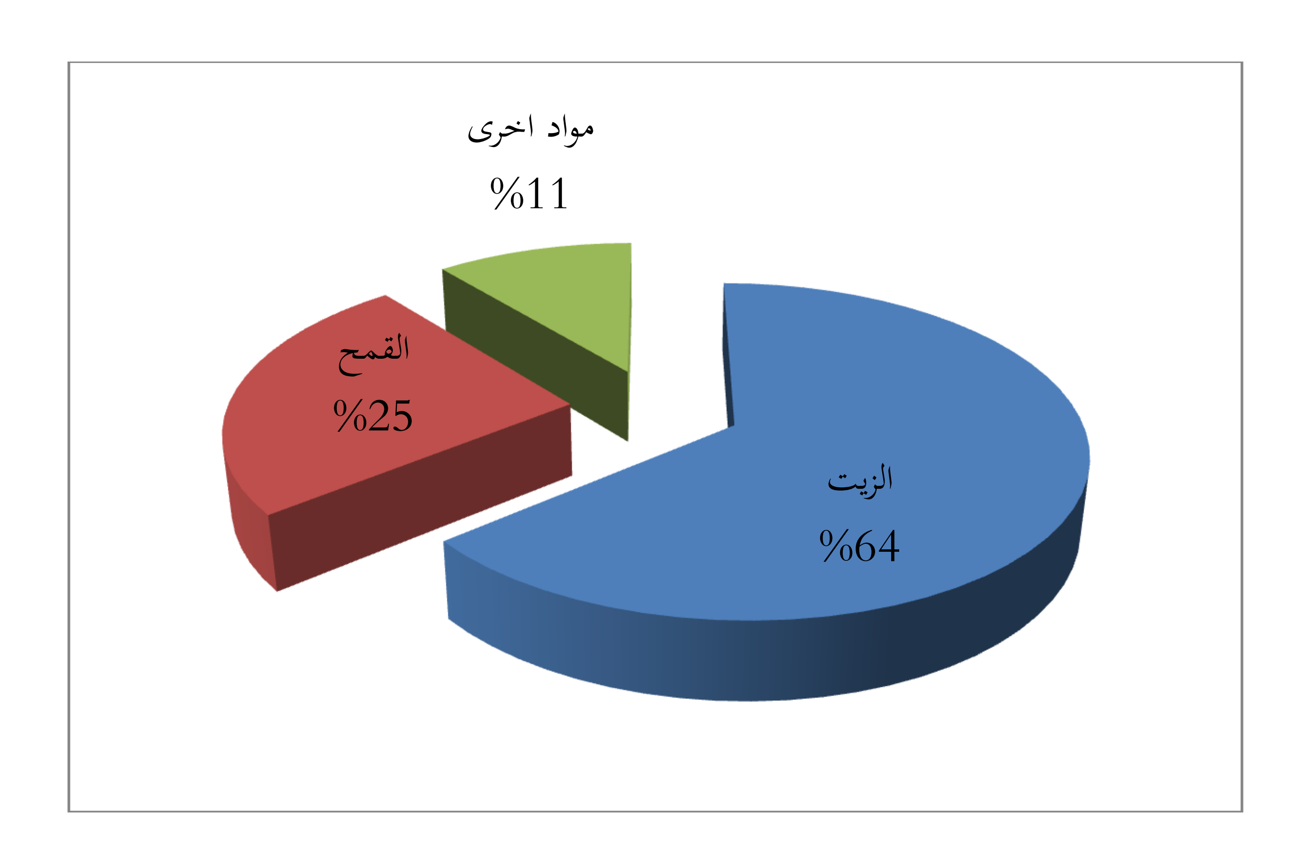
(5) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في المجال التجاري،** المرجع السابق، ص 77.

(6) أ. بلانتي: المصدر السابق، ص 393.

أما الواردات التونسية، فقد تمثلت في جلب الصوف الإسباني، الذي ارتفع الطلب عليه داخل الإيالة من نسبة 27.5 % من مجموع الواردات سنة 1203هـ/ 1788م، إلى نسبة 34.1 % سنة 1204هـ/ 1789م[1]. بسبب ازدهار صناعة الشاشية التونسية، حيث انتشرت الورشات بعدد كبير في مدينة تونس وضواحيها. وكان كبار التجار الفرنسيون يمولون التونسيين بالصوف عن طريق القروض من أجل القضاء على منافسة التجار اليهود لهم.

لكن المشكل الذي واجهته تجارة فرنسا بتونس، هو قلة حجم صادراتها نحو الإيالة، بسبب عدم تنوع السلع، وضعف الاستهلاك داخل تونس. فانحصرت صادرات فرنسا، في الأصواف والأغطية، والسكر والقهوة القادمة من المستعمرات الفرنسية.[2]

ز- دائرة نسبية توضح نسبة صادرات الزيت والقمح من تونس نحو مرسيليا من سنة 1800 إلى 1809م[3].



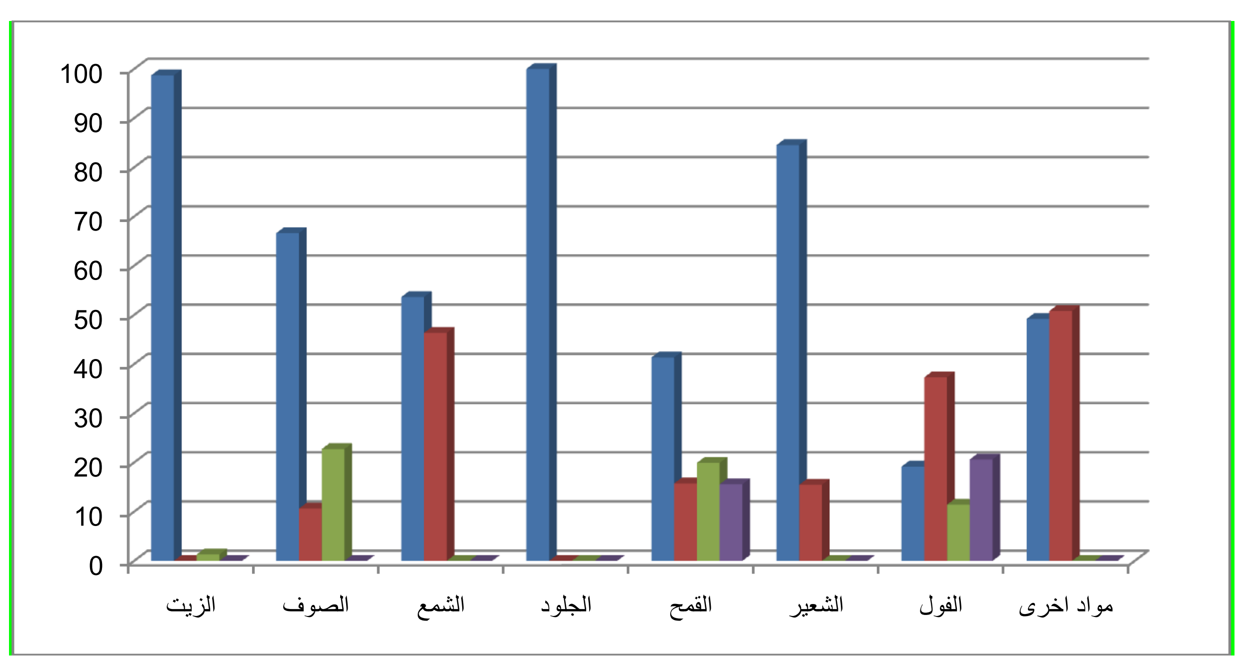
(1) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 393 , 394.

(2) Paul Masson: **Histoire Etablissement** , Op.cit, pp 600, 601.

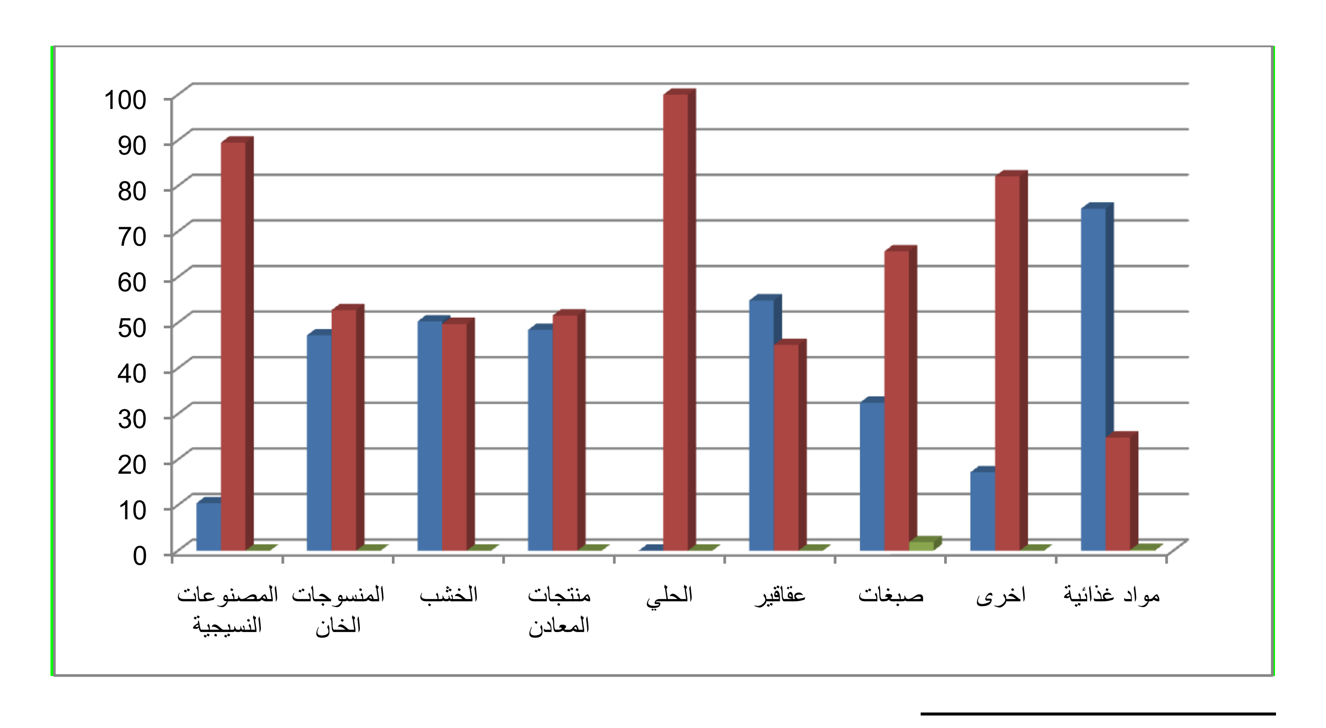
(3) لوسات فلنزي: المرجع السابق، ص 101.

ح – أعمدة بيانية توضح صادرات وواردات تونس نحو دول أوربا الغربية للسداسي الأول من سنة 1788م[1].

1– الصادرات:



2– الواردات:



(1) تم تجميع الاحصائيات التي اوردها المؤلف وحولناها إلى أعمد حتى تتضح طبيعة المبادلات اكثر. ينظر:
Daniel Panzac: Op.cit, pp 120, 121.

3- التجارة مع اسبانيا:

بدأت العلاقات التجارية بين تونس وإسبانيا بشكل مباشر دون الوساطة الفرنسية، منذ سنة 1205هـ/ 1790م، نتيجة لحدوث الوفاق بين البلدين، و الذي توج بمعاهدة السلام سنة 1791م. التي كرست التبادل التجاري [1] بينهما، بوضع ضوابط لتنظيم هذا النشاط التجاري. و أصبحت تونس تصدر مباشرة إلى إسبانيا القمح و الفول، وبعض الصناعات المحلية، وتستورد منها الصوف والأصباغ و الذخائر الحربية[2].

سابعا- أسباب انعدام الأسطول التجاري بتونس:

بالرغم من أن الظرفية المتوسطية كانت سانحة لإنشاء أسطول تجاري بتونس، إلا أن المحاولات بقيت منقوصة، وهذا راجع إلى:

- قلة الإمكانيات لبناء لسفن داخل تونس.
- قلة الأموال المخصصة لشراء السفن.
- بقاء لتجار التونسيين بأفكارهم التقليدية.
- عدم تخلص تونس من عملية كراء السفن الأوربية.
- ضعف نشاط الممثل التجاري لتونس بأوربا، لان هذه الدول كانت ترفض قدوم أي تاجر مسلم، مما يبين لنا الحقد الصليبي على المسلمين من جهة، وانعدام مبدأ المعاملة بالمثل من جهة أخرى فميناء مرسيليا مثلا كاد أن يكون محرما على أي تاجر أجنبي [3]. ورغم هذا وصل بعض الممثلين التجاريين التونسيين لعدة موانئ أوربية، مثل موانئ توسكانيا وليفورنو، وغيرها من الموانئ الأوربية الأخرى، وكان دورهم ينحصر في:
- بيع البضائع التي تصله من تونس، حيث يرسل التاجر التونسي مع الحمولة المصدرة ورقة مكتوب عليها كمية البضائع، ونوعها، وأسعار الشراء، حتى يتسنى للممثل تصريف المنتج.
- تخزين البضائع نظرا لتراجع الطلب عليها في بعض الأحيان، حتى لا يقل السعر.
- تنظيم بعض العمليات التجارية، حيث كانوا يقومون بشراء البضائع من مراكزهم ثم يقومون[4]

---

(1) للاطلاع أكثر حول العلاقات التجارية بين تونس وإسبانيا أنظر: نور الدين الحلاوي: المرجع السابق، ص 89.

(2) رشاد الإمام:**سياسة حمودة باشا التجارية مع أوربا**، في م.ت.م، ع6، مؤسسة التميمي للبحث،جويلية 1976، ،ص 79.

(3) M. Ben Smail et Lucette Valensi: **Le Gouvernement De Hammouda Pacha**, in C.T T XIX, Tunis 1971, N⁰ 73- 74, pp 90, 91 .

(4) Jean Mathiesc: Op.cit, pp 87- 93.

بتسويقها إلى بعض الموانئ الأوربية الأخرى، مثل شراء الحبوب المصرية وبيعها في الموانئ الأوربية.

– المشاركة في تنظيم النقل بين الموانئ المتوسطية والموانئ المحلية بتونس بواسطة اكتراء السفن الأجنبية(1).

ومجمل القول:

– إن استحداث بعض المؤسسات المالية من طرف السلطة، يهدف إلى القضاء على الاحتكارات الجبائية التي كانت تتعاطاها عدة أطراف، بالاضافة الى احتكار مداخيل بعض المحاصيل التجارية الهامة مثل الزيت، حيث خصص لمداخيل هذا المحصول جهاز الغرفة، أما مؤسسة الرابطة فكان الهدف منها التحكم في فوائض الانتاج المتأتية من الأرياف.

– لقد ساهمت العملة في عملية شراء المحاصيل من طرف السلطة، كما ساهمت في انعاش عملية التجارة، وتحول العملات الأجنبية التي كانت تحصل عليها بعض القبائل من المراكز التجارية الاوربية الى السلطة، كما أعطت المحلية نوعا من السيادة لحكم البايات في ظل التخلص من احتكارات العملة الاجنبية؛ إلا أن هذه العملة عبرت عن رمز ايديولوجي تمثل في رسم صورة السلطان العثماني عليها، وهو رمز الولاء والتبعية القانونية لا الفعلية.

– تميز النظام الضريبي بالتفاضل بين سكان المدن، والأرياف،حيث كان سكان المدن من الفئة المحظوظة مقارنة مع سكان الأرياف، الذين تعرضوا لضرائب جزافية ، وأخرى فرضتها الظرفية السياسية، أو ماكان تقليدا أثناء قدوم المحلة، وقد جمعت هذه الضرائب بين العيني والنقدي.

– لقد خفّف الحسينيون من الضرائب النقدية في الأرياف مقابل ارتفاع قيمة الضرائب العينية، وهذا عكس ماكان موجودا في الحواضر، وهذه العملية تهدف بالأساس إلى محاولة ربط الاقتصاد العيني الريفي بالإقتصاد النقدي بالحواضر.

– اعتمدت السلطة على أساليب الردع، لأنه مثل مصدر دخل جديد لخزينة الدولة ، وخاصة الخطايا والدوايا، وعليه لم يكن الردع أسلوب عقابي بقدر ماكان هدفه مادي.

– لقد ساهم النشاط الحرفي في دفع اقتصاد البلاد، ليتجاوز حدود الأيالة، وخاصة صناعة الشاشية.

– لقد مكنت التجارة الداخلية السلطة من إثبات حضورها، وخاصة بالأسواق الكبرى، التي كانت لاتقام؛ إلا بحضور رموز السلطة مما يعني ضمنيا ولاء القبائل وخضوعها للسلطة، كما قامت السلطة بوضع ضوابط للحد من نفوذ التجار الأجانب، وهذا باستحداث منصب الوسطاء التجاريين.

---

(1) . Jean Mathiesc: Op.cit, p 93

الفصل الخامس:

جهود السلطة في الحياة الاجتماعية والثقافية.

- المبحث الأول: مساهمة السلطة في الحياة الثقافية.

-المبحث الثاني: مساهمة السلطة في الحياة الاجتماعية

-العادات والتقاليد

-الأوضاع الصحية لمجتمع الأيالة.

الفصل الخامس: جهود السلطة على الحياة الاجتماعية والثقافية.

لقد اعتنى الحسينيون عناية خاصة ومتواصلة بالأعمال الثقافية، والفكرية وأصحابها؛ مما شجع على إحداث صحوة فكرية، وإن كانت نسبية، فإنها كانت أفضل من الأنظمة السابقة، وقد اعتمد الباي "حسين" على رجال الدين لتفعيل الحياة الثقافية داخل البلاط، وبالتالي ممارسة السياسة بشكل غير مباشر على اعتبار أن هؤلاء يضفون على البلاط بعدا رمزيا هاما، وهنا نشير الى أن البايات الحسينيين خلال هذه الفترة تميزوا بولعهم بالمطالعة، ومنهم من كان صاحب مؤلفات، لذا قربوا منهم كل من له صلة بالعلم، بالاضافة إلى نشر دور التعليم بالبلاد التونسية.

وهنا نشير أيضا للدور الكبير الذي أدته الزوايا بدعم من السلطة، على اعتبار أن البايات الحسينيين كان لديهم اعتقاد كبير بالأولياء والمرابطين، وفي المقابل ضمنت هذه الزوايا خضوع أتباعها وولائهم للسلطة.

كما شاركت السلطة المجتمع المحلي في عاداته وتقاليده، بإضفاء صبغة رسمية على الإحتفالات، وإضافة تقاليد خاصة بها أكدت من خلالها على حضورها، والتفاعل مع المجتمع، وهذا بهدف إبراز سلطة الباي من جهة، ومحاولة احتواء المجتمع من جهة أخرى، من خلال تقديم العوائد، والإحسانات للأطراف المشاركة في هذه الإحتفالات، ولم تكتف بهذا الدور بل حاولت القضاء على العادات السيئة والمحرمة، بأساليب ردعية حققت لها مداخيل هامة.

ورغم الحضور البارز للسلطة في الحياة الثقافية وعادات وتقاليد مجتمع الأيالة، إلاّ أن حضورها كان محتشما في مراقبة الوضع الصحي لمجتمع الايالة، وخاصة في ظل انتشار الاوبئة والمجاعات، وخاصة مرض الطاعون، باستثناء الباي" حمودة باشا" الذي خصص جانبا من اهتمامه بالقطاع الصحي.

ومن التساؤلات التي نطرحها: كيف كانت الأحوال الثقافية في تونس قبيل العهد الحسيني؟

-كيف ساهم الحسينيون في إحياء الوسط الثقافي والفكري؟

- ماهي الأدوار الثقافية والسياسية التي قام بها العلماء؟

- هل احتكر العلماء الخطط الدينية؟ أم أن عملية التعيين كانت قائمة على أساس التفاضل ؟

- كيف كانت علاقة السلطة بالزوايا ؟ وماهي الأدوار الثقافية أو السياسية قدمتها الزوايا؟

- كيف كان حضور السلطة في عادات وتقاليد مجتمع الايالة؟ وماهي أبرز هذه العادات والتقاليد؟

- إلى مدى نجحت السلطة في تحسين القطاع الصحي بالبلاد التونسية؟

المبحث الأول: مساهمة السلطة في الحياة الثقافية.

أولا–لمحة عن الحياة الثقافية قبيل العهد الحسيني:

شهدت البلاد التونسية نوعا من الركود الثقافي مع بداية الحكم العثماني للبلاد، مقارنة بالوضع في العهد الحفصي، إلّا أن تجربة الحكم العائلي، بداية من قيام الدولة المرادية ساهمت في انعاش الحياة الثقافية، نظرا لحاجة النظام إلى شرعية محلية بعيدة عن شرعية الباب العالي، وعليه كان من الواضح الاهتمام بالنخب مهما كان نوعها، وموقعها حتى تقدم ذلك الدعم للسلطة.

لذا قام المراديون بإنشاء بعض المدارس المالكية، منذ عهد الباي "مراد الثاني" 1666-1675م الذي بنى المدرسة المرادية، وحبسها على طلبة المذهب المالكي، كما شيدوا الكثير من المدارس بالعديد من المدن مثل بنزرت، وباجة، والكاف، والقيروان، وسوسة، وصفاقس، وقابس، وجربة [2].

إن اهتمام المراديين بالمدن ونشر المدارس بها، و العناية بالمذهب المالكي، يدل على محاولة البحث عن الشرعية المحلية، بالدرجة الأولى حسب رأينا، وهناك العديد من الإيحاءات الدالة على أهداف المراديين من إحياء الوسط الثقافي.

أ–تحالف المراديين مع العلماء:

لقد تم إحياء وتدعيم مجلس العلماء، المتكون من قاض تركي، ومفتيين مالكيين إلى جانب نقيب الأشراف، وممثل عن السلطة، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في ردّ الاعتبار للعلماء المحليين، حيث أصبحت السلطة تسعى للحصول على دعمهم [3]، بمنحهم الوظائف الحيوية، ومن هنا تأتي أهمية رجال الدين المالكين في تونس خلال القرن السابع عشر، حيث كانوا جنبا إلى جنب مع رجال الدين الحنفيين، وهم معلمي العلوم الشرعية، وفقه اللغة والنحو، ومن الفقهاء المفتيين، والقاضي والنواب، وامام الصلاة (امام خطيب)، ومن كتاب العدل (شاهد عدل)، وقد وُرِثَتْ هذه الخطط في غالبها لأبنائهم ، فكانت كل مدينة بالأيالة لديها عائلة عالمة تعرف بها، مثل عائلة "القلشاني" في تونس، وعائلة "عظوم" في القيروان، وعائلة "البيراوي" في سوسة، وعائلة "الفراتي النوري" في صفاقس،ومن أبرز العلماء "عبد القادر الجبلي" أصيل مطماطة الذي قدم إلى تونس، و"محمد براو" نجل أسرة مرابطة من بوسديرة بأعالي مجردة، الذي لم يثبت نفسه كأول إمام خطيب

---

(1) أحمد عبد السلام : **المؤرخون التونسيون**... ،المرجع السابق، ص ص45، 46.

(2) أحمد السعداوي:المرجع السابق، ص33.

(3) التليلي العجيلي: **صدى حركة الجامعة الاسلامية** ...، ص ص 26، 28.

في المسجد الأكبر في تونس، ونفس الشيء بالنسبة "أحمد عجال" من قبيلة دريد نشأ في خيمة، وعرف بعلمه وتقواه لكنه لم يرتق إلى الخطط الدينية، التي حظيت بها العائلات الغنية، وهذه خاصية الارتقاء إلى الوظائف الدينية الكبرى في البلاد خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر[1].

أما في صفاقس، نجد الشيخ "عبد العزيز الفراتي " المتوفي سنة (1100هـ/ 1688- 1689م) درس بمصر، ثم توجه إلى مكة، ثم إلى اسطنبول، ثم عاد لصفاقس ليتولى إمامة الجامع الكبير، والتدريس به ، وألف مختصرا في علوم مختلفة، و من أبرز علماء صفاقس، وأقدرهم منزلة فعرف ببراعته بالفقه وعلوم القرآن، ومعارضته للتصوف هو الشيخ "علي النوري" [2].

كما تجدر بنا الإشارة إلى مساهمة الأندلسيين رغم أن الهجرة الأندلسية الأخيرة، لم تكن هجرة علماء كما كانت الهجرات السابقة، فقد غلب على الأندلسيين المهّجرين الطابع الفلاحي، والتجاري، والصناعي ، وهذا لا يعني أن هؤلاء لم يهتموا بالحياة الفكرية، فنجد منهم من أولى اهتماما بالعلوم الدينية ، فكانوا يكتبون بالاسبانية وخاصة القشتالية، وهذا ما أوجد مترجمين منهم ، وبعد مرور قرن من تواجدهم بالأيالة تمكن أحفادهم من إتقان اللغة العربية والكتابة بها[3] .

وقد تمثل إنتاجهم الفكري في بداياته بشروح شعائر الإسلام، حسب المذهبين المالكي والحنفي، و تقديم موقفهم المعارض للنصارى واليهود في إطار مجادلات ، كما اهتموا بسير الأنبياء والصلحاء والأيمة ، إضافة إلى أشعارهم حول هجراتهم في منحى الحكايات[4]. ومن أبرز علمائهم[5] في عهد المراديين نجد "أبو الربيع سليمان الأندلسي"، الذي خلف الشيخ "شعبان الأندلسي" في التدريس بنفس المدرسة، و"علي بن علي الكوندي الأندلسي التستوري" (ت 1119هـ/ 1708م)،

---

(1) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...،المرجع السابق، ج1، ص ص 37، 38.

(2) لعب دورا علميا وسياسيا ، تمثل في حثه على الجهاد في البحر لمواجهة قراصنة مالطة ، وكانت علاقته سيئة بالسلطة وخاصة في نهاية عهد المراديين ، لم يذكر سبب الخلاف توفي سنة 1117هـ/1705م، وترك الكثير من المؤلفات ، وتخرج على يده الكثير ممن شغلوا مناصب هامة في الدولة. (لم تذكر مؤلفاته ولا من تخرج على يده.ينظر: أحمد عبد السلام : المرجع السابق، ص 48.

(3) أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص 112.

(4) كقصيدة "خوان الفونصو الارقوني" " Juan Alfonso Aragones" اضافة الى التاليف في العقائد مثل الكاتب والشاعر " ابراهيم التيبلي" (المولود في طليطلة والمعروف بخوان بيريث) الذي نظم ببلدة تستور في الثلث الاول من القرن 17م قصيدة من 4608 بيت. ينظر: أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 112.

(5) لاطلاع على ابرز العلماء للاندلسيين ومساهمتهم الفكرية خلال القرن السابع عشر. ينظر: محمد محفوظ في كتابه تراجم المؤلفين التونسين . الجزء الاول.

و"الوزير السراج" (ت 1149هـ/ 1736م)، بالإضافة إلى مجموعة من الأدباء، والعلماء، والصوفية الأندلسيين منهم " محمد الحجيج" صاحب مؤلفات في العلوم النقلية والعقلية، و"محمد القلشاني" و"منصور النشار" وغيرهم[1].

لقد مثل أعيان المدينة ورجال الدين الذين ادمجوا في صلب النظام السياسي أقلية، مقارنة بالذين تمكنوا من فرض أنفسهم بفضل علمهم، ومكانتهم بين الناس فاحتلوا وظائف هامة، مع العلم أن بعضهم ينحدر من عائلات لها وزنها مثل عائلة الرصاع، والقلشاني بالنسبة لمدينة تونس، وعائلة عظوم بالنسبة للقيروان ، وعليه فإن المرتبة الاجتماعية المتمثلة في مكانة العائلة وعلاقاتها الوظيفية، و ثروة هؤلاء العلماء جعلت السلطة تعترف لها بدورها ونفوذها بالمدن، فخصتها بمعاملة خاصة تمثلت في منحها الامتيازات المادية لكسب ولائها[2].

وفي هذا الشأن يقدم لنا الباحث "أحمد عبد السلام" تقييما للوضع الثقافي خلال العهد المرادي فيشير إلى أن هذه الفترة تميزت بارتفاع عدد النخبة المثقفة بمدينة تونس، والمدن الكبرى خاصة، نتيجة توجه المتعلمين بدافع الرغبة في التوظيف، وحب التعلم، فبدأت هذه النخب بجمع الكتب في مكتبات خاصة شملت العلماء، وبعض الأمراء ، صاحبه احترام للعلم ، عكس ما كان سائدا في أواخر القرن السادس عشر، حيث كان الإحترام نوعا من التقديس للعلماء يكتسي نزعة التبرك بهم، والخوف من غضبهم ومن دعائهم، كما أن المدرسون لم يتعرضوا لمواجهة الفقر مثل السابق، إذ بُذِلَتْ لهم الإعانات والتسهيلات، مما أدى إلى ظهور حركة التأليف، ومن أبرزها كتاب في علوم الحديث واللغة والسير والتراجم "لمحمد قويسم" بعنوان "سمط اللأل" في عدة أجزاء، وعاد الاهتمام بكتابة التاريخ وقراءته، ومن أبرز من ظهرت فيه نزعة تذاكر الأخبار، والبحث والإطلاع الشيخ " أحمد برناز" الذي عاش في أواخر القرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر، وهو أستاذ "حسين خوجة"، و" الوزير السراج"[3] .

ونستشف من هذا التقيم بأن الباحث ركز على الجانب المضيء من مساهمة المراديين في دفع الحركة العلمية، وبقي علينا أن نقدم الوجه الآخر، والذي ارتبط بشخص الباي" مراد باي الثالث" ،ولم يرتبط بمنظومة حكم المراديين ككل، إذن كيف كانت علاقة أخر البايات المراديين بالعلماء؟

(1) أحمد الحمروني: المرجع السابق، ص 116.

(2) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ص 46.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص ص54، 55.

يشير صاحب الإتحاف إلى أن تراجع دولة المراديين كان سببه الشحناء بين الإخوة، وقطع صلة الرحم وسفك دماء المسلمين لأغراض الدنيا، وتخريب حواضرها المقدسة كالقيروان وقتل العلماء والعبث بأبدان بني آدم، وتعذيب الصبيان والاستهزاء بأهل الفضل والدين، ومن بين العلماء الذين تعرضوا لبطشه المفتي "أبي عبد الله محمد العواني القيرواني" فقام بقتله وشوى لحمه وأكل منه، وأطعم خواصه، وكان يعبث بالعلماء ويحضرهم إلى مجالس خموره ليقدموا رأيهم فيه، فمن مدحه آمن شره ومن صدقه الرأي توعده، وأكرهه على شرب الخمر(1)، وكان لا يهاب منهم إلا الشيخ "أبا عبد الله محمد فتاتة"(2) صاحب الاستغاثة(3).

إن عملية الاضطهاد التي تعرض لها العلماء في نهاية القرن السابع عشر، تقودنا للتساؤل حول إمكانية عودة الثقة بين العلماء و النظام الحسيني الجديد، وهذا ما سنحاول عرضه رغم الأدوار المتعددة التي تقلدها علماء القرن الثامن عشر.

ثانيا–الحياة الثقافية في العهد الحسيني 1705– 1814م:

أدى البايات الحسينيين دورا هاما في إحياء الوسط الثقافي لتونس، نتيجة الاهتمام بالعلوم قراءة وتأليفا، وعقدهم للمجالس العلمية، والأدبية في الجوامع، والمدارس، والقصور الخاصة بهم بباردو، إضافة إلى هذا نجد أن المدارس والمساجد التي بنيت بالقرب من الزيتونة مثلت دعامة أساسية لهذه الحواضر العلمية(4).

أ–في عهد "حسين بن علي" 1705– 1728م:

لقد قام "حسين بن علي" بانتداب رجال التعليم، وشجع على الثقافة العربية سواء في أغراضها الدينية أو بما يتعلق بأصول ممثليها مثل أسرة آل الرصاع(5)، ومنهم "أحمد الرصاع " (ت 1706م)

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 79.

(2) العالم المفتي في عهد رمضان باي المرادي ولد بتونس وتضلع في الفقه والنحو وعلم الأدب درس بجامع الزيتونة امتحن بقتل ابنه الشيخ حمودة فتاتة سنة 1698م على يد مزهود المغني، وله قصيدة استغاثة إثر قتل ابنه. ينظر: محمد بوذينة: **مشاهير التونسيين،** ط2، تونس 1992، ص 556.

(3) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 74.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 103.

(5) استقر آل الرصاع بمدينة تونس وكان جدهم الأول أصيل مدينة تلمسان ، ولم يذكر تاريخ انتقاله . ينظر: أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 34.

و" علي الرصاع" (ت 1719م)، وغيرهم ، والمنحدرين من "آل البكري" [1] وهي أسرة ضمت أيمة خطبة الجمعة بجامع الزيتونة، بالإضافة إلى المنحدرين من أسرة "فتاتة"، هذا على مستوى مدينة تونس، أما بالنسبة للقيروان فقد لعبت مساجدها الخمسين إضافة إلى المدارس دورا في إحياء الحياة الثقافية والفكرية ومن أبرز رجالاتها [2] "عبد الله بن محمد المغربي" بالمدرسة الحسينية، و" أحمد الصدام" بجامع مراد باي "، و"علي الغرياني"، و "محمد الخضراوي"، و"محمد سعادة"،أما بالنسبة لجزيرة جربة نجد "إبراهيم الجمني"، كما تميزت مدينة باجة بعلمائها مثل"محمد السبعي المغربي" مرتل القرآن بمدرسة "محمد باي"،و بجامع "مراد باي" نجد "حميدة المفتي"[3] .

إن اهتمام الباي بالتعليم الديني، جعله يحيي هذه الحواضر، والارتباط بعلمائها الذين استأنفوا نشاطهم التعليمي في مساجدهم أو بعض الزوايا ، فاستأنفت زوايا القيروان نشاطها من جديد ، وكانت مدرسة جربة في عهده مركزا لتقديم الدروس، وقد أشرف عليها الولي سيدي "إبراهيم الجمني"[4].

ويتبيّن لنا من خلال هذا مجال سلطة الباي في البلاد، واهتمامه بإحياء الحياة الثقافية في الأيالة خارج مدينة تونس، كما أن الباي لم يكتف بالإصلاحات الثقافية خارج أسوار باردو، وإنما بدأ بنفسه وعائلته، فكيف كان ذلك؟

بحكم توجهه المبكر للعمل السياسي والعسكري، فإنه لم يحض بقدر وافي من التعليم، إضافة إلى نشأته في محيط ريفي، فهو لا يحسن التكلم باللغة العثمانية [5] ،إلا أن له اطلاع على اللغة الايطالية المحرفة "lingua franca"، ويشير "الوزير السراج" أن الباي كان مولعا "بصحيح البخاري"[6]، و كان مهتما بقراءة الكتب الدينية في جامع باردوا ، إلا أن اهتمامه الأكبر كان موجها للجامع الأعظم جامع الزيتونة، فقام بتعين عدد من مشايخ المدارس به، وخصص لهم الجرايات المنتظمة ، فارتفع عدد المرتبين بجامع الزيتونة من ثمانية إلى ثلاثون ، وخصص جراية للطلبة

---

(1) من الأسر التي احتكرت بعض الوظائف الدينية خلال هذه الفترة وسنخصص لها مجالا للدراسة نظرا للدور الذي قامت به.

(2) سنكتفي هنا بذكر أسماء العلماء دون التعريف بهم، وللاطلاع على دور هؤلاء العلماء ينظر ماقدمه محمد النيفر من تراجم لهؤلاء الاعلام، وكتاب الإتحاف في جزئه السابع.

(3) المختار باي: المرجع السابق، ص ص 550، 551.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 66.

(5) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1، ص 119.

(6) الوزير السراج : المصدر السابق، مج3، ص9.

الذين يتلون القرآن بين الصلوات، فكانت نفقات الجامع كبيرة، و الأوقاف المخصصة له لا تكفيه، فقام الباي بإضافة جزءا من الغنائم البحرية، وجلب نسخا عديدة ومتنوعة من كتب الحديث، والفقه إلى مكتبة الجامع، كما أنه أحيا تقليدا كان معمولا به في عهد الحفصيين وفي عهد المراديين، والمتمثل في اجتماعه في الليل بالعلماء لقراءة الكتب الدينية، والبحث في المسائل الفقهية [1]، أو ما يعرف بمجالس الحديث، حيث كان الباي مواظبا على مجالس الحديث، ويُحْضِر أبنائه إليها بوجود العلماء، مثل "محمد زيتونة"، و"احمد الطرودي"، ومحمد الحرقاني "، و"محمد الخضراوي" وغيرهم[2] .

1-اهتمامات الباي بتعليم أبنائه:

كان الباي يمنح للفقهاء مقابل مادي نظير تعليم أولاده، فمثلا منح للفقيه" عبد الكريم علي" خمس ريالات عندما ختم جزء من القرآن لابنه "علي باي"، كما خصّص بعض النفقات الخاصة بتسفير وترقيع الكتب، و نسخ البعض منها، لتمكين أبنائه من المعرفة. ونظرا لحرصه على تكوين أبنائه، ومراقبة سلوكاتهم، فقد كلف الباي "حسين " "أحمد شلبي" كاهية المحلة برعاية أبنائه، وتقويم سلوكهم وتصرفاتهم، ومرافقتهم أثناء التنزه كما كلفه بمصاحبة ابنه "محمد" على رأس المحلة سنة 1725م عندما قام الباي بإبعاد ابن أخيه "علي باشا" عن قيادة المحلة ، فكان "أحمد شلبي" العين الثانية للباي على أبنائه ينقل له جميع الأخبار، ومن بينها سوء تصرف "أحمد بن قاسم بن سلطانة" أحد أصدقاء "محمد" بن الباي ، مما جعل هذا الأخير يبعده عن صداقة ابنه[3].

ب-في عهد علي باشا:

تمكن "علي باشا" من الانتصار على عمه في ظروف أقل ما يقال عنها أنها دامية، ولم تتوقف عملية الانتقام من الحسينيين بمقتل الباي السابق، بل تجاوزه لكل من وقف في صفه مع بعض الاستثناءات، ولعل أبرزها فئة رجال الدين والعلماء، الذين قد يمنحون له شرعية الحكم، وما يهمنا هنا الإجابة عن هذا التساؤل: كيف اهتم بالجانب الثقافي رغم الطريقة التي وصل إلى السلطة؟

يجيبنا "محمد بن عثمان السنوسي قائلا"...رغم سياسة سفك الدماء التي امتهنها الباي ضد كل من يشك في ولائه ، والمظالم التي ألحقها بأهالي البلاد إلا أنه ساهم في تشجيع العلماء..."[4]

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 67.

(2) سعيد التايب : المرجع السابق، ص29.

(3) نفسه.

(4) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص95.

1-علاقته بالعلماء:

نهج "علي باشا" سياسة عمه في تقريب العلماء، بمنحهم بسخاء الامتيازات والتشريفات لكنه بقي يراقبهم، وقام بتطهير هيئتهم دون أن يلمس بعض العلماء، الذين كان لهم دور سياسي في عهد عمه مثل "يوسف برتقيز" ، والأسماء الكبيرة الأخرى مثل "درغوث"، و"السوفي"، و"البكري"، كما قام بترقية البعض منهم مثل "محمد سعاد **ة**" صاحب مؤلف مديح قرة العين تكريما "لحسين بن علي"، فعينه كمستشار و مفتي ، كما شهدت أسرة "درغوث" في عهده أيام عزّهم بفضل مصاهرتهم للباي، وحاباهم وأكرمهم، واستمر العلماء في تعليم الأهالي لدينهم، ولم يستغلوا تعسف السلطة لقضاء حوائجهم، رغم الممارسات التي قام بها رجال "علي باشا" الآخرون[1].

2-مساهمته في الحياة الفكرية:

يعتبر "علي باشا" من علماء عصره، وقد تلقى تعليمه في الزيتونة على يد الشيخ "محمد الخضراوي" (ت 1144هـ/ 1731م)، إضافة إلى ولعه بالمطالعة، فاهتم بجمع الكتب ونسخها [2]، وكانت له مساهمة في شرح كتاب "تسهيل بن مالك النحوي"، وقد ظهر اختلاف حول أن هذا الشرح له، أو لغيرة في حين يؤكد صاحب الإتحاف [3] أن الشرح للباي، أما الوزير "حمودة بن عبد العزيز"[4] فذكر أنه ليس له، وقد اعتكف الناس على قراءة الشرح بجامع الزيتونة طيلة فترة حكم الباي، وتم تقريظ هذا الشرح من طرف بعض العلماء، وهذا ما يؤكد أن الباي هو صاحب الشرح حسب "محمد بن عثمان السنوسي"، حيث أشار إلى ما كتبه الشيخ "أبو الحسن علي البارع" بقوله:

لله شرح للأمير موضح   لم يتصف بصعوبة التلويح

سهل التناول بالخاء مصرح   قد فاق في التسهيل والتصريح

فإذا افتقر إلى كتاب موضح   فكتابه المغني عن التوضيح [5]

---

(1) محمد الهادي الشريف:**السلطة والمجتمع** ...، المرجع السابق، ج1، ص184.

(2) أحمد الطويلي: المرجع السابق،ص 107.

(3) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 121.

(4) قد يكون نفي "حمودة بن عبد العزيز " لشرح التسهيل من طرف "علي باشا" بحكم انه كان مؤرخ الباي" علي باي" أي مؤرخ العائلة الحسينية، فكانت أحكامه على "علي باشا" كلها قاسية تحمل صبغة العداء.

(5) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 96.

وفي نفس السياق ذكر "أحمد الطويلي"، أن ما ينسب للباي شرحه لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك الأندلسي صاحب الألفية في النحو ، وسمي هذا الشرح "دفع الملم عن قراء التسهيل، بجلب المهم مما يقع به التحصيل"، ألفه خلال سنة من (1139هـ/ 1726م) معتمدا في ذلك على ما ذكره "محمد العياضي" [1] في كتابه ، ويستطرد الباحث كلامه أن الشائع حول هذا المؤلف أنه ليس للباي وأنه للعالم محمد الشحمي[2].

كما عُرف عن "علي باشا" أيضا، بولعه بجمع المخطوطات من المغرب واسطنبول، وقد دفع أمولا كبيرة من أجل الحصول على النادر منها ، كما أنه صاحب الفضل في جلب نسخة من فاس من كتاب تاريخ بن خلدون الذي كان مفقودا في مسقط رأس مؤلفه[3]، إضافة إلى أنه استولى على مكتبة عمه، وقام بتوسعتها وزاد في رصيدها ، وكان له عدة نساخ للكتب يقومون بنسخ الكتب، ثم يقوم الباي برد النسخة الأصلية لصاحبها ،كما جلب إليه من اسطنبول مسفرين للكتب بالذهب خصوصا كتب علم التفسير، وعلم الحديث وعلم اللغة ، وبحث عن الكتب النفيسة في مصر والمغرب، ومن كتب الفقه التي جلبها من اسطنبول حاشية السعد على الكشاف ، فبعث "بالحاج حسين البارودي" من فقهاء الحنفية ، الذي توجه إلى اسطنبول وقصد أيا صوفيا، وصرف مالا كثيرا من أجل نسخ هذه الحاشية، وجلب معه كتب أخرى للباي[4].

ومن الإجراءات التي اتخذها في هذا المجال، منع الدلالين ببيع الكتب دون استشارته، فإن كان الكتاب قديما ينسخ ويحفظ في مكتبته ، وبهذا زاد رصيد المكتبة فجلب لها نجارين من أوربا، وجعل على المكتبة حفظة لها، وقد أدى اهتمام الباي بالكتب إلى جعل الناس يقصدونه بالكتب من أجل الحصول على المال، وخاصة الكتب النادرة .وبهذا كان الباشا يطالع في كل الأوقات ، وكان يميل إلى مطالعة القاموس[5].

---

(1) إن اعتماد الباحث "احمد الطويلي" على كتاب "محمد العياضي" لإعطاء مختلف الآراء قد يكون صحيح، لكن إذا أخذ بوجهة نظره فان فيه نوع من الريّب بحكم أن "العياضي" كان من بين المؤلفين الذين حاولوا محاباة "علي باشا"، وتمكن من الحصول على مكانة في دولته. ينظر: محمد العياضي: **مفاتح النصر في التعريف بعلماء العصر**، تح محمد الحبيب الهيلة، تونس د.ت، ص ص 110،111.

(2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 106.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 68.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص ص 106،107.

(5) نفسه.

وقد تعرض جزء كبير من هذا الرصيد الذي جمعه "علي باشا" إلى البيع بأثمان زهيدة أثناء خروجه من القصبة بعد هجوم أتراك الجزائر، ومطاردتهم له سنة 1169هـ- 1756م أثناء إعادة أبناء "حسين بن علي" للسلطة[1].

ج-في عهد محمد باي الرشيد:

تميز الباي محمد الرشيد، بولعه بالقراءة والأدب والشعر، وباحترامه للعلم والعلماء، وساهم شيخه "محمد بن محمد الشافعي الشريف "[2] في تكوينه، وكان الباي مهتما بمجالس الأدب والموسيقى عندما كان بالجزائر، وعندما حكم تونس سنة 1759م لازمه المرض ففوض أخاه "علي باي" لتدبير شؤون الأيالة، ولازم هو قصره في منوبة على بعد أميال من باردو، وأحاط نفسه بالعديد من الشعراء، وعلى رأسهم من كانوا معه في الجزائر من أمثال الأديب القيرواني "أحمد الاصرم"، الذي توارث بعده آل الأصرم خطة الباش كاتب، والفقيه الشاعر "محمد الشافعي بن القاضي"، الذي كان صاحب شرح قصيدة "محمد الرشيد" المعروفة ب" محركة السواكن إلى أشرف الأماكن"، وهي قصيدة في الحنين إلى الحرمين الشريفين[3].

ولما كان الباي بقسنطينة اعتاد حضور مجالس الأنس والطرب، وعندما عاد إلى تونس، وأصبح حاكما واصل إرواء نهمه الأدبي والفني، فعقد المجالس الأدبية والفنية في بساتين منوبة، وولعه بالموسيقى و الأغاني الشعبية التونسية، والأندلسية والتي كانت تعرف بالمالوف[4] .

ساهم الباي بإنتاج علمي متنوع بين الشعر والنثر، وسنحاول ذكر بعضها دون الدخول في حيثيات هذه المؤلفات، فمنها ديوان شعر، ونظم قصائد نبوية تدل على حسن إيمانه والوثوق بأوليائه، وقصيدة تسمى الميمية، وثانية تسمى القافية، وقد شرح قصيدة الميمية أستاذه "الشريف الشافعي" في جزأين ضخمين، وأطلق على هذا الشرح إظهار النِكَاتْ من خبايا المحركات ، وتم هذا الشرح في جبل المنار، الذي أقام به الشيخ "الشريف" بعد رفضه للوظائف التي عرضها عليه الباي

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص68.

(2) محمد الشافعي بن محمد بن القاضي أصله من باجة اختص بتنشئة ابني "حسين بن علي" في الجزائر اثنتين وعشرين سنة ، فلما آل الحكم إلى محمد الرشيد امتنع من ممارسة الوظائف، وعكف على تأليف كتابه " إبداء النكات في شرح المحركات" ولما تولي علي باشا الثاني خرج نحو المشرق أين توفي. ينظر: الشاذلي النيفر: المصدر السابق، ج2، ص 27.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 69.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 108.

هذا الأخير الذي كان يرسل فرسه، التي لم يركب عليها سوى شيخه ليلة كل جمعة، حتى يأتي للمبيت معه في باردو، وفي الغد يعيده إلى الجبل محملا بالعطايا ، حتى يتفرغ لشرح قصيدة الباي، أما القصيدة الثانية القافية فقد شرحها الشيخ "محمد الكواش" (ت سنة 1218هـ)، وبهذا نجد أن الباي قرب إليه العلماء، و رجال دولة والده، وبعد وفاة الباي رثاه الشيخ "محمد الورغي" بقصيدة كتبت على قبره، وهذا ما جاء فيها:

هذا ضريح للإمام الأمجد نجم الملوك السيد ابن السيد

علم غدا للقاسمين مجاورا فأضاء أمامهما ضياء الفرقد[1]

د–في عهد علي باي:

كان الباي مولعا بالعلم والتعلم، فعلم أولاده العربية، وغيرها من الفنون والعلوم ، وقد ألف فيه الأديب والشاعر "حمودة بن عبد العزيز" كتابا سماه الكتاب الباشي ، وقد أحاط الباي نفسه بالشعراء، فكان يصحح القصائد وينقدها، ومن الشعراء الذين كانوا موالين له ويمدحونه "عبد اللطيف الطوير القيرواني"، و "أحمد سمية القيرواني"، و"محمد الورغي"، و"علي الغراب الصفاقسي"، و"أحمد العصفوري"، فكانوا يتنافسون في مدحه بالقصائد، وقبل أن ينصرفوا من مجلسه كان الباي يكرمهم[2].

إضافة إلى الشعراء كان الباي يناظر العلماء في المسائل الدقيقة، ويطرح عليهم اشكالات في بعض المسائل، وكانت هذه الأسئلة تبين قدرات الباي في الاطلاع فيما يخص الأمور الدينية، فكان بأسئلته يقرب العلماء، ويكافئهم على أجوبتهم له، ليس من باب استحسان الجواب، وإنما حتى يعظم أهل العلم ويرغب الناس في التعلم ، وهذه السياسة جعلت العلماء لا يتخلفون عن مجلسه، وهو يجزيهم خير الجزاء ، حتى أنه كان لا يدخن أمامهم في المجلس، ويتكلف للخروج حتى في الشتاء، وعندما طلب منه بعض العلماء عدم الخروج ، أجاب بأنه واجب في حق علمهم[3].

ومن بين الوقائع التي حدثت له أنه في إحدى المجالس العلمية وقع حوار بين "الشيخ محمد الشحمي" كان أحد المبرزين في العلوم العقلية، مع "الشيخ لطف الله الأعجمي " الذي قدم إلى تونس عام ثمان وسبعين ومائة وألف، انتهى الحوار بالاعتراف للشيخ الشحمي، الذي كان بدينا

---

(1) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص ص 110، 111.

(2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 110.

(3) بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 110.

فوضع الباي "علي باي" يده على بطن الشحمي، وقال له : إنها ملئت علما لا شحما، وبهذه السياسة جمع الباي حوله العلماء ونثر الذهب بينهم[1] .

فقام بوضع مرتبات لمشايخ جامع الزيتونة، وللطلبة النجباء من مال الجزية ، ومما تبقى من أموال الأوقاف ، كما خصص أوقافا جديدة على التعليم، وأحيا تقليدا كان قد اندثر، والمتمثل في منحه جراية جديدة لفقهاء الحنفية مساوية لجراية الجيش الانكشاري، وتم ترسيم الفقهاء في ديوان العسكر دون مطالبتهم بحمل السلاح، كمحاولة منه لصبغ المؤسسة العسكرية بصبغة دينية، حتى تحافظ على دينها، وقد عمم هذا الإجراء خارج مدينة تونس، كالقيروان، وسوسة، وصفاقس والمنستير، وباجة، والكاف، وقفصة[2].

كما خص الشعراء الذين ينشدون فيه، مما فتح المجال للشعراء، والكتاب لمدح الباي، وفي هذا الصدد كتب ، "حمودة بن عبد العزيز" تضمينا خاص بالباي يخاطب فيها الباي بقوله:

إذا زارك الوفد واثنوا وجميعهم   من البحر ذي التيار للدر جالب
فيشكرك الركبان من كثرة الحبا   وتشكوك من ثقل العطايا الركائب[3]

لقد قدم الباي خدمات كبيرة لتنشيط الوسط الثقافي عامة، والفكري بوجه خاص فعرفت الأيالة في عهده نشاطا علميا كبيرا، فزاد عدد طلاب العلم والمعرفة، وأصبح الجامع الأعظم مركزا للدروس ، وتم ضبط أسماء الطلبة والمدرسين، وعين لكل مدرس مرتبا ولكل طالب منحة ، إضافة إلى مرتبات الفقهاء في المدن ، وانتشر التأليف [4] .و أقام في دولته سوق العلوم و الآداب، فارتقى النشاط الفكرى، وكثر إنتاج الشعراء. وعلى رأسهم "الورغي"، والكاتب "حمودة بن عبد العزيز" [5] .

وما يؤكّد هذا الوضع شهادة الرحالة "الورتلاني" الذي مرّ على تونس أثناء عهد "علي باي" سنة (1180هـ/ 1766-1767م)، وقد بين في رحلته إعجابه بما لاحظه من ازدهار علمي في جامع الزيتونة، كما نوه بالدور الذي تبذله السلطة اتجاه الطلبة لتشجيع العلم ، واضعا مقارنة بين مدينة تونس ومدينتي الجزائر، وقسنطينة مبرزا تفوق تونس من هذا الجانب ، كما لاحظ الحالة التي

---

(1) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 114.

(2) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 71.

(3) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 114.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 111.

(5) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 116.

كان عليها علماء الكاف، الذين كانوا في حالة خوف على اعتبار أنهم متهمين بموالاة "علي باشا " وابنائه، وقد ذكر "الورتلاني" أن بسوسة عالم كبير هو "محمد بن الحسن الهدة"، الذي أرغم في عهد "علي باشا" أن يقيم في تونس وأن يُقرئ العلم بها، فاستفاد منه الطلبة، أما حديثه عن جربة التي لم يزرها، فإنه أشاد بدور زاوية سيدي "إبراهيم الجمني" ، التي حافظت على طريقة التدريس المالكية، التي رسمها شيخها رغم التواجد الاباضي بها . كما أنه لم يخف عدم إعجابه بالحياة العلمية بصفاقس وبعض المدن الأخرى المجاورة لها ، حيث أشار إلى تراجع في مستوى التعليم مع العلم أن هذا التراجع الذي حصل كان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مقارنة بالنصف الأول منه [1] . لذا، فماهي أسباب تراجع هذه الحواضر العلمية؟.

يعود هذا التراجع إلى تأثير الفتنة الباشية على هذه المناطق، إضافة إلى استقطاب مدينة تونس الحركة العلمية، لأن قبل هذه الفتنة كان بالقيروان وباجة وسوسة، وخاصة مدينة صفاقس عدد كبير من العلماء، الذين كان لهم دورا في الحياة السياسية، والثقافية بالبلاد من منتصف القرن السابع عشر إلى مطلع القرن الثامن عشر مثل الشيخ "علي النوري" (ت 1117هـ/ 1705-1706)، ثم ابنه "أحمد" الذي خلفه على زاويته، ثم انتقل إلى فاس ثم الحجاز، ثم عاد إلى مدينة تونس، وألقى دروسا في التفسير إلى أن توفي بها سنة (1150هـ/ 1737-1738م)[2].

إضافة إلى علماء آخرين، مثل "آل الفراتي" من أبناء "عبد العزيز الفراتي" ، و"آل الشرفي" وخاصة "محمد الشرفي بن المؤدب" (ت سنة 1157هـ/ 1744- 1745م)، الذي درس بالمشرق وعند عودته بنى له "حسين بن علي" مدرسة بصفاقس توارثت عائلتها مشيختها،ومنهم من تولى مع ذلك القضاء أو الإفتاء . بالإضافة إلى أن علماء صفاقس، منذ منتصف القرن السابع عشر وصولا إلى منتصف القرن الثامن عشر، كانوا يتميزون بالتنقل للاستزادة في طلب العلم ، فكانت أكثر المدن التونسية اتصالا بالمشرق بفضل حركة علمائها والتنقل إلى الأزهر، حيث استقر بها عدد من الصفاقسيين وألقوا الدروس بها، وعادوا بمخطوطات وزاد علمي كبير ، ناهيك عن الإجازات التي منحت لهم[3].

---

(1) نقلا عن أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص ص 71، 72 .

(2) نفسه: ص 73.

(3) نظرا للعدد الكبير للعلماء الذين ذكروا يصعب علينا الأمر بمكان أن نعطي ترجمة لكل واحد، وهذا مايجعلنا نحيل القارئ الكريم إلى مصدر مهم قدم تراجم لهؤلاء العلماء، وهو لحسين خوجة الموسوم بذيل بشائر أهل الإيمان والذي ادرجناه سابقا.

"علي النوري"و"عبد العزيز الفراتي"و "محمد الشرفي" ، و"محمد بن أحمد المكموني" الذي تولى قضاء حي المنصورة بالقاهرة، ثم عاد إلى تونس وأصبح مفتيا بصفاقس .كما أن علماء صفاقس زاروا العديد من الحواضر العلمية التي أضافت إلى رصيدهم المعرفي مثل توجه "أحمد النوري" إلى المغرب الأقصى ، وكذا "إبراهيم الخراط"[1] .

وعلى العموم، فإن علماء صفاقس، كانوا يهاجرون أكثر باتجاه مصر إلى غاية الفترة الممتدة إلى أواسط القرن الثامن عشر ، إضافة إلى التوجه نحو مدينة تونس، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ،انقلبت الأمور وأصبح علماء صفاقس يتوجهون أكثر نحو مدينة تونس عوض مصر، والأكثر من ذلك هو استقرارهم بالمدينة ،وهذا يبين الحراك الثقافي الذي ميز مدينة تونس عن باقي المدن الأخرى، و كذا السياسة التي انتهجها الحسينيون بعد استرجاع سلطتهم ، لاستقطاب العلماء وكل هذا يفسر ما ذكره الورتلاني في تراجع الحياة الفكرية في بعض المدن التونسية باستثناء المركز[2] .

هـ–في عهد حمودة باشا الحسيني:

حاول الباي السير على خطى والده، نظرا للظروف التي نشأ بها ، لكن الحياة الثقافية شهدت نوعا من الركود مقارنة بعهد والده، وهذا راجع لعدة معطيات، محلية أو التي فرضتها الظرفية المتوسطية، وعلى العموم، فقد برز بعض العلماء الذين كان لهم تأثير واضح في توجيه سياسته، بحكم أنه كان يستشيرهم في العديد من القضايا.

1–دور العلماء في نشأة حمودة باشا:

أولى "علي باي" اهتماما كبيرا في تربية ابنه، وقد نجح في ذلك[3]، فبداية حياته تكون "حمودة باشا"، مثل باقي أفراد الأسرة على يد المربية "جنات العلجية"، وفي سن الخامسة اعتنى أبوه بتربيته تربية خاصة. فحفظ ما تيسر من القرآن، و تتلمذ على يد كل من الإمام الفقيه العالم " أبو محمد حمودة باكير"[4] فأخذ عنه علم الكلام؛ و فقه المذهب الحنفي، وأخذ على كاتب أبيه[5] "حمودة بن

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 74.

(2) نفسه.

(3)حسين مؤنس: **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي** م 2، ج 2، ط1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص 371.

(4)هو حمودة بن حسين بن ملا باكير، أصله من تركيا، كلفه "علي باي" بتعليم ابنه "حمودة"، وقد عرف بغزارة علمه. توفي في عام (1220هـ/ 1805م). أنظر: أبي عبد الله محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص118.

(5) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 7، ص ص 22، 23.

محمد بن عبد العزيز" النحو والحساب والتاريخ، كما أنه تعلم العثمانية نطقا وكتابة[1].

إن ترعرع الباي "حمودة باشا" على يد أكبر علماء تونس العارفين بأمور السياسة، والعلوم الأخرى ترك أثرا كبيرا في شخصيته، حيث يذكر" ابن أبي الضياف"؛ أنه حزن على وفاة أستاذه الشيخ "حمودة باكير" ، فمشى في جنازته راجلا باكيا من داره بتونس إلى مدفنه[2].

إضافة لهذا فقد تعلم الباي عدة لغات، وعلى رأسها العثمانية المستعملة في إجراء المفاوضات وتحرير المعاهدات[3]، وكان يتكلم اللغة الايطالية المحرفة [4]، أما اللغة العربية فقد أتقنها نطقا وقراءة، غير أن كتابته كانت ضعيفة، تغلب عليها الألفاظ العامية التونسية. إن معرفة "حمودة باشا" لهذه اللغات مكّنته من فهم مصالح الدول الأوربية [5]. كما أن اطلاعه على الحضارة الأوربية، ورغبته الجامحة في الاستفادة منها، جعلته يتابع التطورات التي تمر بها أوربا، وعلى وجه التحديد الإنجازات التي حققتها الثورة الفرنسية بما فيها الدستور الذي تم الإعلان عنه سنة 1791م، حيث طلب من القنصل الفرنسي "دوفواز" (Devoize) أن يقوم بترجمة الدستور له، حتى يتمكن من الاطلاع عليه[6]؛ فأخبر القنصل حكومته بطلب الباي، فوافقت عليه في سنة 1209هـ/1794م[7]، واطلع على قانون نابليون بونابرت، وتأثر بأفكاره حتى أنه أمر "محمد بيرم" بوضع قانون يعتمد عليه في حكمه، وهو القانون الذي ظهر في شكل رسالة تحت اسم "السياسات الشرعية"[8].

و من بين الأسباب التي أثرت على الحياة الثقافية في عهده انتشار وباء الطاعون مابين سنتي (1784- 1785م)، والذي قضى على عدد كبير من العلماء والفقهاء وحفظة القران[9].

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق ، ج 3، ص 15.

(2) نفسه، ج 7، ص 49.

(3) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص 83.

(4) Pierre Grandchamp**: Arabe Généalogique de La Famille Husseinite 1705- 1944**, in C. T, N[0] 13, Tunis, 1965, p82 .

(5) رشاد الإمام: المرجع السابق، ص ص 85، 86.

(6) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص ص 501، 502.

(7) رسالة من "دوفواز""Dvoise " إلى حمومته، تونس 31 ماي 1794. أنظر: المصدر نفسه، ص 237.

(8) أصدر "محمد بيرم" مجموعة من الفتاوى الشرعية في شكل رسالة، حاول فيها تقنين أحكام السياسة الشرعية بالاستناد إلى فتاوى الفقهاء. أنظر: رشاد الإمام: المرجع السابق، ص 17.

(9) مقديش: المصدر السابق، ص 188.

بالإضافة إلى قلة مجالسته للعلماء والشعراء، مثلما كان الوضع على عهد والده، مما أدى إلى تراجع الإنتاج نظرا لغياب المحفز [1]، لكن هذا لا يعني عدم اهتمامه بالعلماء، ومعاملتهم معاملة خاصة، والتي تمثلت في إعفائهم من دفع عشور الحبوب، حيث يشير صاحب الإتحاف قائلا :

"...وألزم بذلك سائر الناس من الزوايا وغيرهم لدفع أعشار حبوبهم بالرابطة، ولم يستثني إلا أهل المجلس الشرعي فقط ..."[2].

إن الاحترام الذي أبداه الباي لأحكام الشريعة والتقيد بها، لم تمنعه من إتباع سياسة انفتاح تعتمد على الاجتهاد في الأمور الدينية لإيجاد الحلول المناسبة، أما القضايا الشرعية البحتة، فقد أحالها إلى العلماء ورجال الشريعة، مثل الحكم على مدى شرعية دعوة الوهابيين والرد عليها [3]، حيث طلب من قاضي الجماعة الشيخ "عمر المحجوب"، ومن القاضي الشيخ "إسماعيل التميمي" الرد على الدعوة الوهابية، فكتب الشيخ "التميمي" كتابا مطولا سماه "المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية" [4]، بالإضافة إلى رسالة السياسات الشرعية التي ألفها المفتي "محمد بن حسين بيرم"، حيث تمكّن بفضل هذه الرسالة على من تحوم حولهم الشبهات، بالاعتماد على الظن، وهو أمر ممنوع شرعا إلى أن تتم البينة وغيرها من القضايا السياسية والعسكرية الأخرى[5].

كما تولى الباي بنفسه مهمة تعيين أهل القضاء، والإفتاء، وأئمة الجوامع الكبيرة، مثل جامع الزيتونة، وباشر المهام الدينية والسياسية معا [6] ومن بينها اعتراضه على تقديم نجل الشيخ "علي البكري" المتوفي لخطة إمامة جامع الزيتونة التي كانت محصورة في عائلة البكري، التي كانوا يتوارثونها بحكم أنه قاصر ، فقال " ...لا تبقى إمامة جامعنا الأعظم ملعبة بين الجهال والأطفال، وأقدم من لا يتكلم في تقديمه مسلم وهو ... أبو محمد حسن بن الإمام..."[7].

---

(1) الهادي حمودة الغزي: **الأدب التونسي في العهد الحسيني(1705– 1881م)**، الدار التونسية للنشر، تونس 1973، ص 84.

(2) أحمد بن ابي الضياف : المصدر السابق، ج 3، ص 54.

(3) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا**...، المرجع السابق، ص 320.

(4) حمادي الرويسي واسماء نويرة: **الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر نصوص الغرب الاسلامي نموذجا**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2008.، ص ص 53، 54.

(5) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا**...، المرجع السابق، ص 321.

(6) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 76.

(7) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا**...، المرجع السابق، ص 324.

كما أنه عين وزيره "يوسف صاحب الطابع" لمباشرة شؤون التعليم والمشايخ ، فكان الوزير مكلف بدفع المرتبات لهم ، ويحدد النفقات المخصصة للمساجد ، فقدم هذا الوزير الكثير إلى التعليم والحركة الثقافية في تونس ، من خلال أعمال البر التي كان يقدمها، ولعل من أبرزها بناءه للمساجد والمدارس وتخصيص الأوقاف لها(1).

من خلال هذا يتبيّن لنا أن البايات الحسينيون قربوا إليهم العلماء لدعم سلطتهم على اعتبار أن الحكم الملكي يعتمد على السند المحلي، أكثر منه على شرعية الدولة العثمانية، إضافة إلى محاولة رفع مكانة العلماء بعد السجن والتعذيب، التي تعرضوا لها في نهاية الدولة المرادية ، ورغم محاولات البايات رفع مكانة العلماء إلا أنهم لم ينجحوا في المساواة بين العلماء الحنفية والمالكية.

ثالثا–مساهمة السلطة في الحياة العلمية (الثوابت والمتغيرات):

تميز وضع التعليم بعد إلحاق تونس بالدولة العثمانية بنوع من التراجع مقارنة بالعهد الحفصي، نظرا للمعطيات السياسية التي مرت بها البلاد، أو للظرفية التي أحاطت وأثرت بها بشكل عام، ومع بداية العهد الحسيني في مطلع القرن الثامن عشر، حمل الحسينيون على عاتقهم النهوض بالتعليم ومؤسساته ورجالاته، بداية من "حسين بن علي. فإلى أي مدى نجح في إعادة الاشعاع الحضاري الذي تميزت به تونس كمنارة للعلم ؟

أ–التعليم المؤسسات ومراحل التنشئة:

للتعليم مستويان تعليم أدنى ويتعلق بالكتاتيب، أو ما يعرف بالمكاتب والمدارس ، وتعليم أعلى يرتبط بجامع الزيتونة وبعض الجوامع الأخرى (2)، وقد أعطت لنا الباحثة "حياة الماجري " تقسيما دقيقا للمؤسسات التعليمية، أو بالأحرى الأماكن التي اضطلعت بمهمة التعليم، لأن الحديث عن المؤسسة يأخذ الطابع الرسمي في حين أن التعليم بالبلاد التونسية لُقِّنَ في عدة أماكن متنوعة وهي المكاتب و الجوامع، و الزوايا، و أماكن أخرى، فأما المكاتب أو الكتاتيب فهي بدورها تنقسم إلى أصناف، وقبل الخوض في أصناف المكاتب يجب أن نقدم تعريفا لها .

1–الكُتَّاب أو المكاتب:

يعتبر الكتاب بمثابة المدرسة الابتدائية التي يقصدها الصبيان في بداية عهدهم، وهو محل يتراوح بين عشرة أمتار مربعة ، ويوجد عادة في الطابق الأول محمولا على بناء سفلي ويصعد إليه

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 76.

(2) المختار باي: المرجع السابق، ص 545.

بالدرج وجدرانه مطلية بالجير، وليس به نوافذ وليس به نور كاف، ومفروش بالحصر ويقبل عليه مابين عشرون وثلاثون تلميذ ويوجد في كل حي أربعة أو خمسة كتاتيب وهي محلات قديمة ، بنيت أغلبها فوق محلات تجارية ، ويحبس البعض منهم ريع هذه المحلات على الكتاب، وتجمع هذه الكتاتيب كل الصغار بغض النظر عن أجناسهم وألوانهم أو انتماءاتهم[1]. وتنقسم الكتاتيب إلى:

1-1مكاتب الصراية:

تعتبر هذه المكاتب من الموروث الحفصي ،حيث كان يتم تخصيص مكتب لتعليم أبناء العائلة الحاكمة، واستمر الوضع على ذلك إلى غاية العهد الحسيني، وعمل به أعيان البلاد من أتراك ومماليك، حيث كان يتم جلب مؤدب يهتم بتعليم أبنائهم .

1-2مكاتب أصحاب العلم والمال:

سار أصحاب الثروة على نهج أصحاب السلطة في إنشاء مكاتب خاصة لتعليم أبنائهم ونفس الشيء بالنسبة للعائلات العلمية، الميسورة الحال التي جلبت مؤدبين لتعليم أبنائها مقابل السكن، ومثال ذلك هو قيام المفتي "البارودي" بإسكان "محمد الفاسي" الذي قدم من المغرب إلى تونس مقابل تعليم أبنائه، كما نشير هنا أن اغلب هذه العائلات العلمية كانت تعلم أبنائها في بيوتهم.

1-3مكاتب أولاد المسلمين:

يتوافد عليها فئة اجتماعية محددة والمتمثلة في أبناء الأهالي، و تنعت هذه المكاتب بأولاد المسلمين ضمن ما يعرف بالكتاب، وقد قسم إلى قسمين كتاب بلدي بسيط الخاص بأولاد الأهالي، وكتاب أندلسي[2] يمتاز بتحفته المعمارية ، وقد تم إحصاء سنة 1756م حوالي 62 مكتب في مدينة تونس، وفي ربض باب الجزيرة 21 مكتب، وربض باب السويقة 34 مكتب[3].

1-4مكاتب اليهود:

كان أبناء اليهود يتعلمون في مكاتب خاصة بهم، وكانت تعرف بمدرشيم وهو يشبه الكتاب

---

(1) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**، في م.ت.م، ع90/89 ماي تونس 1998، ص ص 143، 144.

(2) يشير "الطاهر المعموري" أن الأندلسيين منذ قدومهم أقاموا مدرسة تعرف بالمدرسة العجمية نسبة إلى الولي المجاور ضريحه له وتعرف أيضا بمدرسة الفتح، وليس كتابا كما تشير الباحثة "حياة الماجري.ينظر الطاهر المعموري: **جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي**، الدار العربية للكتاب، تونس 1980، **ص** 94.

(3) حياة الماجري: **من تعليم الصبيان إلى التعليم الابتدائي في مدينة تونس في العهد العثماني**، ب.ط، دار المناهل، تونس 2013، ص ص29، 45.

حجرات ضيقة غير مزودة بالمراحيض، ومنعوا بالكتابة بالعربية، فيكتبون بالعامية التونسية [1].

2-المساجد والجوامع:

اهتم الأتراك العثمانيون ببناء المساجد والجوامع، وخاصة أنه لم يكن في تونس جوامع حنفية رغم أنهم حاولوا في البداية جعل جامع الزيتونة خاص بهم، إلا أنهم عدلوا عن ذلك لتحولوا إلى جامع القصر قرب باب المنارة، الذي كان مالكيا لكنه تعرض جزء منه للخراب نتيجة الاحتلال الاسباني، فرمموه واتخذوه جامعا لهم، ثم قام "يوسف داي" بإنشاء جامع حنفي يتوسط جامع القصبة وجامع الزيتونة، أما في عهد "حمودة باشا المرادي" قام ببناء جامعه بجانب ضريح الشيخ "أحمد بن عروس" (1661م / 1071هـ)[2] .

وفي عهد "حسين بن علي" بنى جامع عرف بالجديد بالصباغين نظرا لوجود كثافة سكنية، كما بنى "يوسف صاحب الطابع" جامعا فخما الذي تطلب بناؤه ستة سنوات بربض باب السويقة ، وقد بني هذا الجامع بالحي الذي يسكن به غير أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لمن سبقوه فقد انشؤوا جوامعهم في المدينة ، ويعود إنشاء جامع "صاحب الطابع" وجامع "حمودة باشا الحسيني" حول جامع الزيتونة هو تركز السكان في هذا المكان إضافة إلى تجمع الطلبة والتجار والصناع ، بالإضافة إلى الفنادق، وقد يكون وجود رغبة في إنشاء جامع للحنفية يضاهي الزيتونة دون التعصب لمذهبهم،وهذه الجوامع أخذت على عاتقها مهمة التدريس[3]

ويعتبر جامع الزيتونة [4]من أشهر مراكز التعليم في تونس، والعالم الإسلامي وقد اشتهر بمن درس به من أعلام، وساهم الحسينيون في إعادة الاعتبار للجامع برفع عدد المدرسين به [5]، ولم ينافسه سوى جامع "يوسف صاحب الطابع"[6]، وعموما فالمساجد والجوامع اقتصرت على تعليم

(1) حياة الماجري: المرجع السابق، ص 45.

(2) نفسه.

(3) أحمد قاسم: **مدينة تونس في العهد العثماني**...، المرجع السابق، ص ص 263، 264.

(4) التسمية نسبة إلى وجود شجرة زيتون بالمكان كان يتعبد بها راهب نصراني وبعد الفتوحات الإسلامية اقتضى إيجاد مكان للصلاة لذلك تم بناؤه في هذا المكان وفي سنة 732م/ 114هـ قام والي افريقية "عبيد الله بن الحبحاب بتوسعته. ينظر: محمد بن خوجة: **جامع الزيتونة**، مج 4، ج 10، ص 305.

(5) في العهد الحسيني ازدادت العلوم في جامع الزيتونة، وتجاوز عدد المدرسين فيه الثلاثون بعدما كان ثمانية ،ينظر: محمد العزيز بن عاشور: **التعليم الزيتوني من ترتيب المشير احمد باي الى تأسيس مشيخة الجامع الاعظم وفروعه (1842-1935)**،في م. ت. م، ع 42/41، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل جوان 1986 ، ص 10.

(6) محمد العزيز بن عاشور: **جامع الزيتونة المعلم ورجاله،ب ط**، دار سراس للنشر تونس 1991، ص 93.

مرحلة ما بعد الصبيان، وتم إقصاء الصبيان لسوء سلوكهم بالمساجد[1].

3-دور الزوايا التعليمي:

كانت تخصص بها أماكن للصلاة والدراسة وقراءة القران وسكنى الطلبة، وتنقسم الزاويا إلى ثلاث أنواع هي:

- **الزاوية الصغيرة**: وهي الزاوية المسجد وتعتبر فرع من فروع الزاوية الأم التي تمثل مركزا لطريقة ما ويجتمع فيها مريدو الطريقة لإقامة الصلاة وتلاوة القران.
- **الزاوية المدرسة**: أدت دورا هاما في تعليم الناشئة بعد أن تحولت إلى كتاتيب أو مدارس قرآنية
- **الزاوية الطريقة** : وهي الزاوية الأم؛ أي المكان الذي نشأت فيه طريقة صوفية وجعلته مركزا لها.وعليه فإن الزوايا لم تضطلع جميعها بمهمة التعليم باستثناء الزاوية المدرسة[2].

ومن الزوايا التي كانت تتعهد بتعليم القرآن الكريم؛ زاوية سيدي "عبد الرحمن المجدوب"، وقد خصصت لهذه الزاوية أوقافا عديدة لأنها كانت تتكفل بإسكان وإطعام المتعلم وتلبية احتياجاته، وكثيرا ما كانت تتعرض أملاك الزوايا لتسلط اللزامة عند جبايتهم لأداء العشر ، ومن الأمثلة ماحدث في عهد "علي باشا" سنة 1761م، وتدخل الباي وأصدر أمرا لصالح الزاوية، كما حدث في عهد "حمودة باشا" سنة 1780م، مما جعل الباي يحرر الزاوية من أداء العشر[3].

لقد حبست لهذه الزوايا أوقافا كثيرة، ونذكر منها زاوية "سيدي الونيس" و"سيدي البشير" ، حيث حبس "محمد الرشيد" هنشير بنزرت المعروف بعين الجنان على زاوية "سيدي الونيس" سنة 1759م لتستعين به على تلبية حاجيات الطلبة، و حاجيات شيخ الزاوية، و جدده "علي باي" 1764م وأقر "حمودة باشا" هذا الحبس سنة 1786م.كما رفع البايات عن هذه الأراضي المحبسة للزوايا الجباية، لكن اللزامة وأعوانهم الآخرون مثل القياسة، الذين يمسحون أراضي البذر تمهيدا لفرض الضرائب عليها ويحشرون هذه الأراضي في دفاترهم رغبة في إلزامهم دفع الضرائب، و منح "علي باي" هنشير بني وشفان بماطر لزاوية "سيدي الونيس" سنة 1187هـ /1773م، وهذا بطلب من شيخ الزاوية ليصرفه على مصالح وشؤون الزاوية و الطلبة وتوفير لوازمهم[4]

---

(1) حياة الماجري: المرجع السابق، ص 45.

(2) نفسه، ص ص 48، 49.

(3) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**...، المرجع السابق، ص ص 197.

(4) نفسه، ص ص 198، 199

بالإضافة إلى التعليم في الزوايا، فقد كان البعض يعلم الأطفال في أضرحة الأولياء الصالحين، مثل "محمد الغالبي" (ت. 1715/ 1127هـ)، الذي كان يدرس بضريح الولي "محرز بن خلف"، أما مكاتب الزاوايا فهي (مكتب سيدي محرز ،مكتب سيدي مدين، سيدي بن عروس، سيدي بوحديد، سيدي البغدادي، سيدي نصر بن عاليه، مكتب الزاوية البكرية، مكتب سيدي أحمد التيجاني) وغيرها، وبلغ عدد الزوايا سنة 1756 م؛ حوالي 92 زاوية بالمدينة ،كما بلغ عدد المكاتب 117 [1].

ورغم الممارسات التي قام بها القياد أو اللزامة اتجاه بعض الزوايا، إلا أن ذلك لم يمنع هذه الزوايا من الحصول على مداخيل قارة، و أخرى متنوعة من السلطة أو أصحاب المال لتساهم في تعليم التنشئة.

4-الدور التعليمي للمدراس:

لقد ساهمت السلطة خلال العهد المرادي والحسيني على نشر التعليم، مما أدى إلى تنشئة جيل من العلماء خاضع للسلطة، وهذا ما عزز سلطة البايات، وذلك عن طريق إنشاء المدارس [2]، وتتمثل مهمتها بالأساس في تدريس العلم وليس تعليم الصبيان، وهناك بعض المكاتب ألحقت بالمدارس ، أما القائمين على المدارس هم شيخ المدرسة، وشيخ القراء، والوكيل، والخلاص، والشاهد، والوقاد، وخادم الميضأة، والمؤذنين والمؤدب والطلبة، وقد عرفت المدارس شهرة فاقت الجوامع في نهاية العهد المرادي، وبداية العهد الحسيني لكنها فقدت وظائفها التعليمية مع بداية القرن التاسع عشر، فمثلت سكنى للطلبة، الذين اقبلوا من دواخل البلاد على هذه المدارسين، وقد نعتوا بالافاقيين، الذين شكلوا للسلطة قنواة اتصال مع دواخل البلاد[3] .

5-مساهمة السلطة في بناء المدارس:

قام الباي" حسين بن علي" ببناء العديد من المدارس، ولعل أبرزها مدرسة النخلة، التي بنيت سنة 1126هـ/ 1714م بالقرب من جامع الزيتونة، وكان أول المدرسين بها "أبو عبد الله بن محمد الخضراوي" ، وفي نفس السنة بنيت مدرسة الحسينية المسماة الصغيرة بالقرب من تربة الباي، ومن أشهر مدرسيها "أبو عبد الله محمد جعيط"، وفي سنة 1727م بنى الباي المدرسة الحسينية الكبرى

---

(1) حياة الماجري: المرجع السابق، ص ص 49، 50.

(2) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1، ص 193.

(3) حياة الماجري: المرجع السابق، ص ص 52، 54.

التابعة للجامع الجديد بنهج الصباغين [1]، ومن أشهر مدرسيها "أبو العباس أحمد بن مصطفى الحنفي"، وفي سوسة رمم الباي سنة 1135هـ/1722م مدرسة الرباط، وشيد أخرى بزاوية سيدي "عبد القادر الجيلاني، وفي صفاقس بنى سنة 1136هـ/ 1723م مدرسة ومن أول مدرسيها "أبو عبد الله محمد الشرفي"، وفي جربة رمم مدرسة "مراد باي الثاني"، ودرس بها الشيخ "إبراهيم الجمني" وكان الباي يتفقد المدارس التي بنيت ليس بمدينة تونس فقط، وإنما بأغلب الحواضر[2].

ورغم الظروف التي حكم بها "علي باشا" إلا أنه اهتم ببناء المدارس، واهتم بجمال المعمار فيها من نقش وزخارف منها مدرسة نهج الباشا ، والمدرسة الباشية [3] التي جلب لها السواري السود من أوربا وأحاطها بالجليز المنقوش بإتقان ، وبناها إلى جانب تربته قرب جامع الزيتونة ، كما قام بتشييد المدرسة السليمانية بعد وفاة ابنه "سليمان"، وهي لطلبة المالكية، وعين لها الشيخ "محمد الغرياني" مدرسا وحبس لها أملاكا وعقارات كثيرة ، وبنى مدرسة بحوانت عاشور لطلبة المالكية ،وعين لها "عبد الله السوسي" مدرسا[4]. وبنى مدرسة بئر الحجار سنة 1170هـ ولم يكتمل بنائها في عهده، وأكملها صهره "رجب مامي"، وعين لها الشيخ "مسعود المغراوي الباجي"[5]، وخصص لكل هذه المدارس رواتب ومنح للمشايخ والمدرسيين والقائمين ، وهي للتدريس والسكن وعقد المجالس العلمية والدينية والأدبية [6].

أما في عهد "علي باي" تم بناء المدرسة الحسينية الكبرى، وقد نسبت لأبيه كما بيناه في الصفحة السابقة، وخصص لها أوقافا كثيرة، وعين لها مدرسين في عدة تخصصات، وعين لها شيخا مالكيا، واشترط عليه إقراء بعض الكتب في الحديث والفقه والفرائض، ومنحه دارا للسكن مقابل المدرسة، كما عين فيها مشايخ آخرين يدرسون العبادات والمعاملات، والنحو، واللغة، والتجويد

---

(1) أنشأ المدرسة الحسينية الكبرى للمالكية كما يشير المشرع بقوله : "...اقتضى نظره السعيد ورايه الرشيد ا ن بنى مدرسة عظيمة الشأن في غاية الإتقان وجعل شيخها وطلبتها للمالكية..."، وبجانب هذه المدرسة بنى جامعه الذي يقع بسوق الصباغين تم بناءه مابين (1136/ 1139- 1724-1727). نقلا عن : أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 31.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص ص 546، 547. وللاطلاع على هذه المدارس ينظر: محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 90.

(3) بناها بالقشاشين مقابلة للحمام المعروف بحمام القشاشين، وهو من أشهر الحمامات بتونس وبه تربته على يسار مدخل المدرسة وكان تأسيسها سنة 1166هـ. ينظر: محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 97.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص ص 107، 108.

(5) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص 97.

(6) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 108.

والأصول، وعلم الكلام وغيرها من العلوم ،كما أنجز بالمدرسة سكن خاص بالطلبة وعين له أوقافا معتبرة[1]، كما أحيا الباي المدرسة الجاسوسية نسبة إلى الشيخ "عمر الجاسوس"، والمدرسة التوفيقية بالطلبة والمدرسين وخصص لهما أوقافا كثيرة[2].

وفي عهد "حمودة باشا الحسيني" تم بناء العديد من المدارس وأجرى على العلماء والمدرسين الرواتب القارة، ومنح الطلبة إعانات كثيرة سواء بالحاضرة تونس او خارجها ، ومن بين الإجراءات التي تدل على اهتمامه بالتعليم هو إعفاء الطلبة من الخدمة العسكرية [3]، فواصل بذلك على نهج والده[4]، لكن الانجاز الكبيريعود ل"صاحب الطابع"، الذي بنى العديد من المدارس والكتاتيب[5].

-القشلة:

قام الباي"حمودة باشا" بتحويل الكثير من القشل، التي مثلت مقر للجنود إلى مدارس للتعليم[6] حول بعضها إلى مدارس للتعليم، مثل القشلة التي حولت إلى مدرسة التوبة، وهي دلالة على الأعمال غير الأخلاقية للجيش الانكشاري .

رابعا-الأماكن الظرفية للتعليم :

تمثلت في الحوانيت والمخازن، حيث يتم كرائهم للتدريس بها ، و فهناك من المعلمين من اتخذ داره للتعليم[7].

أ-مراحل التعليم:

يتلقى الطفل تعليمه الأولي في الكتاب يحفظ به القران والمبادئ الأولية للغة العربية، وربما حفظ بعض المتون، فكان المؤدب يقوم على تلاميذته بتربيتهم وتهذيب سلوكهم وتلقينهم المبادئ الإسلامية ، وكانت الكتاتيب نوعان نوع يشارك فيه االعموم بمقابل زهيد يدفعه الأولياء للمؤدب، والنوع الثاني خاص ببعض البيوتات يمنح المؤدب جراية من صاحب البيت وتقوم ربة البيت بجميع

---

(1) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، ج1، ص300.

(2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 112.

(3) استوقفتني هذه الفكرة حتى لايظن القارئ الخدمة العسكرية بالمفهوم المعاصر، وإنما هي خاصة إما بالعنصر التركي الذي اقتحم مجال التعليم والتدريس أو الخاصة بالفرسان الذين تقدمهم القبائل المخزنية قد اعفي منهم المتعلمين حسب رأينا.

(4) رشاد الامام:**سياسة حمودة باشا في تونس...**، المرجع السابق، ص 329.

(5) أحمد قاسم: **مدينة تونس في العهد العثماني** ...، المرجع السابق، ص 266.

(6) قد يكون الهدف هو التخلص من تواجد الجند الانكشارية وسط الأهالي لما أحدثوه من تجاوزات، إضافة إلى سياسة الباي الرامية إلى إضعاف الجيش الانكشاري كما أشرنا إليه سابقا.

(7) حياة الماجري: المرجع السابق، ص ص 55، 59.

الشؤون المتعلقة به، من مشرب وملبس ومأكل ويدرس أبناء صاحب البيت فقط إلا من أذن له صاحب المنزل من الأقارب أو الجوار، وفي المرحلة الثانية يقتحم المتعلم دروس الجامع الأعظم، وكان سن المتعلمين يختلف فنجد سن المشاركين من مدينة تونس بحدود الخامسة عشر في الحين المشاركين من خارجها قد يتجاوز العشرين من عمره[1] .

ب–الدروس المقدمة :

ارتكز التعليم الديني على حفظ القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، و أصول الدين وأصول الفقه، والمنطق إضافة إلى النحو والحساب، وكان هذا بدرجات مختلفة حسب أهمية المؤسسة التعليمية[2]، ففي عهد "حسين بن علي" كانت الدروس تقدم مرتين في اليوم، حيث يشير صاحب المشرع الملكي قائلا:"... وأنشأ المدرسة الجديدة وأقام فيها درسين اثنين الأول في الصباح والثاني في المساء ومعلما لتعليم الأولاد القرآن وشيخا لتجويده..."[3] .

وفي "عهد علي باي" كانت الدروس المقدمة في المدرسة الحسينية الكبرى، في الفقه المالكي يوميا لمدة تسعة أشهر يعتمد فيه على مختصر خليل وعلى أحد شروحه، ويعوض الدرس في شهر رجب وشعبان ورمضان بدرس في صحيح البخاري، كما كان يقدم درس في الفرائض ، وبعد صلاة الظهر من كل يوم يقوم شيخ مالكي أخر بتقديم درس في اللغة أو الأصول أو علم الكلام أو المنطق، وبعد العصر يقرأ شيخ حنفي الفقه للطلبة الثمانية المنتسبين إلى مذهب أبي حنيفة ، وهذا يبين أن الطلبة جميعهم يتلقون ما هو متعلق بالمذهب المالكي، أما الحنفي فهو حكر على الحنفيين دون غيرهم للحفاظ على الخصوصية أو لعدم إكراه المالكيين ، كما أن هناك درس يومي في التجويد ، والطلبة مطالبين بقراءة حزبين من القران كل يوم[4].

ج–طرائق التعليم:

يتبع المؤدبون طريقة تقليدية في تعليم الصبية القران الكريم وتعليمهم القراءة، والكتابة إضافة إلى مبادئ اللغة إما مباشرة، أو عن طريق أحد قدماء تلاميذه فيرددون بأصوات عالية: أليف لاشيء عليه. الباء وحدة من أسفل. التاء اثنين من فوق.....الخ[5].

---

(1) محمد العزيز بن عاشور: **جامع الزيتونة المعلم**...،المرجع السابق، ص95.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص 546.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص21.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 70.

(5) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**...، المرجع السابق، ص145.

وتعتبر الألواح الخشبية من الأدوات المستعملة، حيث يقوم المتعلم بطلائها كل مساء بعد عرض ما حفظه على مؤدبه [1]، وفي المرحلة الثانية يتم شرح المتون لهم من أراد الارتقاء في تعليمه، وذلك بحضور الدروس التي تلقى في جامع الزيتونة والجوامع الأخرى ، فكانت تقرأ دروس النحو والصرف والبلاغة والفقه وعلم الكلام وأصول الدين وتفسير الحديث والمنطق ، وبهذا يمنح الطالب صفة المشاركة ،في العلوم المذكورة ، وقد تضاف إليها الحساب والفرائض والتصوف ، وصفة المشاركة التي تمنح للطالب لا تعني أنه أصبح على معرفة واسعة، لان هذه المعارف المكتسبة لا تكون معمقة نظرا لان الأساتذة كانوا لضيق الوقت أو لقصور منهم لا يكملون قراءة الكتب ،لذا كان على المشارك ان يعتمد على جهده الخاص لإكمالها[2] .

ويتبيّن من خلال هذا ان طرق التعليم كانت تقليدية تعتمد على الذاكرة، وأهملت العقل ورغم هذا فقد كانت هناك محاولة استحداث طرق تعليمية ومواد حديثة للتعليم في عهد "حمودة باشا"، بمبادرة من العالم "إبراهيم الرياحي"، الذي استحدث طريقة في التدريس هذه كيفيتها يقوم بنقل الدرس كما ورد في الكتاب المقرر ويمليه من حفظه، بعد ذلك يقرر ما يظهر له،ثم يسرد كلام المصنف على كيفية تبعث النشاط في النفس ، واتخذ العديد من العلماء عنه هذه الطريقة حتى بلغت البلاد المصرية، كما قام العالم" حسن الشريف" (ت. 1819م)، باستحداث طريقة تعتمد خلق جوّ من الفكاهة مع تلاميذه أثناء الدرس خشية سآمتهم، وإذا بحث أحدهم بحثا، فإنه يصغي إليه ويطلب من الطلبة مناقشته، أما بالنسبة للمواد التي أضيفت في عهد "حمودة باشا"، فهي علوم الطبيعة والموسيقى وعلوم المساحة والهندسة[3] .

أما الدراسات التي كان يرجى من ورائها تأدية بعض المناصب، فهي تتمثل في الكتب التطبيقية مثل كتب النوازل بالنسبة للمهتمين بالقضاء، وكتب الفرائض والتوثيق بالنسبة إلى العدول وكان هذا غالبا يتم بتوجيه الأساتذة للطلبة. أما كتب الفقه فكانت المصدر الأساسي لتولي الخطط الشرعية، وعليه فقد كانت مقدمة على جميع العلوم، وخصّصت له أفضل أوقات اليوم، أما علم الكلام، والأصول، والمنطق كانت دراستهم محدودة بسبب الخوف من تشويش أفكار الطلبة أما الأدب فاقتصروا على تعليم سرد القواعد والإنشاء، دون التمرن على تطبيقها، وهناك من اعتبر

---

(1) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**...، المرجع السابق، ص145.

(2) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص84.

(3) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا في تونس**...، المرجع السابق، ص ص 333، 335.

الأدب لهوا ولعبا مقارنة بالعلوم الأخرى، أما دروس القرآن والحديث فكانت بشكل يومي لكن أغلبها لم تتجاوز التلاوة المصحوبة بشرح بسيط للألفاظ ،وعليه كانت دروس القراءات أكثر من دروس التفسير، وهذا راجع إلى تعدد مناصب القراء في المساجد(1) .

د–رواتب المؤدبون:

اتخذ الباي "حسين بن علي" على عاتقه رفع شأن العلم ورجاله، فأجرى المرتبات للمدرسين من مال الجزية وريع الأوقاف، و واصل هذه السياسة من جاء بعده من البايات والوزراء مثل "يوسف صاحب الطابع" (2)، فمنح البابات للمؤدبين دخلا محترما و أوقفوا لهم أوقافا خاصة بهم إضافة أن المؤدب كان يتلقى أجره من أولياء التلاميذ، وتتمثل جرايته فيما يدفع له شهريا في المدن او أسبوعيا في القرى والمداشر، ونادرا ما يحدد مقدارها، وقد يتأخر الدفع من الأولياء نتيجة الاحتياج مما يجعل أمين المؤدبين يشتكي للسلطة (3)،كما انتفع المؤدبون في الزوايا والأرياف والمدرسون في المدن بعائدات الأملاك المحبسة من طرف أهل الخير أو التي حبسها الباي(4).

ه–صعوبة التحصيل العلمي وأهمية العلوم المُدرسة في المناصب :

ومن أسباب قلة عدد المتحصلين على درجات عليا في التعليم، هي طرق التعليم التي لايقدر عليها إلا الذي كان لا يسعى لطلب الرزق من وراء التعليم، إضافة إلى أن يكون ذو قدرات عالية وتواقا للتعليم، وغير هذا فإن طالب العلم لا يستطيع تجاوز طرق التعليم (5)، وهذا يبين لنا صعوبة التعليم من جهة وقيمته من جهة أخرى، لذلك كان عموم الناس في هذه الفترة يعتبرون النجاح في العلم ضربا من الخيال ، وتجاوز الأمر هذا الحد إذ راجت شائعات أن سبب النجاح تدخل بعض الأولياء بمنحه المتعلم العلم بسقيه ببعض المشروبات وإطعامه ببعض الأطعمة(6).

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص85.

(2) محمد العزيز بن عاشور : **التعليم الزيتوني من ترتيب**...، المرجع السابق، ص 7.

(3) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**،...، المرجع السابق، ص ص149، 152.

(4) المختار باي: المرجع السابق. ص546.

(5) هنا يذكر صاحب الإتحاف الصعوبات التي واجهته أثناء تعليمه فيذكر أن والده كان يزور الأولياء الصالحين ويسألهم الدعاء لابنه بجودة الحفظ ، ويخبرهم أن ابنه على غاية من الضعف فإن لم يعنه الله على الحفظ فلن يقدر عليه. ينظر: أحمد بن ابي الضياف: المصدر السابق، ج7، ص ص 87-103.

(6) أحمد عبد السلام" المرجع السابق، ص83.

خامسا–السلطة والعلماء بين الائتلاف والاختلاف:

يعتبر رجال الدين الحلفاء التقليدين للسلطة، بحيث منحهم "حسين بن علي" امتيازات كبيرة، وفي عهد "علي باي" أحاط نفسه بالعلماء ورجال الدين، أما ابنه "حمودة باشا"، فقد تجاوز هذا التحالف بزواجه من ابنة المفتي الأول في تونس "محمد البارودي" (1) أحد أبرز العائلات العالمة المتحالفة مع السلطة خلال القرن الثامن عشر، وسندرجها كمثال للتحالف لاحقا.

أدى العلماء دورا أساسيا في تدعيم سيطرت الدولة على الأرياف، وخاصة ضد القبائل التي رفضت الخضوع لسلطة الحسينيين إذ قدم العلماء دعم شرعيا لتبرير سياسة الدولة القمعية ضد الأرياف، وبهذا فهم يدعمون بطريقة غير مباشرة مكانة مجتمع المدين ة، في اطار التركيبة الاجتماعية والاقتصادية، وعليه فان كل طرف هو في حاجة الطرف الآخر، فالدولة تؤمن للعلماء مصالحهم وامتيازاتهم المتمثلة في صيغ التملك وعلى المستوى الجبائي، وفي المقابل يعطيها العلماء تلك الشرعية لتكريس سلطتها داخل وخارج المدينة(2).

لقد أدرك الباي "حسين بن علي" قيمة هذا التحالف مع العلماء من رجال الدين وغيرهم مبكرا، فنجده يعين مستشاريه من هذه الفئة التي مثل وجودها في البلاط الشرعية الدينية والشعبية لحكمه، فكان يحتمي بشرعيتهم من جهة، و يملي عليهم رغباته أو يستشيرهم من جهة أخرى. وعلى العموم فهذه الفئة لعبت أدوارا مختلفة في البلاط فمنهم لعب دورا أساسيا ودائما ، ومنهم من كان دوره ظرفي فقط (3) .ومن هنا تخمر لنا هذا التساؤل: هل تحالف العلماء من رجال الدين وغيرهم كان مرتبط بشخص الباي؟ أم مع موظفي السلطة بشكل عام؟.

إن طرح هذا التساؤل لم يكن اعتباطا، وإنما من وجود بعض الإشارات التي تدل على أن التحالف بين رجال الدين خاصة وبعض القياد على مستوى دواخل البلاد كان يشوبها الاختلاف أكثر من الائتلاف، حيث فضل القياد عدم استشارة رجال الدين في بعض القضايا، حتى لا يكون لهم رأي وسلطة عليهم، فكان القياد يستغلون بعض الاختلافات بين المذهبين المالكي والحنفي (4) لتلبية حاجياتهم ورغباتهم، وفي بعض القضايا يستشير القياد رجال الدين لأنهم في حاجة إلى ذريعة

---

(1) محمد الهادي الشريف: **السلطة والمجتمع**...، المرجع السابق، ج1،ص 192.

(2) عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 31.

(3) سعيد التايب: المرجع السابق، 39.

(4) لا توجد إشارات حول القضايا التي استغل فيها القياد الاختلاف بين المذهبين.

شرعية لتبرير مواقفهم[1]، وفي المقابل كان العلماء يستنكرون أفعال بعض القياد، أو سير أعوانهم في إطار القيام بالواجب والأمر بالمعروف، مما يضطر القياد بالتظاهر بقبول هذا الاستنكار، لكنهم لا يعملون دائما بالنصائح المقدمة إليهم من طرف العلماء[2].

من خلال هذا يتبيّن أن الاختلاف لم يكن على مستوى القياد، و العلماء من رجال الدين بل بين رجال الدين أنفسهم، وخاصة بين المذهبين ، وعليه ماهي أسس التفاوت أو التفاضل بين العلماء؟ وماهي الطرق سلكوها للحصول على مناصب او دور في البلاط؟

إن التشابك الموجود بين وظائف العلماء، ورجال الدين يصعب علينا الإجابة على هذه التساؤلات ، لكن نحاول أن نعطي تصورا عاما لعله يفي بالغرض.

أ–العلماء بين المحلي والمركزي:

تميّز القرن الثامن عشر ميلادي بارتفاع عدد المثقفين من المالكية الذين كان أغلبهم ينتسبون إلى المدن، التي استقروا بها منذ أمد بعيد أو قريب، مما أنتج تباين و حزازات ظهرت بشكل واضح خلال هذه الفترة، وبدأت تضعف وتقل مع القرن التاسع عشر، حيث كان بعض العلماء الذين استقروا حديثا بمدينة تونس يتعرضون إلى بعض المضايقات بسبب التمييز، مثلما حدث مع "محمد سعادة" الذي اشتكى من معايرة "آل الرصاع" له كون أصله من مدينة المنستير[3].

لقد أحدث هذا الارتفاع في عدد العلماء تفاوتا داخل المجتمع التونسي، حيث كان مبني على أساس الوظائف الشرعية ، بعدما كان قائما على الرتب العسكرية في بداي ة العهد العثماني، هذا التفاوت أدى إلى تقوية نفوذ المالكية في مختلف وجوه النشاط بحكم العدد مقارنة بالحنفيين[4].

وما زاد في حدّة هذا التفاوت، هو توجه العلماء الناشئين في أوساط فقيرة أو المولودون خارج مدينة تونس، والذين ينعتون بالأفاقيين خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بسبب معاناتهم وصعوبة تحصيلهم للرزق، لكنهم يشكلوا محل اهتمام السلطة؛ باستثناء العطف عليهم أحيانا، فنجد الشيخ "إبراهيم الرياحي " كان عالما له شهرة كبيرة، ورغم ذلك عاش حتى سن الخامسة والثلاثين في حجرة صغيرة في مدرسة بئر الحجار ، ولم يستطع الزواج ، حتى عطف عليه

---

(1) للاطلاع على هذه المواقف. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص182.

(2) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص ص 107، 108.

(3) نفسه، ص ص 80، 81.

(4) نفسه.

وزير الباي "حمودة باشا" "يوسف صاحب الطابع"، فأهدى له منزلا وتحمل نفقات زواجه. أما بالنسبة للمناطق التي أمدت جامع الزيتونة بالعاصمة بالطلبة كانت منطقتي زغوان وسليانة ، والذين كان لهم فيما بعد مكانة ضمن علماء الحاضرة المركزيين، فكان منهم المشايخ والكتّاب على غرار "ابراهيم الرياحي"، و "ابن ابي الضياف العوني"[(1)].

وقد شكل هؤلاء العلماء القادمين من دواخل البلاد، طبقة ثانية في صنف العلماء رغم أن السلطة لم تتحالف معهم، لكن هذا لا يعني أنها لم تستغلهم في وظائف عديدة .

رغم التفاوت بين علماء المالكية والحنفية من حيث العدد، واهتمام السلطة بالعلماء المالكية وتقريبهم اليها، وتغليب الأحكام المالكية على الحنفية في كثير من مجالس القضاء كما أشرنا سابقا؛ إلا أن الفئة الحنفية بقيت فئة محظوظة من حيث العطايا، والامتيازات التي منحت لها، و لا نستغرب من هذا بحكم أن البايات كانوا على المذهب الحنفي، وطبيعة الحكم والواقع تتطلب الارتباط بالمالكية، لكن القضية تجاوزت العدد أو الامتيازات، حيث يشير" أحمد عبد السلام" إلى ظهور تنافس بين العلماء حول المناصب، واستعمال كل الطرق المؤدية إليه ومن الأمثلة على ذلك ماقام به "حمودة بن عبد العزيز" الذي نسج العديد من المكائد والمضايقات للشيخ "حسين بن عبد الكبير الشريف" ، جعلته يعزل من منصبه في كتابة الديوان إلى إمام في جامع الزيتونة[(2)]، وكان هذا سببا في دخول "حمودة بن عبد العزيز" عالم السياسة متخليا بذلك عن جامع الزيتونة في أواخر الستينيات من القرن الثامن عشر، ويتقرب من "علي باي" ويصبح من رجال دولته [(3)]، وهذا ما أدى إلى احتكار بعض العلماء العديد من الوظائف وخاصة التدريس .

1-احتكار العلماء للتدريس:

إن الحرية التي منحت للعلماء الراغبين في التدريس بجامع الزيتونة، أو في مساجد أخرى ساهمت في بروز قدراتهم واشتهارهم بالعلم بين الناس، بل أكثر من ذلك استطاعوا لفت انتباه السلطة، مما جعل بايات هذه الفترة يقومون باختيار بعض العلماء، وإسناد إليهم مهام التدريس وتسير المدارس التي قاموا بإنشائها، ويعين لهم مرتبا أو نصيب من مداخيل وقف من الأوقاف، وبهذا

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 81- 86.

(2) نفسه، ص 79.

(3) محمد الهادي الشريف: **حمودة بن عبد العزيز وأفكاره التقدمية،** في م. ت ، ع 57/ 58، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، جويلية 1990، ص 213.

حدث التحالف بين العلماء والسلطة في شكل غير ظاهر علنا ، وعليه فإن هذا التحالف قد تجاوز تقلد العلماء لمناصب شيخ المدرسة، بل أصبح المنصب متوارثا داخل بعض أسر العلماء دون اعتبار لدرجة العلم أو السن ، ولم تقتصر عملية احتكار تسيير المدراس عند هذا الحد ، بل نجد أيضا أن بعض المدارس أسندت إلى أصحاب مناصب شرعية عليا في السلطة، فتجمعت لهم مدراس متعددة لتسيرها فعينوا لها نواب للإشراف عليها، وهذا ما أثار نوع من التذمر والشكوى نتيجة هذا الاحتكار[1].

كما شهدت البلاد التونسية ظاهرة أخرى، على غرار احتكار التدريس ناتجة عن تحالف السلطة مع العلماء، والمتمثلة في احتكار الخطط الشرعية وتوارثها، وعليه نجد نظام سياسي وراثي يوازيه نظام شرعي وراثي أيضا، وكأنهما يسيران على خطان متوازيان، وعليه ماهي أبرز الخطط التي حدث فيها توريث ؟ ومن هي أبرز العائلات التي احتكرت هذ الخطط؟.

2-وراثة العلماء للمناصب :

لقد سعت السلطة بكل الوسائل للتقرب من العلماء، واحتوائهم لإضفاء شرعية الحسينيين على الحكم ، وقد حاول البايات من خلال هذا التوجه، نَحْتْ صورة البلاط الملتصق بالدين حتى يصبح جزءا من تصورات المجتمع، وذلك بتعظيم العلماء بحضور أو تشيع جنائزهم، أو حضور احتفالات ختم القران بجوامع الحاضرة، وبالتالي حرص البايات بالبروز بمظاهر الورع والتقوى والحماة لدار الاسلام[2].

ومن جهة أخرى، حظي العلماء باحترام كبير داخل المجتمع التونسي، مقرا بمكانتهم ووظائفهم، ورغم الأزمات التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة إلا أن هذا الموروث كان تقليدا متحكما في الخاصة والعامة ، وأصبح كل سيرة أجازها المجتمع عادة محترمة، وتقضي للمحافظة عليها ومنها إقرار المجتمع بالمناصب التي شغلها بعض الأفراد ، والتي كانت وظائف وراثية ، وخاصة في المناصب الشرعية[3]، فتوارث "آل درغوث" الإفتاء بالمذهب الحنفي لأكثر من قرن، ويشير صاحب الإتحاف قائلا" ...وجاءت دولة الأمير المعظم محمد باي ابن الأمير الكبير حسين باي ، فعزل المفتيين، وأولى مكان الشيخ ارناؤوط الشيخ أبا عبد الله البارودي...، ومكان أبي "عبد الله محمد

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 85.

(2) مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر عائلة البارودي انموذجا**، في م. ر ، ع 17،الجمعية التونسية المتوسطية ن جامعة منوبة، تونس2013، ص10.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص ص 90،91.

درغوث"، وخرجت بذلك الفتوى وتلك الخطبة عن بيت الدرغوثيين بعد أن أقامتا بها من عام خمسة وسبعين وألف إلى آخر عام تسعة وستين ومائة ألف ... "[1].

أما بالنسبة لعائلة "آل بيرم"[2] فتوارثوا رئاسة الإفتاء أكثر من قرن أيضا ، وكانت إمامة الجامع الأعظم من الخطط الدينية التي توارثها فقهاء المالكية من عائلة "تاج الدين البكري"[3]، الذي تولاها منذ 1624م/ 1034هـ، وبقيت في سلالته باستثناء فترات قصيرة خرجت الإمامة عنهم ، وخاصة في عهد "حمودة باشا" الذي رفض تعين أحد الأطفال البكريين نظرا لقصوره[4] كما أشرنا سابقا.

ولعل أبرز العائلات المتحالفة مع السلطة والمحتكرة للخطط الدينية خلال هذه الفترة؛ أي القرن الثامن عشر هي عائلة البارودي[5]، فماهي مبررات هذا التحالف ؟ وكيف تمكنت من الحفاظ على موقعها في ظل التغيرات التي عرفتها البلاد التونسية؟

3-احتكار عائلة البارودي للخطط الشرعية:

يشير الباحث "مهدي جراد" أن المعطيات التاريخية حول هذه العائلة شحيحة خلال القرن السابع عشر، وأن بداية التحالف هذه العائلة مع السلطة كان في عهد "علي باشا"، عندما تولى "حسين البارودي"[6] إمامة جامع يوسف داي خلفا للشيخ "محمد بيرم الاول"، سنة (1158هـ/ 1745-46م)، وفي سنة 1749م، كان "حسين البارودي" إماما خطيبا بجامع باردو وقد تزامن

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج7، ص 31.

(2) محمد بيرم الأول شيخ الإسلام الحنفي ولد سنة 1712م ، تولى خطة الإفتاء بتونس لمدة خمسا وأربعين سنة، وهو صاحب السياسة الشرعية، ومحمد بيرم الثاني ولد سنة 1749م تولى القضاء سنة 1779م، وفي سنة 1801م تولى الفتوى، ومحمد بيرم الثالث ولد سنة 1786م درس بالنيابة عن أبيه في المدرسة الباشية وفي جامع الزيتونة وبالمدرسة العنقية ثم خطيبا بجامع " يوسف صاحب الطابع" ثم مفتيا ، ومحمد بيرم الرابع ولد سنة 1805م درس بجامع الزيتونة والمدرسة الباشية ثم أصبح مفتيا إضافة إلى بيرم الخامس وهو خارج مجال دراستنا. .ينظر: محمد بوذينة: المرجع السابق، ص ص455، 456.

(3) تداولوا على إمامة الجامع الأعظم مائة ونيفا وتسعين سنة منهم من تقدم إليها باستحقاق ومنهم من تقدم لها بمجرد النسب البكري.ينظر: أحمد بن ابي الضياف، ج7، ص 60.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 91.

(5) من بين العائلات الوافدة على البلاد التونسية من المشرق، وحصلت على مكانة مميزة منذ قيام النظام الحسيني،كونها مثلت فئة علماء الحنفية ، اذ كان المفتي الحنفي المعين من طرف الباي يحتل المكانة الأولى ضمن فئة علماء البلاد، وشكلت هذه العائلة جزء من مجتمع البلاط. ينظر: مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين**...، المرجع السابق، ص ص 1، 2.

(6) من مشاهير الفقه بالمذهب الحنفي تولى خطة الفتوى بال جلس الشرعي بباردو.ينظر: محمد بوذينة: المرجع السابق، ص 180.

انخراط العائلة في جهاز المخزن مع التغيرات التي قام بها "علي باشا" بالبلاط، والذي وأطلق عليه لفظ السراية من قبل الفاعلين في عهده[1] .

إن هذا التحالف ساهم في تكريس مكانته بالبلاط حيث اعتبر "حسين البارودي" من وجهاء العلماء والفقهاء، وكان على دراية بأسرار البلاط كونه أصبح من حاشية"علي باشا"،وفي عهد "محمد الرشيد" تولى خطة الإفتاء بعد عزل الشيخ "محمد الارناؤوط" [2]، وهذا يبين أن "حسين البارودي" حافظ على مكانته في البلاط ولم يتأثر بالتحول السياسي بل ارتقى في سلم الخطط الدينية، فتولى خطة الإفتاء إلى جانب "محمد بيرم" على المذهب الحنفي ، وبتولي "علي باي" صار "حسين البارودي" أول شخصية ذات وجاهة دينية، ولقب بلقب الباش مفتي، متفوقا بذلك على عائلة بيرم التي كانت تحضى بهذه المناصب الدينية، واحتفظ "حسين البارودي" بهذا المنصب إلى غاية وفاته سنة 1772م. وعليه فإن احتفاظ عائلة البارودي بهذه الوجاهة يبرز سياسة السلطة في الاعتماد على العناصر ذات الأصول العثمانية التي نشأت بالبلاد التونسية[3].

3-1توراث المناصب الدينية:

احتكر أبناء البارودي وأحفاده المناصب الدينية لفترة طويلة، فنبغ منهم علماء أفذاذ تقلدوا مناصب الإفتاء والتدريس والقضاء والإمامة، وحرص أبناء البارودي على تعزيز موقعهم بالبلاط الحسيني بشتى الوسائل حتى يتمكنوا من صناعة القرار ، فربطوا علاقات متينة مع البايات الحسينيين ومع شخصيات البلاط، حيث تزوج "حمودة باشا الحسيني" بابنة الشيخ "محمد البارودي"، وهذا ما ساهم في تموقع أحفاد العائلة ضمن حاشية البايات فيما بعد ، وما يؤكد هذا أن عائلة الباردوي خسرت خطة الباش مفتي بعد وفاة "حسين البارودي" سنة 1772م، وتعويضه بالشيخ "محمد بيرم الأول" إلى غاية 1798م، غير أن "محمد البارودي" استرجع الخطة سنة 1799م بدعم من صهره الباي"حمودة باشا الحسيني"، ودعم البايات الحسينين ظاهرة توارث الخطط بين بعض العائلات العلمية، وهذا لاستغلال النزاعات والخصومات بين العائلات لتعميق تبعيتها تجاه المركز[4].

---

(1) مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين...**، المرجع السابق، ص ص 3، 4

(2) للاطلاع على تفاصيل العزل ينظر: أحمد بن أبي الضياف، ج7، ص 30.

(3) مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين...**، المرجع السابق، ص 4.

(4) تعاقبت العائلتين على هذه الخطة وهذا يعكس رغبتهما في الحفاظ عليها، وقد تجاوز الأمر ذلك بعقد مصاهرات بين العائلتين، دون أن يحدث ذلك مع المجتمع المحلي ، وهذا يبرز التميز بين المجتمع الحنفي والمالكي وقد راهن الحسينيون على مثل هذه العائلات لدعم سلطتهم في ظل فقدانهم لقاعدة محلية. ينظر: المرجع نفسه، ص ص 5، 12.

3-2دلالات دعم عائلة البارودي للسلطة:

اكتسبت الاحتفالات والأعياد التي تقام بالبلاط رمزية ملازمة للسلطة، وتكرارها يمنحها صفة الديمومة والتجدد، وسعى البايات لإحياء البيعة لأنها تمثل رابط تعاقدي بين العائلة الحسينية والمجتمع، وساهمت عائلة البارودي في تقديم البيعة للباي الجديد "حمودة باشا" لإضفاء صبغة الشرعية عليه، وهذا ما حفظه البايات لعائلة البارودي، مما انعكس بالإيجاب على أبناء العائلة، حيث تم تزكيتهم من الباي لخطة الإفتاء والإمامة واستشارتهم في اختيار أصحاب الخطط الدينية[1].

3-3آليات احتواء السلطة لعائلة البارودي:

حاولت السلطة احتواء عائلة البارودي، التي تمتعت بزاد معرفي؛ فضلا عن الوجاهة الاجتماعية التي أهلتها لتولي الوظائف الدينية، لتملي عليها سياستها وفقا لأساليب تسهل فرض هيبة الدولة على جميع الأطراف الاجتماعية. ومن آليات هذا الاحتواء منحت السلطة الحسينية امتيازات متعددة الأشكال لفئة العلماء، فكل حدث سياسي أو عسكري كان يقابله سخاء مادي ورمزي من الهدايا والعطايا، و تستفيد منه أصناف اجتماعية منها العلماء، والتمنع عن قبول هذا العطاء يعتبر رفض لممارسة السلطة، بالإضافة إلى التمتع بإعفاءات جبائية، وفي المقابل ساهم العلماء في إسباغ شرعية الحكم، وتثبيط همة المنافسين وإضعاف شوكتهم إما بإدانتهم أو مباركة أعمالهم [2]، وعليه يمكن القول أن موقف العلماء، قد تحول من وسطاء بين الحكام و العامة إلى مجرد أعوان.

ب-الإحسانات والهدايا للاحتواء:

كانت السلطة تلجأ في بعض الأحيان لأساليب التفاوض مع العلماء وتشتري ضمائرهم بالأوسمة، والهدايا ويطلق عليه في الدفاتر الجبائية إحسانا [3]، وهذا بغرض الاستفادة من المكانة الأدبية التي تحتلها هذه الفئة داخل المجتمع، واتساع تاثيرها على شرائح مختلفة منه[4].

وقد خصّ أفراد عائلة البارودي بإحاطة مادية طيلة القرنين الثامن عشر، والنصف الأول من التاسع عشر، وعليه فإن الروابط التي تجمع البايات الحسيينين بحلفائه عامة، تندرج ضمن منظومة تبادل الهدايا والهبات، وتعتبر الهبة عاملا مشتركا للحاكم والمحكوم، وبها تتدعم صلات الخدمة،

---

(1) مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين**...، المرجع السابق، ص ص 7،8.

(2) نفسه، ص ص 10، 18.

(3) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص 443.

(4) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 275.

وحتى تدوم السلطة، يتم إحياء رموزها بصفة مستمرة، وذلك من خلال تبادل الهدايا، التي تندرج في علاقات السلطة بحلفائه، وعليه فالسلطة كانت تقدم العطاءات الكثيرة للمقربين منها في شكل هدايا أو إحسانات[1].

ج-مظاهر التصادم بين السلطة والعلماء:

كما برزت بعض الحالات، التي حدث فيه تصادم بين العلماء والسلطة، متخذة عدة أشكال، فقد يكون جدال أو اختلاف في الرأي، ولعل ابرز الحالات التي نعرضها تلك المشادات الكلامية بين "علي باشا" والقاضي "حمودة الركيلي" الأندلسي خلال إحدى المناقشات التي دارت ببلاط باردوا، حيث اتهم القاضي الباي بشكل مباشر حول قضية تعامل العلماء مع الحجاج ، مما أدى إلى توتر العلاقة، وتم عزله من جميع الخطط ، كما حدثت مواجهة بين قاضي باردو "منصور المنزلي"، و "علي باي" حول قضية غضب الباي، مما جعل القاضي يبادر لطلب العفو، والمثال الثالث وقع عندما اشتكى "يوسف صاحب الطابع" من حالة العزوبية المفروضة عليه للإمام المفتي "عمر المحجوب"، ما جعل هذا الأخير ينتقد هذا السلوك في خطبة الجمعة، مما أدى إلى غضب الباي "حمودة باشا"، وقد تعرض أصحاب الخطط الشرعية نتيجة هذا التصادم إلى فرض الخطايا عليهم أو النفي مثل "حسين البارودي"الذي نفي إلى زغوان، في عهد "علي باشا"، كما تعرض "كبير الشريف" للسجن في سنة 1762م[2].

د-الدور السياسي الدبلوماسي للعلماء:

لقد برز دور بعض العلماء باضطلاعهم بمهام سياسية منذ عهد "حسين بن علي"، ولعل أهمهم الحاج "يوسف برتقيز"، والشيخ "محمد الصغير داود"، والقاضي "علي شعيب"، ورغم اختلاف هذه الشخصيات من حيث العرق، إلا أنها اجتمعت في نقطة رئيسية، وهي أنها عناصر غير تركية، كما أنها تشترك في عدم ارتباطهم بمركز القوى، الذي يمثله علماء مدينة تونس[3] .

1-مؤهلات هذه الشخصيات:

تمتعت هذه الشخصيات، بمؤهلات سمحت لهم الدخول ضمن حاشية "حسين بن علي" حيث تمتع "يوسف برتقيز" باستقلالية إزاء علماء مدينة تونس، ولم يحاول التدريس في الزيتونة ، ولم

(1) مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين**...، المرجع السابق، ص 11.

(2) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص ص 291، 292.

(3) سعيد التايب : بلاط باردو في عهد حسين بن علي...، المرجع السابق، ص40.

يسع للحصول على مكانة مميزة في مجتمع فقهاء المدينة ، كما انه كان يتمتع برصيد علمي كبير حيث واصل تعلمه مصر والحجاز، وكان يتمتع بمرونة فكرية ، ومن الأسباب التي جعلت الباي يقربه إليه اعتناقه للمذهب الحنفي ، فكان مماثلا للأتراك في المذهب ومختلفا عنهم في الانتماء العرقي والاجتماعي والجغرافي ، وهذا الاختيار للباي ناتج من محاولة تفادي المواجهة مع طائفة الأتراك ، ونفس الشيء بالنسبة للقاضي "شعيب" بحكم انتمائه الكورغلي ، وعليه كان "حسين بن علي" يوهم الخاصة بالحفاظ على الواجة الشكلية للنظام التركي، وفي نفس الوقت يقوم بنسف أسسه، أما القاضي "شعيب"، فكان يتمتع بقدرة كبيرة على العمل، وميله للبساطة والتواضع والتقشف، وبالنسبة "الصغير داود" فكانت له علاقات وطيدة ومتعددة مع الأولياء، حيث كان "الصغير داود" له علاقة مع الشيخ "عاشور لعياط" صاحب الكرامات[1]، الذي يمثل رمز للولاء الشعبي ، وهذا ما جعل الباي "حسين بن علي" يقرب منه "الصغير داود"[2].

2-دور هذه الشخصيات في البلاط:

قامت بدور استشاري، فنجد "يوسف برتقيز" ساهم في تأييد الباي في عزل "علي باشا" عن قيادة الامحال، لذا تنسب له تهمة ما حدث من صراع أثناء الفتنة الباشية [3]، و دوره الرسمي لا يتعدى سلطة إمام الباي، وحافظ كتبه ومعلم أبنائه، أما نفوذه الحقيقي كان أكبر حيث كان يحضر مجالس القضاء بباردو، ويقدم رأيه في أحكام الباي ،كما كان يقدم خدمات أخرى بدون مقابل لبعض المتضرريين من رجال الدولة ، أو الذين يطمحون في مناصب هامة مثل وكيل أو عدل[4].

أما " علي شعيب" وهو أحد علماء مدينة باجة يتصف بالشدة في أحكامه [5] كان قاضيا للسلطة، وكان يفصل في القضايا المتعلقة بين الناس عند تنقله مع المحلة، وهذا بفضل طاقته الكبيرة على العمل أما بالنسبة "الصغير داود "فان مهمته كانت استشارية، ولم يعمل في وظيفة معينة، وكانت منزلته كبيرة عند الباي للسبب السابق الذكر [6]، إلى درجة أن الباي لم يخرج في محلة الشتاء

---

(1) يشير صاحب المشرع الملكي إلى هذه الكرامات أثناء خروج محلة الشتاء، بحكم اعتقاد الباي بالأولياء. ينظر: الصغير بن يوسف، المصدر السابق، ج1، ص 306،309.

(2) سعيد التايب :بلاط باردو في عهد حسين بن علي...، المرجع السابق، ص40.

(3) فاطمة بن سليمان: **قراءة الإخباريين التونسيين**...، المرجع السابق، ص 64.

(4) سعيد التايب : المرجع السابق، ص 40.

(5) محمد بن عثمان السنوسي: المصدر السابق، ص90.

(6) سعيد التايب : المرجع السابق، ص 42.

إلى القيروان حتى يرسل "للصغير داود" في نابل لاستقدامه[1] .

3-الدور السياسي الظرفي لبعض رجال الدين:

3-1 الوساطة:

إضافة إلى مستشاري الباي الثلاثة، فقد اعتد "حسين بن علي " على نوع آخر من رجال الدين قاموا بمهام ظرفية ، وهذا ليوسع دائرة شرعيته في الحكم ، والحصول على الدعم المعنوي لأكبر عدد من رجال الدين ، فقد لعب هؤلاء دور الوساطة في حل بعض النزاعات الداخلية والخارجية ، ففي سنة 1705م أرسل الباي وفد صلح إلى الجيش الجزائري، يتكون من المفتي الحنفي " عبد الكبير "، والمفتي الحنفي الأخر" علي الصوفي"، والقاضي المالكي"أحمد الرصاع"، والشيخ "صالح بن عزوز" [2].

وأثناء تمرد "علي باشا" على عمه قام الباي باستدعاء علماء مدينة تونس للتوسط، وعقد الصلح، وهم الشيخ " محمد الخضراوي"، والشيخ " علي الصوفي" مفتي تونس ،والشيخ "محمد سعادة"، و الشيخ "عبد القادر بن الشيخ"، والولي الصالح " محمد بن عاشور" وغيرهم، فأرسلهم إلى أهل وسلات يدعوهم للصلح، والأمان وتسليم "علي باشا"، فلما علم هذا الأخير "علي باشا" بالأمر أرسل عددا من أهل الجبل لإرهاب، هذا الوفد باطلاق النار دون أن يصيبهم، حتى يعودوا أدراجهم، ولم يقبل بصعودهم للتفاوض باستثناء الشيخ "محمد الخضراوي" لكن الشيخ رفض [3] .

3-2الاستشارة:

استشار "حمودة باشا" "محمد بيرم الأول"، في الهجوم على طرابلس الغرب لاسترجاعها من يد "علي برغل" [4]، الذي ادعى أن السلطة العثمانية مكنته من فرمان تولي أمر طرابلس ، وبعد أن استقر له الأمر، امتدت أطماعه إلى جربة فاستولى عليها . فكان رد" بيرم" على الباي قائلا: " ...هذا أمر سياسي أنفع الأشياء فيه استعانتك بأهل الرأي ورؤوس الجند وأكابر الدولة وأما العلماء فلا تجد فيهم فائدة لك، ولا تؤمل منهم فتوى تعتمدها في الحرب بين المسلمين...، وإذا

---

(1) : الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص 306،309.

(2) سعيد التايب: بلاط باردو في عهد حسين بن علي...، المرجع السابق، ص ص45،46.

(3) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط، ورقة 105، ظهر.

(4) استولى على الحكم في طرابلس الغرب الجديد، وطرد "علي باشا القرمانلي" منها، كما أنه قام بعدها بالاستيلا ء على جزيرة جربه التونسية. وللاطلاع اكثر على التفاصيل ينظر: أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص ص 32- 51.

توقف العلماء في الفتوى وشاع ذلك ربما يكون سببا في وهن..."، فأخذ "حمودة باي" برأيه[1]

4-دور الباش مفتي وشيخ الإسلام في السياسة:

كان الباش مفتي[2]، وشيوخ الإسلام يتمتعون بسلطة مدنية من خلال مراقبة جهاز القضاء ، بالرغم من أنه جهاز تنفيذي مرتبط بالسلطة السياسية، ولذلك نجدهم باعتبارهم ممثلين للشريعة يحرصون على العمل بشكل مستقل عن السلطة السياسية، ولكن رجال البلاط من الساسة يحاولون أن يجعلوهم كمستشارين تابعين لهم، واتخذ "حمودة باشا الحسيني" عدة مستشارين في مجالات مختلفة وجعل "بيرم الأول" مستشاره في الشؤون الدينية ، وكان لهؤلاء المستشارين أثر بالغ في تسير البلاد لذلك كانت رسالة "محمد بيرم"، وغيرها من أفكاره لها أهمية في مجرى سياسة الباي "حمودة باشا الحسيني" الداخلية[3].

5-الدور الدبلوماسي:

لقد ساهم فقهاء المالكية في توطيد العلاقة بين بايات تونس، وسلطة العلويين بالمغرب، وخاصة في نهاية القرن الثامن عشر، عندما أصبحت تونس تتمتع باستقلالي ة في توجيه سياستها الخارجية دون اللجوء إلى الباب العالي، حيث أرسل "حمودة باشا" الشيخ "إبراهيم الرياحي" إلى المغرب الأقصى لطلب الميرة [4] من السلطان "المولى سليمان بن محمد"، ومعه كتاب يتضمن طلب المدد، فأمده السلطان بالميرة، ومعها هدية للباي ، وهذا بسبب الجفاف الكبير الذي تسبب في حدوث المجاعة بالبلاد التونسية[5].

---

(1) محمد بيرم الأول : **الرسالة البيرمة في السياسة الشرعية،** تح البشير المكي عبد اللاوي، ط 1، دار سحنون للنشر والتوزيع،تونس 2016، ص 32 .

(2) خطة المفتي الحنفي: برزت في عهد يوسف داي (1610-1637) وتعاقب العديد من الأشخاص على هذه الخطة ومنهم أحمد برناز ويوسف درغوث ، ومع بروز خطة الباش مفتي في عهد "علي باي" ظهر تنافس كبير على هذه الخطة بين عائلة بالخوجة وبيرم والبارودي.ينظر: مهدي جراد: **السلطة الحسينية وأعيان الدين**...، المرجع السابق، ص 5.

(3) محمد بيرم الأول: المصدر السابق، ص 24.

(4) احمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 88.

(5) أحمد بن خالد الناصري السلاوي: **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى،** تحقيق وتعليق أحمد الناصر، 9 ج ، منشورات وزارة الثقافة والاتصال الرباط 2001، ج 7، ص ص 151، 152.

هـ–الدور الثقافي والعلمي للعلماء:

أسهم اهتمام البايات الحسينين بالتعليم والعلماء، في بعث حركة علمية نشيطة أدت إلى بروز طبقة من العلماء المتبحرين في العلوم المتعارف عليها في ذلك العصر،بالإضافة إلى الدور الذي لعبه جامع الزيتونة ، الذي كان قبلة المتعلمين من في البلاد التونسية، والعالم الإسلامي عموما، فعادت المناظرات العلمية من جديد، وكثرت الإجازات العلمية ، وتبادلها علماء الزيتونة مع علماء الأستانة، والمغرب الأقصى، ورغم أن الإنتاج الفكري لعلماء القرن الثامن عشر، لم يتعدى أحيانا الشروح والحواشي والتعاليق ، إلا أننا نجد من اضطلع في الرياضيات مثل الشيخ "محمد الشحمي"، و "علي غراب" [1]، ومن هنا سنحاول أن نعطي بعض النماذج التي ساهمت في الحياة الثقافية والفكرية.

1–أدباء الدولة الحسينية:

برزت الأعمال الأدبية والشعرية أو النثرية في العهد الحسيني، ولكنها محدودة الأغراض، فهي موجهة لغرض ديني أو تاريخي، أو ذكر فضائل الحاكم، فكانت فقهية نفعية باحثة عن الفائدة، وهذا ما استغله البايات لإثبات شرعية سلطتهم، و ضمت هذه الفئة النحويون، والمنطقيون، والواعظون والمنظرون، وعدد من الإخباريين [2]، و من أهمهم نجد:

1–1يوسف برتقيز الزغواني[3]:

من الأعمال التي قام بها، أنه لاحظ أن خزانة الباي تعج بالكتب النفسية ، وكانت تحت تصرفه، فقرأ بها كتب الفقه على المذهب أبي حنيفة ، وكان واسع الإطلاع ، وأهلا لتصنيف هذه الكتب، فقام بشرح متون أبي حنيفة واختار منها متن القدوري في أربع مجلدات ، ولم يكمل الباقي[4]، إضافة إلى تأليفه " تلخيص جمع أسماء رجال الطبقات للشعراني"، و "رياض الفنون على رسالة ابن زيدون"، والمعالم في ألقاب ملوك العالم"، و" تيجان العقيان في تجريد جامع مسانيد النعمان والياقوت الحسان في شرح تيجان العقيان"، وغيرها، لكن "يوسف برتقيز" قتل من طرف "علي باشا"في شهر صفر عام 1148هـ/1736م [5].

---

(1) الهادي حمودة العزي: المرجع السابق، ص ص 22، 26.

(2) مختار باي: المرجع السابق، ص 552.

(3) ولد بزغوان 1092هـ /1682م درس بالزاوية العزوزية ثم توجه الى باجة ثم مصر واصل بها دراسته ثم حج ثم عاد لتونس فاختاره "حسين بن علي" مدرسا لابنائه ثم ولاه التدريس بجامع محمد باي.ينظر: احمد الطويلي: المرجع السابق ص 112.

(4) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص ص 293،296.

(5) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص ص 112، 113.

1-2محمد سعادة :

ولد سنة (1088هـ-1677) ، من عائلة أصلها من المنستير ، انتقل الى الحج ومكث بالحجاز طيلة سبعة عشر سنة[1]، وأثناء عودته من الحجاز إلى تونس تعرضت السفينة، التي يمتطيها للغرق لكنه نجى، و كتبه ضاعت فاضطر إلى الرجوع للإسكندرية، ثم تحول إلى اسطنبول، ونزل عند قاضي العسكر "عارف أفندي"، وبعض العلماء وحصل على نصيب من الأوقاف المخصصة للعلماء، وألقى الدروس لكن اللغة كانت عائقا أمامه، فرجع إلى تونس وألقى دروسا في البداية بجامع الزيتونة، ثم عينه"حسين باي " شيخا على المدرسة المنتصرية سنة (1125هـ-1713م)[2].

عرف بأنه أديب وشاعر ونحوي، ألف كتاب "قرة العين بنشر فضائل الأمير حسين الممجد وابنه الأمير باي سيدي محمد" الذي نشر به فضائل الباي "حسين بن علي" التماسا منه العفو بسبب الوثيقة التي زورها، وهذا ما جعل التأليف يفقد قيمته لانعدام الموضوعية ، رغم ما يكتنفه على بعض الحقائق، وخاصة فيما يتعلق بوضع القضاة[3]،وله كتاب " تنوير المسالك من شرح منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، ومنظومة في المناسك عنوانها " تحفة المعتر من كل حاج أو معتمر [4] وفي عهد "علي باشا" حافظ على مكانته، وتتقرب من الباي، وكتب له شعرا بمناسبة توليه السلطة[5]، فعينه الباي نائبا لقاضي المالكية بمدينة تونس، ثم قاضي تونس، وأخيرا مفتيا وتوفي سنة 1757م في عهد الباي "محمد الرشيد"[6].

1-3أحمد برناز:

أصله تركي وهو أحمد بن مصطفى بن محمد بن مصطفى قاره خوجة الملقب ببرناز ويكتبه حسين خوجة بورناز ومعناه صاحب الأنف الطويل ولد في جمادى الثانية 1074هـ/ 1664م[7]، ولد بتونس حفظ القران منذ صغره وتتلمذ على يد علماء الحنفية مثل "مصطفى بن عبد

---

(1) أحمد عبد السلام : المرجع السابق، ص 204.

(2) نفسه، ص ص 206، 207.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 553.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 112.

(5) حمودة بن عبد العزيز: المصدر السابق، المخطوط، ورقة 104، ظهر.

(6) مختار باي: المرجع السابق، ص 553.

(7) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص193.

الكريم" و"محمد بن شعبان "، ومن علماء المالكية "محمد فتاتة"، و"إبراهيم الجمل"، ثم توجه إلى مصر ودرس بها ثم عاد إلى تونس وزرار الجزائر والمغرب ، وله تأليف بعنوان "الشهب المحرقة فيمن ادعى الاجتهاد لولا انقطاعه من آهل المخرقة"، وكتاب " تزيين الغرة بمحاسن الدرة" ، وله شرح على ألفية بن مالك وكتاب في أحكام العبيد والصبيان " أعلام الأعيان بتخفيفات الشرع عن العبيد والصبيان"، وله تعاليق على مقامات الحريري وشرح وله شعر، و تولى التدريس بالمدرسة الشماعية، ثم المدرسة اليوسفية ثم العنقية، وتولى الخطابة بالجامع الجديد، ثم إماما على جامع "يوسف داي" وكان صاحب تدقيق وتحقيق وتخرج على يده أجيال من العلماء[1].

1-4محمد الخضراوي:

ولد سنة 1676م بتونس، تولى التدريس بالمدرسة الغربية من جامع الزيتونة اي مدرسة النخلة وهو اول مدرس بالمدرسة الحسينية سنة 1721م[2]. وأفضل تعريف نعرضه ما قاله في حقه الشيخ "المختار العياضي":"...فريد دهره ووحيد عصره، خزانة العلو، وصاحب التحقيق في المفهوم...ولا تحل عرى المشكلات الا ببنان بيانه.." [3]، عينه الباي "حسين بن علي" لمؤانسة بن اخيه "علي باشا" لما وضعه في دار "رمضان باي"، وهذا راجع لثقة الباي به كونه صاحب علم، فوافق وبدأ يتردد على "علي باشا" ويقص عليه كل مايجري من أحداث، وهذا ما جعل "علي باشا" يكرمه وينتظر قدومه، وكان ضمن الوفد الذي ارسله "حسين بن علي" إلى جبل وسلات لإجبارهم على تسليم "علي باشا"، اضافة إلى مهمة التدريس التي أنيط بها إلى وفاته سنة 1144هـ/ 1732م[4].

1-5حمودة الريكلي:

ولد بتونس تتلمذ على يد العالم "محمد زيتونة" بجامع الزيتونة، ودرس بالمدرسة المرادية ، ثم عينه "حسين باي" شيخا لها بعد وفاة شيخيه [5]، ويقول فيه المختار العياضي:"...إمام في المعاني والبيان...فقيه زمانه...يقرىء جميع العلوم المشهورة بجامع الزيتونة،وهو إمام هذا الجامع وخطيبها خلفا عن ابي الغيث البكري...وألان قاضي تونس..."[6].

---

(1) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 114.

(2) محمد بوذينة: المرجع السابق، ص 490.

(3) محمد المختار العياضي: **مفاتح النصر في التعريف بعلماء العصر**، تح محمد الحبيب الهيلة، د.د.ن، ب.ت، ص 134.

(4) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ج1، ص ص 54، 55.

(5) محمد بوذينة: المرجع السابق، ص 193.

(6) محمد المختار العياضي: المصدر السابق، ص ص 154،157.

6-1عبد الله السوسي[1]:

أصله من المغرب، واستقر بالقيروان وتخرج على يده العديد من العلماء، وله مؤلف "رقيق الأشعار في التشوق إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وله في مدح أزواج النبيء صلى الله عليه وسلم[1]. درس بالمدرسة العاشورية، وبعد مقتل "حسين بن علي" انتقل إلى تونس وكان من أكابر علماء "علي باشا"[2]

2-شعراء الدولة الحسينية:

إن الشعر العربي ارتبط ارتباطا وثيقا بالسلطة والحكم، ولكي يزدهر لابد للحاكم أن يكون عربيا أو مستعربا متذوقا لفن الشعر، ولما كان "حسين بن علي" تونسي المولد والنشأة فقد أخذ بتقاليد التونسيين، فضم إليه الشعراء وأكرمهم بالعطاءات فراحوا يمدحونه ، إضافة إلى مساهمة الأندلسيين ، وقوافل الحجيج ، ومن أبرز شعراء هذا العصر "ابن أبي الدينار، و"الوزير السراج" و"أحمد برناز" و"محمد سعادة" وغيرهم، ورغم كثرة الشعر إلا أنه ظل فقيرا من حيث قيمته الفنية، فغلبت عليهم الصناعة اللفظية الزائفة، ونزعة التصوف فكان الإسراف في المديح المخجل والإطراء الممل خاصة اتجاه البايات [3].

وكان الشعراء يقرضون بعضهم البعض في التأليف ، وكانوا يكتبون الأشعار لانجازات البايات أو وفاة شخصية وغيرها من الأحداث، ومن الشعراء من مدح ملوك بني عثمان مثل "إبراهيم الرياحي" في قصائده مثل القصيدة التي مدح فيها السلطان "محمود" فقال فيها:

العز بالله للسلطان محمود   بن السلاطين محمود فمحمود

خليفة الله ما أعلاه من شبه   بآدم ونبي الله داوود

من آل عثمان سادات الملوك ومن   جاؤوا كعقد من الياقوت منضود

وقد تميزت الأشعار، بالغرض الديني لدى شعراء الحسينيين، وخاصة ديوان" إبراهيم الرياحي" وعبد "اللطيف الطوير القيرواني" مثل القصائد المولدية، والحنيين إلى زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعرف" الرياحي" أيضا بالابتهالات ومدائحه المحمدية ، واشتهر بقصيدته الآتية[4]، التي عبر

---

(1) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 114.

(2) محمد مختار العياضي: المصدر السابق، ص 174.

(3) الهادي حمودة الغزي: المرجع السابق، ص ص 41،38.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 115.

فيها عن الموقف على المقام النبوي الشريف بقوله:

على باب خير الخلق أوقفني قصدي   لعلمي ب،ن المصطفى واسع الرفد
وقد جئته لا علم عندي ولا تقى   ولكن كل الخبث ياسيدي عندي

وهناك من الشعراء من توجه بشعره إلى الطرق الصوفية، على غرار "إبراهيم الرياحي" الذي مدح "أحمد التيجاني" شيخ الطريقة التيجانية ، وأصبح هو شيخ الطريقة في تونس، وبهذا تميز القرن الثامن عشر بنهضة أدبية شملت كل المدن، وخاصة مدينة تونس، لكن أغلب الشعراء لم يكتفوا بالشعر، فقد اهتموا بالدراسات الدينية والفقهية، فكان أغلبهم فقهاء، ومدرسين للفقه من أمثال "حمودة بن عبد العزيز"، و"عبد اللطيف الطوير"، و"أحمد الورغي"، كما نشأ جيل من الأدباء، اهتموا بالنصوص النثرية المزدانة بالمحسنات، وصور التجنيس والمعاني، فكانوا ينسجون المعاني في أغراض كالمديح والرثاء والهجاء والوصف وغيرها[1] .

وقد ساهم الباي في دعم الكتاب الذين أمرهم بنقل كتب القانون ونسخ تواريخ البلدان كما اهتم بالمكتبة الغنية التي عين لها "يوسف برتقيز" والتي تضمنت العديد من المؤلفات النادرة [2]
ومن ابرز الشعراء نجد:

2-1علي غراب الصفاقسي[3] :

كتب قصائد مدح فيها "علي باشا" ثم "محمد الرشيد" ثم "علي باي" ، هذا يبن لنا أنه يخطب ودّ السلطة بغض النظر عن الحاكم سواء من الحسينيين أو الباشيين، وقد عفى عنه أبناء "حسين بن علي"، رغم مساندته للباشين، وهذا بسبب مكانته الأدبية، في حين نرى أن "علي باشا" قام بقتل العلماء والشعراء الموالين لعمه، ومن أعماله قصيدة "لعلي باي" بعنوان " بهجة النفس والعين في صفات الأمير علي بن حسين"، ولعل أسباب هذا التوجه في مدحه للبايات أن "علي غراب" فقد والده فاشتد به الحال فأراد أن يستفيد من شعره، فطلب منه الباي أن يجمع مدائحه في ديوان خاص سجل فيه الشاعر أغلب الأحداث التي طرأت في عهد "علي باي "[4].

---

(1) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 116.

(2) المختار باي: المرجع السبق، ص 559.

(3) ولد بصفاقس وحفظ القران الكريم ، انتقل الى تونس واخذ عن علماء الزيتونة اسند اليه علب باشا خطة العدالة، وعاصر عهد علي باي" فاتصل به ثمن اجل خطة رئاسة الكتابة بديوانه، لكن الباي رفض ، وتوفي سنة 1183هـ/ 1767م. ينظر: محمد بوذينة: المرجع السابق، ص 385.

(4) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 118، 119.

2-2محمد الورغي:

يعد من أبرز شعراء تونس الحسينية توفي سنة (1190هـ/ 1776م)، ولد في قرية ورغة الواقعة بين الطواريف والكاف، درس بتونس على يد علمائها وأدبائها، وأخذ عنهم تفسير القرآن والحديث النبوي الشريف وعلم البيان والمعاني، وفي عهد "علي باشا" عينه على خطة الكتابة في ديوان الإنشاء، وبعد عودة "أبناء حسين بن علي" للحكم تعرض الشاعر إلى السجن، والضرب و الإهانة لأنه كان يذمهم في قصائده بلسان حاد ، وبقي في السجن يطلب الشفاعة حتى نالها ، فعين شاهد عدل على غابة الزيتون ، وبدأ في مدح "محمد الرشيد" ثم "علي باي" ، وانظم إلى كوكبة شعراء الباي فكان أبلغهم و أمتعهم شعرا ،وخاصة في وصف جمال البلاد التونسية،و كان يسجل انتصاراته في حروبه ضد عمه بأشعار ملحمية التي تعج بصلصلة السيوف وصك الرماح ومنها :

هو العز في سمر القنا والقواضب   و إلا فما تغني صدور المراتب
وسيان أغمار الرجال وصيده   إذا لم يميز فضلها بالتجارب[1].

كما سجل لنا الكثير من الأحداث السياسية، ومنها ما تعلق بالسلطة، حيث كتب الشاعر "محمد الورغي" قصيدة تؤكد وتكرس فكرة تمرير الباي"علي باي" السلطة إلى ابنه "حمودة باشا"يقول فيها:

هو السيد الباشا وإلا فقف له   إذا قفت في هذا الوجود على مثل.
تبرم من دين الركود وقد رأى   بنجليه ما يعني الغضنفر بالشبل.
توسم حمودة مبلغ المنى   وفي خلق المأمون عارضة النبل[2].

وبقي الشاعر يستعطف أبناء "حسين بن علي" حتى ناله العفو منهم، وقد أجاد أيضا في مدح "علي باي"، وفي مجالس الأنس والطرب، التي كان "علي باي" يعقدها بحمام الأنف، وقد ألف الشاعر ثلاث مقامات فأطلق على الأولى المقامة الخمرية، وهي إشادة "بعلي باي" لهدمه الخمارات وبنائه المدارس، والمقامة الباهية في مدح الولي" أحمد الباهي" ، والمقامة الختانية، وهي في حق الشاعر عبد اللطيف القيرواني[3] .

---

(1) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص ص 122، 123.

(2) محمد الورغي: **ديوان الورغي**، تحقيق وتقديم عبد العزيز القيزاني، الدار التونسية للنشر، تونس1975، ص 150.

(3) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص ص 124، 127.

3–مؤرخوا القرن الثامن عشر:

هناك جملة من المؤثرات، ارتبطت وأثرت بمؤرخي هذه الفترة ، فكان للبلاط دور كبير في توجيه الكتابة التاريخية، وخاصة إذا علمنا أن أبرز من سجلوا لنا الأحداث التاريخية خلال القرن الثامن عشر كانوا جزء من سلطة الباي ، وخاصة "حسين خوجة "كاتب الباي "حسين بن علي" باللغة العثمانية، و"حمودة بن عبد العزيز" كاتب "علي باي"، بالإضافة إلى دور جامع الزيتونة في تكوين هذه النخبة تكوينا عميقا متصلا بالعلوم الدينية، وعليه كان تأثير البلاط والزيتونة واضحا على شخصية العلماء بشكل عام والمؤرخين بشكل خاص(1).

– محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج:

ولد سنة 1659م وتوفي سنة 1736م، الأديب والفقيه المؤرخ،ولد بتونس ودرس بجامع الزيتونة وبعد تخرجه درس في عدة مدارس ، ولما تولى "حسين بن علي" قربه إليه وعينه في وظائف متعددة منها التدريس بجامع الزيتونة(2)، وقد حظي الوزير بمكانة خاصة عند الباي "حسين بن علي"، حيث كان هذا الأخير يمنحه العطايا كلما قدم له جزءا من كتابه ، و الشعر الذي يمدح فيه الباي ،إضافة إلى أنه كان فقيها، وقد انفرد "محمد ولا تشير المصادر إلى الوزير في عهد "علي باشا "، باستثناء أن هذا الباي أمر بإحراق الجزء الرابع من كتاب الحلل ، ولا توجد إشارة إلى مؤلفات أخرى للوزير باستثناء بعض الرسائل التي وجهها إلى زملائه في الدراسة ،كما عرف عنه احترامه لعلماء عصره و الأولياء الصالحين، وله قصيدة نظمها عند هجوم أتراك الجزائر على تونس سنة 1705م(3) .

ويشير الباحث "مختار باي" أن كتاب الوزير السراج " الحلل السندسية في الأخبار التونسية" الذي ألفه سنة 1731م، كان عكس كتاب " محمد بن قاسم المنستيري" ومؤلفه "قرة العين بنشر فضائل الأمير حسين الممجد وابنه الأمير باي سيدي محمد " سنة 1723م، حيث كان نقديا ، وهذا ما جعل "علي باشا" يحرق الجزء الرابع المتعلق بثورة جبل وسلات ، وكتابه به معلومات قيمة فهو ثري من حيث الأحداث وتطور الوضع السياسي بالبلاد التونسية منذ الفترة البونيقية إلى غاية حكم "حسين بن علي" ، بالاإضافة إلى أحوال المجتمع التونسي ، وعاداته وتقاليده، وقد مزج فيه العامية بالفصحى(4)، ورغم ذلك فهو مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه.

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص80.

(2) محمد بوذينة، المرجع السابق، ص 509.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص ص 240، 241.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 554.

- حسين خوجة:

هو بن "علي بن سليمان الحنفي" ولد سنة (1666م- 1077هـ)، وتوفي سنة (1733م/ 1145هـ) كان كاتبا باللغة العثمانية قريبا من البا ي وعرف باسم الوزير ويتقن اللاتينية والفارسية[1]. مكث "حسين خوجة" طويلا في الحجاز، وتفسير طول اقامته يرجع إلى اتصاله بعدد من الأولياء، الذين ذكرهم في خاتمته، وعدد منهم ذكرهم الوزير السراج، وكان يهدف بهذه العلاقات إلى مهادنة "محمد بن مصطفى" منافس "حسين بن علي " على السلطة، وأحد أتباع "إبراهيم الشريف"، و يشير صاحب المشرع الملكي أن حسين خوجة توفي قبل حكم "علي باشا" ، هذا الباي الذي قام بسجن "مصطفى بن حسين خوجة" ،وطلب منه تسليم كل ما جمعه أبوه بفضل هبات الباي السابق "حسين بن علي" فاضطر "مصطفى بن حسين خوجة" أن يستنجد بأخته التي دفعت عنه غرامة كبيرة لإخراجه من السجن ، ولم يلبث أن توفي "مصطفى بن حسين خوجة" متأثرا بما عناه من آلام نفسية في السجن[2] .

كتب "حسين خوجة" كتاب البشائر ، وذيل بشائر أهل الايمان وهو ملحق ، إضافة إلى رسالة الأسرار الكمينة بأحوال الكينة كينة، وتعد دراسة طبية جادة[3]، أما كتاب الذيل فهو كتاب تقريظي كتبه بأسلوب محايد يؤرخ فيه سيرة سلاطين بني عثمان ، والباي "حسين بن علي" ،وتبرز أهمية الكتاب في التراجم و التعاليق المضافة لها[4].

- مكانة حسين خوجة في نظر معاصروه:

لم يورد "أبو عبد الله محمد بن محمد السراج" ترجمة "لحسين خوجة"، و إنما بين مكانته لدى الباي " حسين بن علي"، لكنه قام مع الشيخ "أبو عبد الله محمد الخضراوي"، بإقراض رسالة "حسين خوجة" في الطب " الاسرار الكمينة بأحوال الكينة كينة"، وهذه التقاريض لم تذكر ترجمة للمؤلف ، اما صاحب كتاب المشرع الملكي "محمد الصغير بن يوسف الباجي" ، رغم أنه قريب من عصر "حسين خوجة" إلا أنه لم يذكر ترجمة له واكتفى على أقوال "حسين خوجة" في إحصاء انجازات الباي "حسين بن علي"[5].

---

(1) محمد بوذينة: المرجع السابق، ص184.

(2) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 221.

(3) محمد بوذينة: المرجع السابق، ص184.

(4) المختار باي: المرجع السابق، ص 555.

(5) حسين خوجة: المصدر السابق،ص ص 17، 21.

– محمد الصغير بن يوسف:

هو "محمد بن محمد الصغير الحنفي" المدعو "الصغير بن يوسف" ولد بباجة حوالي (1693م– 1105هـ) من آب تركي وأم تونسية، فهو من الكراغلة ومعاصر ل"حسين بن علي" شارك بالجيش النظامي للباي في بعض المعارك ضد "علي باشا" [1]دون أخبار الباي "حسين بن علي"، و"علي باشا" و"محمد الرشيد " و"علي باي" أي من سنة 1705م إلى غاية 1771م أي قبل نهاية حكم "علي باي" في كتابه المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي ، وترجم إلى الفرنسية تحت عنوان أخبار تونسية (chronique tunisienne)[2].

وقد تعرضت أملاكه للنهب أثناء الفتنة الباشية، وعاش بمدينة تونس في عهد "علي باشا" في ظروف صعبة، ثم عاد إلى باجة إلى غاية وفاته سنة(1771م /1184هـ)، أما عن كتابه فقد كتب بالعامية مستعملا السجع، و الشواهد القرآنية، حتى يبرر الأحكام التي يصدرها، والكتاب له قيمة تاريخية كبيرة حيث يدقق في تفاصيل البايات الأربع الأوائل، وخاصة "حسين بن علي" ، ويشير إلى بعض أجهزة السلطة ، ورجال البلاط ، و تابع خروج المحلة الجبائية بوصف دقيق وغيرها من الفوائد التي قدمها في كتابه [3].

3–5محمد سعادة:

لقد أدرجناه ضمن فئة الشعراء، إلا أن كتابه الذي ألفه كان مهما للغاية، رغم أننا لم نحصل على نسخة من هذا المخطوط، القيم والذي عنونه ب "قرة العين بنشر فضائل الملك حسين وقمع ذي المين"، تم الانتهاء من تأليفه سنة 1136هـ/ 1723م ، وكانت دواعي تأليفه هو طلب العفو من الباي بعدما اتهم "محمد سعادة" بالتزوير بالنسب الشريف لأحد الأشخاص ، وقد استغل أعداؤه هذا لتحريض الباي ضده ونفيه الى مصر ، وقد كان سبب العداء بين محمد سعادة وبعض القضاة هو تباهي المؤلف من تعلمه بمصر، ونقده لبعض الأحكام الصادرة عنهم بشكل لادع فوجدوا الفرصة للانتقام منه، ولم يجد الأخير سوى أن يدافع عن نفسه بمساعدة بعض المقربين للباي بخطب ودّ الباي بهذا المؤلف، مشيدا بورع الباي وكرمه في مقدمة الكتاب، ثم بين مقاصد تأليفه في

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 268.

(2) فيكتور سيريس Victor Serres، ومحمد الأصرم بترجمته إلى الفرنسية ونشره في سنة 1900م وأعادت مؤسسة بوسلامة نشره بعنوان Chronique Tunisienne.

(3) المختار باي: المرجع السابق، ص 556. عثرنا على النسخة الفرنسية، والنسخة العربية المقدمة والمحققة من طرف الباحث أحمد الطويلي سنة 1998م.

أن يترجم للباي ترجمة تليق بفضائله، ولكنه لم يستطع تحقيق هذا، ويرجع السبب إلى أنه لم يجد المراجع التي يعتمد عليها باستثناء كتاب المؤنس الذي وصفه بأنه اصدر أحكاما قاسية على الباي، ويشير إلا أنه مكتوب بلغة عامية وخال من الشواهد الأدبية، ويشير في القسم الأول من كتابه إلى صفات الباي، وأعماله وذكر أن الباي "حسين بن علي" كان صاحب الفضل في إعادة القانون القديم القاضي بمنح شيوخ الجامع الأعظم محاصيل الجزية المفروضة على غير المسلمين ، وخصص جانبا من غنائم القرصنة للذين تخلو عن كل مكسب وانقطعوا للتعبد ، كما بين أن الباي استحدث منصب الشيخ على مدرسة بناها بتونس، وهذا ماخلق تنافس وتدبير المكائد للحصول على المنصب، وإبطال الباي للضريبة على الزياتين، وفي القسم الثاني تناول الشروط الواجبة شرعا للمناصب خاصة الدينية كالقضاء والإفتاء وإدارة الأوقاف ويقدم للباي توصيات في هذا الغرض[1]

– المختار العياضي:

هو محمد بن الشيخ محمد بن محمد الشريف اشتهر بالعياضي نشأ بمدينة باجة ، لا يوجد تاريخ ولادته لكنه حدد بسنة 1740م[2]، وقد قدم الشيخ مجموعة من التراجم التي احتواها كتابه المعنون ب "مفاتح النصر للتعريف بعلماء العصر" اعتمد على السجع في كتابته، ووصف الأعلام التي ترجمها بصفات مبالغ فيها[3]، ألف الكتاب في منتصف القرن الثاني عشر هجري الثامن عشر ميلادي، وأثناء الكتابة تعرض صاحبه للمرض حال دون إكماله ، وعندما أكمله بعد شفائه أهداه إلى "علي باشا"، وقد تضمن الكتاب خصال "علي باشا" وأبنائه ، وأثنى على منزلة "علي باشا" العلمية في شرح كتاب التسهيل، وهو كتاب في النحو صنفه بن مالك النحوي الأندلسي المتوفي سنة 672ه/ 1274م، لكن الكتاب يخلوا من الأحداث السياسية[4].

– حمودة بن عبد العزيز:

ولد سنة 1734م وتوفي سنة 1787م بتونس، درس بجامع الزيتونة تقلد الرتب بلغ منزلة كبيرة عند "علي باي" لكنها تراجعت في عهد ابنه، عرف بحدّة قلمه وبراعته في الإنشاء والتاريخ[5]، وهو مالكي المذهب، اضطلع في الفقه المالكي وخصوصا في علم الكلام ، وخلف عدة رسائل في هذا

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق: ص ص 112، 114.

(2) المختار العياضي: المصدر السابق، ص ص 103، 106.

(3) نفسه، ص 110.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق: ص ص 261، 262.

(5) محمد بوذينة: المرجع السابق، ص 194.

الباب كما أنه كان مولعا بالأدب والشعر، وينظم بنفسه القصائد ومن خاصيات تكوينه اطلاعه على مقدمة بن خلدون، مما انعكس على كتاباته، وخاصة الكتاب الباشي، الذي وصف فيه مدينة تونس ، وأعمال الباي "علي باي"[(1)]

وقد عمل كمدرس بجامع الزيتونة، بها استدعاه "علي باي" لتعليم أبنائه خاصة "حمودة باشا" الذي تولى الحكم بعده ، وعلمهم النحو والصرف والتاريخ وغيرها ، ثم عينه علي باي رئيسا لديوان الإنشاء، ولقب بالوزير ، وقد رحل إلى المغرب، ثم إلى الحج ثم مصر ، وهذا جعله يقارن بين الحياة العلمية بالأزهر، وبجامع القرويين، والحياة العلمية بتونس في كتابه الباشي، أما فيما يخص مدحه "لعلي باي"، فقد كان في باب تقريب الباي للعلماء فقال فيه:

وقربت آهل العلم حتى غدت لهم   منازل مجد دونهن الكواكب

تفيدهم علما وفهما ونائلا   وفضل حجى قد حنكتها التجارب

ومن أهم أثار "حمودة بن عبد العزيز" تاريخه الموسوم بالكتاب الباشي، وقد قرضه العديد من الأدباء والمؤرخين أبرزهم أحمد بن أبي الضياف[(2)] .

سادسا–السلطة والأولياء (التبعية والاعتقاد):

إن الحديث عن علاقة السلطة بالأولياء، يقودنا إلى إبراز الدور الذي لعبته الزوايا في مجالات مختلفة، وقد حاولنا تحاشي الدخول في انتماءات هذه الزوايا للطرق الصوفية، لأن العلاقة لم تأخذ بعد ايديولوجي أو لم تخضع لمنظومة الطريقة في حدّ ذاتها، وإنما بنيت على مكانة الولي أو المرابط داخل المجتمع، و القوة الاجتماعية التي يحضى بها، فكانت هذه النقطة التي حددت حدوث التجاذب أو التنافر بين السلطة والولي. وعليه نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى نجحت السلطة في احتواء الأولياء؟ وهل كان هذا الاحتواء ناتج من اعتقاد بهم؟ أم حتمته ظروف السلطة؟

إن انتشار الطرق الصوفية بتونس خلال العهد العثماني ساهم في انتشار الزوايا في المدن والأرياف[(3)]، وقد توارث الولاية والبركة فيها اسر تبحث عن المجد والعراقة ، نتيجة واقع اجتماعي وسياسي، لذا لعبت هذه الزوايا عدة أدوار في الجانب الاجتماعي كتأطير الفئات المهمّشة، والتوسط

---

(1) محمد الهادي الشريف: **حمودة بن عبد العزيز** ...، المرجع السابق، ص ص 212- 217.

(2) أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 128، 130.

(3) أحمد السعداوي: **تونس في** ...،ص 32.

في الخصومات بين القبائل والسلطة ، اعتبرت ملاذا للمنبوذين وعابري السبيل والطلبة [1] ، وهذا راجع إلى المكانة التي حظي بها الأولياء الصالحين والمرابطين فكانت لهم شعبية كبيرة في البلاد التونسية سواء كانوا أحياءا أو أموات، نظرا لما شيع حولهم من قوى خارقة للطبيعة، أو يقدمون النِعَمْ بفضل البركة الخاصة بهم، كالصحة، ونجاح التجارة، وغيرها، وقد أدى هؤلاء المرابطين دورا اقتصاديا من خلال الأموال التي جمعوها[2] .

لقد ألغت الزاوية الهرمية والفروق الاجتماعية والعرقية، مما جعلها تحضى بمكانة، وهيبة كبيرة واعتراف لدى السلطة، إضافة إلى هذا نجد بعض المرابطين، وعددهم كثير إشعاعهم لا يتعدى الحي ومن أمثالهم " أبي الحسن الحفناوي"[3]، قدم هؤلاء المرابطين أنفسهم كمدافعين على الفقراء ، فكان اللجوء الى الزاوية يضمن له الحماية [4]، ولكي نحدد موقف الحسينيين من الأولياء يجب أن نتتبع بصورة مقتضبة عن علاقة المراديين بهم، حتى نتمكن من تحديد التغيرات التي طرأت على العلاقة.

أ- لمحة عن موقف السلطة من الزوايا خلال القرن السابع عشر:

حَرِصَ الدايات، والبايات المراديين على الوقوف في وجه محاولة توسع نفوذ، وسلطة الطرق الصوفية بتونس، وذلك باستمالة شيوخها، والإحسان إليهم، وفي المقابل قدم هؤلاء المساعدة للسلطة بالتفاوض مع القبائل المتمردة للخضوع للسلطة، وهنا يجب الإشارة إلى محاولة الطريقة الشابية[5] لتشكيل زعامة دينية منفصلة عن سلطة العثمانيين لكنها فشلت لأسباب عدة[6].

---

(1) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية**...، 129.

(2) محمد الهادي شريف: السلطة والمجتمع ...، المرجع السابق، ج2، ص40.

(3) وهو من عائلة مرابطة من طرابلس الغرب قدم إلى تونس استقر في ضاحية شعبية بالحلفاويين كان يكسب رزقه من عمل السلال بالحلفاء. ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

(4) نفسه.

(5) يعود أصل الطريقة الشابية إلى بلدة الشابة القريبة من المهدية بتونس و يعتبر "سيدي أحمد بن مخلوف" الجد الأعلى للشابية نشأ ببلد الشابية و منها إنتقل إلى مدينة تونس بنية طلب العلم في زمن الشيخ الرصاع قاضي القضاة بتونس (ت 894هـ/1488م)ومكث في دراسة طلب العلم ، ثم انتقل الى مدينة القيروان وانشأ دولة مرابطية ضد الحفصين والأسبان ، وقاومت العثمانيين لكنها لم تصمد مما اجبرها الى التحول نحو غرب الايالة.ينظر: إبن أبي الدينار :المصدر السابق، ص 184. وشارل مونشيكور: **القيروان والشابية (1450– 1592)**، تر محمد العربي السنوسي، ط 1، دار نقوش عربية، تونس 2015، ص ص 28، 29.

(6) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 52. وللاطلاع على هذه الأسباب.ينظر: شارل مونشيكور: المرجع نفسه، ص29.

إن انتشار الزوايا في دواخل البلاد التونسية شكل دعامة للسلطة، أكثر منه مصدر قلق لها لذا تراجع الدور الاجتماعي للطرق الصوفية ، ففي عهد "حمودة باشا المرادي" كان قبل خروجه بالمحلة يقوم بزيارة زوايا مدينة تونس، والأضرحة كضريح "سيدي محرز"، وضريح "سيدي قاسم الجليزي"، وضريح "السيدة المنوبية"، وزاوية "سيدي أبي الحسن الشاذلي"، ثم يزور ضريح "سيدي بن عروس"(1)، وكان هدف البايات المراديين من هذه التقاليد هو إثبات انتمائهم للمدينة، ولصلحائها ومشاركة الأهالي في معتقداتهم، على اعتبار أن هؤلاء الصلحاء يمثلون أرباب السلطة الرمزية (2).

ومن أبرز الزوايا التي عقدت تحالفا مع سلطة البايات المراديينن نجد زوايا منطقة الجريد مثل زاوية الشيخ "أبو علي النفطي" ، وأولياء القيروان الذين ظلوا طيلة هذه الفترة يتلقون الهدايا والعطايا من محلة المراديين ، إضافة إلى اهتمام السلطة برعاية تربهم (مقابرهم)، وزواياهم مثل تربة الشيخ "سيدي يوسف الدهماني"، و"سيدي أبو الحسن القابسي" وغيرهم، و تم إعفاء أصحاب شيوخ الزوايا وأوليائها من دفع الضرائب، ومقابل ذلك استفاد البايات المراديين من العلاقات المتينة التي يربطها شيخ الزاوية مع أتباعه، وخاصة الذين يتمركزون في طريق المحلة، فأدت هذه الزوايا دور الوسيط بين المحلة والمجموعات القبلية ، إضافة إلى الزاوية القشاشية (3)، التي اتخذت موقفا من تسلط الجيش الانكشاري بتونس في عهد الدايات، ثم تحالفت مع "عثمان داي" واستمر تحالفها مع المراديين لكن باسم الزاوية البكرية(4).

لقد اتخذ المراديون طقوس خاصة بهم عند خروج المحلة، تختلف عن طقوس محلة الديات، ويتمثل هذا الاختلاف في أن احتفالية خروج محلة الدايات، كانت تتم في ساحة القصبة ، أما احتفالية خروج محلة البايات المراديين، كانت تتم قرب أضرحة الصلحاء والأولياء، وتكمن رمزية هذا الإجراء في تخلي المراديين عن مكان السلطة العسكرية، والطائفة العثمانية على اعتبار أنها رموز

---

(1) قدم لنا "محمد بن عثمان الحشايشي" تصورا واضحا على هذه الأضرحة والمقامات والطرق الصوفية بالبلاد التونسية، لكن المقام لايسعنا هنا لسردها والتعريف بها فرادى . وللاطلاع عليه. ينظر: محمد بن عثمان الحشايشي: المصدر السابق، ص ص 209، 222.

(2) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول** ...، المرجع السابق، ص 292.

(3) تنسب إلى العالم صاحب الكرامات أبو الغيث القشاش (1551-1621)، وكانت زاويته أول زاوية بتونس قبل زاوية سيدي "علي عزوز" والزاوية العيساوية، وكانت زاويته مأوى للاندلسيين المطرودين، وتصهار مع تاج العارفين البكري، وبوفاة أبو الغيث القشاش انتقلت الزاوية إلى العائلة البكرية.ينظر: محمد بوذينة: المرجع السابق، ص ص72، 73.

(4) توفيق بشروش: **الولي الصالح والامير في البلاد التونسية**، ترجمة المؤلف،ط1، ج1، دار سيناترا، تونس 2013، ص ص 137-153.

غير محلية، ومحاولة إشراك المجتمع ضمن فعاليات سلطتهم[1].

1-علاقة الحسينيين بالأولياء:

اعتمد الحسينيون طيلة القرن الثامن عشر، على الأولياء والزوايا بشكل عام لتثبيت شرعيتهم في السلطة، من جهة وللسيطرة على المجال وحيازته من جهة ثانية، فاستمرت عملية التحالف التي كانت قائمة على عهد المراديين، لكن قد يكون التغير الحاصل في مدى اعتقاد الحسينيين بالأولياء وخاصة في عهد "حسين بن علي"، الذي سطر نهجا للعلاقة استمر مع أبنائه.حيث اعترف بالطرق الصوفية في إطار قانوني [2] ، وإداري يشرف عليه شيخ الطريقة الذي يعتبر الوسيط بين السلطة وأتباع الطريقة.

2-اعتقاد "حسين بن علي" بالأولياء:

هناك عدة دلالات وفرتها لنا المصادر، تشير إلى اعتقاد الباي بالأولياء، ومنها ماحدث أثناء خروج محلة الشتاء خرج "الباي حسين" نحو القيروان، وبينما وهو في داره يتعاطى الأحكام، ووصلته شائعة تقول بأن النصارى أُنزلت بالمراسي، فطلب خواصه ولم يذكر المؤلف من هم، فأخبرهم بما سمع، فأجابوه أنهم سمعوا بأكثر من هذا، لكنها مجرد شائعات، فقام الباي بإرسال "القاضي شعيب" نظراً لثقته فيه إلى الشيخ الولي "سيدي عبد العالي" بالقيروان لعله يخبرك بما يحدث، أو بالأحرى يتنبأ وهذا من الأدلة التي تبين اعتقاد الباي بالأولياء ،. فأخبره سيدي عبد العالي بقوله: "... أن نصارى البحر أنا ضامن فيها، وأما نصارى البر خذ حذرك منها ..."، ورجع القاضي إلى الباي وأخبره برد هذا الولي فأتخذها الباي على محمل الهزل[3]، ومن خلال هذا نلاحظ أن المؤلف حاول إظهار الباي في ثوب الاعتقاد اللامشروط بالأولياء، لكن هذا لم يمنع الباي من توظيفهم لخدمة مصالح البايليك، مما يجعلنا نعتقد أن العلاقة لم تكن مبنية على أسس الاعتقاد فقط وإنما المنفعة المتبادلة.

3-دور الأولياء في سياسة حسين بن علي:

كلّف الباي كاتبه أن يكتب رسالة إلى أهل وسلات و"علي باشا"، ومما ذكر في الرسالة : "...هاهم الأولياء عليكم قادمون وإلى كلامكم سامعون، وبكل ماتشترطون..." وبعث إلى "سيدي

---

(1) محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول**...، المرجع السابق، ص292.

(2) نقصد بالإطار القانوني حصول هذه الزوايا على عقارات واوقاف منحتها لها السلطة كاعتراف ضمني لها .

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص67.

عبد العالي" بالقيروان ليختار من رجاله الأصلح لأداء هذه المهمة وليذهب معهم[1].

ومن خلال هذا يتضح لنا، أنه حاول إقحام أطراف أخرى في الصراع القائم مع "علي باشا"، أو أنه يريد إخماد الفتنة مستغلا مكانة الأولياء في قرى جبل وسلات، وهناك إشارة أخرى تبين الدور الذي لعبه الأولياء في سياسة الباي، ويتمثل هذا في أنه بعد مقتل "أحمد بن متيشة" دخل الباي قصر باردو و أعطى النذاير للشيخ "سيدي عبدالقادر"[2].

ب-علاقة السلطة بالزوايا:

تقوم علاقة البايات الحسينيين مع الزوايا على أساسين، أولهما دور الزوايا ذات النفوذ الكبير لدى العامة والخاصة في تدعيم السلطة ، وخاصة في المناطق البعيدة عن أيدي السلطة، أما الأساس الثاني هو اعتقاد البايات في بركة هذه الزوايا ، وهذا ما جعل الطرفان يتحالفان لتبادل المصالح بينهما ومن بين هذه المصالح، نجد الزوايا تقدم للسلطة ضمان بقاء القبائل والأرياف، وذلك بالتدخل لحل المشاكل العالقة بين الطرفين، كما تعمل جمع الجباية من بعض القبائل لصالح السلطة، وتشارك الزوايا في عملية انتداب الصبايحية من القبائل[3]، ومن أبرز الأدوار التي قدمتها الزوايا للسلطة نجد:

1-دور زاوية إبراهيم الجمني بجربة:

تأسست في النصف الثاني من القرن السابع عشر من طرف "ابراهيم الجمني"، ومثلت مركزا هاما للعبادة وتدريس الفقه المالكي ، واحتلت مكانة مميزة رغم أن الوسط كان يغلب عليه الاباضية لذا تطلبت من القائمين عليها جهدا كبير ، وبقيت تؤدي نفس الدور خلال القرن الثامن عشر وتخرج منها العديد من العلماء من أمثال "محمود مقديش" ، وكان طلبتها لا يغادرون الزاوية حتى يتمكنوا من الفقه المالكي، وخلال مدة إقامتهم ينتقلون من درجة المبتدئين خلال السنوات الأولى إلى درجة المقدمين في السنوات الأخيرة[4].

لكن ما يهمنا هنا أن هذه الزاوية ساهمت في إقصاء الأعيان الاباضيين المتمثلة في هيئة المشيخ بجربة، التي انتهى أمرها كمؤسسة لها نفوذ إداري وسياسي داخل المجتمعات الاباضية، بداية من سنة 1161هـ/ 1748م، في عهد "علي باشا"، حيث عملت السلطة المركزية في تونس على

---

(1) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، مج1، ص ص 99، 100.

(2) نفسه، ص ص 222، 223.

(3) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر التونسية**...، المرجع السابق، ص ص 129، 130.

(4) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 75.

القضاء على الهياكل السياسية الدينية في جربة، باستعمالها عقوبات مثل السجن، مما أدى إلى فرار عدد منهم إلى طرابلس الغرب ،كما استغل "علي باشا" الفراغ السياسي الذي أحدثته سياسته الردعية في الجزيرة للدفع بالهياكل المخزنية لكسب القوة والسلطة، فحصلت رموز السلطة المركزية الدينية كالزاوية الجمنية المالكية، ومؤسساتها الإدارية والسياسية، والمتمثلة في منصب القاضي، والقائد على مكانة على حساب الهياكل الدينية والسياسية الاباضية المحلية، لذا فإن فترة "علي باشا" شهدت حضور الدولة في جربة ، وهذا على حساب مكانة الأعيان المحليين[1]

2–مدى استفادة الزوايا من تحالفهم مع السلطة:

حصلت الزوايا على إعفاءات جبائية على أملاكها ، وإعانات مادية وعينية، متمثلة في بناء الزوايا وإصلاحها، والدعاية لها بزيارتها وحضور جنائز موتاها ، وعدم ملاحقة الفارين من السلطة إلى الزوايا مما يعطيها شرعية، والاعتراف بواسطتها لحل بعض النزاعات [2]، حيث أن البايات ينفقون من مالهم الخاص على جميع الزوايا من كثرة اعتقاده م، ويعطون الصدقات إلى كل من يعتقد وا انه من الزهاد سواء كان صادقا أو كاذبا ، ومن شدة اعتقادهم بالأولياء الصالحين وأصحاب الكرامات قام "حسين بن علي" بإنشاء مقبرة خاصة لهم، وعندما توفى الولي سيدي "قاسم الصبابطي" دفن بها، ودفن بها أيضا الولي "سيدي قاسم الزواوي" في هذه الخلوة، وترك "حسين بن علي" محلاً بينهما له في الوسط، لكن عندما أصبح "علي باشا" حاكما لتونس بعد ال فتنة الباشية توفي والده "محمد باي" فدفنه في المكان الوسط، وعندما قتل "حسين باي" أمر "علي باشا" بدفنه خارج الخلوة[3].

ومن بين الزوايا التي كان لها مكانة عند البايات أو بالأحرى استفادت من تحالفها مع السلطة نجد زاوية الولي "عبد الله الظريف"، وزاوية الولي "عبد العزيز المهدوي" ، ومقام "أبي يحي القصبي" وتربة الإمام "ابن عرفة"، ويعتبر الولي "سيدي بوسعيد" أقرب الأولياء إلى الباي، نظرا لكثرة الصدقات التي أجراها على زاويته[4].

---

(1) محمد المريمي: المرجع السابق، ص ص 38، 39.

(2) الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 130.

(3) الصغير بن يوسف: المصدر السابق، ص 30.

(4) سعيد التايب: بلاط باردو...، المرجع السابق، ص 30.

أما خارج حاضرة تونس، نجد زاوية التليلي [1] نسبة إلى أسرة التليلي التي نشأت بالوسط الغربي للبلاد التونسية في منطقة السباسب، بها قبائل الفراشيش ، ويحدها من الشمال الشرقي ماجر وأولاد عيار والهمامة من الجنوب، والزغالمة وأولاد بوغانم من الشمال الغربي، وأولاد سيدي عبيد بالجزائر غرب، لعبت دورا دينيا وثقافيا بالمنطقة، وخاصة فريانة مما شجع على قيام زوايا أخرى بالمنطقة مثل زاوية "صالح بن عبد الجبار الفرشيشي "قرب القصرين، وعلى العموم فالزاوية التليلية لا تختلف كثيرا عن الزاوية القادرية [2] في جوهرها بحكم انتشار هذه الأخيرة بشكل واسع داخل البلاد التونسية، وخاصة باالوسط و الغرب [3].

ومن الزوايا التي حبست لها أوقافا كثيرة هي زاوية سيدي "الونيس" وسيدي "البشير "، حيث حبس "محمد الرشيد" هنشير بنزرت المعروف بعين الجنان على زاوية سيدي الونيس، وهو أحد أحفاد "سيدي عبد السلام بن مشيش"، لتستعين به على تلبية حاجيات الطلبة ، وحاجيات شيخ الزاوية وهذا سنة 1759م، و جدده "علي باي" 1764م، وأقر "حمودة باشا" هذا الحبس سنة 1786م، وقد رفع البايات عن هذه الأراضي المحبسة للزوايا الجباية، لكن اللزامة وأعوانهم الآخرون مثل القياسة ألزموا بعض الزوايا بدفع الضرائب، دون علم السلطة بذلك ، كما منح "علي باي" هنشير بني وشفان بماطر لزاوية "سيدي الونيس" إعانة له على الطعام سنة 1773م، وهذا بطلب من شيخ الزاوية ليصرفه على مصالح وشؤون الزاوية في إطعام الطلبة وتوفير لوازمهم[4] .

كما حصل الأولياء على العقارات، والعطايا مثل التي حصل عليها سيدي " عبد الله المطماطي"، و "وعلي الوحيشي"، والمتمثلة في حصولهما على وقف ضيعة عبيدة بالقرب من القيروان، سنة 1709م، كما تحصل الولي الأول على هنشير ثاني المعروف باسم مقود آهل علوين،

---

(1) نسبة إلى مؤسسها هو" أحمد التليلي" (مولود 1121هـ/ 1709م) ، وقد تم تأسيس الزاوية سنة 1146هـ/1733م. ينظر: الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية**...، المرجع السابق، ص ص 142-147.

(2) تأسست بتونس سنة 1776م في منزل بوزلفة، وانتشرت في قبائل ماجر والفراشيش وضمت العديد من الزوايا مثل زاوية العالية 1778م، وزاوية باجة 1780وتاسس فرع بالكاف.ينظر: توفيق بشروش: **الولي الصالح**...، المرجع السابق، ص 268.

(3) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 149.

(4) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**...، المرجع السابق، ص ص 198، 199.

خصص لمصاريف الزاوية ، ومنحت لهم أراضي فلاحية لاستغلالها وضعت تحت تصرفهم ، فعينوا لها الفلاحين لاستغلالها[1].

نجح البايات إلى حد ما في إعطاء صفة الحاكم التقي العادل في أذهان الرعية، حيث اعتبر بمثابة ولي صالح لهم بحكم ارتباطهم بالأولياء والزوايا، الذين لعبوا دورا هاما في ربط دواخل البلاد بالسلطة المركزية، فتجاوز دورهم دور الأسر العلمية بحكم ازدواجية الدور بالنسبة للطرق الصوفية والمتمثلة في جمعهم بين الدور العلمي والبركة[2].

---

(1) توفيق بشروش: **الولي والامير**...، المرجع السابق، ج1، ص ص 325- 329.

(2) الضاوي خوالدية: **الذوات والاسر التونسية**...، المرجع السابق، ص 128.

المبحث الثاني: مساهمة السلطة في الحياة الاجتماعية:

أولا–عادات وتقاليد مجتمع الأيالة (اليومي والمتكرر):

يندرج النشاط الذي يقوم به الفرد خلال يومه ضمن العادات اليومية، أما التي يقوم بها خلال أيام معلومة في إطار الاحتفالات ضمن العادات المتكررة ، وهو مكمل لليومي، لذا سنحاول تسليط الضوء على الاحتفالات داخل الفضاء الخاص، وهو العائلة أو الفضاء العام، وهو المجتمع، وعليه: ماهي أبرز عادات وتقاليد مجتمع الأالة ؟ وماهي الدلالات الثقافية والرمزية للسلطة في الاحتفالات؟

أ–الاحتفالات بالمناسبات والأعياد الدينية الأبعاد والدلالات:

تحمل الأعياد أبعادا دينية، يستشعرها المسلم في نفسه، ويجسدها بالأعمال التي يقوم بها كالنحر، أو الصيام، أو التصدق، وغيرها، كما تحمل أبعادا اجتماعية، تمثل بعضها في التقارب الأسري والعائلي داخل المجتمع، فيكثر التسامح والصفح، وبما أن البلاد التونسية جزء من هذا الفضاء الإسلامي فإنها خصت بتقاليد خاصة بها، تحمل الكثير من الدلالات، وهي:

1– مناسبة عيد الاضحى:

يعتبر هذا العيد من أعظم أعياد المسلمين، لما يحمله من رمزية دينية مرتبطة بأداء مناسك الحج، ففي البلاد التونسية يخرج الناس يوم العيد للصلاة، وهم صائمون وبعد العودة يضحون ويفطرون على كبد الأضحية [(1)]، وعند الانتهاء يذهبون لزيارة القبور أما النساء فيقومون بتحضير الحلويات والكعك، بالإضافة الى تحضير الطعام للأقارب في وقت المعايدة ، وتدوم فرحة العيد أربع أيام، وتغلق فيه الأسواق، والمكاتب، ويدفع الآباء لأبنائهم القليل من الدراهم وتسمى الهبة[(2)].

2– مناسبة عيد الفطر :

يتم في صباح العيد ومسائه إطلاق المدافع من الحصون [(3)]، ويخرج الناس للصلاة، وبعد ذلك يعودون إلى المنازل ليجدوا الطاولات مليئة بمختلف الحلويات ، والقهوة والشاي، أما النساء فإنهن يلبسن أحسن اللباس، والحلي ويضعن الزينة ثم يذهبن للمعايدة، وفي فترة الغداء يقمن بتحضير أكلة اللحم المطبوخ بالزبيب، وأكلات أخرى تعرف بالطبيخ، وهو لحم في الزيت والخضر، وغيرها من

---

(1) محمد بن عثمان الحشايشي: **العادات والتقاليد التونسية الهدية او الفوائد العلمية في العادات التونسية، تح الجيلاني بن الحاج يحي، تق محمد اليعلاوي** ،، ط عادية، دار سراس تونس 1996، ص 195.

(2) حفيظة بوتوقوماس: المرجع السابق، ص ص168،169.

(3) محمد بن عثمان الحشايشي: المرجع السابق، ص 196.

المأكولات التي تطبخ في عيد الفطر[1].

هذه الاحتفالات تكون على المستوى الشعبي ، فكيف تكون على مستوى السلطة؟

لقد مثلت الأعياد طقسا رمزيا مصاحبا للسلطة، وتمنح الأعياد بتكرارها، وعودتها صفة الديمومة والتجدد للسلطة والمجتمع، وخاصة الأعياد القمرية، حيث تقدم السلطة ما يعرف بعوائد العيد، التي تعبر عن حضور السلطة في فعاليات المجتمع وخاصة في القرن الثامن عشر[2] .

ب–الحضور السياسي والعسكري في الاحتفالات الدينية:

يُعد الاحتفال بالمناسبات الدينية في أول العهد الحسيني، من بين أبرز مظاهر الاحتفال حيث يحضره أصحاب النفوذ السياسي والعسكري، وبعد صلاة المغرب تقام وليمة عشاء للحاضرين يتوسطها الباي فيأكلون ويخرجون، ثم تدخل طبقة دون الطبقة الأولى، وهكذا إلى أن يدخل الجميع ، وتعد أطعمة توزع على الفقراء، يجلس الباي بالبهو محاطا بالفقهاء ،والكتاب ويصطف الناس صفين، وقد أوقدت الشموع و البخور والمسك ، ثم يدخل المغنون الأتراك فيغنون بلغتهم ، ثم يدخل المغنون العرب ، ويسهر الباي في مجلسه مع الفقهاء والكتاب[3].

أما الموسيقى فإنها تعزف بمكان ما في القصر إلى غاية صلاة الصبح ، وفي الصباح يجلس الباي في البهو، وتوزع الحلويات التونسية والتركية بمختلف أنواعها ثم ينهض الباي إلى صلاة العيد، وبعد الصلاة يتوجه إلى محكمته يقبل التهاني من أعيان البلد وفقهائه، ثم يتوجه إلى البرج أين تقام الألعاب البهلوانية، ثم يتوجه إلى القصر لتقبل التهاني من المفتيون والقضاة و الداي[4].

ج–الحضور المحلي والأجنبي في الاحتفال:

وفي اليوم الثاني من العيد يصل عامة أهل البلد مع مشايخهم في ثلاث طوائف، فأهل المدينة مع شيخ المدينة، وأهل ربض باب الجزيرة مع شيخها، وأهل ربض باب السويقة مع شيخها، كما يقدم عليه قناصل الدول الأوربية في اليوم الثاني، ويدخلون عليه حسب أسبقيتهم بالوظيفة ويتخاطبون بحضور الترجمان فيهنئونه بالعيد[5]

---

(1) حفيظة بوتوقوماس: المرجع السابق، ص ص168،169.

(2) منصف التايب: **عوائد عيد الفطر في عهدي حسين بن علي و علي باشا– الدلالات السياسية والاجتماعية والثقافية،** في م. ت. م ، ع 74، تونس 1994.

(3) أحمد الطويلي: **الاحتفال بعيدي الفطر والاضحى بتونس،** ط1 الشركة الوطنية للنشر، تونس 2014، ص ص 31، 32.

(4) نفسه، ص ص 34، 40.

(5) نفسه.

د–الفئات الأخرى المشاركة في الإحتفالات:

يحضر طبالة الباي "حسين بن علي"، وطبالة الديوان، وطبالة القصبة، والغناية الترك، والغناية المغاربة، أما في عهد "علي باشا"،فقد شاركت نفس العناصر باستثناء الغناية المغاربة، فعوضهم بضرابة المزود، وضرابة القصبة، بالإضافة إلى المقارشية وهم المصارعون ، حيث يعتبر مشهد المصارعة طقسا دينيا من القديم، كما أن هذه العروض شكلت عنصر جذب للأهالي، كما نجد فئة العلامة الذين يرفعون الأعلام والمرش؛ أي يرشون الناس بماء الورد أو الزهر، إضافة إلى البراح والبخار، فالأول يتولى ترديد ما يقوله أعوان الباي من أدعية وأوامر ، أما البخار يتكفل بحرق البخور في هذا الموكب، و بالتالي يشتمل الاحتفال على عناصر الصورة والرائحة والأصوات كرمز للسلطة[1].

1– مناسبة المولد النبوي الشريف:

ومن مظاهر تعظيم هذه الليلة المباركة تزيين المساجد والكتاتيب، ويتم تسديد أجور المؤدبين، كما تنشد الأبيات الشعرية التي تتقن مدح خير البرية [2]، ويتلى القرآن وتنور الحاضرة بأنواع الشمع والقاز وتطلق المدافع صباحا لمدة أربعة أيام ويقدم الباي إلى الجامع في الملابس الرسمية ، ويقوم الناس بتحضير العصيدة طعام من سميد القمح يخلط بالعسل والسمن[3].

2–مناسبة يوم عاشوراء:

يحتفلون في اليوم العاشر من محرم من الأيام المشهورة عندهم به ، ويصرفون فيه أموالا وافرة في الأطعمة والفواكه ، كما أن في اليوم التاسع يواضبون على أكل الدجاج والطعام الذي يقال عنه الدويدة، ومن أعيادهم ومناسباتهم المشهورة تعظيمهم لليلة [4]، فيقوم الناس بذبح الدجاج أو شراء اللحم الغنمي، ومن لم يفعل ذلك كأنه لم يقم بواجب هذا اليوم وتقدم الفاكهة المخلوطة، ويتم شراء طبل أو دربوكة للبنات يطبلن عليها في ذلك اليوم ويتم إطلاق البارود، ومن العوائد أن لا يغزل النساء في ليلة عاشوراء ويمها ولا يخطن ولا يغسلن ولا يحنون بالحناء ، كما يحتفل بليلة المعراج ليلة السابع والعشرون من رجب، والنصف من شعبان المعروف بليلة قسام الأرزاق[5].

---

(1) منصف التايب: **عوائد عيد الفطر**...، المرجع السابق، 58.

(2) ابن أبي الدينار: **المصدر السابق**، ط3، دار المسيرة ، بيروت 1993، ص334.

(3) محمد بن عثمان لحشايشي: المصدر السابق، ص38- 198.

(4) بن أبي الدينار: المصدر السابق، ص 323.

(5) محمد بن عثمان لحشايشي: المصدر السابق، ص ص 197، 198.

3-مناسبة ليلة رأس السنة الهجرية:

ومن التقاليد الاجتماعية أنهم يقومون بطهي الكسكسي بالقديد، ورأس الخروف المملح، والفول وتعرف هذه الليلة بليلة العجوزة والعجوز، ويضرب الباي السكة باسمه مؤرخة بالعام الجديد، وفي هذه الليلة تحضر أكلة الملوخية والبازين باللحم وكل البيوت تفاؤلا بأن يكون العام أخضر خصبا(1)، وأيضا من بين عاداتهم ليلة الاحتفال بليلة المعراج وهي ليلة السابع والعشرين من رجب فيشتري الناس اللحم ويوزعونه على العيال، ويتقرب العبد إلى الله تعالى بالصدقات والعبادات(2).

4-عادات حدوث بعض الظواهر الطبيعية: بين السنة والبدع:

5-ظاهرة الخسوف والكسوف:

إذا حدثت الظاهرة يقوم الأهالي يدقون بالمهارس، ويضربون بالحديد فتسمع أصواتا مثل أصوات النواقيس، ويبتهلون إلى الله بالدعاء والخوف وهذا من البدع إذ لا أصل له في الشريعة .

6-الاستسقاء:

إذا شح المطر يخرج الناس بدعوى من أيمة المساجد لصلاة الاستسقاء، لكن من البدع التي تميزت بها حواضر البلاد التونسية، يقوم الأطفال بصنع تمثال من خشب ويلبسونها ثياب امرأة يسمونها " أم طنقو" يطفون بها في الأزقة قائلين بالعامية بأعلى صوت :

أم طنقو يانسا * طلبت ربي علا الشتا
طلبت ربي بسخبيها * الله الله لا يخيبها(3).

7-الاحتفالات العائلية:

8-عادات الزواج:

يتم عقد القران أو ما كان يعرف بتونس بكتبان الصداق، في جامع أو زاوية، ويحضره عدول العقد وبعض الأئمة والمدعوون، وتتلى فاتحة الكتاب، ويبخر المكان ويرش الحاضرون بالطيب، وتوزع عليهم كؤوس الشربات، وهي ماء محلول في السكر ومطيب بماء الورد وغيره(4).

---

(1) محمد بن عثمان لحشايشي: المصدر السابق، ص ص 198، 199.

(2) بن أبي الدينار: المصدر السابق، ص 340.

(3) محمد بن عثمان لحشايشي: المصدر السابق، ص ص 181، 182.

(4) عثمان الكعاك: **التقاليد والعادات الشعبية او الفولكلور التونسي**ط1، الشركة القومية للنشر والتوزيع ، تونس 1963، ص 87.

لقد كان التونسيون يبالغون في أعراسهم ، فكانت عملية الزواج تتم عن طريق استدعاء بالمراسلة الكتابية يقوم بها والد الزوجين مباشرة أو من قام مقامها وكانوا يكتفون بتبليغ الدعوة لأهل قرابتهم وسكان الحومة دون سواهم وكان محل الاحتفال بالعقد هو دار العروس، وفي ليلة الزفاف يقيم والد العريس مأدبة إكرام الأقارب خاصة(1).

9-عادات عند المرأة الحامل:

عندما تكون المرأة حاملا بمولودها الأول، يختار لها الأكل الطيب النقي المقوي للبدن، من الجلجلان لأنه يسهل الولادة ، وعند اقتراب موعد الولادة يشرع والدها في بتجهيز ألبسة المولود ومأكله، الذي يتغذى به المعروف باللعاق، وهو طحين الفواكه ممزوج بالماء يعطى للرضيع بعد أسبوع من ولادته، إضافة إلى إرسال البسيسة، التي تصنع من لباب الشعير يسحق، ويخلط بالكمون والحمص المنضج، ويوزعها أهل المرأة على أقاربهم، ويقدم لموزعها بعض الدراهم، أما أهل المولود فيقدمون العصيدة، يأكل منها الأقارب والجيران، وفي الأرياف يعرف بالحرش، كما يجعل للمولود التمائم، وهي حرز مثقوبة تعلق في عنقه ، والبعض يجعل له حروزا بها بعض الآيات من القرآن(2) .

10-فطام الصبيان:

يفطم الرضيع بعدة مدة معينة، وإذا كان هناك حمل جديد يخشى عليه من رضاع الغيال، ويعلق عجين الفستق ويعالج بنقيع الفيجل، إذا كانت عنده غازات و من عادات الفطام أن يرسل الأقارب والأصدقاء "كنسترو الفطامة"؛ أي سلة الفطام، وهي مغطاة بنسيج الحرير ومسمرة بالأزرار في وسطها الفواكه اليابسة، والحلويات وفي الفطام يهنئ الناس عائلة المفطوم بقولهم " فطامة بلا ندامة"(3) .

11-عادات ختان الأطفال:

جرت في عادة الختان إشهار الختان، بأن يجعل الطعام المسمى الإعذار في اللسان العربي ويستدعي له الجفلى، و تعني دعوة الناس إلى الطعام دون تمييز، ويطلق عليه في تونس بالطعم ،و يتم تقديم هذا الطعم من قبل رب البيت عند ختان ابنه، حيث يقوم بتقديمه على مائدة مزودة بكل أنواع الحلويات والسكريات المتنوعة موضوعة في صحون من الفرفوري(4)، ولها أشخاص يرتبون المائدة

---

(1) محمد بن خوجة: المرجع السابق، ص 248.

(2) محمد بن عثمان لحشاشي : المصدر السابق ، ص ص 35، 39.

(3) عثمان الكعاك: **التقاليد والعادات**...، المرجع السابق، ص 84.

(4) صحون مصنوعة من الفخار المصقول .ينظر: المصدر نفسه ، ص68.

ويوضع بين تلك الصحون كؤوس، وقوارير من البلور أيضا مملوءة بمختلف أنواع المشروبات،و منه مشروب البنفسج، والتفاح البرتقال ...الخ، و تزين الطاولة بالزهور من الريحان والأنوار ، والغالب أن هذا الطعم يجعل إما يوم الخميس أو الاثنين بعد الرابعة زوالا ،ويحضر هذا الطعم مجموعة من الأشخاص على اختلاف طبقاتهم، وبعد كل ذلك تقرأ الفاتحة، وبعد ذلك تقام احتفالات موسيقية متبوعة بمجوعة من المدائح [1] تسمى الهلالو، ويخرج أبناء الكتاب مع مؤدبيهم ومعهم الطفل، وقد لبس الألبسة الفاخرة المطروزة بالفضة وهم ينشدون:

وهللوا وكبروا تكبيرا صلوا على محمد كثيرا[2].

12-حفل ختم القرآن:

يحتفل الأولياء بختمة أولادهم للقرآن، فيقدمون لمن في الكتاب ما يناسب ذاك اليوم من مأكل ومشرب، ويزيد المؤدب في بهجة الاحتفال، وفي فرحة الصبية فيمكنهم من عطلة بهذه المناسبة والتي حددت بقانون العرف، حيث تمنح العطل بالنسبة للمولد الشريف أسبوعا، وفي كل من العيدين ثمانية أيام، ويوم عاشوراء يوما واحد أما الختم فجعل لها ثلاثة أيام[3]

لقد ساهم البايات في احتفالات الختان عن طريق تقديم الإحسانات للأطفال الذين تم ختنهم ومن الأمثلة على ذلك، ماقام به "علي باي" بحبس أملاك على التعليم، وأشرك في ذلك ختان مائة صبي يختنون في يوم عاشوراء من كل سنة، وخصص لكل واحد منهم ريالا وشاشية، وقميصا، وحذاء ويمنح الخاتن عشرة ريالات، وتكفلت جمعية الأوقاف بختان أبناء المماليك المعتنقين للإسلام ومنحهم قميصا، وسروالا، وبرنسا، ونعل، وشاشية، وتدفع عنهم تكاليف الختان[4] .

13بروز الأسنان:

ببروز الأسنان عند الأطفال يصنع له طعاما يسمى الكركوش، حيث يطبخ القمح والفول والحمص والفاكهة بأنواعها، و يخلطونها، بحيث تترك حتى تبرد ويجعلون بها بعض الدراهم، ويصبون ذلك على رأس الصغير[5] ، أو يتم جمع الفواكه اليابسة من جوز ولوز، وتوزع على الحاضرين [6]

---

(1) عثمان الكعاك: **التقاليد والعادات**...، المرجع السابق، ص ص 67، 69.

(2) نفسه، ص 87.

(3) أحمد قاسم: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**...، المرجع السابق، ص 153.

(4) أحمد قاسم: **مدينة تونس في العهد العثماني**...، المرجع السابق، ص 312.

(5) محمد بن عثمان الحشاشي: المصدر السابق ، ص39.

(6) عثمان الكعاك: **التقاليد والعادات**...، المرجع السابق، ص 84.

هـ–عادات وتقاليد أخرى:

1–لباس رجال البلاط :

يصف "بيسيونال" أن الطبقة الأولى من المجتمع، سواء أتراك، أو أعلاج، أو من يملك وظيفة عسكرية يضع على رأسه عمامة تشبه تلك الموجودة في المشرق [1]، أما لباس أعضاء المجلس الشرعي بالحاضرة فيلبسون قلانس بيض مكورة، وهي خاصة بالحنفيين، أما المالكيين تكون مفلطحة ويلبسون عليها كتان من الكشمير، ويلبسون جبائب أكمامها واسعة، وهي طويلة إلى الكعب وتكون جبائب الحنفية مشقوقة من الجيوب إلى الأسفل أما المالكية مشقوقة إلى الصرة فقط يضاف له برنسا من الصوف[2] .

2–لباس الأهالي:

أما الطبقة الثانية من سكان المدن وهم التجار يلبسون سراويل صغيرة و أقمصة بأكمام طويلة وستائر صوف بدون أكمام ومعاطف أو برانس وطرابيش [3]، ويكاد يتطابق هذا ما ذكره "محمد بن عثمان الحشايشي"، حيث ذكر أنهم يلبسون قميص وصدرية و قطعة قماش مشقوقة عند الرأس والكتفين تغطي الصدر والظهر ، وفوقها فرملة وهي صدار مشقوق بدون أكمام ، وتكون الصدرية قصيرة أحيانا تعرف بالكندرة وسراويل عريضة [4].

3–لباس البدو:

أما البدو الذين يشكلون الطبقة الثالثة، فهم لا يملكون سوى قطعة صوف [5]، وعوضا عن البرنس يلبسون كبوطا، وهي كلمة ايطالية تعني المعطف، وهو يشبه البرنس غير أنه ضيق وقصير [6]، أما النساء، فكن يتجملن كثيرا بالكحل والحناء ويلبسن سراويل منسجمة مع سترة مطرزة كاسية للجسم كله[7]، فيرتدين قميصا من النسيج ، أو سترة نصفها أحمر والأخر أزرق ، وبرنس يدعى

---

(1) أندريه بسيونال: المصدر السابق، ص 56.

(2) محمد بن عثمان الحشاشي: المصدر السابق ، ص347.

(3) أندريه بسيونال: المصدر السابق، ص 57.

(4) محمد بن عثمان الحشاشي: المصدر السابق ، ص347.

(5) أندريه بسيونال: المصدر السابق، ص 57.

(6) محمد بن عثمان الحشاشي: المصدر السابق ، ص347.

(7) مختار باي: المرجع السابق، ص 368.

سفساري، وحلقات حول الأذرع ،والساقين والأذنين، وهي من الذهب أو الفضة أو النحاس حسب طاقتهن[1].

4-الأثاث:

يعكس الأثاث التفاوت الطبقي الموجود داخل المجتمع، فالطبقة الأولى يمتلكون أرائك مفروشة وزرابي وألواح زجاجية، أما الطبقة الثانية يمتلكون الأثاث حسب إمكانياتهم ، أما البدو يفترشون الحصير وجلد الغنم، ولديهم إبريق الماء المعروف ببرداك ، وصحن من الخشب وغيرها [2]، وقد عاش العرب الحضر في المدينة في وسط متحضر، فكانوا يمتلكون منازلا كبيرة، مزينة بالنباتات والأزهار خاصة في مدينة تونس، التي كانت تتمتع بأسواق كثيرة ووافرة السلع، ومقاهي للراحة، حيث توفر أنواع الشراب، مثل اللاقمي (لبن النخل)، والقهوة الآتية من مصر أو الجزيرة العربية، ويستمع فيها إلى بعض المزاحين أو الفنانين على آلة العود والمزمار ، إضافة إلى الحمامات التي كانت مكانا لتلاقي الناس وتناقل الأخبار ، وهناك الحانات والمطاعم الهابطة يقوم عليها عبيد من المسيحيين [3].

5-طعام الباي:

يعيش البايات بطريقة بسيطة، فالباي لا يتمتع بخصوصية في حياته بالنسبة لغيره، فيقدم له البيلاف، وهو أرز أو كسكسي بحلم مقطع أو دجاج أو لحم مفروم، في شكل دويرات يطهى تحت الرماد، وتغلف بأوراق العنب، وخبز بدون خميرة، وبعض المرطبات المشكلة من الطحين، والعسل بعد طهيها بالسمن، ويكون الماء شرابه في الأخير[4].

6-طعام الأهالي:

أما الأهالي وخاصة في الأرياف فكانت حياتهم أكثر فقرا، فكانوا لا يأكلون الكسكسي، وهم يعيشون على البسيسة، وهي طحين الشعير المحلول في الماء، أو الحليب المضاف له الماء، وبهذا يأكلون ويشربون في نفس الوقت، إضافة إلى العصيدة ، وقليلا ما يأكلون البيض، وفي بلاد الجريد في جنوب الأيالة فهم يعيشون على التمر والماء، والخبز نادر عندهم ويغلون الجراد في الماء والملح[5].

---

(1) أندريه بسيونال: المصدر السابق، ص 57.

(2) نفسه.

(3) مختار باي: المرجع السابق، ص 367.

(4) أندريه بسيونال: المصدر السابق، ص 58.

(5) نفسه، ص 59.

7-الموسيقى والغناء:

كانت تؤدى أثناء الاحتفالات الخاصة أو الزواج أو الختان ، وفي الأعياد فكان الجند ينشدون أناشيد تركية بحضور الدايات والبايات، أما أبناء الحضر والأرياف فكانوا يغنون أغاني محلية أو أندلسية في مجالس اللهو ،وقد آثرت هذه المجالس على بعض البايات، وخاصة الباي" محمد الرشيد"،بحيث كان يهمل شؤون الدولة لمدة طويلة لاشتغاله بمجالس اللهو والطرب [1]، وهذا ما جعله يشجع على الموسيقى ونشّطها في ميدانين هما:

1- الميدان العسكري:

أنشا طاقم للعزف أثناء الاستعراضات العسكرية، وخلال تنقلات الباي أو لتحيته في أوقات معينة من يومه ، وتميزت هذه الموسيقى بأنها كانت بالحان تركية الأصل أو مقلدة للإلحان التركية .

2- المجالس العامة والخاصة:

كانت مناسبة لجلب العازفين رفقة المغنيين، وتأثرت بالطابع الأندلسي وبالموسيقى الشرقية وكانت القصائد من شعر الغزل ، وكانت حفلات الغناء تقام في المناسبات العائلية كالأعراس وختان الأطفال ، وفي مواسم الراحة كالربيع وهذه مجالس الأنس، ويطلق عليها الخلاعة ويقصد بها تحرر الناس من فروض الوقار التي يتقيدون بها داخل المدينة[2] .

8- عادة شرب القهوة:

كانت في هذه الفترة شرب القهوة شيئا مؤلوفا ، تشرب في محلات عامة، وكان البايات يقدمون لزوارهم فناجين من القهوة في أوقات مختلفة، رغم ما شيع حول شراب القهوة من أن أصحاب النفوذ يدسون فيها السم لمن يخالفهم ، لكن دواوين الشعر حافظت على مكانة القهوة بين المجتمع وأنها كانت في كثير من المرات سببا في تجمع الناس للمساهرة[3] .

9-عادات محرمة:

1- التدخين:

خلال القرن الثامن عشر زال تشدد الفقهاء في أمر التدخين فانتشر بتونس، وعم التدخين الطبقات الخاصة والعامة، إلا أن الخاصة كانوا يدخنون في خلواتهم ، ومن البايات الذين كانوا

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 58.

(2) نفسه، ص 97.

(3) نفسه، ص 98.

يدخنون في خلواتهم ، ومن البايات الذين كانوا يرفضون المدخنين، مثل "علي باشا" ، فكان يطرد المدخنيين من القصر ، لكن الباي "محمد الرشيد" اعتاد التدخين؛ إلا أنه كان لا يدخن أمام أعضاء المجلس الشرعي ونفس الشيء بالنسبة "لعلي باي"[(1)].

2- شرب الخمر:

تميزت البلاد التونسية في الفترة الحديثة بسلوك مبدأ التسامح، وبنوع من التسامح والتحريم بين مستلزمات الواقع ومقتضيات النظام الأخلاقي ، وهذا ما أدى إلى ضرورة التخلص من انتهاك المدنس للمقدس[(2)]، وكان الخمر يباع في تونس خلال القرن السابع عشر ، من طرف الذميون لغير المسلمين ،ويباع أيضا لأفراد من المسلمين، و من بينهم الجند[(3)]

لقد تعددت محاولات السلطة لمواجهة تفشي ظاهرة بيع الخمر في الأماكن العامة، إلا أن المحاولات باءت بالفشل ، رغم أن المحاولات لإغلاق الخمارات كانت منذ عهد الدايات أي في عهد " أسطا مراد"، وفي عهد "حسين باي " ، قام بهدم ثمانية عشر حانة بسوق السكاجين ، وعوضها بفنادق ودكاكين، وقام بتحطيم فندق للخمور ، وبنى عليه مدرسة النخلة ،و هدم الخمارات الواقعة بباب الجزيرة، وهذه السياسة كانت نتيجة لعلاقته المتينة بالعلماء ، وبالتالي عملية التهديم للخمارات كان لها بعد سياسي بالغ الأهمية[(4)] .

وفي عهد "علي باشا" الذي أغلق حانة الحفصية ، وقام بتحطيم فنادق قديمة ، وبنى عليها المدرسة الباشية، والمدرسة السليمانية ، وفي عهد "علي باي" قام بتحطيم حانة القرامد بباب البحر وبنى عليها مخازن، وخانيين لسكن التجار ، فانحصر بيع الخمر في الحانات مابين باب البحر وباب القصبة ، وفي سنة 1183هـ/ 1770م، هدّم الباي ما تبقى من حانات وأبطل بيع الخمر وعصره وجَلْبِها من أوربا، وتطبيق الحدّ على من يُقبض عليه سكرانا ، لكن هناك اختلاف حول إبطال استراد الخمر بحكم الاحتجاج الذي قام به الرعايا الأجانب، واللزمة الذين احتكروا تجارته [(5)].

---

(1) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 258.

(2) حسين بوجرة: **الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي**، في ك. ت ،ع 151، 152، 153، تونس 1990، ص ص 25- 30.

(3) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 59.

(4) حسين بوجرة: **الظاهرة الخمرية**...، المرجع السابق، ص ص30، 32.

(5) نفسه: ص ص 33-38.

كانت ظاهرة بيع الخمر مرتبطة بحد كبير بالفئات والقوى الاجتماعية ومنها الجاليات الاوربية والطائفة اليهودية الامر الذي من شأنه حال دون القضاء على الظاهرة(1).

3- المعاصي:

توجد بعض التلميحات لبعض المعاصي، التي كانت منتشرة في الجيش الانكشاري، وتذكر المصادر جهود البايات، في القضاء على المعاصي، التي يرتكبها الجنود وأهل الدعارة(2) .

10-عوائد خاصة بالنساء:

يقمن بالتوجه في بعض الأحيان إلى بعض الزوايا، التي تنسب إلى الشيخ "سيدي احمد التيجاني"، وتجلس مقدمة الزاوية بوسط تلك الدار، وتنشد أمداحا في حق الشيخ ، ومنهن من يذهبن إلى زاوية المنوبية متزينات يوم الاثنين ويوم الجمعة(3).

11-عادات اليهود:

يقوم اليهود بتقديم هدايا للمسلمين في أعيادهم، مثل عيد الفطيرة، حيث يقدمون الكعك المشبك، ومعه بعض الحلويات، والدجاج المحشي بالبيض واللحم ، وهذا العيد يكون في شهر افريل كما يرسلون لأعيان البلاد بدل الكعك خروف بن سنة(4).

ثانيا-المؤثرات الخارجية في العادات التونسية:

كما وفدت إلى البلاد التونسية عادات جديدة عثمانية، وعادات إيطالية، مثل الكاراكوز الإيطالي، والمسرح الإيطالي، والأقمشة، والماعون، والأثاث، وأساليب البناء، ومظاهر الترف في القصور التي تم بنائها في المرسى، وحلق الوادي، وسيدي "أبي سعيد"، وباردو، ومنوبة ، وقد جمعت بين أساليب معمارية عربية وأندلسية وعثمانية ، حيث أخذوا من البناء العربي الباحة العالية ، ومن الأندلسيين أنواع النقش والزليج، ومن الايطاليين رؤوس الأعمدة، وشكل الغرف وزخرف الأبواب ومن العثمانيين القراميد الخضر وبعض القباب(5) .

أ-المجتمع والسلطة من خلال عوائد الأعياد:

يقدم البايات خلال عيدي الفطر والأضحى، عوائد كثير للأطراف المشاركة في تفعيل هذه

---

(1) حسين بوجرة: **الظاهرة الخمرية**...، المرجع السابق، ص113.

(2) أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 99.

(3) محمد بن عثمان الحشايشي: المصدر السابق، ص 200.

(4) نفسه: ص 291.

(5) عثمان الكعاك: **التقاليد والعادات**...، المرجع السابق، ص 99.

الأعياد، مما يجعلها تنعكس على مختلف الفئات الاجتماعية وعلاقتها بالسلطة، وعليه تقسم هذه الفئات إلى قسمين يستفدان من هذه العوائد وهما:

1–الفئات العسكرية:

تتصدر قائمة المستفيدين في عهد "حسين بن علي" حيث تتحصل على 117 ريال من قيمة الإنفاق؛ أي بمعدل 30% ،لكن هناك تفاوت بين العسكر التركي، والعسكر الزواوي لصالح الأول.

2–الفئات المدنية:

تتكون هذه الفئة المستفيدة من الشطار؛ أي الجلادين، والسقايين، وقراء جامع الزيتونة، ومؤدبي أبناء البايات، وأتباعهم، وأبنائهم، وخدمهم، هذا التفاوت يؤدي إلى تفاوت في نصيب كل فرد منهم، وعليه أغلب المستفيدين من العوائد هم من الأتراك، والمماليك، وبعض العناصر من قراء جامع الزيتونة، وعموما فهذه الفئة تحصلت على 162ريال؛ أي بنسبة 42%، قد تبدو أكثر من الفئة الأولى، لكن عدد أفراد الفئة الثانية أكبر[1].

أما في عهد "علي باشا" تبدأ قوائم العوائد بالغناية الترك، والمقارشية ،ثم يليهم الأعوان المكلفين بخدمة الباي، ثم العسكر الترك، و الصبايحية العرب، و عناصر زواوة المهمشين نوعا ما، يضاف إليهم النوايلية، وهم العبيد الذين جلبهم "علي باشا" لتقليد البلاط المغربي، عندما استقدمت عبيد البخارى في جيشها، واستحدث منصب شاوش سلام مهمته الصياح باللغة العثمانية عندما يتقدم الباي، وهذا التغير الذي استحدث راجع إلى رغبة الباي في التميز عن عمه.وبهذا يستفيد الأتراك والمماليك أكثر حيث تحصلوا على 39%، والفئات المدنية على30%[2].

ب–موقف السلطة من الوضع الصحي والطبي بالبلاد التونسية:

تؤثر الأمراض و الجوائح الطبيعية على المجتمع ، نظرا لما تلحقه من أضرار بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى النمو الديمغرافي. وقد كان الوضع الصحي بتونس خلال القرن السابع عشر تكتنفه الكثير من الصعوبات، نظرا لقلة تواجد الأطباء، ماعدا الذي أخذ المهنة عن والده، فمهنة الطب كانت وراثي ،ة حتى أنهم كانوا يجهلون عن الطب العديد من المعارف كالكتب إلا ما كتبه ابن سينا، وحتى إن وجد هؤلاء فعددهم قليل، ويكون على رأسهم "الحكيم الباشي[3] .

---

(1) منصف التايب: **عوائد عيد الفطر** ...، المرجع السابق، ص ص 61، 63.

(2) نفسه.

(3) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في تونس**...، المرجع السابق، ص 310.

1-وباء الطاعون[1]:

لقد تعرضت تونس خلال العهد العثماني، كغيرها من البلاد المغاربية إلى وباء الطاعون الذي حصد عدد كبير من الأرواح، وقد أثر على المجتمع التونسي بحيث تعرضت الأيالة إلى انتشار الوباء فيها، خاصة في العهد المرادي ، ومع بداية القرن الثامن عشر،ليستمر هذا الوباء في فترات متقطعة طيلة هذه الفترة ملحقا بذلك أضرار كبيرة بالبلاد والعباد، فماهي الإجراءات التي اتخذتها السلطة للحد من انتشار الوباء؟

تفشى وباء الطاعون في الجيش التونسي أثناء حرب "إبراهيم الشريف" في طرابلس الغرب الذي قضى على عدد كبير منهم، مما جعل "إبراهيم الشريف" ينسحب إلى تونس في 11 جانفي 1705م ، ولم يمض وقت طويل حتى تفشى الوباء في مدينة تونس بسرعة كبيرة بين أهالي مدينة تونس لمدة ستة أشهر ، ويشير "الفونصو روسو" أن عدد الضحايا بلغ حوالي سبعمائة ضحية يوميا[2]، أما الرعايا الأوروبيين المتواجدين بالأيالة فقد حاولوا أن يعتزلوا الناس بالمكوث في الفنادق المخصصة لهم، ورغم ذلك، فقد تفشى الوباء بينهم خاصة الرعايا الفرنسيين ومات عدد منهم فاتخذوا تدابير أخرى، منها عدم تمرير الخبز المستجلب من مخابز المدينة حتى يبرد ويتم تنظيف الخضر والفواكه واللحم جيد قبل تناوله[3].

إن هذه الكارثة الديمغرافية التي خلفها وباء سنة 1705م، جعل الحسينيون يرثون أوضاعا صعبة في البلاد، فكان تحدي جديد فرضته الظروف على الباي"حسين بن علي"، فكيف سيواجه

---

(1) يعرّف ابن القف الطّاعون كالتالي: "لفظة تطلق في اللّسان اليوناني على الأورام الحادثة في الأعضاء الغدديّة، خلف الأذنين، والإبطين والإربتين، سواء كان حارّا أو باردا". أمّا تعريف بعض العلماء بحسب ما جمعه ابن خاتمة الأنصاري فهو: "أصل الطّاعون القروح الخارجة في الجسد". وأمّا الجوهري فيقول: "الطّاعون الموت من الوباء". في حين أنّ ابن منظور يعرّفه بما يلي: "الطّاعون: داء معروف، والجمع الطّواعين... والطّاعون المرض العام والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأمزجة والأبدان"نقلا عن: صالح بن الهادي عماري: **الأوضاع الصحيّة والطبيّة في تونس خلال القرن السّابع عشر الميلادي من خلال مخطوط "غاية البيان في تدبير بدن الإنسان"**، دار نور ، 2017، ص86.

(2) يشير "Grand Chmp " إلى عدد ضحايا الطاعون في اليوم الواحد من أربعة اشخاص الى اربع مائة حسب ماذكرته تقارير القناصل الاوربيون والتي أوردها صاحب الكتاب، وهذا ما أدى الى غلق فنادق القناصل الاوربين بالمدينة ينظر:

pieer Grand Chmp : **Aouture de Consela**…, Op.cit, p186.

(3) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص ص 154، 155.

هذا التحدي للحد من انتشار الوباء؟

بدأت تبرز لدى السلطة ملامح سياسية تؤمن بضرورة الاعتماد على خدمات الأطباء في تشخيص حالات ظهور الطاعون ، وهنا تحل الإجراءات المتمثلة في العزل الصحي [1] للمصابين أو المشكوك في أمرهم[2]، و أغلبهم القادمين من خارج الأيالة، مما أدى إلى ظهور نزاعات حول قضية الحجر الصحي لهؤلاء ومن الأمثلة على ذلك نجد:

2-وباء الطاعون سبب في الحرب مع جمهورية البندقية 1763م:

وقع "علي باي" معاهدة صلح، وتجارة مع جمهورية البندقية في 22 صفر 1177هـ/ سبتمبر 1763م، ثم حدثت القطيعة بين تونس والبندقية بسبب استئجار تجار تونسيين لسفينة بندقية بالإسكندرية للعودة على متنها، وقد صادف هذا انتشار وباء الطاعون، الذي تفشى بين ركاب هذه السفينة، ومات بعضهم. وعند وصولها إلى ميناء صفاقس لم يسمح لقائدها بدخول الميناء، وتم تزويده بالمؤونة التي تحتاجها هذه السفينة، وأمره بالتوجه نحو حلق الوادي تاركا للباي قرار إمكانية استقبال السفينة، لكن قبطان السفينة توجه إلى جزيرة مالطة عوض حلق الوادي غير أن سلطات المصلحة الصحية بهذه الجزيرة الصحية رفضت دخولها، لكن بسبب تفاقم الوضع داخل السفينة سمح له بالنزول في جزيرة مالطة[3]، فقامت سلطات الجزيرة بحرق كل البضائع التي كانت على متنها وهي ملك للتجار التونسيين، وبعد انتهاء فترة الحجر الصحي ، غادر التجار إلى تونس ورفعوا دعوى ضد القبطان البندقي، الذي أتهم بأنه السبب في الكارثة التي حلت بتجارتهم، فبدلا من أن يتوجه بهم إلى حلق الوادي توجه بهم إلى جزيرة مالطة، فكاتب "علي باي"مجلس شيوخ جمهورية البندقية للمطالبة بتعويض رعاياه فرفض عرضه[4].

3-إجراءات حمودة باشا الحسيني للحد من الوباء:

تعرضت تونس في سنة 1198هـ/ 1783م لوباء كبير، وصفه أحمد بن أبي الضياف "بالوباء

---

(1) يطلق عليها بالاسبانية Cuarantena ويقصد بها عزل المنطقة المصابة بوباء الطاعون لمدة اربعون يوما حتى لاتنتقل العدوى وتنتشر في مناطق اخرى.ينظر: محمد رزوق : **دراسات في تاريخ المغرب**، ط1، دار أفريقيا الشرق 1991، ص 182.

(2) حسين بوجرة: **الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والامير(1800، 1830)**. في م. م. ع ، ع383،ص 50.

(3) عبد الوهاب حسني: المرجع السابق، ص 156، 157.

(4) ألفونصو روسو: المرجع السابق، ص 243.

الكبير" بقوله: «...في سنة ثمان وتسعين ومائة وألف، وقع بالمملكة طاعون جارف وهو المعروف عند أهل الحاضرة بالوباء الكبير، مات بسببه أعيان من الحاضرة ... » [1]. وفي السنة الموالية 1198هـ/ 1784م؛ انتشر الوباء مجددا في تونس، بسبب قدوم سفينة موبؤة من الإسكندرية إلى حلق الوادي على متنها مائة وخمسين حاجا ؛ بعدما قضى الوباء على عشرة أشخاص منهم[2]، وقد تضررت المناطق الساحلية بشكل أكبر من المناطق الداخلية[3].

إن هذا الوباء حصد أرواح العديد من الأشخاص، لأنه تجاوز الستة أشهر، حيث يشير الأب "رينال"(Rinale) أن عدد الضحايا بلغ مائة وخمسة وثمانون ألف شخص [4]، وهناك من ذكر عددا أكبر من هذا، كما جاء في رسالة "بيون"(Billon) التي أرسلها إلى حكومة فرنسا [5]، ورغم تباين الإحصائيات حول عدد الأرواح، إلا أن هذا لم ينقص من قيمة الكارثة التي حلت بتونس، وهذا ما يؤكده القس "بواري"(Boirie)[6]، الذي شاهد النعوش التي كانت تحمل، وكثرة القبور التي حفرت، مما يدل على الوضع المأسوي الذي عرفته الأيالة[7].

أما عن الفترات الأخرى التي اجتاح فيها الوباء تونس، كانت في سنة 1794م، حيث كان سبب في ذلك هو انتشار الوباء بايالة الجزائر منذ شهر أوت 1793م ، ليمتد للبلاد التونسية، التي انتشر بها، لكن هذه المرة كان الوباء أقل خطورة من السابق، نظرا لقلة الضحايا وقصر مدته. وفي الفترة الممتدة من (1208- 1213هـ/ 1794- 1798م) بدأ الوباء في التناقص تدريجيا فقلت خطورته في كل مرة[8].

---

(1) أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 20.

(2) Lucette Valensi: **Le Maghreb Avant La Prise D'alger (1790- 1830)**, Flammarion, France 1969, p 269.

(3) في نتائج هذا الوباء يقول محمود مقديش:«... من مات من صفاقس في أمد أيام الطاعون فكان نحو خمسة عشر ألف وفي النساء أكثر من الرجال، ولم يبق من الزنج إلا النادر الذي لم يعد، ومات أكثر أهل الخير والصلاح، وحملة القران العظيم وأكثر الفقهاء ... ويئس الناس في حياتهم وعجزوا عن الحمل والدفن...». dنظر: محمود مقديش: المصدر السابق، ص 188.

(4) Lucette Valensi : Op.cit, p 269 .

(5) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص 489.

(6) قدم إلى تونس سنة 1785م، ومكث بها سنتين كتب خلالهما مجموعة من التقارير لما شاهده بتونس، وأرسلها إلى زميله بجامعة الصربون. أنظر رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا**..، المرجع السابق، ص 28.

(7) نفسه، ص 259.

(8) Lucette Valensi: Op.cit, p 271 .

ويعتبر الوباء الذي حدث سنة (1212هـ/ 1797م) الأخير في عهد" حمودة باشا" دام لمدة ثلاثة أشهر، وقضى على عدد كبير من الأهالي، والرعايا الأجانب واليهود [1]، ويرجع سبب انتشار هذا الوباء إلى الحركة المستمرة للحجيج، خاصة القادمين من ميناء الإسكندرية [2]، وقد أثر هذا الوباء بصفة مباشرة على مسار العلاقات الخارجية لأيالة تونس، حيث ذكر "بير غرانشان" (P. Grandchamp)، أنه تم توقيف كل المعاملات التجارية مع أوربا، وغلق فنادق الممثلين الأوربيين داخل تونس، كإجراء احترازي من انتشار هذا الوباء داخل الرعايا الأوربيين[3].

ج–دور السلطة في مواجهة الوباء:

يشير الباحث "صالح بن هادي عماري " أن هناك إجماع من الكتابات المصدرية، على أن بداية الاهتمام بالوضع الصحي في إطار السياسة الصحية، من قبل السلطة خلال العهد العثماني كانت في عهد "حمودة باشا الحسيني"، الذي اتخذ عدة إجراءات وقائية لم يسبقه إليها أحد [4]. فماهي هذه الإجراءات؟

تعامل "حمودة باشا" مع هذا الوباء بكل حزم حتى يبعده عن القصر، لذا استعان بالأطباء الأجانب[5]، وبقي عامة الناس يعانون من هذا الوباء، وهذا ما أشار إليه السنوسي قائلا: «...ولعل الأمراض إنما تعتري الفقراء لما يرونه من الذل والمسكنة والعري والمسغبة فيتهمون لضيق معاشهم...والغني ليس كذلك نعم، وان كانت له هموم لكنها من جهة أخرى ... » [6]، ورغم هذا قام الباي بمجموعة من الإجراءات والتدابير للتقليل من خطر هذا الوباء ، حيث سن حمودة باشا اجراءات بالغة الجرأة طالت دواخل البلاد والمدن، والتقاليد المرافقة للموت والدفن والمتبعة منذ مئات السنين، فقد أصدر أوامره بتجاوز عمق مترين في حفر قبور الموتى بالطاعون، وبضرورة تغطيتها بالجير كما أمر بحرق ثيابهم وأمتعتهم وغلق دورهم ومنازلهم، وفرض على الغرباء على المدينة غسل

---

(1) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا في تونس...**، المرجع السابق، ص 318.

(2) لوسات فلنزي: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790– 1830)**، ترجمة حمادي الساحلي، دار سراس للنشر، تونس 1994، ص ص 27، 28.

(3) Pierre Grand Champ: **Autour De Consulat ...**, Op.cit, p 240.

(4) صالح بن هادي عماري: **وثيقة عن المركب البندقي المقل لبضائع التونسيون من الإسكندرية وتفشي وباء الطاعون وحرقه سنة 1781م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة (د.ت)، ص 7.

(5) لقد إستعان الباي بعدة أطباء أجانب، نظرا لتخوفه الشديد من انتشار الوباء في كل مرة.ينظر :قائمة أطباء "حمودة باشا" لاحقا.

(6) محمد بن عمر السنوسي: المصدر السابق، ص 14.

موتاهم بالمقابر، كما زج في مخزن القلالين، ورغم أن تلك الإجراءات لم تشمل جميع مراسيم الدفن والعادات المرتبطة بها، التي تشكل إحدى آليات، وأشكال انتقال العدوى على غرار عادة تقبيل الموتى طلبا للصفح، والتجمع عند تشيع الجنائز، وعيادة المصابين بالطاعون، وهذه الإجراءات التي قام بها الباي، أدت إلى تذمر رجال الدين المالكيين،مما أجبر الباي على التراجع ، باستثناء حرق الثياب وغلق منازلهم[1]، كما قام بحاصرة المناطق الموبؤة بحواجز صحية، ولكي يمنع تسرب العدوى من الخارج، قام بتشديد الرقابة الصحية على القادمين إلى تونس ومراقبة سلعهم، حتى يضمن عدم تفشي المرض داخل الإيالة[2].

1- إجراءات لمنع تسرب العدوى من الخارج:

أقام الباي مركز الحجر الصحي، بالبحيرة قرب حلق الوادي لمراقبة السفن الآتية من المشرق في أيام الوباء، وإن تبين أنها ملوثة بالوباء كانت تحجز السفينة بما فيها ، ويوجه ركابها إلى الحجر لمدة 15يوما كاحتياط، وفي سنة 1790م يذكر أحد القناصل أن عمل الحجر الصحي يطبق حتى على سفن بعض البلدان الأوروبية ، غير أنها وصفت بالسخيفة لأن العمال الذين كانوا مكلفين بتطهير البضاعة الموجودة بالسفينة، كانوا يمسكونها بأيديهم، في حين يستدل الباحث " رشاد الإمام" بتقرير صدر للحكومة الفرنسية يعلمها بأن الحكومة التونسية أقامت تدابير صحية جديدة لوقاية الأهالي من الأوبئة، ويقتضي هذا التدبير وجوب فحص جميع السفن القادمة من الخارج، ويتم ذلك في مركز الحجر الصحي الذي تراقب السفن وتفحصها بكل دقة وصرامة[3].

2-جلبه للأطباء من أوروبا:

يعتبر الطبيب "ديفونتان" الذي أقام في تونس مابين سنتي 1783-1785م ، من أبرز الاطباء الاجانب، وقد قدم في رحلة علمية فساعده الباي من خلال السماح له بمصاحبته أثناء خروج المحلة داخل البلاد التونسية، وقد كان هذا الطبيب يعالج العديد من المرضى بتونس، ثم شهدت البلاد قدوم العديد من الأطباء من جنوه، والبندقية وغيرها من الجنسيات سواء جلبهم الباي، أو قدموا في إطار رحلات علمية، لكنهم كانوا يأتمرون بأوامر الباي، وقدموا العديد من الخدمات، وخاصة في تعلق بمعالجة وباء الطاعون، ومن أبرز الأطباء الذين وفدوا إلى البلاد التونسية

---

(1) حسين بوجرة: **الطاعون وبدع الطاعون**...، المرجع السابق، ص 50.

(2) لوسات فلنزي: المرجع السابق، ص 30.

(3) رشاد الامام: **سياسة حمودة باشا في تونس**...، المرجع السابق، ص 338.

خلال هذه الفترة نجد[1]:

3- قائمة الأطباء الوافدين للبلاد التونسية:

قدمت بعض الدراسات أسماء الأطباء، الذين وفدوا إلى أيالة تونس مع ذكر أصولهم الجغرافية فقمنا بتصنيف هذه الأسماء ضمن الدول التالي لتتضح الصورة أكثر.

اسم الطبيب	أصله	المدة التي خدم فيها الباي	معلومات أخرى
دي فونتان Des fontaine	من فرنسا	(1197هـ/1783م) (1199هـ/1785م)	زار تونس سنة 1783م و أقام بها إلى غاية سنة 1785م و كان من أبرز علماء فرنسا كان طبيبا ومتخصصا في علم النباتات ،وكان من المقربين للباي إلى درجة أنه صاحبه في الخروج إلى المحلة[2].
قازو (Gazzo)	من البندقية	(1198هـ/1784م)	كان طبيب و مستشار الباي.
مندريسي Mendrici	من جنوة	(1212هـ/1797م)	كان طبيب الباي الخاص ، و قد بقي في تونس إلى غاية سنة 1814م[3].
لويس فرانك Louis Frank	من هولندا لكنه فرنسي الأصل	(1221هـ/1806م)	أقام فرانك في تونس حوالي ثمان سنوات(1806-1814م)، كطبيب للباي ثم كرئيس للأطباء، و أثناء إقامته في تونس ألف كتاب تحت عنوان: Description de la Tunisie
رونشي Ronchi	نابلي -ايطاليا	(1226هـ/1811م)	عمل في خدمة حمودة باشا في هذه الفترة[4].

(1) رشاد الامام: المرجع السابق، ص ص 337، 338.

(2) أ. بلانتي: المصدر السابق، ج 3، ص ص 257- 497.

(3) Thomas Maggill : Op.cit , pp 96, 97 .

(4) Marcel Emérit : Op.cit, p p 4, 5.

وللاطلاع على قائمة الاطباء ينظر: كمال مايدي: امرجع السابق، ص56.

د-الأمراض وطرق معالجتها:

لقد عرفت تونس خلال فترة العهد الحسيني مجموعة من الأمراض تمثلت في الحمى والجرب والتيفوي، ووّجد مرض الشلل، وغيرها من الأمراض، لكنها قلت نوعا ما في الفترة الحسينية بسبب مواجهتها، ومساهمة البايات الأوائل في التصدي لها عن طريق الوقاية خاصة مع انتشار الطب التقليدي أي المداولات الشعبية، إضافة إلى استخدام بعض المواد التطهيرية مثل القطران، والثمار كالتين، وغيرها من الثمار، وزيت الزيتون من الساحل، والفطر الأحمر من حلق الوادي...الخ[1].

1-نماذج من بعض الأمراض:

-مرض الحمى:

تعتبر الأكثر انتشارا، وخاصة بين الأطفال، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهي الحمّى اليوميّة، والحمّى الخلطيّة، وحمّى الدقّ، وقد أطلق مرض الحمى على كل مرض لا يعرف له اسم.

-الحمّى اليوميّة: وهي ناتجة عن تعلّق الحرارة بالرّوح.

-الحمّى الخلطية أو الخليطية: تنتج عن تعلّق الحرارة بالأخلاط

-حمّى الدقّ: تنتج عن تعلّق الحرارة بالأعضاء الرّئيسة مثل القلب والبطن، ثم تعم البدن[2]

2-مرض الخناق:

هو داء يتعرض له الأطفال الصغار بسبب نزلات صدرية ينتج عنه السعال الحاد ويعرف بالكحة الوعواشة (السعال الديكي) ، فكان من يزعم أن الطفل، إذا ذبح بسكين محمى في النار في مقام الولي"سيدي براك الجمال" ذبحا غير حقيقي يزول عنه المرض .

3-مرض القلاع:

وهي بثور مفرطة تتكون من سقف الحلق، أو على لسانه ينشأ عنه التهاب شديد في الفم يمنع الطفل من الرضاعة،يعالج بزيت اللوز[3].

---

(1) حفيظة بوتوقوماس: المرجع السابق، ص 159.

(2) صالح بلهادي عماري: المرجع السابق، ص 93.

(3) هناك بعض المفاهيم العلمية التي لم نشرحها للاطلاع ينظر: محمد بن عثمان الحشايشي: المصدر السابق، ص ص 50، 51.

4-الداء الإفرنجي:

المعروف بالمبروك أو الكبير ، وهو سريع التقدم في الأطفال المولودين ، ويوجد في الأرياف أكثر من الحاضرة، ويظهر في أجزاء من البدن، وهو عبارة عن قروح سيالة تكون صغيرة ثم تتسع وتصبح وسخة ويسيل منها صديد، تعالج أمه حتى يشفى، أو يعالج بأربعة وعشرين جزء من السليماني وهو سم من الزئبق[1].

5-الجدري:

ينتشر كالوباء ويحدث في الغالب في فصل الشتاء، ويقتل أغلب الأطفال ، ومن أعراضه الحمى وألم في الفم والمعدة، ويبح الصوت ويعسر البلع، ثم يتحول إلى حبوب حمراء صغيرة تزداد حجمها مع الوقت مما يؤدي إلى الهذيان والضعف، ويعالج في الغالب بالكي.

6-الحصبة:

وهذا المرض يصاب به الأطفال، وهو في الغالب حميد، وإذا تعسّر يقتل صاحبه، ويعرف بالحصبة الخبيثة ومن أعراضه الزكام، والرمد، والتهاب الحلق، والصداع، واحمرار اللسان[2].

وهناك أمراض عديدة ناتجة من الأوبئة التي انتشرت بالبلاد، لكن رغم ذلك لم تكن هناك مراكز للعلاج تستقطب المرضى وان وجدت فهي حكر على أصحاب النفوذ، ومن هنا نتساءل: كيف كان موقف الأهالي من هذه الأمراض؟ وماهي أبرز المصحات الطبية ؟

إن عدم الاهتمام بالوحدات الصحيّة في مناطق حضريّة أخرى غير الحاضرة تونس، راجع الى قد ضعف قدرات السلطة او عدم الاهتمام، مما جعل علم الطّب يفقد ميدان عمله لفائدة الدّجالة والمتطبّبين مقتفيا أثر الدّولة في انعزالها داخل أبنية الحواضر[3].

هـ-المصحة أو المارستان:

هو مؤسسة صحية أقامه "حمودة باشا المرادي"، وهو يعتبر منزلا للمرضى والجرحى من لا مال لهم ولا من يأويهم بمدينة تونس، ينزل به المريض إلى غاية تعافيه، ولا يوجد فرق بين العرب أو العجم أو غيره، وقد أوقف على هذه المؤسسة عدة أوقاف تصرف على جلب حاجيات المرضى من القوت، والدواء و الأفرشة ، وتم تعين طبيب خصص له بيتا بالمرستان يضع به مايحتاجه من الأدوية

---

(1) محمد بن عثمان الحشايشي: المصدر السابق، ص ص 52، 53.

(2) نفسه: ص ص 55،59.

(3) صالح بن الهادي عماري: المرجع السابق، ص 113.

وغرفة يكن بها، وخصص له ثمانية قطع ناصري، وأربعة خبزات يوميا، وعين ناظرا على المرستان ينظر في مصالح المرضى، لكنه تعرض للهدم أثناء الصراع المرادي [1]،ولكن الحسينيين قاموا بترميمه سنة1725م في منطقة العزافين ، حيث أصبح مستشفى للعامة ، مما جعل الباي "حسين بن علي" يضمن حماية الرعية ولو بدرجات قليلة[2].

إضافة إلى هذا فقد قامت بعض البعثات المسيحية التي استقرت بتونس خاصة بعثة الترينيتاريين (Trinitaires) الأسبان المكلفة بافتداء الأسرى، قامت بإنشاء بعض المصحات الطبية تتمثل في قاعة صغيرة ملاصقة لسجن الأسرى، وبقي هذا المستشفى الصغير يقوم بدور بسيط إلى غاية 1727م، حيث قام الباي"حسين بن علي" بتهديمه لكنه سمح للأب "فرنثييسكو خيمينيث" أن يبني قبل هذا بناء مستشفى سنة 1722م، وبقي الأب يدير هذا المستشفى من سنة 1722م الى 1734م، واحتفظ المسجد بدوره إلى غاية 1815م[3].

أما بالنسبة لموقف الأهالي من هذه الأمراض، فقد وصف "بيسيونال" موقف الأهالي السلبي وعدم مبالاتهم في تقبّل الوباء والمرض ، دون البحث عن العلاج ، نظرا لاعتقاد الأغلبية بفكرة القضاء والقدر، أو لجوءا للطّرق الأخرى في العلاج مثل الرّقصات الخاصّة لاستحضار الجنّ أو الكتابة على الجسم ، أو تعليق التّمائم ، أو كي الأماكن التي تؤلمهم، وهناك من يعالج بقراءة القرآن وهم حسب وصفه يرضخون للمرض بالنّوم والامتناع عن الأكل، اعتقادا في الشّفاء من الطّبيعة أو من الله إذا أراد ذلك ، كما يصف كيفيّة إيهام المريض بكونه مصابا بالجنّ ، وهو مصاب بالصرع فيعتقدون أنهم سجناء الشياطين فيجتمعون حول الصريع للقرص في الزّوايا لطلب الشّفاء، إضافة إلى التّمائم التي تعلّق في رقبة المريض، أو في قدمه مقابل هدايا لصاحب الزّاوية[4].

و–المجاعة:

يشير الباحث "مختار باي" أن البلاد التونسية لم تتعرض إلى مجاعة [5] لكنها تعرضت لفترات من الجفاف، مما أثر سلبا على إنتاج الحبوب وفي مقدمتها القمح، ولعل أبرزها كانت في الموسم

---

(1) أحمد السعداوي: **تونس في القرن** ...، المرجع السابق، ص 15.

(2) حفيظة بوقمطاس: المرجع السابق، ص159.

(3) عبد الهادي الوستالي: **المستشفى الترينيتاري الاسباني بتونس ووثيقة من أرشيفه عن حملة العثمانيين بالجزائر سنة 1756م على تونس** ، في م. ت. م ،ع 21، 22، تونس 1991، ص ص 167، 168.

(4) أندريه بيسونال: المصدر السابق، ص ص 124، 125.

(5) المختار باي: المرجع السابق، ص 361.

الزراعي (1217- 1218هـ/ 1803- 1804)[1]، وقع جفاف كبير تسبب في حدوث المجاعة، ليبيعها للأهالي بثمن أقل، وأحيانا بدون مقابل[2].

وقد حصدت هذه المجاعة أرواح الآلاف من التونسيين، كما تراجع المحصول الزراعي الذي تعتمد عليه تونس في تجارتها الخارجية، حيث استغلت بعض الدول هذا الوضع؛ وبدأت بفرض شروطها على الباي لتزويده بكميات كبيرة من القمح، والزيتون، وعلى رأسهم فرنسا [3]، ورغم هذه الظروف الصعبة التي واجهها الباي، إلا أنه كان يبذل كل ما في وسعه، حتى ينهض بالبلاد، في ظل التطور الذي عرفته أوربا [4].

ومما سبق يمكن القول:

– إن اهتمام البايات بالعلم والعلماء، كان شغفا يراودهم، لأن في هذا التوجه دعم لسلطتهم على اعتبار أن الحكم الملكي يعتمد على السند المحلي أكثر منه على شرعية الدولة العثمانية، إضافة إلى محاولة رفع مكانة العلماء بعد السجن، والتعذيب التي تعرضوا لها في نهاية الدولة المرادية.

– رغم محاولات البايات لرفع مكانة العلماء، إلا أنهم لم ينجحوا في المساواة بين العلماء الحنفية والمالكية.

– لم يكتف البايات بالانجاز فقط، بل تدخلت سلطتهم في التنظيمات الداخلية للمساجد، مثل جامع الزيتونة، فقد تم تنظيم التعليم فيه، وترتيب قراءه، وتخصيص رواتب للعلماء والطلبة، وتم انشاء مكتبات خاصة بالمدارس .

– شجع البايات على التعليم بمنح العلماء الدعم المادي، والمعنوي اللازم للقيام بأدوارهم الثقافية، وقد اقتصرت العملية على التعليم الديني، وكان جامع الزيتونة المركز الأساسي بالإضافة إلى الكتاتيب والزوايا ومساجد الحواضر الأخرى، وخاصة القيروان وصفاقس.

– لقد شملت عملية التعليم أبناء البايات وأبناء الأعيان ، ولم تكن العملية خاضعة لمبادرة الأهالي فقط، وإنما شاركت السلطة في تفعيلها.

---

(1) محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ج2، ص 167.

(2) رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في تونس** ...، المرجع السابق، ص 113.

(3) Thomas Maggil: Op.cit, pp 182- 187 .

(4) محمد سهيل طقوش: **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (698- 1343هـ/ 1299- 1924م)**، دار النفائس، بيروت 1999، ص 408.

-لقد تراجع مستوى التعليم في البلاد، بسبب ما خلفته الفتنة الباشية ، حيث استقطبت مدينة تونس أغلب العلماء، كما فرّ العديد منهم بسبب خوفهم من انتقام "علي باشا"، فتم افراغ شبه كلي للعلماء من الحواضر الأخرى لصالح مدينة تونس.

-إن تنوع المؤسسات التعليمة راجع بالأساس إلى التراتبية الإجتماعية، حيث نجد أبناء كل فئة لهم مؤسسة خاصة بهم، وحتى نوعية المؤدبين أو المدرسين التي تختلف من حيث الكفاءة، وهذا ما خلق تباينا في الكفاءة المتخرجة من هذه المراكز، فكانت الفئة الأفضل تعمل لصالح السلطة، بالإضافة إلى أن أغلب المتخرجين والقادمين من الأرياف، لم يتجاوز طموحهم الحصول على منصب عمل.

-لقد مثل رجال الدين الحلفاء التقليديين للسلطة، وقد تجاوز هذا التحالف إلى المصاهرة، مما مكن بعض العلماء ورجال الدين من احتكار مناصب التدريس على غرار المناصب الشرعية، بل كانت تتوارث، بالتوازي مع النظام القائم، بغض النظر عن المستوى المقدم.

-كما ساهم العلماء في تقديم تبريرات شرعية لبعض التجاوزات التي قام بعا أعوان السلطة ضد بعض القبائل المتمنعة من اداء الضريبة .

- إن المنافسة على السلطة صاحبها منافسة بين العلماء على الخطط الدينية، وكان هذا التنافس في صالح السلطة، حيث تقدم المناصب للذي يسدي خدمات أكثر لها، لذا نجد تفاوتا بين العلماء ، وقد صنفوا إلى طبقتين الأولى تضم علماء أصلي مدينة تونس، والثانية تضم العلماء القادمين من دواخل البلاد .

- بالإضافة إلى الدور التعليمي، الذي قام به العلماء، فقد كانت لهم مواقف سياسية تعبر عن ولائهم للسلطة مثل دور الوساطة ، أو الاستشارة ،و بعض الأدوار الدبلوماسية.

- ارتبط البايات بالأولياء نظرا لاعتقادهم بصلاحهم، وبركاتهم، بالإضافة إلى المكانة التي حظي بها هؤلاء الأولياء والمرابطين لدى عامة المجتمع، التي وصلت الى درجة الإحترام والتبجيل، وتجاوزت أحيانا هذا إلى درجة القداسة، وفي المقابل ساهم الأولياء في الدعاية للبايات الحسينيين ، وتجنيد فرق المزارقية خاصة أثناء الحروب .

-إن الحضور السياسي والعسكري للسلطة أثناء اقامة الاحتفالات، كان يهدف لإستعراض رموز السلطة، ومكانة الباي وأعوان الدولة ، كما قدمت السلطة الدعم المادي لإقامة بعض الاحتفالات للأهالي مثل إحتفالات ختم القرآن وحفل الختان وغيرها.

- إن محاربة السلطة للعادات السيئة، كان سببه تحالفهم مع العلماء، الذين استنكروا هذه العادات، وبالتالي كانت العملية ترضية للعلماء، ودليل ذلك قيام بعض البايات بممارسة هذه العادات كالتدخين.

- لقد تجسد حضور السلطة في تقديم عوائد عيد الفطر، والأضحى للأطراف المشاركة في تنشيط هذه الإحتفالات ، وهذا ما جعل الأهالي يلتفون حول السلطة بشكل أكبر.

- أما بالنسبة لدور السلطة في المجال الصحي، فقد كان محتشما، وبقيت الطرق التقليدية هي المنتشرة والسائدة ، وقد ظهرت بعض المحاولات غير الجادة لإحتواء مرض الطاعون مثل الحجر الصحي، رغم الجدال الفقهي حول هذا المرض الذي اعتبره الكثير من الفقهاء، بأنه قضاء وقدر، بإستثناء عهد "حمودة باشا" الذي حاول جلب العديد من الأطباء الأوربيين الذين قدموا الإضافة لهذا القطاع .كما حاول إنشاء بعض المصحات في تونس وبعض المدن الأخرى.

الخاتمة

الخاتمة:

توصلت في ختام هذه الدراسة إلى جملة من الملاحظات والاستنتاجات، وهي كالأتي:

– يعتبر قيام النظام الحسيني مع بداية القرن الثامن عشر ميلادي بمثابة إحياء للتجربة المرادية، من أجل تثبيت نظام ملكي، وقد اختلف الكثير من المؤرخين حول طبيعته بين المحلي والعثماني، على اعتبار أن مؤسس هذا النظام من فئة الكراغلة ، ونشأ في كنف الأهالي، بغض النظر عن الأطراف المنخرطة في السلطة، كالأعيان المحليين الذين منحوا الدعم اللامشروط لهذا النظام، من أجل إرساء دعائمه.

– لقد أسهمت الظروف التي شهدتها البلاد التونسية في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي في قيام هذا النظام، بسبب الفراغ السياسي الذي أحدثه "إبراهيم الشريف" بعد تعرضه للأسْر من طرف أتراك الجزائر، مما أدى الى تحالف بين أعيان البلاد والقادة العسكريين لسد هذا الفراغ، للدفاع عن الحاضرة من الخطر، هنا بدأت ملامح التضامن تبرز بين سكان الحاضرة والحاكم الجديد، وقد حمل هذا التضامن الوعي بتلازم مصير الحاكم بمصير محكوميهم، وعليه يمكن أن نؤكّد بأن حملات عسكر الجزائر المتكررة أسهمت في تغذية هذا الوعي.

–يمكن اعتبار تاريخ قيام النظام الحسيني هو سنة 1706م، وليس سنة 1705م، لسببين رئيسيين و يتمثل السبب الأول في أن "حسين بن علي" منذ تعيينه بايا على البلاد لم ينفرد بالحكم؛ بسبب تعدد منافسيه على السلطة، وهذا ما أجبره على أن يتخلص منهم، أما السبب الثاني فهو متعلق بشرعية توليه السلطة، والتزكية من الباب العالي التي وصلته سنة 1706م.

– لقد أقام "حسين بن علي" نظاما استمر إلى جويلية 1957م تاريخ إلغاء النظام الحسيني، حتى وإن كان الأمر صوريا فقط، بحكم الارتباك الذي حدث لهذا النظام في كثير من الفترات الزمنية، لكن هذا لايعني أن الأسس التي أقامها الباي لم تكن قوية، وإلا يكون تعرض للزوال مع أول أزمة تواجهه.

– تأكد من خلال الدراسة أن قيام هذا النظام أسس على مجموعة من التوازنات بين مختلف العناصر ذات الوجاهة بالبلاد ، وذلك بالتحالف مع الأعيان المحليين في المدن والقرى والأرياف، ودمجهم في دواليب الدولة وأجهزتها، كما أن التحالفات التي أقامها البايات مع النسيج الاجتماعي النخبوي، كان يهدف الى محاولة حصول السلطة على الشرعية، والسند المحلي في دواخل البلاد،

ومحاولة تحديد المجال الترابي لسيطرة البايات، بالإضافة إلى استغلال خيرات البلاد عن طريق منح اللزم والخطط الإدارية.

– اتضح من خلال هذه الدراسة محاولة البايات إبعاد العناصر التركية من مراكز صنع القرار، دون المساس بامتيازاتهم، على اعتبار أنهم يمثلون رمزا لتبعية تونس للباب العالي، وهذا ما يفسر لنا غياب تمردات الجيش الانكشاري بشكل شبه كلي طيلة القرن الثامن عشر الميلادي، باستثناء ما حدث في أواخر عهد "حمودة باشا"، كما أن تراجع مكانة الجيش الانكشاري، كان بسب تطعيم هذا الجيش بفئة الكراغلة، بالإضافة إلى استحداث عناصر جديدة ضمن التشكيلة العسكرية، مثل الحوانب والمزارقية وزواوة، وهذا ماجعل المسار السياسي لهذا النظام يشهد أزمات بسبب تراجع المؤسسة العسكرية التي كانت تمثل مؤسسة النفوذ.

– شهد العهد الحسيني إعادة الاعتبار للمذهب المالكي، وتغليبه في كثير من المرات على المذهب الحنفي، نتيجة التحالفات التي عقدها البايات مع الأسر العالمة في البلاد،و التي كانت تحظى بمكانة لدى الأهالي، لكن بقي الباي هو من يفرض سلطته القضائية حسب ما تقتضيه المصلحة، والضرورة بغض النظر عن موقف المذهبين.

– إن عملية إخضاع دواخل البلاد، جعلت السلطة تستعين بالقبائل المخزنية، فتم استخدامها بشكل مكثف سواء أثناء وقت خروج المحلة لجباية الضرائب، أو في مشاركتها في الحملات العسكرية لردع التمردات التي تسببت فيها القبائل الجبلية، وقبائل البوادي الرافضة للحكم المركزي، فمثلت هذه القبائل المخزنية القناة التي تنفذ منها السلطة للأهالي.

– لجأ النظام الحسيني إلى عملية الضغط الجبائي على الرعية بشكل عام، لضمان مصادر دخل للخزينة، فكانت الجباية المصاحبة لخروج المحلة هي الوجه الحقيقي للسلطة وعلاقتها بالمجتمع، وقد تحملت القبائل الخاضعة القسط الأكبر من هذه الضرائب، التي كانت متنوعة وظرفية ؛ مما جعل النظام الجبائي يتميز بالثقل، واستنزافه لثروات البلاد في ظل تعاطي السلطة للتجارة الخارجية، ويضاف إلى هذا أن السلطة استعملت كل الوسائل للحصول على الإنتاج الفلاحي، حتى وإن تجاوز ذلك ضوابط الدين، وهذا الاستنزاف كان سببا في خلق أزمات أخرى مثل المجاعات والأوبئة.

– وحتى لا نعطي صورة قاتمة حول سلطة البايات، وطرق استغلالهم للإنتاج، تجدر الإشارة إلى أن السلطة كانت لا تتدخل في أساليب إستغلال الأرض المعتادة من طرف القبائل، ولم تقم بسحب الأرض من المتنازعين عليها، كما أن الأراضي التي خضعت لرقابة السلطة استطاعت أن تستمر في

إنتاج المحاصيل؛ بينما افتقرت الأراضي الأخرى التي افتقرت إلى رقابة السلطة إلى هذه الاستمرارية في الإنتاج بسبب النزاعات المتكررة بين القبائل.

– تأكد من خلال الدراسة بأن " حسين بن علي" وضع أسسا صحيحة في قضية انتقال السلطة للأكبر من البيت الحسيني، لكنه كان أول من تجاوز هذه القاعدة، وانساق وراء عاطفة الأبوة، ليخلق أزمة حقيقية أكلت الأخضر واليابس في البلاد، وترتبت عليها نتائج قد تكون مظاهرها ماثلة لحد اليوم، وأقصد بذلك إعادة التوزيع السكاني للقبائل.

– إن التحالفات التي قام بها مؤسس النظام أثبتت هشاشتها مع أول أزمة حقيقية، بانقسام البلاد إلى شقين، أثناء الفتنة الباشية، وكأنها نسخة كربونية عن الأزمة المرادية في نهاية القرن السابع عشر، وقد يكون هذا الانقسام ناتجا عن طبيعة المجتمع، وهذا هو الأرجح ولنا مثال في التجربة المرادية، وهناك عوامل متعلقة بالنظام بحد ذاته، الذي خلق نوعا من التراتبية داخل المجتمع، وبالتالي حدث عدم الانسجام بداخله، أو أن هذا المجتمع وجد في الصراع العائلي على السلطة فرصة للتخلص من الثقل الجبائي المفروض عليه، أو محاولة تحقيق مكاسب نوعية بالمشاركة في دعم أحد أطراف الصراع، وعليه لا يمكن أن نضع أصابعنا على سبب معيّن، بل الأكيد أن هذه العوامل اجتمعت لتعطينا كل هذه المبررات.

– لقد وصفت فترة حكم "علي باشا" بأنها الفترة المظلمة في تاريخ الدولة الحسينية، نظرا لما اكتنفها من انتقام وطبيعة حادة للباي، ولم أعثر على دراسة تحاول الأقل إنصاف أعمال الباي، ولم أدرك السبب الكامن وراء عملية النسف لأعمال الباي، في حين لفت انتباهي أمراً والمتمثل في أن بعض الدراسات الحديثة التي عالجت الوسط الثقافي خلال هذه الفترة، تشير إلى النخب العلمية في عهد "علي الباشا"، وحركة التأليف، بشكل آخر، وهذا ما أحدث عندي نوعا من التناقض، وعليه يمكن القول إن الباحث في عهد "علي باشا" لا يمكن أن يفصل بين السياسي والثقافي، حتى يتمكن من تبرير الكثير من الأمور.

– ثبت من خلال الدراسة بأن الفتنة الباشية ضربت تحالفات السلطة عرض الحائط، مما تطلب من الحسينيين بعد عودتهم البحث عن طرق جديدة تكون أكثر نجاعة؛ لإعادة ترميم علاقة السلطة بالمجتمع باستعمال طرق أكثر اعتدالا ووفاقا ومصالحة لإعادة الثقة بين الطرفين، وهذا مايبرر لنا إبطال "علي باي" لضريبة المشترى.، في حين نجد "حمودة باشا" قام بتوسيع دائرة تحالفاته المبنية على

المنفعة المادية نظرا للظرفية المتوسطية التي تطلبت محاصيل البلاد، وهذا ما دفع بأعيان البلاد وعدة أطراف أخرى وعلى رأسهم اللزامة للانخراط في الأنشطة الاقتصادية بنوع من الحرية.

– أسهمت عملية إخلاء جبل وسلات، بعد ثورة "إسماعيل بن يونس" في إعادة توزيع ودمج لعديد من القبائل ببعضها البعض، كما أنها غيرت من السلوك السياسي للقبائل الجبلية المتمنعة؛ مخافة تلقي نفس المصير، وهذا ماجعلها تخضع للسلطة، وتؤدي الضرائب المفروضة عليها مع بعض

الاستثناءات، وارتباطها أكثر بمجالها، نظرا لزيادة أهمية الأرض كثروة متجددة مما جعل العديد من القبائل كقبيلة جلاص، والمثاليث، والسواسي ،تعمل على تملك الأراضي مقابل التخلي على منافسة السلطة ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ميلادي.

– تُجمع كل الدراسات والمصادر الخبرية أن فترة "حمودة باشا" هي من أفضل المراحل لايالة تونس خلال العهد العثماني، وقد أسهمت عدة عوامل في هذا الازدهار على غرار شخصية الباي، فقد كان لعامل الاستقرار السياسي دور كبير في تقوية النظام، بالاستفادة من المراحل السابقة، حيث اقام شبكة من التحالفات المركزية و المحلية، لإحداث نوع من التوازن داخل المجتمع، والذي فُقِدَ طيلة المراحل السابقة، بالإضافة إلى أنه قام بتنمية الاستثمار الاقتصادي، وإدماج مختلف شرائح المجتمع فيه، لتعم الاستفادة مع إختلاف الأكيد في قيمتها، وهذا ما انعكس على أسلوب الحكم الذي وصل إلى أعلى درجات النجاعة.

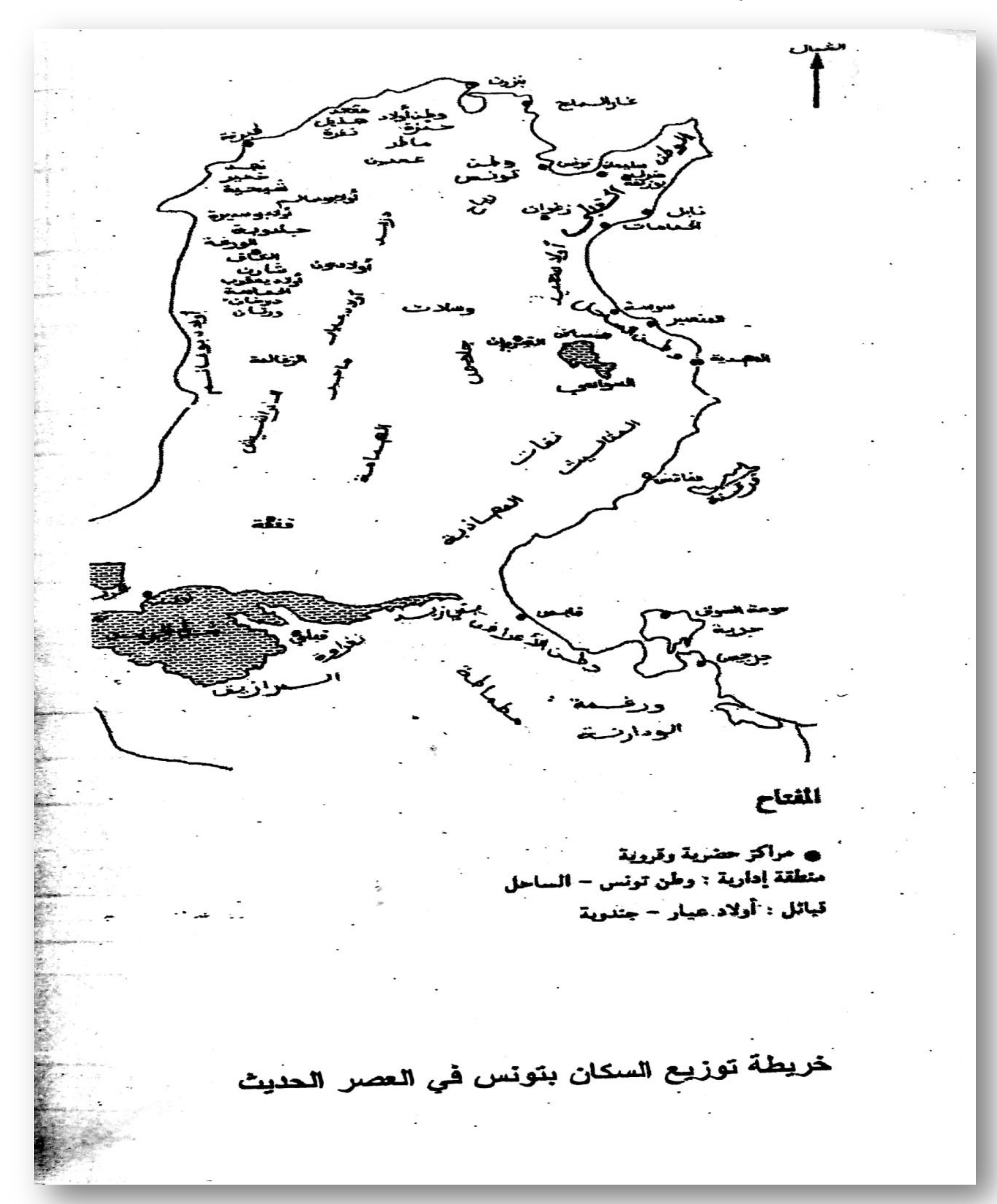
– ساهم البايات الحسينون في الارتقاء بالبلاد من قاعدة الهرم إلى قمته؛ نظرا للإمكانات المتاحة بالبلاد واستغلالها بالشكل الأمثل، مما ساهم في انعاش الوضع العام وخاصة مع بداية ونهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وفي هذا السياق أدى النشاط الحرفي، الذي ارتبط بالطبقة المتوسطة وأحيانا الدنيا، بالارتقاء نظرا للرواج الكبير والتنظيم الجيد لهذه الحرف، فشكل هؤلاء الحرفيون طبقة برجوازية فرضت نفسها كشريك ثابت في خيارات السلطة.

– رغم التقلبات السياسية في البلاد، إلا أن هذا لم يؤثر على المشروع الحضاري، الذي حمله البايات على عاتقهم، حيث شهدت البلاد عملية إحياء وانتشار واسع لدور العلم، فبرز العلماء والأدباء والشعراء، إلا أننا نسجل ملاحظة، هي أن كل ما كتب أو ألف خلال هذه الفترة، وخاصة في التاريخ والشعر، كان يهدف لمغازلة السلطة وعلى رأسها الباي، لكن هذا لا ينفي جهود البايات ودعمهم لنشر المدارس وإحياء الوسط الثقافي مقارنة بالعهد المرادي.

– يتبيّن من خلال هذه الدراسة حضور رموز السلطة، الممثلة في شخص الباي ضمن الاحتفالات، المقامة خلال العديد من المناسبات، فكان هذا الحضور والمشاركة يستقطب الأهالي، بحكم اعتماد السلطة على رموز الجذب فيه، وهي الصوت كالغناء، والحركة كالمصارعة، والرائحة كالبخور والعطور التي يرش بها الحاضرون، وهي أمور قد تبدو بسيطة لكنها تحمل ضمنيا اعتراف الأهالي بشرعية السلطة.

الملاحق

الملحق رقم 1 : خريطة توزيع القبائل بأيالة تونس خلال الفترة الحديثة [1]



---

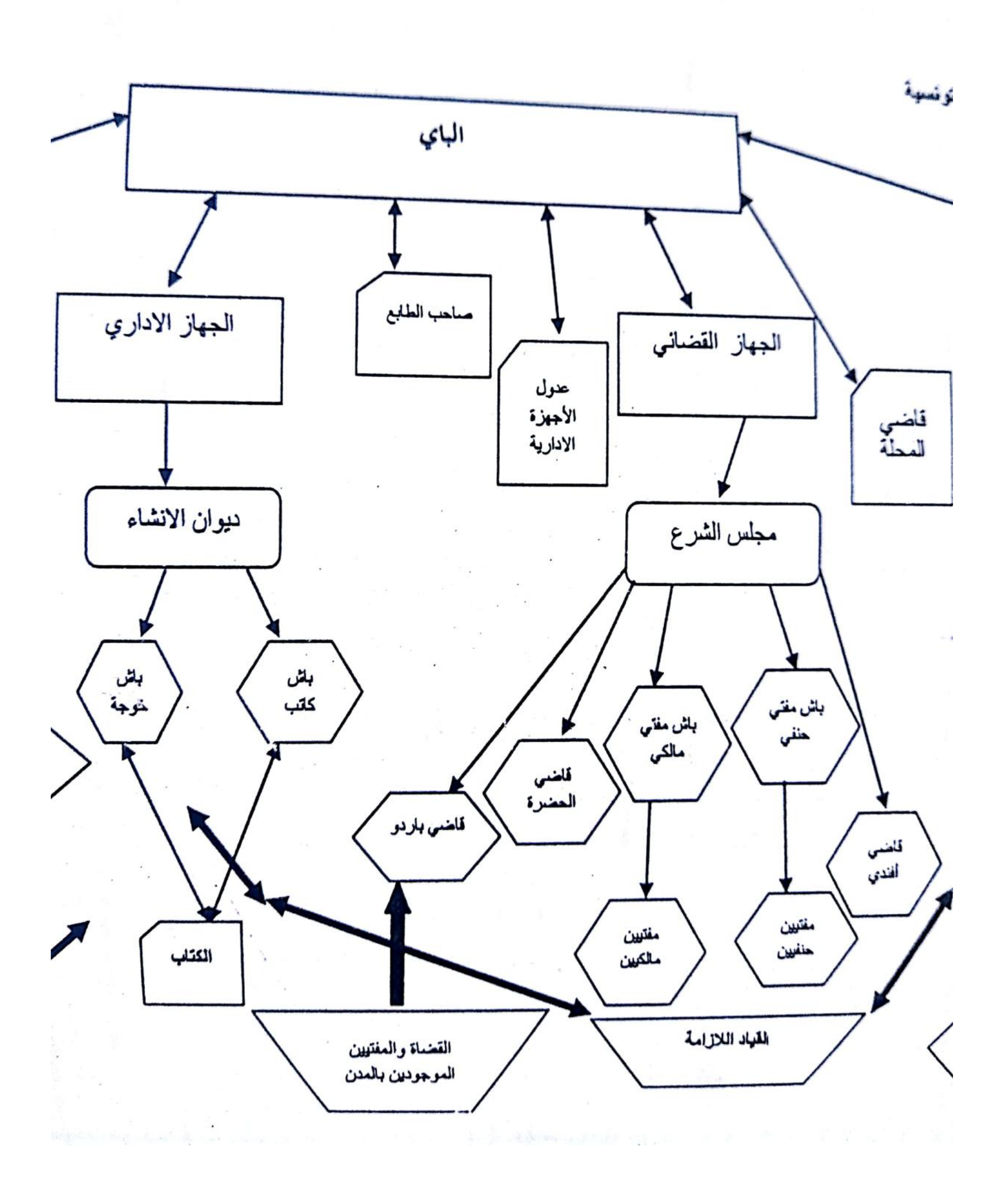
(1) مراد رقية: **وثيقة عن الانعكاسات الجبائية على المجموعات النازحة بمدينة سوسة، سنة 1172هـ/ 1755–1756م إثر رجوع أبناء حسين بن علي تركي الى الحكم**، في م. ت. ع. د. ع، ع30، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية بزغوان، تونس 2004، ص 156

الملحق رقم 2: توزيع قبائل وعروش ايالة تونس في الفترة الحديثة[1]:

المجال الترابي	القبائل والعروش
عروش افريقية	مقعد- نفزة- ماكنة- خمير- مازن- بجاوة –هذيل
بلاد باجة	أولاد ربيعة- العساكرية- العبابسة- عمدون- الشيحية- أولاد بوسالم- جندوبة- غزوان- الرقبة(أولاد بوسديرة- حكيم- أولاد سلطان- اولاد علي- الخزازرة- مراسن- وشتاتة)- الغرابة- فنطاسة- أولاد ميمون- أولاد يحي- أولاد شنوف- دريد- أولاد عون- وتان- أولاد عيار- البراقة- كسرى
عروش التل العالي	ورغة- شارن- أولاد بوغانم – أولاد يعقوب- الخمامسة- دوفان – أولاد سيدي مولى- الزغالمة.
عروش السباسب العليا	الفراشيش –ماجر-الشكاتمة-أولاد سيدي تليل- أولاد سيدي عبيد
عروش السباسب الوسطى	جلاص- الكعوب- القوازين- أولاد رياح- أولاد سعيد- السواسي- أولاد سيدي الهاني- المثاليث- نفات- العقاربة- المهاذبة
عروش شرق افريقية	الهمامة – اولاد سلامة- العيايشة- الجريد –نفزاوة- المزاريق- اولاد غريب- العذارة
عروش الأعراض	الحزم- الغرايرة- الحمارنة- العلايا- بنو زيد- مطماطة- ورغمة – المهابيل- التمار- مدنين- الخزور –التوازين- الودارنة- غمراسن- عكارة –الجبالية –سكان جربة

(1) من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة محمد علي الحباشي: المرجع السابق، ص ص12، 30.

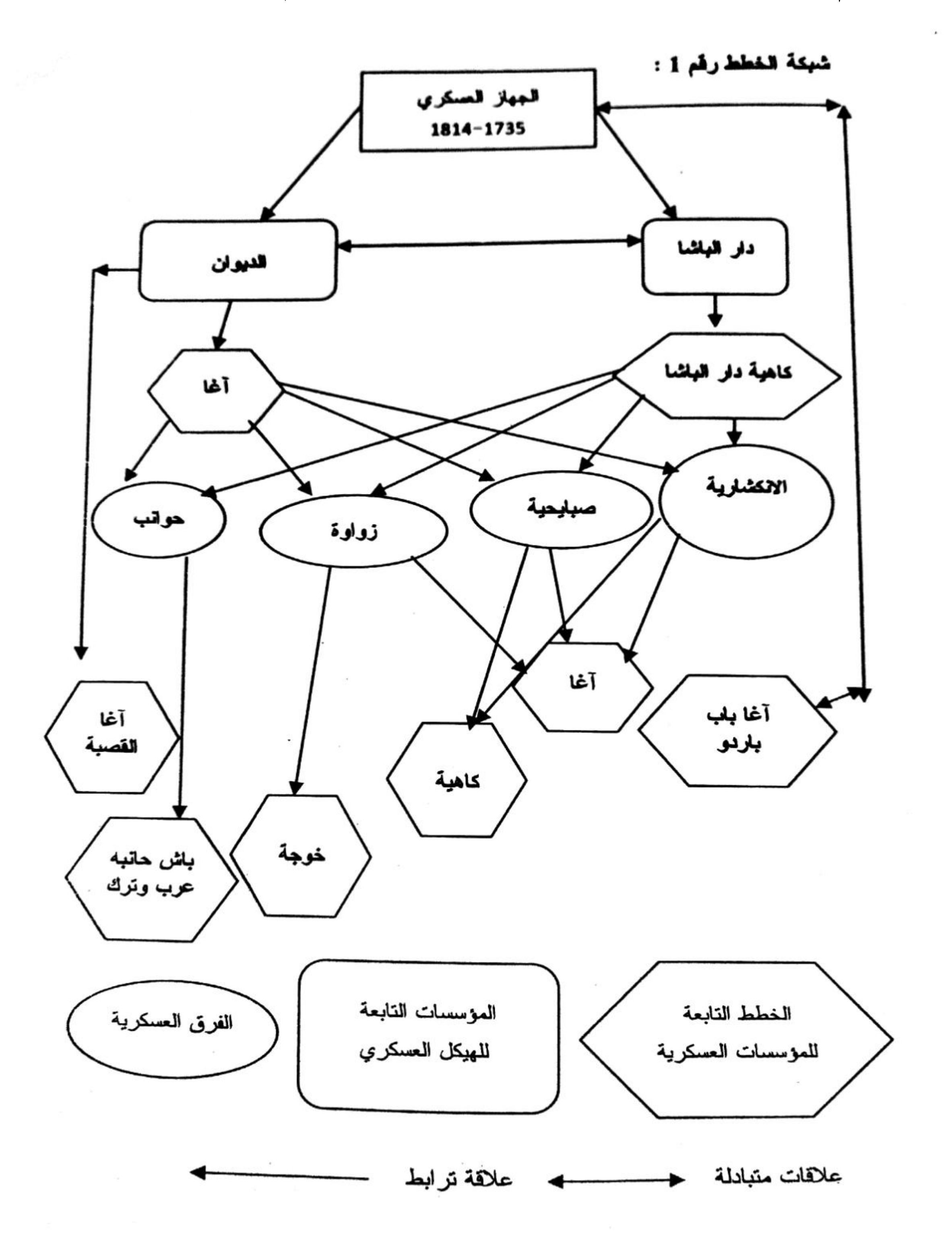
الملحق رقم 3: الخطط السياسية والإدارية في أيالة تونس من 1705– 1814م[1]:



---

(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 203.

الملحق رقم 4 : الجهاز العسكري بأيالة تونس 1705-1814م[1]



(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 17.

الملحق رقم 5 : عوايد الجيش الانكشاري قبل خروج المحلة 1152هـ/1739م [1]

الحمد لله بسرمة عشرة مد باش المقبوض والمحروب

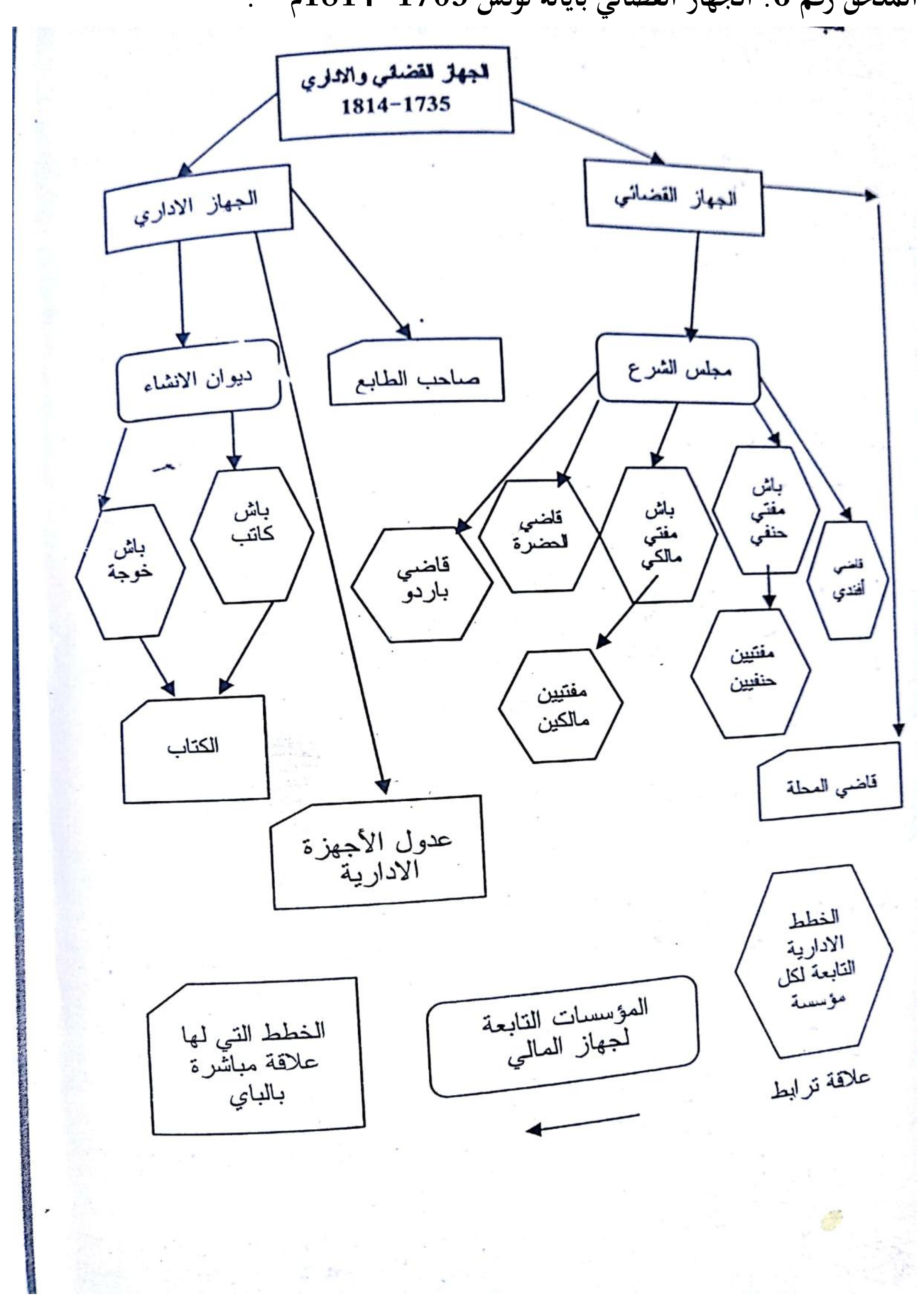
عوائد الرولاتلية التي عينتها له المعظم لسيدنا حفظه الله
تعالى ويعينها له من المحلة الى المحلة المنصب في كل محلة
في اوايل ربيع الاول سنة 1152
ستة الاف ريال في العام كل محلة ثلاثة الاف ريال
ومائة قفيز قمح في العام في كل ستة اشهر خمسين قفيز
ومائة قفيز شعير في العام في كل ستة اشهر خمسين قفيز
ومائة مطر تونسية زيت في العام في كل ستة اشهر خمسين مطر
ومائة قلة سمن في العام في كل ستة اشهر خمسين قلة
واربعين رطل لحم غنمي في كل يوم من ايام الجندارة

عوائد خوجة الرولاتلية التي عينتها له المعظم لسيدنا
من عنده
مائتين دينار في العام في كل محلة مائة دينار
وقفيزين تونسيين قمح في كل ستة اشهر قفيز واحد
وقفيز واحد تونسي شعير في العام
واربعة اذرع ملف معهودة في العام
واربعة ارطال لحم غنمي يومية
واربعة خبزات يومية

ريالات	الخارج من الملف عوايد اختيارات الديوان في محرم 1164
350	حق 24 الاربع صايمة 50 اولادي باغة الديوان
200	للكاهية 24 صايمة
350	لباش خوجة 24 صايمة 50 اولادي
350	للخوجة شولاي مثله
350	للخوجة مقاطعجي مثله
350	للخوجة مقاطعجي مثله
200	للخوجة الرقمي 24 صايمة
200	للكاتب دار الباشا مثله
200	للعقيد ابراهيم الحاج شاهد الديوان
200	للترجمان الديوان
200	لباش شاوش 24 صايمة
200	لكل واحد من شواش الديوان السبعة
800	حق اغا 16 على صايمة اربع باشوضات
350	لباغة بيت مال المالكية 24 صايمة 50 اولادي
200	لباغة بيت مال الحنفية 24 صايمة
200	للسيد عبد الكبير (الشريف) شاهد بيت المال مثله
200	للبلكباشي وكيل الصندوق مثله
200	لوكيل الحرمين البلكباشي مثله
200	للبلكباشي وكيل الاحباس مثله
200	للبلكباشي وكيل التشغيل
200	للبلكباشي وكيل السور
200	للكاهية غار الملح
200	لمعلم العماليات
200	للحاج عبد الله بلكباشي
622	لمصطفى باش طبجي
7722	

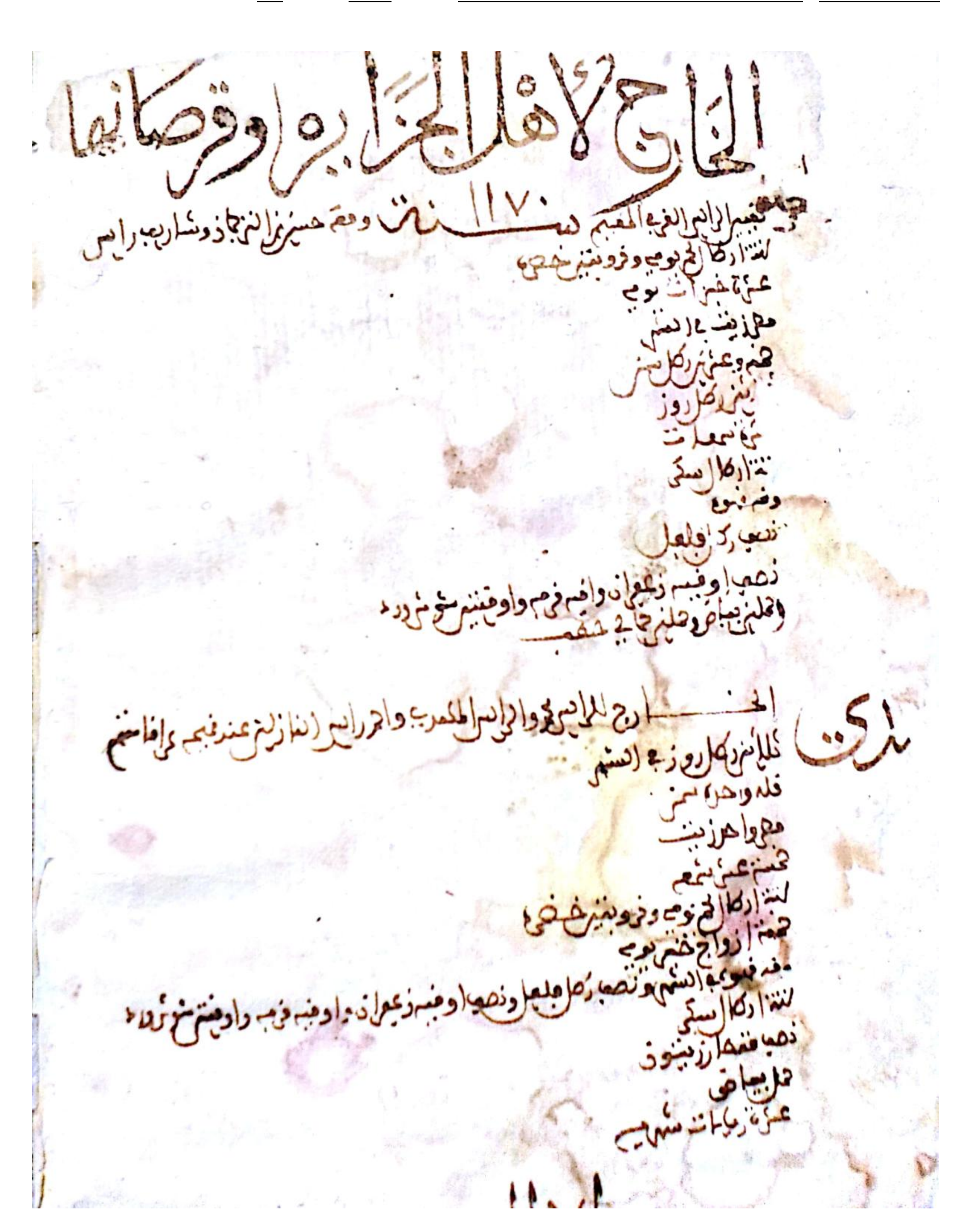
(1) السلسلة التاريخية : الحافظة 17، الملف 167. الورقة 1، 2.

الملحق رقم 6: الجهاز القضائي بأيالة تونس 1705–1814م[1] :



(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 82.

الملحق رقم 7 : الخارج لأهل الجزائر وقرصانها سنة 1170هـ –1178هـ : [1]

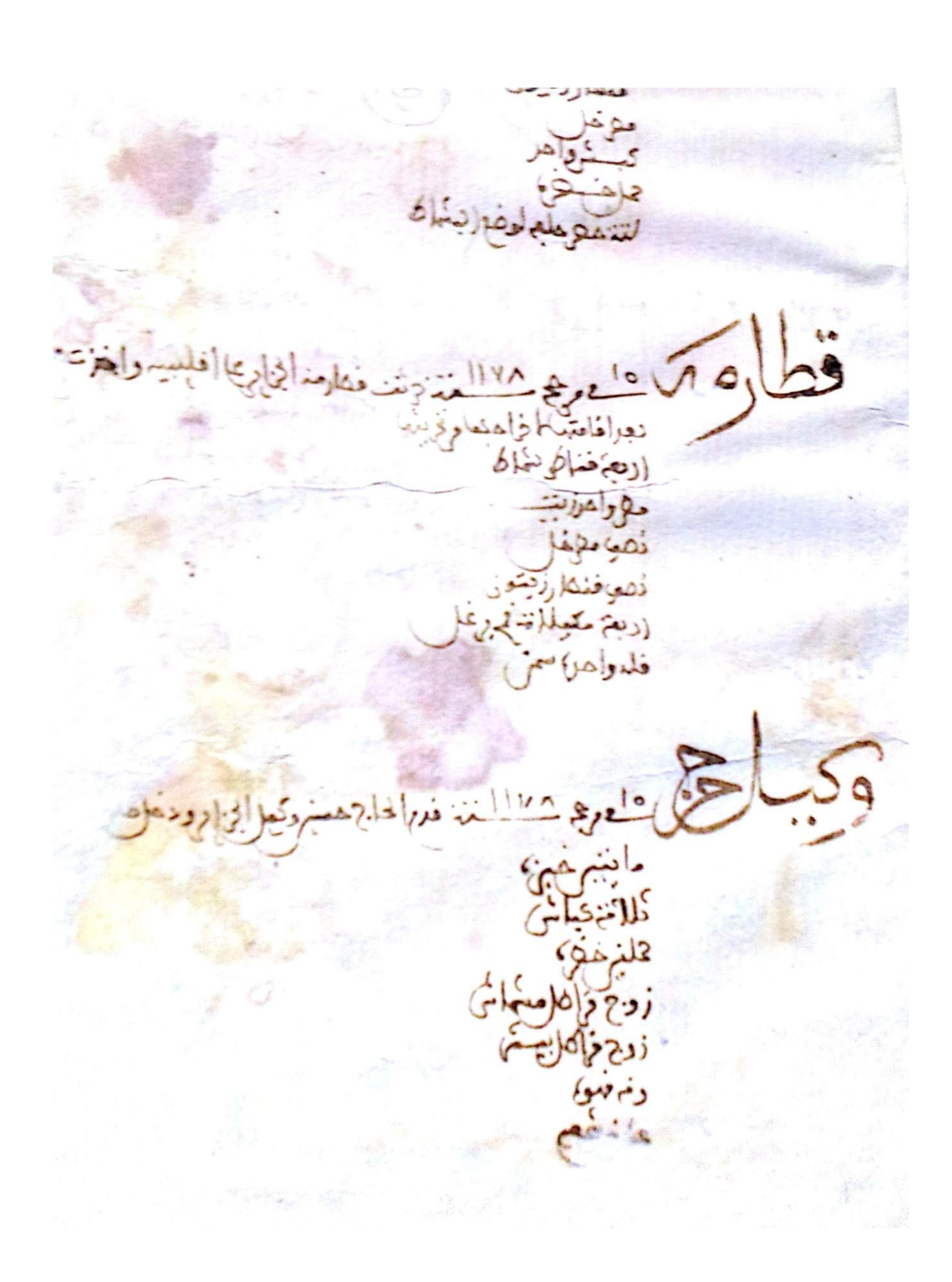


الخارج لأهل الجزائر وقرصانها

سنة 1170

عسكر جزاير

ذكر مــــــا وكم بعد ١٤٠٠ م بنحو نحو وعدهم فعطان بالسنة التي ان منو جمعوا
شهر جماد الاول سنة ١١٣٥ وخرج ثم خيم في خلول وبنا خلو الاولة
عشرة فنطار تعراب
اربعة فنطار رتبها ه يزيد زيادة
ثمانية فنطار رتبت منهم الزيادة منى
اربعة فلا اسمن منهم فلاه زيرته
خمسة اوطار زطر بالملح المبيرة
ثلاثة فناطر زيتون بالفنطار البوخ
فنطار روا مرور
فعم ونصف لم يرغل بالنصعة التي رفادوم
الف بوخ خمسة
راحت بقي
ثمانية كباش
اربعة حمول خضرة
اربعة حمول رمان
عشرة حمول جملة ...
خمسة حمول ابيات
زيـــــــادة نا الله لهم دعيرا زرع في الزين
عدلين فنطار بنماه
مطرز زيت
فلد واحدة منى
فنطار زيتون
مطرخا
نصف معمز برغل





رايس المرسا

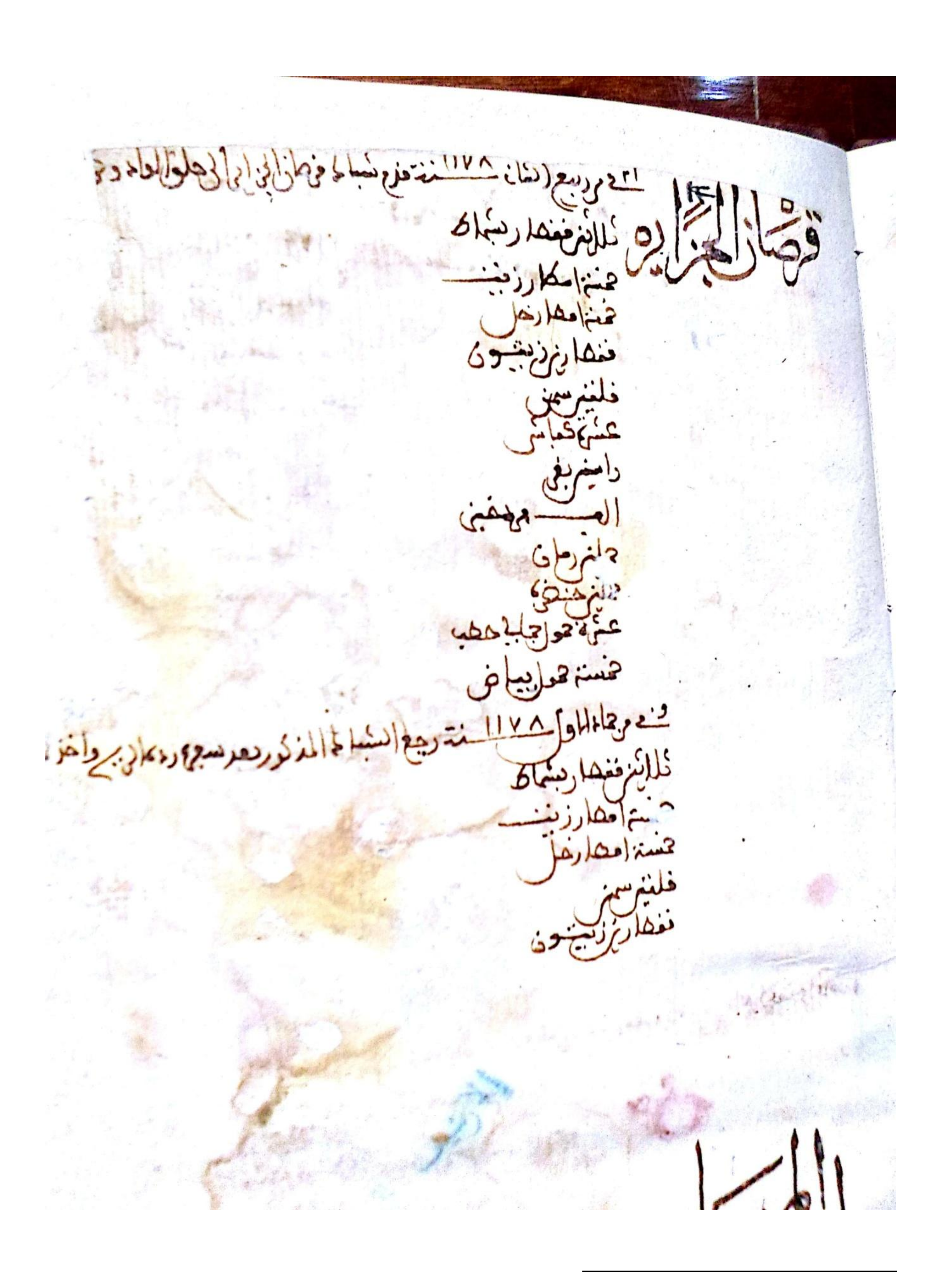
في ٤ من قلع رايس مرسى الجزاير وهو متسلم للبيع وخرج له
خمسة خيمة
ثلاثة قناطر بشماط
قلة واحدة زيت
قنطار زيتون
قلة خل
كبش واحد
حمل خضرة
ثلاثة قلل حليب لوضع البشماط

قطارة

١٠ في محرم سنة ١١٧٨ خرجت قطارة الجزاير على الفلبية واخذت
بعد اقامتها خارجها من نحو يومين
اربعة قناطر بشماط
قلة واحدة زيت
نصف قلة خل
نصف قنطار زيتون
اربعة مكاييل ...
قلة واحدة سمن

وكيل الحرج

١٠ في محرم ١١٧٨ ...


قبطان الجزاير

في ٢١ من ربيع الثاني ١١٧٨ سنة قدم [illegible] قبطان الجزائر [illegible]

ثلاثين قنطار بشماط

خمسة امطار زبيب

خمسة امطار خل

قنطار زيت زيتون

قلتين سمن

عشرة كباش

راسين بقر

الف بيض

دلتين رمان

دلتين حنة

عشرة حمول جلبة حطب

خمسة حمول بياض

في ٢ من جمادى الاول ١١٧٨ سنة رجع الشباك المذكور بعد سفره وأخذ

ثلاثين قنطار بشماط

خمسة امطار زبيب

خمسة امطار خل

قلتين سمن

قنطار زيت زيتون

(1) أ. و. ت. الدفتر الجبائي، مداخيل الدولة ومصاريفها، 1170-1178هـ، رقم 1046، ص ص 11، 14.

الملحق رقم 8 : هدايا علي باي للدولة العثمانية بمناسبة تجديد البيعة (1)

(٣)

دولة محمد الرشيد باي ابن حسين باي ابن علي تركي
من محرم الحرام عام ١١٦٩ الى ١٥ جمادى الثانية عام ١١٧٢

لم يعثر على توجيه هدية في مدته وانما عثر على توجيه
١٦٠٩ ريالات معين تقطيع جزية عن عام ١١٧٠ وعام ١١٧١

دولة علي باي ابن حسين باي ابن علي تركي
من جمادى الثانية عام ١١٧٢ الى جمادى الثانية
عام ١١٩٦

وفي رجب ١١٧٢ وجهت له الدولة العثمانية قفطان الولاية وقفطان
الباشوية (اي ولاية باي ~~دولاتلي~~ وباشا)

وفي محرم من العام المذكور ١١٧٣ وجهت له قفطان التجديد (تجديد الولاية)

وفي شعبان من عام ١١٧٣ وجه الباي كمية من الشواشي التونسية
مبلغ قيمتها ٢٠٠٠ ريالات وبعد المال المعين تقطيعا على جزيه
ورسما واجبا على ولاية الباشاوية

كما اشترى ب ٨٥٩٣ ريالات مطاوعة بـ ١٣٢٢ حرفه من اسم على القفطان [illegible]
قاسم ابن عياد من جماعة الجرابة بالاستانة وغيرهم تراسم على القفطان

وفي اواخر عام ١١٧٢ اصدرت الدولة العثمانية لايالة تونس كمية من المدافع ~~والمهمات~~
الحربية والذخاير الحربية وجانبا من اللوح واكترى باي تونس مركبا فرنسيا
جرى [illegible] ٣١٥٢٣ ريالات لحمل ذلك من الاستانة وكان وصوله في المحرم عام ١١٧٣.

وفي ٢٢ رجب عام ١١٧٦ وجهت الدولة العثمانية قفطان التجديد صحبة فيجي باشي
واعطاه علي باشا احسانا عن ذلك ريال ١٧٠١ ريالات و٢ تباعه ريال ١٦٠ ريالات

وفي محرم من عام ١١٧٦ وجه علي باشا من طريق ابراهيم خوجه مصطفى باي هدية
تشتمل على اسلحة مجوهرة وسبع رجال وعبيد وسبعاسي [illegible] والفضة [illegible]
[illegible] ومن [illegible] وشواشي مبلغ قيمة جميعها ريال ١٧٢١٤ ريالات
وكان الباي مامور المذكور بان يطلب من الدولة العثمانية ١٥ مدافع و٤ الاف كور
و٥٠٠ قنطار بارود و٥٠٠ قنطار [illegible] ومهمات حربية

الرابع [illegible] عشر ولاية السلاطين

ريالات
١١١٢ احسان الفيجي باشا [illegible] بولاية السلطان عبد الحميد

---

(1) السلسلة التاريخية : الحافظة 220، الملف 394، الورقة 3.

إعادة كتابة الوثيقة:

دولة علي باي بن حسين بن علي تركي

من جمادى الثانية عام 1172هـ إلى جمادى الثانية 1196هـ

في رجب 1172هـ وجهت الدولة العثمانية قفطان الولاية وقفطان الباشا أي ولايته بايا وباشا.

في ذي الحجة 1172هـ وجهت له قفطان التجديد

في شعبان 1173 وجه الباي كمية من الشواشي التونسية يبلغ قيمتها 4900 ريالا وذلك بدل المال المقيد قطيعا على جربة ورسما واجبا على ولاية الباشوية

وفي رجب 1176هـ أرسلت الدولة العثمانية قفطان التجديد صحبة قبجي باشا فأعطاه علي باي إحسانا عن ذلك 1791 ريال ولاتباعه 160 ريال .

وفي ذي الحجة 1176 وجه علي باي إبراهيم خوجة مصحوبا بهدية تشمل على أسلحة مجوهرات وسبح ومرجان وعنب وسفاسر حرير وسفاسر جربي وجريدي وشواشي قيمتها جميعا 17214ريالا وطلب الباي من الدولة العثمانية كور... وقناطير بارود.

انجاز الطالب الباحث .

الملحق رقم 9 : قفطان التولية من الباب العالي لعلي باي وابنه حمودة باشا [1]

وفي عام وجه الباي محمد حموده [illegible] شهرية للدولة
العثمانية تشتمل على سفينة [illegible] توجيهه ومبلغ فيقدر بـ 4844 ريال
وعلى اسلحة مجوهرة، وسيوف انواع وشواشي وسجاجيد وامشاج ومملوكات 16
سروج انياث ومبلغ قيمة الهدية قدر بـ 2117 ريال
(المكتوفات توجيه [illegible] للتهنئة بولاية السلطان حسب العوايد المقررة)

وفي المحرم عام 1191 وجهت الدولة العثمانية صحبة قبجي باشي قفطان
الباشا [illegible] الحسين علي باشا كما وجهت تقليدا [illegible] محمد حموده باشا
ولي عهده (أسند [illegible] 1173 [illegible])
واحتفل [illegible] باللباس علي باشا يوم الاثنين من المحرم 1191 وبلباس ابنه حموده يوم
الخميس منه
واعطى احسانا لقبجي باشي على كل قفطان ريال 1256 ريال وللشاوش معه
400 ريال ولاتباعه 400 ريال
وفي جمادى الاولى من عام 1191 وجهت كذلك لابن محمد حموده باشا واحسن لقبجي
باشي واتباعه بمثل ذلك المقدار
وفي جمادى الاولى من عام 1193 قدم قبجي باشي مصحوبا بقفطانين للباشا وابنه
واعطى له احسانا تلك المراسم المعينة
وفي عام 1196 [illegible] من جمادى الثانية عام 1196 الى شوال عام 1232
دولة ابن محمد حموده
وفي عام 1198 قدم شاوش قبجي باشي مصحوبا بقفطان ([illegible] الولاية) لابن ~~الحسين~~ محمد حموده
باشا واحسن اليه بـ 2250 ريال واتباعه بـ 600 ريال
~~دولة ابن محمد حموده~~ باشا
وفي رمضان عام 1199 وجهت الدولة العثمانية مركبا وشحونا بمهمات حربية للباي
تونس
وفي عام 1200 قدم قبجي باشي مبشرا [illegible] مولود للسلطان عبد الحميد ~~[illegible]~~
ومصحوبا بهدايا مهمات حربية واحسن اليه بـ 2250 ريال واتباعه بـ 2100 ريال
وفي عام 1202 قدم مامور عثماني مصحوبا بفرمان سلطاني في الاعلام باعلان الحرب على
دولة الموسكو واحسن اليه بجائزة محبوب (مصارفة ريال 450 ريال)

(1) السلسلة التاريخية : الحافظة 220، الملف 394، الورقة 4. ملاحظة الفقرة الاولى من الوثيقة غير مكتوبة

إعادة كتابة الوثيقة:

في عام 1191هـ أرسلت الدولة العثمانية قطان الباشوية إلى علي باي كما وجهت قفطان لولي عهده حمودة باشا وسنه 18 سنة وقد ولى في ربيع الثاني 1173هـ، وأعطى الباي للمبعوث قبجي باشا على كل قفطان 1756 ريالا للشاوش لذي معه 400 ريال .

وفي عام 1198هـ قدم مبعوث عثماني شاوش قبجي باشا مصحوبا بقفطان الولاية لحمودة باشا الذي منحه 3350 ريالا ولأتباعه 20 ريالا.

وفي عام 1199هـ أرسلت الدولة العثمانية مركبا مشحونا بمهمات حربية هدية لباي تونس

انجاز الطالب الباحث .

الملحق رقم 10 : الأطراف المشاركة في عوائد خروج المحلة [1]

الحمد لله وحده ... ١٢٠٣ ... حد ما نصه
بيان عوائد العشيرة التي اتفقوا عليها قوام الدولاتلي ... ١١٧١
عوايدهم عند خروج محلة الشتاء
ربع في مونة طوزلو
قلة سمن
ملح واحمر زيت
من قايد الملح خمسة عشر ريال
من الدولاتلي خمسة عشر ريال وربع
ومن بارد والمعمور بالله عند خروج المحلة المنصورة بالله اثنا عشر ريال ونصف
ومن قايد القبي وان اربعة عشر ريال ونصف وثمانية ارطال شمع وستة عشر
رطل صابون ورطلين ولوح الحل واو قفيز زعفران وويبة حمص وقنطار بصل والثلاثة
خبزة و ياليز ونصف حق الخشم
ومن قفصة ستة ريالات ونصف وستة طيور دجاج وستة خبزات
ومن توزر كذلك — ومن نفطة كذلك
واخا امشوا للساحل بالسنجق مع المحلة المنصورة لهم كذلك
ولهم عند خروج محلة الصيف
من قايد تبرسق اربعة ريالات ونصف
من مجاز الباب ستة طيور دجاج وستة خبزات
ومن قايد باجة سبعة ريالات ونصف
ومن قايد الزعفران بباجة ريالين وستة عشر رطل خان
ومن الدولاتلي خمسة عشر ريال وربع
ومن بارد والمعمور عند خروج المحلة اثنا عشر ريال ونصف
ومن دار الباشا اثنا عشر ريال ونصف مع عوايد المحلة جميعه
ولهم في العيد الكبير تسعة شياه سواء كانوا بالمحلة او بغيرها
ولهم في الشعبانية بالمحلة خمسين شاة وفي كل خميس نصف شاة وفي كل اثنين كذلك
وفي الشعبانية المذكورة اربعين رطل سمن وبوقال شواط زيت ومثله خل وشمع ...
ومن الديوان خمسين ريال لعشية بالشيخ عند خروجه منه

الحمد لله بيان العوايد الجارية بالمملكة التونسية

سنة ١٢٠٧

ريالات	
٣٢٦٠٠	عوايد شواش الوسكي من فرق وجع المحلة ودخولها
٠١٠٦٠	عوايد شاوش السلام ملاذكر
٠٣٢٦٠	عوايد عشيي باشي منازع الترك من دخول المحلة والسبرة
٠٤٥٦٠	عوايد الغولة
٠١٢٤٦	وهي ١٤٣ عشرة

ريالات	عوايد كاهية المحلة في السنة
٦١٥٣٧	من الوجبان
٣٨٦٠٠	خدمة من عربي الجلد
٣٤٨٥	خدمة على ديوان جرير
١٥٠٦	خدمة ديوان الهمامة
١٥٠٠٤٧	

بيان عوايد العشية الذي اتفقوا عليها قرام الرواتلي سنة ١١٧١

18 58/ 1757

عوايدهم عند خروج محلة الشتاء

ربع خم مونتة طوزلة

قلة سمن

محل واحزدية

من قايد الملح خمسة عشر ريال

من الرواتلي خمسة عشر ريال وربع

ومن بارد والمعمور بالله عند دخول المحلة المنصورة

بالله اثنا عشر ريال ونصف

ومن قايد القيروان اربعة عشر ريال ونصف وثمانية

ارطال شمع وستة عشر رطل صابون ورطلين ملح الحل

واوقيتين زعفران وويبة حمص وقنطار بصل وثلاثمائة

خبزة وريالين ونصف حق الخرفي

ومن قفصة ستة ريالات ونصف وستة طيور دجاج

وستة خبزات

ومن توزر كذلك   الشمع بطال

ومن نفطة كذلك

واخرا عشر الساحل بالسنجق مع المحلة المنصورة كلهم كذلك

ولهم عند خروج محلة الصيف

من قايد تبرسق اربعة ريالات ونصف

من مجاز الباب ستة طيور دجاج وستة خبزات

ومن قايد باجة سبعة ريالات ونصف

ومن قايد الدخان بباجة ريالان وستة عشر رطل دخان

ومن الرواتلي خمسة عشر ريال وربع

ومن بارد والمعمور اثنا عشر ريال ونصف مع عوايد الحلاجية

(1) السلسلة التاريخية : الحافظة 17، الملف 167. الورقة 3، 4.

الملحق رقم 11 :أمر من حمودة باشا الحسيني يتعلق بتجديد قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة إلى حميدة بن عياد عام 1214هـ.

3

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

من عبد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه

المتوكل عليه المفوض جميع اموره

اليه مولانا امير المؤمنين المجاهد في سبيل رب العالمين السلطان ابن السلطان

والملاذ الافخم المعظم المنصور والدنا مولانا وسيدنا حمودة باشا باي ادام

الله تعالى ايامه وسعد احكامه الى من يقف على امرنا هذا من اولادنا الولاة

والكواهي والاغوات والقواد والخلفاء والرعية والخاص والعام من ذوي

الاحكام سعد الله تعالى احوالهم واصلح بمنه بالنا وبالهم اما بعد

فانا جددنا امرنا هذا لولدنا المكرم الحاج حميدة بن عياد في ولاية قيادة

لزمة الحوت ودار الصناعة بجيبسة وخمسين الف ريال عن مدة عام واحد

مبداه غرة شهر ... الموافق ليوم الثلاثاء التاسع عشر من رجب

الحرام عام 1214 واجريناه في ذلك على العادة فيما له وعليه

وله منا مزيد التوقير والاحترام وان يحمل على كاهل البر والاكرام

بحيث لا يهضم جانبه ولا تنقص حرمته ولا يقاس بما يقاس به سواه والامر

كذلك فمن وقف على امرنا هذا ان يعمل بمقتضاه من غير خلاف ان شاء الله

وكتب عن اذنه حفظه الله تعالى واسعد جده اواسط

... عام 1214 عام اربعة

عشر ومائتين والف

1214

(1) أ .و ت.السلسلة التاريخية ، الحافظة 2، الملف 1، الملف الفرعي 1 الورقة 3 .

إعادة كتابة الوثيقة:

الحمد لله صلى الله على سيدنا ومولانا محمد واله وصحبه وسلم

من عبد الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه المتوكل عليه المفوض جميع أموره إليه مولانا... المجاهد في سبيل رب العالمين السلطان الأعظم و...مولانا سيدنا حمودة باي أدام الله أيامه وسدد أحكامه إلى من يقف على امرنا هذا من اولادنا الولاة والكواهي والأغوات والقواد والمشايخ والرعية والخاص والعام من ذوي الأحكام سدد الله تعالى أحوالهم وأصلح بمن ...أمابعد:

فإننا جردنا أمرنا هذا لولدنا المكرم الأجل حميدة بن عياد في ولاية قيادة لزمة الحوت ودار الصناعة بخمسة وخمسين ألف ريال عن مدة عام واحد مبداه غرة شهر ماية العجمي الموافق ليوم الثلاثة التاسع من ذي الحجة عام 1224،وأجريناه في ذلك على العادة ...وعليه ولمامنا مزيدا التوقير والاحترام وان يحمل على كاهل البرة والإكرام بحيث لايهضم جنابه ولا ... حرقته ولايقاس بما يقاس به سواه والأمر كله لله ... الواقف على أمرنا هذا أن يعمل بمقتضاه من غير خلاف إنشاء الله

وكتب عن إذنه حفظه الله تعالى

أواسط ذي الحجة الحرام عام 1224 أربعة وعشرون ومائتين وألف

انجاز الطالب الباحث .

الملحق رقم 12: وثيقة تبين دور رجب بن عياد في العلاقات التونسية الفرنسية[1]

جواب من ده واز قنصل فرانسا بتونس الى حموده باشا من غير تاريخ

وهذا ترجمة حرفيا

ه

جناب ذو الدولة والمرحمة ولي النعم حضرة سيدي وسلطاني حموده باشا بيك

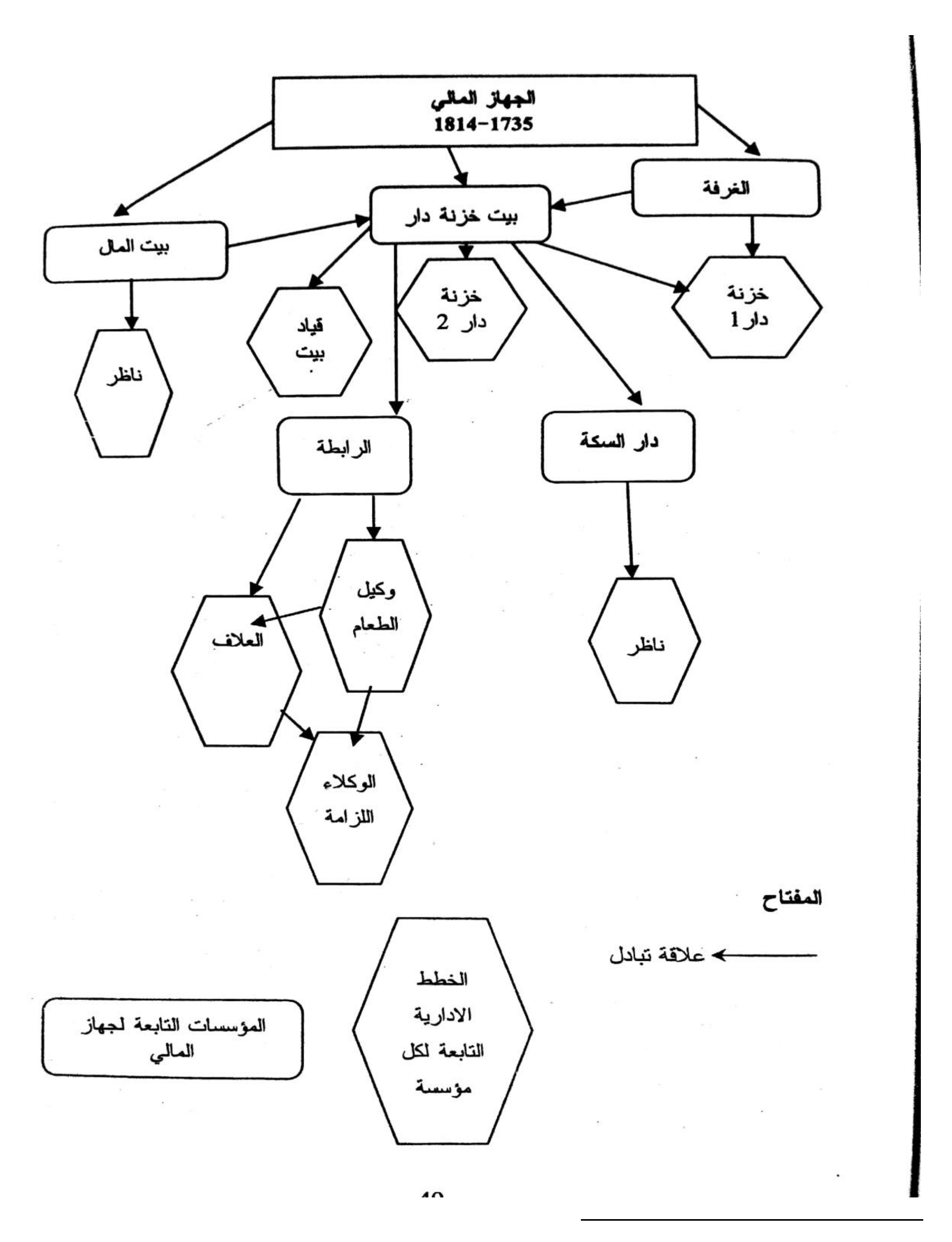
المعروض من عبدكم بعد تقديم ابلغ التحايا والتوقير ان سيدي رجب بن عياد الكركجي كان امرني قبلا من مدة ستة اشهر بان مراده في شراء السفينة المسماة نيلي الموجودة بمالطه التي كان اغتصبها احد البباتن المالطيين فاخذ بخاطره وارسلنا من طرفنا مكتوب الشفاعة الى الحاكم الفرنسوي الموجود بمالطه وان الحاكم المسفور حين ما بلغه بان سيدي رجب بن عياد انه كركجي لسيدي بذل كل الهمة في حسن اجراء تلك المامور به وكذلك قد ارسل سيدي رجب من طرفه ايضا الى احد التجار المالطيين الموجودين بذلك الطرف تحريرا بان يدفع عنه ثمن السفينة نيلي المذكورة بالتمام كيفما تكون القيمه وبناء على ذلك قد ارسل التاجر المالطي المسفور بمعرفة الحاكم الفرنسوي الموجود بمالطه بوليصه الى عبدكم بمبلغ اربعة الاف ومائة وثلاثة وثمانين ريال وقد قدمنا البوليصة المذكورة من طرفنا الى سيدي رجب بن عياد بهذا الطرف حيث انه اعطانا القول بانه سيدفع لنا مبلغ الاربعة الاف والمائة والثلاثة وثمانين المذكورة بالتمام في ساعة وصول السفينة نيلي المذكورة لمرسى تونس واعتمدنا

قوله في ذلك وبهذا السبب لم نرد البوليصة المذكورة الى مالطة ولو كنا رددناها
لكان ارسل لنا المبلغ المذكور بالتمام عاجلا ثم اعلم السيادة ايضا ان عبدكم ما باشر
هذه الخدمة الا محبة في خاطر سيدي رجب بن عياد ومن عدالة دولتكم
ان رفضتم رجاءنا بعكم فلان الذي طلب امركم الشريف في رفض الاعتراف
بالمبلغ المذكور لما علمت دولتكم ان ذلك مما يوجب اظهار الحرب فجعلتم مطلوب
ثالكم المذكور باطلا ويا سيدي ان عدالتكم هذه على الدوام موجودة في
جميع الامور وان شاء الله تعالى على مقتضى عدالتكم هذه تسهلون لعبدكم اليسر
في مبلغ الاربعة الاف والمائة والثلاثة وثمانين ريال المذكورة لان خروج عبدكم
في التصرف عن الدائرة المقررة مما يوجب له العقاب الشديد وبالخصوص ان هذا
المبلغ لازم لعبدكم جدا في هذه الايام حيث ان لنا ستون نفرا بحريا قد
سلبوا في حلق الوادي في جميع ما معهم حتى اقمصتهم ومن اللازم على عبدكم تقديم
الاعانة لهم من القوت وغيره وبخلاف هؤلاء موجود ايضا ستة وعشرون نفرا
بحريا وجملة عايلات باولادهم قد كسدت صنايعهم ومن اللازم نصرتهم
ثم ارجو من عظيم مراحمكم العالية صدور امركم في خصوص استخدام بعض اهل
المعرفة من الفرنسويين الاسارى الموجودين بمنوبة في خدمة النوبية التي
لفرانسا ونطلب من عدالتكم ايضا رفع الخدمة عن النفرين القوميساريين
الفرنسويين الذين بين الاسارى المذكورين حيث انهم محسوبين مسافرين
ولم تسبق لهم خدمة لاحد قط ويا حضرة سيدي وسلطاني ذي الدولة
والمرحمة ان تجارنا الفرنسويين يعرضون على مراحم دولتكم العلية ان
الحبوب التي لهم مثل القمح والفول والشعير وما شاكلها بالمخازن في مرسى بنزرت
وغيرها من مراسي مملكتكم قد تلف اغلبها بسبب كثرة النمل وخصوصا
وبناء عليه
له الضرر الفادح

يسترحون من دولتكم العلية صدور الامر لهم بان يبيعو الاشياء
المذكورة في محل وجودها كما يطلبون من حسن مكارمكم الترخيص الى
التجار التونسيين بان يتكلمو مع سماسرة الفرنسويين في شان تنزيل
كواغد ديونهم والترخيص الى التجار الفرنسويين بان يعطو كواغد
الديون الى السماسرة لاجل تحصيل ما بها بمعرفتهم حينئذ بذلك يسهل
التحصيل وان عبدكم قدم لدولتكم العلية هذا العرض يطلب ان تتفضلوا
عليه من احسانكم والامر في ذلك الى حضرة سيدنا ذي الدولة
من عبدكم الفقير ده وان
والمرجو
قنصل الفرنسيس
بمدينة تونس
المحروسة

(1) أ. و. ت: السلسلة التاريخية ، الحافظة 186، الملف 1055.

الملحق رقم 13 : الجهاز المالي بالبلاد التونسية خلال القرن الثامن عشر(1)



(1) سلوى الهويدي: المرجع السابق، ص 49.

الملحق 14 : أداء القطيع الذي فرضه علي باشا على الجريد [1]

وفي جمادى الاولى من عام ١١٤٣ فرن نبجي باشي بالعلي مبشرا بولاية السلطان محمود

ريالات	
	ما اعطي له بعنوان احسان
١٠٠٠	له
٠٤١٨	والباشاعد
٠٠٢٥	ولحامعه
١٤٤٣	
	كما اشتري له
٠١٢٦	حلو كتان سرجانيتان
٠٠١٣	كسا وزهما
٠٠٣٠	سبع ساريات
٠٠٢٨	شبع مرجان
٠٠١٨	سبع اسريط
٠٢٦٦	
٠١٧٠	كراء المركب التي حملته للجزاير
٠١٣٥	كراء ما اخذ لرجوعه
٠٥٧١	

وفي الحجة من عام ١١٤٣ فرن نبجي باشي معلما بالتجديد لباشا الجزاير

٠٣٠٠	ما حسن له
٠٠٦٠	ولكاهيته
٠٠٦٠	والباشاعد
٠٤٢٠	
	كما اشتري له
٠٠١٥	٢ ذويات شاشية
٠٠٢٧	٢ شبع مرجان
٠٠٤٣	٢ سبع اسر
٠٥٠٥	

دولة الباشا علي بن محمد بن علي من عام ١١٤٨ (وفيه اقالة) الى عام ١١٦٩

وفي عام ١١٥٢ وجد اداء جريد رتبه الباشا علي جريد يؤدى للدولة العثمانية كل عام بعنوان قطيع جريد ويعنون عنه تارة بعنوان ~~[illegible]~~ قطيع بر الشط وتارة بقطيع والدة السلطان ويقرر هذا الاداء ريالات ٥٣٥٠٠ دفعت تدفع كل عام من مداخيل جريد و... عام ١٢٧٣ اي في دولة المشير الثاني محمد باشا ابدل عنوان قطيع الوالدة بعنوان قطيع الحرمين ولعل الاداء يستمر الى الاحتلال

فيه ريالات ... بمناسبة انتصار ولاية الجزائر ... ١١٦٢ ... [illegible]

(1) السلسلة التاريخية : الحافظة 220، الملف 394، الورقة 2

إعادة كتابة الوثيقة:

في عام 1152هـ وجد أداء جديد رتبه الباشا علي على الجريد يؤدى إلى الدولة العثمانية كل عام يعرف باسم قطيع جربة وباسم قطيع بر الترك وتارة بقطيع والدة السلطان وقدر هذا الأداء ب 5350 ريالا ترجع كل عام من مداخيل جربة.

انجاز الطالب الباحث.

الملحق 15 : وثيقة تتضمن النص العثماني والمعرب للمعاهدة التي أبرمت بين حمودة باشا وفرنسا 1216هـ/1802م. [1]

(1) دفتر خط همايون، عدد 14081.

الترجمة العربية للنص المعاهدة 1

1216

دفتر : خط همايون
عدد : 14081
تاريخ : 1216

انها ترجمة لنص الاتفاقية التي ابرمت هذه المرة بين اوجاق ايالة تونس وبين الجمهورية الفرنسية .

انه بناء على الطلب الصادر من سيادة رئيس القناصلة في الجمهورية الفرنسية والذى يقضي و يهدف الى ابقاء و تمديد المعاهدة القديمة المعمول ، بمحتواها و بجميع شروطها منذ مدة طويلة بين الايالة التونسية و اوجاقها و بين الجمهورية الفرنسية كما يهدف ايضا الى اضافة شروط جديدة و بنود زائدة على المعاهدة المذكورة و القائمة حاليا بين الطرفين ، تم تعيين و اختيار هذا " اليوم " لاجراء هذا العمل الجليل الذى يهدف الى ابرام معاهدة جديدة بين امارة تونس و اوجاقها من جهة و بين الجمهورية الفرنسية من جهة اخرى ، تقضي بقاء المعاهدة القديمة بشروطها المعمول بها من قديم الزمان بين الطرفين من جهة ، و اضافة شروط و مواد جديدة على تلك المعاهدة من جهة اخرى .

كما حصل ان عين رئيس القناصلة المومى اليه انفا لاجراء عملية الاتفاقية فرنسيا يدعى — راق ده واس — الذى كان يحمل الرخصة الرسمية لتحقيق هذه المهمة باسم الجمهورية الفرنسية و ذلك بعد ان استظهر الرخصة التامة التي تخول السيد المذكور بتمثيل فرانسة في ابرام المعاهدة ، ثم بعد ذلك تم ابرام المعاهدة بين هذا السيد — الفرنسي — و بين امير امراء تونس حمود باشا و اوجاقه و التي تتضمن الشروط التاليه :

المادة الاولى : يتم تجديد جميع المعاقدات و المعاهدات القديمة القائمة بين ايالة تونس و الجمهورية الفرنسية و على الاخص ما تم منها بتاريخ : 1742 م هذه المرة من طرف السيد ملنى رئيس القناصلة بفرانسة و سيادة امير الامراء تونس حمود باشا و اوجاق ايالة تونس .

المادة الثانية : تبقي الامتيازات و المعافيات التي كانت تحظي بها الملة الفرنسية من طرف امارة تونس قبل الحرب كما كانت ، كما تحظي ايضا مساعدة تونسية تفوق مساعدة سائر الملل و الامم لكونها تمثل استثناء من حيث انها انفع بل اكثر الامم نفعا لتونس .

المادة الثالثة : عدم منع — القومسير — الفرنسي المقيم بتونس عن التوجه بالذات نحو ميناء خلق الواد أو عندما يرسل اليها موظفا من موظفيه من اجل السفن الفرنسية حين اتيانها الى الميناء المذكورة .

المادة الرابعة : يعطى للقومسير الفرنسي المقيم في تلك الجهة حق تبديل الترجمان و الاختيار بين الخدم قصد التخصيص لخدمته الشخصية .

المادة الخامسة : يستحصل 3 % ثلاثة في الماة فقط كرسم جمركي من الاشياء المستحضرة التي تدخل الى ميناء تونس و كذا الموانئ التابعة لها من طرف السفن الفرنسية

(1) دفتر خط همايون عدد 14081

الترجمة العربية لنص المعاهدة:

الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولا يحق لامناء الجمارك ان يطالبوا بالرسم الجمركي "عينا" بل يكتفون بتحصيله بتقاضي السكة النقدية الرائجة بالنسبة للبلد، تعامل التوانسة ايضا في هذا الميدان من طرف الجمهورية الفرنسية بنفس المعاملة.

المادة السادسة: يتم اعطاء الرسم الجمركي على حساب ثلاثة في المئة كذلك بالنسبة لجميع السلع و البضائع التي ترد و تدخل الى ميناء تونس بواسطة السفن الفرنسية نقلا عن الممالك المعادية لايالة تونس و اوجاقها، الا انه لما تنشب حرب بين الجمهورية الفرنسية و بين دولة ما فان الدولة او الملة التي تبقى غير منحازة الى احد الطرفين المحاربين و هي في نفس الوقت دولة صديقة لاوجاق تونس عندما تنقل البضائع من فرانسة الى تونس بعلمها الدال على الود و الصداقة تحت حماية فرانسة فانها لا تدفع الرسم الجمركي الا على اساس ثلاثة في المئة فقط مدة استمرارها غير منحازة الى احد من الطرفين المتحاربين، وفي هذا الميدان تعامل تونس من طرف فرانسة بنفس المعاملة التي تعامل هي من طرف تونس لان هذه قاعدة مشتركة يجب مراعاتها من جانب الطرفين حتى لا يكون خلاف بين الطرفين المتعاقدين.

المادة السابعة: ان السماسرة اليهود و غيرهم من الاجناس الذين يقيمون بتونس تحت خدمة التجار الفرنسيين وغيرهم ستشملهم حماية الجمهورية الفرنسية و هؤلاء السماسرة عندما يجلبون بضائع الى تونس من خارج تونس يدفعون الرسم الجمركي تباعا للدولة التي يتبعونها من حيث الجنسية و الرعائية، و عندما يحصل نزاع بين هؤلاء و بين طائفة العرب او النصارى فان المدعى عليهم يحضرون الى حضرة القومسير الفرنسي حيث يتم النظر في قضيتهم من طرف بحضور تاجرين فرنسيين و تاجرين معتبرين من تجار العرب يتم اختيارهم و انتخابهم من طرف السماسرة المشار اليهم.

المادة الثامنة: ان الاسرى الذين هم يتبعون اصلا الى احد البلدان و الممالك التي فتحت من طرف فرانسة او استولت فرانسة عليها بمقتضى شروط و معاهدة و الذين هم في الوقت الحاضر اسرى في ايدي التوانسة، يتم اخلاء سبيلهم عندما يتم استرداد ادهم من طرف السيد القومسير الفرنسي الا من اسر منهم و هو في خدمة دولة معادية لايالة تونس و اوجاقها فانه لا يخلى سبيله بل يبقى اسيرا في ايدي التوانسة.

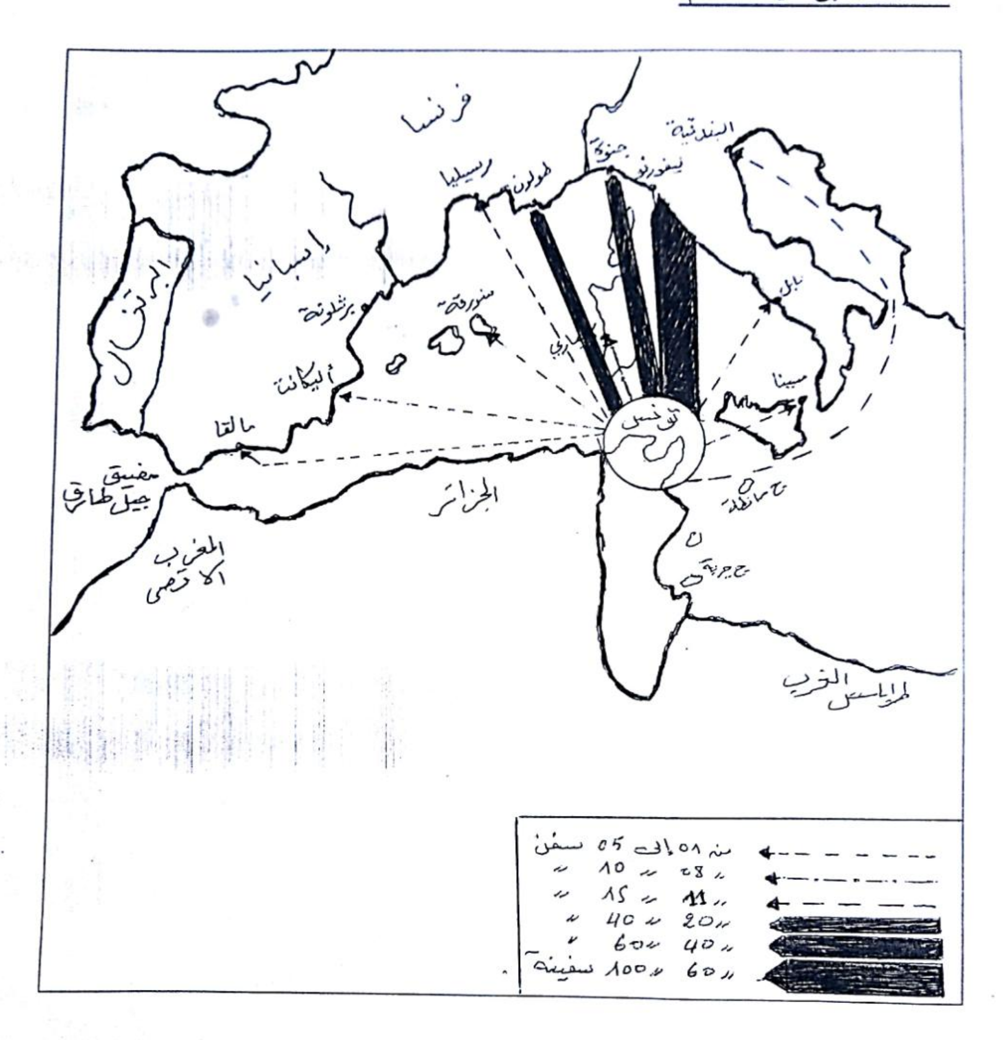
المادة التاسعة: اذا اقتضى الامر اعلان حرب بين تونس و الجمهورية الفرنسية فان القنصل المقيم بتونس يكون في أمن تام و حماية شاملة و صيانة كاملة بحيث لا يتعرض له و لا يمس باذى بوجه من الوجوه لكونه تحت حراسة و اهتمام الاوجاق، ففي هذه الحالة تعطى له مهلة ثلاثة اشهر و حين تنتهي هذه المدة المذكورة يؤذن له بحمل جميع امواله و التوجه الى المكان الذي يريده.

حرر بتونس في واحد و عشرين من شهر شوال سنة ستة عشر و مائتين و الف 1216 شوال 1216 هـ:

محل امضاء: ده واز حمودة باشا

(1) دفتر خط همايون، عدد 14081.

الملحق : خريطة تبين عدد السفن التونسية المتوجهة إلى موانئ دول أوربا الغربية من سنة 1776 إلى غاية 1788م [1].



---

(1) Bou Baker Sadok: **Négoce et Enrichissement Individuel à Tunis du XVII Siècle au Début du XIX Siècle,** in R. M. P. N. C, S. D, p 33.

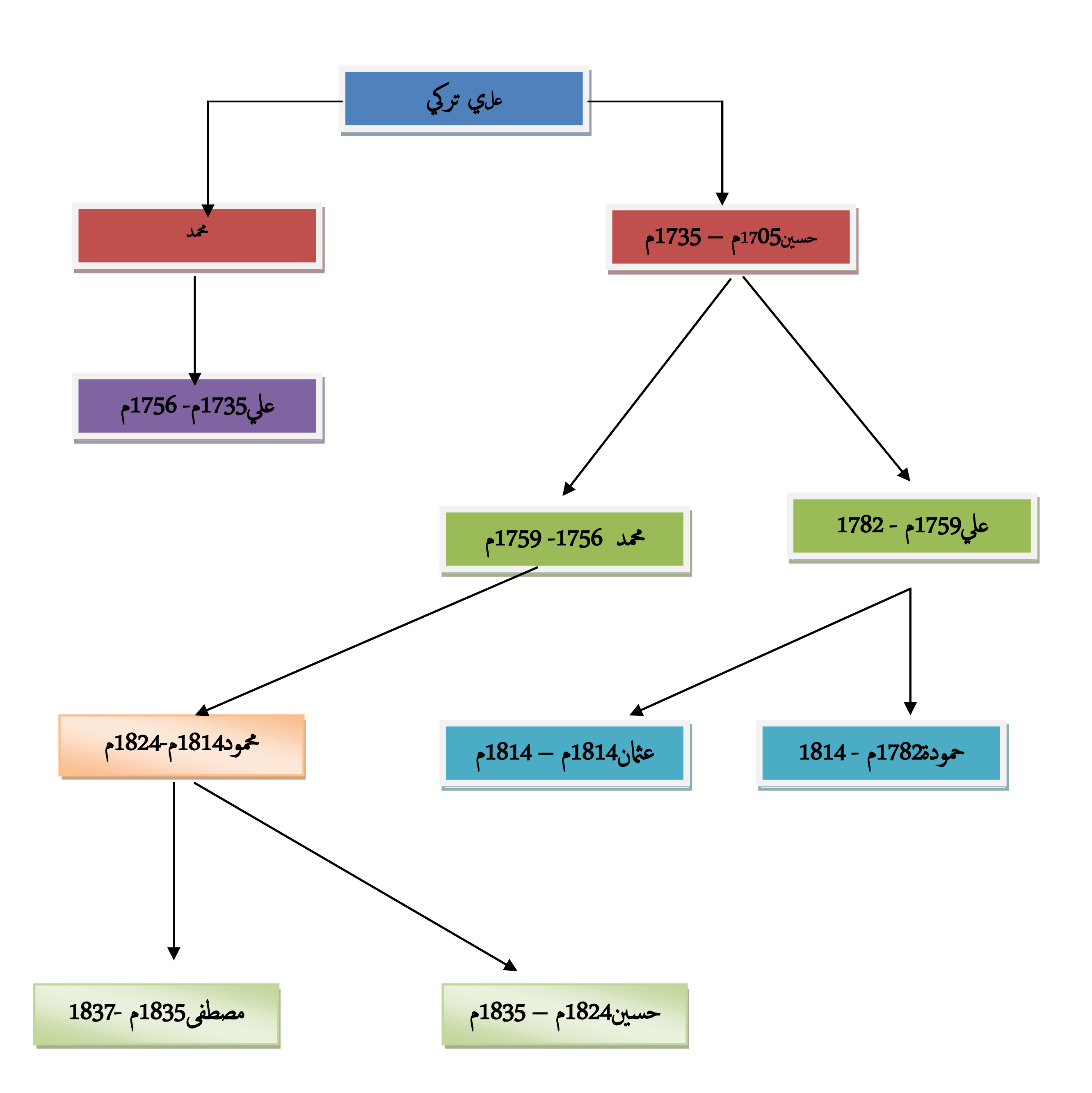
الملحق رقم17: بايات الأسرة المرادية في أبيات شعرية لـ محمد بيرم الثاني[1].

بايات تونس إن ترم عدّا لهــم فالسّــتّ مع عشـراهـم أعــداد
رمضــان أوّلهـــم وثـــان بعـــده مولاه ذو الصيت البعيد مـراد
ثمّ ابنه حمّـودة باشـا الـــذي أيّامــــــه بين الـورى أعيـــاد
ثمّ ابنه المبتـزّ للدّايـات مـــا لهم من المــلك الكـبير مـراد
ثمّ الثـلاثة مـــن بنيـــه محمــد وعلي و رمضـان هم الأطـواد
ولقد تخلـــل بين ذلك عمــهــم بمحمد الحفصي الشهير يــراد
وكذا ابن شكر صهرهم و عتيقهم من حـركته لحـــربها أعضــــاد
ومـراد بن علي الآتي من الأســـــ ـواء ما فتّت به الأكبــــــاد
ثمم الشريف إبراهيمو به قد انقـــ طعت على من قبله الإمـــداد

---

(1) ابن الخوجة محمد, المرجع السابق, ص60.

الملحق رقم18: بعض بايات الأسرة الحسينية حتى عام 1830[1].



(1)مزالي محمد الصالح، المرجع السابق، ص8.

ثبت المصادر والمراجع

تنبيه: تحذف ال ، أبو، ابن، من ترتيب الألقاب.

أولا– الوثائق المخطوطة والمنشورة:

أ– الوثائق المخطوطة:

1– وثائق الأرشيف الوطني التونسي:

– السلسلة التاريخية : الحافظة 17، الملف 167. الورقة 1، 2.

– السلسلة التاريخية : الحافظة 17، الملف 167. الورقة 3، 4.

– السلسلة التاريخية : الحافظة 220، الملف 394، الورقة2، 3. 4.

– الدفتر الجبائي: مداخيل الدولة ومصاريفها، 1170–1178هـ، رقم 1046، الورقة 11، 14.

– السلسلة التاريخية : الحافظة 2، الملف 1، الملف الفرعي 1 الورقة 3 .

– السلسلة التاريخية : الحافظة 186، الملف 1055.

2–وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

– الخط الهمايوني عدد 14081.

3– وثائق أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية:

–المجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 53.

ب– الوثائق المنشورة:

–باللغة الأجنبية:

1- Grammont (H. de) : **Correspondance Des Consuls D'Alger (1960- 1742)** , Paris, Ernest Leroux Libraire- éditeur, 1890

2- H. De Grammont**: Correspondance Des Consuls D'Alger (1960- 1742)** ,

Paris, Ernest Leroux Libraire- éditeur, 1890.

3- Plantet Eugène: **correspondance des Beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1770-1830)**, 3T, Félix Algan éditeur, Paris1899, T 3.

4-Rouard de Card**: Traités de la France avec les pays de l'Afrique du nord** , A .Pedone-éditeur, Paris1906.

–باللغة بالعربية:

5– الحلاوي نور الدين: **وثائق عن الأندلسيين بتونس،** في المجلة التاريخية المغربية ، ع 17، 18 تونس، جانفي 1980.

ثانيا – المؤلفات المخطوطة:

1- بن عبد العزيز حمودة: **الكتاب الباشي،** مخطوط الأرشيف الوطني التونسي، رقم 18666.

2- -بن مصطفى الترجمان: **كناش الشيخ بن مصطفى الترجمان،** مخطوط تحت رقم 1618.

ثالثا– المصادر العربية والمعّربة:

أ– المصادر العربية:

-بيرم الأول محمد: **الرسالة البيرمية في السياسة الشرعية** ، ط1، تحقيق البشير المكي عبد اللاوي، دار سحنون للنشر تونس 2016.

- بيرم الخامس محمد: **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** ، 2مج، دار صادر بيروت ب ت، مج 2.

- التونسي محمد بن عمر: **تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان** ، حققه وكتب حواشيه خليل محمد عساكر ومصطفى محمد مسعد، راجعه محمد مصطفى زيادة، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1965.

-خوجة حسين: **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان،** تح الطاهر المعموي، د.ط، الدار العربية للكتاب، د.ت.

-ابن خوجة محمد: **صفحات من تاريخ تونس،** تح ناجي الساحلي الجيلالي بن يحي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986،

- بن أبي الدينار محمد:**المؤنس في أخبار افريقية وتونس،** ط3، دار المسيرة لبنان 1993.

-الزهار أحمد الشريف: **مذكرات،** تحقيق أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر 2008.

- السراج الوزير: **الحلل السندسية في الأخبار التونسية،** ت محمد الحبيب الهيلة، مج 2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.

- السنوسي محمد بن عثمان: **مسامرات الظريف بحسن التعريف،** تح محمد الشاذلي النيفر، ج1، ب. ط، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس 1983.

- ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، ط2، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، 4مج، الدار العربية للكتاب، ج 2، ج 3، ج 7، ج 8. تونس 2004.

- العياضي محمد المختار: **مفاتح النصر في التعريف بعلماء العصر،** تح محمد الحبيب الهيلة، د.د.ن، ب.ت، تونس2016.

– إبن عبد العزيز حمودة: **الكتاب الباشي،** تحقيق محمد ماضور، قسم السيرة، الدار التونسية للنشر، ب. ط، تونس 1970.

-ابن عثمان الحشايشي محمد: **العادات والتقاليد التونسية الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، تح الجيلاني بن الحاج يحي، تق محمد اليعلاوي ،**، ط عادية، دار سراس تونس 1996.

- ابن العنتري محمد صالح : **فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة و إستلائهم على أوطانها** ، تحقيق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د ت.

- ابن عودة المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق يحي بوعزيز، ط 1، دار البصائر، ج 2، الجزائر 2007.

– مقديش محمود: **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار** ،2 ج، تحقيق علي الزاوي ومحمود محفوظ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ج 2.

– مخلوف محمد بن محمد: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** ، دار الكتاب العربي، بيروت 1929.

– المسعودي محمد الباجي: **الخلاصة النقية في أمراء افريقية** ، ط 2، مطبعة بيكار تونس 1323هـ.

– النيفر محمد: **عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب،** 2ج، تذيل علي النيفر، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

– الورغي محمد: **ديوان الورغي ،** تحقيق وتقديم عبد العزيز القيزاني، الدار التونسية للنشر، تونس 1975.

–ابن يوسف الصغير: **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي،** تح أحمد الطويلي،ط1، 4مج، ،المطبعة العربية مج1،2، 4،3، تونس 1998.

ب– المصادر المعربة:

– بيسونال أندريه : **الرحلة إلى تونس (1724)،** تر و تح محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس 2003.

–خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة،** تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006.

- مونشيكور شارل: **القيروان والشابية (1450– 1592)**، تر محمد العربي السنوسي، ط1، دار نقوش عربية، تونس 2015.

رابعا– المصادر الأجنبية:

-Armoulet. F: **Les Relation De Commerce Entre La France et La Tunis De (1815 - 1886)**, Lille 1986 **.**

- de Paradis Venture**: Tunis et Alger au XVIIIéme siècle**, la bibliothèque arabe sindbad, Paris 1983.

- Ferry Jules: **La Tunisie Avant et Depuis L'occupation Française**, Librairie Coloniale, T 01, Paris 1893

- Grandchamp Pierre**: Auteure de Consulat de Frans a Tunis (1577- 1881)**, imprimerie j. aloccio, Tunis 1943.

- Grandchamp Pierre**: Etudes D'histoire Tunisienne au XVIII et XIX**eme **siècle,** presses Universitaires de France, paris 1966, Vol VI

- J. Marcel**: Histoire de Tunis Précédée D' un Description de Cette Régence par le Docteur Louis Frank**, Didot frères, paris 1851.

–Luise Frank **, Histoire De Tunis**, 2e Edition, Editions Bouslama. Tunis, s.d

- Maggil Thomas**: Nouveau Voyage a Tunis**, publié en 1811, Editeur de Dictionnaire des Sciences Médicales, paris 1981.

خامسا– المراجع العربية والمعربة:

أ– المراجع العربية:

– الإمام رشاد : **سياسة حمودة باشا في تونس 1782– 1814م**، منشورات الجامعة التونسية 1980.

–الأرقش دلندة وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، ب م 2003.

–الباهي مبروك: **القبيلة في تونس في العهد الحديث (ق 16– 19) من بداوة الجمل إلى بداوة الخروف والحوز *السباسب الوسطى مثالا** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس 2005.

–باي المختار : **حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية** ، تر البشير بن سلامة، ط 1، دار الأطلسية للنشر، تونس 2009.

- بشروش توفيق: **الولي الصالح والأمير في البلاد التونسية،** ترجمة المؤلف،ط 1، ج 1، دار سيناترا، تونس 2013.

- بشروش توفيق: **جمهورية الدايات في تونس 1591– 1675م**، د.ط، د. د.ن، مجموعة أيام الناس، د.ت.

– بشير عبد الرحمن: **اليهود في المغرب العربي،** ط 1، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د، م، ن، 2000.

– التايب محمود : **السلوك السياسي للقبيلة بتونس في العهد الحديث أولاد سعيد بين الولاء والمقاومة عائلة بن الواعر نموذجا** (**1864– 1881**)،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة تونس 2009.

– التليلي العجيلي: **صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876 –1918**، د.ط، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس 2010.

– تواتي مصطفى:**تونس الناهضة من التجديد الى التحديث في القرنين 18 و 19م**، ط1، دار المعرفة تونس 2002.

–جراد المهدي : **عائلات المخزن بالايالة التونسية خلال العهد الحسيني(1705– 1881م)**، ب. ط، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس 2011.

–الجفال سعاد محمد: **العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني (1835– 1911م)**، ط1، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، ليبيا 2006.

– الحباشي محمد علي: **عروش تونس،** ط3، دار سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس 2017.

– الحباشي محمد علي: **العروش من النشأة...الى التفكيك،** بحث تاريخي اجتماعي في أرياف الايالة التونسية وسكانها من 1574 الى 1957، ط جديدة، تونس (د.ت).

– حسن عبد الوهاب حسني: **خلاصة تاريخ تونس،** دار الفنون، تونس 1373هـ.

–حمادي الرويسي وأسماء نويرة: **الرد على الوهابية في القرن التاسع عشر نصوص الغرب الاسلامي نموذجا،** ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2008.

–حمودة الغزي الهادي: **الأدب التونسي في العهد الحسيني(1705– 1881م)**، الدار التونسية للنشر، تونس 1973.

-الحمروني أحمد: **الموريسكيون الأندلسيون في تونس دراسة وبيبليوغرافيا**، ط1، دار ميدياكوم، تونس 1998.

-خوالدية الضاوي: **قبيلة الهمامة في النصف الأول من القرن العشرين (1881– 1950) بين سندان الحسينيين ومطرقة الفرنسيين**، مطبعة دنيا برانت سيدي بوزيد، (د.ت).

- رائيسي إدريس: **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830– 1881)**، ط1،الدار المتوسطية للنشر، تونس2016.

- ابن رجب رضا: **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية،** تق عبد الرحمن الأرقش، ط 1، دار المدار الإسلامي لبنان، 2010.

– رزوق محمد : **دراسات في تاريخ المغرب** ، ط 1، دار إفريقيا الشرق ، دار البيضا ء ، المغرب 1991.

– الركباني عمر: **خلاصة التاريخ التونسي**، ط3، مطبعة النهضة، تونس 1946.

– الزبيري محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792–1830**،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

– زبيس سليمان مصطفى: **مآثر الأندلس في مدينة تونس،** بحوث عن الأندلسيين في تونس، المعهد القومي للآثار والفنون ،تونس 1983.

– زبس مصطفى سليمان: **آثار الدولة الحسينية بالقطر التونسي**، مطبعة سابي، تونس 1955.

السعداوي إبراهيم: **تطور التجارة الخارجية بتونس بين نهاية القرن 18 وسنوات 1830م**، دار المعلمين العليا، تونس جويلية 1987.

– السعداوي أحمد:**تونس في القرن السابع عشر وثائق في الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين،** كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، وحدة البحث المدن التاريخية التونسية والمتوسطية ،تونس 2011م

– ابن سليمان فاطمة: **الأرض والهوية نشوء الدولة الترابية في تونس 1574– 1881م**، د. ط، منشورات Edisciences، تونس ديسمبر 2009.

– شيباني بلغيث: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي** (1859– 1882م)،تق عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة البحث العلمي والمعلومات، زغوان 1995.

– الشابي علي: **تاريخ الشابية خلال العهدين الحفصي والعثماني**، ط1، تونس 2015.

- طقوش محمد سهيل: **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (698-1343هـ/ 1299- 1924م)**، دار النفائس، بيروت 1999.

-الطويلي أحمد: **الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى بتونس**، ط1 الشركة الوطنية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس 2014.

-الطويلي أحمد: **تاريخ مدينة تونس الثقافي والحضاري من الفتح إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ط1،الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس 2002.

بن الطاهر جمال : **الفساد وردعه الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية (1705-1840)**،سلسلة التاريخ ، مج 7، منشورات كلية الآداب منوبة تونس 1995.

-عبد السلام أحمد: **المؤرخون التونسيون في القرون 17و 18و 19م**، تر أحمد عبد السلام و عبد الرزاق الحليوي، ط1، دار بيت الحكمة، تونس 1993.

- عميراوي أحميدة: **علاقات بايليك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث قسنطينة 2002.

-بن عاشور محمد العزيز: **جامع الزيتونة المعلم ورجاله،ب ط**، دار سراس للنشر تونس 1991.

- الكعاك عثمان: **التقاليد والعادات الشعبية او الفولكلور التونسي** ، الشركة القومية للنشر والتوزيع ، ط1، تونس 1963.

- الماجري الأزهر: **قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**، طبعة ثانية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة 2005.

-الماجري حياة: **من تعليم الصبيان الى التعليم الابتدائي في مدينة تونس في العهد العثماني**، ب.ط، دار المناهل، تونس 2013.

- المعموري الطاهر:**جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي**، الدار العربية للكتاب، تونس 1980.

- المريمي محمد: **اباضية جزيرة جربه خلال العصر الحديث**، ط2، تق عبد الحميد هنية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس 2015.

- مروش لمنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج 2، القرصنة الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.

- مزالي محمد الصالح: **الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها** ، الدار التونسية للنشر، تونس مارس 1969م.

- مؤنس حسين: **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي**، مج 2، ط 1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت 1992، ج 2.

- مزالي محمد الصالح: **الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها** ، الدار التونسية للنشر، تونس مارس 1969.

- السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق أحمد الناصر، 9 ج ، منشورات وزارة الثقافة والاتصال 2001.

- هنية عبد الحميد : **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال** ،د.ط، منشورات تبر الزمان، تونس 2012.

- الشريف محمد الهادي : **السلطة والمجتمع في تونس عهد حسين بن علي (1705–1740م)**، د.ط، 2ج، المكتبة الجامعية، تونس2008.

- الشريف محمد الهادي: **ما يجب أن يعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس، تونس 1993.

- الهويدي سلوى: **أعوان الدولة بالإيالة التونسية: الأفراد . المجموعات. شبكات العلاقات (1735– 1814م)**، ب. ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس 2014.

- بن يدر كريم: **الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنيين 18 و19**، مركز النشر الجامعي، تونس 2007.

<u>ب– المراجع المعربة:</u>

- ألتر عزيز سامح: **الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا** ، ترجمة عبد السلام أدهم، ط 1، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت 1969.

- جوليان شارل أندري : **تاريخ أفريقيا الشمالية** ، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1985، ج 2.

- روسو ألفونصو: **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر** ، تعريب محمد عبد الكريم الوافي، ط 1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1992.

- ريمون أندري: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني** ، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1990.

- الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** ، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة،ط1، دار سواس للنشر، تونس 2008.

- فلنزي لوسات: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790– 1830)**، ترجمة حمادي الساحلي، دار سراس للنشر، تونس 1994.

- مروش لمنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج 2، القرصنة الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.

سادسا– المراجع الأجنبية:

- Armoulet. F: **Les Relation de Commerce entre la France et la Tunis de (1815- 1886)**, Lille 1986.

-Arthur Pellegrin, **Histoire de la Tunisie depuis les Origines Jusqu'à Nos Jours**, Edition la Rapid, Tunis, 1944.

-Clarin De Larive: **Histoire Générale De La Tunis Depuis L'an 1590 avant jusqu' en 1883**, Paris 1883.

- Chater Khalifa: **Dépendance et Mutation La Régence du Tunis (1815-1857)**, publication de université de Tunis, Tunis 1984.

- Louis Frank et J. J.Marcel**, Histoire De Tunis**, 2éme édition, éditions bouslama ,tunis,s.d

- Masson Paul: **Histoire établissement et du Commerce Français dans L'afrique Barbaresque (1560- 1793)**, Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc. Librairie Hachette, Paris 1903.

- Panzac Danial: **Les Corsaires Barbaresques a la Fin d'une Epopée (1800-1820)**, Paris 1999.

- Sebag Paule: **Tunis Histoire D'un Ville**, Edition L'Harmattan , Paris 1998.

- Valensi. V: **Histoire Economique et Sociale Du Monde**, T3, Paris 1978.

- Valensi Lucette: **Le Maghreb Avant La Prise D'Alger (1790- 1830)**, Flammarion, France 1969.

- Zouari. A: **les Relation Commerciales enter sfacs et Le Vant ausc XVIII^{ème} et XIX^{ème} siècle**, institut d'archéologie, Paris 1990.

سابعا – المقالات والدوريات العربية :

– المجلة التاريخية المغربية:

- الإمام رشاد: **سياسة حمودة باشا الحسيني في المجال التجاري 1782– 1814**، في م. ت. م، مؤسسة التميمي للبحث، جويلية 1974، عدد 6.

- الإمام رشاد: **سياسة حمودة باشا التجارية مع أوربا** ، في م. ت. م، مؤسسة التميمي للبحث ، جويلية 1976، عدد 2.

- البرهومي عثمان: **الأعيان الجدد بمدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن 18 وبداية القرن 19م** استراتيجياتهم السياسية والاجتماعية، في م. ت. م ، العدد 146، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس د.ت.

- البرهومي عثمان: **اللزامة بايالة تونس خلال القرن 18 نخبة في خدمة البايليك(الدولة)**،في م ت. م، ع 141، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس مارس 2011.

- التايب منصف: **عوائد عيد الفطر في عهدي حسين بن علي و علي باشا– الدلالات السياسية والاجتماعية والثقافية**، في م. ت. م ، ع 74، تونس 1994.

- التميمي عبد الجليل: **من أجل كتابة تاريخ الحياة الاجتماعية " للأقلية الإفريقية السوداء" بالبلاد التونسية مصادر وأفاق**، في م. ت .م، ع 44/43، تونس جوان 1987.

- السعداوي إبراهيم: **لزمة الأسواق بالايالة التونسية خلال العهد العثماني**، في م. ت. م ، ع 131، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس 2008.

- بن عاشور محمد العزيز: **التعليم الزيتوني من ترتيب المشير احمد باي الى تأسيس مشيخة الجامع الاعظم وفروعه (1842– 1935)**،في م. ت. م، ع 42/41، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس جوان 1986.

- فليبي جون: **ليفورنة وشمال أفريقيا في القرن الثامن عشر** ، في م. ت. م ، ع 7، مؤسسة التميمي للبحث، تونس 1977.

- قاسم أحمد: **الكتاتيب بالبلاد التونسية**، في م.ت.م، ع90/89، ماي تونس 1998.

-الوستالي عبد الهادي: **المستشفى الترينيتاري الأسباني بتونس ووثيقة من أرشيفه عن حملة العثمانيين بالجزائر سنة 1756م على تونس** ، في م. ت. م ،ع 21، 22، تونس 1991.

– المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية:

-جدي أحمد: "**المجتمع القبلي والأعيان المحليون: عدول إشهاد الفراشيش وماجر**" ، في م. .ت. ع. د. ع، ع29، تونس 2004.

- بن عاشور محمد عبد العزيز :" **المؤسسات السياسية في عهد الدولة الحسينية القرنان 18 و19م**،في م. .ت. ع. د. ع، ع 6/5 فيفري 1992.

- فروة محمود: **المقاييس والموازين والمكاييل في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، في م. .ت. ع. د. ع ،ع 7، 8 ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، تونس 1993.

- فروة محمود: **النظام النقدي في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مدخل لدراسة أحد مؤشرات اقتصاد الايالة التونسية (1740– 1891)**، في م. .ت. ع. د. ع ،ع 2،1، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، زغوان تونس 1990

- قاسم أحمد: " **مدينة تونس في العهد العثماني من خلال الوثائق**" في م. ت.ع.د.ع ، ع 10/9، تونس1994.

- مراد رقية: **وثيقة عن الانعكاسات الجبائية على المجموعات النازحة بمدينة سوسة، سنة 1172هـ/ 1755– 1756م إثر رجوع أبناء حسين بن علي تركي الى الحكم** ، في م. ت. ع. د. ع، ع30، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية بزغوان، تونس 2004.

– المجلة التاريخية:

- الشريف محمد الهادي: **حمودة بن عبد العزيز وأفكاره التقدمية**، في المجلة التاريخية، ع 57، 58 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس جويلية 1990.

– الكراسات التونسية:

- بوجرة حسين: **الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي**، في ك. ت ،ع 151، 152، 153، تونس 1990.

- بن سليمان فاطمة: **قراءة الإخباريين التونسيين للفتنة الباشية الحسينية**، في ك. ت، ع 164، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 1993.

-بن الطاهر جمال: " **أضواء على الأسواق الريفية بالبلاد التونسية خلال القرن 19م**"، في ك. ت، مج 37، 38، ع 145-147/146-148، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية تونس 1988.

- القفصي عبد الحكيم: **تجارة الصوف**، في ك. ت، ع 157، 158، المطبعة الرسمية، تونس 1991.

مجلة الحياة الثقافية:

-السلطاني نبيهة: **ردود فعل أهل القيروان والوسلاتية على ثورة إسماعيل بن يونس 1759–1762م،** في مجلة الحياة الثقافية، ع 201، تونس 2009.

– مجلة حراسة الايمان:

-الزموري عبد الحق: " **المؤسسات الدينية في تونس في القرن 18م**"، في مجلة حراسة الإيمان ، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2010.

– المجلة المستقبل العربي:

-بوجرة حسين: **الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والامير(1800، 1830)**. في م.م.ع ،ع383،ص 50.

– مجلة بصمات:

– السعداوي إبراهيم: **المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر**، في م. ب ، ع1، جامعة الحسن الثاني المحمدية، د. ت، ص53.

–حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية:

- سعيدوني ناصر الدين: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر– تونس طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي،** في ح. آ.ع. إ، ع 318، قسم التاريخ كلية الأدب، جامعة الكويت 2010.

– مجلة روافد:

-جراد مهدي: **السلطة الحسينية وأعيان الدين خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر عائلة البارودي انموذجا،** في م.ر ، ع 17،الجمعية التونسية المتوسطية، جامعة منوبة، تونس 2013.

– مجلة الحوار المتوسطي:

- بوسليم صالح و علوان عبد القادر: **تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني**، في الحوار المتوسطي ، مج 12، ع 13، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية، سيدي بلعباس، الجزائر 2017.

ثامنا – المقالات والدوريات الأجنبية :

- REVUE Tunisienne:

- Billey .L: **Médecins Français en Barbarie 1816- 1817**, in R. T, N0 9. Tunis 1941.

- Caroni. F: **Etienne Famin (1795- 1802)**, in R T, N0 114.Tunis 1916,.

- De. G. R. Henry: **Etienne Famin et Son Vole Diplomatique a Tunis**, in R T, Tunis 1905, N0 12.

- Gérard Van Krieken: **Hammuda Basa et le port de la Goulette**, in R, T, , N0 162 T 51, Tunis 1988.

- Les Chiers de Tunis:

- Emérit Marcel: **L'essai D'une Marine Marchande Barbaresque au XVIII Siècle**, in C. T, Tunis 1955, N0 11.

- Grandchamp Pierre**: Arabe Généalogique de La Famille Husseinite 1705-1944**, in C. T, N0 13, Tunis 1965.

in - Valensi Lucette et Ben Smail. M. et: **La Régence De Hammouda Pacha** C. T, T XIX, Tunis 1971, N0 73, 74.

- REVUE IBLA:

- Mohamed El Azizi Ben Achour, **L'organisation de la justice religieuse dans la Tunisie husaynite (18éme- 19éme siècles)**, in R .I , N0 153,Tunis 1984 **.**

- Annale Economies Sociétés Civilisations:

1- Mathiesc Jean: **Sur la Marine Marchande Barbaresque Au XVIII Siécle**, in A. E. S. C, 1958, Vol 13.

تاسعا– الرسائل الجامعية باللغة العربية :

-بوتوقوماس حفيظة: **الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ/1705م–1251هـ/ 1835م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2010-2011. (غ.م)

– التايب سعيد: **بلاط باردو في عهد حسين بن علي 1705–1735**، سبتمبر 1990، رسالة ماجستير جامعة تونس الأولى ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، د.ت.

- بن خروف عمار: **علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات 1082 – 1246هـ/1671–1830م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، دمشق 1995،1996.

-خرنق مبروكة :**العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1605م_ 1705م) سياسيا وتجاريا** ، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،المركز الجامعي بغرداية ، 2011م/2012م.

-سعيداني محفوظ : **الواقع الاقتصادي ل لمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة التحليلية)من مطلع القرن 18م/12هـ**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر 2.

-صورية حصام:العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012/ 2013،

-الضاوي خوالدية: **الذوات والأسر التونسية في القرن التاسع عشر من خلال إتحاف أهل الزمان بإخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف،** بحث معمق في البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ب ط، تونس د. ت.

- العزيزي محمد الحبيب: ظاهرة **الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث المحلّة التونسية أنموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2006-2007.

-فوزي المستغانمي محمد: **بلاط باردو زمن حمودة باشا (1782– 1814)**، رسالة دكتوراه في التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2006– 2007.

- المرزوقي فتحي: **بعض المؤسسات الدينية ومكانتها الاقتصادية بتونس في القرن الثامن عشر**،شهادة الكفاءة في البحث،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، سبتمبر 1984.

- معاشي جميلة: **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري: من القرن 10 إلى القرن 13 هـ (16–19م)**، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1992.

- بن الهادي عماري صالح: **الأوضاع الصحيّة والطبيّة في تونس خلال القرن السّابع عشر الميلادي من خلال مخطوط "غاية البيان في تدبير بدن الإنسان"**، دار نور تونس 2017.

- عاشرا- الملتقيات:

-السعداوي إبراهيم محمد: **دور قبائل الشمال الغربي في بناء السلطة** ، في ندوة قسم التاريخ 16/15 افريل 2005، جامعة جندوبة، المعهد العالي للعلوم الإنسانية، مكتبة علاء الدين صفاقس 2009.

- شاشية حسام الدين: **العائلات الموريسكية في تونس بين الماضي والحاضر، المساهمة والمحافظة،** في الندوة الدولية حول الوجود الاسلامي في الاندلس، شفشاون المغرب 28-29-30 اكتوبر 2009.

- مايدي كمال: **علاقات تونس مع دول أوربا الغربية المتوسطية وتأثير البحرية فيها في عهد حمودة باشا من 1782م إلى 1814م،** مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011- 2012.

- المستغانمي محمد فوزي: **إدارة أزمة عودة الحسينيين للسلطة وثورة إسماعيل بن يونس 1756- 1762م،** محاضرة تم إلقاؤها على الإذاعة التونسية، من 9 إلى 10صباحا، 10جويلية 2017. نسخة من القرص المسجل تحت يد الباحث.

- بن هادي عماري صالح: **وثيقة عن المركب البندقي المقل لبضائع التونسيون من الإسكندرية وتفشي وباء الطاعون وحرقه سنة 1781م،** كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

احدى عشر – المعاجم:

بوذينة محمد: **مشاهير التونسيين،** ط2، دار سيراس للنشر، تونس 1992.

2- **Nouvelle Biographie Général depuis Les Temps Les Plus Reculés jusqu'à nos jour,** 47 Tome, Frirmin, Didot, Fréres, Paris 1855, T 13.

الفهارس

1-فهرس الأعلام: ملاحظة تسقط كلمة ابن وأبو وأل من ترتيب الأعلام.

(أ)

2- فهرس الأماكن والبلدان:

(ج)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

3- فهرس الشعوب والقبائل :

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ط)

(ع)

(غ)

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير **الصفحة**